

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

خمسون مفكراً في العلاقات الدولية

مارتن غريفيثس

خمسون مفكراً

في العلاقات الدولية



خمسون مفكراً

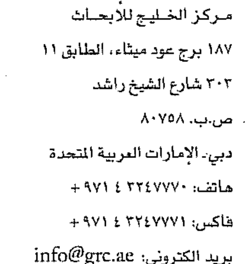
في العلاقات الدولية

مارتن غريفيش

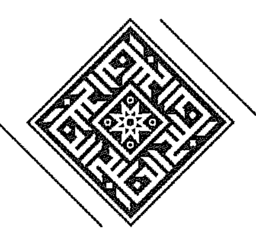
مركز الخليج للأبحاث



Gulf Research Center
187 Oud Metha Tower, 11th Floor,
303 Sheikh Rashid Road,
P. O. Box 80758,
Dubai, United Arab Emirates.
Tel.: +971 4 324 7770
Fax: +971 3 324 7771
E-mail: info@grc.ae
Website: www.grc.ae



مركز الخليج للأبحاث
١٨٧ برج عود ميثاء، الطابق ١١
٣٠٣ شارع الشيخ راشد
ص.ب. ٨٠٧٥٨
دبي- الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٣٢٤٧٧٧٠ ٤ ٩٧١+
فاكس: ٣٢٤٧٧٧١ ٤ ٩٧١+
بريد إلكتروني: info@grc.ae
موقع الانترنت: www.grc.ae



First published in English in 1999 by Routledge as "Fifty Key Thinkers in International Relations"

First Arabic edition published in the United Arab Emirates by Gulf Research Center 2008. Authorized translation from the English language edition published by Routledge, a member of the Taylor & Francis Group.

ISBN 9948-434-75-7

صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب باللغة الإنجليزية في عام ١٩٩٩ من دار روتليدج بعنوان:
Fifty Key Thinkers in International Relations

صدرت أول نسخة باللغة العربية من هذا الكتاب من مركز الخليج للأبحاث في دولة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٨. الترجمة المصرح بها من النسخة الأصلية الصادرة باللغة الإنجليزية تم نشرها من قبل دار روتليدج، وهي شركة عضو ضمن مجموعة تايلور وفرانسيس.

الرقم العالمي المتسلسل للكتاب ٧ ٧٥ ٤٣٤ ٩٩٤٨

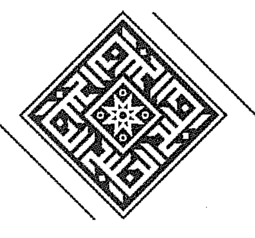
”

إنّ مركز الخليج للأبحاث بقيامه بنشر هذا الكتاب
ليسعى إلى الإسهام في زيادة معرفة القارئ العربي
وثقافته إيماناً منه بأنّ المعرفة حق للجميع.

“

عبد العزيز بن عثمان بن صقر

رئيس مركز الخليج للأبحاث



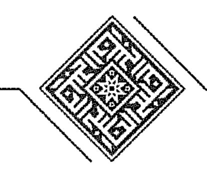
نبذة عن مركز الخليج للأبحاث

هو مؤسسة بحثية مستقلة، مقرها دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة، تأسس في يوليو عام ٢٠٠٠، بمبادرة من رجل الأعمال السعودي عبد العزيز بن عثمان بن صقر، إدراكاً منه لأهمية إنجاز أبحاث أكاديمية حول أهم القضايا الخليجية في ظل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحادة والمتسارعة التي تشهدها منطقة الخليج، وذلك بهدف إشاعة المعرفة على أوسع نطاق.

ويقدم المركز الخدمات التعليمية والاستشارات المتخصصة حول منطقة الخليج. كما يسعى إلى صياغة فهم أوضح وأعمق للتحديات والفرص المستقبلية التي تواجهها المنطقة.



المحتويات



الواقعية (Realism)

تقوم العلاقات بين الدول في غياب حكومة عالمية، ما يعني بالنسبة إلى الواقعيين أن النظام الدولي فوضوي، وأن الفهم الأمثل للعلاقات الدولية يأتي بالتركيز على توزيع القوة بين الدول. وعلى الرغم من تعادله القانوني والشكلي، فإن التوزيع غير المتساوي للقوة يعني أن حلبة العلاقات الدولية هي شكل من أشكال «سياسات القوة». وإذ يصعب قياس القوة، نجد أن توزيعها بين الدول يتغير مع الوقت، وليس هناك من إجماع بين الدول حول ما يجب أن يكون عليه هذا التوزيع. لذا، فإن العلاقات الدولية جزء من عالم الضرورة والاستمرارية (يتعين على الدول أن تسعى إلى القوة لتستمر في بيئة تنافسية). حين ينظر الواقعيون إلى التغيير في النظام العالمي، يركزون على التغييرات في ميزان القوة بين الدول، وينزعون إلى عدم الأخذ بالحسبان إمكانية حصول تغييرات أساسية في دينامية النظام ذاته. يتبنى المفكرون الأهم الذين سنأتي على ذكرهم هذه الفرضيات الأساسية في بحوثهم حول المسائل التالية: (١) ما الأسباب الرئيسة للاستقرار وعدم الاستقرار في النظام الدولي؟ (٢) ما ميزان القوة الحالي والمفضّل بين الدول؟ (٣) كيف يتعين على القوى الكبرى أن تتصرف الواحدة إزاء الأخرى كما الواحدة إزاء الدول الأضعف؟ (٤) ما أسباب التغيير المعاصر وديناميته في ميزان القوة؟ على الرغم من بعض الفرضيات المشتركة حول طبيعة العلاقات الدولية، نجد أن الواقعيين جميعهم لا يجيبون بصوت واحد عن هذه الأسئلة، وسيكون من الخطأ الاعتقاد بأن الفرضيات المشتركة تقود إلى خلاصات متشابهة بين المفكرين. في الواقع، نجد خلافات حادة حول مسائل تتعلق بنسبية حسنات موازين قوة معينة (أحادية القطبية، ثنائية القطبية، متعددة القطبية). كما يسود الجدال حول العلاقات السببية بين الدول والضغوط الدولية عليها، بالإضافة إلى الأهمية النسبية التي ترتديها مختلف أنواع القوة في العلاقات الدولية المعاصرة.

ريمون آرون (Raymond Aron)

ولد ريمون آرون في عام ١٩٠٥ بباريس، في السنة ذاتها التي شهدت ولادة جان بول سارتر. تلقى الاثنان تعليمهما العالي في إحدى مدارس النخبة، وهي «دار المعلمين العليا»(Ecole Normale Supérieure) التي خرّجت أيضاً كتّاباً وسياسيين مثل كلود ليفي شتراوس وليون بلوم وجورج بومبيدو وميشيل فوكو. كان اسم سارتر مشهوراً أكثر من اسم آرون، فهذا الأخير عرف بديغوليته وعدائه الشديد للشيوعية، ما جعل منه شخصاً منبوذاً بين مثقفي اليسار الفرنسي منذ أربعينيات القرن العشرين حتى سبعينياته. بيد أن سمعة آرون تحسّنت منذ تاريخ وفاته عام ١٩٨٣ مقابلةً بسمعة زميله المناوش.

تتميز أعمال آرون بالتعقيد الشديد والاتساع، ما يجعل تلخيصها مهمة صعبة. كان آرون صحفياً بقدر ما كان عالم اجتماع، كما طال مدى اهتماماته الفكرية ما هو أبعد من هموم أغلب دارسي العلاقات الدولية. وفي هذا المجال الأخير، يُعرف آرون أكثر ما يُعرف بكتابه السلام والحرب (*Peace and War*) الذي صدر للمرة الأولى بالإنكليزية عام ١٩٦٦. بالإضافة إلى هذا الكتاب المتميز بأسلوب خاص وعمق تاريخي يجعلان منه كتاباً صعباً في عيون الدارسين الباحثين عن مفتاح أساسي للنظر إلى ما وراء المظاهر المتغيرة في العلاقات بين الدول، فإن ذكر آرون يأتي أيضاً نتيجة تحليلاته الحادة المتعلقة بمعضلات الاستراتيجية في العصر النووي. سنرى أنه ليس من قبيل الظلم تصنيف آرون ضمن مدرسة الفكر الواقعي، بيد أنه من المهم أيضاً أن نقيّم بعضاً من الاختلافات الأساسية في مقاربة آرون للعلاقات الدولية مقابلةً بالمفكرين الواقعيين في أمريكا الشمالية.

كان لآرون، اليهودي الفرنسي الذي أمضى في ألمانيا بعضاً من الوقت قبل تسلُّم هتلر السلطة في الثلاثينيات، ردة فعل إزاء صعود الفاشية في أوروبا والستالينية في الاتحاد السوفياتي عزلته عن معظم المفكرين الفرنسيين في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وعلى الرغم من تمرّسه الفلسفي في نظرية التاريخ المجردة التي تحويها أعمال ماركس وهيغل، فإن كرهه الشديد للفكر الطوباوي وللتوتاليتارية بكل أشكالها أعطى لكتاباته طابعاً من النقد التشاؤمي ورفضاً لمجرد إمكانية أن تصبح السياسة أبداً الحلبة المناسبة للدعوة، بالقوة وعلى حساب الآخرين، إلى أشكال معينة من الحياة الطيبة. في عام ١٩٧٨، كتب يقول:

«أجبرني صعود الاشتراكية القومية.. وتكشُّف السياسات بماهيتها الحوارية الثنائية على الجدال ضد نفسي وضد أفضلياتي الحميمية[1]، أوحيا إلي بنوع من الانتفاضة ضد ما تعلمته في الجامعة، وضد روحانية الفلاسفة وضد نزعة بعض علماء الاجتماع أيضاً إلى إساءة فهم أثر الأنظمة بحجة التركيز على الوقائع الدائمة».

أدخلت هذه التجربة إلى قلب آرون التزاماً بالليبرالية وإعجاباً بأعمال ماكس فيبر، بدلاً من الإعجاب بالطوباوية والمادية التاريخية لدى ماركس التي كانت مصدر وحي لغيره من المفكرين الأوروبيين الذين خاب أملهم بنظريات تطور التاريخ التدريجي (أنظر على وجه الخصوص كتابه الذي يحمل عنوان **أفيون المثقفين** (*The Opium of the Intellectuals*) المنشور عام ١٩٥٥). تكمن المقاربة الحذرة لنظرية السياسات وممارستها في الاعتراف بوجود قيم سياسية مختلفة وكثيراً ما تكون غير قابلة للتوافق، هذا يعني أنها تكمن في توافر تفسيرات أو أيديولوجيات متباعدة وتنافسها، فتقوم كل منها بتقديم البعض على حساب البعض الآخر. يمكن تحليل تفسيرات معينة من وجهة نظر نقدية تطال متانتها الداخلية، وتوافقها مع البنى الاجتماعية والسياسية القائمة أيضاً، ولكن سيكون الاعتقاد باستخدام العقل لتخطي هذا النوع من التنافس ضرباً من الطوباوية.

انطلاقاً من هذه النظرة الشاملة، ركز الكثير من أعمال آرون على طبيعة التصنيع وعلى نجاح مختلف الطرائق الداعية له في الدول الرأسمالية والدول التي تسمي نفسها «اشتراكية». كان آرون أول من قال إن النموذج السوفياتي الخاص بالتخطيط المركزي يسهّل التصنيع بالقوة، بيد أنه ليس مناسباً لإدارة مجتمع صناعي أكثر تعقيداً[2].

دافع آرون من حيث المبدأ عن الرأسمالية الليبرالية الغربية ضد نقادها من اليساريين بوصفها أفضل طريقة لدمج النمو الاقتصادي مع بعض إجراءات الحرية السياسية، وإعادة

---

(١) أعيدت طباعتها في مجموعة كتابات آرون التي تحمل عنوان:

Raymond Aron, "On the Historical Condition of the Sociologist," in: Raymond Aron, *Politics and History : Selected Essays*, Collected, Translated, and Edited by Miriam Bernheim Conant (New York: Free Press, 1978), p. 65.

(٢) انظر بوجه خاص:

Raymond Aron, *Democracy and Totalitarianism*, Translated by Valence Ionescu, Nature of Human Society Series (London: Weidenfeld and Nicolson, 1968).

التوزيع الاقتصادية. ومع اعترافه بواقع الصراع الطبقي، فإنه لم يؤمن قط بفكرة أن «الطبقة العاملة» متناسقة أو مندفعة بالشكل الكافي حتى تنتفض ضد ظلم المجتمع الرأسمالي. وفي حال تمكّنت المجتمعات الرأسمالية من جمع سعيها للربح إلى بعض إجراءات الرفاه الاجتماعي، وإعادة توزيع الثروة، فإن آرون لا يرى سبباً يجعل من النزاع بين العمال والرأسماليين نزاعاً عديم الجدوى. بل إنه أمّل قدرة مجتمعات كهذه على كبح جماح المنافسة الأيديولوجية على المدى الطويل، بيد أنه خشي من أن سيطرة مجموعات الضغط قد تؤدي إلى إضعاف الآلية الديمقراطية وحرمان الدول الليبرالية «قدرة قيادية» كافية لمصلحة المجتمع عامةً.

وعند دراسته العلاقات الدولية بدلاً من التصنيع بحد ذاته، استوحى آرون أعمال هوبس وكلوزفيتز. وتبنى بدرجة أو بأخرى، وجهة النظر الواقعية القائلة بوجود فرق جوهري بين العلاقات «المحلية» والعلاقات «الدولية»، وبأن هذا الفرق يجب أن يكون أساساً لكل النظريات الدولية. تقوم السياسة الخارجية، بالنسبة إلى آرون، على سلوك دبلوماسي - استراتيجي، وتقوم العلاقات الدولية في ظل الحرب. ولم يعنِ بهذا القول أن الحرب مرجحة على الدوام، بل عنى أن شرعية العنف في تأمين أهداف الدولة مفهوم سائد بين الدول ولا يمكن حصره، كما قيل، ضمن حدود الدولة. تقول إحدى جمل آرون الأكثر شهرة إن العلاقات الدولية هي: «علاقات بين وحدات سياسية تدّعي كل واحدة منها إحقاق العدالة بنفسها، كما تدّعي أنها الحكَم الوحيد حينما يتعلق الأمر بقرار الحرب أو اللاحرب»[٣].

بالطبع، يبدو أن قولاً كهذا يضع آرون مباشرة في المعسكر الواقعي، ولكن عند النظر عن كثب، نجد أن أعمال آرون أكثر دقة بكثير من أعمال هانز مورغنهو أو كينيث والتز مثلاً. وإذ يتفق آرون مع مورغنهو على أن العلاقات الدولية، في بعض مظاهرها، صراع على القوة بين الدول، فإن مفهوم القوة مبهم ولا يصلح، بحسب آرون، مفتاحاً أساسياً لفهم العلاقات الدولية. كما يتفق مع والتز على أن بيئة العلاقات الدولية هي بيئة فريدة البنية، إلا أن هذا الأخير لم يحدد أهداف الدولة. وفي الحقيقة، لا يمكن أن تقتصر «أهداف» الدولة على صيغة بسيطة أبداً. يقول آرون:

«لأمن والقوة والمجد والأفكار، هذه كلها أهداف متباينة يمكن اختصارها بكلمة واحدة إن أردنا تشويه المعنى الإنساني للنشاط الدبلوماسي – الاستراتيجي. إذا كان التنافس بين الدول

(٣) Raymond Aron, *Peace and War* (New York: Praeger, 1968), p. 5.

شبيهاً بلعبة، فإن «الرهان» لا يمكن أن يسمى بمفهوم واحد صالح لكل الحضارات وفي كل الأزمان. الدبلوماسية لعبة يخاطر اللاعبون فيها أحياناً بخسارة حياتهم، ويفضلون أحياناً أخرى النصر على الفوائد التي قد تنجم عنه»[٤].

في غياب صيغة بسيطة للتنبؤ بأهداف الدولة، أفضل ما يمكن للمفكر أو الدبلوماسي أو الاستراتيجي أن يقوم به هو محاولة فهم أغراض الدول ودوافعها انطلاقاً من أفضل الشواهد المتوافرة. قد يكون كتاب السلام والحرب مخيباً للآمال بالنسبة إلى الذين يسعون إلى تعميمات غير تاريخية، إذ إنه، في أفضل حالاته، مجموعة من الفرضيات المتحيزة المرتكزة على الطرائق التي تؤثر فيها الدول الواحدة بالأخرى في ضوء ما يلي:

أ- الحقبات التاريخية المختلفة،

ب- الضغوط «المادية» من مساحة (جغرافيا) وسكان (ديمغرافيا) وموارد (اقتصاد)،

ت- العوامل «الأخلاقية» الحاسمة الناشئة عن «نمط عيش الدول وسلوكها»[٥].

ينبغي على النظرية الدولية، بالنسبة إلى آرون، ألا تحاول تقديم أيٍّ من هذه الفئات على الأخرى، بل عليها أن تمزج الثلاث في محاولة لا تتجاهل التاريخ من أجل رصد آليات التغير والاستمرارية على مدى الزمن في تفاعلها مع «عوامل حاسمة» كهذه. وفي الحالة هذه، إذا كان من المعقول مقابلة حقبات تاريخية تتميز بنيوياً بقوى ثنائية أو متعددة القطبية مثلاً، فإن الفرضيات المتعلقة باستقرارها المناسب لا يمكن إلا أن تكون تجريبية في ضوء الواقع القائل إنه لا يمكن تجاهل الطابع الخاص لبعض الدول في إطار حقبة معينة. كما أن القيم والمصالح المشتركة بين الدول ترتدي الأهمية ذاتها التي يرتديها موقفها الواحدة إزاء الأخرى على سلم «القوة» الكمّي. وكُرس جزء كبير أيضاً من كتاب السلام والحرب لعرض وتحليل نقاط الضعف في عدد من المدارس الفكرية التي يرى آرون أنها تضخّم تأثير العوامل البيئية، مثل النظريات الجيوسياسية والنظرية الماركسية – اللينينية حول الإمبريالية الاقتصادية بوصفها أسباباً للحروب. يشير آرون، مثلاً، إلى أن «رأس المال الفائض» لدى فرنسا، الذي ترى النظرية الأخيرة أنه يحتاج إلى مستعمرات ما وراء البحار، عادة ما كان يتجه إلى أمريكا الجنوبية وإلى روسيا بدلاً من اتجاهه إلى شمال إفريقيا.

---

(٤) المصدر نفسه، ص ٩١.

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٧٩.

إضافة إلى ما سبق، قال آرون إنه ما من سبب مقنع يمنع الأسواق المحلية من التوسع بشكل لا متناهٍ لاستيعاب أي «إنتاج فائض» لدى الدول الرأسمالية المتقدمة. وفي المقابل، شدد آرون على التنافس التقليدي بين الدول ووصفه بأنه «السبب» الأساسي لقيام الحرب.

تحتل مسألة كيفية تغيُّر النظام العالمي في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية الجزء الأخير من كتاب السلام والحرب. وهنا، اهتم آرون أساساً بمعرفة ما إذا كانت الأسلحة النووية قد غيرت جذرياً التفكير الاستراتيجي بشأن دور القوة في السياسة الخارجية. في كتابه هذا، وفي مواضيع أخرى أيضاً، بيّن آرون وعياً كبيراً حول ما تواجهه استراتيجية وأخلاقيات فن الحكم من حقائق غامضة ومآزق أساسية في العصر النووي.

اعترف آرون من ناحية بأن السلاح النووي يختلف جذرياً عن السلاح التقليدي من حيث قدرته التدميرية وسرعة إيصاله ومحدودية فائدته العسكرية، نظراً إلى أنه يجب أن يستخدم للردع وليس لخوض الحرب. للمرة الأولى في التاريخ البشري، امتلكت الدول المسلحة تسليحاً نووياً قدرة على التدمير المتبادل من دون أن تضطر إلى إلحاق الهزيمة بالقوات المسلحة لدى العدو. وبمجرد أن أصبحت القوى العظمى في وضعية التدمير المتبادل الأكيد (وهي وضعية تم التوصل إليها في أواخر الخمسينيات) انتقلت إلى حالة صارت تعرف باسم الردع «الوجودي». امتلك كل جانب القدرة على تدمير الآخر بالكامل في الضربة الانتقامية الثانية، فكانت العواقب الوخيمة، والمخاوف الشديدة من التصعيد رادعاً كافياً لمنع كل طرف من المغامرة بالضربة الأولى. اعتبر آرون هذا الوضع الوجودي آمناً ما غابت القوى العظمى القادرة على تدمير مقدرة الرد على هجوم نووي عند الطرف الآخر، وما غاب الدفاع المنيع ضد الأسلحة النووية. لم تعتمد فاعلية الردع النووي أو صدقيته على «استراتيجيات» معقدة أو على «عقائد» يستخدمها هذا الطرف أو ذاك للتأكد مما قد يحصل في حال اندلع نزاع بينهما. تكمن صدقية الردع في الأسلحة بحد ذاتها، وليس في المحاولات التي تقوم بها الدول للتفكير في الحرب النووية مستخدمة عبارات الحرب التقليدية. وينتقد آرون بشدة أصحاب التخطيطات النووية ومنظري الألعاب في الولايات المتحدة على تفكيرهم بطريقة مخالفة. ومع دعواته المتعلقة بمحدودية النظرية الدولية بشكل عام، شدد آرون على القول إن الاستراتيجية النووية لا يمكن أن تصبح شبيهة بالعلوم الدقيقة.

وفي المقابل، إن لم يشكل كلوزفيتز عوناً كبيراً في التفكير بالظروف التي يمكن أن تتحكم

بخوض حرب نووية و«الانتصار» فيها، فإن الاستقرار الأكبر القائم في الردع المتبادل بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي (بغض النظر عن سباق التسلح بينهما) يقابله استقرار أقل على مستويات أدنى في النظام الدولي. فالقوى العظمى نفسها قد تشعر بإغراء استخدام الأسلحة التقليدية في حروبها «بالوكالة»، إلا إذا كانت النتيجة خوفاً من التصعيد، وهكذا تستمر الحروب الإقليمية في ظل جمود الوضع النووي بين القوتين العظميين. واستنتج آرون مما سبق أن الحرب الباردة ظاهرة غير مسبوقة في التاريخ، ولا مفر منها في إطار الخلافات الأيديولوجية بين القوتين العظميين المسلحتين تسليحاً نووياً.

على الرغم من المخاطر غير المسبوقة التي يحملها العصر النووي، أو ربما بسببها، إضافة إلى الغموض الذي اصطبغت به على الدوام العلاقات الدولية، كان إيمان آرون عميقاً بالحذر كأفضل أخلاقيات فن الحكم. وقد عنى بالحذر الحاجة إلى استبدال أخلاقيات القناعات بأخلاقيات التبعات، فقال:

أن تكون حذراً يعني أن تتصرف تبعاً لوضع معين ومعلومات ملموسة، وليس تبعاً لنظام ما أو بسبب انصياعك السلبي لقاعدة معينة.. يعني أن تفضل حصر العنف بمعاقبة الطرف المذنب المفترض أو بتحقيق ما يسمى العدالة المطلقة، يعني أن تضع أهدافاً ملموسة يمكن الوصول إليها.. لا أهدافاً لا حدود لها، وربما لا معنى لها أيضاً، كهدف يرمي إلى «عالم آمن من أجل الديمقراطية»، أو عالم تنتفي منه سياسات القوة[٦].

باختصار، يجب تذكر ريمون آرون بسبب واقعيته الرصينة وليبراليته التعددية باعتباره أحد دارسي العلاقات الدولية، وناقداً للمواقف المتطرفة التي شهدتها الحرب الباردة. بالإضافة إلى ما سبق، أنذرنا آرون، من دون تأنيب ضمير، بالمحدودية التي يمكن توقعها في النظرية، وبضرورة أن نؤسس تعميماتنا على معرفة وثيقة بالمتغيرات التاريخية، كما أنذرنا أخيراً بتجنب الوقوع في حالة من التشاؤم الدائم، أو في حالة من الآمال الطوباوية حول إمكانية سمو العلاقات الدولية.

انظر أيضاً في هذا الكتاب: هوفمان، مورغنثو، والتز.

(٦) المصدر نفسه، ص ٥٨٥.

أبرز مؤلفات آرون

The Century of Total War. London: Derek Verschoyle, 1954.

Clausewitz: Philosopher of War. Translated by Christine Booker and Norman Stone. London: Routledge and Kegan Paul, 1983.

The Dawn of Universal History. Translated by Dorothy Pickles. London: Weidenfeld and Nicolson, 1961.

Democracy and Totalitarianism. Translated by Valence Ionescu. London: Weidenfeld and Nicolson, 1968. (Nature of Human Society Series)

France: The New Republic. New York: Oceana Publications, 1960.

The Great Debate: Theories of Nuclear Strategy. Translated from the French by Ernst Pawel. Garden City, NY: Doubleday, 1965.

History, Truth, Liberty: Selected Writings of Raymond Aron. Edited by Franciszek Draus; with a memoir by Edward Shils. Chicago: University of Chicago Press, 1985.

Introduction to the Philosophy of History; an Essay on the Limits of Historical Objectivity. Translated by George J. Irwin. London: Weidenfeld and Nicolson, 1961.

The Imperial Republic: The United States and the World, 1945-1973. Translated [from the French] by Frank Jellinek. London: Weidenfeld and Nicolson, 1975.

Marxism and the Existentialists. New York: Harper and Row, [1969]. (World Perspectives; v. 40)

Mémoires. Paris: Julliard, 1983.

On War. Translated from the French by Terence Kilmartin. New York: W. W. Norton, [1968]. (Norton Library; 107)

The Opium of the Intellectuals. Translated by Terence Kilmartin. London: Secker and Warburg, 1957.

Peace and War: A Theory of International Relations. Translated from the French by Richard Howard and Annett Baker Fox. New York: Praeger, 1968.

Politics and History: Selected Essays. Collected, Translated and Edited by Miriam Bernheim Conant. London; New York: Free Press, 1978.

Power, Modernity, and Sociology: Selected Sociological Writings. Edited by Dominique Schnapper; New Essays Translated by Peter Morris. Aldershot, Hants, England: E. Elgar; Brookfield, Vt.: Gower Pub. Co., 1988.

Progress and Disillusion: The Dialectics of Modern Society. London: Pall Mall Publishers, 1968. (Britannica Perspective)

(with August Heckscher). *Diversity of Worlds: France and the United States Look at their Common Problems*. Westport, Conn.: Greenwood Press, 1957.

Periodical

"What is a theory of International Relation?." *Journal of international Affairs*: Vol. 21, 1967.

للمزيد من المطالعة

Books

Baverez, Nicolas. *Raymond Aron*. Lyon: Manufacture, 1986. (Qui suis-je?; 9)

Colquhoun, Robert. Raymond Aron. London; Beverly Hills, CA: Sage Publications, 1986. 2 vols.

Vol. 1: *The Philosopher in History, 1905-1955*.

Vol. 2: *The Sociologist in Society, 1955-1983*.

Mahony, Daniel J. *The Liberal Political Science of Raymond Aron: A Critical Introduction*. Oxford; Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 1992.

Periodical

Kolodziej, Edward A. "Raymond Aron: A Critical Retrospective and Prospective." *International Studies Quarterly*: Vol. 29, no. 1, March 1985.

روبرت جيلبين (Robert Gilpin)

روبرت جيلبين، أستاذ في السياسة والشؤون الدولية في مدرسة وودرو ويلسون بجامعة برنستون. وقد كان زميلاً في الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية ونائباً لرئيسها، وأكثر ما عرف به أعماله في الاقتصاد السياسي الدولي. رد جيلبين على من يدّعي أن الواقعية تهتم أكثر بسياسات الأمن العسكري وتنزع إلى تجاهل القوى الاقتصادية، وحاول أن يعيد دمج دراسة السياسة الدولية (المهتمة بدور القوة في صنع العلاقات بين الدول) في القوى الاقتصادية الدولية (المهتمة بطبيعة الشركات في الأسواق وديناميتها). كما أن جيلبين من الواقعيين القلائل المعنيين بـ «التغيير»، وبخاصة في محاولته تفسير صعود الدول وهبوطها مع مرور الزمن. وقد شهد هذا المجال نمواً ملحوظاً في دراسات العلاقات الدولية على امتداد العقدين المنصرمين. وكان مستوحى مما بدا أنه انحدار اقتصادي عانته الولايات المتحدة في السبعينيات والثمانينيات مقابلةً بأوروبا واليابان، كما استوحي من حجج العديد من الليبراليين القائلين إن تزايد التبعية الاقتصادية المتبادلة بين الدول تضعف قواها وتخفف من العلاقات التاريخية ما بين القوة العسكرية والمقدرة على الحفاظ على المصالح القومية.

تكشف أعمال جيلبين عن اهتمام كبير بدور السلطة وإدارتها من جانب الدولة. وتطرق أول أهم منشوراته إلى دراسة حول التوتر القائم بين علماء الذرة الأمريكيين والحكومة الأمريكية حول سياسات الأسلحة الذرية في الخمسينيات من القرن العشرين. إلا أن أهم أعماله ظهر في منتصف السبعينيات وفي الثمانينيات حول الاقتصاد السياسي العالمي. وعلى عكس من يؤكدون أن تنامي التبعية الاقتصادية المتبادلة كان يهدد وضع القوة العسكرية القمعية ويقلل من أهميتها في مجال تحديد التأثير الاقتصادي في الأعمال العالمية، أكد جيلبين أن نظام التجارة الدولية الليبرالي يعتمد على العوامل ذاتها التي يُظن أنها تهدد تحديداً وجود دولة قوية يُعتمد عليها في تأمين ما صار يسمى «السلع العامة» العالمية.

الحجة الأساسية على هذه المقولة هي أن الأسواق لا يمكن أن تزدهر في إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها في غياب دولة قادرة على تأمين بعض الشروط المسبقة. تعتمد الأسواق، من حيث التعريف بها، على نقل البضائع والخدمات التي يمكن بيعها وشراؤها بوساطة آلية أسعار فاعلة، بين أشخاص من القطاع الخاص يتبادلون حقوق الملكية. بيد أن الأسواق بحد

ذاتها تعتمد على الدولة لتؤمن، بواسطة القمع، التنظيم والضرائب وبعض «السلع» العامة التي لا تستطيع الأسواق بنفسها توفيرها. وهذا يتضمن بنية تحتية قانونية لحقوق الملكية وقوانين تجعل العقود ملزمة وبنية تحتية قمعية لتضمن التزام القوانين ووسيلة تبادل مستقرة (العملة) أيضاً تمثل مرجعاً ثابتاً لتقييم السلع والخدمات. توفّر الحكومات هذه السلع في إطار حدود الدولة. أما على المستوى الدولي، فليس هناك من دولة عالمية قادرة على إعادة إنتاج قوانينها على المستوى العالمي. استنادا إلى أعمال تشارلز كندلبيرغر وإلى تحليلات إي. إتش. كار المتعلقة بدور بريطانيا العظمى في الاقتصاد العالمي خلال القرن التاسع عشر، اعتبر جيلبين أن استقرار التبادل الدولي و«لبرلته» يعتمدان على وجود «مهيمن» قادر على توفير «السلع العامة» ويقبل بهذه المهمة، كتوفير القانون والنظام والعملة المستقرة لتمويل التجارة.

يمكن العثور على التوجه العام الذي تتبعه براهين جيلبين في ثلاثة من أهم كتبه، هي:

- **قوة أمريكا والتعاون المتعدد الجنسيات**
US Power and Multinational Corporation (1975)

- **الحرب والتغيير في السياسة العالمية**
War and Change in World Politics (1981)

- **الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية**
The Political Economy of International Relations (1987)

أول هذه الكتب هو دراسة الشركات الأمريكية المتعددة الجنسية من حيث تأثيرها الخارجي خلال حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وعلى عكس القول الشائع بأن انتشار نشاط شركات ما وراء البحار واستقلاليتها يتعديان سيطرة الحكومة الأمريكية، يقول جيلبين إن فهم النشاطات الخارجية يندرج فقط في إطار الاقتصاد الليبرالي المفتوح المقام برعاية الولايات المتحدة عند نهاية الحرب العالمية الثانية. وكانت قيادتها ذات الطبيعة المهيمنة والمضادة للفكر السوفياتي أساس التزام أمريكا «الأممية الليبرالية»، وإنشاء مؤسسات دولية لتسهيل هذا التوسع الكبير الذي شهدته التجارة بين الدول الرأسمالية في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين.

أما كتابا جيلبين الأساسيان التاليان فقد كُتبا في إطار جدل متنام حول الانحدار المفترض الذي تعانيه الولايات المتحدة في مجال العلاقات الدولية، في ضوء الانتعاش الاقتصادي

الكبير بوجه خاص الذي شهدته أوروبا واليابان بعد الدمار الذي لحق بهما خلال الحرب العالمية الثانية. على الرغم من الاهتمام الأكبر الذي حظيت به أعمال بول كينيدي في أواخر الثمانينيات، فإن كتاب جيلبي **الحرب والتغيير في السياسة العالمية** يظل محاولة مهمة لتركيز النقاش في إطار نظرية شاملة حول صعود الدول المهيمنة وهبوطها في العلاقات الدولية. تكمن فرادة هذا العمل في محاولته دمج الطروحات سواءٌ على مستوى النظام الدولي أم على مستوى الدول منفردة في إطار هذا النظام. بدأ ببعض الفرضيات حول الدول وسعى الكتاب إلى شرح بزوغ الأنظمة وتغيرها ضمن إطار خيار عقلاني. كما أنه ميز ما بين ثلاثة أنواع من التغييرات في العلاقات الدولية. فـ «التغيير التفاعلي» يعني ببساطة العلاقات المتغيرة بين الدول في إطار موازين قوى محددة. و«التغيير المنظومي» (Systemic) يطال منظومة الحكم الرشيد (Governance) وعدد القوى العظمى بداخلها وانتقال هوية القوى المسيطرة، بعد حرب تشمل النظام بأكمله عادة، وتتضمن تحديات لتغيير توزيع القوة ومحاولات للحفاظ على التوزيع القائم. وأخيراً، وليس آخراً، تغيير «النظام» الذي يعني تبدلاً جذرياً في اللاعبين وطبيعة النظام بحد ذاته. يمكننا أن نشير مثلاً في هذا المجال إلى بزوغ نظام الدولة بحد ذاته خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر، أو التبدل من حال الامبراطوريات إلى حال الدول – الأمم في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

يرتكز نموذج جيلبين للتغيير المنظومي على عدد من الافتراضات حول الدول يستنتجها الكاتب من الاقتصادات الصغرى ونظرية الخيار العقلاني. وقد استخدم النموذج لوضع نظرية التغيير الدوري في النظام الدولي. وهي تتكون من خمسة طروحات أساسية:

١ – يكون النظام الدولي في حال استقرار (أي في حال توازن) عندما لا تؤمن أي دولة فيه بفائدة تغيير النظام.

٢ – ستحاول دولة ما تغيير النظام الدولي إن كانت الأرباح المتوقعة تفوق التكاليف المتوقعة.

٣ – ستسعى دولة ما إلى تغيير النظام الدولي عبر توسع جغرافي واقتصادي وسياسي حتى تصبح التكاليف الهامشية لأي تغيير إضافي مساوية للفوائد المتوقعة أو تفوقها.

٤ – متى تم التوصل إلى التوازن بين التكاليف والفوائد الخاصة بأي تغيير مقبل أو بأي

توسع، تنزع التكاليف الاقتصادية الخاصة بالحفاظ على الوضع القائم إلى الارتفاع بسرعة أكبر من سرعة تزايد المقدرة الاقتصادية على الحفاظ على هذا النظام القائم.

٥- إن استعصى حل فقدان التوازن في النظام الدولي، فإن النظام سيتغير وسينجم عنه توازن جديد يعكس إعادة توزيع القوة[1].

في ما يتعلق برأي جيلبين الخاص، ما زال تاريخ العالم، منذ معاهدة وستفاليا (١٦٤٨)، في مرحلة من التغيير المنظومي في إطار نظام مركزه الدولة، كما أن استقرار هذا النظام أو عدمه يعتمد على وجود طرف سياسي واقتصادي مهيمن. بيد أنه تصعب المحافظة على الاستقرار لأن التغييرات الاقتصادية والتكنولوجية ليست موزعة بعدالة بين الدول. لذا، ومع الوقت، ستنشأ فجوة متعاظمة بين وضعية دول معينة وهيبتها، والقوة التي تستطيع نشرها لحماية مصالحها القومية. وعلى الرغم من الحاجة إلى تغيير سلمي في النظام لحسن قيادة آلية التغيير، يلاحظ جيلبين، بنبرة سوداوية، «أن آلية التغيير الأساسية [حتى الآن].. كانت الحرب، أو ما سنسميه حرب الهيمنة (أي الحرب التي تحدد أي دولة أو دول ستكون هي المسيطرة وستحكم النظام)»[2]. العوامل التي تكمن وراء التغيير في النظام الدولي بيئوية أساساً، وتقف وراء مجموعة من الدوافع تمتلكها الدول لتحاول تغيير النظام لمصلحتها، كانتقال السكان وانتشار التكنولوجيا العسكرية في النظام بأسره. على الرغم من أن هبوط الامبراطوريات بدا مؤكّداً تقادمَ التوسع الجغرافي واستبداله بدول مهيمنة (مثل بريطانيا في القرن التاسع عشر والولايات المتحدة بعد عام ١٩٤٥)، فإن محاولات ألمانيا واليابان لتوسيع سيطرتها الجغرافية في النصف الأول من هذا القرن (القرن العشرين) تشير إلى أن نمط التغيير ما زال غير محدد.

في إطار الجدل حول هبوط الولايات المتحدة المفترض في مجال العلاقات الدولية، يستحق الطرحان الأخيران اهتماماً خاصاً. يؤمن جيلبين أساساً بأن كل الدول المهيمنة زائلة لأن تكاليف الحفاظ عليها ترتفع بسرعة أكبر من الموارد المتوافرة للقيام بهذه المهمة. فالدولة المهيمنة يجب أن تواجه، من ناحية، ارتفاع مستوى توقعات مواطنيها الذين سيفضلون مع الوقت الاستهلاك على الإنتاج، ويقاومون أكثر فأكثر التضحيات المطلوبة بهدف الحفاظ

(١) Robert Gilpin, *War and Change in World Politics* (Cambridge: Cambridge University Press, 1981), pp. 10-11.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٥.

على التفوق المطلق للدولة المهيمنة على المسرح الدولي. يؤدي تزاوج العوامل الداخلية مع العوامل الخارجية إلى ما يسميه جيلبين «أزمة ضريبية حادة» بالنسبة إلى الدولة المهيمنة. وهنا، لا تملك هذه الأخيرة سوى مجموعة محدودة من الخيارات. فإذا ما رغبت في الحفاظ على قوتها، بإمكانها إما أن تواجه العقبات الداخلية وترد النزعة نحو السلبية إلى عكسها، أو بإمكانها أن تهاجم القوى الناشئة قبل أن ترفع تحدياتها الخاصة بها. أما البديل الآخر فهو سعيها إلى تقليص التزاماتها الخارجية والعمل على إقامة تحالفات استراتيجية مع الدول الأخرى. يعطي جيلبين مثالاً على الوضع الأخير بالعودة إلى الصين الامبراطورية حينما حاولت بريطانيا في الثلاثينيات من القرن العشرين القيام بتطبيق الخيار الأخير المذكور. ومع ذلك يشك جيلبين في دروس التاريخ. وبينما كلٌّ من هذه الخيارات قد تم تطبيقه وتكلل بدرجات متفاوتة من النجاح في الماضي، فإن أياً منها لم يكن قادراً على منع قيام حرب لحل مسألة فقدان التوازن أو مشكلة القوة العالمية. وفي أواخر القرن العشرين، تثير خلاصة كهذه أسئلة ملحة حول الاستقرار الراهن في النظام الدولي والحاجة إلى اكتشاف وسائل أخرى غير الحرب لقيادة آلية التغيير ما دامت الحرب «المنظومية» ستكون الأخيرة على الأرجح في ضوء وجود أسلحة نووية على الأرض.

الكتاب الثالث وعنوانه **الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية** هو في الوقت عينه من أهم النصوص في حقل الاقتصاد السياسي الدولي واستمرار للمواضيع التي تطرق إليها جيلبين في أعماله السابقة. بعد دراسته مجموعةً من مصادر التغيير التي تتضمن المال والتجارة وتوظيف الأموال في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، يخلص جيلبين إلى القول إن حقبة الهمينة الأمريكية متجهة إلى نهايتها، وإن اليابان تنشأ كدولة مهيمنة ممكنة في النظام العالمي. واعتقد جيلبين أن هبوط القوة الأمريكية المكونة من خليط من القوى الداخلية والخارجية، سيكون مضراً بالحفاظ على النظام الاقتصادي الليبرالي بين الدول. فالصادرات الأمريكية من التكنولوجيا ورأس المال، من ناحية، قد سهّلت انتعاش أوروبا واليابان، بينما صعّبت تكاليف احتواء الاتحاد السوفياتي على الولايات المتحدة مهمة المحافظة على تفوقها التنافسي إزاء منافسيها من ناحية ثانية. وقد أصبحت الولايات المتحدة، بوجه خاص، أمة مدنية كبرى في الثمانينيات، بينما زادت اليابان من فائض رأسمالها بشكل كبير ووظّفته في الولايات المتحدة. يؤمن جيلبين بأن هذا الوضع يحمل تبعات خطرة على استمرارية نظام التجارة الحرة ما دامت الولايات المتحدة لن تقبل مع

الوقت بدفع ثمن السلع العامة التي تروح فوائدها إلى «المستفيدين مجاناً» من النظام الدولي أمثال اليابان. ويقول جيلبين إن هبوط الهيمنة الأمريكية سيدخلنا مرحلةً من «المركنتيلية الجديدة»، وربما مرحلةَ إقامة كتل تبادل جديدة تحت هيمنة إقليمية خاصة بكل منطقة، كهيمنة الولايات المتحدة وألمانيا واليابان.

وهكذا، على عكس من يتحدثون عن «العولمة» في الاقتصاد العالمي، يشدد جيلبين على التغيرات الأساسية في الاقتصاد العالمي التي هي نتاج ثانوي لتضاؤل الهيمنة الأمريكية. وهو يعتقد أننا الآن في خضم مرحلة انتقالية تحملنا من حقبة طويلة من الأممية الليبرالية إلى حقبة من المركنتيلية، لم يُعرف بعد أحميدةٌ هي أم خبيثة.

أخضعت أعمال جيلبين إلى عدد من الانتقادات التي لم تأخذ بالحسبان محاولته التجديدية لأقلمة الواقعية حتى تتمكن من تفسير التغيرات في النظام الدولي. لفت بعض الكتاب الانتباه إلى غموض النظرية وعدم دقتها، بينما قال آخرون إن تشاؤم جيلبين في ما يتعلق بمستقبل النظام الدولي يرتكز بشكل كامل تقريباً على استعداداته الأيديولوجية نحو الواقعية، وإن نظرية التغيير التي طلع بها خطوة متقدمة قليلاً عن المقاربة الاجتماعية الداروينية لدراسة العلاقات الدولية.

إن للنوع الأول من الانتقادات مبرراتٍ عدة في ضوء التغييرات الكبرى التي حدثت في العقد الأخير من الزمن. فجيلبين لم يتنبأ بنهاية الحرب الباردة، ويمكن القول إن انهيار الاتحاد السوفياتي قد جعل جزءاً كبيراً من تشخيصه المتعلق بهبوط الولايات المتحدة متقادماً، حيث إنه لم يعد من حاجة بالنسبة إلى الدولة المهيمنة أن تدخل في منافسة عسكرية مكلفة مع خصمها السابق. أما عدم دقة النظرية في ما يتعلق بشكل أساسي بنزعتها إلى اعتماد حالتين للدراسة (هما بريطانيا والولايات المتحدة) فهي تترك مجالاً كبيراً للنقاش، كما يقول ريتشاردسون:

«إذا كانت الولايات المتحدة في المرحلة الهابطة من الدورة، فإن نظرية جيلبين بإمكانها أن تشير إلى بعض الأسباب، وبإمكانها أيضاً أن تشير إلى بعض الخيارات والقيود. ولكن هل الولايات المتحدة كذلك فعلاً؟ كيف نعلم أنها ليست قادرة على استعادة شبابها، كما الصين الامبراطورية أو بريطانيا أو فرنسا في القرن الثامن عشر؟.. ليست نظرية جيلبين دقيقة بما فيه الكفاية حتى تحدد المعايير التي من شأنها أن تحل المسألة، فهو يفترض أن نموذج هبوط الدولة

المهيمنة مناسب للولايات المتحدة، ولكنه لا يبين المقاربة الفكرية وراء هذه الفرضية في ما يتعدى المقابلة مع موقع [الولايات المتحدة] المباشر إبان حقبة ما بعد الحرب»[٣].

بإمكان المرء القول إن الأحادية القطبية قد احتلت مكان الثنائية القطبية ضمن العلاقات الدولية في العقد الأخير من القرن العشرين، وإن النمو الاقتصادي الذي شهدته الولايات المتحدة في السنوات القليلة الأخيرة مضافاً إليه الهبوط النسبي الذي عانته اليابان ودول أخرى «حديثة العهد بالصناعة» في المحيط الهادي الآسيوي، كل هذه عوامل تجعل الخوف من «الهبوط» الأمريكي غير ذي شأن. يصعب حل هذه المسألة في غياب معيار متفق عليه إما من أجل قياس القوة في النظام الدولي المعاصر، وإما من أجل اختيار السلم الزمني المناسب. بإمكان المرء أن يقول أيضاً إن الصين هي أهم دولة مهيمنة ناشئة في نهاية القرن العشرين وليس اليابان.

لفت البعض الآخر الانتباه إلى الطريقة التي ترتكز فيها نظرية جيلبين على فرضيات متضمنة وعلى قيمة أحكام متجذرة في نظرة متشائمة جداً إلى العالم، أكثر من ارتكازها على صلاحيتها التجريبية. وكما قال جيلبين نفسه: «إنها لأدغال في الخارج»[٤]، وبقيت نظرته إلى العالم مركزها الدولة، وهو ليس مقتنعاً بأن الأشكال التاريخية من العلاقات بين الدول في عالم فوضوي ستتغير في المستقبل القريب. وقد أوحى بعض النقاد بأن عمل جيلبين النظري مرتكز على فرضية أساسية هي أن الولايات المتحدة دولة مهيمنة حميدة، ومن الممكن تحويل الردع النووي إلى «شر» عام بدلاً من أن يكون «خيراً» عاماً. وعلى الرغم من محاولته تركيب الواقعية مع نفعية الاقتصادات الصغرى، فإن الكثيرين ظلوا متشككين حيال تمكن هذه المقاربة من تأمين أساس مناسب يبرر التشاؤم الكامن لدى جيلبين حول إمكانية قيام إصلاح متقدم في النظام الدولي.

انظر أيضاً في هذا الكتاب : كوكس، كيوهان، كراسنر، سترانج.

(٣) James L. Richardson, "Paul Kennedy and International Relations Theory: A Comparison with Robert Gilpin," *Australian Journal of International Affairs*, vol. 45 (1991), pp. 73-74.

في محاولة لاختبار نظرية جيلبين في إطار الهيمنة البريطانية، انظر:

K. Edward Spezio, "British Hegemony and Major Power War, 1815-1939: An Empirical Test of Gilpin's Model of Hegemonic Governance." *International Studies Quarterly*, vol. 34, no. 2 (1990), pp. 165-181.

(٤) Robert Gilpin, «The Richness of the Tradition of Political Realism," *International Organization*, vol. 38, no. 2 (Spring 1984), p. 290.

انظر أحدث دراسة له حول الواقعية ودفاعه عنها في:

Robert Gilpin, "No One Loves a Political Realist," *Security Studies*, vol. 5, no. 3 (Spring 1996), pp. 4-26.

أبرز مؤلفات جيلبين

Gilpin, Robert. *France in the Age of the Scientific State.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1968.

The Political Economy of International Relations. With the Assistance of Jean M. Gilpin. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1987.

U.S. Power and the Multinational Corporation: The Political Economy of Foreign Direct Investment. New York: Basic Books, [1975]. (Political Economy of International Relations Series)

War and Change in World Politics. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1981.

(with Christopher Wright (eds.)). *Scientists and National Policy-Making* New York: Columbia University Press, 1964.

Periodicals

"The Politics of Transnational Economic Relations." *International Organization*: Vol. 25, no. 3: *Transnational Relations and World Politics,* Summer 1971.

"Three Models of the Future." *International Organization:* Vol. 29, no. 1: *World Politics and International Economics,* Winter 1975.

"The Richness of the Tradition of Political Realism," *International* Organization: Vol. 38, no. 2, Spring 1984.

"The Theory of Hegemonic War." *Journal of Interdisciplinary History*: Vol. 18, no. 4: *The Origin and Prevention of Major Wars,* Spring 1988.

Documents

"The Cycle of Great Powers: Has it Finally Been Broken?,"Paper Presented at: *The Fall of Great Powers: Peace, Stability, and Legitimacy.* Edited of Geir Lundestad. Oslo: Scandinavian University Press; New York: Oxford University Press, 1994.

"Economic Interdependence and National Security in Historical Perspective," in: Knorr, Klaus and Frank N. Trager (eds.). *Economic Issues and National*

Security. [Lawrence]: Regents Press of Kansas, 1977. (National Security Studies Series; 7)

"The Politics of Transnational Economic Relations," in: Keohane, Robert O. and Joseph S. Nye (eds.). *Transnational Relations and World Politics*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1970.

للمزيد من المطالعة

Periodicals

Gowa, Joanne. "Rational Hegemons, Excludable Goods, and Small Groups: An Epitaph for Hegemonic Stability Theory?." *World Politics*: Vol. 41, no. 3, April 1989.

Grundberg, Isabelle. "Exploring the 'Myth' of Hegemonic Stability." *International Organization*: Vol. 44, no. 4, Autumn 1990.

Rogowski, Ronald. "Structure, Growth, and Power: Three Rationalist Accounts." *International Organization*: Vol. 37, no. 4, Autumn 1983.

سوزان سترانج (Susan Strange)

سوزان سترانج هي أكثر المفكرين المصنفين «واقعيين» مخالفةً للتقليد. وعلى الرغم من أن عملها كان منتقداً جداً من قبل النيوواقعيين، فإنها لا تزال تصف نفسها بأنها «نيوواقعية» في حقل فرعي من حقول الاقتصاد السياسي العالمي. وتعتبر سترانج غير تقليدية لسبب آخر، وهو أنها كانت على الدوام، كما سمّاه روبرت كوكس، «منعزلة» أكثر منها «جزءاً من مجموعة». وبدلاً من أن تبدأ بمجموعة موجودة ومتفق عليها من المنطلقات النظرية أو الأيديولوجية، طورت سترانج مفاهيمها النظرية الخاصة بها لتجيب عن الأسئلة التجريبية التي تطرحها وتبين عدم رضاها بالطريقة التي تمت فيها الإجابة عن هذه الأسئلة في الكتابات المتوافرة. وكما لاحظ كوكس:

«إن واقعيتها هي بحث عن كيانات فاعلة في سياسات العالم، مهما كانت هذه الكيانات. وبدلاً من أن تعرّف العالم بأنه دول وحسب، ترى القوة على أنها الهم الأساسي الذي يقلق الواقعية.

وتسأل: أين تكمن القوة؟ في الدول بالطبع، بدرجة وأخرى، ولكن في الأسواق والشركات أيضاً، وربما في بعض الكيانات الأخرى. الإجابة ليست متوافرة مع السؤال وهي قابلة للتغيير»[١].

يصح هذا الأمر بوجه خاص في الاقتصاد السياسي الدولي وهو حقل ساهمت سترانج في إرسائه وتطويره.

ولدت سوزان سترانج في عام ١٩٢٣، وأنهت سنواتها ما قبل الإجازة في مدرسة لندن للاقتصاد. وبعد قضاء بعض الوقت في كامبريدج خلال الحرب العالمية الثانية، أصبحت صحافية تعمل في مجلة *The Economist* ثم في صحيفة *The Observer* في عام ١٩٤٦ مراسلةً لها في واشنطن. كانت تجربة سترانج في الصحافة لا تقدر بثمن، إذ عرّفتها إلى السياسات المعاصرة، كما ساهمت في أسلوب كتابتها المباشر والواضح وغير المدعي. وفي عام ١٩٤٨، شغلت أول منصب تعليمي لها في يونيفرسيتي كولدج في لندن. وبعد أن اختلفت مع إدارة الجامعة حول مدة إجازة الأمومة التي تريدها، انضمت سترانج إلى المعهد الملكي للشؤون الدولية في شاتهام هاوس زميلةً باحثة[٢]. كتبت في تلك الفترة مقالها الشهير الذي تهاجم فيه الطريقة التي تتم فيها معاملة السياسة والاقتصاد على أنهما مجالان مختلفان في دراسة العلاقات الدولية. كما شهدت هذه الفترة صدور كتابها الأول تحت عنوان **الاسترليني والسياسة البريطانية** (*Sterling and British Policy*) (١٩٧١)، وقد ألقت فيه اللوم على القادة السياسيين والاقتصاديين لما تعانيه بريطانيا من انحدار اقتصادي. وادعت أن بريطانيا كانت مستحوذة بالحفاظ على عملتها كعلامة هيبة دولية. وفي عام ١٩٧٨، عادت إلى مدرسة لندن للاقتصاد واحتلت هذه المرة كرسي مونتاغيو بورتون أستاذةً للعلاقات الدولية. وعلى امتداد العقد التالي، أسست سمعتها كباحثة رائدة في مجالي التمويل والتجارة الدوليين، وكناقدة عنيدة أيضاً للطريقة التي يتطور فيها الاقتصاد السياسي الدولي في الولايات المتحدة. وفي السبعينيات، أدّت سترانج دوراً ريادياً في تأسيس دروس

(١) Robert W. Cox and Timothy J. Sinclair, *Approaches to World Order*, Cambridge Studies in International Relations; 40 (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1996), p. 183

(٢) وكما تقول عن تلك الحقبة: «كان الوجود النسائي في هذه المهن لا يزال بحاجة إلى إثبات، ومع وجود أربعة أطفال صغار في المنزل، لم أكن أستمتع بالشجار»، في:

Joseph Kruzel and James N. Rosenau, eds., *Journeys Through World Politics: Autobiographical Reflections of Thirty-Four Academic Travelers*, Issues in World Politics Series (Lexington, MA: Lexington Books, 1989), p. 433.

بالاقتصاد السياسي الدولي في مدرسة لندن، كما أنشأت القسم البريطاني في قسم العلاقات الدولية. وعلى امتداد العقد الأخير، عملت سوزان سترانج في المؤسسة الجامعية الأوروبية في فلورنسا. وفي عام ١٩٩٣، انضمت إلى جامعة فارفيرك. وتُوفيت في الخامس والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨، بعد أن قضت سنة كاملة تصارع مرض السرطان.

في عام ١٩٧٠، كانت سترانج على رأس من انتقدوا جهل الباحثين في العلاقات الدولية والمتعلق بالطرائق التي تمارس بها القوى الاقتصادية تغييراً على سياسات القوة التقليدية، كما انتقدت علماء الاقتصاد لأنهم استندوا بكثافة كبيرة إلى حسابات مجردة لتحديد التوجه العملي في مجالي السياسة والاقتصاد. تبع ذلك انهيار نظام برتون وودز للتحكم بالاقتصاد العالمي، وكان هذا الحدث مثالاً جيداً على شكاوى سترانج. على سبيل المثال، وطبقاً للمنطق الاقتصادي البحت، فإن الانتقال من معدلات تبادل ثابتة إلى أخرى متحركة يجب أن يساعد الدول على موازنة حساباتها الأساسية، بيد أن الدول التي تعاني عجزاً وقعت في ديون أكبر وراكم الدائنون رأسَ مالٍ أكبر. وفي محاولتها تفسير هذا الأمر وبعض التشوهات الأخرى في الاقتصاد السياسي الدولي، استعانت سترانج بأكثر من مدرسة فكرية. في السبعينيات، كان مجال العلاقات العامة الدراسي يوصف غالباً بأنه موزع بين ثلاث مدارس: مدرسة الواقعيين، الذين واصلوا التقليد المركنتيلي، وشددوا على الحاجة إلى سيطرة الدولة على السوق؛ مدرسة الليبراليين، الذين احتفظوا بمثال السوق «الحرة» وبقيم التنافس كوسائل لنشر الرفاهية العالمية؛ مدرسة الماركسيين، الذين يقولون إن الرأسمالية استغلالية بطبيعتها. أما سترانج فهي تقول إنه لا ضرورة لتجزئة هذا الحقل «كما ثلاثة قطارات دمى موضوعة على سكك منفصلة، تسافر من نقاط انطلاق مختلفة وتصل إلى نقاط مختلفة (محددة سلفاً)، ولا يلتقي الواحد منها الآخر أبداً»[٣]. تستعير سترانج من المدارس الثلاث كلها لتطوير فكرة «سلطة بنيوية» كمفهوم في الاقتصاد السياسي الدولي يمكّن الطلاب من جمع السياسة والاقتصاد معاً. القوة البنيوية، كما تقول سترانج:

«تعطي سلطة القرار حول الطريقة التي ستجري بها الأمور وسلطة قيام الإطار الذي تتعاطى الدول ضمنه بعضها مع بعض ومع الناس أو مع الشركات. إن السلطة النسبية لدى كل طرف في العلاقة أكثر أو أقل إن كان هذا الطرف يحدد أيضاً البنية المحيطة بالعلاقة»[٤].

(٣) Susan Strange, *States and Markets* (London: Pinter Publishers, 1988), p. 16

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٤-٢٥.

ترى سترانج أن دراسة أي مشكلة متعلقة بالاقتصاد السياسي الدولي يجب أن تبدأ بمجموعة من الأسئلة التجريبية التالية: «بواسطة أي نوع من الآليات السياسية والاقتصادية، وبفضل أي بنى سياسية واقتصادية قد وصلنا إلى هذه النتيجة؟ بعد الأسباب تأتي النتائج: من استفاد؟ من دفع؟ من تحمل المخاطر؟ من فُتحت أمامه فرص جديدة؟»[٥]. يجب أن تتم الإجابة عن هذه الأسئلة عبر دراسة القرارات المتخذة والصفقات المعقودة بين اللاعبين المعنيين، بمن فيهم الحكومات من دون أن يُحصر الأمر بها. بيد أنه ينبغي عدم حصر التحليل بتفسير الصفقات (نتيجة علاقة القوة بين اللاعبين)، إذ يجب الاعتراف بالقيود والتفاعلات القائمة بين أربع بنى للسلطة يمكن تمييزها على المستوى التحليلي، وهي «سلطة التأثير في أفكار الآخرين [بنية المعرفة]، وفي حصولهم على التمويل [البنية المالية]، وفي آفاقهم الأمنية [بنية الأمن]، وفي حظوظهم في حياة أفضل كمنتجين وكمستهلكين [بنية الإنتاج]»[٦]. تعتبر سترانج أن هذه البنى الأربع تتفاعل وتتغير مع الزمن. ما من بنية واحدة تسيطر على الأخرى، بيد أن الطريقة التي تتفاعل فيها تساعد على إلقاء الضوء على الصفقات المعقودة بين اللاعبين السياسيين والاقتصاديين في مختلف المسائل المتعلقة بالاقتصاد السياسي الدولي.

تفصل سترانج تمييزها بين بنى السلطة الأربع في كتاب **الدول والأسواق** (*States and Markets*) (١٩٨٨) تفصيلاً واسعاً، ويبيّن تحليلها لكلٍّ منها بشكل جيد انتقائيتها النظرية. نجد، على سبيل المثال، وصفها لبنية الأمن متناسقاً مع الواقعية التقليدية حيث تكون قوة الدولة المتسلطة نابعة من واجبها ضمان الأمن لمواطنيها ضد أي تهديد آتٍ من دول أخرى. وترجع بنية الإنتاج إلى مصدر إنتاج الثروة الأساسي في المجتمع، وإلى الطرائق التي تمثل فيها تكنولوجيا الإنتاج بنى توزيع السلطة بين الدول والأسواق. وترجع البنية المالية إلى الطرائق التي ينشأ فيها أي تمويل، وكيف يوزع ويُدار (أو تُساء إدارته) في العلاقات الدولية. وأخيراً، ترجع بنية المعرفة، كما يقول ماي، إلى «ما هو معتقد وما هو معروف (ومدرك أنه مفهوم أو معطى) والقنوات التي تنقل فيها هذه المعتقدات والأفكار والمعارف أو تحتبس»[٧]. تولدت

---

(٥) Susan Strange, "Political Economy and International Relations," in: Ken Booth and Steve Smith, eds., *International Relations Theory Today* (Cambridge, MA: Polity Press, 1995), p. 172.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) Christopher May, "Strange Fruit: Susan Strange's Theory of Structural Power in the International Political Economy," *Global Society*, vol. 10, no. 2 (Spring 1996). p. 182.
يطرح ماي الإمكانية اللافتة القائلة إنه يتعين معاملة بنية المعرفة بطريقة أكثر جدية، ذلك بأنها تسبق كل البنى

أعمال سترانج حول السلطة البنيوية في الاقتصاد السياسي العالمي عن استيائها المتعلق بعدم صلاحية الأدوات النظرية القائمة لدراسة السياسات والاقتصادات في السبعينيات من القرن العشرين. كما تولدت عن عدم اتفاقها مع أولئك الباحثين الذين قالوا، خلال العقد ذاته، إن سلطة الولايات المتحدة السياسية والاقتصادية على الدول الأخرى صارت على طريق الزوال. أما الحجة التقليدية فهي أن اليابان وأوروبا قد برئتا من دمار اقتصاديهما خلال الحرب العالمية الثانية. كما أن ترتيبات بريتون وودز التي وضعتها الولايات المتحدة لتأمين نظام تجارة حرة لم تكن ملائمة لوقف ما قيل إنه زيادة الحمائية بين الدول. أضف إلى ذلك أن عجز الولايات المتحدة الظاهر عن الحفاظ على الفائض التجاري مقابل أهم منافسيها دل على تزايد فقدان التوازن بين قوتها العسكرية والتزاماتها وبين قاعدتها الاقتصادية. وكانت النتيجة أن رغبتها في تأمين «السلع العامة» الدولية والسلطوية، كالنقد العالمي المستقر والردع النووي الذي يشمل أوروبا واليابان، أصبحت مهددة. بالنسبة إلى سوزان سترانج، فإن تحليلاً كهذا هو مثال تقليدي على الفشل في التمييز ما بين السلطة العائدة إلى العلاقات والسلطة البنيوية. وفي ما يتعلق بالحمائية، تصرّ سترانج على أن الرأسمالية العالمية لا تعاني حقيقة نتيجة تزايد إجراءات الحماية. هذا لأن بنية الإنتاج ستضمن عدم فاعلية هذه الإجراءات. وعلى الرغم من أن الدول لها مصلحة في حماية صناعاتها من المنافسة «غير العادلة» القادمة من الخارج، فإن لديها مصلحة أيضاً في وضع حدود لهذا النوع من الإجراءات لأن صناعاتها ستراوح مكانها إذا ما عزلت كثيراً عن الضغوط التي تمارسها المنافسة الدولية. كما أن بنية الإنتاج قد خضعت لتغييرات هائلة منذ أن أصبح أكثر من ثلث التجارة العالمية يقوم ليس بين شركات منفصلة في داخل الدول بحد ذاتها، ولكن بين فروع لشركات متعددة الجنسية.

ركّزت سترانج في الجزء الأكبر من تحليلاتها الميدانية على التغيرات الحاصلة في البنية المالية الدولية، وانتهت إلى أن من يأسفون على انحدار هيمنة الولايات المتحدة يدمجون ما بين السلطة الخاصة بالعلاقات والسلطة البنيوية. وبدلاً من أن تكون الولايات المتحدة قد خسرت من سلطتها أمام دول أخرى نتيجة تمكن هذه الأخيرة من الدخول بحرية إلى السوق الأمريكية عبر منافذ مميزة، تقول سترانج:

الأخرى، بيد أن هذا موضوع بحاجة إلى دراسة أكبر. انظر
Susan Strange, "A Reply to Chris May," *Global Society*, vol. 10, no. 3 (September 1996), pp. 303-306.

«إن حكومة الولايات المتحدة قد خسرت سلطتها.. أمام السوق، وقد كانت هذه الخسارة في جزئها الأكبر من صنع يديها. فبهدف جعل بقية العالم مكاناً أميناً لرأس المال الأمريكي ومحباً له، قامت الحكومات الأمريكية المتتالية بكسر الحواجز أمام التوظيفات الأجنبية، وشجعت حركة رأس المال، وجمدت اتفاقات بريتون وودز، وتخطت «الغات» بواسطة قوانين تجارية من جانب واحد؛ [كما] قضت على الأنظمة الخاصة بأسواق النقل الجوي والتمويل. وحتى هذه القائمة ليست بكاملة. كل هذه القرارات السياسية التي اتخذتها الولايات المتحدة قد دفعت نحو تغير بنيوي في الاقتصاد العالمي، وكانت نتيجة ذلك أن تقاسمت الحكومة الأمريكية مع غيرها تدهور السلطة الشرعية التي تمارسها الدولة على الاقتصاد»(٨).

في أكثر كتبها استفزازاً والذي يحمل عنوان **رأسمالية الكازينو** (*Casino Capitalism*) (١٩٨٦) ويمتلئ بأصداء مواضيع اللامسؤولية السياسية التي تطرقت إليها في أوائل أعمالها، تقول سترانج إن نظام رأس المال العالمي يعاني حقاً قلةَ النظام في البنية المالية. وبوجه خاص، إن الانتقال من نسبة التبادلات الثابتة إلى نسبة متغيرة قد صعب على الدول إدارة اقتصاداتها، وخلقت جواً أصبح فيه النمو الاقتصادي صعب المنال للغاية. وبقدر ما أن العالم الثالث معني بهذه المسألة، تقول سترانج إن المشكلة الحقيقية هنا ليست معدلات الدين العالية، ولكن النقص الأكيد في الإمداد بالتمويل لحصول تطوير على المدى الطويل.

كانت سترانج شديدة الوضوح في ما يتعلق بتحديد هوية المسؤول عن خلق «رأسمالية الكازينو» في السبعينيات والثمانينيات، بإشارتها إلى الولايات المتحدة. وقد تعرفت إلى سلسلة من المناسبات رفضت خلالها الحكومة الأمريكية التصرف كدولة مهيمنة مسؤولة (كخلق نسبة تبادل متغيرة، ورفض التفاوض مباشرة مع الأوبك ورفض إقامة دائن عالمي كملجأ أخير بعد تعدد الفشل المصرفي في عام ١٩٧٥، على سبيل المثال). وعلى عكس واقعيين أمثال ستيفن كراسنر، تقول سترانج إن الدولة الأمريكية ضعيفة وغير راغبة في مقاومة مجموعات المصالح الاقتصادية في الولايات المتحدة. وهي تصر، مع ذلك، على أن الحجج النيوواقعية/ النيوليبرالية القائلة إن الولايات المتحدة ضعيفة اقتصادياً إلى درجة أنها لا تستطيع إقامة نظام مالي دولي هي مجرد أعذار لتبرير سياسة رديئة وأحكام سيئة. على الرغم من خسارة سلطتها

(٨) Susan Strange, "Wake up, Krasner, the World Has Changed," *Review of International Political Economy*, vol. 1, no. 2 (1994), p. 213.

أمام السوق، احتفظت الولايات المتحدة بسلطة بنيوية واسعة مقابل دول أخرى في النظام الدولي، وتعتقد سترانج أنه يجب محاسبة الولايات المتحدة على أعمالها.

بيد أنه ليس من الواضح، من خلال كتاب **رأسمالية الكازينو** على الأقل، ما علاج المرض الذي تشخصه. اقترحت سترانج أن بامكان الولايات المتحدة أن ترتب منزلها الداخلي بالتطرق إلى عجز الميزانية الهائل لديها، وهو أول ما أعطى دفعاً لأسواق النقد الأوروبي المتقلبة، وبالسيطرة على المصارف الدولية عبر تنظيم دخولها إلى نيويورك. ولكن إصلاحات كهذه لن تقوم من من دون ضغط، وبما أن الأمر لن يحصل على الأرجح من داخل الولايات المتحدة، فإن عليه أن يأتي من دول أخرى. وهكذا، تتبنى سترانج نسخة من دبلوماسية توازن القوى بالقول إن على الأوروبيين بوجه خاص أن ينشئوا نقداً مشتركاً، وأن يتحملوا مسؤولية أكبر مما قد فعلوا حتى الآن في ما يتعلق بحاجاتهم الأمنية. على الرغم من استعارتها الحرة من المدرسة الماركسية في رسم طبيعة بنية الإنتاج، فإن سترانج ترفض التعليق على أي آمال تقول إن الطبقات الكادحة، العالقة في إطار الدول ـ الأمم، يمكنها أن تكون عناصر ثورة أو إصلاح واقعية.

في آخر أعمالها، جاءت سترانج أقل اهتماماً بالنقاش حول انحدار الهيمنة في الولايات المتحدة وأكثر اهتماماً بدرجة تغير السلطة البنيوية التي تمكنها من نشر السلطة بعيداً عن دولتها الإقليمية. وبدلاً من التنافس حول الأراضي، تتنافس الدول الآن حول حصص السوق في الاقتصاد العالمي. والنتيجة هي أن أولوياتها قد انتقلت من الدفاع والسياسة الخارجية نحو التجارة والسياسة الصناعية، وعليها أن تشرك لاعبين آخرين بالسلطة. «تسربت سلطة الدولة بعيداً، إلى أعلى وإلى الجوانب وإلى أسفل. في بعض القضايا، يبدو أنها ذهبت إلى اللامكان، مجرد أنها تبخرت»[٩]. تقول سترانج إن السبب يعود أولاً إلى وتيرة التغير التكنولوجي في بنية الإنتاج. نحن لا نعيش في عالم حيث سرعة الاتصالات عبر الحدود غير مسبوقة من قبل فحسب، بل إن التقدم التكنولوجي سريع إلى درجة أن كمية رأس المال الضرورية لتطوير سلع وخدمات تنافسية لا يمكن أن تُسترد على أساس المبيعات المحلية فقط. لم تعقد التغيرات هوية اللاعبين المنخرطين في الاقتصاد العالمي وحسب، ولكنها عقدت أيضاً مدى الصفقات بين الدول والشركات. والاتجاه المقلق هو أن الدول تتنافس من أجل حصص في السوق العالمية، فتقدم إغراءات إلى الشركات الأجنبية

(٩) Strange Susan, "The Defective State," *Daedalus*, vol. 124 (Spring 1995), p. 56.

لتوظف أموالها وتصنع منتجاتها على أراضيها، فتقل قدرة هذه الدول على تنظيم الأسواق وفرض ضرائب عليها. ومن شأن هذه الآلية أن تضاعف المصاعب في مجال إدارة الاقتصاد العالمي. جرى كل هذا نتيجة تغيرات بنيوية في طبيعة السلطة لا يمكن فهمها إذا ما حصر المرء تحليله بالعلاقات بين الدول. تم انتقال السلطة من الدول إلى الأسواق، ولا ينعكس هذا الأمر بالضرورة انتقالاً في السلطة بين الدول. ما زالت الولايات المتحدة تتمتع بسلطة بنيوية هائلة في مجالات الأمن والمال والمعرفة، تشهد على ذلك سيطرة الجامعات الأمريكية وجذبها الطلاب الأجانب مقابلةً بالدول الأخرى.

تأتي نتائج أعمال سترانج على مستويين. **الأول**، هو أنها قامت، أكثر من أي باحث آخر، بتعزيز التلاقح النظري عبر مجموع «المنظومات» الفكرية الأساسية المعنية بالعلاقات الدولية، وبالاقتصاد السياسي الدولي على الأخص. **الثاني**، هو أنها لفتت انتباه الباحثين نحو الحاجة إلى إدارة مركزية لما تصفه بأنه انتقال من عالم الدول ـ الأمم إلى«قرسطوية جديدة» في العلاقات الدولية، وما يصاحب هذه الإدارة المركزية من صعوبات. المستوى الأول أساسي إذا كان للمستوى الثاني أن يحظى بالمحاولة. تقول سترانج: «ما لم يجد المثقفون الشجاعة الكافية للتخلي عن الإعاقات التي يحملها معه الماضي السريع التلاشي ويبدأون بالتفكير من جديد في بعض المسائل الأساسية، كالمجتمع والسياسة والاقتصاد، فإن التقدم ـ أياً كان نوعه ـ باتجاه نظام قادر على الحياة سيكون مستحيلاً»[10]. إنها حقاً لباحثة واقعية مجددة!

انظر أيضاً في هذا الكتاب: كيوهان، كراسنر.

أبرز أعمال سترانج

Casino Capitalism. Oxford, UK; New York: B. Blackwell, 1986.

Paths to International Political Economy. London; Boston: G. Allen and Unwin, 1984.

The Retreat of the State: The Diffusion of Power in the World Economy. New York: Cambridge University Press, 1996. (Cambridge Studies in International Relations; 49)

(١٠) المصدر نفسه، ص ٧٢.

States and Markets. London: Pinter Publishers, 1988.

Rival States, Rival Firms: Competition for World Market Shares. (with John M. Stopford and John S. Henley)Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1991. (Cambridge Studies in International Relations; 18)

Periodicals

"Cave! Hic Dragones: A Critique of Regime Analysis," *International Organization*: Vol. 36, no. 2: *International Regimes*, Spring 1982.

"Finance, Information, and Power." *Review of International Studies*: Vol. 16, 1990.

"The Future of the American Empire." *Journal of International Affairs*: Vol. 42, no. 1, Fall 1988.

"The Global Political Economy: 1958-1994." *International Journal*: Vol. 34, 1984.

"International Economics and International Relations: A Case of Mutual Neglect." *International Affairs (Royal Institute of International Affairs 1944-)*: Vol. 46, no. 2, April 1970.

"The Persistent Myth of Lost Hegemony." *International Organization*: Vol. 41, no. 4, Autumn 1987.

"Protectionism and World Politics," *International Organization*: Vol. 39, no. 2, Spring 1985.

Documents

Strange, Susan. "An eclectic Approach," in: Murphy, Craig N. and Roger Tooze (eds). *The New International Political Economy*. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1991. (International Political Economy Yearbook; v. 6)

"Political Economy and International Relations," in: Booth, Ken and Steve Smith (eds.). *International Relations Theory Today*. Cambridge, MA: Polity Press, 1995.

"Rethinking Structural Change in the International Political Economy: States, Firms and Diplomacy," in: Stubbs, Richard and Geoffrey R. D. Underhill (eds). *Political Economy and the Changing Global Order*. Toronto: McClelland and Stewart, 1994.

"Still an Extraordinary Power: America's Role in the Global Monetary System,"

Paper Presented at: *Political Economy of International and Domestic Monetary Relations*. Edited by Raymond E. Lombra and Willard E. Witte. Ames: Iowa State University Press, 1982.

"Supranationals and the State," in: Hall, John A. (ed). *States in History*. Oxford, UK; New York: B. Blackwell, 1986.

"Towards a Theory of Transnational Empire," in: Czempiel, Ernst-Otto and James N. Rosenau (eds). *Global Changes and Theoretical Challenges: Approaches to World Politics for the 1990s*. Toronto, DC: Heath and Co., 1989.

للمزيد من المطالعة

Books

Calleo, David P. *The Imperious Economy*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1982.

Gill, Stephen and David Law. *The Global Political Economy: Perspectives, Problems, and Policies*. New York: Harvester; Wheatsheaf, 1988.

Lukes, Steven. *Power: A Radical View*. London; New York: Macmillan, 1974. (Studies in Sociology)

Periodical

May, Christopher. "Strange Fruit: Susan Strange's Theory of Structural Power in the International Political Economy," *Global Society*. Vol. 10, no. 2, Spring 1996.

قدم ماي قائمة كاملة بأعمال سوازن سترانج المنشورة على الإنترنت على العنوان التالي:

http://human.ntu.ac.uk/foh/is/ipebib.html

إدوارد هاليت كارّ (Edward Hallett Carr)

أكثر ما اشتهر به إدوارد هاليت كار هو كتابه أزمة السنين العشرين (*The Twenty Years Crisis*)(١٩٤٦)، الذي يتضمن نقداً حاداً للدبلوماسية الغربية خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، إضافةً إلى إطار تحليلي مؤثر. ساعدت أعمال كار على إرساء شروط نقاش النظرية الدولية في القرن العشرين، تحديداً على أنه نقاش متواصل ومتجدد بين «الواقعيين» من جهة و«المثاليين» أو «الطوباويين» من جهة أخرى. لم يبدأ كار هذا الجدل، ولم يحدد موقفه الخاص

بوضوح في إطاره. ما فعله هو إثبات وجود مفهومين متناقضين للتطور التاريخي يظهران جليين في الفكر والممارسة الدوليتين. كما أن السهولة التي دمج فيها التفكير الفلسفي في التحليل التاريخي، إضافة إلى التعليق على الأحداث الجارية، ضمنت لهذا الكتاب بقاءه كأحد الكتب الكلاسيكية في هذا المجال.

ولد كار في عام ١٨٩٢، وتخرج في جامعة كامبريدج باحتلاله المرتبة الأولى في العلوم الكلاسيكية حينما اندلعت الحرب العالمية الأولى، فقطع دراسته وانخرط في السلك الخارجي، وحضر مؤتمر باريس للسلام، وهو المؤتمر الذي وضع حداً للحرب الكبرى. عاد إلى العمل الأكاديمي في عام ١٩٣٦ حينما سُمي على كرسي ويلسون أستاذاً للسياسات الدولية في جامعة ويلز في أبيريستويث. وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية، ترك العمل وأصبح مساعد رئيس تحرير صحيفة التايمز اللندنية. وفي عام ١٩٥٣، عاد إلى كامبريدج حيث ركز أبحاثه على تاريخ الاتحاد السوفياتي. وعلى الرغم من أن عمله البحثي حول الاتحاد السوفياتي قد أثمر أربعة عشر كتاباً عن الموضوع، فإن كار معروف أكثر بمساهمته في إعطاء الواقعية زخماً في الدراسات حول العلاقات الدولية، بالارتكاز على كتابه **أزمة السنين العشرين**.

في هذا الكتاب الذي نشر للمرة الأولى في عام ١٩٣٩ (صدرت النسخة الثانية في عام ١٩٤٦)، انخرط كار في نقد شديد للتفكير «الطوباوي»، حيث قال إنه يسيطر على الفكر والممارسة الدبلوماسية الغربيين في الفترة الفاصلة ما بين الحربين العالميتين. وأشار إلى أن كل العلوم الإنسانية، وبخاصة حينما تكون حديثة العهد، تنزع إلى أن تكون آمرة بعض الشيء، فترهن تحليل الوقائع لرغبة في إصلاح العالم. وأكد كار أن دراسة العلاقات الدولية كانت متأثرة بشدة بمجموعة من الأفكار التي كانت بدورها نتاج موازين قوى معينة أدّت فيها بريطانيا الدور المسيطر. لذا، كانت هذه الدراسات ملتزمة بالجهود الرامية إلى تحقيق السلام العالمي على أساس قواعد ومبادئ هي في الحقيقة محدودة بالتجربة التاريخية وبسياسات واقتصادات بريطانيا، ولا يمكن لهذه القواعد والمبادئ أن تطبق دولياً في عالم منقسم بين دول تملك درجات مختلفة من القوة والالتزام بإبقاء الوضع الدولي على ما هو عليه. وأهم هذه المبادئ الإيمان بتناغم المصالح الطبيعي (المتفرع عن اقتصادات ترك الأمور على عواهنها التي طبقت في القرن التاسع عشر) والإيمان بالأمن الجماعي في وقت واحد. واعتبر المعتقد الأخير بوجه خاص، أن الحرب هي «اعتداء» عبر الحدود.

وإذا قُدّر للحرب أن تُلغى، فستنشأ حاجة إلى منظمة دولية تلتزم الدولُ فيها اتباعَ حكم القانون وتكون مستعدة للتعاون على ردع «المعتدين» ومعاقبتهم عند الضرورة بواسطة مجموعة واسعة من الإجراءات، من عقوبات دبلوماسية واقتصادية إلى استخدام القوة الجماعية لمساعدة ضحايا الاعتداء. اعتبر كار أن الإيمان والتفاؤل بالأمن الجماعي وبمؤسسة عصبة الأمم أيضاً التي صُممت خصيصاً لتطبيق هذا الأمن قد ارتكزا على فرضية خاطئة، وهي أن الوضعية السياسية والإقليمية القائمة كانت مرضية لكل القوى العظمى في النظام العالمي. وفي عالم من الدول المنفصلة ذات السيادة والتي تتمتع بقوى غير متساوية، لا يمكن أبداً أن تكون الحال على هذا المنوال. فالنزاعات بين الدول ليست بالتالي مجرد نتيجة لفشل التفاهم بين الطرفين المتنازعين، بل هي النتيجة الحتمية للتطلعات المتباينة والتي يمكن التعاطي معها على أساس المفاوضات القائمة على ميزان القوى وليس على أساس الدعوة إلى مبادئ السلوك الأخلاقي «العالمية». وهكذا، رفض كار فكرة أن السلام قد ينجم عن تطبيق آليات تشريعية أو قانونية في علاقات الدول بعضها ببعض، كتلك التي تطبقها الدول على صعيدها الداخلي.

كان بإمكان الباحثين والدبلوماسيين، بحسب كار، تجنب بعض المشكلات التي طرأت في فترة ما بين الحربين لو أنهم تبنوا مقاربةً أقل «مثالية» وأكثر «واقعية» إزاء العلاقات الدولية. وقد تعني هذه المقاربة الأخيرة الحاجة إلى استبدال البلاغة الكلامية بالدبلوماسية وإلى ربط المبادئ العالمية بأخلاقيات إجرائية متعلقة بالحلول الوسطى بين الوضع القائم والدول التي تود مراجعته في النظام الدولي. قال كار:

«يجب أن تنطبق آلية خذْ وأعطِ على التحديات الموجهة ضد النظام القائم. باستطاعة أكثر من يستفيد من هذا النظام أن يؤمل فقط المحافظة على وضعه عبر قيامه بتنازلات كافية ليكون مقبولاً من جانب أقل المستفيدين منه. أما مسؤولية العمل من أجل إحداث هذه التغييرات بطريقة منظمة إلى أكبر درجة ممكنة فتقع على عاتق المدافعين عن النظام كما على عاتق من يتحداه»[1].

قال كار إن العلاقة ما بين الواقعية والطوباوية دينامية وجدلية. على الرغم من أنه كان شديد الانتقاد للفكر الطوباوي في ثلاثينيات القرن العشرين وأربعينياته، فإنه اعترف

(١) Edward Hallett Carr, *The Twenty Years' Crisis, 1919-1939; an Introduction to the Study of International Relations*, 2nd ed. (London: Macmillan and co. ltd., 1946), pp. 87-88.

بأن الواقعية من دون طوباوية قد تنحدر لتصبح سياسة واقعية تشاؤمية: «تستثني الواقعية المتماسكة أربعة أمور يبدو أنها مكونات أساسية في كل تفكير سياسي فاعل، وهي: هدفٌ محدود وانجذابٌ عاطفي وحقٌّ بالحكم الأخلاقي وأسبابٌ للعمل»[٢].

يوجد مع ذلك، تنازع بين وصف كار للصدام القائم ما بين الواقعية والطوباوية وبين رغبته العميقة في التوفيق بينهما. فمن ناحيةٍ، يأتي نقاشه حول الفوارق النظرية ما بين هاتين المدرستين مشبعاً بالحتمية (الفكرة الماركسية القائلة إن القواعد والقيم هي مجرد تعبير عن ظواهر مصاحبة للطبقة الحاكمة)، وبالثنائية الميتافيزيقية أيضاً (ينتمي العاملان، أي الطوباوية والواقع، إلى مستويين مختلفين لا يمكن أن يلتقيا أبداً)[٣]. اعتبر كار هذا التناقض بينهما مماثلاً لسلسلة من التفرعات الثنائية كالاختيار الحر مقابل الحتمية، والعلاقة بين النظرية والممارسة، والمفكر مقابل البيروقراطي والأخلاق مقابل السياسة. ثم يطوي كار هذه التناقضات إلى تفرع ثنائي واحد مكون من السلطة والأخلاق تكون فيه الأخيرة خاضعة للأولى فتفقد أي تأثير لها. نظراً إلى هذه الفرضيات المسبقة، أصبحت كلٌّ من الواقعية والطوباوية عقيدة غير سليمة، ولكن بإمكان كل واحدة منهما أن تكون «مصحِّحة» للأخرى. بيد أنه لا يمكن تجاوزهما ولا دمجهما فكرياً. كل ما بإمكان المرء فعله، على ما يبدو، هو التنقل ذهاباً وإياباً بين النظريتين، مستخدماً نقاط القوة لدى الواحدة منهما لمهاجمة الأخرى حينما تبدو الأولى أنها صاحبة اليد الطولى في توجيه الدبلوماسية الدولية وقيادة سياسة القوى العظمى الخارجية.

وفي المقابل، أكد كار أن «الفكر السياسي السليم والحياة السياسية السليمة لا يمكن أن يكونا إلا حيث تكون كلٌّ من النظريتين»[٤]، ومهما كان من صعوبات فلسفية في حجته هذه، فإن كار هدف إلى مصالحة النزعتين المتنافستين في تشخيصه الخاص حول الاستقرار الدولي والتوصيات التي تقدم بها في هذا المجال. هذا بالتحديد ما قاد إلى انتقاد بعض الأحكام التي تقدم بها، علماً والحق يقال، إن هذه الانتقادات قد استفادت من الإدراك المؤخر بعد وقوع الأحداث. وأبرز مثال على ذلك هو تبني كار سياسة الحكومة البريطانية التي عملت على مهادنة ألمانيا في أواخر الثلاثينيات. كان موقف كار هذا متضمَّناً في طبعة **أزمة العشرين عاماً**

(٢) المصدر نفسه، ص ٨٩.

(٣) المصدر نفسه، ص ٩٣.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٠.

لعام ١٩٣٩، ولكنه أزيل من الطبعة الثانية التي نُشرت في عام ١٩٤٦. وكما قال وليام فوكس في دراسته الممتازة لآراء كار في نهاية الثلاثينيات: «تستحوذ النظرية المهمة والجيدة في المستقبل، على المديين الطويل والمتوسط، ولكنها لا تدل مباشرة وبشكل حتمي على القرارات الكبرى التي يتعين اتخاذها على المدى القصير»[٥].

خلال الحرب العالمية الثانية وبُعيدها، ركز كار اهتمامه على آفاق الاستقرار العالمي التي لا تعني محاولة التنبؤ بالسياسة على المدى الطويل أو بالأحداث الدبلوماسية. وكرجل ينتمي إلى اليسار، أمّل كار التعلّم من التجربة السوفياتية في التخطيطين الاجتماعي والاقتصادي، كما أمّل أن الشيوعية والرأسمالية يمكن أن تتعايشا من دون تناحر لا ضرورة له. ارتكز موقفه هذا على شكه العميق في قدرة الرأسمالية على إرساء المساواة بين البشر أو الدول واعتقاده أن الشيوعية، على الرغم من كل أخطائها، ترتكز على الإيمان بهدف أخلاقي مشترك ضروري لتوليد التضحية، خصوصاً التي من شأنها توفير رابط مشترك بين الضعفاء والأقوياء. كان كار شديد الوعي بالتغيرات الكبرى في الشؤون الدولية منذ قيام الثورة الفرنسية ونمو الديمقراطية. ولم يكن ممكناً استمرار مشاركة الجماهير في الآلية السياسية ما لم تكتشف المجتمعات الغربية طرائقَ جديدة لإدارة السوق، كما أن تحقيق أشكال من الديمقراطية الاجتماعية يحتاج إلى تدخل في الأسواق بدلاً من تبني الأفكار الساذجة التي نبعت، خلال القرن التاسع عشر، من قراءات تبسيطية لكتابات آدم سميث. باستثناء نظرته الساذجة حول هتلر في أواخر الثلاثينيات من القرن العشرين، اعترف كار بأن الحرب العالمية الثانية كانت نتاج الأيديولوجيا الثورية بقدر ما كانت صداماً بين مصالح قومية ثابتة. وعلى الرغم من فظائع الحرب، اعتبر كار أن تجربتي الفاشية والشيوعية قد ساهمتا في إعطاء الديمقراطيات الغربية دروساً مفيدة، بخاصة في مجال الحاجة إلى التخطيط الاجتماعي والتدخل الدولي لكبح جماح مظالم الرأسمالية العالمية[٦].

في كتابه **القومية وما بعدها** (*Nationalism and After*) (١٩٤٥)، قابل كار الحركات القومية التي قامت في القرن التاسع عشر بتلك التي قامت في القرن العشرين، وكما بالنسبة إلى

---

(٥) William T. R. Fox, "E. H. Carr and Political Realism: Vision and Revision," *Review of International Studies*, vol. 11, no. 1 (1985), p. 5.

(٦) انظر بشكل خاص:
Edward Hallett Carr, *Nationalism and After* (London: Macmillan, 1945).

كتبه الأخرى في تلك المرحلة، أسف كار على تطبيق أفكار كانت صالحةً في الماضي ولكن عفّاها الزمن في الحاضر. وما زال الكتاب المذكور جديراً بالقراءة بالنسبة إلى المهتمين بمشكلات القومية عند نهاية الحرب الباردة، ذلك بأن العديد من حججه وتحليلاته ما زالت صالحة حتى اليوم، كما كانت حين وضعها كار. يقول في كتابه هذا إن مبدأ حق تقرير المصير بالنسبة إلى القوميات لم يعد وصفة صالحة لتحقيق الحرية، بل إنه يتسبب بولادة النزاعات ما دامت تفسيراته الإثنية تتعارض مع التنوع الإثني الموجود في أغلب الدول. كما أن قومية القرن العشرين مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بصعود المشاركة الشعبية في النظام السياسي ما قد يؤدي إلى صعود درامي في عدد «الدول - الأمم» إن لم تحظَ هذه الآلية بحسن إدارة. وفي الوقت ذاته، نجد تعارضاً واضحاً بين قيمة حق تقرير المصير القومي كتعبير عن الحرية وتضاؤل مقدرة الدول - الأمم على توفير الأمن العسكري والاجتماعي لشعوبها. يكمن الحل، بحسب كار، في إقامة منظمات إقليمية واسعة ومتعددة القوميات تتألف من الدول التي بمستطاعها تنسيق سياساتها على أفضل وجه وتأمين التزامها بالعدالة الاجتماعية، على اعتبار أن هذا الحل أفضل من الشيوعية السوفياتية، أو «المبادرة الحرة» الأمريكية. في ضوء تجربة الدول الأوروبية خلال الحرب الباردة، يمكن اعتبار كتاب القومية وما بعدها رؤيةً تنبؤيةً للمستقبل.

لم يكتب كار كثيراً في مجال العلاقات الدولية بحد ذاته بعد كتابيه الكبيرين اللذين صدرا في الثلاثينيات والأربعينيات. فمنذ بداية الخمسينيات وما بعدها، كرّس اهتمامه للتحليل التاريخي الخاص بالاتحاد السوفياتي، وكان مشروعاً ضخماً حاول كار خلاله التعاطف مع المشكلات التي يواجهها القادة السوفيات، ورفض الانخراط في إدانات «أخلاقوية» للنظام السياسي السوفياتي. بيد أنه أكد باستمرار أن المخاوف الأمريكية من «اعتداء» سوفياتي على أوروبا الغربية كانت مضخمة، وأنه يجدر بالغرب تعلّم الكثير من الشرق في محاولاته لمصالحة الحرية الفردية مع السياسات الاجتماعية القائمة على المساواة، يقول كار:

«يعتمد مصير العالم الغربي على قدرته في مواجهة التحدي السوفياتي عبر البحث الناجح عن أشكال عمل اجتماعية واقتصادية جديدة يكون فيها كل ما هو صالح للتقاليد الديمقراطية والفردية صالحاً للتطبيق على مشكلات الحضارة الجماهيرية»[٧].

---

(٧) Edward Hallett Carr, *The Soviet Impact on the Western World* (London: Macmillan and co., ltd, [1946]).

قد يقول المرء إن انهيار الاتحاد السوفياتي لم يعنِ نهاية التحدي، بل نهاية الحاجة إلى المواجهة مع دولة فشلت محاولاتها الخاصة في هذا المجال فشلاً ذريعاً. لم يقدم كار أي خطة لكيفية مواجهة هذا التحدي. ولو فعل لكان قد قام بنوع المبادرة الطوباوية نفسها التي ينتقدها.

تُوفي كار عام ١٩٨٢ عن تسعين عاماً وما زالت أعماله محط جدل ونقاش بين دارسي العلاقات الدولية. وإن كان يحظى بالتقدير الكامل بصفته صاحب أحد أهم الكتب الكلاسيكية حول القرن العشرين، فوصفه للانقسام النظري المستمر بين الواقعية والطوباوية ليس مقنعاً بأي شكل من الأشكال بالنسبة إلى العديد من الدارسين في هذا الحقل. وقد اعتبر البعض، وبخاصة أولئك الذين يرتبطون بـ «المدرسة الإنكليزية» في العلاقات الدولية، أمثال مارتن واي وهدلي بول، أن التفرع الثنائي الذي أقامه كار بين الواقعية والطوباوية هو محاولة غير مطواعة وتبسيطية للغاية للتمييز بين المقاربات النظرية في مجال دراسة العلاقات الدولية. ودان آخرون نسبية كار الظاهرة ورفضه الدفاع عن قيمه الاشتراكية بطريقة أوضح بكثير مما فعل. يمكن أن يُرد هذا السلوك، بدرجة كبيرة، إلى معتقدات كار الماركسية (التي لم توسّع قط في أعماله المنشورة)، وإلى ما استوحاه من أعمال كارل مانهايم حول علم اجتماع المعرفة. ولكن، مهما كانت نقاط ضعف كار الفلسفية، فإن عمله يذكرنا بأننا مهما بررنا التزامنا بالقيم، كالحرية أو المساواة، فإن هذه الأخيرة ستظل مجردة وعارية بشكل ما من أي معنى إن لم يتم إدراجها في ترتيبات سياسية واقتصادية ملموسة يرتبط إصلاحها بآلية تاريخية معقدة لا يمكن ضمان التقدم فيها.

من أجل الحصول على تحليل عميق لوجهة نظر كار حول التقدم التاريخي، بإمكان الطلاب النظر إلى ما لا يتعدى كتابه الذي يحمل عنوان **ما هو التاريخ؟** (*What Is History?*)، وهو لا يقدم أفكار كار الخاصة فحسب، ولكنه يظل كتاباً كلاسيكياً حول قراءة التاريخ وكتابته. ومن بين المسائل التي يدرسها كار، مسألة التقدم في التاريخ والتأريخ منذ عصر التنوير، قائلاً إن ما بدأ على أنه إشباع الغائية المسيحية بالدنيوية يجب أن يخضع لتعديلات مستمرة يقوم بها مؤرخون لاحقون، أو حتى كار نفسه، حتى لا يقع المرء فريسة اللاعقلانية أو التشاؤم، بل حتى يحافظ على نظرة بنّاءة إلى الماضي. يحاول كار في هذا الكتاب التوسط بين النظرة إلى التقدم كشكل أفلاطوني يقع خارج التاريخ، والنظرة التي تقول إنه هدف محدد تاريخياً في المستقبل لم يرتدِ بعدُ شكلَه النهائي، ويمكن صنعه من خلال المواقف التي تُتّخذ في الحاضر. ينبغي ألا ننسى نشأة كار الأولى في إطار التفاؤل الفيكتوري الكامل الذي خف في ما بعد نتيجة

الوقائع التشاؤمية التي جاءت بها الحربان العالميتان. وكان انحدار إنكلترا كقوة عظمى أمراً جعل كار ناطقاً باسم جيله حينما عبّر عن مفهوم يقول إن التقدم التاريخي لا يمكن أن يكون حقيقياً بالمعنى الفيكتوري، بل يمكن أن يصحّ بمعنى أوسع وأكثر تعقيداً. أما فكرة كار ذاته حول التقدم التاريخي فهي متضمَّنة في الفكرة التي يقول فيها: «إن الإنسان قادر على الاستفادة (وليس بالضرورة أنه يستفيد) من تجربة من سبقه. وإن التقدم في التاريخ، على عكس التطور في الطبيعة، يرتكز على نقل المكتسبات»[٨]. التقدم، بحسب كار، ليس خطاً مستقيماً باتجاه الكمال، بل هو يعتمد على مقدرة الناس على التعلم من الماضي وعلى مقدرة المؤرخين على نقل هذا الماضي إلى تاريخهم بطريقة مفيدة في ضوء المشكلات المعاصرة. قد تصعد الحضارات الإنسانية أو تسقط أو تراوح مكانها مع حصول مختلف الجماعات على السلطة أو خسارتها لها، إلا أن «التقدم»، بحسب المعنى الذي اكتسبه عند كار، قادر على الاستمرار. والسبب هو أنه كلما تزايد وقوع الأحداث المختلفة، تصبح الذاكرة الجماعية لدى المؤرخين أكثر غنى. وهذا بدوره يمكنهم من رؤية أكثر دقة للاتجاه المتغير على الدوام الذي يسلكه التاريخ في حركته، حتى إنه يمكنهم من تعديل هذا الاتجاه نحو مسار أفضل. قد نستمر في الجدل حول فضائل محاولات كار المتواضعة في تحويل مسار التاريخ الدولي، ولكن ما من شك في أن كار يظل من أعظم المفكرين الذين نتطرق إليهم في هذا الكتاب.

انظر أيضاً في هذا الكتاب: **بول، مورغنثو، واي.**

أبرز مؤلفات كار

Britain: A Study of Foreign Policy from the Versailles Treaty to the Outbreak of War. With a Preface by the Right Honorable. London; New York: Longmans, Green, [1939]. (Ambassadors at Large: Studies in the Foreign Policies of the Leading Powers)

Conditions of Peace. London: Macmillan, 1942.

From Napoleon to Stalin, and Other Essays. New York: St. Martin's Press, 1980.

(٨) Edward Hallett Carr, *What Is History?*, George Macaulay Trevelyan lectures; 1961 (London: Macmillan; New York: St. Martin's Press, 1961), p. 117.

German-Soviet Relations between the Two World Wars, 1919-1939. Baltimore: Johns Hopkins Press, 1951. (Albert Shaw Lectures on Diplomatic History; 1951)

A History of Soviet Russia. London: Macmillan, 1950-1978. 14 vols.

Nationalism and After. London: Macmillan, 1943.

The New Society. London: Macmillan, 1951.

The Romantic Exiles: a Nineteenth-Century Portrait Gallery. Boston: Beacon Press, 1961

Socialism in One Country, 1924-1926. Harmondsworth: Penguin, 1958-1964. 3 vols. (History of Soviet Russia; v. 3. Pelican Books; A1040)

The Soviet Impact on the Western World. New York: Macmillan Company, 1947.

The Twenty Years' Crisis, 1919-1939; an Introduction to the Study of International Relations, 2nd ed. London: Macmillan and co. ltd., 1946.

What Is History?. London: Macmillan; New York: St. Martin's Press, 1961. (George Macaulay Trevelyan Lectures; 1961)

للمزيد من المطالعة

Books

Abramsky, Chimen (ed.). *Essays in Honour of E. H. Carr.* Assisted by Beryl J. Williams. London: Macmillan, 1970.

Smith, Michael Joseph. *Realist Thought from Weber to Kissinger.* Baton Rouge: Louisiana State University Press, 1986. (Political Traditions in Foreign Policy Series)

Periodicals

Bull, Hedley. "The Twenty Years' Crisis, Thirty Years On." *International Journal*: Vol. 24, no. 4, 1969.

Evans, Graham. "E. H. Carr and International Relations." *British Journal of International Studies*: Vol. 1, no. 1, 1975.

Fox, William T. R. "E. H. Carr and Political Realism: Vision and Revision." *Review of International Studies*: Vol. 11, no. 1, 1985.

Gellner, Ernest, "Nationalism Reconsidered and E. H. Carr." *Review of International Studies*: Vol. 18, no. 4, 1992.

Howe, Paul. "The Utopian Realism of E. H. Carr." *Review of International Studies*: Vol. 20, 1994.

Morgenthau, Hans. "The Political Science of E. H. Carr." *World Politics*: Vol. 1, no. 1, October 1948.

ستيفن كراسنر (Stephen Krasner)

في الجزء الأخير من تأملاته حول حياته المهنية، حثّ كراسنر الطلاب «على مقاومة إغراء الموضة السائدة ومحاولة تطوير نمط تقصٍّ يمكن إخضاعه لشكل من أشكال التوكيد التجريبي، حتى لو لم يكن هذا التوكيد جازماً بالكامل»[1]. هذه هي الحسنات التي تظهر بوفرة في أعمال كراسنر، وهي تبرر موقعه في هذا الحقل من الدراسات بصفته باحثاً يرفض اتباع حكمة الساعة التقليدية، وقد جعلته أمانته لمثالية العلوم الاجتماعية التجريبية نموذجاً يتبعه الآخرون، حتى لو كانوا يختلفون معه في الرأي. وفي مرحلة بدت خلالها الواقعية تحت ضغط النقد المستمر من جانب العديد من الأطراف، كما بدت أيضاً حقلاً ثانوياً من البحث تُنسب علة وجوده إلى غياب التقصي في مجالات الاقتصاد من جانب الواقعيين الكلاسيكيين المهتمين بالأمن العسكري، ساعدت أعمال كراسنر على إضفاء نفحة حياة جديدة على المنظومة الواقعية. وإلى جانب أعمال كينيث والتز وروبرت جيلبين، ساعدت مساهمته أيضاً في دراسة حقل الاقتصاد السياسي الدولي، وعلى دفع بعض الباحثين الليبراليين (أمثال روبرت كيوهان) لتقديم أعمالهم الخاصة بوصفها تعديلاً للواقعية البنيوية بدلاً من أن تكون تحدياً مباشراً لفرضياتها الجوهرية. يقول كراسنر:

---

(١) Stephen Krasner, «Fortune, Virtue, and Systematic Versus Scientific Inquiry,» in: Joseph Kruzel and James N. Rosenau, eds., *Journeys Through World politics: Autobiographical Reflections of Thirty-Four Academic Travelers*, Issues in World Politics Series (Lexington, MA: Lexington Books, 1989), p. 426.

«الواقعية نظرية تخص السياسة الدولية. إنها جهد لتفسير كلٍّ من سلوك الدول الفردي وسمات النظام الدولي عامةً، في آن معاً. فمعطى الواقعية الوجودي هو أن الدول ذات السيادة عناصر مكونة في النظام الدولي. والسيادة نظام سياسي يرتكز على السيطرة الإقليمية. النظام الدولي نظام فوضوي، هو نظام يتدبر أمور نفسه بنفسه. لا توجد سلطة عليا تستطيع أن تقيد سلوك الدول أو توجّهه. فالدول ذات السيادة هي من نوع اللاعبين العقلانيين الأنانيين والمهتمين حصراً بالأرباح النسبية، لأن عليهم أن يتصرفوا ضمن بيئة فوضوية يعتمد فيها أمنهم ورفاهيتهم بشكل رئيس على مهارتهم في استنفار مواردهم الخاصة ضد التهديدات الداخلية»(٢).

في الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن العشرين، حين كان كراسنر خريجاً جديداً منكباً على أبحاثه في أطروحة الدكتوراه، وحين أصبح في ما بعد أستاذاً في قسم العلوم السياسية في جامعة هارفارد، كان يتفحص كل هذه الفرضيات. وخصوصاً في حال ثبتت صحتها، كان هناك إحساس بأن السياسات الدولية تخضع لتغيير بنيوي هائل. كان فشل الولايات المتحدة في الانتصار بحرب فيتنام، وأزمة النفط والمشكلات التجارية الظاهرة في الأفق مع اليابان قد وقعت في وقت واحد. وكما أخذ يوحي بعض المراقبين، فإن «ظاهرة معقدة من التبعية المتبادلة» بين الدول بدأت تحل محل تلك «الفوضى». وقد قيل الكثير في أن الأجندة التقليدية الخاصة بالعلاقات الدولية آخذة بالانتقال من مسائل متعلقة بـ«السياسات العليا» (كالأمن العسكري والردع النووي) إلى ما يمكن اعتباره أحياناً «سياسات وضيعة» ذات صلة بالتجارة والموارد المالية الدولية. كانت أيضاً فترة لم يعد ينظر محللو السياسة الخارجية فيها إلى الدولة كلاعب وحيد عقلاني. وقد أشارت أعمال غراهام أليسون إلى أن هذه الفرضية غالباً ما تكون مرشداً غير مناسب لفهم صناعة القرار الحكومي في الولايات المتحدة، وفي الدول الأخرى بالتالي(٣).

كان ذلك هو السياق، حين اعتبر كراسنر نفسه «نوعاً من ذبابة خيل مزعجة» تعمل في قسم العلوم السياسية في هارفارد، عندما كتب مقاله المجدد تحت عنوان «State Power and the Structure of International Trade» (١٩٧٦) والذي حدد، طبقاً لروبرت كيوهان، «أجندة [الاقتصاد السياسي الدولي] (IPE) في المجالات الدراسية على سنوات طويلة [في الولايات

(٢) Stephen Krasner, "Realism, Imperialism, and Democracy: A Response to Gilbert," Political Theory, vol. 20, no. 1 ((February 1992), p. 39.

(٣) Graham T. Allison, *Essence of Decision; Explaining the Cuban Missile Crisis* (Boston: Little, Brown, [1971]).

المتحدة]»[٤]. يحاول كراسنر تفسير التغيرات التي تطرأ على «انفتاحية» الاقتصاد العالمي، مركّزاً على التجارة معياراً للانفتاح والانغلاق، ويقيسها من خلال مستوى التعريفات بين الدول، ويعتبرها نسبةً من الناتج الإجمالي القومي، ويدرس درجة تركيزها على المستوى الإقليمي. الاقتصاد العالمي المنفتح هو اقتصاد تكون فيه التعريفات منخفضة، وتكون فيه نسبة التجارة إلى الدخل القومي عالية كما يكون تركيزها منخفضاً إقليمياً. بعدما أرسى هذا المتغير التابع، درس كراسنر المتغيرات في توزيع القوة الاقتصادية بين الدول على امتداد المائتي سنة الماضية وقاسها بنسبة دخل الفرد الواحد وإجمالي الدخل القومي وحصص التجارة العالمية والتوظيفات المالية. بناءً على تحليلاته الحذرة للمعلومات التجريبية، قام كراسنر بعدد من الفرضيات الشجاعة، وفسرها استناداً إلى استمرار أهمية المقاربة الواقعية. فقال إن فترات الانفتاح في الاقتصاد العالمي ترتبط بفترات تكون فيها دولة واحدة هي المسيطرة بوضوح. ففي القرن التاسع عشر، كانت الدولة المسيطرة هي بريطانيا العظمى. وفي السنوات ما بين ١٩٤٥ و١٩٦٠، كانت الدولة المسيطرة هي الولايات المتحدة. وهكذا، فإن درجة الانفتاح بحد ذاتها تعتمد على توزيع القوة بين الدول. كما ترتبط «التبعية المتبادلة» الاقتصادية بميزان القوى السياسي والاقتصادي بين الدول وليس العكس.

يعتمد كراسنر في تفسيره وجهات نظره هذه على الفرضيات الواقعية المتعلقة بمصالح الدولة. فالدولة القوية التي تتمتع بتقدم تكنولوجي على دول أخرى سترغب في إقامة نظام تجارة حر بما أنها تسعى وراء أسواق جديدة للتصدير. كما أن الدول الكبيرة والقوية أقل تعرضاً لمخاطر الاقتصاد الدولي من الدول الصغيرة. لذا، ما يسميه كراسنر «تكاليف إغلاق الفرص» ستكون أقل أيضاً. يضاف إلى ذلك أنها أقل هشاشة أمام التغييرات الآتية من الخارج وبإمكانها أن تستخدم قوتها هذه للحفاظ على قدرة بلوغ الأسواق الخارجية. وفي المقابل، إذا كانت القوة موزعة بشكل أكثر تساوياً بين الدول، فستكون هذه الأخيرة أقل قابليةً لدعم نظام تبادل مفتوح. فكلما كانت الدول أقل نمواً من الناحية الاقتصادية حاولت أن تتحاشى الخطر السياسي الذي قد يضعفها أمام ضغوط الآخرين، بينما الدول التي تكون هيمنتها في طور الانحدار تخشى فقدان قوتها لمصلحة منافسيها وتجد أنه من الصعب مقاومة الضغوط المحلية للحماية من المنتجات الرخيصة. تحمل تحليلات كراسنر عاملاً حاسماً هو ادعاءه أن الدول لا تقدّم دائماً الثروة على الأهداف الأخرى. فالسلطة السياسية والاستقرار الاجتماعي هما أيضاً من العناصر الحاسمة، وعلى الرغم من أن التجارة المفتوحة قد تؤمن أرباحاً مطلقة لكل الدول المنخرطة فيها، فإن هذا

(٤) Robert O. Keohane, "Problematic Lucidity: Stephen Krasner's "State Power and the Structure of International Trade"," *World Politics*, vol. 50, no. 1 (October 1997), p. 151.

يعني أن بعض الدول ستربح أكثر من غيرها. وفي تقييمه لمداخلة كراسنر ومساهمتها في الاقتصاد السياسي الدولي، يلفت كيوهان النظر إلى أن مقاربة كراسنر لم تكن قوية ليس فقط لأنها قلبت الحكمة التقليدية الليبرالية وحسب، بل لأنها حوَت أيضاً شوائب وأشارت إلى آفاق للبحث كانت مصدر وحي لجيل كامل من الباحثين في أواخر السبعينيات والثمانينيات.

منذ نشر مقاله الأساس هذا في عام ١٩٧٦، استمر كراسنر في تطوير آرائه وتطبيقها على مجموعة واسعة من المسائل في الاقتصاد السياسي الدولي. في عام ١٩٧٨، نشر كتابه الأول تحت عنوان **دفاعاً عن المصلحة القومية** (*Defending the National Interest*). وعلى عكس الليبراليين والماركسيين، درس كراسنر سياسة الولايات المتحدة إزاء التوظيفات المالية في المواد الأولية في الخارج خلال القرن العشرين. وكانت حجته الجوهرية أن الدولة كيان مستقل يسعى إلى إنفاذ «المصلحة القومية» ضد اللاعبين المحليين والدوليين على السواء. ونظر كراسنر بوجه خاص إلى تلك الأفعال والتصريحات التي يقوم بها صانعو القرار في البيت الأبيض ووزارة الخارجية والتي تهدف إلى تحسين الرفاه العام واعتماد جدول زمني دائم. ما يُستنتج بوضوح من هذه الدراسة هو أن المصلحة القومية الأمريكية في سوق السلع العالمية تحمل ثلاثة مكونات تأتي بحسب ترتيب أهميتها المتزايدة على النحو الآتي: تنشيط التنافس الاقتصادي، ضمان الإمداد، تشجيع قيام أهداف أوسع في السياسة الخارجية كالمصالح المادية العامة والأغراض الأيديولوجية. ويقول كراسنر، إن الدول الصغرى تركز على الحفاظ على سلامتها السياسية والإقليمية وعلى مصالحها الاقتصادية الضيقة، بينما ستحاول القوى العظمى وحدها إعادة صوغ العالم وفق رؤيتها الخاصة. ومنذ عام ١٩٤٥، مثّلت الولايات المتحدة هذا النوع من القوة العظمى والمفتاحُ المؤدي إلى سياستها الخارجية هو الأيديولوجيا ومناهضة الشيوعية بالتحديد. وعلى الرغم من أن هذه السياسة كانت بشكل عام سبباً لنمو شركات متعددة الجنسيات مركزها الولايات المتحدة، فإنه لا يمكن تفسيرها بالكامل على أنها حفاظ على الرأسمالية على المدى الطويل.

يهاجم كراسنر البنيويين الماركسيين لفشلهم في تفسير انخراط الولايات المتحدة في حرب فييتنام التي سببت كمّاً كبيراً من الخلافات المحلية لقاء كمٍّ زهيد من الفائدة الاقتصادية. وعلى أساس تحليله للشواهد، يستنتج كراسنر أن صانعي السياسة في الولايات المتحدة كانوا غالباً يرغبون في حماية مصالح الشركات الأمريكية، ولكنهم كانوا يحتفظون باستعمال القوة على نطاق واسع لأسباب أيديولوجية. هذا ما يفسر استخدام القوة ضد فييتنام، وهي منطقة أهميتها

الاقتصادية ضئيلة بالنسبة إلى الولايات المتحدة، ويفسر أيضاً تردد هذه الأخيرة في استعمال القوة خلال أزمة النفط في السبعينيات والتي هددت العالم الرأسمالي بأكمله بإمداداته النفطية.

وفي دفاع جديد عما يطرحه الكتاب، أوضح كراسنر أن التركيز الأساسي فيه لم يكن دفاعاً مباشراً عن الواقعية وعن توصيفها للنظام الدولي، بقدر ما كان «جهداً لإثبات إمكانية الحدوث التجريبية التي تتمتع بها نظرية واقعية مهمة، وهي أن الدول يمكن أن تُعامل على أساس أنها من فئة اللاعبين العقلانيين الوحدويين».[٥] مصطلح المصلحة القومية استُخدم بشكل مبهم من جانب كلٍّ من المدافعين عن الواقعية ومنتقديها. وهو يعني بالنسبة إلى كراسنر «مجموعة من الأهداف المنظمة والعابرة والمؤكدة على مستوى تجريبي والتي لا تخدم بشكل فائق مصالح مجموعة معينة في المجتمع»[٦]. وإن كان لكتاب كراسنر تبعات معيارية، فهي أن الدولنة لا تتناسب فقط مع الواقعية، بل هي شيء مرحب به لأنها تقلل من قدرة الشعبويين وأصحاب الامتيازات الاقتصادية أو مجموعات المصالح الخاصة الأخرى على الاستيلاء على الدولة ورسم سياساتها من أجل أهدافهم الخاصة.

في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، حوّل كراسنر مهاراته التحليلية والتنظيرية مجدداً نحو النقاش الذي استوحي جزئياً من مقاله المنشور في عام ١٩٧٦. وكما سبق أن أشرنا، عدّل الكثيرون ممن قالوا إن التبعية المشتركة كانت عامل تآكل في «فوضى» الدول، من مواقفهم في ضوء طروحات كراسنر. ولكنه أشار بنفسه إلى عدم وجود تناسق كامل بين فترات الهمينة وفترات التجارة المفتوحة في الاقتصاد العالمي. وقد تخللت هذه الحجة السببية، بشكل لافت، ثغرات كبيرة وبعض التشوهات التجريبية. وكما يشير كيوهان «التشوهات – والمقصود بها انفتاح بريطانيا بعد عام ١٩٠٠، وفشل الولايات المتحدة في ممارسة قيادتها بعد عام ١٩١٩، وما يمكن تسميته... دعم الولايات المتحدة للانفتاح بعد عام ١٩٦٠ – هي كلها قفز فوق الصفحات»[٧].

بالطبع، أجرى كيوهان بنفسه عدداً كبيراً من الأبحاث في هذا النوع من التشوهات. وفي أوائل الثمانينيات، كان هو وعدد آخر من الباحثين مسؤولين عن نشر فكرة أن «الأنظمة» هي

(٥) Krasner, "Realism, Imperialism, and Democracy: A Response to Gilbert," p. 46.

(٦) المصدر نفسه، ص ٤٧.

(٧) Keohane, Ibid., p. 153.

متغيرات تتدخل بين سلطة الدولة من ناحية والترتيبات الدولية من ناحية ثانية. فالأنظمة هي جملة مبادئ وقواعد تنظم التفاعل بين الدول واللاعبين الأساسيين عبر مجموعة من المسائل، كما تعطي النظام الدولي درجة من «المساهمة في الحكم». توجد مساهمة كراسنر في النقاش حول الأنظمة، وبوجه خاص مقدرتها على تحويل مصالح الدولة والحفاظ على التعاون على الرغم من تغيرات ميزان القوى، في كتابه المثير للتحدي والذي يحمل عنوان **أزمة بنيوية: العالم الثالث ضد الليبرالية العالمية** (*Structural Conflict: The Third World Against Global Liberalism*) (١٩٨٥).

يقول كراسنر في هذا الكتاب إن الدول الصغيرة والفقيرة في الجنوب تنزع إلى دعم الأنظمة التي توزع الموارد بشكل سلطوي، بينما الدول الأغنى في الشمال تفضل الأنظمة التي تعطي مبادئُها وقواعدُها الأولويةَ إلى آليات السوق. ويقصد كراسنر بالأنظمة «السلطوية» تلك التي تعتمد المبادئ والقواعد والإجراءات التي تزيد من سلطات الدول الفردية، أو تلك التي تعطي الدول العاملة معاً الحق في تنظيم الدفق الدولي (كالهجرة أو إشارات الراديو) أو توزع القدرة على الوصول إلى الموارد الدولية (مثل قاع المحيطات). تكون أسباب هذه الفوارق مباشرة في بعض أجزائها، فالعالم الثالث يحاول حماية نفسه ضد عمليات السوق حين يكون في موقع غير مفيد لمصالحه. وقطاع النقل هنا مثال جيد: تحمّل العالم الثالث استمرارية نظام تسلطي سيطر على الطيران المدني ضد ضغط مارسته الولايات المتحدة للانتقال إلى نظام أكثر توجهاً نحو السوق. وكانت النتيجة أن دول العالم الثالث تتمتع «بحصة في السوق بنسبة أقل أو أكثر طبقاً لحصتها في عدد ركاب الخطوط الجوية العالمية»[٨]. أما بالنسبة إلى حصته في الشحن البحري، فإن العالم الثالث لم يتمكن من إلحاق تعديل بالنظام الحالي الموجه نحو السوق. وكانت النتيجة أن أغلبية دول العالم الثالث لا تملك سوى حصة صغيرة في الشحن البحري العالمي (أقل من واحد إلى عشرة في أغلب الأحيان) بالنسبة إلى حصتها في مجمل الحمولات العالمية.

بيد أن تفسير كراسنر لهذا الفرق في أفضليات السوق يتعدى بكثير الاقتصادات المتعارف عليها. وكما في كل أعماله السابقة، رفض كراسنر الفرضية القائلة إن الدولة تسعى أساساً وراء الثروة، وقال إن بلدان العالم الثالث منخرطة أيضاً في الصراع على السلطة. فهي

(٨) Stephen Krasner, *Structural Conflict: the Third World against Global Liberalism*, Studies in International Political Economy; [12] (Berkeley: University of California Press, 1985), p. 197.

تريد أن تخفف من ضعفها إزاء السوق بممارسة درجة أكبر من رقابة الدولة عليها. وفي هذا المجال، تكون الدول الأفقر قادرة على استخدام قوة مبدأ سيادة الدولة الذي ينص على أن كل الدول متساوية من حيث الشكل والقانون. فالسيادة توفر لدول العالم الثالث نوعاً من «القوة الخارقة» مكونة من أيديولوجيا متماسكة لمهاجمة شرعية أنظمة السوق الدولية وظلم الرأسمالية العالمية. يقول كراسنر إن تحدي العالم الثالث للّيبرالية العالمية هو في الحقيقة هجوم على قواعد اللعبة بدلاً من كونه رداً مباشراً على الفقر الاقتصادي. وهو يعطي، على ما يقول، إثباتات تدل على أن الدول الأفقر أصبحت على الصعيد الجماعي في حال اقتصادية أفضل مما كانت عليه في الماضي، وأن نداءاتها من أجل «نظام اقتصادي دولي جديد» تعالت في وقت كان فيه نموها ودخلها على مستوى عالٍ بعد الحرب. كما أن حجة كراسنر تقوى بالدعم الذي تقدمه دول عدة من العالم الثالث إلى الأنظمة المتسلطة التي تتطابق مع مبدأ السيادة، ولكنها لا تتطابق مع مبدأ المصالح الاقتصادية الفردية الخاصة بدول العالم الثالث. والمثال على ذلك أن دول العالم الثالث أيدت ارتفاع أسعار النفط الذي أقرّته منظمة أوبك في السبعينيات على الرغم من آثاره المدمرة في ميزانيات من كان منها يستورد النفط.

يكمن جوهر تحليل كراسنر الواقعي في أن محاولة إقامة أنظمة كوسيلة للتغلب على آثار الفوضى أو تخفيفها لن تنجح غالباً. إذ لا يمكن، نظراً إلى وجود أنظمة عالمية، إخفاء عدم التساوي بالقوة في العلاقات الدولية، ولا يمكن لأنظمة كهذه أيضاً أن تظهر أهمية سيادة الدولة. بل هي تؤمن إطاراً بنيوياً ستكون فيه الصدامات بين الشمال والجنوب لا مفر منها. كما أن أي صِدام بين الدول الغنية والدول الفقيرة سينتهي على الأرجح لمصلحة الأولى. وهكذا، فإن «نجاح» اليونسكو في تبني سياسة إعلام دولي مناهضة لليبرالية قد تبعها انسحاب الولايات المتحدة من هذه المنظمة وامتناعها عن دفع مساهمتها المالية فيها. كما أن الولايات المتحدة رفضت ببساطة أن توقع مسودة معاهدة قانون البحار التي تتضمن آليات متسلطة تنظم عمليات التنقيب في أعماق البحار. ويبدي كراسنر نوعاً من التشاؤم حول مقدرة الأنظمة على تهدئة نزاعات المصالح بين الشمال والجنوب، إلا أن عمله حول هذه المسألة ضروري لتصحيح تقييمات سطحية تتجاهل استمرار أهمية عامل السيادة في السياسات العالمية.

منذ عام ١٩٨١، عمل ستيفن كراسنر في جامعة ستانفورد على كرسي غراهام أ. ستيورات للعلاقات الدولية. وشغل منصب رئيس تحرير صحيفة *International Organization* منذ عام

١٩٨٧ حتى عام ١٩٩٢، وهو زميل في الأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم. في التسعينيات، واصل كراسنر نشره أعمالاً مهمة حول طبيعة سيادة الدولة والتغيرات في الاقتصاد السياسي العالمي. وتشهد هذه الأعمال على صحة وجهات النظر الواقعية في العلاقات الدولية عند نهاية القرن العشرين. وعلى عكس ممن يكتفون بالانصياع إلى المقاربات النظرية أو الأيديولوجية أو الشخصية، فإن كراسنر ملتزم باستخدام الشواهد لدعم ادعاءاته، وهو بذلك «يخضع القوة بالحقيقية»[٩]. عمل كراسنر مثال جيد على كيفية تجنب رذيلتين أكاديميتين: التعامل مع المعلومات في غياب إطار نظري واسع وإغراء التجول في عالم النظرية البحتة من دون ربطه بالعالم التجريبي.

انظر أيضاً في هذا الكتاب: جيلبين، كيوهان، سترانج، والتز.

أبرز أعمال كراسنر

Asymmetries in Japanese-American Trade: The Case for Specific Reciprocity. Berkeley: Institute of International Studies, University of California, Berkeley, 1987. (Policy Papers in International Affairs; no. 32)

Defending the National Interest: Raw Materials Investments and U.S. Foreign Policy. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1978

Structural Conflict: the Third World against Global Liberalism. Berkeley: University of California Press, 1985. (Studies in International Political Economy; [12])

Periodicals

"Approaches to the State: Alternative Conceptions and Historical Dynamics." *Comparative Politics*: Vol. 16, no. 2, January 1984.

"Are Bureaucracies Important? (Or Allison Wonderland)." *Foreign Policy*: No. 7, Summer 1972.

"Compromising Westphalia." *International Security*: Vol. 20, no. 3, Winter 1995-1996.

(٩) Stephen Krasner, "The Accomplishments of International Political Theory," in: Steve Smith, Ken Booth and Marysia Zalewski, eds., *International Theory: Positivism and Beyond* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1996), p. 125.

"International Political Economy: Abiding Discord." Review of International Political Economy: Vol. 1, no. 1, Spring 1994.

"State Power and the Structure of International Trade." *World Politics*: Vol. 28, no. 3, April 1976.

"Structural Causes and Regime Consequences: Regimes as Intervening Variables." *International Organization*: Vol. 36, no. 2: International Regimes, Spring 1982.

"Toward Understanding in International Relations." *International Studies Quarterly*: Vol. 29, no. 2, June 1985.

"Trade Conflicts and the Common Defense: The United States and Japan." *Political Science Quarterly*: Vol. 101, no. 5: *Reflections on Providing for "The Common Defense"*, 1986.

"Transforming International Regimes: What the Third World Wants and Why." *International Studies Quarterly*: Vol. 25, no. 1: World System Debates, March 1981.

Documents

"The Accomplishments of International Political Theory," in: Smith, Steve, Ken Booth and Marysia Zalewski (eds.). *International Theory: Positivism and Beyond*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1996.

"American policy and Global Economic Stability," in: Avery, William P. and David P. Rapkin (eds). *America in a Changing World Political Economy*. New York: Longman, 1982.

"Economic Independence and Independent Statehood," in: Jackson, Robert H. and Alan James (eds.). *States in a Changing World: A Contemporary Analysis*. Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1993.

"Fortune, virtue, and systematic versus scientific inquiry," in: Kruzel, Joseph and James N. Rosenau (eds.). *Journeys Through World Politics: Autobiographical Reflections of Thirty-Four Academic Travelers*. Lexington, MA: Lexington Books, 1989. (Issues in World Politics Series)

"Global Communications and National Power: Life on the Pareto Frontier," in: Baldwin, David A. (ed.). *Neorealism and Neoliberalism: The Contemporary Debate.* New York: Columbia University Press, 1993. (New Directions in World Politics)

للمزيد من المطالعة

Periodicals

Keohane, Robert O. "Problematic Lucidity: Stephen Krasner's "State Power and the Structure of International Trade"." *World Politics*: Vol. 50, no. 1, October 1997.

Thomson, Janice E. "State Sovereignty in International Relations: Bridging the Gap between Theory and Empirical Research." *International Studies Quarterly*: Vol. 39, no. 2, June 1995.

هنري كيسنجر (Henry Kissinger)

شغل هنري كيسنجر منصب وزير خارجية الولايات المتحدة بين عامي ١٩٧٣ و١٩٧٧. كان أيضاً مستشار الرئيس نيكسون للأمن القومي في أواخر الستينيات، وتمكّن من البقاء بعد سقوط رئيسه بسبب فضيحة واترغيت في أوائل السبعينيات. وفي مرحلة معينة، احتل المنصبين في وقت واحد، وكان مردّ ذلك إلى رغبته في السيطرة على السياسة الخارجية الأمريكية ومركز السلطة التنفيذية بقدر الإمكان، ومرده أيضاً إلى مقدرته على القيام بهاتين المهمتين. كان كيسنجر المهندس الأكبر لسياسة الانفراج في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات وسياسة الانفتاح على الصين و«الدبلوماسية المكوكية» في الشرق الأوسط.

قبل أن ينضم إلى البيت الأبيض، عمل أستاذاً في جامعة هارفارد وكتب الكثير من الكتابات النقدية حول السياسة الخارجية الأمريكية خلال الحرب الباردة. قد يعتبر الكثيرون أن عهده في الوزارة كان فترةً حاول فيها كيسنجر أن يطبق مقاربة «واقعية» جديدة في قيادة الشؤون الخارجية، كما يُضرب بسياساته المثل على ما يوصف بأنه فشل للواقعيين. ومنذ تركه منصبه عام ١٩٧٧، استمر في تأليف الكتب والمقالات وبقي ناشطاً كمعلق تلفزيوني ومحاضر ومستشار سياسي.

ولد كيسنجر في فويرث بألمانيا، في ٢٧ أيار/ مايو ١٩٢٣. وصلت أسرته إلى الولايات المتحدة عام ١٩٣٨ بعد أن هربت من الاضطهاد الذي مارسه النازيون على اليهود. وخلال الحرب العالمية الثانية، عمل كيسنجر في جهاز مكافحة التجسس في الجيش الأمريكي. وبعد الحرب، بدأ حياته الأكاديمية في العلوم السياسية في جامعة هارفاد حيث حصل عام ١٩٥٠ على الإجازة وعام ١٩٥٤ على الدكتوراه. عمل في قسم الشؤون الحكومية (١٩٥٧-١٩٧١) وكان مديراً لبرنامج دراسات دفاعية في الجامعة منذ عام ١٩٥٨ حتى عام ١٩٦٩. وبينما كان في هارفارد، عمل مستشاراً لحساب كلٍّ من وزارة الخارجية وراند كوربوريشن ومجلس الأمن القومي.

في مقاربته لنظرية السياسة الخارجية والدبلوماسية وممارستها، سعى كيسينجر إلى تحدي ما اعتبره المقاربة الأمريكية التقليدية إزاء العالم، كما سعى إلى إعادة قولبتها. وكان ذلك موضوعاً دائماً في كتاباته، منذ أطروحة الدكتوراه التي قدمها تحت عنوان **إعادة بناء العالم** (*A World Restored*) (١٩٥٧) حتى آخر كتاب صدر له بعنوان **الدبلوماسية** *Diplomacy* (١٩٩٤). ارتكزت مقاربته الخاصة على الدبلوماسية الأوروبية التقليدية التي غالباً ما تذكر تحت اسم «السياسة الواقعية»(Realpolitik)، إذ تطورت من القرن السابع عشر إلى القرن التاسع عشر. يحمل هذا التقليد فكرتين رئيستين: **أولاهما** فكرة مبرر المصلحة العليا(Raison d'état) حيث تسوّغ مصالح الدولة استخدام وسائل خارجية قد تبدو مقززة في إطار سياسة داخلية حسنة الإدارة. **ثانيتهما**، آمن كيسينجر بأن من واجبات رجل الدولة، وبخاصة في دولة عظمى كالولايات المتحدة، التلاعب بميزان القوى حتى يحتفظ بنظام عالمي لا تسيطر فيه دولة على غيرها من الدول. تستفيد كل الدول «القائمة» من نظام دولي «شرعي» تستطيع أن تحتفظ فيه باستقلالها من خلال انحيازها أو معارضتها لدول أخرى طبقاً لتغيرات ميزان القوى. وقد اتبع كيسنجر الدبلوماسي خطى الكاردينال ريشوليو وغليون أوف أورانج وفريديرك الكبير ومترنيخ وكاسلريغ وبسمارك. وكتب بصفته باحثاً جامعياً بحسب التقليد الواقعي لماكس فيبر، كما حمل الكثير من النقاط المشتركة مع هانز مورغنهو وجورج كينان. قَبِل بالفكرة القائلة إن العلاقات الدولية تجري في حلبة تنقصها سلطة مركزية لتحكيم نزاعات المصلحة والقيمة في ما بين الدول. وبما أن الدول متساوية فقط من حيث الشكل والقانون، بينما هي غير متساوية البتة بالمعنى العسكري والاقتصادي، فإن العلاقات الدولية ستتخذ شكل نزاع على السلطة بينها. بيد أنه يمكن احتواء هذا النزاع إن كان على رأس القوى العظمى أفراد بإمكانهم

ان يقيموا نظاماً «شرعياً» ويعملوا الواحد مع الآخر لإقامة نوع من الإجماع على الحدود التي يجب إبقاء النزاع في إطارها.

كان هذا محوراً أساسياً في أولى كتابات كيسنجر تحت عنوان **إعادة بناء العالم** *A World Restored* (١٩٥٧)، مرتكزاً على أطروحة الدكتوراه التي هي بمنزلة دراسة دقيقة لـ«التناغم الأوروبي» لـ (Concert de l'Europe) في القرن التاسع عشر. وعند وصفه لكيفية نجاح الدبلوماسيين في إقامة ذلك الميزان الذي رأى النور بعد عام ١٨١٥، ركز كيسنجر على خاصيتين تميزان هذه الحقبة قد حظيتا بإعجابه، كما حاول إعادة إنتاجهما بمرحلة مختلفة تماماً في نهاية الستينيات. كانت **الأولى** وجود ثقافة كسموبوليتية أوروبية في ما بين الدبلوماسيين الذين اجتمعوا في كونغرس فيينا. فكانوا قادرين على الاتفاق حول نظام قيم مشترك خفف من صدام المصالح القومية. أما **الثانية**، وقد ساعدت على المحافظة على الثقافة السابقة، فهي استقلالية صناعة السياسة الخارجية نسبياً عن السياسات الداخلية. كانت تلك خاصية أعجب بها كيسنجر كثيراً وقد ورد، على امتداد أعماله كلها، ذلك التوتر بين إبداعية صناعة السياسة الخارجية ومشقة السياسات الداخلية وبيروقراطيتها. يقول:

«الإيحاء يعني تماثل الذات مع معنى الأحداث. التنظيم يتطلب الانضباط والانصياع لإرادة المجموعة. الإيحاء لا زمن له، صحته تكمن في تصوره. التنظيم تاريخي، يعتمد على المادة المتوافرة في فترة معينة. الإيحاء دعوة إلى العظمة، والتنظيم اعتراف بأن اعتدال الجودة هو نمط القيادة الاعتيادي»[1].

أصبح نشر كتاب **إعادة بناء العالم** (١٩٥٧) ممكناً بفضل الشعبية التي لقيها كتاب كيسنجر الأول تحت عنوان **الأسلحة النووية والسياسة الخارجية الأمريكية** (*Nuclear Weapons and American Foreign Policy*) (١٩٥٧)، حيث يقول فيه إنه لا يمكن للولايات المتحدة أن تعتمد بعد الآن على استراتيجية «الرد الكثيف» التي اتبعها آيزنهاور ودالاس. وحذر كيسنجر أنه بمجرد أن ينجز الاتحاد السوفياتي نوعاً من التعادل النووي مع الولايات المتحدة،

(١) Henry Kissinger, *A World Restored; Metternich, Castlereagh and the Problems of Peace, 1812-22* (London: Weidenfeld and Nicolson, [1957]), p. 317.

فإن استراتيجية كهذه لن تترك أمام أمريكا خيار اللجوء إلى الأسلحة التقليدية فيما لو تصرف الاتحاد السوفياتي بشكل «مغامر». لذا، قال إن على الولايات المتحدة أن تجهز نفسها لخوض حرب نووية محدودة مع الاتحاد السوفياتي. وفي نهاية الخمسينيات، افترض كيسينجر أساساً حرباً باردة خطرة وثنائية القطبية هي عبارة عن مواجهة صفر النتيجة بين قوتين عظميين.

كان اهتمامه الأكاديمي منصباً على دراسة الطريقة التي تستطيع فيها الولايات المتحدة الحفاظ على علاقات طيبة مع أوروبا الغربية في ضوء المواجهة. وكان ذلك موضوع كتابيه التاليين اللذين تقتصر أهميتها اليوم على كونهما يركزان الاهتمام على ما غاب بشكل مدهش عن السلوك الدبلوماسي الذي اتبعه كيسينجر حينما انتقل إلى البيت الأبيض مع ريتشارد نيكسون عام ١٩٦٩.

من الممكن تفسير دبلوماسية كيسينجر على امتداد السنوات القليلة التالية على أنها، بدرجة ما، محاولة لإعادة إنتاج بعض عناصر كونغرس فيينا في تلك المرحلة المضطربة من الستينيات. كان التحدي الذي واجهه ثنائياً: أراد، أولاً، أن يُخرج الولايات المتحدة من حرب فيتنام من دون أن يُضر «بصدقية» البلاد باعتبارها قوة عظمى في عيون حلفائها وأعدائها على السواء. وأراد، ثانياً، أن يُحسّن العلاقات مع الاتحاد السوفياتي حتى لا يحاول الروس الاستفادة مما يظهر على أنه خسارة مُنيت بها الولايات المتحدة، حتى تتمكن القوتان العظميان من خلق بعض «قواعد اشتباك» قادرة على وضع حدود للتنافس بينهما. كان السبيل إلى تحقيق هذا الهدف المزدوج هو فكرة «الربط». وكانت الفكرة في ما يتعلق بالولايات المتحدة «اتباع مقاربة العصا والجزرة، فتكون جاهزة لفرض عقوبات على حس المغامرة ومستعدة لتوسيع العلاقات في حال السلوك المسؤول»[٢]. يرى كيسينجر أن التحسن في علاقات القوتين العظميين يعتمد على مقدرة أمريكا وعزمها على دفع السوفيات نحو «السلوك الجيد» بمكافأة التعاون وردع «حس المغامرة» السوفياتي، وبخاصة في العالم الثالث. هذا بدوره، يحتاج من الولايات المتحدة إلى أن تكون قادرة على التعاطي مع علاقات «التبعية المشتركة» في مراقبة السلاح والتجارة ومجالات أخرى. فكان «الانفتاح على الصين» جزءاً من هذه الاستراتيجية الشاملة.

بالطبع، انتهت استراتيجية الربط بالفشل في تحقيق هدفها المرجو وهو توليد ميزان قوة أكثر استقراراً «تديره» الولايات المتحدة بينما يمسك كيسينجر بالمفاتيح المؤثرة. ومع حلول

(٢) Henry Kissinger, *White House Years* (Boston: Little, Brown, 1979), p. 120.

أواسط السبعينيات، كان الانفراج كلمة قذرة في السياسيات الأمريكية حتى إن جيرالد فورد رفض استخدامها خلال حملته الرئاسية لعام ١٩٧٥. ثلاثة أسباب رئيسة وقفت وراء هذا الفشل، وهي تبين بعضاً من المصاعب التي تواجهها الواقعية حينما تكون في موقع القيادة من السياسة الخارجية.

المشكلة الأولى كانت في أنه لم يبدُ على الاتحاد السوفياتي أنه فهم قواعد موازين القوى كما وضعها كيسنجر. وعلى الرغم من أن القيادة السوفياتية الهرمة اعترفت بالحاجة إلى تعايش سلمي مع الولايات المتحدة في ضوء التهديد النووي وبرغبتها في أن تعترف الولايات المتحدة بدائرة نفوذها في أوروبا الشرقية، فإن هذا الأمر لم يعنِ نهاية التنافس. فالانفراج (إزالة التوتر) بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي، أصبح ممكناً بسبب إنجازات السوفيات في مجال سباق التسلح واعتراف الأمريكيين بأن الاتحاد السوفياتي أصبح قوة عظمى، ليس المقصود هنا طبعاً التعايش بحسب الشروط الأمريكية. لذا، شعر كيسينجر بالغضب الشديد حينما لم يمارس الاتحاد السوفياتي ضغطاً كافياً على فيتنام الشمالية ليحملها على تقديم تنازلات خلال مفاوضات السلام في باريس لوضع حد لحرب فيتنام بسرعة. وغضب أيضاً حينما بدا الاتحاد السوفياتي مستفيداً من علاقات تجارية رائجة مع الولايات المتحدة لزيادة تأثيره في العالم الثالث (كالدعم الذي قدمه إلى حركة «المقاتلين من أجل الحرية» الراديكالية في أنغولا وتشيلي في أوائل السبعينيات). طرح هذا الأمر مسألة ما إذا كان الاتحاد السوفياتي ملتزماً بالإبقاء على الوضع القائم، أم أنه ما زال قوة ثورية في الشؤون الدولية وقائد العالم الشيوعي. واعتماداً على ما يراه المرء في هذا المجال، فإن «التلاعب» بميزان القوى المناسب سيتطلب إما تعاوناً أو نزاعاً، وقد يساعد على الإتيان بأحد الاثنين. يلخص فيليب ويندسور هذه المشكلة بالطريقة التالية، فيقول:

«إذا كان الروس يحتاجون إلى الحبوب الأمريكية والكمبيوتر.. وقدمت إليهم المساعدة في هذا المجال كجزء من مجموع اتفاقات تقود إلى معاهدة «سالت»، فمن المؤكد أنهم سيقبلون على الأرجح بضرورة حساب مجمل مصالحهم والتصرف بطريقة حذرة وعقلانية تناسب متطلبات النظام العالمي. [ولكن] فلنفترض أنهم يشعرون بالقدرة على مقايضة السلوك الحسن في سالت بصفقات اقتصادية مربحة، ولكنهم لم يشعروا بأي حاجة لتوسيع نمط هذا السلوك باتجاه الشرق الأوسط؟»[٣]

(٣) Philip Windsor, «Henry Kissinger's Scholarly Contribution,» *British Journal*

وكانت المشكلة الكبرى الثانية هي الصعوبة التي لقيها كيسينجر في السيطرة على سلوك أطراف ثالثة، نظراً إلى ضرورتها في ما لو أرادت الولايات المتحدة المضي في تنفيذ استراتيجية دقيقة جداً ومعقدة. ولمزيد من الأمثلة على ذلك نقول إن كيسينجر عجز عن السيطرة على إيقاع التعاون بين شرق ألمانيا وغربها، والذي كان أسرع مما يريد. عجز أيضاً عن إقناع حكومة فيتنام الجنوبية بأن «فتنمة» الحرب (بإرسال الفرق البرية الأمريكية تدريجياً إلى بلادها وتسليم المسؤولية إلى فيتناميين جنوبيين) لم يكن هدفها فقط كسب الوقت قبل أن تتخلى الولايات المتحدة عن حليفتها. ونزع كيسينجر أيضاً إلى الافتراض بأن الاتحاد السوفياتي يتمتع بتأثير لدى حلفائه (مثل فيتنام الشمالية وكوبا) أكثر مما هو في الواقع.

كانت المشكلة الأساسية الثالثة فشله الواضح في إقناع الشعب الأمريكي بأن الانفراج يصب في المصلحة القومية. وقد انتقده اليسار لأنه دفع الحرب في فيتنام وكمبوديا نحو التصعيد سراً، واعتمد هو ونيكسون أكثر فأكثر على الضربات الجوية المدمرة لتحقيق «تقدم» أكبر خلال مفاوضات السلام. كما انتقده اليمين لأنه رفض أن يوسّع آلية «الربط» لتشملَ احترامَ الاتحاد السوفياتي حقوقَ الإنسان في داخل أراضيه. بيد أن كيسينجر قال إن على الولايات المتحدة التركيز على السياسة الخارجية السوفياتية وربط مسائل معينة، كهجرة اليهود ومعاملة السجناء السياسيين، بالمسعى الأكثر أهمية وهو الاستقرار الدولي كما يحدده هو. وعلى الرغم من محاولة كيسينجر أيضاً مركزة السيطرة على السياسة الخارجية الأمريكية في البيت الأبيض، كان عليه أن يواجه الكونغرس المتشكك والذي ينوي أكثر فأكثر إضعاف السلطة التنفيذية وتقييد استقلاليتها.

يعترف كيسينجر في مذكراته بهذه المشكلات وبغيرها، ولكنه لا يزال يؤمن بأن استراتيجيته الأساسية الهادفة إلى الانفراج كانت سليمة، وهو يلوم واترغيت وفشل الشعب الأمريكي في فهم فن صناعة السياسة الواقعية. بيد أنه حظي ببعض النجاحات، إذ حقق، لفترة معينة في بداية السبعينيات، شعبية أكبر من أي دبلوماسي أمريكي حديث آخر. وقد وضعته إحصاءات غالوب على رأس قائمة الرجال الذين يحظون بالإعجاب في أمريكا لعامي ١٩٧٢ و١٩٧٣ على التوالي. وحصل على جائزة نوبل للسلام في عام ١٩٧٣ بسبب المباحثات التي قادت إلى اتفاق باريس للسلام والذي وضع حداً للتدخل العسكري الأمريكي في فيتنام. بيد أن هذه السمعة بهتت، إذ اكتشف محققو الكونغرس، إبان فضيحة واترغيت، أنه أمر رجال

of International Studies, Vol. 1 (1975), p. 35.

مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) بتسجيل المحادثات الهاتفية العائدة إلى المساعدين العاملين في مجلس الأمن القومي. وفي أواسط السبعينيات، جرى تقييم جديد لإنجازاته في حقل السياسة الخارجية. كان الانتصار الشيوعي في فيتنام وتسلّم بول بوت السلطة في كمبوديا، قد دمرا اتفاقات باريس للسلام. ولم يتحقق سوى تقدم قليل على جبهة سباق التسلح مع الاتحاد السوفياتي، واتهمه الرئيس المنتخب، كارتر آنذاك، بأنه انخرط في «دبلوماسية الرجل الواحد» غير الفاعلة، خلال حملته الانتخابية الرئاسية لعام ١٩٧٦. أما "بنية السلام» التي وعد بتحقيقها في عام ١٩٦٩، فقد تولدت عنها حرب باردة «جديدة» بين القوتين العظميين. وبحلول عام ١٩٧٧، كان كيسينجر قد فقد أي سيطرة له على السياسة الخارجية الأمريكية.

في آخر كتاب له بعنوان **الدبلوماسية**، انكب كيسينجر على التحديات التي تواجهها الولايات المتحدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. جرى تكريس جزء كبير من الكتاب للممارسة الواقعية في صناعة الحكم، وقُدمت أمثلة حول الكاردينال ريشوليو، رئيس الوزراء في فرنسا إبان القرن السابع عشر. يرسم كيسينجر تاريخ الدبلوماسية على امتداد القرنين الماضيين، كما يتطرق مجدداً إلى الكثير من المواضيع التي وسعها سابقاً في كتاب **إعادة بناء العالم**. وهو يشير إلى أن «التقليد الأوروبي» المتعلق بالدبلوماسية ليس غريباً بالكامل عن الولايات المتحدة، ما دام يعتبر الآباء المؤسسين، أمثال ثيودور روزفلت وريتشارد نيكسون من أكبر ممارسي سياسات موازين القوى. في التسعينيات، وحتى القرن التالي، يؤكد كيسينجر أن الحاجة إلى نظام دولي شرعي ما زالت كبيرة كما في السابق، وأن على الولايات المتحدة أن تحذر أي عودة غير مضمونة إلى «المثالية» الولسونية. ويقول إن «التقليد الأمريكي» المسيطر يرى السياسة الخارجية على أنها فقط طريقة لحماية وتوسيع الحرية الفردية والرفاه. وفي نظر كيسينجر، ترى الولايات المتحدة نفسها أمة استثنائية نظراً إلى شكل الحكم الجمهوري والظروف البسيطة التي ترعى تطورها والفضيلة الفطرية لدى مواطنيها. وهو يقول إن هذا التقليد يشير إلى اتجاهين متناقضين وسيئين. ردة الفعل الأولى هي الانسحاب الانعزالي الذي قد تقوم به أمريكا من الشؤون الدولية حتى تحسن مؤسساتها الديمقراطية أكثر فأكثر وتصير بمنزلة المنارة بالنسبة إلى بقية الشعوب. وردة الفعل الثانية والأكثر حداثةً هي الانخراط في حملات صليبية من أجل الديمقراطية حول العالم كوسيلة لتحويل النظام الدولي القديم إلى نظام دولي عالمي يرتكز على الديمقراطية والتجارة الحرة والقانون الدولي. في عالم كهذا، سيكون السلام هو النتيجة

الطبيعية للعلاقات بين الشعوب والأمم، ولن يأتي نتيجة ميزان قوى مطواع وظالم وغير مستقر في أغلب الأحيان.

يقول كيسينجر إن الولايات المتحدة، في الجزء الأكبر من تاريخها، قد اختارت المسار الأول، أي الانعزال. ولكن خلال النصف الثاني من القرن العشرين، سيطر المسار الأمريكي الثاني، أي الحملات الصليبية الدولية. يرى كيسينجر، ومعه كينان ومورغنثو، أن وودرو ويلسون هو المثال على الدولية الأمريكية. وهو يعترف بنجاح الولايات المتحدة في إخضاع الاتحاد السوفياتي ويحييه. بيد أنه يعتبر أن السياسة الخارجية الأمريكية خلال الحرب الباردة كانت ذات نزعة أخلاقية متطرفة وغير متناسقة بما فيه الكفاية مع وقائع موازين القوى. وهو ينتقد بوجه خاص الفكرة القائلة إن الاتحاد السوفياتي السابق كان تهديداً أيديولوجياً وليس تهديداً جيوسياسياً. وكنتيجة لسوء الإدراك هذا، يقول كيسينجر إن نجاح أمريكا في الحرب الباردة كان أكثر تكلفةً بكثير مما يمكن أن يكون. وتسيطر مأساة فيتنام على تفكيره في السياسة الأمريكية خلال الحرب الباردة وليس سقوط جدار برلين.

الدرس الذي يجدر بنا تعلمه، كما يقول كيسينجر، هو ألا تتوقع الولايات المتحدة أن تأتي نهاية الحرب الباردة بنظام دولي جديد جذرياً. فهو يعتقد بنشوء عالم متعدد القطبية مع الانحدار النسبي للقوة الأمريكية منذ عام ١٩٤٥ الذي يمنع الولايات المتحدة من السيطرة على العالم، تماماً مثلما أن التبعية المشتركة مع باقي العالم تحول دون الانسحاب. ولتلخيص أفكاره، يحدد كيسينجر مجالين حيث يجب تطبيق موازين القوى. في أوروبا، روسيا وألمانيا هما القوتان اللتان تحتاج الولايات المتحدة إلى التركيز عليها. كما تحمل الولايات المتحدة مصلحة في التأكد من أن ألمانيا الموحدة وروسيا الناشئة من جديد لن تتنافسا على السيطرة على وسط أوروبا كما فعلتا في النصف الأول من القرن العشرين. يتطلب هذا الأمر استمرار وجود أمريكا في أوروبا وتوسيع حلف الناتو شرقاً. ويقول كيسينجر إن على الولايات المتحدة أن توازن الصين في آسيا مقابل اليابان، وتساعد الاثنين على التعايش على الرغم من شكوك الواحد منهما إزاء الآخر.

تحمل تحليلات كيسينجر حول النظام الدولي في نهاية القرن العشرين قيمة كبيرة، مع العلم بأن نقده لسياسة أمريكا الخارجية هو مجرد حكمة شائعة بين الواقعيين. وهو يشدد، كالعادة، على الفرق بين السياسات «العالية» المتبعة في المسائل العسكرية والجيوسياسية، والسياسات

«الوضيعة» المتبعة في التجارة والاقتصاد، وهذان مجالان قد يرى الكثير من الباحثين أنهما صارا يتطابقان أكثر فأكثر. ومن دواعي السخرية أن تشديده على أولوية المصالح الوطنية وموازين القوى قد يبدو أنه أكثر توافقاً على المستوى السياسي مع الولايات المتحدة اليوم مما كانت عليه عندما كان هو مهندس السياسة الخارجية الأمريكية في خضم الحرب الباردة وحرب فييتنام.

انظر أيضاً في هذا لكتاب: **كينان، مورغنثو، ويلسون.**

أبرز أعمال كيسنجر

American Foreign Policy; Three Essays. London: Weidenfeld and Nicolson, 1969.

Diplomacy. New York: Simon and Schuster, 1994.

The Necessity for Choice; Prospects of American Foreign Policy. New York: Harper, [1961].

Nuclear Weapons and Foreign Policy. Foreword by Gordon Dean. New York: Harper, 1957.

Observations: Selected Speeches and Essays, 1982-1984. London: Michael Joseph, 1985.

The Troubled Partnership; a Re-Appraisal of the Atlantic Alliance. New York: McGraw-Hill, [1965]. (Atlantic Policy Studies)

White House Years. Boston: Little, Brown, 1979.

A World Restored; Metternich, Castlereagh and the Problems of Peace, 1812-22. London: Weidenfeld and Nicolson, [1957].

Years of Upheaval. Boston: Little, Brown, 1982.

للمزيد من المطالعة

Books

Bell, Coral. *The Diplomacy of Detente: The Kissinger Era*. London: Martin Robertson, 1977.

Brodine, Virginia and Mark Selden (eds.). *Open Secret; the Kissinger-Nixon Doctrine in Asia*. Introduction by Noam Chomsky. New York: Harper and Row, [1972]. (Perennial Library; P253)

Chomsky, Noam. *Towards a New Cold War: Essays on the Current Crisis and How We Got There*. New York: Pantheon Books, 1982.

Cleva, Gregory D. *Henry Kissinger and the American Approach to Foreign Policy*. Lewisburg: Bucknell University Press; London: Associated University Presses, 1989.

Dickson, Peter W. *Kissinger and the Meaning of History*. Cambridge [Eng.]; New York: Cambridge University Press, 1978.

Hersh, Seymour M. The Price of Power: Kissinger in the Nixon White House. New York: Summit Books, 1983.

Isaacson, Walter. Kissinger: A Biography. London: Faber and Faber, 1992.

Landau, David. Kissinger: The Uses of Power. Boston: Houghton Mifflin, 1972.

Mazlish, Bruce. Kissinger: The European Mind in American Policy. New York: Basic Books, 1976.

Morris, Roger. Uncertain Greatness: Henry Kissinger and American Foreign Policy. New York: Harper and Row, 1977.

Schulzinger, Robert D. Henry Kissinger: Doctor of Diplomacy. New York: Columbia University Press, 1989.

Shawcross, William. Sideshow: Kissinger, Nixon and the Destruction of Cambodia. New York: Simon and Schuster, 1979.

Smith, Michael J. Realist Thought From Weber To Kissinger. Baton Rouge: Louisiana State University Press, 1986. (Political Traditions in Foreign Policy Series)

Stoessinger, John G. Henry Kissinger: The Anguish of Power. New York: Norton, 1976.

Periodical

McDougall, Walter. "Oh Henry! Kissinger and His Critics- former US Secretary of State Henry Kissinger." *ORBIS*: Vol. 38, Fall 1994.

جورج كينان (George Kennan)

ولد جورج فروست كينان في ويسكونسن عام ١٩٠٤ (وهو العام ذاته الذي مصادفت فيه، ولادة زميله الواقعي هانز مورغنثو). يعرف كينان أساساً بصفته مساهماً رئيساً في سياسة الولايات المتحدة الخارجية خلال الحرب الباردة، وكألذع منتقدي هذه السياسة في آن. وإن كان تصنيفه واقعياً ليس ضرباً من الظلم إزاءه، فإنه أقل اهتماماً بالمساهمة في النظرية الدولية من اهتمامه برسم مبادئ واقعية عامة لتحليل السلوك الدبلوماسي وتقييمه.

ينجم هذا الأمر جزئياً عن خلفية كينان ببساطة. فعندما كان شاباً يافعاً، أرسل كينان إلى المدرسة العسكرية، ومن ثم إلى جامعة برنستون، قبل أن ينضم إلى الخارجية الأمريكية في عام ١٩٢٦. وحين اعترف الرئيس روزفلت بالاتحاد السوفياتي في عام ١٩٣٣، أرسل كينان إلى هناك حيث استقر عمله في موسكو خلال الفترة الحاسمة لسنوات الحرب العالمية الثانية ما بين عامي ١٩٤٤ و١٩٤٦. وربما كان الأهم أنه حظي بتدريب باعتباه مختصاً بالشؤون السوفياتية في ريغا، عاصمة لاتفيا، في أواخر العشرينيات من القرن العشرين. كان ذلك خلال الفترة القصيرة لاستقلال لاتفيا، ولم يقف كينان عند الاتصال المنتظم مع «الروس البيض» المهاجرين، بل راقب عن كثب صعود ستالين والطريقة الشرسة التي وطّد فيها حكمه للاتحاد السوفياتي.

على الرغم من أنه لم يكن معروفاً كثيراً في الولايات المتحدة، فإن هذا الانغمار سرعان ما تبدل بعد أن نشر مقاله الشهير في عام ١٩٤٧ بمجلة (*Foreign Affairs*) المرموقة، هذا مع العلم بأنه حاول الحفاظ على هويته المجهولة بتوقيع المقال تحت اسم «السيد إكس» (Mr. X). وقد اعتمد مقاله تحليلاً مكثفاً لـ «مصادر سلوك الاتحاد السوفياتي» التي كان قد أرسلها إلى وزارة الخارجية في واشنطن عام ١٩٤٦ («البرقية الطويلة»). في زمن الغموض الشديد والجدل حول ما يجب على الولايات المتحدة فعله في علاقاتها بالاتحاد السوفياتي بعد الحرب العالمية الثانية، لقيت تحذيرات كينان المتعلقة بالنوازع التوسعية لدى الاتحاد السوفياتي والحاجة إلى «احتوائها»، صدى إيجابياً في الولايات المتحدة قاد إلى تعيينه رئيساً لجهاز التخطيط السياسي الذي أنشئ حديثاً آنذاك في وزارة الخارجية، حيث بقي إلى أن تقاعد بصفته دبلوماسياً في عام ١٩٥٠. وعلى الرغم من أنه شغل منصب سفير أمريكا في الاتحاد السوفياتي مدةً قصيرةً في عام ١٩٥٢، ومرة ثانية في أوائل الستينيات كسفير إلى يوغسلافيا، حينما كان الرئيس كينيدي يحاول

تحسين العلاقات الأمريكية مع تيتو، فإن جورج كينان أمضى القسم الأكبر من حياته المهنية في جامعة برنستون، في مؤسسة الأبحاث المتقدمة (Institute for Advanced Studies). وهناك، أصدر مجموعة من الكتب والمقالات حول السياسة الخارجية الأمريكية وتاريخ الاتحاد السوفياتي، وأثر الأسلحة النووية في العلاقات الدولية خلال الحرب الباردة.

ما يظهر من أعماله هو وجهة نظر محافظة ونقد أرستقراطي لبعض التغييرات الأكثر ثوريةً في عالم السياسة، يرافقها حب وحنين إلى عالم أوروبا الأكثر هدوءاً نسبياً في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. على الرغم من شهرته وكثرة كتاباته، لم يشعر كينان قط بأنه جزء من الولايات المتحدة. وحتى لما كان في قمة نفوذه في أواخر الأربعينيات، أسف على العجز الظاهر لدى القادة الأمريكيين عن فهم تلاوين فكره الدقيقة، كما ندد في الكثير من أعماله بالسياسات والممارسات التي تطبق باسم «الاحتواء»، مع العلم بأن هذه النظرية ستظل على الدوام مرتبطة باسمه.

وحتى ندرك خيبة أمل كينان إزاء السياسة الخارجية الأمريكية، علينا أن نرى كيف اختلفت هذه السياسة مع رؤية كينان، وأن نفهم أسف كينان العميق على تطور السياسات الدولية من نظام أوروبي المركز ومتعدد الأقطاب إلى نظام ثنائي القطبية يرتكز على سيطرة القوتين النوويتين العظميين. في أواخر الأربعينيات، أكد كينان أن الاستقرار الدولي يعتمد على إعادة إنشاء نظام التعدد القطبي الذي دمرته الحرب العالمية. ودافع بشكل خاص عن فكرة أن الولايات المتحدة يجب أن تستخدم قوتها الاقتصادية الهائلة في المساعدة على إعادة إعمار أوروبا واليابان لجعلهما قوى عظمى حتى يتوزع عبء احتواء التهديد السوفياتي على أطراف متعددة بدلاً من أن تحمله دولة واحدة فقط، ظنّ كينان أنها عاجزة عن التصرف بشكل معتدل في الخارج. ويرى أن أهداف الاحتواء يجب أن تكون محدودة بالدفاع عن مناطق ذات قوة عسكرية وصناعية حاسمة وإعادة إعمارها. أما من حيث الطريقة، فقد شدد على أن أفضل طريقة تمكّن الولايات المتحدة من النجاح في هذه المهمة هي تقديمها المساعدة الاقتصادية إلى اقتصادات أوروبا واليابان التي دمرتها الحرب. فهذه المساعدة من شأنها أن تمكنهما معاً من استعادة موقعيهما، ومن إضعاف جاذبية الحركات الراديكالية أو الشيوعية المحلية. وعلى الرغم من أن كتاباته الأولى كانت تشدد على تحدي الشيوعية الثوري للنظام العالمي، فإنه كان مؤمناً على الدوام بأن «احتواء» الاتحاد السوفياتي جغرافياً سيخفف من جاذبيته في عيون الدول

الأخرى مع مرور الوقت، كما أنه قد يحدث تغييرات داخلية في الاتحاد السوفياتي قد تحوّله من وضعية الدولة الثورية إلى وضعية قوة عظمى أكثر اعتدالاً. وعلى عكس آخرين أجروا تدريبهم في ريغا، لم يشعر كينان بالقلق قط إزاء «الأهداف الشيوعية الكبرى» في الاستيلاء على كوكب الأرض. وفي تحليل حاد كتبه حينما كانت الحرب الباردة تذهب مع التاريخ، تعرف ريتشارد بارنيت على أربعة عوامل حاسمة مسؤولة عن فشل إدارة ترومان في اتباع مشورة كينان[1].

أولها أن الولايات المتحدة تمتعت باحتكار نووي في الأربعينيات أوحى إلى ترومان وبعض من مستشاريه اعتقاداً بأن الأسلحة النووية يمكن استخدامها لإخافة ستالين والحصول على تنازلات ملموسة منه أمام الطلبات الأمريكية. **ثانيها**، أنه في غياب أي وسائل موثوقة لاستشراف السياسة الخارجية السوفياتية، اعتمدت إدارة ترومان بكثافة على «دروس التاريخ» المفترضة والنابعة عن الثلاثينيات، وبالتحديد عن طبيعة الانهزام الذاتي الذي تحمله نظرية «التهدئة» في مواجهة اعتداء تسلّطي. وعلى الرغم من أن مشروع مارشال كان منسجماً مع تشديد كينان على المساعدة الاقتصادية، فإنه كان مذعوراً من اللغة المستخدمة في صياغة «شريعة ترومان» عام ١٩٤٧، حيث بدت مُلزِمةً للولايات المتحدة بدعم لا نهاية له تقدمه إلى إلى أي نظام يواجه «اضطرابات داخلية» يسندها الاتحاد السوفياتي. **ثالثها** أن الولايات المتحدة كانت شديدة الحماسة لربط ألمانيا بحلف غربي، مع ما يتطلبه ذلك من وجود قوات أمريكية على الأراضي الألمانية كجزء مما سيصبح اسمه حلف الناتو. وأخيراً، قلل كينان من شأن درجة التبدل السريعة في الرأي العام الأمريكي. وكما يقول بارنيت: «واجهت [إدارة ترومان] مشكلة حينما حاولت أن تقدم نظرة غير ثابتة عن الوضع في أوروبا، وتولد في الإدارة إجماع سريع على القول إن إخافة الشعب الأمريكي بشدة.. كانت ضرورية لمحاربة المزاج الانعزالي»[2].

كانت النتيجة قناعة كينان بأن الصياغة الأصلية التي قدمها عن نظرية الاحتواء قد جرى تشويهها عبر دمج التهديد السوفياتي في الشيوعية بشكل عام والتشديد على الوسائل العسكرية بدلاً من الاقتصادية منها، وتوسع مجال الحرب الباردة الجغرافي ليشمل آسيا. وفي منتصف الستينيات، كان كينان، على غرار مورغنثو، ناقداً شديداً لسياسة الولايات المتحدة في فيتنام.

(١) Richard J. Barnet, "A Balance Sheet: Lippmann, Kennan and the Cold War," in: Michael J. Hogan, ed., *The End of the Cold War: Its Meaning and Implications* (Cambridge, [England]; New York: Cambridge University Press, 1992), pp. 113-127.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٢٢.

وبالانسجام مع تشديده على «نقطة القوة» (Strongpoint) في مقابل الدفاع «المحيطي»، شهد كينان أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، عام ١٩٦٧، قائلاً إن فييتنام ليست حيوية بالنسبة إلى مصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية وإن هيبة البلاد لن تُمسّ إن انسحبت من النزاع. والغريب أن كينان اتفق مع العديد من الراديكاليين في حركة السلام على القول إن السلوك الأمريكي في الحرب الباردة قد يهدد مُثُل الحرية والديمقراطية ذاتها التي تدّعي الولايات المتحدة الدفاع عنها، سواء في الداخل أم الخارج. وسيكون الدفاع عن هذه المثل مجدياً أكثر لو حاولت الولايات المتحدة أن تكون قدوة لبقية العالم وامتنعت عن محاولة فرض مثلها على الدول الأخرى، أو عن دعم الأنظمة المتسلطة لمجرد أنها «مناهضة للشيوعية».

تعالج الكثير من كتابات كينان مسألة مقدرة الولايات المتحدة على اتباع سلوك شبيه بسلوك قوة أوروبية عظمى «تقليدية». وفي دراساته ومحاضراته، وبخاصة في مجلد **الدبلوماسية الأمريكية، ١٩٠٠-١٩٥٠** (*American Diplomacy, 1900-1950*)، تحسّر على ما يجب أن يسميه النزعة الأمريكية إلى تبني «مقاربة قانونية وأخلاقية مفرطة إزاء السياسات الدولية». كان لا بد من هذا الموقف في ديمقراطية كتلك السائدة في الولايات المتحدة، ولكن هذا الأمر يتعارض مع الحسابات الباهتة الخاصة بالمصلحة القومية على أساس اتجاهات موازين القوى على المدى الطويل بدلاً من تغيراتها الحاصلة على المدى القصير. ردة الفعل الأخلاقية هي ظاهرة قصيرة المدى حينما يدرك الناس أن المصلحة القومية على المحك. وعندما لا يملك المواطنون معرفة معمقة بالوضع، وتنقصهم الوقائع الدقيقة، كما يحصل للرسميين أحياناً، فإنهم لا يتمتعون بأي خيار سوى أن يعبروا عن قلقهم بكلمات فجة وغير أخلاقية. وإن أردنا البحث عن دليل موثوق في مجال قيادة الشؤون الدولية، نجد أن ردات فعل كهذه قد تحمل معها تأثيرات كارثية طويلة المدى. وقد أعطى كينان مثالاً على ذلك في ما سُمّي «سقوط الصين» عام ١٩٤٩ والذي لم يمثل فرصة ذهبية للاتحاد السوفياتي حتى يوطد حلفاً شيوعياً ضد الغرب، بل مثل ذلك الحدث تحدياً أساسياً بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي بوصفه قائد الحركة الشيوعية. وفي مقابلة له عام ١٩٧٢، وقبيل أن يحاول نيكسون إعادة العلاقات إلى طبيعتها مع الصين، أشار كينان قائلاً:

«إن موقع موسكو، «كثالث روما» للشيوعية الدولية، أمر جوهري بالنسبة إلى صورة الذات السوفياتية المصنوعة بعناية. أشطب هذا الموقع وسترى أن مجمل التاريخ الشيوعي السوفياتي المركّب وكل المنطق وحس المشروعية اللذين يقفان وراءه قد أصبحت كلها مهددة.

يجب أن تعارض موسكو الصين بكل جوارحها لأن الصين تهدد سلامة إحساس موسكو الخاص بهويتها»(٣).

على الرغم من أن كينان كان من مناصري سياسة الانفراج ما بين القوتين العظميين في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، سيكون من الخطأ الاعتقاد بأن ما سيلي من تاريخ في العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يحمل معه بالكامل توكيداً لفكرة كينان الأصلية الخاصة بسياسة «الاحتواء». بالطبع، أصبح الاتحاد السوفياتي أكثر «رقة» مع الزمن، مثل ما توقع كينان، كما أن السياسات الدرامية التي اتبعها غورباتشيف في أواخر الثمانينيات تشهد على عجز الاتحاد السوفياتي عن الحفاظ على موقعه التنافسي مع الولايات المتحدة بينما قاعدته الاقتصادية تضيق أكثر فأكثر. ومع ذلك، لا يجد كينان أي متعة في انتهاء الحرب الباردة التي كان يمكن أن تنتهي، بحسب رأيه، قبل أواخر الثمانينيات ومن دون أن تتسبب بالتكاليف الهائلة التي نجمت عن سباق التسلح النووي. وفي الحقيقة، إن هذا الأخير هو مثال ممتاز على التشويه الذي أصاب السياسة الخارجية الأمريكية بسبب خوف لاعقلاني من أن الاتحاد السوفياتي قد يفكر باستخدام الأسلحة النووية وسيلة معقولة لتوسيع أراضيه في أوروبا، أو الانخراط في نوع من الابتزاز النووي.

مع العلم بأن كينان كرّس الجزء الأكبر من أعماله لفن صناعة الدبلوماسية (أو بالأحرى الغياب المؤسف لهذا الفن إبان الجزء الأكبر من الحرب الباردة)، يتعين على القارئ أن ينظر إلى مذكراته ليستنبط منها النظرة الفلسفية العامة التي تقف وراء آراء كينان حول السياسة الخارجية في القرن العشرين. وكما الكثير من «الواقعيين» الكلاسيكيين، حمل كينان باستمرار نظرة مأساوية إلى الظروف البشرية. وفي آخر كتاب له **حول التلال الوعرة** (*Around the Cragged Hill*)، وصف البشر بأنهم «سفن مصدّعة» محكوم عليها أن تتواسط بين طبيعتنا الحيوانية ووحينا شبه الإلهي للخلاص من عرضية الحدود البشرية. إنه لصراع دائم للسيطرة على أعمق انفعالاتنا الأساسية ودفع الحضارة قدماً في آن. وإذ يتفق كينان مع واقعيين آخرين على أننا لا نستطيع أن نتجنب الصراع من أجل السلطة المرتبط ارتباطاً لا فكاك منه مع الطبيعة الإنسانية، فإننا لسنا حيوانات، ومقدرتنا الفكرية والأخلاقية تجبرنا على تطوير فضائل لا

(٣) George F. Kennan, Charles Gati and Richard H. Ullman, "Interview with George F. Kennan," *Foreign Policy*, no. 7 (Summer 1972), p. 10.

يمكن ضمان ظهورها في أي نظام سياسي. وكان قلقه بشأن الديمقراطيات، كتلك التي في الولايات المتحدة، متعلقاً بأن المسؤولين الرسميين ينجرّون دائماً إلى القيام بما يحظى بشعبية بدلاً من القيام بما هو صحيح وفاضل. وبالطريقة ذاتها، نجد كينان في الكثير من أعماله عميق التشكك بالسوق الحرة الرأسمالية التي تزدهر بالمصلحة والجشع.

سيُذكر جورج كينان على أنه أكثر نقّاد سياسة الولايات المتحدة الخارجية ثباتاً وتأثيراً وحدّة في القرن العشرين. بيد أنه لم يخلُ من انتقادات وُجّهت إليه. وتكمن إحدى المصاعب في ندائه الدائم إلى أن تقود المصلحة القومية السياسة الخارجية، وهو كثيراً ما يقول إنه لو اتبعت الحكومات مصالحها الطويلة المدى فقط، لا أهواءها القصيرة المدى، فإن النظام والاستقرار سيعمان. بيد أن هذا الأمر يعتمد على نوع من إجماع بين الحكومات، وبالأخص بين القوى العظمى، على قيم الحفاظ على نوع من التوزيع العادل للقوة بينها، وبالتالي احترام الحدود في سعيها لتمثيل مصالح مواطنيها. وكما أشار مايكل سميث، «لم يتطرق كينان يوماً إلى كيفية بناء الإجماع الضروري حول هذه القيم وما إذا كان هذا الإجماع ممكناً»(٤). بالنسبة إلى الذين يرغبون في الانطلاق من إرث كينان في حقبة ما بعد الحرب الباردة، تمثل هذه المسألة تحدياً كبيراً تماماً كما كانت حينما بدأ كينان نشر أعماله في الأربعينيات من القرن العشرين.

انظر أيضاً في هذا الكتاب: **آرون، كيسينجر، مورغنثو.**

أبرز مؤلفات كينان

American Diplomacy, 1900-1950. Chicago: University of Chicago Press, [1951]. (Charles R. Walgreen Foundation Lectures)

Around the Cragged Hill: A Personal and Political Philosophy. New York: W.W. Norton, 1993.

At a Century's Ending: Reflections, 1982-1995. New York: W.W. Norton, 1996.

The Cloud of Danger: Current Realities of American Foreign Policy. Boston: Little, Brown, 1977.

---

(٤) Michael Smith, *Realist Thought from Weber to Kissinger*, Political Traditions in Foreign Policy Series (Baton Rouge: Louisiana State University Press, 1986), p. 236.

The Decline of Bismarck's European Order: Franco-Russian Relations, 1875-1890. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1979.

The Fateful Alliance: France, Russia, and the Coming of the First World War. Manchester: Manchester University Press, 1984.

From Prague after Munich; Diplomatic Papers, 1938-1940. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1968.

Memoirs, 1925-1950. London: Hutchinson, 1968.

Memoirs, 1950-1963. London: Hutchinson, 1973.

The Nuclear Delusion: Soviet-American Relations in the Atomic Age. New York: Pantheon Books, 1982.

Realities of American Foreign Policy. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1954. (Stafford Little Lectures at Princeton University; 1954)

Russia and the West under Lenin and Stalin. Boston: Little, Brown, 1951.

Russia, the Atom and the West. London: Oxford University Press, 1958.

Soviet Foreign Policy, 1917-1941. Princeton, NJ: Van Nostrand, [1960]. (Van Nostrand Anvil Books, no. 47)

Soviet-American Relations, 1917-1920. London: Faber and Faber, 1958.

Periodical

"The Sources of Soviet Conduct," *Foreign Affairs:* Vol. 25, July 1945.

للمزيد من المطالعة

Gellman, Barton. *Contending with Kennan: Toward a Philosophy of American Power.* New York: Praeger, 1984.

Harper, John Lamberton. *American Visions of Europe: Franklin D. Roosevelt, George F. Kennan, and Dean G. Acheson.* Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1994.

Herz, Martin F. (ed.). *Decline of the West?: George Kennan and His Critics.* Washington: Ethics and Public Policy Center, Georgetown University, 1978.

Hixson, Walter L. *George F. Kennan: Cold War Iconoclast*. New York: Columbia University Press, 1989. (Contemporary American History Series)

Mayers, David. *George Kennan and the Dilemmas of US Foreign Policy*. New York: Oxford University Press, 1988.

Miscamble, Wilson D. *George F. Kennan and the Making of American Foreign Policy, 1947-1950*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1992. (Princeton Studies in International History and Politics)

Smith, Michael. *Realist Thought from Weber to Kissinger*. Baton Rouge: Louisiana State University Press, 1986. (Political Traditions in Foreign Policy Series)

Stephanson, Anders. *Kennan and the Art of Foreign Policy*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1989.

Travis, Frederick F. *George Kennan and the American-Russian Relationship, 1865-1924*. Athens: Ohio University Press, 1990.

Periodical

Gaddis, John Lewis. "Reconsiderations: Containment: A Reassessment." *Foreign Affairs*: Vol. 55, no. 4, July 1977.

هانز مورغنثو (Hans Morgenthau)

أطلق على هانز مورغنثو، الذي تُوفي في عام ١٩٨٠ عن سن تناهز الستة والسبعين عاماً، لقب «بابا» العلاقات الدولية. ومن المؤكد أنه الأكثر شهرة بين المفكرين التقليديين الكلاسيكيين في القرن العشرين، على الرغم من ادعائه أنه أقل من يفهمه الناس من بين هؤلاء المفكرين. وأفضل ما يذكر به مورغنثو، إلى جانب إي. إتش. كار وجورج كينان، أنه ممن حاولوا تطوير نظرية شاملة عن «سياسات القوة» على القاعدة الفلسفية المتعلقة بالمبادئ الواقعية حول الطبيعة البشرية وجوهر السياسات وموازين القوى ودور الأخلاق في السياسة الخارجية. وكلاجئ يهودي من ألمانيا النازية، هدف إلى تلقين الأمريكيين هذه المبادئ حتى تتعلم الولايات المتحدة كيف تقود سياستها الخارجية بوصفها قوة عظمى ناشطة في النظام الدولي. وكما كينان، في الخمسينيات من القرن العشرين، اعترف بأنه فشل إلى درجة كبيرة في

رسم سياسة الولايات المتحدة الخارجية. بيد أن تأثيره في دراسة العلاقات الخارجية، بغض النظر عن الشدة التي انتُقدت فيها أفكاره في أغلب الأحيان، كان أكبر من تأثير أي «مفكر أساسي» آخر ورد اسمه في هذا الكتاب.

ولد مورغنثو في عام ١٩٠٤ بألمانيا. ووبصفته طفلاً وحيداً لأب متسلّط نوعاً ما، كان ولداً خجولاً ومنطوياً على نفسه، واضطُر إلى احتمال تعاظم المعاداة للسامية والتمييز العنصري في المدرسة. وليس من دواعي الدهشة أنه وجد ما يواسيه في الكتب، واستمتع بقراءة التاريخ كما الفلسفة والأدب. وفي العشرينيات، درس في جامعات فرانكفورت وميونيخ متخصصاً بالقانون والدبلوماسية. اكتشف في تلك الفترة أعمال ماكس فيبر والتهمها، وأصبح هذا المفكر صديقاً شخصياً ومثالاً فكرياً له. وقد أعجب بوجه خاص بما جمعه فيبر في شخصه من تجرد صارم في البحث الفكري ونشاط سياسي واجتماعي مملوء بالشغف، فسعى مورغنثو إلى تقليده على امتداد حياته. في أوائل الثلاثينيات من القرن العشرين، علّم مورغنثو القانون العام في جامعة جنيف. كما عمل في إسبانيا قبل أن يهرب من أوروبا إلى الولايات المتحدة عندما أخذ هتلر بتوطيد حكمه في ألمانيا.

وصل إلى الولايات المتحدة في عام ١٩٣٧، وتمكن من إيجاد عمل أكاديمي على الرغم من معاداة السامية التي واجهها الكثير من اليهود في الوسط الأكاديمي آنذاك. وعلى الرغم من أنه علّم لفترات قصيرة في بروكلين كولدج (١٩٣٧-١٩٣٩) وفي جامعة كانساس سيتي (١٩٣٩-١٩٤٣)، أمضى الوقت الأطول من حياته الأكاديمية في جامعة شيكاغو (١٩٤٣-١٩٧١). وبعد تقاعده، علّم في سيتي كولدج أوف نيويورك (١٩٦٨-١٩٧٥) وفي نيو سكول للأبحاث الاجتماعية في نيويورك (١٩٧٥-١٩٨٠). ومع أنه عمل لفترات قصيرة مع الحكومة (مستشاراً لجهاز التخطيط السياسي في وزارة الخارجية في أواخر الأربعينيات ومجدداً في أوائل الستينيات كمستشار للبنتاغون)، فإنه كرّس معظم حياته العملية للكتابة والتعليم. وإضافة إلى أعماله النظرية، كان مورغنثو يسهم بكثرة في صحف ومجلات أكثر شعبية. ونشر بالفعل ما لا يقل عن أربعة مجلدات من مجموع مقالاته التي كتبها خلال حياته.

صنع مورغنثو شهرته بصفته منظّراً في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات. يمثل كتابه الأول الذي يحمل عنوان **الانسان العلمي في وجه سياسة القوة** (*Scientific Man Versus*

(*Power Politics*) (١٩٤٦)، عرضَه الفلسفي الواقعي الأكثر منهجيةً، كما يمثّل نقداً لاذعاً لما سمّاه «الليبرالية العقلانية». وعلى عكس الإيمان بالتقدم الذي يدعي أنه الاعتقاد الليبرالي المسيطر والمرتكز على مجموعة من الفرضيات المتفائلة حول الطبيعة الإنسانية، فإن مورغنثو يؤكد المفهوم الميتافيزيقي والديني الأكثر تقليدية والخاص بـ «الإنسان الساقط». فكل السياسات هي صراع من أجل السلطة لأن ما يدعوه بـ «الإنسان السياسي» هو مخلوق أناني بالفطرة يحمل حاجة ملحة لا تشبع إلى السيطرة على الآخرين. كما تحمل الطبيعة الإنسانية ثلاثة أبعاد أخرى، بيولوجية وعقلانية وروحية. وعلى الرغم من اعترافه بأن الأبعاد الثلاثة تندمج لتحدد السلوك الإنساني في مختلف السياقات، فإنه يركز على «إرادة القوة» كسمة محددة للسياسات، مميزاً بينها وبين الاقتصادات (السعي المنطقي وراء الثروة)، وبينها وبين الدين (عالم الأخلاقيات الروحي). وما دامت السمة المحددة للسياسات هي استخدام القوة للسيطرة على الآخرين، فإن الأخلاق والعقل هما فضيلتان في خدمة السياسات ومجرد أداتين تستعملان للوصول إلى السلطة وتبريرها.

يعتمد مورغنثو في القول إن السياسات الدولية هي عالم من الاستمرار والضرورة، على بعد سياقي في الاستقلالية السياسية، بالإضافة إلى عناصرها الأساسية، ما يكشف بالتالي عن أن إمكانية تدجين السياسات الدولية عبر نزع السلاح أو إنشاء مؤسسات برلمانية دولية هي فكرة ساذجة. يكون الصراع من أجل السلطة في ضمن حدود الدولة الإقليمية ملطفاً بفضل الولاءات المتعددة والترتيبات الدستورية و«قواعد اللعبة» الخاصة بالثقافة. هذه كلها تقنّع وتوجّه في آن الصراعَ من أجل السلطة نحو مفاهيم متنافسة حول الحياة الطيبة. وتقوم سلطة الدولة القمعية المندمجة في شبكة من المعايير الاجتماعية والروابط الجماعية بالنظر إلى السياسات المحلية على أنها حلبة تقدم ممكن. في المقابل، تكون هذه العوامل أضعف بكثير دولياً. هنا، لا يُسمح «لإرادة القوة» أن تسيطر بحرية كاملة تقريباً وحسب، ولكن هذه الإرادة تزداد حدة نتيجة تعدد الدول التي تجعل السيادة الفردية من كل واحدة منها قمة السلطة الأخلاقية والسياسية الدنيوية. يقول مورغنثو:

«الاستمرارية في السياسة الخارجية ليست مسألة خيار بل مسألة ضرورة لأنها تنجم عن [عوامل] لا يمكن لأي حكومة أن تسيطر عليها، ولا يمكنها أن تهملها إلا إذا أرادت أن تعرض نفسها لخطر الفشل.. تقرر مسألة الحرب والسلم بالنظر إلى هذه العوامل الدائمة

وبغض النظر عن شكل الحكم.. وعن سياساته الداخلية. تكون الأمم «محبة للسلام» تحت ظروف معينة وتنزع نحو الحرب تحت ظروف أخرى»[1].

تكمن وظيفة النظرية الدولية بحسب مورغنثو في اكتشاف هذه الظروف، وعلى أساس دراسة مكثفة للتاريخ، تفحص أشكال الاستمرار والتغيير فيها. ويبقى كتابه المرجعي الذي يحمل عنوان **السياسة وسط الأمم** (*Politics Among Nations*)، نشره أول مرة في عام ١٩٤٨، أكثر المحاولات منهجية لاستخدام المبادئ «الواقعية» في بناء نظرية تجريبية حول السياسات الدولية. وقد أتيح لهذه النظرية أن ترى النور بسبب دور السلطة في تحديد مدى حقل الدراسة وطبيعته وأنماط النشاط المكررة بين الدول والتي ينتجها الصراع من أجل السلطة على امتداد التاريخ. كما أنه على الرغم من ادعائه بأن نظريته قابلة للتطبيق على كل الدول، فإنه ركز مباشرة على الأكثر قوة بينها، متذرعاً بأن القوى العظمى وحدها تحدد طابع السياسات الدولية في أي مرحلة من مراحل الزمن.

بناءً على التفسيرات التي قدمها حول الإثباتات التاريخية، يقول مورغنثو إن كل السياسات الخارجية تنزع إلى التطابق مع واحد من أنماط النشاط الثلاثة وتمثّل انعكاساً له. وهذه الأنماط هي: الحفاظ على ميزان القوة والإمبريالية وما سمّاه سياسات الهيبة (فرض الهيبة على الدول الأخرى بفضل درجة القوة المتوافرة). وهو يركز على الشروط التي تحدد أياً من هذه السياسات سيتم تطبيقه والأهداف القريبة المنوي الوصول إليها والطرائق المستخدمة لتحقيقها والسياسات المناسبة لمناهضة الدول الأخرى. وبينما لم يكتشف يوماً أي «قوانين» صارمة متعلقة بميزان القوى، فإن هذا الأخير يعتبر مفتاحاً أساسياً منظماً يدرس مورغنثو بواسطته مصاعب قياس القوة والاستقرار النسبي في تنظيمات السلطة. وعلى الرغم من أن نوعاً من «التوازن» سيكون لا مفر منه على المدى الطويل في نظام فوضوي، فإن استقراره رهن بمقدرة رجال الدولة ورغبتهم في تقييم دقيق لطابع هذا التوازن والعمل بعدها ضمن القيود التي يفرضها على حرية حركتهم في الخارج. يكتسي هذا الأمر أهمية كبيرة في نظام حقبة ما بعد عام ١٩٤٥ التي كان استقرارها مهدداً بسبب التغيرات التاريخية التي جعلت بنية الثنائية القطبية الجديدة والفريدة أصعب بكثير على التعامل. ويلقي مورغنثو الضوء على أربع تغيرات بوجه خاص.

(١) Hans J. Morgenthau, *Scientific Man vs. Power Politics* (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, [1946]), p. 66.

يقول أولاً، إن عدد القوى العظمى قد تضاءل منذ القرن الثامن عشر. في الماضي، حينما كان السلام يعتمد على توازن مستقر بين خمس أو ست قوى عظمى في أوروبا، كان التحالف الرخو بينها سبباً لليقظة والحذر في السياسة الخارجية لدى كل واحدة منها. بينما حرمت الثنائية القطبية، التي ميزت النصف الثاني من القرن العشرين، الدبلوماسية من المطواعية الضرورية فصارت تشبه لعبة لا فائدة فيها، حيث النقلات الهامشية في القوة قد تقود إلى الحرب. ويقول ثانياً إنه لم تكن هناك قوة عظمى تؤدي دور عازل بين القوى العظمى، ويؤكد مورغنثو أن هذا الوضع كان مكوناً أساسياً في السياسات الأوروبية في الماضي حين كانت بريطانيا قادرة على التصرف «حكماً» حيادياً في النزاعات القارية. ويقول ثالثاً إن حقبة القضاء على الاستعمار والتعويضات الإقليمية لم تعد متوافرة للحفاظ على الميزان المركزي. في الماضي، كان التقسيم الإقليمي وتوزيع المستعمرات والقوى الضعيفة في أوروبا (كبولندا مثلاً) تقنيةً مهمةً للتفاوض على التنازلات في الدبلوماسية الأوروبية. ويقول أخيراً إن تطبيق التكنولوجيا الجديدة في مجالات النقل والاتصالات والحرب قد حول القرن العشرين إلى حقبة مما يدعوه مورغنثو «مكننة شاملة وحرباً شاملة وسيطرة شاملة»[٢].

باختصار، كان مورغنثو متشائماً جداً بخصوص قدرات الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على الحفاظ على السلام العالمي. وعلى الرغم من أن الصراع من أجل القوة كان محصوراً في إطار بالكاد محتمل بواسطة الردع المتبادل الذي تؤمنه الأسلحة النووية، فإنه لم يكن لدى مورغنثو أي إيمان بمقدرة القوتين العظميين على المحافظة على السلام. وبما أن الأسلحة ليست مصدر عدم استقرار في الحرب الباردة، فإن أياً من القوتين لا يمكنها أن تكون هي الدواء. وفي الوقت ذاته، لم يكن مورغنثو يؤمن إلا قليلاً بإصلاحات ليبرالية أو «مثالية» تطال النظام الدولي. وقد كرس فصولاً طويلة حول عدم جدوى القانون الدولي والرأي العام ونزع السلاح والأمم المتحدة. ونظراً إلى معتقداته الميتافيزيقية المتعلقة بالطبيعة البشرية ومركزية السلطة، دانَ مورغنثو كلَّ المحاولات إما لتجنب جذور المشكلة أو لاكتشاف إجابات من خارج إطار نظام الدول القائم. وكانت محاولات كتلك عقيمة جداً، فقد أدى فشلها في النهاية إلى حالة من القنوط واليأس الشديدين.

تحاشى مورغنثو نفسه هذا النوع من اليأس بالإشارة إلى أنه، على الرغم من المصاعب، لا يزال هناك بعض المجال أمام رجال الدولة حتى يخففوا من اللااستقرار المتضمَّن في السياسات

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٨٣.

الدولية المعاصرة. بيد أن الولايات المتحدة قد تحتاج إلى تعلّم كيفية التخلص من بعض الأوهام العميقة حول السياسات الدولية. وقد كان مورغنثو في كتابه الأساسي الثالث الذي يحمل عنوان **دفاعاً عن المصلحة القومية** (*In Defence of the National Interest*) (١٩٥١) ناقداً عنيداً لما وصفه بأنه «بعض عادات التفكير المتجذرة بعمق، وبعض الأفكار المسبقة حول طبيعة السياسة الخارجية» في الولايات المتحدة[٣]. وقد آمن بأن السياسة الخارجية الأمريكية تعاني أربع شوائب أساسية (القانونية والطوباوية والعاطفية والانعزالية) ناجمة عن انفصال الولايات المتحدة، بالمصادفة، جغرافياً وتاريخياً ودبلوماسياً عن ميزان القوى الأوروبي. وإن قُدّر للولايات المتحدة أن تؤدي دوراً بناءً في استقرار ميزان القوى الجديد بعد عام ١٩٤٥، فعليها أن تتخلص من هذه الأفكار المسبقة، وأن تقوم بتحليل موضوعي حول هذا التوازن الحديث في القوة والمتطلبات الاقتصادية المرافقة له لحماية المصلحة القومية. وكان مورغنثو شديد السعي إلى تدمير الفرضيات «الأخلاقوية» التي اعتبر أنها تميز دبلوماسية وودرو ويلسون بعد الحرب العالمية الأولى. وحثّ بدلاً منها إلى عودة الدبلوماسية «الواقعية» التي كان يمارسها جورج واشنطن وألكسندر هاميلتون في القرن الثامن عشر، حين اعترفت الولايات المتحدة بالمصلحة القومية، وتصرفت على أساسها لمنع فرنسا أو بريطانيا من إقامة قوة كافية في أوروبا تهدد أمن الولايات المتحدة.

كتب ستانلي هوفمان يقول إن مورغنثو «قدم تفسيراً [حول السياسات الدولية] وخارطة طريق في آن» لقيادة السياسة الخارجية الأمريكية[٤]. ولكن، يجب أن يقال إن مورغنثو لم يوفق في محاولته الطموحة في جمع عالم النظرية بعالم السياسة. وإن كان وجهاً أساسياً من الوجوه التي ساعدت على إرساء «الواقعية» كـ«منظومة» مسيطرة في دراسة العلاقات الدولية، فإن الروابط بين النظرية والسياسة قد ذهبت باتجاه معاكس، وأصبح مورغنثو، على غرار جورج كينان، أكثر وأكثر خيبة إزاء الطريقة التي تُقاد بها السياسة الأمريكية خلال الحرب الباردة. وعلى الرغم من أن أسباب هذا الفشل لا يمكن أن تنسب بالكامل إلى الشوائب الموجودة في مقاربة مورغنثو، فإنه لا يمكننا غض الطرف بالكامل عن هذه الشوائب.

---

(٣) Hans J. Morgenthau, *In Defense of the National Interest; a Critical Examination of American Foreign Policy* (New York: Knopf, 1951), p. 91.

(٤) Stanley Hoffmann, «Hans Morgenthau: The Limits and Influence of Realism,» in: Stanley Hoffmann, *Janus and Minerva: Essays in the Theory and Practice of International Politics* (Boulder: Westview Press, 1987), p. 76.

وإذ نجد نظرية مورغنثو الدولية مثيرة للإعجاب من حيث بعدها التاريخي، فإنها محاطة بعدد من التنازعات والتناقضات التي لم يتمكن مورغنثو يوماً من حلها. وتجدر الإشارة إلى ثلاثة منها.

أولها أنه لم يميز قط تمييزاً واضحاً بين السلطة غايةً في حد ذاتها والسلطة وسيلةً لتحقيق غاية أخرى. فلدينا من ناحية، «المبدأ الثاني» الذي نص عليه مورغنثو بخصوص الواقعية السياسية، إضافةً إلى ملاحظات أخرى أدرجها في كتابه **السياسة وسط الأمم**، ويؤكد هذا المبدأ أن «رجال الدولة يفكرون ويتصرفون على أساس مصلحة تُحدَّد على أنها السلطة، وتأتي الشواهد التاريخية لتؤكد هذه الفرضية»[٥]. ولدينا من ناحية ثانية، التمييز الذي يضعه بين الوضع القائم والدول الامبراطورية والذي يفترض مسبقاً أن الدرجة التي تكون فيها السياسات الدولية نزاعاً على السلطة تعتمد على توافق مصالح الدول (أو عدمه). النزاع على السلطة ليس بالتالي معطىً ثابتاً بل متغير. وهل تسعى الدول إلى السلطة وتحت أي ظروف، تصبح مسألة تخص الدراسات التجريبية والتاريخية بهدف اكتشاف العوامل المحددة لمصالح الدول. وكما يشير جون فاسكيز، «سياسات القوة ليست تفسيراً بقدر ما هي وصف لنمط واحد من السلوك موجود في النظام السياسي العالمي [الذي] يحتاج بدوره إلى تفسير، ولكنه لا يفسره»[٦].

ثانيها، كما أشار كينيث والتز وغيره، أنه توجد مشكلة كبيرة متعلقة بـ«مستوى التحليل»في أعمال مورغنثو. إذ ليس من الواضح البتة ما إذا كان تشاؤمه حول طبيعة العلاقات الدولية ناجماً عن فرضياته الميتافيزيقية حول «الطبيعة الإنسانية»، أم ناجماً عن طبيعة النظام الفوضوية بحد ذاتها. وبقدر ما أن الطبيعة الإنسانية مصدرٌ لسياسات القوة بين الدول، فإن هذا يعني الوقوع في مغالطة مقلوبة تنص على أن تحليل السلوك الفردي يستخدم من دون تمحيص لتفسير السلوك الجماعي. وكما يشير والتز، لا يمكن للمرء أن يفسر الحرب والسلم على حد سواء بالقول إن البشر سيئون[٧]. وبقدر ما أن سياق السياسات الدولية محكوم عليه بأن يبقى مصدر سياسات القوة، فإن هذا يفترض ما يجد مورغنثو غالباً مشقة

(٥) Hans J. Morgenthau, *Politics among Nations; the Struggle for Power and Peace* (New York: A. A. Knopf, 1948), p. 5.

(٦) John A. Vasquez, *The Power of Power Politics: A Critique* (New Brunswick, NJ: Rutgers University Press, 1983), p. 216.

(٧) Kenneth Neal Waltz, *Man, the State, and War; a Theoretical Analysis*, Topical Studies in International Relations (New York: Columbia University Press, 1959).

في دحضه، نقصد به أن النظام الدولي قد كان يتميز بالتغيير كما بالاستمرارية، وأن التغيير الأساسي الذي تم هو الانتقال من نظام أوروبي المركز مستقر نسبياً إلى نظام عالمي لا ينجح فيه اللاعبون الأساسيون في الاتفاق على قوانين اللعبة. وأخيراً، يوجد نزاع حقيقي بين التزام مورغنثو بالنظرية وصفاً للواقع ووسيلةً للدفاع عن السياسة الخارجية الأمريكية. وإضافة إلى ادعائه أن كتابه **السياسة وسط الأمم** يحوي نظرية تجريبية يتعين اختبارها على محك «الوقائع» وعلى أساس «شواهد التاريخ»، كان مورغنثو يحب الاستعانة بالاستعارات الخاصة بصور الأشخاص المرسومة والصور الفوتوغرافية لشرح العلاقة ما بين النظرية والممارسة.

«الواقعية السياسية تريد للصورة الفوتوغرافية للعالم السياسي أن تشبه قدر الإمكان الصورة المرسومة له. مع إدراكها لوجود فجوة لا مفر منها بين السياسة الخارجية الجيدة - أي العقلانية - وبين السياسة الخارجية كما هي قائمة حالياً، تؤكد الواقعية السياسية أنه لا يتعين على النظرية أن تركز على عناصر الواقعية السياسية وحسب، بل يتعين عليها أيضاً أن تكون واقعية» (٨).

المشكلة في محاولة توحيد النظرية والممارسة على أساس ما يمكن تسميته نظرية توازن قوى دغمائية وحتمية هي أنها عمل غير منسجم. ونظراً إلى أن النظرية تجريبية فإن ادعاءاتها الإمساك بالحقيقة تفرض على طروحاتها الأساسية أن تخضع لاختبار الدليل الملموس. بيد أن هذا الأمر كان صعب التحقيق ما دام مورغنثو لم يكن ميالاً إلى تفعيل متغير السلطة الأساسي لديه حتى يمكن قياسه بأي معنى من المعاني الكمية. والأهم، نظراً إلى أن النقد الذي وجهه إلى السياسة الخارجية الأمريكية افترض أنها فشلت في التصرف طبقاً لمتطلبات «المصلحة القومية»، فإن هذا الأمر بالتحديد يقضي على ادعاءات مورغنثو أن السياسات الدولية ليست من عالم الاختيار والمصادفة، بل من عالم الضرورة والحتمية. وفي حال كانت السياسات الدولية محكومةً حقاً بـ «قوانين موضوعية متجذرة في الطبيعة الإنسانية» تسود بغض النظر عن التغيرات التاريخية واعتراف من يمكن أن تفسر سلوكهم بها، فإنه لا يهم ما إذا كان رجال الدولة يعترفون بهذه القوانين أم لا. وفي المقابل، إن كان تطبيق هذه «القوانين» يعتمد على اعتراف مسبق بها والتزام واعٍ بصناعة السياسة «العقلانية»، فإنها لا تكون موضوعية وعقلانية البتة، ولا يمكن بالتالي الحديث عنها كجزء من ميتانظرية منزلة يحدد إما سلوك الدولة أو أنماط الأعمال الناجمة عن ذلك سلوك.

---

(٨) Morgenthau, *Politics among Nations; the Struggle for Power and Peace*, p. 8.

منذ فترة الخمسينيات وما بعدها، وبينما استمر في نشر طبعات متتالية من أشهر أعماله، تخلى مورغنثو عن اهتمامه بالنظرية للتركيز على السياسة الخارجية الأمريكية والعلاقات مع الاتحاد السوفياتي. وكما كينان، قد خاب أمله بالسياسة الخارجية الأمريكية في الستينيات وخصوصاً بالتدخل في فييتنام الذي عارضه بشجاعة على أساس مبدأ الدبلوماسية التقليدية القائل إن رجال الدولة يجب ألا يوقعوا أنفسهم أو هيبة بلدانهم في مواقف لا يستطيعون التراجع عنها من دون إلحاق الضرر بصدقيتهم أو السير قدماً فيها من دون أن يواجهوا خطر الاصطدام المباشر بقوى عظمى أخرى. في ضوء عمومية نظريته والتباسها في ما يتعلق بطبيعة القوة في العلاقات الدولية، كانت آراؤه حول طبيعة الاتحاد السوفياتي غير منسجمة، ولكنه كان مدركاً تماماً لحدود الدبلوماسية الأمريكية في حقبة القضاء على الاستعمار، وكانت مقالاته حول حدود الأسلحة النووية في السياسة الخارجية من بين أفضل ما نشر حول الموضوع.

انظر أيضاً في هذا الكتاب: **كار، هيرز، كينان، كيسينجر.**

أبرز أعمال مورغنثو

The Crossroad Papers: A Look into the American Future. (ed.). New York: Norton, 1965. (Norton Library; N284)

Dilemmas of Politics. [Chicago]: University of Chicago Press, [1958].

In Defense of the National Interest; a Critical Examination of American Foreign Policy. New York: Knopf, 1951.

A New Foreign Policy for the United States. London: Pall Mall Press, 1969.

Politics among Nations; the Struggle for Power and Peace. New York: A. A. Knopf, 1948.

Politics in the Twentieth Century. [Chicago]: University of Chicago Press, [1962]. 3 vols.

The Purpose of American Politics. New York: Knopf, 1960.

Science: Servant or Master?. New York: New American Library, [1972]. (Perspectives in Humanism)

Scientific Man vs. Power Politics. Chicago, Ill.: University of Chicago Press, [1946].

Truth and Power, Essays of a Decade, 1960–70. New York: Praeger, [1970].

Vietnam and the United States. Washington, DC: Public Affairs Press, [1965].

للمزيد من المطالعة

Books

Claude, Inis L. *Power and International Relations.* New York: Random House, 1966.

Gardner, Lloyd C., Arthur Schlesinger, Jr. [and] Hans J. Morgenthau. *The Origins of the Cold War.* Waltham, MA: Ginn-Blaisdell, [1970]. (American Forum Series)

Griffiths, Martin. *Realism, Idealism, and International Politics: A Reinterpretation.* London ; New York : Routledge, 1995.

Mastny, Vojtech (ed.). *Power and Policy in Transition: Essays Presented on the Tenth Anniversary of the National Committee on American Foreign Policy in Honor of its Founder, Hans J. Morgenthau.* Westport, Conn.: Greenwood Press, 1984. (Contributions in Political Science; no. 126. Global Perspectives in History and Politics)

Russell, Greg. *Hans J. Morgenthau and the Ethics of American Statecraft.* Baton Rouge: Louisiana State University Press, 1990. (Political Traditions in Foreign Policy Series)

Smith, Michael Joseph. *Realist Thought from Weber to Kissinger.* Baton Rouge: Louisiana State University Press, 1986. (Political Traditions in Foreign Policy Series)

Tribute to Hans J. Morgenthau. *Truth and Tragedy.* Edited by Kenneth Thompson [et al.]; with a New Postscript Bernard Johnson's Interview with Hans J. Morgenthau. Augm. ed. New Brunswick: Transaction Books, 1984.

Periodicals

Gellman, Peter. "Hans J. Morgenthau and the Legacy of. Political Realism,"

Review of International Studies: Vol. 14, no. 4, October 1988.

Hoffmann, Stanley. "Notes on the Limits of 'Realism'." *Social Research*: Vol. 48, no. 1, Winter 1981.

Jervis, Robert. "Hans Morgenthau, Realism, and the Scientific Study of International Politics." *Social Research*: Vol. 61, no. 4, Winter 1994.

Nobel, Jaap W. "Morgenthau's Theory and Practice: A Response to Peter Gelman." *Review of International Studies*: Vol. 15, 1989.

Nobel, Jaap W. "Morgenthau's Struggle with Power: The Theory of Power Politics and the Cold War." *Review of International Studies*: Vol. 21, No. 1, January 1995.

Social Research: *The Work of Hans Morgenthau*: Vol. 48, no. 4, Winter 1981.

Tucker, Robert W. "Professor Morgenthau's Theory of Political "Realism"." *American Political Science Review*: Vol. 46, no. 1, March 1952.

Document

Tickner, J. Ann. "Hans Morgenthau's Principles of Political Realism: A Feminist Reformulation," in: Grant, Rebecca and Kathleen Newland (eds). *Gender and International Relations*. Bloomington: Indiana University Press, 1991.

جون هيرز (John Herz)

كما بالنسبة إلى أعمال سوزان سترانج، لا يمكن تصنيف كتابات جون هيرز تصنيفاً كاملاً في إطار مدرسة الفكر «الواقعي» من دون بعض الأوصاف الخاصة. في كتابه الأول، يصف هيرز بنفسه موقفه على أنه «ليبرالي واقعي»، وهذا مصطلح لتسمية أعمال شخص يعترف بكل القيود التجريبية التي تعرّف إليها «واقعيون» أكثر تقليديةً منه، ولكنه يؤكد في الوقت عينه الحاجة إلى تجاوز هذه القيود بحثاً عن نظام عالمي أكثر إنسانيةً وعدلاً[1]. وفي أعماله حول «الدولة الإقليمية» في الخمسينيات من القرن العشرين، آمن هيرز بأن تجاوزها أصبح وشيكاً

(١) John H. Herz, *Political Realism and Political Idealism, a Study in Theories and Realities* ([Chicago]: University of Chicago Press, [1951]), p. 129.

يسهّله الفشل الظاهر الذي تعانيه الدولة في إنجاز هدفها الأساسي في العصر النووي، أي الدفاع عن مواطنيها. ومع نهاية الستينيات، اعترف بأن الدولة لن تختفي على الأرجح على الرغم من بروز الأسلحة النووية، واتخذت كتاباته بعداً أكثر معياريةً في دعوتها إلى الحاجة لوجهات نظر أكثر تنوّراً حول المصلحة الخاصة في السياسة الخارجية. وكتب في عام ١٩٨١:

«نحن نعيش في عصر حيث التهديدات الموجهة ضد بقاء كل واحد منا ـ أي التسلح النووي الضخم واستنفاد الشعوب للموارد الغذائية وموارد الطاقة، وتدمير البيئة التي يسكنها الإنسان – تعني جميع الأمم والشعوب. لهذا السبب، يجب أن تؤثر هذه التهديدات في صناعة السياسة الخارجية تماماً كما تؤثر فيها الاعتبارات الأمنية»[٢].

ترافقت هذه النقلة في التركيز مع قلق مستمر مما يمكن تسميته «نقداً داخلياً» لطريقة تقديم السياسة الخارجية في إطار ما يسميه هيرز «صوراً» غير مناسبة للعالم. وهو يحثنا (بوصفنا مراقبين للنظام العالمي أو مشاركين فيه) على التمييز بين هذا الجزء من «الواقع» الجامد وغير القابل للتغير وذاك الجزء الذي ينشأ عن «بنى إدراكية ومفهومية.. نطلقها على العالم»[٣]. على امتداد حياته المهنية الطويلة، حاول هيرز دائماً أن يفعل ما ينادي به، وأن يقيّم الإدراكات المسيطرة في ضوء ما وصفه مرة بأنه «دولية لطيفة» (Mild Internationalism). وفي دراسة قصيرة كتبها عام ١٩٦٨ لـ **موسوعة العلوم الاجتماعية العالمية** (*International Encyclopaedia of the Social Sciences*) ميّز هيرز ما بين الأيديولوجيا الدولية اللطيفة وأشكال أخرى من الدولية أكثر جذرية. تهدف الأولى التي يمكن اعتبارها عمليةً ومرغوباً فيها، إلى عالم تبقى فيه الدول أهم اللاعبين السياسيين، كما تكون ديمقراطيةً ومقررةً لمصيرها وتحل النزاعات فيها بالوساطة والتحكيم وتطبيق القانون الدولي في إطار التبعية المتبادلة والتعاون المتناميين. أما هدف الدولية الجذرية فهو استبدال نظام الدول ذات السيادة القائم بنوع من حكومة عالمية[٤].

(٢) John H. Herz, "[Political Realism Revisited]: Response," *International Studies Quarterly*, vol. 25, no. 2: *Symposium in Honor of Hans J. Morgenthau* (June 1981), p. 184.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٨٥.

(٤) John H. Herz, «International Relations: Ideological Aspects," in: David L. Sills, ed., *International Encyclopedia of the Social Sciences*, 19 vols. ([New York]: Macmillan, [1968]-1991), pp. 72-73.

ولد هيرز في عام ١٩٠٨ بألمانيا، وذهب إلى جامعة كولونيا حيث درس فلسفة السياسة والقانون، بالإضافة إلى دراسة القانون الدستوري والقانون الدولي. وبعدما أنجز شهادة الدكتوراه بإشراف المنظّر القانوني هانز كيلسن، انتقل إلى سويسرا، حيث انتسب إلى دروس حول العلاقات الدولية في «مؤسسة الدراسات الدولية العليا» في جنيف (Institut des Hautes Etudes Internationales).

وكما هو حال الكثير من المفكرين العظماء في هذا الكتاب (دويتش، هاس، كيسينجر، مورغنثو) سافر هيرز إلى الولايات المتحدة هرباً من النازية قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية. علّم في جامعتي هاورد وكولومبيا وفي المدرسة الجديدة للأبحاث الاجتماعية في نيويورك وفي مدرسة فلتشر للحقوق والدبلوماسية (١٩٣٩-١٩٤١). ثم عمل في مكتب الخدمات الاستراتيجية في وزارة الخارجية الأمريكية. وبعد الحرب، شغل منصب أستاذ دائم للعلوم السياسية في سيتي كولدج بنيويورك ورئس أحد برامج الدكتوراه في جامعة سيتي بنيويورك. علمته تجربته في وزارة الخارجية «أن عمل الصغار وجهودهم على المستويات الدنيا يعنيان الكثير بالنسبة إلى صانعي القرار على المستويات العليا»[٥]. آمن بأن الولايات المتحدة كان بمستطاعها أن تفعل أكثر مما فعلت لإرساء أسس الديمقراطية في ألمانيا خلال السنوات الأولى التي تلت الحرب، ولكنها لم تفعل لأنها كانت متشوقة جداً لجعل ألمانيا متراساً ضد الشيوعية السوفياتية. وكأستاذ، استمر هيرز في العمل على دمقرطة ألمانيا وعلى مشكلات تغيير النظام في السياسات الأوروبية الشبيهة[٦]. وبالإضافة إلى أعماله أيضاً حول العلاقات الدولية، يُنظر إلى هيرز على أنه من الباحثين حول المسائل الألمانية، وقد رئس تحرير مجلة **السياسات المقارنة** (*Comparative Politics*) عدة سنوات.

وفي عام ١٩٥١، نشر هيرز أول كتاب مهم له بعنوان **الواقعية السياسية والمثالية السياسية** (*Political Realism and Political Idealism*). حاول أن يرسم فيه خطاً وسطاً بين «الواقعية»

---

(٥) John H. Herz, «An Internationalist's Journey Through the Century,» in: Joseph Kruzel and James N. Rosenau, eds., *Journeys Through World Politics: Autobiographical Reflections of Thirty-Four Academic Travelers*, Issues in World Politics Series (Lexington, MA: Lexington Books, 1989), p. 252.

(٦) انظر مثلاً:

John H. Herz, ed., *From Dictatorship to Democracy: Coping with the Legacies of Authoritarianism and Totalitarianism*, Contributions in Political Science; no. 92. Global Perspectives in History and Politics (Westport, Conn.: Greenwood Press, 1982).

و«المثالية». وقد عرّف «الواقعية» بأنها فكر «يأخذ بالحسبان تبعات الحياة السياسية التي تحملها عوامل الأمن والسلطة والتي تمثل جزءاً لا يتجزأ من المجتمع الإنساني»[٧]. وفي المقابل، تتجاهل المثالية السياسية عوامل كهذه أو تؤمن بأنها ستختفي متى قدمت حلولاً «عقلانية» للمشكلات السياسية وتم تبنّيها. ولكن، على عكس هانز مورغنثو و«الواقعيين التقليديين» الآخرين في هذه الحقبة، لا يرد هيرز «عوامل السلطة» إلى سمات ثابتة في الطبيعة الإنسانية. هو يعترف بأن هذه الأخيرة لها أبعاد عديدة – بيولوجية وميتافيزيقية وحتى روحية – تندمج لتحدد السلوك الإنساني، وبأن أي دراسة صحيحة يجب أن تعترف بالميزات الأخلاقية الإنسانية.

وبدلاً من اللجوء إلى الميتافيزيقيا، يفترض هيرز أن العامل الأساسي هو وجود «مأزق أمني»؛ وهو عامل ينشأ عن وعي الفرد أن الآخرين قد يسعون إلى تدميره، لذا فإن بعض الحاجة إلى الدفاع عن الذات موجودة باستمرار، ما قد يجعل الآخرين يشعرون بفقدان الأمن. وما يصح على الأفراد يصح على فهم سلوك الجماعات. وفي الحقيقة، يقول هيرز إن مأزق الأمن أكثر حدةً بين الجماعات لسبب بسيط وهو أن هذه الأخيرة تستطيع أن تطور وسائل للدفاع عن الذات أكثر تدميراً بكثير من تلك المتوافرة أمام الأفراد. وبقدر ما يساوي الأفراد بين هويتهم الخاصة وقيمتهم، وبين هوية الجماعة التي ينتمون إليها وقيمتها، فإنهم قد يكونون على استعداد للتضحية بحياتهم من أجل بقاء الجماعة. وهكذا، حتى لو قدم المرء الفرضيات الأكثر تفاؤلاً حول طبيعة الأفراد والجماعات ودوافعهم، فإن المأزق الأمني سيستمر ما دامت هناك جماعات غير تابعة لسلطة عليا. وفي العالم الحديث، تتمثل هذه الجماعات بالدول ذات السيادة.

بالطبع، لا تنبع هذه الحجة عن هيرز، فهوبس قال شيئاً مماثلاً جداً في أواسط القرن السابع عشر. وقد اشتهر هيرز بعبارة «المأزق الأمني» وبمهارته في استعمال الإطار الأساسي أيضاً للدلالة على تاريخ العلاقات الدولية على طيلة الأعوام المائتين الماضية. يبحث هيرز في موقع القلب من الكتاب، في بعض الحركات من أجل الديمقراطية والقومية والدولية، مُظهراً كيف أن الخطاب البلاغي «المثالي» وراء هذه الحركات كان يصطدم بمشكلات «واقعية»، ويودي بها إلى الفشل. وفي الوقت ذاته، يعترف هيرز بأن «المُثُل» هي أيضاً جزء من «الواقع» السياسي والتاريخي، وأن أي فلسفة تنكر المثل تولد الجمود واليأس. يلخص روبرت بيركي حجة هيرز كما يلي:

---

(٧) Herz, *Political Realism and Political Idealism, a Study in Theories and Realities*, p. 18.

«يجب أن ترسم الغايات السياسية، من وجهة النظر الواقعية، حتى تحارب «مقاومة» القوى المعيقة للمثل، ما يعني دخول اللعبة التي تلعب بشكل غير كامل في السياسة بمساعدة قواعد غير كاملة. وتقع الأرض الموعودة على الدوام في ما وراء الأفق، كما أن الغايات المتخيلة والتي تكتسب قيمتها من هذه الأرض الموعودة غير مناسبة»[٨].

على امتداد العقدين التاليين، استمر هيرز في الحديث عن طبيعة المأزق الأمني في العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب. وفي عام ١٩٥٩، نشر كتابه الكلاسيكي الثاني بعنوان **السياسات الدولية في العصر النووي**(*International Politics in the Atomic Age*)

وقد عرّف هذا الكتاب القراء بوجهات نظر هيرز حول صعود «المنفذية» في الدول ذات السيادة (وانهيارها الوشيك). ينقسم الكتاب إلى جزأين، يقدم **الأول** تقريراً عن صعود الدولة التي تركز على دور التكنولوجيا العسكرية؛ بينما يصف **الثاني** أزمة الدولة في الحقبة النووية. وفيما يركز الكتاب الأول على دور الفلسفة السياسية في تمثيل مواقفنا من السياسات الدولية عامة، يطبق الكتاب الثاني «الدولية الليبرالية» على وضعيات خاصة من الثنائية النووية والحرب الباردة.

وعند مراقبته تنوع الوحدات التي انخرطت في «علاقات دولية» على امتداد التاريخ، حاول هيرز أن يبين صعود الدولة الحديثة من حيث مقدرتها على تأمين الحماية والأمن لمواطنيها ضد الهجمات المسلحة من الخارج. وبهذا المعنى، انخرط هيرز في شكل من «الحتمية الاستراتيجية». وركز بشكل خاص على الانتقال من الوحدات السياسية الصغيرة والضعيفة في أوروبا إبان القرون الوسطى (مثل الحصون والمدن المسوّرة) إلى الوحدات الأوسع التي أصبحت معروفة باسم الدول - الأمم. وادعى أن اختراع البارود واستخدامه على نطاق واسع مكّنا الحكام من تدمير السلطات الإقطاعية في مناطق كبيرة بواسطة المدفعية والجيوش الدائمة، وصار لزاماً عليهم حمايتها عبر بناء تحصينات «منيعة». مقابل ما سبقها، كانت الدول ذات السيادة «منيعة إقليمياً».

حصل التغيير الحاسم في هذا الوضع في القرن العشرين. أولاً، كان هناك زيادة كبيرة في قدرة القوات الجوية التدميرية بين الحربين العالميتين، حتى لو كان بعض المخططين الاستراتيجيين

(٨) Robert N. Berki, *On Political Realism* (London: Dent, 1981), p. 29.

العسكريين قد بالغوا في قدرة هذه القوات على كسب الحروب. وكما أثبتت تجربة الحرب العالمية الثانية، كان قصف البنى التحتية الصناعية على نطاق واسع عاجزاً عن شل الدول التي عانته، ولم يشجع استهداف المدنيين على قيام رغبة عامة في السعي إلى السلام بغض النظر عن تبعاته. فالحرائق، مثلاً، التي تسبب بها قصف طوكيو بالأسلحة التقليدية في بدايات عام ١٩٤٥ قد حملت معها إصابات مباشرة أكثر مما سببته القنبلة النووية التي ألقيت على هيروشيما في آب/ أغسطس، ولم يكن هناك ما يدل في ذلك الوقت على أن الهجوم التقليدي من جانب جيوش الحلفاء سيصبح غير ضروري. يقول هيرز إن الأسلحة النووية قد دمرت الآن «اللامنفذية» الخاصة بدولة ذات سيادة، فأصبح «ميزان القوى» التقليدي متقادماً في النهاية. بالطبع، يعترف الجانب «الواقعي» لدى هيرز بأن المأزق الأمني ما زال فاعلاً، حتى لو أن الوسائل المستخدمة لترويضه تهدد الغاية من استخدامها. على امتداد الكتاب، يأسف هيرز على فشل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في التأقلم مع الوضع الجديد، فكان أن صنعت البلدان أسلحة إضافية مطلوبة لأهداف ردعية. إن الوضع المرعب الذي تسببت به «القدرة النووية الهائلة على القتل» والخطط المعقدة التي وضعها المخططون الاستراتيجيون المدنيون ومصممو الأسلحة الذرية للهرب من مأزق أمني جديد قد عتّا أننا أغفلنا المشكلة الأكثر أهمية، وهي:

«إن مجرد أن تحمل التطورات التقنية في الأسلحة والتسلح هذا الأثر الهائل قد عنى أنها أصبحت تقريباً هي التي تفرض السياسات بدلاً من أن تكون السياسات هي المحدِّدة لكيفية اختيار الأسلحة ونمطها وكيفية استخدامها وكمية التسلح وما إلى هنالك من أمور أخرى في هذا المجال. بكلمات أخرى، بدلاً من أن تخدم الأسلحة السياسة، صارت السياسة مجرد خادم للأسلحة التي مثّلت بنفسها أكثر فأكثر علة وجودها»[٩].

باختصار، أصبح العالم صغيراً جداً على الإقليمية التقليدية وعلى الحماية التي كانت تؤمنها في السابق. وليس توازن الرعب استمراراً لميزان القوى القديم. ولم تعد الحرب، التي كانت تعمل كجزء من ديناميات الميزان، وسيلة عقلانية في السياسة. ادعى هيرز أن ما كان يعتبر في السابق «مثالياً» – أي ذوبان سيادة الدولة – قد أصبح الآن مصلحة قومية ذات أولوية.

(٩) John H. Herz, *International Politics in the Atomic Age* (New York: Columbia University Press, 1959), p. 220.

وبعد عقد من الزمن تقريباً، اعترف هيرز بأن «التطورات قد جعلتني أشك بصحة ما ذهبت إليه من توقعات في السابق»[١٠]. في نهاية الخمسينيات من القرن العشرين، استنتج أن الدولة الإقليمية في طريقها إلى الزوال. فالتغييرات التكنولوجية التي ادعى أنها عامل حاسم في تحديد صعود الدولة، ستسهل الآن بزوغ أشكال أخرى من منظومات حكم متعاونة وعابرة للقوميات. أولى هيرز هذه الحجج ثقته بعد أن ارتبطت في الثلاثينيات بالمثالية، وأصبحت الآن متسقة مع الواقعية. وما جعله يغير رأيه لم يكن فقط عدم إبداء القادة السياسيين اهتماماً أكبر به مقابل الاهتمام الذي حصل عليه حينما كان يعمل في وزارة الخارجية الأمريكية.

بيّن هيرز أسباباً ثلاثة لاستمرارية الإقليمية في دورها كمؤشر على التمايز السياسي. أولها، أن انتهاء عهد الاستعمار قد أدى إلى «نشوء» لافت لدول جديدة، واعترف هيرز بأنه لم يتوقع السرعة التي انهارت فيها «الامبراطوريات القديمة». ثانيها، اعترف هيرز بأن الحتمية التكنولوجية في حجته السابقة كانت في الحقيقة محددة. فهو لم ينتبه لقوة القومية في المحافظة على الدولة الإقليمية بغض النظر عن منفذيتها في العصر النووي. ثالثها، أنه بينما استمر هيرز في التأسف على سباق التسلح بين القوتين العظميين، ادعى في ما بعد أن ميزان الرعب أكثر صلابة مما كان يعتقد قبل عشر سنوات. وفي عام ١٩٦٨، قال بضرورة قيام «عملية احتواء» في حال أريد كبح جماح سباق التسلح النووي في المستقبل. وتتكون هذه العملية من مجموعة من السياسات مثل «مراقبة التسلح، وضع حدود واضحة للكتل، تجنب انتشار السلاح النووي.. تقليص دور الأيديولوجيات الشيوعية والمعادية للشيوعية»[١١].

هذا هو الإطار الذي دافع فيه هيرز عن سياسات الانفراج في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن العشرين. وقد طالب بتقوية التمييز بين القيود المتضمنة في المأزق الأمني والإدراكات الخاطئة لتلك القيود والتي ترتكز على صور غير دقيقة عن العلاقات الدولية. ففي عام ١٩٧٤، مثلاً، كان هيرز شديد الهجوم على فكرة اقترحها بعض النقاد المحافظين مفادها أن الانفراج هو شكل من أشكال «التهدئة»[١٢]. وقال إن الوضع السياسي الدولي في

(١٠) John H. Herz, "The Territorial State Revisited: Reflections on the Future of the Nation-State," *Polity*, vol. 1, no. 1 (Autumn 1968), p. 12.

(١١) Herz, «An Internationalist,s Journey Through the Century,» p. 253.

(١٢) John H. Herz, "Detente and Appeasement from a Political Scientist's Vantage Point," in: John H. Herz, *The Nation-State and the Crisis of World Politics: Essays on International*

السبعينيات لا يشبه إلا قليلاً جداً الوضع الدولي في الثلاثينيات من القرن العشرين. فالولايات المتحدة تفاوض من موقع القوة وليس الضعف. كما أن وجود الأسلحة النووية يضمن أن أي «اعتداء» من جانب الاتحاد السوفياتي (آنذاك) سيكون عملاً انتحارياً وليس انتهازياً. بالإضافة إلى أن الانفراج لا يتعارض جذرياً البتة مع الواقعية، بل إنه في الحقيقة شرط مسبق لاتباع سياسات أكثر جذرية في سبيل «المصلحة المشتركة»، وهي بقاء الجنس البشري.

وفي الثمانينيات، أصيب هيرز بخيبة أمل متعاظمة من السياسة الخارجية الأمريكية. فالانفراج الذي وضع فيه الكثير من الآمال قد انهار واستبدل بالحرب الباردة «الثانية»، وهو اسم مشهور أطلقه فرد هاليداي آنذاك[13]. وكان تجدد سباق التسلح النووي وتدخّل القوى العظمى في أفغانستان وأمريكا الوسطى وفشلها في مجرد التطرق إلى المشكلات البيئية والديمغرافية، كلها عوامل أسهمت في إضفاء صبغة من «الرومانسية اليائسة والقلقة» على كتاباته[14].

لا يعتبر هيرز أن نهاية الحرب الباردة تبرر الاسترخاء في تحليل العلاقات الدولية. الحرب الباردة انتهت لأن إحدى القوتين العظميين لم تعد قادرة على الاستمرار في التنافس مع الغرب، على أسس أيديولوجية أو اقتصادية. ولم تنته نتيجةً لأي قرار اتخذه صانعو السياسة لوضع المصلحة «الإنسانية» فوق المصلحة «القومية». وعلى الرغم من تضاؤل الخوف من حرب نووية بين القوى العظمى، فإن مخاوف جديدة من انتشار السلاح النووي قد حلت وميراث الصور القديمة ما زال حياً أيضاً. فالولايات المتحدة، مثلاً، لا تزال تذكر إرث «التهدئة» لتبرير سياساتها إزاء العراق، ولا شيء يشير إلى أن ما يدعوه هيرز «أخلاقيات البقاء» قد تمكنت من الحلول محل ما يسميه ازدراء «الإقليمية الضيقة» في العلاقات الدولية. وعند تقاعده، كرس هيرز نفسه لما يسميه «أبحاث البقاء»، فلم يعد يهتم بالتحليلات الوصفية والتفسيرية حول العلاقات الدولية المعاصرة قدر اهتمامه بحثّ الجميع على ترك صور العلاقات الدولية التي تجعل «الإقليمية الضيقة» ممكنة الوجود.

انظر أيضاً في هذا الكتاب: كار، غيدنز، مان، مورغنثو

Politics in the Twentieth Century (New York: D. McKay, 1976), pp. 279-289.

(١٣) Fred Halliday, *The Making of the Second Cold War* (London: Verso, 1983).

(١٤) Kenneth W. Thompson, *Masters of International Thought: Major Twentieth-Century Theorists and the World Crisis* (Baton Rouge: Louisiana State University Press, 1980), p. 112.

أبرز مؤلفات هيرز

The Government of Germany. New York: Harcourt, Brace and World, [1967].

International Politics in the Atomic Age. New York: Columbia University Press, 1959.

The Nation-State and the Crisis of World Politics: Essays on International Politics in the Twentieth Century. New York: D. McKay, 1976.

Political Realism and Political Idealism, a Study in Theories and_Realities. [Chicago]: University of Chicago Press, [1951].

and Gwendolen M. Carter. *Government and Politics in the Twentieth Century*. New York: Praeger, [1961]. (Books that Matter)

Periodicals

Herz, John H. "Idealist Internationalism and the Security Dilemma," *World Politics*: Vol. 2, no. 2, January 1950.

"The Rise and Demise of the Territorial State." *World Politics*: Vol. 9, no. 4, July 1957.

"The Territorial State Revisited: Reflections on the Future of the Nation-State." *Polity*: Vol. 1, no. 1, Autumn 1968.

"Technology, Ethics, and International Relations." *Social Research*: Vol. 43, no. 1: *Interaction between European and American Social Science*, Spring 1976.

"[Political Realism Revisited]: Response." *International Studies Quarterly*: Vol. 25, no. 2: *Symposium in Honor of Hans J. Morgenthau*, June 1981.

Document

"An Internationalist's Journey Through the Century," in: Kruzel, Joseph and James N. Rosenau (eds.). *Journeys Through World Politics: Autobiographical Reflections of Thirty-Four Academic Travelers*. Lexington, MA: Lexington Books, 1989. (Issues in World Politics Series)

للمزيد من المطالعة

Periodicals

Ashley, Richard K. "Political Realism and Human Interests." *International Studies Quarterly:* Vol. 25, no. 2: *Symposium in Honor of Hans J. Morgenthau*, June 1981.

Wright, Quincy. "Realism and Idealism in International Politics." *World Politics:* Vol. 5, no. 1, October 1952.

كينيث والتز (Kenneth Waltz)

ولد كينيث والتز في عام ١٩٢٤، وأنهى شهادة الدراسات العليا بالإنسانيات من جامعة كولومبيا في عام ١٩٥٠، ثم حصل على شهادة الدكتوراه في عام ١٩٥٤، ونشر أطروحته التي لقيت ترحيباً حاراً في العام ذاته. لم تكن أطروحة Man, the State and War مجرد تمرين رائع في تاريخ الأفكار المتعلقة بالحروب بين الدول، كانت تحوي أيضاً بذور فكرة لم يطورها والتز سوى بعد مرور ربع قرن من الزمن. كان كتابه الأول، في أحد مستوياته، محاولة منهجية لدراسة الإجابات التي قدمها الفلاسفة ورجال الدولة والمؤرخون وعلماء السياسة عن السؤال الأساسي ألا وهو: ما علة الحرب؟ قال والتز إنه يمكن تصنيف الإجابات بين متفائلة ومتشائمة، إذ يمكن توزيعها على مستويات ثلاثة من التحليل أو «الصور». كان هناك الطبيعة البشرية، وأنظمة الدول السياسية والاقتصادية المحلية ثم البيئة الفوضوية التي تتعايش فيها كل الدول من دون قوة عظمى قادرة بسلطتها على تحكيم النزاعات بينها. يقول والتز إنه من الضرورة إدراك التفاعل بين هذه الصور وعدم المبالغة في أهمية أي واحدة منها.

«تصف الصورة الثالثة إطار السياسات العالمية، ولكن من دون الصورتين الأولى والثانية لا يمكن أن تتوافر معرفة القوى التي تحدد السياسة، وتصف الصورتان الأولى والثانية القوى في السياسات العالمية ولكن من دون الصورة الثالثة يستحيل تقييم أهميتها أو توقع نتائجها»[1].

على امتداد السنوات الخمس والعشرين التالية، صارع والتز مشكلة كيفية تقييم العلاقة

(١) Kenneth Neal Waltz, *Man, the State, and War; a Theoretical Analysis*, Topical Studies in International Relations (New York: Columbia University Press, 1959), p. 238.

الميدانية بين الصور التي تعرّف إليها في كتابه الأول. وأصبح حاملاً لقبَ أستاذ في سن الثالثة والثلاثين، وعُين أستاذاً على كرسي فورد بالعلوم السياسية في جامعة بيركلي عام ١٩٧١، بعد أن علم في هارفارد وبرنديس في السنوات السابقة. وساهم بمقالات مهمة حول فضائل ميزان القوى الثنائي القطبية مقابل ميزان القوى المتعدد القطبية بين الدول العظمى. وفي عام ١٩٦٧، نشر كتاباً يقابل فيه السياسات الخارجية للولايات المتحدة بتلك التي اتبعتها بريطانيا في ضوء اختلاف نظاميهما السياسيين.

وفي عام ١٩٧٩، عشية انتخاب رونالد ريغان، وبينما أخذ الانفراج بين القوتين العظميين يتلاشى أمام مرحلة جديدة (ونهائية كما اتضح في ما بعد) من التوتر بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، نشر والتز كتاباً وصف بأنه «أكثر الكتب التي تساهم في النيوواقعية قراءةً، ما جعل [من والتز] خليفة مورغنثو المثالي»[٢]. يحمل هذا الكتاب عنوان **نظرية السياسة الدولية** (*Theory of International Politics*) وهو أساسي في مجاله، إذ تقف أسباب عديدة وراء نجاحه.

أولها، على الرغم من أن توقيت نشره كان مصادفة نوعاً ما، فإن تطابق هذا التوقيت مع بداية مرحلة جديدة من الحرب الباردة أمن لطرحه الأساسي أن يظل محط جدال. كان دفاع والتز عن استمرارية سيطرة القوى العظمى، بوصفها أفضل ضامن للنظام والاستقرار في السياسات العالمية، حجةً تقدم لإجابة العديدين ممن آمنوا بأن حرباً نووية قد تقع في أوروبا نتيجة سباق التسلح النووي. ثانيها، على عكس الواقعيين الذي جاءوا بعد الحرب (أمثال كار ومورغنثو)، ادعى والتز أنه أنجز ما يوازي «ثورة كوبرنكية» في دراسة السياسات العالمية بكشفه عن مشكلة في مستوى التحليل كان قد أماط اللثام عنها في الخمسينيات. ثالثها، ادعى والتز أن كتابه هذا كان النظرية الأولى القابلة للدفاع عنها علمياً حول موازين القوى في العلاقات الدولية. وفي تناقض صارخ مع جميع الباحثين الذين قالوا إن العلاقات الدولية تخضع لتغيير جذري نتيجة تنامي التبعية المشتركة في الاقتصاد العالمي، ونتيجة القيود على القوة في العصر النووي، أكد كينيث والتز مجدداً أهمية الدولية لاعباً أساسياً في السياسات الدولية، وصنّف حجج خصومه على أنها اختزالية وغير قابلة للدحض. وخلال ما سُمي «النقاش ما بين النماذج» الذي سيطر

(٢) Michael Banks, "The Inter-Paradigm Debate," in: Margot Light and A. J. R. Groom, eds., *International Relations: A Handbook on Current Theory* (Boulder, CO: L. Rienner, 1985), p. 14.

على العلاقات الدولية في الثمانينيات، كان والتز من أهم الوجوه واستمر كتابه في احتلال موقع المرجع النقدي لمساندي النيوواقعية في العلاقات الدولية وخصومها على السواء.

كانت الحجة القائمة في هذا الكتاب استمراراً لبعض الأفكار التي قدمت أول مرة في كتاب **الإنسان، الدولة والحرب** (*Man, the State and War*) وطلاقاً مع النتائج التي توصل إليها هذا الكتاب في آن. وبدلاً من استكشاف العلاقات المتداخلة بين مستويات التحليل التي تعرّف إليها في كتابه السابق، ركز والتز على استقلالية المركّب الداخلي في النظام الدولي وتأثيره. يمارس هذا المستوى الثالث تأثيراته في سلوك الدولة، وبالتالي في النتائج المترتبة عليه، كوقوع الحرب بسبب منع الدول من اتباع سياسات معينة وتوجيهها نحو سياسات أخرى. ويحدد والتز بنية السياسة الدولية بواسطة معيارين. **الأول** هو مبدأ الاتفاقات التي تحكم علاقة الدول الواحدة بالأخرى. فالنظام القائم ما بين الدول هو نظام يرعى نفسه بنفسه، أي أنه نظام فوضوي. ويقول إن هذا المبدأ ثابت مع الزمن ويضغط بحدة على درجة تقسيم العمل بين الدول. إن الدول، كما يقول والتز، لا تختلف الواحدة عن الأخرى من حيث وظيفتها. بيد أن السيادة المتعددة تحد من مدى التبعية المتبادلة بين الدول. وبينما الفوضى معطى ثابت، فإن المعيار البنيوي الثاني هو توزيع الإمكانات، وهو يختلف بين الدول. تتشابه الدول في المهمات التي تواجهها، مع اختلافها في مقدرة كل واحدة منها على القيام بها. أما المرجع الميداني لهذا المتغير الأخير فهو عدد القوى العظمى التي تسيطر على النظام. ونظراً إلى عددها القليل ـ يشير والتز إلى أنه ليس أكثر من ثماني دول كانت ذات أهمية ـ فإن السياسات الدولية «يمكن دراستها من حيث منطق الأنظمة ذات الأعداد الصغيرة»(٣). هذا المنطق، كما يقول، يمكن فهمه من دون القيام بفرضيات مبهمة وغير قابلة للاختبار حول ما إذا كانت الدول تسعى وراء القوة، وإلى أي درجة هي تفعل ذلك. «يسيطر ميزان سياسات القوة متى اجتمع ظرفان، وظرفان فقط: أن يكون النظام فوضوياً وأن يكون مأهولاً بوحدات ترغب في البقاء»(٤).

بعد عزله البنية، قال والتز إن بنيةً ثنائية القطبية تسيطر عليها قوتان عظميان أكثرُ استقراراً من بنية متعددة القطبية تسيطر عليها ثلاث قوى عظمى أو أكثر. ومن الأرجح أن يستمر الحال

(٣) Kenneth Neal Waltz, *Theory of International Politics*, Addison-Wesley Series in Political Science (Reading, MA: Addison-Wesley Pub. Co., 1979), p. 131.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٢١.

على ما هو عليه من دون وقوع حروب تطال النظام بأكمله. مرة أخرى، وعلى عكس ما يقوله الواقعيون الأوائل الذين كانوا قلقين بخصوص المواجهة الأيديولوجية بين القوتين العظميين في الحقبة النووية، ادعى والتز أنه توجد فوارق واسعة بين تعدد القطبية وثنائيتها في ما يتعلق بالسلوك الاستراتيجي. فالدول، في حال تعدد القطبية، تعتمد على التحالفات لتحافظ على أمنها. وهذا الأمر غير مستقر بطبيعته، ما دام «هناك الكثير من القوى حتى يسمح لواحدة منها فقط أن ترسم خطوطاً واضحة ومحددة بين الحلفاء والخصوم»[٥]. في المقابل، إن التفاوت القائم بين القوى العظمى وبين كل الدول الأخرى يضمن وضوح طبيعة التهديد الموجه لكل قوة عظمى، وكلٌّ من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة يحافظ على ميزان مركزي باعتماده على أدواته بدلاً من حلفائه. لذا تكون مخاطر سوء الحسابات والارتداد ضئيلة. كما أن الردع النووي وعدم مقدرة كلٍّ من القوتين العظميين على تخطي قوة الرد لدى الأخرى يعززان استقرار النظام. وتماماً مثل ما قال في كتابه الأول، قدم والتز نفسه في نهاية السبعينيات على أنه متفائل من النوع الثالث.

على امتداد عقد من الزمن، منذ تاريخ صدوره، كان كتاب **النظرية** وصاحبه محط جدال شديد وحاد جداً أحياناً حول العلاقات الدولية. مدح بعض الباحثين والتز لأنه قلب المعتقد الليبرالي القائل إن العلاقات الدولية تخضع لتغيير بنيوي، ولأنه قدم المحاولة الأكثر منهجية لصياغة نظرية توازن قوى يمكن اختبارها. وعلى الجانب الآخر، اتهم والتز بأنه شرْعَن «مشروعاً سلطوياً على مستوى العالم بأسره»[٦].

في وسط المعجبين بصرامة كتاب والتز، دار النقاش حول محاولته عزل طبيعة بنية النظام الدولي وتأثيراتها، وحول درجة انسجام استنتاجاته الجوهرية مع مقدمات فكره، وحول العلاقة ما بين التغيير والاستمرارية في النظام الدولي.

تتعلق المسألة الأولى بدرجة النجاح التي حققها والتز في عزل البنية سبباً لسلوك الدول. يقول إن هذا الأمر يعمل على طريقة الكبد البشري، أو على طريقة ضريبة الدخل التصاعدية، ناشراً تأثيراته بواسطة العلاقات الاجتماعية والتنافس بين الدول. يعترف والتز بأنه استوحى

(٥) المصدر نفسه، ص ١٦٨.

(٦) Richard K. Ashley, "The Poverty of Neorealism," *International Organization*, vol. 38, no. 2 (Spring 1984), p. 226.

من دوركهايم، وكذلك الدراسات الاجتماعية حول السلوك الجماعي، ولكنه لم يوضح إلى أي درجة تقوم البنية بعملها بمعزل عن إدراك الدول لموازين القوى. فالانتباه كان منجذباً على الدوام نحو التضارب القائم بين مقولات والتز الجوهرية حول فضائل الثنائية القطبية في السبعينيات وبين نظرية توازن القوى التي حملها. قال بعض نقاده إن «الاستقرار» الناجم عن الحرب الباردة يعود في الجزء الأكبر منه إلى الأسلحة النووية (كظاهرة «على مستوى الوحدة») وليس إلى الثنائية القطبية. وإن كانت القوى العظمى هي الأشد بأساً في النظام، فإن هذا لا يعني أنها تتعادل في القوة الواحدة مع الأخرى، وأنها أصبحت ناجحة «اجتماعياً» في البنية القائمة. مجدداً، واجهت نظرية والتز، على مستواها التفسيري والتنبؤي، تهديداً من حيث صعوبة الفصل بين مستويات التحليل وتحديد محتوى كل واحد منها. أخيراً، قال عدد من النقاد إن نموذج والتز جامد وحتمي بدرجة كبيرة، وينقصه أي بعد متعلق بالتغيير البنيوي. فهو يحكم على الدول بإعادة إنتاج منطق الفوضى ويربط قيام أي تعاون بينها بتوزيع القوة. عرفت فرضيات والتز المتعلقة بطبيعة الدول معارضة شديدة من جانب النيوليبراليين الذين آمنوا بأنه بالغ في الدرجة التي اعتبر فيها أن الدول تعاني هوساً بتوزيع القوة وتتجاهل المكاسب الجماعية التي يمكن تحقيقها عبر التعاون.

وبدلاً من السعي إلى تعديل نظرية والتز أو إعادة بنائها لتفادي مع بعض الثغرات المشار إليها، نظر البعض إلى كتاب **النظرية** بعيون ملؤها الريبة، إذ اعتبروه محاولة شبه مكشوفة لتبرير الحرب الباردة تحت غطاء العلم. يتعلق جزء كبير من الكتاب بمشكلات بناء النظرية والعلاقة بين قوانين السلوك والنظريات التي تفسرها، كما يتعلق بكيفية اختبار نظريةٍ ما حتى تتطابق مع المعايير السلوكية العلمية المناسبة. يعتبر والتز أن النظرية هي أداة لتفسير أنماط من السلوك المحصور في داخل عالم معين من النشاط الإنساني. وعلى الرغم من أن التفسير شرط مسبق لنجاح أي عمل هادف، فإن التقصي النظري هو نشاط لا قيمة له سياسياً. نظراً إلى هذا التمييز الصارم بين النظرية السياسية الدولية وتحليل السياسة الدولية، لا يمكن للأولى أن تقيم الثاني، أو أن ترسم له خط سلوكه. «ليست المشكلة هي الحديث عن كيفية إدارة العالم، ولكن الحديث عن إمكانية تغير الطريقة التي تدير بها القوى العظمى العالم إدارة بناءة مع تغير النظام»[٧]. ومن دواعي السخرية أن النظام قد تغير بشكل كبير مع نهاية الحرب الباردة وانهيار قطب

(٧) Waltz, Ibid., p. 210.

من قطبي البنية، أي الاتحاد السوفياتي. هذا التحول الدرامي في الأحداث لم يكن متناقضاً مع توقعات النظرية التي تقول إن القوى العظمى تنضج لتتحول إلى «ثنائي سياسي عاقل» على رأس بنية متزايدة الاستقرار.

ومنذ نهاية الحرب الباردة، لفت والتز انتباهه إلى نتائج ما يراه على أنه انتقال من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية. وكما يمكن للمرء أن يتوقع، فإن أعماله الحديثة تعكس بعضاً من الهموم التي عبّر عنها في الستينيات بما يتعلق بالنتائج غير المرغوب فيها الناجمة عن عدم التوازن في القوة. ويقول بوجه خاص إنه في غياب ضغوط مقابلة وفاعلة، فإن الولايات المتحدة ستصبح على الأرجح أحادية الجانب في سعيها إلى ضمان مصالح سياستها الخارجية، وستعتمد في ذلك على تفوقها العسكري لتأمين أي رؤية تحملها عن النظام العالمي الجديد. في هذا الإطار، تجد والتز شديد التفاؤل حول نتائج انتشار الأسلحة النووية في السياسات الدولية. في بداية الثمانينيات، قال إن الردع النووي كان قوة استقرار في الشؤون العالمية، تحمل الدول على متابعة أهدافها من دون أن تخاطر بالدخول في نزاع نووي شامل. ما زال والتز متمسكاً بهذه الفكرة، وهو يعتقد أن الأسلحة النووية التي «يدار انتشارها» بشكل جيد قد تنجح في إعادة إنتاج حسنات الردع النووي، كما هي في عالم متعدد الأقطاب لمواجهة المخاطر المتضمنة فيه هذه المرة. إلا أن هذه المقولة تفترض أن ديناميات العلاقة النووية المعقدة بين القوى العظمى يمكن إعادة إنتاجها كما هي من دون مشكلة تذكر. لم يُجب والتز نقاده الأكثر تطرفاً الذين يعتبرون كتاب **النظرية** شهادة على الإفقار الذي أصاب نظرية العلاقات الدولية في نمط التفكير النيوواقعي والوضعي.

انظر أيضاً في هذا الكتاب: **جيلبين، كيوهان، مورغنثو، ونت.**

أبرز أعمال والتز

Foreign Policy and Democratic Politics; the American and British Experience. Boston: Little, Brown, [1967].

Man, the State, and War; a Theoretical Analysis. New York: Columbia University Press, 1959. (Topical Studies in International Relations)

Theory of International Politics, Reading, MA: Addison-Wesley Pub. Co., 1979. (Addison-Wesley Series in Political Science)

Periodicals

Waltz, Kenneth Neal. "The Emerging Structure of International Politics." *International Security*: Vol. 18, no. 2, Autumn 1993.

"The Origins of War in Neorealist Theory." *Journal of Interdisciplinary History*: Vol. 18, no. 4: *The Origin and Prevention of Major Wars*, Spring 1988.

"Realist Thought and Neorealist Theory." *Journal of International Affairs*: Vol. 44, no. 1, Spring 1990.

"The Stability of a Bipolar World." *Daedalus*: Vol. 93, Summer 1964.

"The Spread of Nuclear Weapons: More May Be Better." *Adelphi Paper*: No. 171, 1981.

Document

Waltz, Kenneth Neal. "Political philosophy and the study of international relations," in: Fox, William (ed.). *Theoretical Aspects of International Relations*. Notre Dame, Indiana: University of Notre Dame Press, 1959. (International Studies of the Committee on International Relations, University of Notre Dame)

للمزيد من المطالعة

Books

Buzan, Barry, Charles Jones and Richard Little. *The Logic of Anarchy: Neorealism to Structural Realism*. New York: Columbia University Press, 1993. (New Directions in World Politics)

Keohane, Robert O. (ed). *Neorealism and Its Critics*. New York: Columbia University Press, 1986. (Political Economy of International Change)

Periodical

Halliday, Fred and Justin Rosenber. "Realism Revisited: Interview with Ken Waltz." *Review of International Studies*: Vol. 24, no. 3, July 1998.

Documents

Linklater, Andrew. "Neo-Realism in Theory and Practice," in: Booth, Ken and Steve Smith (eds). *International Relations Theory Today*. Cambridge: Polity Press, 1995.

Mouritzen, Hans. "Kenneth Waltz: A Critical Rationalist between International Politics and Foreign Policy," in: Neumann, Iver B. and Ole Waever (eds), *The Future of International Relations: Masters in the Making?*. London; New York: Routledge, 1997. (New International Relations)

الليبرالية (Liberalism)

على عكس الواقعيين، يرى الليبراليون العلاقات الدولية على أنها عالم ممكن من التقدم والتغيير الهادف. يثمن الليبراليون الحرية الفردية قبل أي شيء آخر، ويؤمنون بضرورة منع الدولة من التصرف بطريقة تهدد هذه الحرية. محلياً، تكون سلطة الدولة الليبرالية الدستورية محدودة بمسؤوليتها الديمقراطية أمام مواطنيها والحاجة إلى احترام متطلبات السوق الاقتصادية وحكم القانون. ويؤمن الليبراليون بأنه على الرغم من مصاعب إعادة إنتاج القيود ذاتها على المستوى الدولي، فإنه يجب وضعها لتعزيز الاستقرار بين الدول ذات السيادة كما في داخلها. يختلف المفكرون الأساسيون الذين نتطرق إليهم في هذا الفصل في تشديدهم على الأولوية التي يجب إعطاؤها إما للديمقراطية أو للتبعية الاقتصادية المتبادلة أو للتنظيم القانوني الأمني على المستوى الدولي أو للمسائل المتعلقة بالاقتصاد. كل الأشكال الجمهورية والتجارية والتشكيلية المتضمنة في التقليد الليبرالي موجودة في هذا الفصل، ما دام الليبراليون يناقشون كلاً من حسنات هذه الأشكال والدرجة التي تؤثر بها (مندمجةً أم منفردةً) في العلاقات الدولية. في العشرينيات من القرن العشرين وفي ثلاثينياته، تم التنديد بالليبرالية على أنها شكل من أشكال «المثالية» أو «الطوباوية» من جانب «واقعيي» تلك الحقبة. كانت هذه التسميات تطلق من دون تمييز على أعمال نورمان آنجل ووودرو ويلسون وألفرد زيمرن. أما اليوم، فإن الليبرالية لم تعد مهمشة في مجال دراسة العلاقات الدولية. انهيار الاتحاد السوفياتي والشيوعية معه كمنافس عالمي للرأسمالية قد فتح الفرصة أمام الليبراليين المعاصرين حتى يقيموا إرث التقليد الفكري الخاص بهم ومدى انطباقه على الوضع القائم في نهاية القرن العشرين. ولكن، على الرغم من أن بعض الاتجاهات المعاصرة قد تبدو مدافعةً عن أفكار «المثاليين»، فإن على الليبراليين أن يردوا على تحديات جديدة تطرحها قوى الرأسمالية العالمية حينما تهدد ما بدا "نصراً" للديمقراطية الليبرالية في الحرب الباردة.

نورمان آنجل (Norman Angell)

نشر نورمان آنجل كتابه الشهير **الخديعة الكبرى** (*The Great Illusion*) قبل سنتين فقط من اندلاع الحرب العالمية اللأولى. قال إن التبعية الاقتصادية المتبادلة بين الدول الصناعية المتقدمة قد أصبحت كبيرة إلى درجة أن السيطرة الإقليمية صارت متقادمة كشرط مسبق للثروة الاقتصادية، وأن الحرب أصبحت بالنتيجة لا عقلانية. للأسف، كانت الفكرة التي تنبأ بها آنجل عن تقادم الحرب قد ساعدت على تعزيز الانطباع السائد حول هذا المفكر الأساسي بأنه «مثالي» مخطئ بشكل جذري، أو (في تفسير أكثر إيجابية لأفكاره) متقدم إلى درجة كبيرة على زمانه. بيد أن تسميته «المثالي» خاطئة إن كانت ترتكز على الفكرة التي تقدم بها آنجل. فهذا الأخير لم يكن ضحية «وهمه» الخاص بأن الحرب لن تندلع لأنها أصبحت ببساطة غير عقلانية اقتصادياً. وفي الحقيقة، أحسن آنجل التفكير حينما نشر كتابه لأنه خشي بالتحديد قيام حرب وأراد أن يبتعد عن الحكمة التقليدية التي ساهمت، بحسب اعتقاده، برغبة الجمهور في دعم سياسات ليست في خدمة مصلحته الخاصة. والآن، وبعد نهاية الحرب الباردة، وانتهاء عصر سيطرة الواقعية على دراسة العلاقات الدولية، بإمكان الطلاب العودة إلى حقبة ما قبل عام ١٩١٤ بأحكام مسبقة أقل مما كان يمكن أن يحملوا في الماضي. وبإمكانهم أن يقيّموا عمل «منظّر سمع به الكل ولم يأخذه على محمل الجد سوى القلة»[١].

ولد نورمان آنجل عام ١٨٧٤ في لينكولنشاير بإنكلترا في أسرة تنتمي إلى الطبقة الوسطى، وتعلم القراءة في سن مبكرة، فتشرب بأعمال فولتير وطوم باين ووالت ويتمان، وبوجه خاص، أعمال جون ستيوارت ميل. لم تكن دراسته النظامية طويلة، إذ أمضى بضع سنوات في فرنسا وسويسرا حيث تابع بعض الدروس في جامعة جنيف. وفي سن السابعة عشرة، قرر أن يهاجر إلى الولايات المتحدة نظراً إلى قناعته بأن مشكلات أوروبا لن تجد حلاً. وفي الولايات المتحدة، تجول في الشواطئ الغربية، وعمل صبيَّ مزرعة وراعيَ بقر وعاملاً في كروم العنب، وحتى محققاً في صحيفة *Globe Trotter* في سانت لويس، وبعدها في صحيفة *Chronicle* في سان فرانسيسكو. وحين ضاقت به الحال، عاد إلى باريس ووجد عملاً كمدير تحرير مساعد في صحيفة *Daily Messenger* الناطقة بالإنكليزية، واختاره أخيراً لورد نورثكليف لإدارة الطبعة الفرنسية من *Daily Mail*

(١) Cornelia Navari, "The Great Illusion Revisited: The International Theory of Norman Angell," *Review of International Studies*, vol. 15, no. 4 (October 1989) p. 341.

في عام ١٩٠٣، نشر آنجل كتابه الأول تحت عنوان **الشعور بالوطنية تحت ثلاث رايات: دعوة الى التعقل في السياسة***(Patriotism Under Three Flags: A Plea for Rationalism in Politics)*. وفي سيرته الذاتية، أشار آنجل إلى أن «الكتاب كان في الحقيقة تحدياً واضحاً للحتمية المادية والاقتصادية.. فالناس لا ينقادون وراء الوقائع ولكن وراء الأفكار التي يكونونها عنها، وهي أفكار قد تكون صحيحة وقد لا تكون كذلك.. وهو الأغلب»[٢]. كان آنجل، بصفته صُحفياً، يعي وعياً دقيقاً الطريقة التي تستطيع فيها الصحافة أن تعكس الرأي العام وأن تشوهه، وكان ملتزماً باستخدام موقعه لتغيير الرأي العام بواسطة الصحافة. وعلى الرغم من أن جهوده الأولى لتثقيف الناس لم تلفت الكثير من الاهتمام في البداية، سيطر موضوع اللاعقلانية على كل ما كتب من بعد. وفي عام ١٩٠٩، كتب كراساً قصيراً تحت عنوان **الخداع البصري الأوروبي** *(Europe's Optical Illusion)*، جرى تجاهله بشكل عام إلى حين وسع آنجل الفكرة التي يحملها في كتاب نشره تحت عنوان **الخديعة الكبرى**. كانت موهبته في الترويج عن نفسه، إضافةً إلى توزيع كتابه مجاناً على أشهر رجال الدولة والصحفيين الآخرين قد ساعدا على جعل الكتاب الأكثر مبيعاً آنذاك. فقد باع ما يفوق مليوني نسخة قبل اندلاع الحرب الكبرى، وتُرجم إلى خمس وعشرين لغة. كما أنه كان وراء نشوء نظرية «النورمان أنجيلية». مكّن هذا النجاح آنجل من تكريس باقي حياته للكتابة والتعليم وتنظيم الحركات السياسية لتعزيز سياسات متجانسة مع رؤيته الدولية الليبرالية. وقبل وفاته في عام ١٩٦٧، كان آنجل قد نشر أكثر من أربعين كتاباً حول العلاقات الدولية، فعاد إلى الأفكار التي طرحها أول مرة في عام ١٩٠٩ ووسعها. كما استمر في الكتابة للصحف وعمل رئيس تحرير لمجلة *Foreign Affairs* منذ عام ١٩٢٨ حتى عام ١٩٣١. احتل لفترة قصيرة مقعداً في البرلمان عن حزب العمال في نهاية العشرينيات من القرن العشرين، ومنح لقب فارس لخدماته العامة في عام ١٩٣١. كان عضواً في المؤسسة الملكية للشؤون الدولية في لندن، وعضواً كذلك في اللجنة التنفيذية التابعة لعصبة الأمم. وفي عام ١٩٣٣، منح آنجل جائزة نوبل للسلام، وكان قد رشح لها من قبل أشخاص مثل برتراند رسل وجي. أم كينز وهارولد لاسكي وجون ديوي وجون هوبسون.

يمكن اعتبار آنجل من أهم الممهدين لأعمال المنظرين حول «التبعية المتبادلة»، وهي أعمال

---

(٢) Norman Angell, *After All* (London: H. Hamilton, [1951]), p. 107.
يمكن الحصول على ملخص جيد عن حياة آنجل في كتاب:
John Donald Bruce Miller, *Norman Angell and the Futility of War: Peace and the Public Mind* (Houndmills, Basingstoke, Hampshire: Macmillan, 1986), pp. 1-24.

برزت أول مرة في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات. جوهر تحليل آنجل هو وجود سمة أساسية في الحداثة بعد منتصف القرن العشرين وهي عدم الانسجام ما بين الحرب والسعي وراء الثروة الاقتصادية. وفي عصر المركنتيلية، ساهم التوسع الإقليمي في الثروة الاقتصادية بواسطة الاستعمار والحرب. ومع ثبات العوامل الأخرى على حالها، فإن المكتسبات الإقليمية قد مكنت الدول من زيادة مواردها، من الذهب بوجه خاص. بيد أن الانتقال إلى مجتمعات تجارية متطورة ترافقها سوق عالمية ناشئة وتنامي توزيع العمل على المستوى العالمي أنتج وضعاً يجعل من الحرب وسيلة لا معنى لها لحل النزعات المتعلقة بالمصالح المادية. لم يؤمن آنجل بأن الحقبة الجديدة عكست نوعاً من «تناغم مصالح» طوباوي بين أولئك الذين ساهموا في توزيع العمل الدولي. وكما يبين في المقطع التالي، يكمن طرحه الأساسي في ضرورة إيجاد طرائق جديدة لحل النزاعات الناشبة، إن رغبنا في الحفاظ على مكاسب التبعية الاقتصادية المتبادلة:

«كان المركب يرشح والبحر يعلو والشاطئ بعيد المنال. رجلان عملا بكل قواهما، أحدهما جذف والآخر أفرغ الماء من المركب. لو توقف واحد منهما عن العمل، لغرق الاثنان. في لحظة ما، هدد الأول الثاني وقال له إنه سيرميه في البحر إن لم يفرغ الماء بنشاط أكبر. فأجاب الثاني إجابة بديهية وقال إنه لو رماه فإنه (أي الأول) سيغرق أيضاً بكل تأكيد. وإذ إن كلاً من الرجلين يعتمد حقاً على الآخر، فإنه ما من واحد منهما استطاع ان يستخدم القوة ضد الآخر»[٣].

هذا لا يعني أن الحرب ستمتنع عن الوجود أو أن التبعية المتبادلة لا مفر منها. ولكن آنجل آمن بأن هذه الأخيرة ستزداد مع الوقت، حتى لو اضطر هو وآخرون إلى تكريس جهد كبير للقضاء على الأولى. وقال، بشكل خاص، إن الاستعمار ليس ضرورياً، وإن التبعية المالية المتبادلة بين القوى الأوروبية العظمى قد جعلت التنافس على الأراضي أو حتى المطالبة بتعويضات من المهزومين في الحرب، ضرباً من اللاعقلانية. أمل آنجل أنه متى فهم القادة السياسيون رسالته هذه، فإنهم سيسعون إلى التعاون بدلاً من التحارب لحل خلافاتهم. كما أن آلية التبعية المتبادلة ستسهّل هذه المسألة. ومع زيادة تقسيم العمل، ستصبح الدولة عاجزة عن السيطرة على بروز منظمات عابرة للقوميات يخترق تعاونها الحدود الإقليمية، وقد يؤدي إلى ما يمكن أن نسميه اليوم مجتمعاً مدنياً دولياً ناشئاً.

(٣) Norman Angell, *The Foundations of International Polity* (London: Heinemann, [1914]), p. 17.

بالطبع، تأكدت مخاوف آنجل باندلاع الحرب العالمية الأولى. واعترف بعدها، بأنها جعلته يغير بعضاً من آرائه ولكنه أصر على طرحه المركزي الذي قدمه في **الخديعة الكبرى**. كان قد آمن مثلاً، بأن الحرب ستنحصر في ألمانيا وبريطانيا وأن مقدرة هذين البلدين على تمويل النزاع ستكون مقيدة برفض دول أخرى توفير مساعدة مالية لهما. واعترف بأنه قلل من قدر قوة الدولة في الحفاظ على نقدها وتنظيم مواردها حتى تستنفرها لأهداف حربية. وقد بين هذا الأمر مقدرة الدولة على التدخل في تقسيم العمل وعلى السيطرة على درجة التبعية المتبادلة حتى لو حمل ذلك التدخل السياسي معه تكاليف اقتصادية عالية. بيد أن آنجل فكر في أن الحرب أكدت طرحه الأساسي وعارض بشدة القرار الذي اتخذ في فرساي والذي فرض على ألمانيا المهزومة دفع تعويضات هائلة. كان ذلك الأمر بالنسبة إلى آنجل غير ضروري في حقبة تقاس الثروة فيها بالسلع وتبادلها لا بالذهب. عندما «عاقب» الحلفاء ألمانيا، لم يلحقوا الضرر إلا بأنفسهم، لأنه تعين إعادة تأهيل ألمانيا حتى تقدر على دفع التعويضات التي فرضها المنتصرون. وكما قالت نافاري:

«كانت هذه هي الفرضية التي كان بإمكانه أن يهنئ نفسه عليها من دون تحفظ.. خلال مفاوضات السلام التي تبعت الحرب العالمية الأولى، رفضت النقابات الفرنسية استقبال السلع الألمانية كتعويض بسبب التنافس؛ والطريقة الوحيدة التي «دفعت» فيها ألمانيا في النهاية كانت بواسطة ضريبة على تجارتها؛ وكانت القروض الأمريكية أساساً هي من أعاد تأهيل الاقتصاد الألماني حتى يتمكن من الدفع»[٤].

في ما بعد، وإضافةً إلى تأمله في صحة نظريته في ضوء الحرب العالمية الأولى ودروسها الكبيرة، لفت آنجل اهتمامه بشكل متزايد إلى الحاجة إلى إصلاحات سياسية دولية تحول دون قيام حرب عالمية أخرى. وبما أن الحرب الثانية قد وقعت حقاً، لا يمكن للمرء أن يعتمد على الآليات الاقتصادية وحدها للوقاية من نشوب نزاع عنيف. بالإضافة إلى الحاجة الدائمة إلى للتثقيف، كان آنجل يدعم بثبات الجهود الدولية لتعزيز نزع السلاح وتعزيز حكم القانون الدولي من خلال عصبة الأمم.

لم يكن آنجل قط سلامياً. ولم يكن يؤمن بأن القوة يجب ألا تستخدم أبداً في الشؤون الدولية.

(٤) Navari, "The Great Illusion Revisited: The International Theory of Norman Angell," p. 350.

في دراسته المهمة حول السلامية في بريطانيا في النصف الأول من القرن العشرين، ميز مارتن سيدل بين «السلامية» وما سمّاه «السلاموية»، أي الرؤية التي تعتبر «أن الحرب، على الرغم من أنها ضرورية أحياناً، فهي دائماً طريقة لاعقلانية ولاإنسانية لحل الخلافات، وأن الوقاية منها يجب أن تكون باستمرار هي الأولوية السياسية المطلقة»[٥]. كان آنجل سلاموياً ومسانداً بشدة للأمن الجماعي في العلاقات الدولية. آمن بأن حكم القانون، إن كان حاسماً في الحفاظ على السلام في داخل الدول، يجب أن يعطى الدور ذاته على المستوى الدولي. ولكن، بينما دعم مبدأ نزع التسلح، فإنه لم ينضم البتة إلى أولئك السلاميين الذين دافعوا عن نزع السلاح من جهة واحدة. وأسف على الطريقة التي عوملت بها ألمانيا في فرساي، وفي أوائل الثلاثينيات أراد أن يعيد إنتاج نوع من «التناغم الأوروبي» كما كان الحال في القرن التاسع عشر. واعتبر بشكل خاص أنه يتعين إعطاء ألمانيا وإيطاليا مكانةً وحقوقاً مساوية لتلك التي تتمتع بها القوى العظمى الأخرى في أوروبا، وأن عصبة الأمم يجب أن تسعى إلى العالمية بقدر الإمكان من حيث عضويتها. كانت الحاجة إلى احتواء ألمانيا وإيطاليا في أواخر الثلاثينيات ناتجة جزئياً من معاملة الحلفاء لها عند نهاية الحرب العالمية الأولى. ودفاعاً عن آنجل «واقعياً» وليس «مثالياً»، كما اتهم كار من جانب في أزمة السنين العشرين، بيّن ميللر كيف أن هذه الألقاب لا تنطبق على أرض الواقع للتمييز بين طريقتي التفكير.

«لم يكن «الطوباويون» (مثل آنجل) قد أبدوا شكوكاً حول ما إذا كانت المصاعب التي ولدتها طلبات إيطاليا وألمانيا ستجد لها حلاً غير مؤلم، ولكنهم اقترحوا أيضاً تحالفاً [بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وبريطانيا وفرنسا] صار حقيقة في النهاية. «الواقعيون» (مثل كار) سخروا من إمكانية قيام هذا التحالف كما فشلوا في معرفة أن هتلر لم يكن مثل غيره من السياسيين يمكن شراؤه بقروض وفرص تجارية غامضة وامتيازات استعمارية»[٦].

لم يعارض آنجل الامبراطورية بحد ذاتها، مع العلم بأنه عارض باستمرار الفكرة القائلة إن الاستعمار الشكلي مهم للحفاظ على الازدهار الاقتصادي عند السلطة المستعمرة[٧]. وعلى عكس الليبراليين الآخرين، أمثال هوبسون، لم يؤمن آنجل بأن إزالة الاستعمار وعدم التدخل

(٥) Martin Ceadel, *Pacifism in Britain, 1914-1945: The Defining of a Faith*, Oxford Historical Monographs (Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1980), p. 3.

(٦) Miller, *Norman Angell and the Futility of War: Peace and the Public Mind* p. 72.

(٧) انظر بشكل خاص

Norman Angell, *The Defence of the Empire* (London: H. Hamilton, [1937]).

كانا مهمين كأدوات للحرية السياسية وكمساهمات في الاستقرار الدولي. كما عارض بقوة القومية أينما كانت، وقال إن إزالة الاستعمار انسجمت مع انتشار القومية بدلاً من أن تتناقض معها. وآمن بأن وهم السيادة السياسية والاقتصادية أقل أهمية من تأمين الاستقرار السياسي وتوسيع حكم القانون ليشمل الناس جميعهم، مستقلين كانوا من حيث الشكل أم لا. كان آنجل شديد التشكك الدائم في «العقل الجماهيري» في ما يسمى الديمقراطيات. وقد آمن، كما هوبسون، بأن الحرب تقع غالباً بسبب الشوفينية والقومية المشوهة وقدرة النخب العسكرية على تشويه أفكار المواطنين بخصوص الدول الأخرى. وإن صح هذا الأمر في الحرب العالمية الأولى، فإنه سيكون أكثر صحة في العالم الثالث حيث القادة أقلُّ تقيداً بالصحافة من نظرائهم في الدول الصناعية الحديثة.

في مراجعتها الممتازة لمساهمة آنجل في دراسة العلاقات الدولية في القرن العشرين، ركزت كورنيليا نافاري على ثلاث نقاط ضعف أساسية في أعماله. أولاها، أن تحليله حول التبعية المتبادلة كوظيفة في تقسيم العمل كان فكرة متقدمة عن ليبرالية القرن الثامن عشر (التي ربطت ضرورة قيام الأسواق الاقتصادية بالقانون الطبيعي)، إلا أن هذا التحليل ظل مشوشاً. وعلى الرغم من أن تحليله الميداني كان مقتصراً على أوروبا بوجه عام وعلى ألمانيا وبريطانيا بوجه خاص، فإن آنجل كان ميالاً إلى التعميمات غير المدعمة بالأدلة. وكما قال الكثير من الكتاب بعدها، ينبغي عدم فهم التبعية المتبادلة على أنها تعني المساواة في التبعية بين الدول. والاستعارة التي رسمتها صورة المركب الذي يرشح مضللة بهذا المعنى. في أحسن الأحوال، تنحصر التبعية المتبادلة بمناطق معينة من العالم؛ هي ليست عالمية ونادراً ما تكون الدول متساوية الضعف أمام تكاليف الحرب. وبقدر ما أنها ليست متساوية الضعف في عالم حيث «الأرباح النسبية» من التجارة والتعاون موزعة بشكل غير عادل، فإنه قد يجوز منطقياً بالنسبة للدول أن تتخلى عن المكاسب المطلقة الناجمة عن التعاون حتى تضمن أمنها النسبي.

ثانيتها، لم يساهم آنجل بدرجة كبيرة في فهمنا للقومية. كره القومية بكل أشكالها، ولكنه نزع إلى تقديم توكيدات عامة حول ضعف «العقل الجماهيري» وهشاشته أمام التلاعب الفكري به بدلاً من أن يعترف بأي مشروعية أخلاقية تحملها معها الهوية الوطنية. وكانت النتيجة أنه وإن لم يتوقع قط أن الحرب ستنتهي بفضل التبعية الاقتصادية المتبادلة، فإنه فكر بالتأكيد أن عليها أن تفعل. لذا، فشل في النظر إلى إمكانية وجود أسباب عديدة، قابلة أن يدافع عنها، تقود نحو الدخول في حرب على الرغم من التكاليف الاقتصادية. وكما يقول كولين غراي:

«المشكلة الأساسية هي أن الإنسان، على الرغم من أنه بطبيعته اقتصادي فهو سياسي أيضاً وديني وربما كذلك عسكري وحسب (محب للحرب ربما).. حتى لو كان المرء يستطيع أن يحدد الرفاه الاقتصادي ويقيسه وينجزه، ماذا سيكون قد أنجز؟ فإذا كان على الرفاه الاقتصادي، بالمعنى الواسع، أن يتضمن قيم الأمن السياسي والبدني، وربما أيضاً أمن الضمير، فما الفائدة المتبقية في هذا المبدأ ـ القيمة؟»[8]

ثالثتها، نزع آنجل إلى افتراض وجود علاقة عكسية بين التبعية الاقتصادية المتبادلة عبر الحدود الإقليمية وبين سلطة الحكومات في السيطرة على ما يدخل إلى أراضيها. ولم يقم قط بتمييز منهجي بين الدول والحكومات، كما أنه لم يعترف بأن الدولة، كما تقول نافاري:

«مكوّنة من أكثر من جهاز حكومة شكلي. فالمؤسسات، أمثال الصحافة ومؤسسات الأبحاث واللوبيات قد تم استيعابها في بنية منظومة الحكم الحديثة. وبينما الحكومة تبدأ بفقدان سلطتها المحددة على سياسات الأفراد، فإنها تكسب أكثر كمنسق ومتدخل ومشرعن أخير لنشاطات الكثيرين من العملاء غير الشكليين الذين يؤلفون الدولة الحديثة»[9].

على الرغم من هذه المشكلات التي تطرحها وجهات نظر آنجل، فإنها ينبغي ألا تكون سبباً في التنكر لمساهمته الهائلة في دراسة العلاقات الدولية التي فهمها بحسب إطار زمانه ومكانه. نحن نعرف الآن أكثر بكثير مما كنا في وقته، حول طبيعة التبعية المتبادلة ومداها في السياسات العالمية، وقد أصبح الجدل الدائر حول علاقاتها بالحرب أكثر تعقيداً بكثير مما كان عليه في أيامه. فعل آنجل الكثير ليرسي أسس الدولية الليبرالية، وساعد على اجتثاث أسطورة ما زالت حية في بعض الأوساط، وهي أن الحرب مبادرة مربحة. كانت دعوته إلى العقلانية وإلى الحاجة للتثقيف في مجال العلاقات الدولية مهمة جداً كذلك. ومهما كان رأي المرء حول محتوى بعض أفكاره، فإن محاولته تطبيق أفكار المصلحة الخاصة المتنورة على العلاقات الدولية ما زالت مصدر وحي كبير للكثيرين منا.

انظر أيضاً في هذا الكتاب: **كار، هوبسون، ويلسون**

(٨) Colin Grey, «Global Security and Economic Well-Being: A Strategic Perspective,» *Political Studies*, vol. 42, no. 1 (March 1994), p. 30.

(٩) Navari, "The Great Illusion Revisited: The International Theory of Norman Angell," p. 354.

أبرز أعمال آنجل

After All . London: H. Hamilton, [1951].

The Defence of the Empire. London: H. Hamilton, [1937].

The Foundations of International Polity. London: Heinemann, [1914].

From Chaos to Control. New York; London: The Century co., [1933].

The Great Illusion-Now. Harmondsworth, Middlesex, Eng.: Penguin Books, 1938.

The Great Illusion; a Study of the Relation of Military Power in Nations to their Economic and Social. London: W. Heinemann, 1912.

Human Nature and the Peace Problem. London: W. Collins Sons, [1925].

Patriotism under Three Flags: A Plea for Rationalism in Politics. London: Fisher Unwin, 1903.

Peace with the Dictators?: A Symposium and Some Conclusions. London: H. Hamilton, [1938].

Preface to Peace. New York: Harper and Brothers Ltd., 1935.

The Press and the Organization of Society. Cambridge, MA: Minority Press, 1933.

Steep Places: An Examination of Political Tendencies. London: H. Hamilton, [1947].

This Have and Have-Not Business: Political Fantasy and Economic Fact. London: Hamish Hamilton, 1936.

The Unseen Assassins. London: Hamish Hamilton, 1935.

Document

Angell, Norman. "The International Anarchy," in: Angell, Norman [et al.] *The Intelligent Man's Way to Prevent War*. Edited by Leonard Woolf. London: V. Gollancz ltd., 1933.

للمزيد من المطالعة

Books

Bisceglia, Louis. *Norman Angell and Liberal Internationalism in Britain, 1931-1935*. New York: Garland, 1982. (Modern British History)

Howard, Michael Eliot. *War and the Liberal Conscience.* London: Temple Smith, 1978. (Trevelyan Lectures; 1977)

Miller, John Donald Bruce. *Norman Angell and the Futility of War: Peace and the Public Mind.* Houndmills, Basingstoke, Hampshire: Macmillan, 1986.

Periodicals

Navari, Cornelia. "The Great Illusion Revisited: The International Theory of Norman Angell." *Review of International Studies:* Vol. 15, no. 4, October 1989.

Weinroth, Howard. "Norman Angell and the Great Illusion: An Episode in Pre-1914 Pacifism." H*istorical Journal:* Vol. 17, no. 3, September 1974.

تشارلز بيتز (Charles Beitz)

أغلب الليبراليين الموجودين في هذا الجزء من الكتاب من نوع المنظرين التجريبيين. على الرغم من أن ما يدفعهم هو الحرية الفردية والمساواة السياسية الليبرالية، فإن همهم الأساسي هو الطرائق التي تمكن السياسة الدولية من تعزيز هذه القيم أو إعاقتها. ويعتبر بيتز منظراً ذا شأن يهتم بتبرير القيم بحد ذاتها وبمشكلة كيفية إعطاء الأفراد أسباباً للتصرف طبقاً لهذه القيم على المستوى العالمي. بكلمات أخرى، أراد بيتز أن يضع مبادئ للعدالة مرغوباً فيها بحد ذاتها ويمكن إطاعتها بشكل عقلاني، نظراً إلى أن الأفراد والدول معقدو الدوافع. يمكن اعتبار كتابه **النظرية السياسية في العلاقات الدولية** محاولة للتوصل إلى هدفين أساسيين في النظرية السياسية، هما: صنع مثال للحياة الجماعية، وتقديم البرهان المقنع على ضرورة العمل على تعزيز هذه الحياة. وكما أشار توماس ناجيل: «إن المثال، مهما كان جذاباً عند التأمل فيه، سيكون طوباوياً إن لم يستطع الأفراد الحقيقيون أن يشعروا باندفاع لتطبيقه. بيد أن النظام السياسي المرتبط تماماً بدوافع الأفراد قد يفشل تماماً في الالتزام بأي دافع»[1]. يتداخل هذان البعدان في مشروع بيتز الواحد بالآخر تداخلاً تاماً، بما أن الكاتب مهتم بتجنب شبهة «المثالية»، كما أنه مهتم بالدفاع عن مبادئه الليبرالية.

(١) Thomas Nagel, "What Makes a Political Theory Utopian?," *Social Research*, vol. 56, no. 4 (1989), p. 904.

كان كتاب **النظرية السياسية في العلاقات الدولية** نابعاً عن أطروحة بيتز في الدكتوراه التي حصل عليها من جامعة برنستون في أواسط السبعينات. كانت تلك فترة مثيرة للاهتمام فكرياً وسياسياً. فمن ناحية، كانت النظرية السياسية في الولايات المتحدة تقوم بعد فترة طويلة من السبات والتهميش نظراً إلى سيطرة الوضعية والسلوكية في العلوم السياسية الأمريكية. وكانت «القيم» غالباً ما تربط بالانفعالات أو «أفضليات» الأفراد، ما يدفع الأخلاقيات إلى عالم «الآراء». وكانت الفلسفة السياسية المسيطرة في الأوساط الأكاديمية هي المنفعية التي نادت بما يبدو أنه مبدأ بسيط وهو «الدرجة القصوى من الرفاه الاجتماعي والسعادة». تعايش هذا المبدأ مع الحدس الليبرالي القائل إن حقوق الأفراد يجب ألا يُضحّى بها من أجل الرفاه الاجتماعي، إلا أن من آمنوا بحقوق كهذه كانت تنقصهم الحجج الفلسفية المنهجية ضد الحكمة المنفعية المسيطرة. ومن ناحية أخرى، في مجال دراسة العلاقات الدولية، ظهرت مؤشرات إلى أن إطار الواقعية المسيطر غير مناسب لدراسة عالم من «التبعية المتبادلة المعقدة». وكان بعض الكتاب، أمثال روبرت كيوهانة وجوزف ناي، يدّعون أن صورة «سياسات القوة» بين الدول المنضبطة، إن لم تكن متقادمة بالكامل فإنها قد أصبحت غير مناسبة لتحليل مسائل مهمة واتجاهات ناشئة في الاقتصاد السياسي العالمي. فاللاعبون من غير الدول كانوا يحتاجون إلى دراسة خاصة بهم، كالشركات المتعددة الجنسيات والحركات الاجتماعية العابرة للقوميات. كما أن توزيع القوة العسكرية كان غير مناسب بحسب قولهم، بينما صورة «الفوضى» تستبدل بما سمّاه ولفرام هانريدر «التقاءً جديداً» بين الآليات السياسية الدولية والمحلية. كما اعتبرت سياسات التوزيع الاقتصادي بأهمية سياسات الأمن العسكري في أغلب الأحيان، وربما أهم منها في بعض الأحيان[٢].

عاد الفضل في نهضة النظرية السياسية في الولايات المتحدة في جزئه الأكبر إلى جون رولز وإلى كتابه **نظرية العدالة** (*A Theory of Justice*) (١٩٧١). استفاد بيتز من الظروف وادعى أن «مبادئ العدالة» التي وضعها رولز بإمكانها أن تقوم بوظيفتين في النظرية السياسية على المستوى العالمي بعدما فقد «الواقعيون» واحدة من أهم حججهم ضد دمج النظرية

(٢) Wolfram Hanreider, "Dissolving International Politics: Reflections on the Nation-State," *American Political Science Review*, vol. 72 (December 1978), pp. 1276-1287, and Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, *Power and Interdependence: World Politics in Transition*, [Written under the Auspices of the Center for International Affairs, Harvard University] (Boston: Little, Brown, 1977).

السياسية في العلاقات الدولية. فهذه الأخيرة لم تعد حلبة من «الاستمرارية والضرورة» في شكل سياسات القوة، بينما يمكن الدفاع عن المُثل الجماعية المتضمَّنة في النظرية السياسية الليبرالية بعبارات تفيد بالمصلحة الخاصة العالمية، كما اعتقد بيتز. حتى نفهم الأسباب وراء حجة بيتز، يتعين علينا أن نقدم ملخصاً سريعاً عن كتاب رولز. قدم هذا الأخير «منهجاً» فريداً لاكتشاف مبادئ العدالة التي تحمي الحقوق الفردية. ثم طور مبادئ عدالة تدافع ليس فقط عن قائمة الحريات المدنية والسياسية التقليدية، ولكن أيضاً عن توزيع أكثر عدالة في الدخل والثروة والتربية وفرص العمل والرعاية الصحية و«السلع» الأخرى الأساسية لتأمين الثروة والكرامة للجميع، بمن فيهم المحرومون.

يرتكز المنهج الذي اتبعه رولز لتوليد مبادئ العدالة الخاصة به على العقد الاجتماعي الذي استخدمه هوبز وروسو وكانط. ولكن، بدلاً من أن يفترض بعضاً من سمات الطبيعة الإنسانية» لوضع شروط هذا العقد، اقترح رولز فكرة «الموقع الأصلي». هذه الوضعية الفرضية حيث يقوم «حجاب من الجهل» بحرماننا معرفةَ مواهبنا الطبيعية وآرائنا الأخلاقية ومكانتنا في النظام الاجتماعي حتى نتمكن من اختيار مبادئ العدالة التي لا تنحرف لمصلحتنا اختياراً عقلانياً. حين لا تعرف ديانتك الخاصة، ستختار مبدأ من التسامح الديني لتحكم المجتمع. وحين تجهل طبقتك الاجتماعية، ستختار مبادئ تضمن المساواة العادلة بين الفرص وترفع فرصك في الحياة إن كنت من المواطنين الأقل حظاً إلى أقصاها. سيختار كل شخص«عاقل» هذه المبادئ لأنه ما من شيء يَميز أحدنا من الآخر في الموقع الأصلي، حيث نكون كلنا أصحاب اختيار عقلاني. هنا، نحن «أحرار وأشخاص معنويون متساوون» يقودنا حسنا الخاص الذي ينظر إلى «العدالة كإنصاف» لنطور مبادئ تلزم كل واحد منا كما تلزم المجتمع عامةً.

تحاول المادة السياسية في نظرية رولز دمج النقد الاشتراكي في قلب الليبرالية. مبدأ العدالة الأول هو الحرية المتساوية، التي تعطي الأولوية لضمان الحريات الليبرالية الأساسية كحرية الفكر والمعتقد والكلام والتجمع والاقتراع العام والحرية من الاعتقال الاعتباطي وحق الاحتفاظ بالملكية. ينقسم مبدأ العدالة الثاني إلى جزأين: يقول **الأول** بوجود «مبدأ الفرق». يمكن تبرير اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية فقط في حال زادت أرباح أقل المستفيدين من المواطنين. ويتطلب **الثاني** المساواة المنصفة في الفرص للجميع، مساوياً ليس فقط فرص

العمل، ولكن أيضاً فرص الحياة بغض النظر عن الطبقة الاجتماعية. وهكذا، فإن العدالة الرولزية هي ليبرالية بالنسبة إلى أقل المستفيدين الذين يدينون بالولاء للنقد الاشتراكي. يمنع مبدأ الفرق الفقراء من السقوط بقدر ما كان باستطاعتهم أن يرفعوا عالياً تطلعاتهم في الحياة. وتذهب المساواة «المنصفة» في الفرص أيضاً إلى أبعد من الليبرالية الكلاسيكية في فرضها تربية تعويضية وحدوداً على اللامساواة الاقتصادية.

يعترف الجميع الآن بأهمية رولز في النظرية السياسية. ويدعي بيتز أنه أيضاً بالأهمية ذاتها في مجال دراسة العلاقات الدولية على الرغم من أن رولز نفسه لا يتحدث إلا قليلاً عن هذا الموضوع؛ هو لا يتجاهله، ولكنه يقول إن تبعات الانطلاق من الموقع الأصلي بين الدول على المستوى العالمي ستولد مبادئ «معروفة» ومتضمَّنة حالياً في القانون الدولي:

«المبدأ الأساسي في قانون الدول هو مبدأ المساواة. تملك الشعوب المستقلة «المنتظمة» في دول بعض الحقوق الأساسية المتساوية. يحاكي هذا المبدأ مبدأ المساواة في الحقوق بين المواطنين كنظام دستوري. إحدى نتائج مساواة الأمم مبدأ تقرير المصير وحق شعب أن يرتب أموره من دون تدخل القوى الأجنبية. والنتيجة الأخرى.. حق الدفاع عن النفس ضد الهجوم، بما فيه الحق في بإقامة تحالفات دفاعية لحماية حق الدفاع عن النفس. والمبدأ الإضافي هو أن المعاهدات يجب أن يُحافظ عليها.. بيد أن الاتفاقات التي تنص على التعاون في حال هجوم غير مبرر ملغاة من أساسها»[٣].

يشوب رولز نفسه بعض الإبهام في عدم تمييزه بين الأمم والدول. وفي الحالين، لا يرى بيتز سبباً لحصر الموقع الأصلي بالأفراد ضمن أمة أو دولة واحدة. ويدافع عن مفهوم كسموبوليتي (عالمي) راديكالي في العدالة الدولية ضد ما يدعوه «أخلاقيات مفهوم الدولة». تتفرع حقوق الدول بحد ذاتها عن حقوق الكائنات البشرية، ويرى بيتز أنه ما من سبب لحصر المبدأ الثاني، المتعلق بالعدالة التوزيعية، في العلاقات بين المواطنين ضمن الحدود الإقليمية الخاصة بالدولة ذات السيادة. ومن وجهة نظر أخلاقية، تعتبر الحدود الإقليمية اعتباطية، ونتيجة المتغيرات التاريخية وليس نتيجة المشاورات الأخلاقية. ويشك بيتز نوعاً ما

(٣) John Rawls, *A Theory of Justice* (Cambridge, MA: Belknap Press of Harvard University Press, 1971), pp. 378-379.

بالتالي في مبدأ «تقرير المصير الذاتي» عند حصره بتلك الدول التي صدف وجودها في لحظة معينة من التاريخ. من هذه «الذات» الصحيحة؟ ما مدى «تقرير مصير الذات»؟ هل هي «الاستقلالية» السياسية التي تعطى لمجموعات معينة أم هو حق الدولة ذات السيادة الكامل والشامل؟ المهم بالنسبة لبيتز هو أولوية الأفراد الأخلاقية، لا السمات «المشتركة» الضبابية بين المجموعات، يقول:

«إن الفكرة القائلة إن الدول يجب أن تُحترم بوصفها مصدر أهداف مستقلة ويجب بالتالي عدم التدخل فيها، تنبع عن محاكاة لفكرة أن الأشخاص الأفراد يجب احترامهم ككائنات مستقلة. إلا أن هذه المحاكاة مخطئة. فما يحاكي استقلالية الفرد على مستوى الدول هو تطابق مؤسساتها الأساسية مع مبدأ العدالة المناسب.. إن مبدأ استقلالية الدولة.. لا يمكن تفسيره بشكل صائب من دون التطرق إلى اعتبارات العدالة الاجتماعية التي يعتقد أنها تنتمي إلى نظرية الدولة السياسية»(٤).

انظر أيضاً في هذا الكتاب: وايت، والزر.

من أبرز مؤلفات بيتز

Political Equality: An Essay in Democratic Theory. Princeton, NJ: Princeton University press, 1990.

Political Theory and International Relations. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1979.

Law, Economics, and Philosophy: A Critical Introduction, with Applications to the Law of Torts (with Mark Kuperberg). Totowa, NJ: Rowman and Allenheld, 1983.

Periodicals

"Bounded Morality: Justice and the State in World Politics." *International*

(٤) Charles R. Beitz, *Political Theory and International Relations* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1979), p. 122.

التشديد بواسطة الحرف المائل من وضع غريفيث نفسه.

Organization: Vol. 33, 1979.

"Justice and International Relations." *Philosophy and Public Affairs*: Vol. 4, 1975.

"Nonintervention and Communal Integrity." *Philosophy and Public Affairs*: Vol. 9, 1980.

Document

"Sovereignty and Morality in International Affairs," in: Held, David (ed.). *Political Theory Today*. Stanford: Stanford University press, 1991.

للمزيد من المطالعة

Books

Brown, Chris. *International Relations Theory: New Normative Approaches*. London: Harvester Wheatsheaf, 1992.

Rawls, John, *A Theory of Justice*. Cambridge, MA: Belknap Press of Harvard University Press, 1971.

Thompson, Janna. *Justice and World Order: A Philosophical Inquiry*. London: Routledge, 1992.

Periodicals

Malnes, Raino. "Philosophers Crossing Borders: Recent Literature on Ethics and International Relations." *Journal of Peace Research*: Vol. 20, 1983.

Rawls, John. "Justice as Fairness: Political not Metaphysical." *Philosophy and Public Affairs*: Vol. 14, 1985.

Suganami, Hidemi, "Reflections on the Domestic Analogy: The Case of Bull, Beitz, and Linklater," *Review of International Studies*: Vol. 12, 1986.

مايكل دويل (Michael Doyle)

عاملان اثنان كان لهما أثر سلبي في الدراسة المنهجية للتاريخ في إطار الدراسة الأنكلو-أمريكية للعلاقات الدولية. أولهما، أثر ما يمكن أن نسميه «شؤون الساعة» في تحديد صلب الدراسة، إذ إنّه من السهل أن يصبح الدارسون أسرى عناوين الأخبار اليومية انسياقاً وراء رغبتهم في التوصل إلى «السياسة الوثيقة»، ووراء دافع مفهوم إلى مواكبة الأحداث الراهنة، ويصبحون في ذلك عاجزين عن إعادة النظر في تقويم نماذج السلوك في ما بين الدول على المدى البعيد، أو إنهم لا يرغبون في القيام بذلك. وثانيهما، وقد يكون من الشكاوى التقليدية في هذا المضمار، إن البحث عن «قوانين سلوك الدول» خلال خمسينيات وستينيات القرن العشرين قد ترك بصمة لا تمحى في هذا المجال. ولم يُدرس التاريخ إلا من حيث كونه عاملاً يفرز «فرضيات يمكن اختبارها»، أو يكون بمنزلة مختبر لتمحيص الفرضيات ذاتها التي تنبثق من المنطق والتفسير الاستنتاجي.

السبب الرئيس لتضمين مايكل دويل في هذا الكتاب هو تقديره التاريخ «الداخلي» لهذا الميدان من البحوث. ففي معرض نقد علمي أورده براين شميت (Brian Schmidt) في الآونة الأخيرة عن الأسلوب الذي تعرض فيه العلاقات الدولية وتاريخها في الكثير مما يكتب في هذا المجال، يتأسى شميت إزاء ما يعتبره «حاضرية» طاغية:

«إن الإجماع النظري الراهن الذي يميز هذا الفرع من الدراسة، أو ربما شكلاً جدلياً لما يجب أن يكون عليه ذلك الإجماع، يعتبر في الواقع أمراً مؤكّداً، ثمّ يُعاد تمثيل الماضي على أنه ميدان يرمي إلى غاية معينة تفضي إلى ذلك الإجماع أو تتجسد فيه... والنتيجة الخالصة لهذا التوجه الحاضري هي أن الحديث التاريخي عن إعادة تمثيل الأفكار والتصرفات والمحادثات الماضية بأمانة يصبح حديثاً ثانوياً تابعاً لطرح فرضية جدلية حول الطبيعة المعاصرة لهذا الفرع من البحث»[1].

نشرت مقالة شميت التي احتوت هذه الآراء في عام ١٩٩٤، قبل ثلاث سنوات من نشر ما أعتبره شخصياً أفضل كتاب جامعي لدراسة النظرية المعاصرة للعلاقات الدولية، ألا وهو سبل الحرب والسلام لمايكل دويل (١٩٩٧). وحين وصل هذا الكتاب إليّ في منتصف ذلك العام، أعترف أنّني استقبلته بانزعاج صامت. وكان ردّ فعلي الأولي أنّني اعتقدت بأنه قد

(١) Brian Schmidt, "The Historiography of Academic International Relations," *Review of International Studies*, vol. 20, no. 2 (1994), p. 363.

أطلت «تحفة» أمريكية أخرى في هذا الكتاب الدراسي على السذّج من الطلبة الجامعيين، تحفل بـ«بيانات» معاصرة، وتعج بنماذج معقدة تتناثر خلالها الأسهم من دون ضابط ملء الصفحات وبالمئات من «اللقطات» التاريخية لإيضاح «الصلة» التجريبية (Empirical) لعموميات تلميحية لا يمكن إثباتها بالبرهان. لكن تبين لي أنه كتاب فريد، يفوق كثيراً معظم الكتب التي تسعى إلى تعريف الطلبة بهذا القدر من المعرفة بأسلوب صارم من الناحية النظرية. وتعزى قيمة الكتاب إلى قدرة دويل على الجمع بين مهتمين: فهو من ناحية، قادر على إعادة صوغ «كلاسيكيات» هذا الفرع من فروع المعرفة، فيما يحافظ في الوقت نفسه على الاهتمام البالغ بالسياق الذي كُتبت فيه. وهو من الناحية الأخرى، يبرز صلتها المعاصرة بموضوع البحث بانتزاع العموميات التجريبية ذات الصلة المشمولة ضمنها وإخضاعها لتمحيص دقيق في ضوء الدلائل التاريخية. وهذا هو الأسلوب الذي انتهجه دويل بنجاح عظيم في الماضي، وبخاصة في مؤلّفه عن المفكرين كانط (Kant) وتوسيديد(Thucydides) ، وفي دراسته المهمة عن الإمبريالية.

مايكل دويل، هو أستاذ العلوم السياسية والشؤون الدولية في كلية وودرو ويلسون، ومدير مركز الدراسات الدولية ومدير الدراسات الجامعية بقسم العلوم السياسية في جامعة برنستون. ولد في هونولولو – هاواي، وتلقى علومه في كلّ من فرنسا وسويسرا، وتخرج في مدرسة اليسوعيين العليا في تاميا – فلوريدا. درس في أكاديمية سلاح الجو الأمريكي قبل الانتقال إلى جامعة هارفارد، حيث نال شهادات البكالوريوس والماجستير والدكتوراه في العلوم السياسية. وسبق له، قبل منصبه الحالي في جامعة برنستون، أن درّس في جامعة وريك وجامعة جونز هوبكنز. وعمل في عام ١٩٩٣ نائباً للرئيس في «أكاديمية السلام الدولية»، وهو الآن أحد كبار الزملاء في أكاديمية السلام الدولية في نيويورك، وأحد كبار محرري مجلة **حفظ السلام الدولي** في شمال أمريكا، وعضو «مجلس العلاقات الخارجية» في نيويورك.

قبل نشره كتاب **سبل الحرب والسلام**، اشتهر دويل بمؤلّفه الذي كتبه عن الإمبريالية الأوروبية في القرن التاسع عشر، وبتمحيصه الدقيق للعلاقة المزعومة بين سيادة الديمقراطية الليبرالية في ما بين الدول وعدم نشوب حروب بينها. وفي عام ١٩٨٦ نشر كتابه **امبراطوريات** الذي يعتبر تحليلاً يفنّد بشكل كامل منطلقات الإمبريالية الأوروبية. وهو يرى أن هذا الكتاب لم يحظ بالتعريف المناسب في إطار الأدبيات التي كتبت عن هذا الموضوع الأمر الذي جعل من الصعب استنباط فرضيات يمكن أن تخضع للاختبار في شأن هذه الظاهرة المضلِّلة. ويعرّف

الإمبريالية بأنها «علاقة، رسمية أو غير رسمية، تتحكم دولة ما فيها بالسيادة السياسية الفاعلة لدولة أخرى»[٢]. ولهذا يجب أن يبرز أي تفسير شامل لمفهوم كلمة «امبراطورية» طبيعة التحكم الفاعل هذا، وأن يشرح الدوافع وراء السعي إلى التحكم، ويفسر إذعان المجتمع الهامشي أو مقاومته اللافاعلة. ويضيف أن أي نظرية ترمي إلى وصف العلاقات الإمبريالية أو تفسيرها يجب أن تشمل في حساباتها أربعة عوامل:

١- مصالح الحاضرة الامبراطورية وقدراتها.

٢- مصالح الأطراف وقدراتها.

٣- ديناميات القوى المتخطية للحدود.

٤- طبيعة العلاقات الدولية المنهجية.

وتؤثر القوى الإمبريالية في الأطراف من خلال القوى المتخطية الحدود. وقد تكون هذه الأخيرة قوى عسكرية أو تجارية أو تبشيرية أو شكلاً ما يجمع بين هذه الأشكال الثلاثة. ويقصد بالعلاقات الدولية المنهجية ميزان القوى بين الدول الإمبريالية.

ينتقد دويل نظريات من أمثال نظريات لينين وهوبسون وشومبيتر التي تعتبر النزعة الإمبريالية تكمن في المقام الأول وراء دوافع الدول المتروبوليتانية إلى التوسع. كما إنه ينتقد النظريات التي تتهم الإمبريالية بشكل رئيس لكونها السبب في ضعف دول الأطراف وانهيارها. وليست الإمبريالية، برأي دويل، مجرد نتاج للقوى في جزء أو آخر من النظام الدولي، لا بل إن الأمم والمجتمعات تتصل بعضها ببعض من خلال قوى متخطية الحدود. والإمبريالية بهذا المفهوم هي نتيجة محتملة يعتمد حدوثها على القدرات والمصالح النسبية للمجتمعات المعنيّة.

وتفصل ثلاث خصائص، على وجه التحديد، الدول الإمبريالية، أو الدول المؤهلة كي تكون إمبريالية، عن الدول التي يمكن أن تخضع لحكم إمبريالي. واللافت أن المساحة والثروة ليستا من العوامل المهمة في هذا الصدد، على الرغم من أنهما قد تؤثران في الصراع بين الدول الإمبريالية، وفي المجال الجغرافي للامبراطورية. والأهم منهما المركزية السياسية والوحدة

(٢) Michael W. Doyle, *Empires*, Cornell Studies in Comparative History (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1986), p. 45.

والتمايز. وهكذا نجد أن دولة مركزية وموحّدة ومتمايزة بدرجة عالية، مثل إنكلترا، يرجح أن تطغى على دول لا مركزية ومتشرذمة وأقل تمايزاً تحتك بها، الأمر الذي يفضي إلى الإمبريالية حتّى لو كانت الدول المستهدفة، كالصين والهند، في مجمل القول أكبر حجماً وأعظم ثروة.

يشير دويل أيضاً، إلى أن للإمبريالية تنويعات مهمة تحتاج إلى شرح. فكانت بعض الامبراطوريات تمارس الحكم المباشر، في حين كان بعضها الآخر يحكم بطريقة غير مباشرة من خلال زعماء محليين من أبناء البلاد الأصليين في المستعمرات. ويزعم أن نوع الحكم لا يعتمد بشكل رئيس على أهداف الدولة الإمبريالية. ويذكر أن الدول الأوروبية عموماً كانت تفضل أسلوب الحكم غير الرسمي، حيثما كان ذلك ممكناً، باعتباره طريقة أقل كلفة للحصول على الحقوق التجارية التي كانت ذات قيمة كبرى بالنسبة إلى تلك الدول. لكن التجارة تقتضي وجود الأمن وفرض القانون والفصل القضائي في المصالح بين ممثلي الدولة الإمبريالية وأعضاء دول الأطراف. ولم تكن إحدى دول الأطراف قادرة على القيام بتلك المهام حين كانت تقوم على قبائل ضعيفة التمايز. عندها تنجرّ الدولة الإمبريالية، على مضض أحياناً، إلى ممارسة الحكم المباشر وتولي أداء الخدمات الضرورية بنفسها من خلال السلطات الممنوحة لقناصلها. ولهذا كانت إقامة الدول في الأطراف حصيلة النشاط الإمبريالي.

بالمقابل، نجد أنه في حال تمتعت إحدى دول الأطراف بتركيبة إرثية أو إقطاعية أكثر تمايزاً، فإنها تكون أقدر على أداء الكثير من تلك المهام، أقلها السيطرة على إدارة شؤون سكانها. ويقتصر نشاط الدولة الإمبريالية عندئذٍ على إبرام اتفاقات مع دول الأطراف في ما يتعلق بالتجارة وحماية مبعوثيها. ويمكن وصف العلاقة التي تطورت في البداية بأنها غير متكافئة، أو علاقة تبعية، لكنها لم تكن قد ارتقت إلى تميل إمبراطورية. وغالباً ما كان يتهاوى هذا البنيان جرّاء تصاعد المديونية لدى إحدى دول الأطراف التي كانت تعتمد على الاقتراض لجملة من الأسباب تتراوح بين الاستثمار والاستهلاك الرسمي. لكن حكومة تلك الدولة كانت في معظم الحالات تستثمر بطريقة تفوق في تهورها قدرتها على سداد ديونها. وفي تلك الحالة كانت الدولة الإمبريالية تنجرّ إلى ممارسة سلطة أكبر على الاقتصاد والميزانية في دولة الأطراف تلك. وكان الحكم غير المباشر يتطور باعتباره «السيادة الفعلية» لدولة الأطراف المنهكة.

هكذا تفسر لنا خصائص دول الأطراف أشياء كثيرة تتعلق بحدود الحكم الإمبريالي. لكنها، مع ذلك، لا تشير إلى الوقت الذي يحتمل أن تتسارع فيه وتيرة النظام الإمبريالي، أو إلى المستعمرات التي تعتبر أهم من غيرها أو إلى القوى العظمى التي يرجح أن تأتي في طليعة هذه العملية الإمبريالية. ومن أجل شرح هذه المسائل يتوجه دويل إلى الاعتبارات المتعلّقة بالنظام القائم ضمن الدولة الإمبريالية. فالعوامل المتعلّقة بالنظام تساعدنا في شرح ظاهرة التسارع في انتشار الإمبريالية بعد عام ١٨٧٠. فحتى ذلك التاريخ، حين كان هناك إقرار واسع النطاق بسيادة بريطانيا في البحار وبهيمنتها الصناعية، كانت الدول الأوروبية الأخرى سعيدة باستخدام المحطات المحمية بموجب السلم البريطاني (Pax Britannica). لكن جهود بسمارك بعد عام ١٨٧٠ من أجل إقامة تحالفات أوروبية، ومساعي القوى الأوروبية العظمى من أجل اكتساب أسواق مضمونة تدعم جهودها لدخول عالم الصناعة الثقيلة، أفضت إلى تصارع على إقامة مستعمرات وراء البحار، لا سيما في الأقاليم الأفريقية التي لم تكن آنذاك تابعة لقوى إمبريالية. وبعد قيام دويل بإجراء بحث عام في الطريقة التي حدد بها النظام الدولي المتعدد الأقطاب «وتيرة» انتشار الإمبريالية، أخذ يتفحصّ عن كثب الطريقة التي حدّدت بها الاعتبارات الداخلية مسار النشاط الإمبريالي لكل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا وأسبانيا. ويختم دويل كتابه بالقول إن مزيجاً من إضعاف المصالح الإمبريالية في ما بين القوى الأوروبية وتزايد تماسك دول الأطراف كان حصيلة نهاية النظام الإمبريالي وزوال الامبراطوريات في القرن العشرين.

يعتبر كتاب **امبراطوريات** مثالاً بارعاً على الأسلوب الذي يعالج به دويل النظرية الدولية التقليدية. ففيه يعرض المؤلّف أولاً آراء أصحاب النظريات التقليديين في هذا المجال، ويعيد طرح حججهم بما يقتضي الاهتمام بالسياقات المعنية التي كانوا يطرحون حججهم تلك في إطارها. ومن ثمّ يستنبط من أعمالهم جملة من العموميات التجريبية. وبعدها يقوم، بتمحيص الدلائل بعناية ليتأكد من المدى الذي تستطيع النظريات الكلاسيكية الصمود عنده أمام محك الزمن. وتتميز هذه المقاربة بالحرص والحذر. والنتيجة التي توصل إليها في نهاية الكتاب لا تفاجئنا إطلاقاً: «أي تفسير (الإمبريالية) بمفرده ليس كافياً. إذ لا تزال تقوم أسس الامبراطوريات على عدد من الأسباب»[٣]. ويوضح كتاب دويل، في الوقت نفسه، أن هناك

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٤١.

حاجةً إلى الابتعاد عن التفاسير التبسيطية القائمة على سبب واحد للعمليات المعقدة، الدولية والمتخطية الحدود.

في عام ١٩٨٣ أجرى دويل تحليلاً، بمثل هذا التعمق أيضاً، لأعمال إيمانويل كانط المتعلّقة بهذا الموضوع. إذ كان دويل أحد أوائل المنظّرين الذين اكتشفوا، بعد تحليل تجريبي متعمق للسجل التاريخي، ما تنبأ به كانط وأمل بأن يتحقق، ألا وهو قيام «منطقة سلام» بين الدول الليبرالية الديمقراطية. وطرح دويل الاقتراح كما يلي:

«على الرغم من أن الدول الليبرالية قد أصبحت منخرطة في العديد من الحروب مع الدول غير الليبرالية، فلا مناص من أن تدخل الدول الليبرالية المضمونة دستورياً في حرب مع بعضها بعضاً. وينبغي ألا يجادل بأن يستحيل قيام حروب كهذه، غير أن القرائن الأولية تشير، على ما يبدو، إلى وجود نزعة كبيرة ضدّ الحرب بين الدول الليبرالية... فقد تمّ الحفاظ على منطقة سلام ليبرالية، أو اتحاد مسالم، وتَوسّع ذلك على الرغم من العديد من مظاهر التضارب المحددة في المصلحة الاقتصادية والاستراتيجية»[٤].

التقط هذه النتائج عدد من المنظرين الليبراليين في حقل العلاقات الدولية، لا سيما منهم فوكوياما، ليعلنوا أن الحروب بين الدول أصبحت «آيلة إلى الزوال» بعد انتهاء الحرب الباردة، وانهيار الشيوعيةِ، والتوسع المَزْعُوم للديمقراطيات الليبرالية في أنحاء العالم. غير أن دويل يتخذ موقفاً أكثر تحفظاً بكثير. ففي حين أنه يرحب بتراث النظام الليبرالي الذي أوجد «منطقة سلام» بين الدّول الليبرالية، فإن نجاح الليبرالية بحدّ ذاته، ولأسباب عرضها كانط في القرن الثامن عشر، يشكل سّبباً للقلق في نظام «مختلط» من الدول الليبرالية وغير الليبرالية:

«إن الضابط الدستوري بحدّ ذاته والاحترام الدولي لحقوق الأفراد الذي يعزز السلام بين الدّول الليبرالية والمصالح التجارية المشتركة، يُمكنها هي نفسها أن تزيد حدة التضارب في العلاقات بين المجتمعات الليبرالية وغير الليبرالية... فبعض الدول غير الليبرالية، وفقاً للممارسة الليبرالية ... لا تكتسب الحق في أن تكون متحررة من التدخل الأجنبي، كما إنه لا يفترض أن تحترم الاستقلال السّياسيَ ووحدة أراضي الدول الأخرى. بل يصبح تفسير

(٤) Michael W. Doyle, "Kant, Liberal Legacies, and Foreign Affairs," *Philosophy and Public Affairs*, vol. 12, no. 3 (Summer 1983), pp. 213-215.

تضارب المصالح بأنه خطوات في حملة العدوان ضدّ الدولة الليبرالية»(٥).

وإذا استغرقنا في التبسيط نقول إنّه إذا كان تفسير السلام المنفصل بين الدول الليبرالية يعزى إلى ليبراليتها، فهناك إغراء يدفعنا إلى القول إن العلاقات بين الدول الليبرالية وغير الليبرالية لا يمكن أن تكون علاقات سلمية، لأن الدول غير الليبرالية هي، بمعنى ما، في حالة حرب مع شعوبها ذاتها. وهذه الدول، بالنظر إلى افتقارها الشرعية الداخلية، أكثر رغبة (في الأحوال العادية) بالدخول في حروب عدوانية ضدّ الدول الأخرى إذا كان ذلك يخدم مصالح زعمائها. ولا يقول دويل إن هذه هي الحال، أي مجرد أن تكون الدول الليبرالية، كالولايات المتحدة، قد تتصرف بوحي من هذا الافتراض، ولهذا فهي لا ترغب في منح الدول غير الليبرالية الدرجة نفسها من الاحترام التي تمنحها للدول الليبرالية الأخرى. والواقع هو أن استخدام «الاسترضاء» باعتباره مصطلحاً يُساء استعماله، سواء انطبق على وضع بريطانيا في ثلاثينيات القرن العشرين أم على الولايات المتحدة خلال سنوات الوفاق مع الاتحاد السوفياتي السابق أواخر ستينيات ذلك القرن، ذو صلة بهذا الأسلوب من التفكير. وبالتالي، حين تشتبك الدول الليبرالية في حرب مع الدول غير الليبرالية، فإنها، كما يعتقد دويل، عرضة باستمرار لما يسميه «الحماقة الليبرالية»، و«الإمبريالية الليبرالية» أيضاً، في سعيها إلى «تصدير» عقائدها الليبرالية الديمقراطية إلى باقي دول العالم. مجمل القول، إن عالماً يضم دولاً ليبرالية وأخرى غير ليبرالية ليس بالضرورة عالماً ينعم باستقرار كبير، ويحتاج إلى جرعة صحية من الحصانة الواقعية التي يجب أن يبديها رجال الدولة الليبراليون.

ويتضمن أحدث كتب دويل **سبل الحرب والسلم** ما كتبه عن كانط والسلم الليبرالي. وكما هو الشأن، في كتابه عن النّظرية الإمبريالية وتطبيقاتها، يعمد دويل هنا أيضاً إلى تطبيق المناهج المعاصرة للعلوم الاجتماعية على مراجعة النظريات الكلاسيكية للعلاقات الدولية. وهذا عمل عظيم من التآلف النظري، لأسباب ثلاثة:

أولها، إنّه دراسة تحليلية ممتازة للمقاربات الكلاسيكية في هذا الفرع من فروع المعرفة. وإذا كان القارئ يبحث عن مجلد يرفد قراءاته الحالية ويركز على آراء أبرز المفكرين قبل

(٥) Michael W. Doyle, "Kant, Liberal Legacies, and Foreign Affairs, Part 2," *Philosophy and Public Affairs*, vol. 12, no. 4 (Autumn 1983), pp. 324-325.

القرن العشرين، فإننا ننصحه بشدة أن يقرأ كتاب دويل لذلك السبب وحده. فليس هناك، بكُلّ بساطة، كتاب آخر يحوي ملخصاً جيداً لآراء كلّ من توسيديد وميكافيلي وهوبز وروسو ولوك وبينثام، وسميث وشومبيتر وكانط وماركس وإنغلز ولينين. وقد صاغ دويل ملخصاته تلك بلغة رائعة، مدعومة بمراجع غزيرة لمصادر رئيسة عن كلّ مفكر. كما إنّ العبارات التي صيغت بها تلك الملخصات طريفة للغاية في بعض الأحيان؛ والمثال على هذا ما كتبه عن روسو:

«أنّه كشفَ في مرحلة متأخّرة من حياته عن الإحباطات النّفسانيةِ والجنسية العميقة التي كان قد عاناها لفترة طويلة، في مذكراته النفسية البالغة الصراحة: «الاعترافات». هل تتصور هنري كيسينجر والكسندر هيغ أو أحد الدعاة المُعاصرين الآخرين لما يسمونه «الواقعية»، يعترف علناً بأنه عاش حياته متلهفاً على أن يُضرب على مؤخرته؟ وبشيء من شخصية الفنان المزيف انتحل (روسو) صفة مدرس موسيقى لفتيات صغيرات في جنيف قبل أن يتمكن من قراءة علامة موسيقية واحدة. لكنه، قبل كلّ شيء، كان عبقرياً»[٦].

وثانيهما، أن دويل، على الرغم من لجوئه إلى استخدام ما يعتبر اليوم طرازاً بالياً نوعاً ما من دراسة آراء المفكرين الواقعيين والليبراليين والاشتراكيين، يتميز بوعي حساس وبدرجة مناسبة للفوارق المهمة بين المفكرين في كلّ من الفئات المذكورة. وهو محق حين يقول إن «النظرات في قضايا العالم تتناسق في أطياف؛ فهي لا تندرج بتصنيفات محكمة»[٧]. وما يتوافق مع المنطق، أن آراء الكتاب وحججهم ذاتها هي التي تحدد تصنيفهم ضمن كلّ من الفئات الرئيسة التي يعرضها دويل، وليس عن طريق معايير معرفية معينة ومحددة سلفاً يفرضها المؤلّف من عليائه. وما ينعش النفس أن كتاب دويل يخلو من أي ذكر لفلسفة العلوم أو الفلسفة الوضعية أو ما بعد الحداثة أو «المنظورية»(Perspectivism). بعبارة أخرى، نجد أن دويل يقوم تحديداً بما دعا إليه شميت عام ١٩٩٤، ويقدم إلينا ما يسميه شميت «تاريخاً نقدياً داخلياً استطرادياً»:

«المهمة.. هي أن نصف التطور التدريجي لأشكال المفاهيم التي اتخذها هذا الفرع من فروع المعرفة بالتدقيق في الممارسات الاستطرادية التي أفضت إلى مختلف التشكيلات التاريخية.

(٦) Michael W. Doyle, *Ways of War and Peace: Realism, Liberalism, and Socialism* (New York: Norton, 1997), pp. 139 -140.

(٧) المصدر نفسه، ص ٢١٠.

ويهتم هذا الجانب من التاريخ بإعادة تركيب الخطاب الأكاديمي الداخلي للعلاقات الدولية بانتهاج حوار متماسك نسبياً»[٨].

والوصف الدقيق للخلافات بين الواقعيين عمل أصيل ومفيد. ويميز دويل بين الواقعيين الأصوليين والبنيويين، مفضلاً وضع الليبرالية في مكان بين الواقعية والاشتراكية وليس ضمن فكرة «المجتمع الدولي»، على غرار مارتين وايت وهيدلي بول.

وأخيراً، نجد أن دويل لا يترك مصير محتوى الأفكار رهناً بإعادة تركيب الحوار ما بين الأموات من العمالقة. كما إنه يتوسع في الحديث عن تعميماتهم التجريبية ويقيّمها على خلفية الأدلة التجريبية المتوافرة. وبما أن الكثرة من الرواد الكلاسيكيين الذين تأثر بهم هم فلاسفة في العلوم السياسية، فإن ترجمة طروحاتهم المعيارية إلى لغة العلوم الاجتماعية التجريبية حصراً عمل قاصر لا يفي بالغرض، لهذا ضمنّ كتابه فصلين شاملين عن أخلاقيات التدخل والتوزيع الدوليين. وختمه بنظرة اختبارية متفحصة إلى المستقبل من خلال منظار كلّ إطار معياري للتحليل، ولا يدّعي دويل، وموقفه بهذا سليم تماماً، أنه قادر على إتمام الحوار أو على تجاوزه. وتدل مناشدته لاتباع النهج الجماعي في نظرية العلاقات الدولية على تحليه بقدر أكبر من سعة صدر البحاثة لأنه يُقِر، على الرغم من أنه هو نفسه ليبرالي، بأن هناك حاجة إلى إبداء حصافة واقعية، كما إنه يعي جيداً مسألة عدم المساواة التي تستثير رؤى اشتراكية للنظام العالمي:

«إن نموذجاً جماعياً للسياسة العالمية ليس نقيضاً للمعرفة المبنية على النظريات، بل هو أساس لها. ونحن بصفتنا بشراً مفكرين لا نحتاج إلى أن نكون أنفساً منفردة، لا بل إننا في جلّ الأمر لسنا كذلك. إن خصائصنا في هذا العصر الحديث خصائص جماعية تكمن في هويتنا الفردية وأمتنا وطبقتنا (الاجتماعية)، إضافة إلى أدياننا وأعراقنا ونوعنا الاجتماعي (Gender). وإذا كنا نتوخى أن نكون صادقين مع أنفسنا لا مناص أمامنا من دخول التعدديات في خياراتنا الخاصة بالسياسات، ولا ينبغي أن نحاول التهرب من ذلك»[٩].

في هذا الكتاب أيضاً: **فوكوياما، هوبسون، لينين**

(٨) Schmidt, "The Historiography of Academic International Relations," p. 365.

(٩) Doyle, Ibid., pp. 499-500.

أبرز مؤلّفات دويل

Empires. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1986. (Cornell Studies in Comparative History)

Ways of War and Peace: Realism, Liberalism, and Socialism (New York: Norton, 1997.

Periodicals

"Kant, Liberal Legacies, and Foreign Affairs." *Philosophy and Public Affairs*: Vol. 12, no. 3, Summer 1983.

"Kant, Liberal Legacies, and Foreign Affairs, Part 2." *Philosophy and Public Affairs*: Vol. 12, no. 4, Autumn 1983.

"Liberalism and World Politics." *American Political Science Review*: Vol. 80, no. 4, December 1986.

«Thucydidean Realism.» *Review of International Studies*: Vol. 16, July 1990.

"An International Liberal Community," in: Allison, Graham and Gregory F. Treverton (eds). *Rethinking America's Security: Beyond Cold War to New World Order*. New York: Norton, 1992.

"Liberalism and World Politics Revisited," in: Kegley, Charles W. (ed.). *Controversies in International Relations Theory: Realism and the Neoliberal Challenge*. New York: St. Martin's Press, 1996.

للمزيد من المطالعة

Books

Mueller, John. *Retreat from Doomsday: The Obsolescence of Major War*. New York: Basic Books, 1989.

Periodicals

Brown, Chris. "Really Existing Liberalism and International Order." *Millennium: Journal of International Studies*: Vol. 21, no. 3, 1992.

Lake, David A. "Powerful Pacifists: Democratic States and War." *American*

Political Science Review: Vol. 86, no. 1, March 1992.

Document

Smith, Michael Joseph. "Liberalism and International Reform." in: Nardin, Terry and David R. Mapel (eds.). *Traditions of International Ethics*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1992. (Cambridge Studies in International Relations; 17)

رتشارد روزكرانس (Richard Rosecrance)

في العام ١٩٨٦، عندما كان أهم هاجس دولي هو برنامج حرب النجوم الذي ابتكره رونالد ريغان وما أثاره من مخاطر بأن تتحول الحرب الباردة إلى حرب ساخنة، نشر رتشارد روزكرانس كتاب **نشوء الدولة التجارية: التجارة والفتوحات في العالم الحديث** (*The Rise of the Trading State: Commerce and Conquest in the Modern World*). جادل فيه بأن الهواجس الجيوبوليتيكية الكلاسيكية بشأن الأقاليم والقوة العسكرية التي تعود إلى زمن سلام وستفاليا عند نهاية حرب الثلاثين عاماً عام ١٦٤٨ التي ترمز إلى الانتقال من عهد العصور الوسطى إلى العهد الحديث قد عفّاها الزمن تقريباً. وجادل بأنه على الرغم من الاستثناءين الرئيسين وهما الاتحاد السوفياتي (آنذاك) والولايات المتحدة، فقد حلت التجارة محل التوسع الإقليمي والجبروت العسكري بوصفها مفتاح الهيبة الدولية والقوة والثروة. وكان الميزان التجاري يحلّ محل ميزان القوى، وإن ما بدا أنه مسألة مبتكرة في منتصف ثمانينيات القرن العشرين، بات مع انتهاء الحرب الباردة مقبولاً بشكل أوسع. وفي التسعينيات واصل روزكرانس تطوير وتطبيق الحجة التي ساقها في عام ١٩٨٦، حيث بنى على الفرضية واستكشف ما ترتبه من آثار في السلام والديمقراطية في القرن الحادي والعشرين.

بالطبع، لم تكن المسألة مبتكرة كلياً إذ إنّ نورمان آنجل (Norman Angell) ساق حججاً مماثلة جداً في أوائل سنوات القرن العشرين. غير أن روزكرانس، على عكس آنجل، يكتب على مستوى التعقيد النظري ما يعكس اهتمامه الأكاديمي القائم منذ أمد طويل في تطوير نظرية العلاقات الدولية، لا سيما العلاقة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية. وفي الوقت نفسه، يتمتع روزكرانس بقدرة يحسد عليها (يتقاسمها مع آنجل)، ألا وهي الكتابة لجمهور مطلع، وكذلك لزملائه من الأكاديميين في العلاقات الدولية.

وفي حين أن آنجل كان صحفياً فإن روزكرانس أمضى معظم حياته المهنية في محيط جامعي على الرغم من أنه جاء إلى البيئة الأكاديمية من خلال وزارة الخارجية الأمريكية حيث كان يعمل في مجلس تخطيط السياسات. إنّه حالياً أستاذ العلاقات الدولية في كلية العلوم السياسية في جامعة كاليفورنيا، وهو مدير مركزها للعلاقات الخارجية أيضاً. وعلى الرغم من أن روزكرانس يدرِّس ويكتب حالياً في الجامعة التي نال فيها شهادة البكالوريوس في عام ١٩٥٢، إلا أنه درّس في عدد من الجامعات الأمريكية. ونال الماجستير في عام ١٩٥٤ من كلية سوارثمور(Swarthmore) ، وأتم أطروحته لنيل شهادة الدكتوراه بجامعة هارفارد في عام ١٩٥٧ . وقبل تسلمه منصبه الحالي، عمل روزكرانس لسنوات عديدة أستاذ كرسي كاربنتر للسياسة الدولية والمقارنة في جامعة كورنل.

عزز روزكرانس شهرته في هذا الميدان في ستينيات وأوائل سبعينيات القرن العشرين وذلك لعمله في مجال نظرية النظم. وقد جمع بين معرفته التاريخية الواسعة بفن الحكم الأوروبي منذ القرن الثامن عشر وبين نماذج تفسيرية رسمية لشرح سلوك واستقرار مختلف النظم التاريخية. ونشر في عام ١٩٦٣ كتاب **الفعل ورد الفعل في السياسة العالمية** (*Action and Reaction in World Politics*) وبعد عقد من الزمن، نشر كتابه **العلاقات الدولية، سلام أم حرب؟** (*International Relations, Peace Or War?*) (١٩٧٣) الذي يلخص فيه التحليلات التاريخية للأعمال السابقة، ويسهب في نقاشه العام لصنع السياسة الخارجية. وفي كتابه **الفعل ورد الفعل**، يهتم روزكرانس بالتطورات في العلاقات الدولية على المدى الطويل والطريقة التي غيرت بها التغييرات الجوهرية في طبيعة الدول والبيئة الدولية طبيعة العلاقات بين الدول. لقد تطورت هذه الأفكار الرئيسة طوال حياته المهنية، وانعكست في كتاباته عن الاعتماد المتبادل وميزان القوى وكفاية النظريات القائمة ودينامية حقبة ما بعد الحرب الباردة.

يقسّم روزكرانس في كتابه الأول التاريخ من عام ١٧٤٠ حتّى الوقت الحالي (حوالى أوائل الستينيات) إلى تسعة نظم تاريخية. ويستخدم عموماً اندلاع حرب لرسم حدّ لنهاية أحد النظم وبداية نظام آخر. وعلى نقيض أولئك الذين يستخدمون مصطلح «نظام» (System) للإشارة إلى عملية متواصلة من العلاقات السياسية على الصعيد الدولي، يشير روزكرانس إلى ما يمكن تسميته «الكوكبات الدبلوماسية»، أو أنماط القوة والعلاقات الدولية التي تميز فترة تاريخية معينة. إن أهم التغييرات في هذه الأنماط التي غالباً ما يرافقها نزاع، تدلّ على تطور نظام جديد. ويدوم كلّ نظام وسطياً فترة عقدين من الزمن فقط.

يدعي روزكرانس أن استقرار أي نظام تحدده العلاقة بين أربعة متغيرات أو محددات رئيسة. ومن المثير للاهتمام، أن ثلاثة منها تشير إلى أفعال الدول التي تمثل النظام. وهي: الاتجاه الذي تعطيه مجموعات نخب للسياسة الخارجية (وانسجام الاتجاه والأهداف بين الدول)، ودرجة سيطرة النخب على السياسية الخارجية داخل الدول التي تخلى كلا منها، والموارد (المهارات المقنعة، وكمية المواد الممكن حشدها، وسرعة حشدها) التي يمكن استخدامها لدعم السياسة الخارجية. ومن بين هذه العوامل المحددة، يجادل بأن العامل الثاني هو أشدها حرجاً في تفسير الاستقرار الشامل. وكانت أربعة من النظم التسعة «مختلة التوازن»، عندما تكون هناك تغييرات رئيسة في أمن حيازة النخب الوطنية، الأمر الذي يوحي بأن الأخيرة كثيراً ما تحاول تمتين الدعم بسلوك عدواني في النظام الدولي. غير أنه، في التحليل النهائي، إن استقرار أي نظام معين يعتمد أشد ما يعتمد على العامل المحدد الرابع، ألا وهو استطاعة البيئة استيعاب أو التجاوب مع أهداف الدول. ويمكن تحليل الاستطاعة بدورها من منطلق التفاعل بين القوى التنظيمية (إجراء وقائي مباشر ضدّ السياسيات التخريبية) وعوامل بيئية أكثر سلبية[1].

تعد حجة روزكرانس في ستينيات وأوائل سبعينيات القرن العشرين تحدياً مباشراً للواقعية البنيوية التي بموجبها يمكن اعتبار النظام الدولي كياناً منفصلاً عن تفاعلات الدول في داخله، بدلاً من اعتباره شبكة علاقات بين الفاعلين في النظم الفرعية. واستناداً إلى روزكرانس، يتعذر عزل السياسة الداخلية عن السياسة الخارجية في تقييم الاستقرار الشامل. لا يتم تفعيل إجراء على صعيد النظم كافة إلا رداً على مبادرات الدول الأعضاء في مجال السياسيات. وفي كتابه **الفعل ورد الفعل**، لا يترك روزكرانس كبير مجال للشك بأنه يعتقد أن الأسباب الرئيسة لسلوك السياسة الخارجية تكمن داخل النظم السياسية الداخلية. فينجم عدم الاستقرار والاضطراب الدولي الخطير عن عجز النظام الدولي القائم في مواجهة الاضطرابات الناشئة لأسباب داخلية. وهكذا، يمكن تفسير حروب الفترة بين ١٧٩٢ و١٨١٥ بمحاولة تصدير الأيديولوجيا المحلية لفرنسا الثورية والنابليونية من جهة، ومن جهة أخرى، بحاجة الأنظمة المحافظة إلى حماية أو استعادة مراكزها الداخلية[2].

(١) Richard Rosecrance, *Action and Reaction in World Politics: International Systems in Perspective* (Boston: Little, Brown, 1963), pp. 79-93.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٣٦-٢٣٩.

وبالمثل، فإن الظهور المفاجئ للقومية وحروب التوحيد الوطني التي زعزعت استقرار أوروبا في منتصف القرن التاسع عشر وأدت إلى الانهيار النهائي لتآلف أوروبا، كان نتيجة المحاولات الناجحة للنخب المحافظة للمزايدة على مناوئيها الليبراليين في الكفاح الداخلي من أجل النفوذ السياسي. فقد استخدم الليبراليون الديمقراطية لتوحيد الشعب ضدّ حكم المحافظين، غير أن المحافظين استعادوا التأييد من خلال مناداتهم بالقومية، فجمعوا بذلك بين التقليدية والديمقراطية. كانت استطاعة النظام البيئية في أوروبا محدودة بسبب عدم وجود أراض مفتوحة وكانت النتيجة قدراً كبيراً من النزاع غير المنسق الذي كان له صلة مباشرة بالعصر الكبير لإمبريالية القرن التاسع عشر الذي أخذ يتطور بعد انهيار تآلف أوروبا. وفي داخل أوروبا، عمل بسمارك على إقامة شكل من التآلف برعاية ألمانيا بوصفها منظماً أحادي الجانب. ولكن هذا ترافق باستمرار السيطرة السياسية القومية – المحافظة وخلفية أعم من القلاقل الاجتماعية والسياسية. وحتّى عندما استلمت مزيد من الحكومات الليبرالية السلطة، كما في بريطانيا وفرنسا، لم يكن باستطاعتها البقاء في السلطة إلا من خلال تحقيق طموحات قومية. وفي الوقت ذاته، أتاحت البيئة الدولية أقاليم شاسعة متوافرة للغزو خارج أوروبا حيث جعل نشوء سكان «وطنيين»، تواقين للدفاع عن سلامة أراضي دولهم، التوسع صعباً. يجادل روزكرانس بأن هذا هو السبب الجوهري للتوسع الإمبريالي الأوروبي، إذ ما أن تمّ أخذ كل الأقاليم المتاحة للغزو خارج أوروبا، فإن هذه الخصومات الوطنية المتبادلة التي نشأت أصلاً داخل الدول، تحولت نحو داخل أوروبا، ما أدى في نهاية الأمر إلى نشوب الحرب العالمية الأولى. في كتابه التالي، ورداً على الانتقاد الذي وجه إليه بأنه بالغ في مقدار ما يعتمد عليه الاستقرار الدولي على المتغيرات الداخلية، يعدل روزكرانس قوة حججه السابقة ويقر بعدم وجود صلة حاسمة بين الاضطراب الداخلي والعنف وعدم الاستقرار الدوليين، ولكنه يصرّ على حجته الأساسية بأن الأول سوف ينزع إلى تعزيز الثاني، وبأن إمبريالية القرن التاسع عشر مثال أساسي على الصلة الوثيقة بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية[٣].

حول روزكرانس تركيزه خلال سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، وبدأ يدرس درجة تغيير البيئة الدولية ونتائج هذا التغيير على السياسة الخارجية الأمريكية. إن الحجج الواردة في **نشوء الدولة التجارية** (*The Rise of the Trading State*) برزت جزئياً من دراسة

(٣) Richard Rosecrance, *International Relations: Peace or War?* (New York: McGraw-Hill, 1973), pp. 33-36.

روزكرانس للمعطيات التجريبية عن مقدار زيادة الترابط بين الدول الذي كان يحدث في العلاقات الدولية والتفسيرات المتفاوتة لهذه المعطيات من قبل الواقعيين والليبراليين في أواخر السبعينيات. واعتقد أن المعطيات نفسها كانت غامضة وكان ثمة دليل ما بأن الدول تتجه إلى أن تصبح أكثر «ترابطاً» بحيث يمكن للمرء تحديد تحرّكات شائعة بصورة متزايدة في عوامل مثل الأسعار في عدد من البلدان. وقد قام روزكرانس باستقصاء المقدار الذي تُظهر به الاختلافات في أسعار البيع بالجملة، وأسعار المستهلكين ومعدلات الفائدة، ومعدلات الأجور، أوجهاً تتشابه في أهم الاقتصادات الصناعية في الفترة الممتدة بين عامي ١٨٩٠ و١٩٧٥. وقد تمّ تحديد أوجه التشابه في الاختلاف من خلال ربط مؤشرات أربعة عوامل، واكتشف أن كلاً من الواقعيين والليبراليين لم يكونوا على صواب. وكان الدليل مزيجاً مما يوحي بوجود انقطاعات بين مراحل النمو وتضاؤل الترابط على مدى القرن الماضي(٤). وفي مراجعة نقدية لكينيث والتز عام ١٩٨١، جادل روزكرانس بأنه لا يمكن فهم النظام الدولي فقط بالأدوات التحليلية الخاصة سواء بالواقعية أم الليبرالية، وإنما نحتاج إلى كلتيهما.

«يتعين على الدراسة المستقبلية للسياسة الدولية أن تأخذ فبالحسبان فشل (كلّ واحدة)، إذ ليست القوة و(عدد القوى الكبرى) معايير كافية للسياسة الدولية ولا للاستقرار الدولي. وبدلاً من ذلك، توجد السياسة الدولية على سلسلة متصلة تتراوح بين صياغة والتز لهيكلية القوى عند أحد الطرفين، حيث تكون كل الوحدات متجانسة، وصياغة قصوى عند الطرف الآخر، حيث كل الوحدات غير متجانسة. وإن أياً منهما غير كاف في حدّ ذاته وإن أياً منهما، أسوة بنموذج المنافسة المحضة في علم الاقتصاد الرسمي، لا ينطبق بشكل متساوق. فمعظم الحالات توجد باتجاه منتصف سلسلة متصلة»(٥).

نشر روزكرانس بعد خمس سنوات، أشهر كتاب له **نشوء الدولة التجارية** (*The Rise of the Trading State*) الذي يرفض فيه أطراً تفسيرية «آحادية» لدراسة العلاقات الدولية. ويقترح بدلاً من ذلك مقاربة «ثنائية»، مقترحاً أن النظام الدولي يتميز بوجود عالمين هما «العالم السياسي العسكري» و«العالم التجاري».

(٤) Richard Rosecrance [et al.], "Whither Interdependence?," *International Organization*, vol. 31, no. 3 (Summer 1977), pp. 425-472.

(٥) Richard Rosecrance, "International Theory Revisited," *International Organization*, vol. 35, no. 4 (Autumn 1981), p. 713.

ألهمت تجربة اليابان روزكرانس جزئياً. ففي النصف الأول من هذا القرن، نهضت اليابان بوصفها دولة سياسية عسكرية، تمارس سياسات تجارية النزعة في التوسع الإقليمي في آسيا التي لم يتم التغلب عليها (أو «تنظيمها» باستخدام مصطلح من أعمال روزكرانس السابقة) إلا بعد حرب عالمية مدمرة جداً. وعلى نقيض ذلك، أصبحت اليابان منذ عام ١٩٤٥ دولة تجارية تعتمد على التجارة والتخصص في التقسيم العالمي للعمل من أجل توليد الثروة والنمو الاقتصادي. وأسوة بآنجل في العقد الأول من القرن العشرين، يؤيد روزكرانس نسخة من مذهب الليبرالية التجارية، على الرغم من أنه على نقيض آنجل يعني ضمناً أن الاعتماد المتبادل سوف ينتصر لا محالة على منطق الإقليمية. غير أنه من جهة أخرى، يرى أن مستقبل العلاقات الدولية سوف يتميز بتحول في «أولويات» الدول من منطق التنافس العسكري إلى منطق التجارة والترابط.

إن أسباب هذا التحول بسيطة جداً ويمكن فهمها على أساس الخيار العقلاني. في الحقبة النووية، نجد أن تكاليف التوسع الإقليمي والدفاع العسكري آخذة في الارتفاع بقوة بينما نجد أن المنافع آخذة في الانخفاض. منذ الحرب العالمية الثانية، ارتفعت منافع التجارة مقابل التكاليف، في حين أن تلك الدول (من أمثال اليابان) التي تفهم مزايا التجارة تستفيد على حساب دول مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

علاوة على ذلك، وبما أن الحرب أصبحت أكثر كلفة وأشد خطراً، فقد انخفض الدعم الداخلي للنزعة العسكرية وارتفاع الإنفاق العسكري، وأخيراً، ومنذ عام ١٩٤٥، انعكس الاتجاه السابق نحو عدد أقل من الدول في النظام الدولي. منذ العصور الوسطى وحتّى نهاية القرن التاسع عشر، تقلص عدد الدول في أوروبا من ٥٠ دولة تقريباً إلى أقل من ٢٥ دولة، ولكن بعد الحرب العالمية الثانية، حين انهارت أخيراً الامبراطوريات الأوروبية ومضت عملية إزالة الاستعمار بخطى سريعة، ارتفع عدد الدول في العالم إلى نحو ١٥٠ دولة بحلول منتصف ستينيات القرن العشرين. وبالطبع، في أعقاب الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي. توجد في الأمم المتحدة حالياً ١٨٧ دولة عضو، وقد يقترب ذلك العدد من ٢٠٠ في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين. وفي هذا السياق، تصبح أهمية التجارة بين الدول حاسمة من أجل استمرار بقائها. ورداً على أولئك الذين يجادلون بأن تنبؤات متفائلة مماثلة بشأن النتائج السلمية للتجارة في أواخر القرن التاسع عشر لم تمنع الحرب العالمية الأولى، يجادل روزكرانس بأن منطق

النظام التجاري أقوى بكثير اليوم من أي وقت مضى. وفي حين أنه لا يسقط من حسابه إمكان نشوب حرب نووية بين دول النظام الدولي الهائلة القوة، فهو يجادل في أن الدولتين المزعومتين الأعظم قادرتان على التغير ويمكنهما التكيف مع متطلبات الدولة التجارية.

تمّ نشر كتاب روزكرانس الرئيس حين كان ريغان لا يزال في سدة الرئاسة، وكان لا يزال يتعين على غورباتشوف الشروع في سياساته المتعلّقة بالبريسترويكا والغلاسنوست بينما كان لا يزال الكثير من المراقبين يخشون من احتمال أن تنتهي «الحرب الباردة الثانية» في ثمانينيات القرن العشرين إلى محرقة (هولوكوست) نووية. لقد تدعم تحليل روزكرانس من بين أمور أخرى، بالأحداث التي وقعت على مدى العقد المنصرم. فقد تواصل ارتفاع عدد الدول، وتحاول كلّ من روسيا والصين جاهدتين الانضمام إلى النظام التجاري الرأسمالي الذي استُبعدتا منه أمداً طويلاً إبان حقبة الحرب الباردة. وقد حلت محل انهيار التنافس العقائدي بين الشيوعية والرأسمالية هيمنة السوق العالمية بوصفها «الحضارة» الوحيدة في نهاية القرن العشرين.

في كتاباته الأقرب عهداً، يجادل روزكرانس بأننا الآن في حقبة «الدولة الافتراضية». وعلى الرغم من أن العملية ليست عالمية، وفي حين أن البلدان الأقل تطوراً لا تزال تعتمد على الأرض لإنتاج المواد الغذائية والمحاصيل للتصدير، فإن رأس المال واليد العاملة والمعلومات عوامل إنتاج أكثر حركة من أي وقت مضى. في هذه البيئة، تفضل الدول المتقدمة التنافس في السوق العالمية بدلاً من حيازة الأراضي. و«الدولة الافتراضية» هي الدولة التي لا تحاول زيادة قدرتها الإنتاجية المرتكزة على الأراضي، بل تقوم، بدلاً من ذلك، شأنها شأن مقر شركة عملاقة، بالاستثمار في مجال الخدمات والناس بدلاً من تكديس قدرة إنتاج باهظة الكلفة، وتعهد بمهمات أخرى إلى دول متخصصة فيها. وقد تستضيف، أيضاً، رؤوس أموال ويد عاملة دول أخرى. ومن أجل تعزيز النمو الاقتصادي، تتخصص الدولة الافتراضية في الخدمات الفنية والبحثية الحديثة وتجني دخلها ليس من صناعة عالية القيمة فحسب، وإنما من تصميم المنتجات والتسويق والتمويل.

وفي حين يستمر روزكرانس في الجدل بأن صيغته الخاصة المتعلّقة بالليبرالية التجارية سوف تسيطر على العلاقات الدولية في المستقبل، إلا أنه ليس بغافل عن استمرار العالم السياسي العسكري والحاجة إلى «تنظيم» ما للنظام الدولي الذي انبثق من الحرب الباردة. ويجادل بأنه لا

تزال ثمة حاجة لصيغة ما لنظام تآلف القرن التاسع عشر. واليوم، لا بدّ من تعاون الولايات المتحدة وروسيا والصين واليابان والاتحاد الأوروبي لضمان استقرار النظام. إن التقدّم ليس آلياً، وميزان القوى ليس نظاماً ذاتي التنظيم، ومن المحتمل أن تعزز دينامية الرأسمالية العالمية التفاوت بين الدول (وداخلها)، على المدى القصير على الأقل. لا يمكن استمرار تحالف بين الدول إلا استناداً إلى ثلاثة مبادئ: «إشراك الجميع، واتفاق عقائدي، ونبذ الحرب والتوسع الإقليمي؛ مع إيلاء الأولوية الأولى للتطور الديمقراطي الليبرالي والاقتصادي»[٦]. وفي غياب اتفاق على هذه المبادئ، قد لا تتحقق نتائج النظام الجديد الحميدة، ويدرك روزكرانس أنه يوجد توتر متأصل بين متطلبات الليبرالية التجارية في تسعينيات القرن العشرين، والفرص المتاحة لليبرالية الديمقراطية. في الدول الافتراضية الناجحة، نجد أن المتطلبات التقليدية للديمقراطيات المتقدمة - إنفاق حكومي مرتفع، حالات عجز أكبر ومزيد من الفوائد الاجتماعية، يجب إخضاعها لمتطلبات السوق الدولية - تضخم منخفض، إنتاجية مرتفعة، عملة قوية وقوة عاملة مرنة ومدربة. ويعد عدم الاستقرار الاجتماعي الذي رافق انهيار الكثير من العملات الآسيوية مؤخراً شاهداً على صعوبات التوفيق بين متطلبات النمو الاقتصادي والمشاركة السياسية.

ويظل روزكرانس على الرغم من هذه الصعوبات على قناعة بأن النظام الدولي المعاصر يمكن أن يكون نظاماً مستقراً. إضافة إلى الحاجة إلى تنظيم دولي لمعالجة مشاكل الانتقال المعقدة من نظام إلى آخر، فقد كتب الكثير عن حاجة الولايات المتحدة إلى التكيف مع متطلبات التغيير. وفي عام ١٩٧٦، قام بتحرير كتاب عنوانه **أمريكا كبلد عادي** (*America as an Ordinary Country*)، جادل فيه بأنه لا يمكن الاستمرار في التوقع بأن تأخذ الولايات المتحدة على عاتقها مسؤوليات خاصة في النظام الدولي. فهي بحاجة إلى أن تصبح دولة «عادية» يتطلب منها انحطاطها النسبي أن تؤدي دور الموازنة في النظام الدولي بدلاً من أن تكون الدولة التي تنظر إليها الدول الأخرى لتولي دور الزعامة. وفي عام ١٩٩٠، نشر كتاباً بعنوان **انبعاث أمريكا الاقتصادي**(*America's Economic Resurgence*)، وهو دراسة واسعة النطاق حول السبل التي يلزم أن تتبعها الولايات المتحدة لإصلاح سياساتها الداخلية والخارجية، لا سيّما مع اليابان، في ما إذا أرادت أن تستغل التغيير الدولي الشامل لمنفعتها في القرن القادم.

---

(٦) Richard Rosecrance, "A New Concert of Powers," *Foreign Affairs*, vol. 71, no. 2 (Spring 1992), p. 75.

انظر أيضاً في هذا الكتاب: آنجل، كيوهان، والتز.

مؤلّفات روزكرانس الرئيسة

Action and Reaction in World Politics: International Systems in Perspective. Boston: Little, Brown, 1963.

America as an Ordinary Country: U. S. Foreign Policy and the Future. (ed.). Ithaca, NY: Cornell University Press, 1976.

America,s Economic Resurgence: A Bold New Strategy. New York: Harper and Row, 1990.

Defense of the Realm; British Strategy in the Nuclear Epoch. New York: Columbia University Press, 1967

International Relations: Peace or War?. New York: McGraw-Hill, 1973.

The Rise of the Trading State: Commerce and Conquest in the Modern World. New York: Basic Books, 1986.

and Michael E. Brown. *The Costs of Conflict: Prevention and Cure in the Global Arena.* Lanham, Md.: Rowman and Littlefield Publishers, 1999.

Periodicals

"Bipolarity, Multipolarity and the Future." *Journal of Conflict Resolution*: Vol. 10, no. 3, September 1966.

"International Theory Revisited." *International Organization*: Vol. 35, Fall 1981.

"A New Concert of Powers." *Foreign Affairs*, vol. 71, no. 2, Spring 1992.

"The Rise of the Virtual State." *Foreign Affairs*: Vol. 75, no. 4, July-August 1996.

"Whither Interdependence?," [et al.]. *International Organization*: Vol. 31, no. 3, Summer 1977.

للمزيد من المطالعة

Book

Barry Jones, R. J. and Willetts, Peter (eds.). *Interdependence on Trial: Studies in the Theory and Reality of Contemporary Interependence*. London: F. Pinter, 1984.

Periodicals

Crawford, Beverly. "The New Security Dilemma under International Economic Interdependence." *Millennium: Journal of International Studies*: Vol. 23, no. 1, March 1994.

ألفريد زيمرن (Alfred Zimmern)

ثمة سببان مترابطان لإدراج السير ألفريد زيمرن في هذا الكتاب، **الأول** هو أن أعماله مثال جيد على نوع المثالية التي كانت موضع قدر كبير من الانتقاد من قبل «واقعيين» مثل كار (Carr) ومورغنثو (Morgenthau) في ثلاثينيات وأربعينيّات القرن العشرين. وعلى الرغم من أنّني جادلت بأن هذه الانتقادات لا داعي لها، فيما لو درس المرء أعمال أمثال جون هوبسون (John Hobson) أو نورمان آنجل (Norman Angell)، فلا يمكن قول الشيء ذاته عن زيمرن. وعلى الرغم من أن أفكاره لا تمثل جميع الليبراليين «المثاليين» في الفترة ما بين الحربين، فهي مثال جيد لما عقد عليه كار وغيره النية على تدميره. السبب **الثاني** هو أن فشل زيمرن الذريع في إقناع الطلاب والدبلوماسيين بحسنات القانون الدولي وعصبة الأمم في ثلاثينيات القرن العشرين مثير للاهتمام في حدّ ذاته. ويساعد في شرح «الطريقة التي تطورت بها دراسة التنظيم الدولي» في حقبة ما بعد عام ١٩٤٥. يلاحظ ج. مارتن روشستر (J. Martin Rochester) أن دارسي العلاقات الدولية كانوا بعد الحرب العالمية الأولى مهتمين ببناء مؤسسات دولية فاعلة «لدرجة أنه كان ينظر إلى التنظيم الدولي ليس بصفته مجالاً فرعياً بقدر ما هو عملياً جوهر فرع المعرفة»[1]. وقد أدت خيبة الأمل بأداء عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الثانية، فضلاً عن

(١) J. Martin Rochester, "The Rise and Fall of International Organisation as a Field of Study," *International Organization*, vol. 40, no. 4 (Autumn 1986), p. 780.

آراء مؤيديها الرئيسين (بمن فيهم زيمرن) إلى إنزال دراسة التنظيم الدولي إلى عالم «السياسة الدنيا». ومع أن الأمم المتحدة سعت إلى أن تبني على التصميم المؤسسي لسابقتها وتعدله، فهي لم تستطع العمل بصورة فاعلة على «المحافظة على السلام والأمن الدوليين» ما دامت الحرب الباردة ظلت قائمة. وعلى نقيض عصبة الأمم، يمنح مجلس الأمن امتيازاً لدور القوى العظمى، ويوفر لها مقاعد دائمة، ويعطيها القدرة على نقض أي قرار. وفي غياب أي اتفاق في ما بينها، تصبح الأمم المتحدة معاقة، على الأقل في إدارة أمن الدول. وحتّى حين بدأ المجال الفرعي «للتنظيم الدولي» في التوسع في سبعينيات القرن العشرين، فقد فعل ذلك بسبب التطورات الحاصلة في نظرية العلاقات الدولية، ليس بسبب أي تغيير كبير في أداء المؤسسات الدولية في حدّ ذاتها، لا سيما الأمم المتحدة. في عام ١٩٨٦، في مراجعة رئيسة للمجال الفرعي، لاحظ كراتوتشفيل (Kratochwil) وراغي (Ruggie) أن «التنظيم الدولي مجال للدراسة حيث يوجد العمل؛ وقليل من الناس يصفون بالتالي التنظيم الدولي بأنه مجال ممارسة ... فالأطباء يزدهرون عندما يكون المريض يحتضر لأن الأطباء البارزين أصبحوا علماء كيمياء حيوية وتوقفوا عن معالجة مرضاهم، وفي معظم الحالات حتى عن رؤيتهم»[٢].

كان زيمرن مسؤولاً جزئياً عن السمعة المثيرة للأسى للجيل السابق من «الأطباء». إنّه مفكر رئيس في العلاقات الدولية ليس لأنه مفكر عظيم، وإنما لأن أعماله تعطي دروساً مهمة في كيفية عدم التفكير بشأن القانون الدولي والتنظيم الدولي. وإذا كان دارسو التنظيم الدولي قد ذهبوا بعيداً للغاية في تمييز النظرية على حساب الممارسة في السنوات الأخيرة، فيمكنهم على الأقل البدء في تصحيح اختلال التوازن من دون تكرار أخطاء بعض أسلافهم المفكرين.

ولد ألفريد زيمرن في عام ١٨٧٦، وكان والده يهودياً ألمانياً على الرغم من نشأته المسيحية. وقد أخذ قيمه الروحية على محمل الجد، وانخرط بفاعلية في مجلس الكنائس العالمي في أربعينيات القرن العشرين. ذهب إلى المدرسة في ونشستر وقرأ اليونانية واللاتينية وآدابها في الكلية الجديدة (New College) في جامعة أكسفورد، حيث تخرج بالمرتبة الأولى في عام ١٩٠٢. وبقي هناك لغاية عام ١٩٠٩، وهو يحاضر في موضوع التاريخ القديم. في عام ١٩٠٩، ذهب إلى اليونان للدراسة، وفي عام ١٩١١ نشر كتابه الأول، **رابطة الدول (كومنولث) اليونانية** (*The Greek Commonwealth*).

(٢) Friedrich Kratochwil and John G. Ruggie, "International Organisation: A State of the Art on an Art of the State," *International Organization*, vol. 40, no. 4 (1986), p. 753.

عندما عاد إلى بريطانيا، عمل لدى مجلس التعليم بصفة مفتش مدارس وكان فاعلاً في الحركة العمالية المتنامية، وأكد الحاجة إلى تعليم الطبقة العاملة في الشؤون الوطنية والدولية. وبدأ مع اندلاع الحرب العالمية الأولى يؤدي دوراً أهم في العلاقات الدولية. وساهم في كتابة مقالات قصيرة في مجلة *The New Europe* التي يحررها ر. ديليو سيتون - واتسون (R. W. Seton-Watson)، داعياً إلى إنشاء مؤسسة دولية جديدة، عصبة الأمم، وإلغاء الحرب والحاجة إلى احترام مبدأ تقرير المصير الوطني.

عندما اقتربت الحرب العالمية الأولى من نهايتها في عام ١٩١٨، استخدمت وزارة الإعمار زيمرن وعينته في قسم الاستخبارات السياسية بوزارة الخارجية، الأمر الذيم أتاح له فرصة صياغة السياسة البريطانية تجاه عصبة الأمم والمناداة بتحرير «الناس الخاضعين» في أوروبا. وعمل في لجنة الأبحاث التابعة لاتحاد عصبة الأمم وساهم في إعداد ما يسمّى «مسودة سيسيل» التي طرحها الوفد البريطاني في باريس. وحضر مؤتمر فرساي الذي أنشأ عصبة الأمم، وكان مسروراً جداً بالاتفاقية النهائية على الرغم من تحفظاته بشأن حجم التعويضات التي طالبت بها فرنسا من ألمانيا.

في عام ١٩١٩، تم تعيين ألفريد زيمرن، وهو لم يزل في سنّ الأربعين، لتولي منصب أستاذ كرسي وودرو ويلسون للسياسة الدولية في جامعة ويلز في أبيريستويت (Aberystwyth). وهكذا، أصبح أول أستاذ في فرع المعرفة الجديد. ولم يكن تعيينه بسبب حجم وشهرة منشوراته بقدر ما كان بسبب ما وصفه برايان بورتر (Brian Porter) بـ «تطلعه الكسموبوليتي... فضلاً عن حسن إلمامه بالأوساط الحاكمة»[٣]. وانعكست نزعته «الكسموبوليتية» في إصراره على السماح للأستاذ الجديد بتكريس كلّ ثلاثة فصول للسفر إلى ما وراء البحار. في أبيريستويت، صمم زيمرن المقرر الدراسي الجامعي بشأن دراسة ميثاق عصبة الأمم وكان يلقي محاضرات أسبوعية حول مواضيع معاصرة في أخبار اليوم، اجتذبت الكثير من الطلاب. كما نجح زيمرن في اجتذاب زوجة أحد زملائه وعندما تزوجا في نهاية الأمر، تمّ «إقناع» الأستاذ الجديد بالاستقالة، وفعل ذلك في عام ١٩٢١.

(٣) Brian Porter, ed., *The Aberystwyth Papers: International Politics, 1919-1969*, with a Foreword by Prince Philip, Duke of Edinburgh (London: Oxford University Press, 1972), p. 361.

وطوال العقد التالي، وإلى أن تمّ تعيينه أول أستاذ كرسي مونتاغيو بيرتون للعلاقات الدولية في أكسفورد في عام ١٩٣٠، حضر زيمرن دورات عصبة الأمم في جنيف ودرّس في جامعة كورنيل (Cornell) في الولايات المتحدة. وانضم إلى حزب العمال في عام ١٩٢٤ بل إنّه رشح نفسه للانتخاب ضدّ لويد جورج في تلك السنة ذاتها. وفي الفترة بين عامي ١٩٢٦ و١٩٣٠، كان نائب مدير معهد التعاون الفكري التابع لعصبة الأمم في باريس، وكرّس نفسه لمهمة تطوير التعليم العالي في دراسة العلاقات بين الأمم. وأدى دوراً فاعلاً في تأسيس المعهد الملكي للشؤون الدولية في لندن، وكان مؤيداً ملتهب الحماسة للحاجة إلى تثقيف الطلاب في إدارة «التعاون الدولي».

وفي أكسفورد أنهى زيمرن أخيراً الكتاب الذي اشتهر به وهو **عصبة الأمم وحكم القانون** (*The League of National and the Rule of Law*) الذي نشر في عام ١٩٣٦. يصف هيدلي بُل (Hedley Bull) الكتاب بأنه «أبرع» أعمال المؤلّفين الذين أدينوا لاحقاً بسبب «مثاليتهم». وبالفعل، يعاني الكتاب العيوب كلها التي يعزوها بُل إلى "المثاليين" عموماً:

«كانت الصفة المميزة لهؤلاء المؤلّفين إيمانهم بالتقدم: الإيمان، على نحو خاص، بأن نظام العلاقات الدولية الذي أدى إلى نشوب الحرب العالمية الأولى كان قادراً على أن يتحول جوهرياً إلى نظام عالمي أكثر سلماً وعدالة؛ وأنه تحت وطأة صحوة الديمقراطية، فإن نمو «الفكر الدولي»، وتطوير عصبة الأمم، والأعمال الطيبة لرجال السلام أو التنوير الذي انتشر بفضل تعاليمهم، كانت آخذة في التحول بالفعل؛ وأن مسؤوليتهم كدارسين... كانت دعم مسيرة التقدّم هذه من أجل التغلب على الجهل وعلى التحامل وعلى الضغينة، والمصالح المشؤومة التي تعترضها»[٤].

وتلخيصاً لجميع «المثاليين»، لعل كلمات بُل غير منصفة، ولكنها توجز بشكل وافٍ المواضيع أهم أعمال زيمرن المسيطرة في مجال العلاقات الدولية. الكتاب نفسه مقسم إلى قسمين: الأول عنوانه «نظام ما قبل الحرب»، بينما يركز الجزء الثاني على الميثاق و«أداء عصبة الأمم». إن ما يشير إليه زيمرن بأنه «الماضي» مرفوض بوصفه دليلاً للحاضر والمستقبل الذي «لم تكن إمكاناته محدودة باختبار التجربة السابقة ولكنها مستخلصة من احتياجات الحاضر»[٥]. يشير ماركويل (Marckwell) في تحليله الممتاز لزيمرن إلى «خمس عناصر رئيسة» لوصف زيمرن

(٤) Hedley Bull, "The Theory of International Politics 1919-69," in: ibid., p. 34.

(٥) المصدر نفسه، ص ٣٥.

للميثاق الذي يعتمد عليه هذا الأخير للمحافظة على الاستقرار الدولي:

١ – تآلف محسّن وموسع للقوى، باستخدام طريقة المؤتمر الدوري؛

٢– ضمانات متبادلة لسلامة الأراضي والاستقلال؛

٣– نظام محسّن لمؤتمر لاهاي بخصوص الوساطة والمصالحة والاستعلام؛

٤– تحسين وتنسيق الاتحاد البريدي العالمي وترتيبات مماثلة لمواصلة تقديم الخدمات العالمية و... المرافق العامة؛

٥– وكالة لحشد صيحة التنبيه ضدّ الحرب، بصفتها مسألة تهم العالم بأسره وجريمة ضدّ المجتمع العالمي(٦).

وفي تحليله لقدرة هذه «العناصر» على تحويل العلاقات الدولية، تأتي إلى المقدمة كلّ مثالية زيمرن التي توفر لكل من كار ومورغنثو هدفاً سهلاً كهذا لتدميره في سنوات لاحقة. ويشير ماركويل إلى عدد من المواضيع المثالية في كتابات زيمرن.

يلاحظ أنه كان في نية زيمرن أصلاً أن يعنون كتابه **نحو حكم القانون** (*Towards the Rule of Law*). اعتقد زيمرن أن العلاقات الدولية كانت آخذة في التحول من ميزان القوة إلى حكم القانون. وقد ميّز بين «نظام قديم» و«نظام جديد»، وبين «سياسة القوة» و«سياسة المسؤولية». وتمثل تمييز محبذ آخر بين سياسة «الرفاهية» وسياسة «القوة»، وكان زيمرن يعتقد بأن الأخيرة كانت تتجه لتصبح تابعة للأولى مع انتقال العلاقات الدولية من الفوضى إلى التنوير. وكان أي. أتش. كار لاذعاً في احتقاره لأوجه التمييز هذه:

«لسنوات عديدة قبل عام ١٩٣٣، كانت بريطانيا العظمى، اقتناعاً منها بقوتها، دولة «رفاهية»، وبعد عام ١٩٣٥، حين شعرت أن قوتها أصبحت موضع تحد وغير كافية، أصبحت «دولة قوة». والتناقض ليس بين «القوة» و«الرفاهية»، ناهيك بالتناقض بين «السياسة» و«الاقتصاد»، وإنما هو بين درجات مختلفة من القوة»(٧).

(٦) D. Markwell, "Sir Alfred Zimmern Revisited: Fifty Years On," *Review of International Studies*, vol. 12, no. 4 (October 1986), p. 282.

(٧) Edward Hallett Carr, *The Twenty Years' Crisis, 1919-1939; an Introduction to the Study of International Relations*, 2nd ed. (London: Macmillan and co. ltd., 1946), p. 120.

إن ما جعل إيمان زيمرن بالتقدّم ممكناً هو، بالطبع، إيمانه الأساسي في «انسجام المصالح» بين الأفراد والدول وهو الإيمان الذي استقاه من المذاهب الاقتصادية الليبرالية للقرن الثامن عشر. وإذا بدا أن الدول لا تفهم هذا، فلا يمكن إلا أن يكون هناك سببان محتملان لذلك فقط. فمن المحتمل أن الدول كان يعوزها الذكاء فحسب، وفي هذه الحالة فإن من واجب أساتذة مثل زيمرن تثقيف الزعماء السياسيين ومواطنيهم. وكما عبر عن ذلك مرة: «إن سبب عدم إمكانية تثقيف الرجال لإيجاد وعي اجتماعي عالمي عندهم ليس لأنهم غير متقبلين، وإنما لأنهم – دعونا نكون صريحين ونقول «نحن» – مخلوقات ذات ذكاء محدود»[٨]. في أواخر عشرينيات القرن العشرين، اقترح زيمرن إنشاء مكتبة دولية لإعارة الكتب، بدعم حكومي، يمكنها أن تتيح للفقراء كتباً غالية الثمن وتساعد في تطوير «رأي عام دولي» لصالح السلام.

وكان لتطوير رأي عام فاعل دور حاسم في مقابلة دافع آخر للدول لشن الحرب على الرغم من وجود دليل تقدّم في القانون الدولي الذي هو غياب قيود ديمقراطية ضدّ الزعماء الدكتاتوريين لـ«دول القوة». كان يفترض أن يكون مبدأ «صيحة التنبيه» في عصبة الأمم المعادل الدولي بوصفه رد فعل انتخابي عقابي في الديمقراطيات الدستورية ضدّ الحكومات غير المرضي عنها. إن إحدى الشكاوى المشتركة بخصوص القانون الدولي هي أنه ليس قانوناً «حقاً» على الإطلاق، ذلك لأنه لا توجد هيئة تتمتع بسلطة تنفيذه. وفي غياب دولة عالمية ما من شيء يمنع الدول إما من الاحتكام إلى القانون لتبرير أفعال تكون المصلحة الذاتية هي باعثها الرئيس، أو من تجاهل القانون للسبب ذاته. وهكذا فقد ضرب العراق بالقانون الدولي عرض الحائط في عام ١٩٩١ عندما غزا الكويت. ثمّ استغاث بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي (أي سيادة الدولة) في محاولته طرد مفتشي الأسلحة النووية الأمريكيين في عام ١٩٩٧ بوصفهم جواسيس.

لم يكن زيمرن بغافل عن هذه المشكلة، ولكنه كان يأمل في أن تتمكن عصبة الأمم من أن تصبح منبراً حاسماً لمعالجتها. فمن ناحية، يمكن أن تحل النزاعات ذاتها بين الدول سلمياً في ما لو تدّعم حكم القانون بين الدول. ومن ناحية أخرى، يمكن ردع دول القوة تلك التي سخرت بالقانون، وعند اللزوم، معاقبتها بآليات «الأمن الجماعي». فضمن نظام من الأمن الجماعي، تكون الدول ملزمة بنبذ استخدام القوة في حلّ نزاعاتها. وهكذا فقد سُرّ زيمرن

(٨) Alfred Zimmern [et al.], Neutrality and Collective Security, *Lectures on the Harris Foundation 1936*, Edited by Quincy Wright (Chicago: University of Chicago Press, 1936), p. 8.

عندما قدمت الولايات المتحدة وفرنسا مشروع معاهدة كيللوغ - برياند (Kellog-Briand) إلى عصبة الأمم في عام ١٩٢٨، وهي وثيقة حرّمت الحرب. ومن جهة أخرى، فإن الدول ملزمة أيضاً باستخدام القوة عند الضرورة ضدّ أي دولة ترفض الانصياع إلى القانون الدولي. وسرعان ما تبخر تفاؤل زيمرن في عام ١٩٢٨، حين رفضت القوى العظمى خلال ثلاثينيات القرن العشرين، أن تنفذ أحكام المعاهدة ضدّ اليابان (بعد غزوها لمنشوريا)، ومرة أخرى ضدّ إيطاليا بعد غزوها للحبشة. بالنسبة إلى زيمرن، فإن عدم تنفيذ مبدأ «صيحة التنبيه» أكد الدرجة التي لا تزال الحكومات تنصاع فيها إلى «الدبلوماسية القديمة»، وتتخلف عن الشرائح المستنيرة للرأي العام داخل بلدانها.

لقد أثبتت أحداث الثلاثينيات أن القانون الدولي لا يستطيع بذاته إيجاد نظام عالمي عادل. قد يكون التعبير عن نظام دولي مشروع هو ما تقبله الدول الكبرى، ولكن مسألة كونه عادلاً أم لا إنما هي مسألة مختلفة كلياً. لم يعترف زيمرن بهذا، وسبب ذلك جزئياً (كما لم يتردد كار أبداً في أن يبينه في كتابه أزمة السنين العشرين فإن زيمرن نفسه انطلق من قوة وضع راهن. لقد كان شكل ليبراليته التي يشدد على أبعادها الدستورية أو التنظيمية، المظهر الدولي لتحليله لمصدر النظام في بريطانيا والولايات المتحدة. فإذا لم تكن السياسة الدولية غير مميزة على نحو متأصل من السياسة الداخلية للدول الأنكلو-ساكسونية، فإنه لم ير أي سبب لعدم إمكانية توسيع نطاق القانون ليمتد إلى الحلبة الدولية. إذا كان هذا يبدو ساذجاً تماماً في تسعينيات القرن العشرين، فقد يتأمل المرء في التأثير المتواصل لهذه المثالية اليوم. مثلاً، تماماً مثلما ضرب العراق بالقانون الدولي عرض الحائط في عام ١٩٩١، فقد بالغ الرئيس بوش أيضاً في أهمية استعادة سيادة الكويت من أجل ما يسمّى «النظام العالمي الجديد» في أوائل التسعينيات. فمهما كانت الأسباب المبررة لطرد القوات العراقية من الكويت استناداً إلى حجج استراتيجية، فإن نجاح عملية عاصفة الصحراء لم يدشن حقبة جديدة في السياسة الدولية. وكما كان عليه الحال في ثلاثينيات القرن العشرين، لا يمكن وجود نظام دولي مستقر ينقسم بين دول الوضع الراهن والدول التعديلية (Revisionist)، لا سيما إذا كانت هذه الأخيرة دولاً قوية. وما لم يشمل القانون الدولي إجراءات مشروعة للتفاوض من أجل إجراء تغيير سلمي في العلاقات الدولية، وهو أمر غير محتمل بالنظر إلى التفاوت في القوة والثروة بين الدول، وبالنظر إلى غياب أي توافق حول معنى نظام عالمي عادل، فإن خيبة الأمل وزوال الأوهام أمر لا مناص منه.

من المغري اختتام هذا الملخص عن حياة زيمرن وأعماله ببعض الكلمات المهذبة حول جدارة مساهمته، على الرغم من نقاط ضعفها الجلية. يجب أن يقاوم المرء الإغراء بالحكم على زيمرن بأنه حسن النية وإن يكن ساذجاً نوعاً ما، لأن خيبة أمله بعصبة الأمم في ثلاثينيات القرن العشرين جعلته يصبح في وقت لاحق من حياته نصيراً متحمساً للحرب الباردة. ففي عام ١٩٤٤، تقاعد من منصبه في أكسفورد. وبعد أن عمل لفترة قصيرة أميناً عاماً لمؤتمر اليونسكو التأسيسي، عين أستاذاً زائراً في كلية ترينيتي، في هارتفورد، بولاية كونكتيكت. في عام ١٩٥٣، نشر آخر كتبه **الطريق الأمريكية إلى السلام العالمي** (*The American Road to World Peace*). لا يصحّ القول إنه لم يتعلم شيئاً من أكوام الانتقادات التي وجهها إليه الواقعيون. فقد تعلم ولكن الدروس التي تعلمها كانت الدروس الخاطئة، إذ بدلاً من أن يقرّ بإخضاع القانون الدولي لميزان القوة، وبدلاً من أن يسعى إلى ترويض إظهاره كميزان للرعب، فقد ألقى زيمرن بكُلّ تأييده وراء الولايات المتحدة في الحرب الباردة. وأصبح الاتحاد السوفياتي الآن «دولة القوة» بدلاً من ألمانيا. في كتابه السابق، اعترف زيمرن بأن القانون الدولي في غياب فرض تنفيذه إنما كان مجرد تشكيلة من الشعور المستعارة والفساتين النسائية التي تصرخ في فراغ[٩]. فإذا كان له أن يكون فاعلاً في الحرب الباردة، فعندئذ يتعين على الولايات المتحدة أن تنفذه. وهكذا، أصبح زيمرن «المثالي» مؤيداً حازماً للقنبلة الذرية في أيدي الولايات المتحدة، ضابط الشرطة الأول في العالم. من المؤسف أن زيمرن توفي في عام ١٩٥٧، ولم يعش بما فيه الكفاية لرؤية انبعاث قوة شرطة منافسة مسلحة بالمثل.

انظر أيضاً في هذا الكتاب: **آنجل، كار، هوبسون، ويلسون.**

مؤلّفات زيمرن الرئيسة

The American Road to World Peace. New York: E. P. Dutton, 1953.

Europe in Convalescence. London: Mills and Boon, 1922.

The Greek Commonwealth: Politics and Economics in Fifth-Century Athens. Oxford: Clarendon Press, 1915.

(٩) Alfred Zimmern, *The League of Nations and the Rule of Law, 1918-1935* (London: Macmillan, 1936), p. 252.

The League of Nations and the Rule of Lane, 1918-1935. London: Macmillan, 1936.

Learning and Leadership: A Study of the Needs and Possibilities of International Intellectual Co-Operation. London: Oxford University Press, 1928.

Modern Political Doctrines. London: Oxford University Press, 1939.

Spiritual Values and World Affairs. Oxford: Clarendon Press, 1939.

The Third British Empire: Being a Course of Lectures Delivered at Columbia University New York. London: Oxford University Press, 1926.

University Teaching of International Relations. Paris: International Institute of Intellectual Cooperation, League of Nations, 1939.

للمزيد من المطالعة

Books

Claude, Inis. *Power and International Relations*. New York: Random House, 1962.

Parkinson, F. *The Philosophy of International Relations*. London: Sage, 1977.

Periodical

Markwell, D. J. "Sir Alfred Zimmern: Fifty Years On." *Review of International Studies*: Vol. 12, 1986.

فرانسيس فوكوياما (Francis Fukuyama)

يفسر كتاب فوكوياما: **نهاية التاريخ والرجل الأخير** (*The End of History and the Last Man*) (١٩٩٢)، على غرار كتاب أزمة السنين العشرين للمفكر كارّ (١٩٤٥)، أهمية نهاية الحرب الباردة التي استقطبت قدراً هائلاً من اهتمام الرأي العام. فبين ليلة وضحاها تقريباً، أصبحت عبارة «نهاية التاريخ» مرادفة لعبارة «فترة ما بعد الحرب الباردة»، وأصبح فوكوياما الذي لم يكن معروفاً كثيراً عند دارسي العلاقات الدولية، شخصية أكاديمية ذائعة الصيت

على الفور. وكان هذا نوعاً من سوء الحظ، بمعنى ما. لأن فوكوياما لم يقل إن «التاريخ» قد بلغ نهايته، بمعنى أن السياسة والحروب والصراعات لم يعد لها وجود. كما إنه لم يقل إن انهيار الشيوعية سيضمن أن تصبح الدول كلها ديمقراطيات ليبرالية. وربما كانت هذه العواقب حصيلة التركيز الإعلامي الهائل على فوكوياما وفكره. فمن غير الممكن استيعاب براعة حججه التي تجمع بعبقرية واضحة بين الفلسفة السياسية والتحليل التاريخي والاستشراف المستقبلي، إلا من خلال قراءة واعية متنبّهة لنصوص كتاباته، وهو أمر أهمله عدد كبير جداً من المعلقين. على أن من المفارقات أنه حين يتخلى القارئ عن التأويلات التي تميل أكثر من غيرها إلى تبسيط أفكار فوكوياما، فإن السبب في استقطاب كتابه ذلك الاهتمام الكبير في العقد الأخير من القرن العشرين، يظل غير واضح. وأكثر الجوانب التي أثارت اهتمامي الشخصي بالكتاب والمرتبطة بخصائص «الرجل الأخير» لا بـ«نهاية التاريخ» كانت تلك التي حظيت بأقل قدر من التعليق في حدّ ذاتها. ومرة ثانية، نجد أن الذين ركّزوا على الجزء الأول من الكتاب قد بخسوا تلك الجوانب حقها من إبراز أهميتها. ويتعذر على من لا يدرك النظرة التشاؤمية الكامنة في أفكار فوكوياما أن يتفادى الإغراء في مدحه أو ذمّه انطلاقاً من الافتراض الخاطئ بأن كتابه عبارة عن مجرد «تباه بالانتصار» الليبرالي في نهاية الحرب الباردة.

ولد فرانسيس فوكوياما في عام ١٩٥٣. ونشأ في الولايات المتحدة، لكنه يتحدّر من أصل ياباني. وكان جده لأبيه قد فرّ من اليابان في عام ١٩٠٥ حين كانت بلاده في حرب مع روسيا. تنحدر أمه من عائلة اشتهرت بالفكر والثقافة في اليابان. وكانت لوالديه كليهما ميول أكاديمية، والده رجل دين بروتستانتي، ويصف فوكوياما نفسه أنه «لا أدري منفتح نوعاً ما، لكن من دون نزعة معارضة لرجال الدين»[١]. درس في جامعة كورنيل، وبعد تخرجه توجه إلى جامعة هارفارد حيث نال شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية. وكان موضوع أطروحته عن السياسة الخارجية السوفياتية في الشرق الأوسط، كما إنه أمضى فترة في فرنسا لدراسة ما بعد البنيوية بإشراف جاك ديريدا. وبعد هارفارد انضم إلى مؤسسة راند (راند كوربوريشن)، وهي المؤسسة الفكرية الخاصة ذات النفوذ في الولايات المتحدة، ليعمل فيها محللاً للسياسات، متخصصاً في الشؤون السياسية - العسكرية للشرق الأوسط والسياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي السابق. وشغل مناصب متعددة في مؤسسة راند ووزارة الخارجية الأمريكية على

(١) Henry Porter, "Fukuyama Worried about the Future (Interview with Francis Fukuyama)," *Guardian Weekly* (22 March 1992), p. 27.

مدى السنوات الخمس عشرة الماضية. ويعمل حالياً أستاذ كرسي هيرست (Hirst Professor) للسياسة العامة في جامعة جورج ماسون.

في صيف عام ١٩٨٩ نشر فوكوياما مقالة قصيرة في المجلة المحافظة *The National Interest* بعنوان: «نهاية التاريخ؟»، وألف أبرز كتبه استجابة للأفكار المطروحة في النقاش الذي اندلع إثر تلك المقالة، مع أن كتابه نفسه ظلّ يستقطب آراء متنوعة ومتباعدة من جميع مفكري الطيف الأيديولوجي في الولايات المتحدة وغيرها. على سبيل المثال، يصفه جون دان أنه «مؤلّف صبياني»، ويقابله مع «أسوأ نموذج لبحث فصلي (يقدمه طالب) أمريكي قبل التخرج»[٢]. لكن واين كريستودو، يعتبره، بخلاف ذلك، «أهم دفاع عن الديمقراطية الليبرالية منذ كتاب جون رولز: **نظرية في العدالة**»[٣].

أثر كتاب فوكوياما في مستويات عدة. يقول عنه بيري آندرسون: «لم يسبق لأحد أن حاول صياغة توليفة مماثلة – فهو في آنٍ معاً، متعمق للغاية في فرضية (علم) الوجود وقريب للغاية من ظاهر السياسة العالمية»[٤]. ولا يسعني، نظراً إلى مدى طموح فوكوياما، سوى رسم الملامح الرئيسة لفكره، أملاً بألا يعتبر القارئ ما يلي بديلاً من التعّمق في دراسة الكتاب نفسه. فأي كتاب يستقطب آراء متباينة كتلك التي عبرّ عنها دان وكريستودو يستحق القراءة بتمعن.

ويشير فوكوياما، في عبارته «نهاية التاريخ» إلى تاريخ الفكر المتعلق بالمبادئ المشروعة الأولى التي تنظم شؤون التنظيم الاجتماعي والسياسي. وآراؤه في المقام الأول هي معيارية، ففي نهاية القرن العشرين أثبت المزج بين الديمقراطية الليبرالية والرأسمالية تفوقه على أي نظام سياسي/ اقتصادي بديل. ويكمن السبب في قدرة هذا المزج على إرضاء الدوافع الأساسية للطبيعة البشرية، في حين أن النظام الآخر يتألف من رغبتين أساسيتين، إحداهما الرغبة في (امتلاك) السلع المادية والثروة، والأخرى، (الأكثر تجذّراً) هي الرغبة في إقرار الآخرين

(٢) John Dunn, "In the Glare of Recognition," *Times Literary Supplement (TLS)*, vol. 46, no. 24 (April 1992), p. 6.

(٣) Wayne Cristaudo, "The End of History?," *Current Affairs Bulletin*, vol. 69, no. 3 (August 1992), p. 29.

(٤) Perry Anderson, *A Zone of Engagement* (London; New York: Verso, 1992), p. 341.

من حولنا بقيمتنا بصفتنا بشراً. والرأسمالية هي أفضل نظام اقتصادي من أجل رفع إنتاج السلع والخدمات إلى الحد الأقصى واستغلال التقنية العلمية لتوليد الثروة. غير أن النمو الاقتصادي ما هو إلا جزء من القصة. ويحتكم فوكوياما إلى مفهوم هيغل عن الإقرار باعتباره تبريراً لتفوق الديمقراطية الليبرالية على النظم المنافسة لها في الحلبة السياسية. ففي حين يمكن تعزيز النمو الاقتصادي في ظلّ مجموعة من الأنظمة السياسية، بما فيها الأنظمة الفاشية، إلا أن الديمقراطيات الليبرالية وحدها هي التي تستطيع تلبية الحاجة البشرية الأساسية إلى الإقرار (بقيمة البشر بصفتهم بشراً)، وإلى الحرية السياسية والمساواة. كان هيغل يؤمن بأن نهاية التاريخ ستحلّ عندما تكون البشرية قد حققت نمط الحضارة الذي نجح في تلبية رغباتها الأساسية الملحّة. ويعتقد هيغل أن نقطة النهاية تلك هي الدولة الدستورية.

وأشار، في معرض طرحه لفكرته، إلى أن نابليون هو نذير نهاية التاريخ في بداية القرن التاسع عشر. ويرى فوكوياما إننا نحتاج إلى استعادة المثالية الفلسفية التي نادى بها هيغل، وطرح المادية الفلسفية التي نادى بها ماركس وأتباعه الذين كانوا يعتقدون بأن الاشتراكية ضرورية للتغلب على انعدام التكافؤ الاقتصادي الذي تتصف به المجتمعات الرأسمالية.

كما إنَّ فوكوياما يجد في أفكار هيغل فهماً أعمق للطبيعة البشرية يمكن تقصيه واستنباطه من أفكار فلاسفة مثل توماس هوبز وجون لوك اللذين وضعا الحفاظ على الذات في أعلى مرتبة.

ويستدعي فوكوياما، إضافة إلى أفكار هيغل، آراء كلّ من أفلاطون وألكسندر كوييف، أشهر مفسري أفكار هيغل. فمن أفلاطون، يستعير فوكوياما فكرة الـ «ثايموس» (Thymos) التي تدور ترجماتها حول معاني «الجرأة»، «الشجاعة»، «الرغبة». وتعد الـ «ميغالوثيميا» (Megalothymia) تترجم، اشتقاقاً من ذلك، إنها «رغبات» الرجال العظام، صانعي التاريخ، أمثال يوليوس قيصر وستالين. وعلى النقيض من ذلك، هناك كلمة «آيزوثيميا» (Isothymia) التي تعني المطالبة المتواضعة بالإقرار (الاعتراف بإنسانية البشر) متجسداً في المساواة لا في التفوق. والتاريخ هو الصراع بين هذه المشاعر «الرغباتية». وتكمن عبقرية الديمقراطية الليبرالية في أنها تمثل نقطة النهاية للصراع. وتعد الجدلية الخاصة بالعلاقة بين السيد والعبد المحرك الأول للتاريخ الذي لا يمكن أن يكون مستقراً أبداً ما دام انقسام البشر إلى سيد وعبد. فالعبيد لن يقبلوا أبداً وضعهم باعتبارهم تابعين ثانويين (للأسياد)، وتكمن عبقرية

الديمقراطية الليبرالية الرأسمالية في قدرتها على التوفيق في ما بين تلك المشاعر الرغباتية. وتلخص شادية دروري طرح فوكوياما كما يلي:

«الليبرالية تشبع رغبة العالم الأرستقراطي بالسيادة وتنزع عنه الصبغة السياسية بتحويل السياسة إلى اقتصاد. والليبرالية تشبع أيضاً «رغبة» السيد التي تسكن في الإنسان وتستبدلها بـ «رغبة» العبد عند الإنسان الأخير. فبدلاً من التفوق والسيطرة، يسعى المجتمع الإنساني إلى تحقيق المساواة. وأولئك الذين لا يزالون تواقين إلى السيطرة يجدون مخرجهم من ذلك في سعيهم الرأسمالي إلى جني الثروة»[٥].

ويستند فوكوياما أيضاً إلى تفسير أفكار هيغل من قبل ألكسندر كوييف، المنفي الروسي والفيلسوف السياسي. ففي سلسلة محاضرات ألقاها بباريس في أربعينيات القرن العشرين، جادل الأب كوييف بأن دولة الرفاه نجحت في حلّ مشكلات الرأسمالية كما عرّفها ماركس[٦]. وبهذا تمكنت الرأسمالية من وأد تناقضاتها الداخلية الذاتية. يضاف إلى هذا أنها لا تقف عند حدّ تأمين الازدهار المادي، بل هي أيضاً تجانس بين الأفكار والقيم، وبهذا تلغي الصدام الأيديولوجي بين الدول وبالتالي تقلل من خطر نشوب الحروب. ولم يكن هيغل يؤمن بأن نهاية الحرب داخل الدول يمكن أن يتكرر مثالها على النطاق الدولي. ويرى كوييف وفوكوياما أنه في حين أن الحروب لن تختفي في عالمنا، فإن العمل على تجانس القيم بين القوى العظمى من شأنه أن يعزز أركان السلام في ما بين أقوى الدول التي لها وزنها وشأنها في المنظار التاريخي البعيد المدى.

وتتبلور الآراء الفلسفية لفوكوياما مقترنة بدراسة مفصلة للاتجاه الراسخ نحو الأشكال الديمقراطية الليبرالية للحكومة في القرن العشرين. ويقول إن اقتصادات السوق الحرة والديمقراطية البرلمانية في جنوب أوروبا وأمريكا اللاتينية وأجزاء من آسيا وأوروبا الشرقية، في طريقها إلى أن تصبح هي الأوضاع العادية، مع بعض الاستثناءات المهمة.

(٥) Shadia B. Drury, "The End of History and the New World Order," *International Journal* (Toronto), vol. 48, no. 1 (Winter 1993), p. 95.

(٦) Alexandre Kojève, *Introduction to the Reading of Hegel; Lectures on the Phenomenology of Spirit,* Assembled by Raymond Queneau; Edited by Allan Bloom; Translated from the French by James H. Nichols, Jr. (New York: Basic Books, [1969]).

وهو يزعم أنه كان هناك ثلاث عشرة ديمقراطية ليبرالية لا غير في عام ١٩٤٠، وأصبحت سبعاً وثلاثين في عام ١٩٦٠، واثنتين وستين في عام ١٩٩٠، كما إنه يتابع ظاهرة انحسار الحروب بين الدول الديمقراطية على مدى الزمن، ويحاجج بالقول إن السلام بين الدول يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتقاربها الداخلي من معايير النظام الديمقراطي الليبرالي.

لكن فوكوياما يرى أيضاً أن «نهاية التاريخ» ليست بالضرورة خبراً يستحق الترحيب به. فعلى الرغم من انتصار الديمقراطية الليبرالية بصفتها نموذجاً معيارياً، على الأنظمة المنافسة، فإن فوكوياما يشعر بالقلق من أن خضوع «رغبات العظام» لـ «المطالبة المتواضعة بالاعتراف (بإنسانية الإنسان)» قد يكون أيضاً هو السعي إلى تحقيق المساواة على حساب السعي إلى الامتياز. فإذا تجاوزت المساواة حدودها، ولم تكن هناك قضايا كبرى للنضال من أجلها، قد يتمرد الناس على النظام نفسه الذي حقق لهم السلام والأمن. ولا يمكننا العيش على مجرد حقوق متساوية وراحة مادية فحسب. فأولئك الذين يرضون بذلك يصبحون أشخاصاً يصفهم نيتشه أنهم «آخر الرجال»، أو أنهم «رجال بلا صدور»، بحسب وصف سي. إس. لويس (C. S. Lewis). وفي نهاية الكتاب يطلق فوكوياما تحذيراً، ويقول إنّه ما لم تكن هناك سبل للتعبير عن «الميغالوثيميا» في تلك المجتمعات التي نالها من الحظ ما يكفي ليصل بها إلى «نهاية التاريخ»، فقد تضمر الديمقراطية الليبرالية وتموت. (وتشير الإحصاءات التي أجراها بنفسه إلى أن أقل من ثلث عدد الدول كلها قد بلغت ذلك الشأو). وفي مرحلة ما، يقول فوكوياما إن اليابان ربما أصبحت بديلاً من الديمقراطية الليبرالية الأمريكية، وتتمكن من الجمع بين اقتصاد ناجح وقيود اجتماعية تتميز بقوة كافية للصمود أمام قوى التشرذم التي تفرزها الديمقراطية الليبرالية. وهو يدعي أن العديد من المجتمعات الآسيوية قد «وقفت صورياً فقط إلى جانب المبادئ الغربية المنادية بالديمقراطية الليبرالية، متقبلة إياها شكلاً في حين أنها عملت على تعديل محتواها ومضمونها لتواكب التقاليد الثقافية الآسيوية»[٧]. وهذا موضوع يتابعه فوكوياما في كتابه الثاني **الثقة: الفضائل الاجتماعية وتحقيق الازدهار** (*Trust: The Social Virtues and the Creation of Prosperity*) (١٩٩٥). ومن المهم، قبل الخوض في دراسة أفكار الكتاب، أن نورد أبرز نماذج الانتقاد الموجهة إلى كتابه نهاية التاريخ.

(٧) Francis Fukuyama, *The End of History and the Last Man* (New York: Free Press; Toronto: Maxwell Macmillan Canada; New York: Maxwell Macmillan International, 1992), p. 243.

أولاً، جرى التشكيك في احتكام فوكوياما إلى هيغل وأفلاطون من قبل بعض النقاد الساخطين جراء محاولة فوكوياما ضمّ الفلسفة الأفلاطونية إلى جدلية هيغل. وتشير شادية دروري، على سبيل المثال، إلى أن من غير الممكن (التوفيق) «بين آراء أفلاطون الموضوعية ومفهوم الاعتراف الذاتي المتبادل[٨] (Intersubjective)». وهي ترى أن استشهاد فوكوياما بأفكار أفلاطون يرمي إلى تفادي الحقيقة المربكة التي لم يتنبأ بها هيغل نفسه أبداً وهي أن التاريخ سينتهي، حتّى بالمعنى الذي يستخدم فوكوياما فيه كلمة «نهاية». كما إنه لم يكن في وسع هيغل القيام بذلك، نظراً إلى التزامه بالفكرة القائلة إن التاريخ جدلي في مكنونه. ويوجه جون أونيل الذي يهاجم فوكوياما بأدوات هيغل في التحليل، انتقاداً مماثلاً. إذ يعتقد أونيل بأن هيغل كان يرى أن «الاعتراف لا يمكن أن يكون غاية في حدّ ذاته بما أنه يتطفل على سلع أخرى»، وهذا ما يوفر لنا المعايير المناسبة لإدراك:

«إن الاعتراف مطلوب لتثبيت قيمتي الذاتية بوصفي كائناً يتمتع بقوى عقلية وبقدرات للسمو فوق رغبات معينة وقولبتها. لا يؤبه بالاعتراف إلا من كائنات أدركها – كائنات تتمتع بتلك القوى والطاقات. إن هيغل إنما يرفض في نهاية المطاف، بفضل هذه الطبيعة الطفيلية للإدراك بالنسبة إلى سلع سابقة، اعتبار اقتصاد السوق المسخر للفرد كافياً بوصفه وسيلة للإدراك حتّى في أوساط المجتمع المدني ذاته»[٩].

ولهذا نجد أن من غير الواضح أن نتلمس الطريق التي يستطيع فوكوياما أن يسخرّ من خلالها أفكار هيغل بشكل متماسك للدفاع عن الرأسمالية والديمقراطية الليبرالية في حين أن هيغل أنكر صراحة أن في مقدور تركيب كهذا أن يحقق بالشكل الكافي هدف الاعتراف. ويفشل فوكوياما في الخروج الصريح على تصورات كل من هوبز ولوك المتنافرة حول الطبيعة البشرية، على الرغم من انتقاده لكل منهما.

أما المجموعة الثانية من الانتقادات فقد وجهت إلى ادّعاءات فوكوياما التجريبية الأساسية المتعلّقة بانتشار الديمقراطية الليبرالية حول العالم وحول طبيعة العلاقات المسالمة، في جوهرها،

(٨) Drury, "The End of History and the New World Order," p. 93.

(٩) John O'Neill, "Hegel against Fukuyama: Associations, Markets and Recognition," *Politics*, vol. 17, no. 3 (September 1997), p. 193.

التشديد هنا في الأصل.

بين الدول ذات النظام الديمقراطي الليبرالي. وعليه، يعرّف فوكوياما الديمقراطيات الليبرالية بعبارات اصطلاحية ومبهمة بعض الشيء. فيرى أن الديمقراطية الليبرالية نظام يحترم دستوره بعض الحقوق السياسية الأساسية ويقتضي من الحكومة أن تمارس الحكم على أساس الموافقة الصريحة من مواطنيها ومن خلال انتخابات منتظمة تتسم بالتنافس والنزاهة. وفي حين يقدم لنا تعريفاً واسع الطيف معياراً تقريبياً لقياس «مسيرة الديمقراطية»، فإن مؤشراً فضفاضاً كهذا يكاد لا يكون كافياً لاستخلاص أي استنتاجات راسخة عن مدى انتشار الحرية في عالمنا المعاصر. فالسلفادور والولايات المتحدة مثلاً، في نظر فوكوياما، تعتبر كلتاهما ديمقراطية ليبرالية. ويصبح المصطلح نفسه أقل وضوحاً في هذا العصر الذي لا توجد فيه، بحسب رأيه، بدائل نستند إليها كي نضع تعريفاً لذلك المصطلح.

وفي ضوء المهمة التاريخية التي يعتقد فوكوياما أن الديمقراطيات الليبرالية قد أدتها، فإن الإخفاق في التمييز بين الدول المنضوية في تصنيفه الواسع يعتبر نقطة ضعف بارزة في الكتاب ككل. وببساطة، ليس هناك تحليل للفروق الهائلة في الأساليب التي تتمكن بها الدول التي يجمعها في حزمة واحدة من تخفيف مظاهر التضارب بين الحرية والمساواة على صعيدي السياسة والاقتصاد. وفي إطار رأيه القائل إن الدول ذات الأنظمة «الديمقراطية الليبرالية» لا تدخل في حروب ضدّ بعضها بعضاً لأنها ديمقراطيات ليبرالية، يخفق فوكوياما في تقصي وجود تفسيرات أخرى في ما كتب عن أسباب نشوء الحروب.

وأخيراً، هناك نواقص في افتراض فوكوياما بأن الليبرالية السياسية والاقتصادية - المحركين التوأمين لمساره التاريخي ذي الاتجاه الواحد - يمكن أن يتعايشا بيسر وسهولة ضمن الحدود الوطنية للدولة ذات السيادة. وعلى النقيض من ذلك، يركز الكثير من المؤلّفات التي كتبت بحثاً عن مصطلح مفيد لوصف الحقبة التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة، على الآليات المتناقضة لكل من «العولمة» مقابل «التشرذم»، والتي تعتبر القومية الإثنية مثالاً بارزاً عليها. والعولمة مصطلح عام يجسد حدود سلطة الدولة المنبثقة من العدد الذي لا يُحصى من آليات الاقتصاد العالمي الذي يبدو فيه أن الدولة عاجزة نسبياً عن تسيير شؤون اقتصادها الوطني الداخلي. وعلى وجه الخصوص، يؤدي توحيد رأس المال العالمي الذي يحصل الكثير منه بالمضاربات، إلى إخضاع السياسة الداخلية للمطلب القاضي بإبداء المرونة والكفاءة والقدرة على المنافسة في ميدان عالمي يتميز بِكُلّ شيء إلا التكافؤ.

والنتيجة، أنه في حين تصبح الحكومات أقل مسؤولية أمام الذين تدعي أنها تمثلهم في طيف أوسع من القضايا، فإن طيف الخيارات الديمقراطية يتضاءل بالتالي أمام المواطنين تضاؤلاً كبيراً. وطالما أن العولمة الاقتصادية والتشرذم السياسي يعملان على مستويات مختلفة من التنظيم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، فلا ضير في أن يتقبل المرء الكثير من افتراضات فوكوياما الفلسفية ويتوصل إلى ما يعاكس استنتاجاته. وإذا انطلقنا من الافتراض المعقول بأن الرأسمالية العالمية تؤدي إلى تفاقم عدم المساواة على الصعيد الاقتصادي ضمن الدول وفي ما بينها على السواء، في حين تحرمها في آنٍ معاً من القدرة على إعادة التوزيع للتخفيف من آثارها عليها، فقد يتخذ «الصراع من أجل الاعتراف» أشكالاً من ردود الفعل منها النزعة القومية الإثنية[١٠]. والسبيل إلى حلّ هذه المشكلة بمجرد الاحتكام إلى فضائل الرأسمالية والديمقراطية الليبرالية، سبيل غير واضح، لأن الصعوبة الأكبر تكمن في تحقيق التوازن السليم بينهما، وهذه مسألة لم يعالجها فوكوياما في كتابه.

لقد انطلق فوكوياما منذ نشر **نهاية التاريخ والرجل الأخير** في عام ١٩٩٢، ليدرس بتفصيل أوفى الأبعاد الثقافية للاقتصاد السياسي المقارن. وفي عام ١٩٩٥ نشر كتابه الثاني، **الثقة: الفضائل الاجتماعية وتحقيق الازدهار**. وبما أن مادة بحث فوكوياما هي التاريخ، فنجده يركز على المقتضيات المسبقة لتحقيق الازدهار الاقتصادي. وهو يرى أن النجاح الاقتصادي لا يعتمد إلا في جزء منه على العوامل التي يبرزها علماء الاقتصاد بشدة، وهي المنافسة والتكنولوجيا والمهارات. ولا يقل عن ذلك أهمية وجود ثقافة مساندة من الثقة أو «المحبة العضوية للاختلاط بالآخرين» - أي الاستعداد للتعامل الناجح مع مواطني بلادنا بطرق منتجة اقتصادياً:

«في الواقع لا يؤدي الأفراد في عالمنا المعصر كل النشط الاقتصادي، بل المنظمات التي تتطلب درجة عالية من التعاون الاجتماعي. وحقوق الملكية والعقود والقانون التجاري كلها حالات لا يمكن الاستغناء عنها لإقامة نظام اقتصادي حديث يعتمد آليات السوق، لكن من الممكن أن نقتصد كثيراً في نفقات التحويلات (المالية والتجارية) إذا حظيت تلك الحالات بالثقة وبدعم الرأسمال الاجتماعي والثقة. والثقة، بدورها، هي نتاج مجتمعات قائمة

(١٠) For an extended argument along such lines, see: Perry Anderson, A zone of engagement (London; New York: Verso, 1992), pp. 331-375.

مسبقاً تربطها قواعد أو قيم أخلاقية مشتركة. وهذه المجتمعات (المحلية). ليست نتاج اختيار عقلاني»[١١].

وتطالعنا في صلب الكتاب دراسة لمجموعتين متباينتين من الدول. تضم المجموعة الأولى ثلاثة أنماط اقتصادية يزدهر فيها المجتمع المدني، أي مؤسسات اجتماعية من أنماط مختلفة كثيرة تؤدي دوراً واسعاً في حياة الناس وتتوسط بين الأسرة والدولة. وهذه النظم الاقتصادية «عالية الثقة» هي الولايات المتحدة وألمانيا واليابان. وبخلاف ذلك، نجد، في رأي فوكوياما، أن اقتصادات المجموعة الثانية تفتقر إلى وجود مجتمعات مدنية راسخة. فأسرها متماسكة وحكوماتها قوية في المركز، وتكاد لا تتميز بشيء آخر غير ذلك. ومثالاً على هذه الأنظمة الاقتصادية «المتدنية الثقة» يختار فوكوياما الصين وفرنسا وإيطاليا.

والكتاب يستثير التأمل لسببين: أولهما، أنه على الرغم من أن أهمية «الرأسمال الاجتماعي» ليست جديدة (لا بل إننا نستطيع أن نتلمسها في أعمال هيغل)، فإن تصنيف فوكوياما للدول ليس في أقله تقليدياً. وهو يقول إن اللوائح التي اعتمدها في ذلك التصنيف تبرز الدرجة التي تبنّت الدول، أو لم تتبنّ، أنماطاً مشتركة من التنظيم فيما كانت تمر بمرحلة التصنيع على مدى السنين المئتين الماضية، والأنظمة الاقتصادية «العالية الثقة» أقدر على تطوير بنى مشتركة من الاقتصادات «المتدنية الثقة»، حيث تهيمن الشركات ذات الأحجام المرتبطة بحجم الأسرة على الاقتصاد. وثانيهما، أن فوكوياما يحرص على نبذ الفكرة القائلة إن من المفيد إصدار أحكام عامة عن النمو الاقتصادي «الآسيوي». وهو يرى أن اليابان والصين، على مدى طيف «الثقة»، مختلفتان جداً. ويضيف أن المستوى المنخفض المزعوم للثقة التي لا تقوم على الروابط الأسرية في الصين سيعيق النمو الاقتصادي فيها. وإذا استبعدنا الشركات التجارية الحكومية الكبرى التي تعاني ديوناً كبيرة، فإن عدم وجود نزعات عفوية لتأسيس شركات كبرى يجعل من الصعب على الصين أن تقيم صناعات استراتيجية مهمة حيث يعتبر النطاق عاملاً حاسماً لتحقيق النجاح. يضاف إلى هذا أنه يظل من المشكوك فيه ما إذا كان في وسع الدول التي تتمتع بحقوق راسخة للملكية وقواعد للقانون التجاري يمكن الاعتماد عليها، أن تحافظ على معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي إلى أجل غير مسمّى.

(١١) Francis Fukuyama, *Trust: The Social Virtues and the Creation of Prosperity* (London: Hamish Hamilton, 1995), pp. 335-336.

وهناك خطّ متصل يربط بين الكتابين إلى حدّ ما. فالتناقض الكامن في النظام الليبرالي هو نفسه في كليهما. فإذا صعّد المرء الفردية الليبرالية إلى المستوى الشمولي وتوسع في تطبيق فرضياتها على كلّ مناحي الحياة، فإن الأمر ينتهي بفساد وظيفة المؤسسات الليبرالية (بما فيها السوق) وعندها سوف يتفسخ المجتمع الديمقراطي الليبرالي نفسه. غير أن الكتاب الأول يحوي ما لا يقل عن جملة من الإشكالات الكبرى. أولها، أن فصل فوكوياما القاطع بين الديمقراطيات الليبرالية وغيرها فصل فج نوعاً ما، وكذلك فصله الأساسي بين الأنظمة الاقتصادية «العالية» و«المتدنية الثقة». وشتان ما بين الولايات المتحدة واليابان في معظم المؤشرات المقابلة (كمؤشر إحصاء الجرائم، والعمل مدى الحياة وتوزيع الثروة والتنقل بين مختلف الأماكن والمهن). وقد فشلت دراسة تلك المؤشرات التي قام بها فوكوياما وربط فيها بعضها ببعض، في إقناع سوى حفنة من الباحثين، كما إنَّ هناك شكوكاً في آرائه الخاصة بالصين، إذ تشير كونستانس ليفر- تريسي(Constance Lever-Tracy) ، على سبيل المثال، إلى أن فوكوياما لا يجيد فهم الأبعاد الثقافية لتحقيق الثروة في الصين، حيث «تتنامى ثروات الأسر بتنامي أعداد الوحدات الصغيرة، وليس بالتوسع في بنى "بيروقراطية كبيرة"»[١٢]. وهي ترى أن «إقامة شبكات»: تتخطى الحدود الوطنية بين الشركات التي تديرها الأسر والقائمة على «الثقة» الشخصية، تؤدي الوظائف نفسها التي يعزوها فوكوياما للمؤسسات البيروقراطية الكبرى.

يضاف إلى ما تقدّم أنه حتّى لو كانت الدول التي يدرسها تنتظم ضمن تصنيفه القائم على التفريق بين الأنظمة الاقتصادية «المتدنية الثقة» و«العالية الثقة»، فإن السؤال الأكبر هو: وإن يكن؟ ففي حين أن «الفضائل الاجتماعية» قد تكون لها صلة بتحقيق الازدهار، فإننا نظل لا نعرف بوضوح كيف تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي مقابل عوامل أخرى. فخلال السنوات العشرين المنصرمة، مثلاً، كانت الصين الدولة الأولى في العالم من حيث سرعة معدلات النمو، ولا يبدو أن هذا تحقق بفضل تفجر مفاجئ في ينابيع الثقة. وكما إنَّ هناك أنماطاً مختلفة من «الديمقراطية الليبرالية»، كذلك نجد أن هناك العديد من الأشكال المختلفة اختلافاً دقيقاً من الرأسمالية، الأمر الذي يشير إلى أن من السذاجة نوعاً ما أن نبحث عن عامل واحد بمفرده وبمعزل عن غيره من العوامل التي تساهم في النمو الاقتصادي.

(١٢) Constance Lever-Tracy, "Fukuyama's Hijacking of Chinese Trust," *Policy, Organisation and Society*, vol. 12 (1996), p. 94.

والخلاصة، إن أفكار فرانسيس فوكوياما تستثير لدى القارئ التأمل والغيظ معاً. فهو، استناداً إلى العبارة المجازية الشهيرة التي أطلقها آيزيا برلين (Isaiah Berlin)، ليس بالقنفذ (المطلع على شيء واحد عظيم) ولا بالثعلب (المطلع على أشياء كثيرة)، لكنه يجمع بين الاثنين في آنٍ معاً. فنطاق كتاباته وطموحاتها واسع، وهو يحسد على كفاءته في توضيح حجج فلسفية مجردة بمجموعات هائلة من البيانات التجريبية المعاصرة. ولا يعتبر فوكوياما ليبرالياً يتبجح بالانتصار في نهاية القرن العشرين. وهو يشعر بقلق عميق إزاء التراجع الواضح لما يسمّى «رأس المال الاجتماعي» في الولايات المتحدة. وتشير كتاباته إلى أن إنجازات الديمقراطية الليبرالية والرأسمالية هي إنجازات هشة. فهي تقوم على عوامل ثقافية تعتبر حاسمة في نجاح المشروع الليبرالي. ونورد هنا رأي روس بول (Ross Poole) في هذا الصدد:

«لم تفلح الليبرالية أبداً، على الرغم من اهتمامها بالفرد، في أن تقدّم لهذا الفرد سبباً أو دافعاً لتقبل مبادئها. وقد أناطت الليبرالية، انطلاقاً من افتراضها بوجود عالم اجتماعي خالٍ من القيم، مهمة إحداث هذه القيم بأهواء الخيارات الفردية، وتكتشف عندئذٍ أنها لا تملك حججاً قوية ضدّ الفرد الذي يختار قيماً تتناقض مع قيم الليبرالية»[١٣].

والحل الذي يطرحه فوكوياما لهذا الإشكال حلّ أقل ما يمكن أن يقال عنه إنّه مدعاة للأخذ والرد. ففي حين يعتبر من أشد مناوئي المذهب النسبي في الثقافة والأخلاق بأشكاله كلها، يبقى أن نتريث لنرى ما إذا كان سيتقدم بدفاع صريح عن القيم المجتمعية التي تعزز أعماله التي كتبها في الآونة الأخيرة.

في هذا الكتاب أيضاً: آنجل، دويل، روزكرانس.

أهم مؤلّفات فوكوياما

The End of History and the Last Man. New York: Free Press; Toronto: Maxwell Macmillan Canada; New York: Maxwell Macmillan International, 1992.

(١٣) Ross Poole, *Morality and Modernity*, Ideas (London; New York: Routledge, 1991), p. 91.

Trust: The Social Virtues and the Creation of Prosperity. London: Hamish Hamilton, 1995.

Periodicals

"The End of History?" *National Interest*: No. 16, Summer 1989.

"Social Capital and the Global Economy: A Redrawn Map of the World." *Foreign Affairs*: Vol. 74, no. 5, September-October 1995.

"A Reply to My Critics." *National Interest*: No. 18, Fall 1989.

للمزيد من المطالعة

Books

Anderson, Perry. *A Zone of Engagement*. London; New York: Verso, 1992.

Bertram, Christopher and Andrew Chitty (eds). *Has History Ended?: Fukuyama, Marx, modernity*. Aldershot, England; Brookfield, Vt.: Avebury, 1994. (Avebury Series in Philosophy)

Poole, Ross. *Morality and Modernity*. London; New York: Routledge, 1991. (Ideas)

Periodicals

Drury, Shadia B. "The End of History and the New World Order." *International Journal* (Toronto): Vol. 48, no. 1, Winter 1993.

Halliday, Fred. "An Encounter with Fukuyama." *New Left Review*: Vol. 1, no. 193, May-June 1992.

"International Society as Homogeneity: Burke, Marx, Fukuyama." *Millennium: Journal of International Studies*: Vol. 21, no.3, 1992.

Miliband, Ralph. "Fukuyama and the Socialist Alternative." *New Left Review*: Vol. 1, no. 193, May-June 1992.

Rustin, Michael. "No Exit from Capitalism?." *New Left Review*: Vol. 1, no. 193, May-June 1992.

جون هوبسون (John Hobson)

ولد جون هوبسون في دربيشاير، في إنكلترا، عام ١٨٥٨ وتوفي في الأول من نيسان/ أبريل (يوم كذبة أبريل) في عام ١٩٤٠ الذي حسبما أشار ديفيد لونغ بسخرية لاذعة «قد يبدو كافياً لتبرير وصف هوبسون بأنه مثالي»[١]. في دراسة العلاقات الدولية، يرتبط اسمه بنورمان آنجل (Norman Angell) وألفرد زيمرن (Alfred Zimmern) بوصفهما أهم ناقدين ليبراليين إبان الحرب العالمية الأولى. لعل هوبسون كان أشدهم راديكالية، فهو كثيراً ما يعتبر (عن خطأ) جزءاً من التقليد الماركسي لأن بعض آرائه، لا سيما بخصوص الإمبريالية، أثرت في لينين تأثيراً مباشراً. ومع ذلك، وعلى الرغم من بعض أعمال ماركس قد ألهمت هوبسون، إلا أنه لم يقبل نظرة ماركس المادية النزعة للتاريخ، واعتبر أن هذا الأخير مفرط في التبسيط الاقتصادي. إن مصطلح «ليبرالي جديد» هو وصف أدق لهوبسون. وبالمقابلة مع الليبراليين الكلاسيكيين في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، فإن الليبراليين الجدد مثل هوبسون تميزوا بثلاث معتقدات جوهرية. أولاً، لقد رفضوا القبول بوجود مقايضة حتمية بين الحرية والمساواة. فقد أرادوا تطبيق الأهداف المساواتية للاشتراكية داخل نظام سياسي يعزز أيضاً الملكية الخاصة والقيم السياسية الليبرالية. وبالإمكان تحقيق هذا بفرض ضريبة على بدل الإيجار الاقتصادي، وهو «الدخل غير المستحق» الذي يؤول إلى الأفراد نتيجة ملكيتهم لمورد نادر (مثل الأرض) بدلاً من مساهمتهم المباشرة في الإنتاج. ثانياً، لقد تنصلوا من الفكرة الانتفاعية القائلة بوجود أفراد مثل المجتمع المدني، ولم يقبلوا الفكرة الليبرالية الكلاسيكية القائلة بأن الصالح الاجتماعي هو مجموع أوجه الرضا الفردي أو الخاص. ثالثاً، لقد جادلوا بأن فكرة العقل لا يستنفذها الحساب العقلاني للوسائل لتحقيق غايات معينة. وبدلاً من ذلك، لديهم نظرة تطورية للتقدّم التاريخي. وبينما ظلوا يشككون في قوة الدولة، فإنّهم يعتقدون بأن للدولة دوراً مهماً تقوم به لتحسين الرفاهية الاجتماعية وتعزيز الصالح الجماعي[٢]. وتوضح أعمال هوبسون المعتقدات الثلاثة كلها، وإن صفة «المثالية» التي ألصقها به الواقعيون في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين ينبغي ألا تنتقص من مساهمته في التقليد الليبرالي في الاقتصاد السياسي والعلاقات الدولية.

---

(١) David Long, "J. A. Hobson and Idealism in International Relations," *Review of International Studies*, vol. 17, no. 3 (1991), p. 285.

(٢) John Allett, *New Liberalism: The Political Economy of J. A. Hobson* (Toronto; Buffalo: University of Toronto Press, 1981), pp. 15-22.

درس هوبسون في ديربي وذهب إلى جامعة أكسفورد في عام ١٨٧٦ متمتعاً بمنحة دراسية مفتوحة، حيث درس اليونانية واللاتينية وآدابها. غادر أكسفورد في عام ١٨٨٠ ليصبح معلماً، ومن ثمّ في عام ١٨٨٧ حذا حذو أبيه وزاول مهنة الصحافة. انتقل إلى لندن ونجح في كتابة زاوية في مجلة أسبوعية، فضلاً عن إلقاء محاضرات عن الأدب الإنكليزي.

في عام ١٨٨٩، نشر كتابه الأول (مع أ. ف. ماميري، رجل أعمال) وعنوانه **علم فيزيولوجيا الصناعة** (*The Physiology of Industry*)، شرح فيه أفكاره الراديكالية عن نقص الاستهلاك في المجتمع الرأسمالي، الأمر الذي جعله غير محبوب بين علماء الاقتصاد التقليديين التابعين للمدرسة الكلاسيكية. وحين توفي والده في عام ١٨٩٧، تمكن هوبسون من التخلي عن إلقاء المحاضرات بوصفها مصدر رزق، وأتاح له ميراثه بأن يكرس نفسه للبحث والكتابة. كان داعية فاعلاً للإصلاح الاجتماعي في بريطانيا، فواصل كتابة المقالات لعامة الناس، فضلاً عن مزيد من الكتب والمقالات الأكاديمية.

وعندما اندلعت الحرب العالمية الأولى، أدى هوبسون دوراً فاعلاً في قيام لجنة الحياد البريطانية، وكذلك اتحاد السيطرة الديمقراطية الذي شنّ حملة من أجل وضع حدّ «للدبلوماسية السرية» بين القوى العظمى. استقال من الحزب الليبرالي في عام ١٩١٦ بسبب مسألة رسوم الاستيراد (كان هوبسون يؤمن إيماناً راسخاً بحرية التجارة)، وقد هزم بفارق بسيط في انتخابات عام ١٩١٨، حين ترشح عضواً مستقلاً في مجلس العموم. بعد هزيمته، انضم إلى حزب العمال المستقل، وعمل في عدد من اللجان التي تعالج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي. لم تكن أعماله مبعث إلهام للينين في السنوات الأولى من هذا القرن، وإنما كان لتحليله الاقتصادي حول نقص الاستهلاك والبطالة أيضاً تأثير في جون ماينارد كينز (John Maynard Keynes) في الفترة ما بين الحربين[٣].

اشتهر هوبسون بين طلاب العلاقات الدولية بتحليله للإمبريالية في أواخر القرن التاسع عشر. إذ إن نظريته الفريدة عن الإمبريالية التي نشرت لأول مرة في عام ١٩٠٢ وأعيدت طباعتها مرات منذ ذلك الحين، تفهم على أفضل نحو مقابل أكثر النظريات المنافسة نفوذاً. من بين هذه النظريات، هناك أربع جديرة بالملاحظة على وجه الخصوص.

(٣) For more autobiographical detail, see: Michael Schneider, *J. A. Hobson* (Basingstoke: Macmillan Press, 1996), pp. 2-20.

يدعي مفكرون محافظون، مثل بنجامين دزرائيلي (Benjamin Disraeli) وسيسل رودس (Cecil Rhodes) وروديارد كيبلنغ (Rudyard Kipling) أن الإمبريالية ضرورية لصون النظام الاجتماعي القائم في الدول الأكثر تطوراً. ويلزم تأمين تجارة وأسواق للمحافظة على العمالة ولتوجيه طاقات مواطني المدن الكبرى ونزاعاتهم الاجتماعية إلى داخل أراض أجنبية. ثمة افتراض عقائدي وعنصري قوي جداً بالتفوق الغربي ضمن مجموعة الأفكار هذه. ففي صفوف الواقعيين، مثل هانز مورغنثو (Hans Morgenthau)، تعتبر الإمبريالية مجرد مظهر لتوازن القوى وهي إحدى العمليات التي بموجبها تحاول الدول تحقيق تغيير مؤات في الوضع الراهن. إن هدف الإمبريالية هو تقليص الضعف الاستراتيجي والسياسي لدولة ما. أما بالنسبة للراديكاليين الماركسيين، مثل لينين، تنشأ الإمبريالية لأن زيادة تركيز الثروة في المجتمع الرأسمالي تؤدي إلى استهلاك أقل مما يجب. ومع ذلك حيث إنَّ الدولة تمثل الطبقة الرأسمالية، ليس بالإمكان إعادة توزيع الثروة. وبحسب لينين، سوف ينقسم العالم في نهاية المطاف بالكامل ومن ثمّ تتصارع الدول الرأسمالية من أجل إعادة تقسيم العالم. وكان هذا التحليل بمنزلة تفسير أساسي للحرب العالمية الأولى. وأخيراً، فإن النظريات الاجتماعية - السيكولوجية التي هي من أعمال جوزف شومبيتر (Joseph Schumpeter)، تتصور الإمبريالية بأنها «توسع بلا هدف»، وهو نمط جرى تعلمه من سلوك دول أخرى وتم إضفاء الصبغة المؤسسية عليه، وأدخل في عمليات سياسية محلية من قبل طبقة محاربة. ويمكن أن تستحدث هذه الطبقة في بادئ الأمر بسبب الحاجة إلى الدفاع والأمن، ولكن على مرّ الزمن، سوف تختلق الطبقة أسباباً لتخليد وجودها، عادة من خلال التلاعب بالرأي العام ورأي النخبة.

في حين أن آراء هوبسون ذاته لا تستبعد عناصر من المذاهب المسيطرة الأخرى، فإنها تشرح الإمبريالية بوصفها خياراً للسياسات، وليست نتيجة حتمية لميزان القوى، أو الرأسمالية، أو الحاجة إلى أسواق جديدة لتصدير سلع مصنعة إليها أو ظروف سقيمة اجتماعية. بالنسبة إلى هوبسون، يكمن الجوهر الاقتصادي لإمبريالية أواخر القرن التاسع عشر في تدني الاستهلاك المحلي. وقد حدد دائرة مفرغة يدعم فيها التركيز الاقتصادي للقوة نخبة سياسية من حكم القلة، تسهل بدورها مزيداً من التفاوت الاقتصادي. لقد أنتجت الزيادة في الكفاءة الإنتاجية في ظلّ الرأسمالية قدراً كبيراً من الثروة توجه إلى أصحاب رؤوس الأموال على شكل أرباح بدلاً من أن يتوجه إلى العمال على شكل أجور. ويؤدي الضغط الناجم عن الوفر المفرط من

الأرباح في صفوف الأثرياء الرأسماليين، بالاندماج مع قلة الاستهلاك المفروضة في صفوف الفقراء المستغلين، إلى جمع الأغنياء أموالاً طائلة لا يمكن إنفاقها ولا إعادة استثمارها (بالنظر إلى معدلات الفائدة المنخفضة الناجمة من المنافسة المحلية الشرسة وانعدام الأسواق المحلية بسبب تدني الاستهلاك). ونتيجة لذلك، فإن المستثمرين الذين يبحثون عن معدل مردود عالٍ يستثمرون أموالهم في ما وراء البحار. وبالمقابل، يتعين حماية الاستثمارات الأجنبية لضمان أرباحها، الأمر الذي يحدث الضغط الاقتصادي للتدخل السياسي والعسكري في تلك الأسواق التي تنمو فيها رؤوس الأموال. قد ينشأ الضغط الاستبدادي من عدد من الجماعات، وليس فقط من المولين (حسبما جادل لينين)، وإنما أيضاً من «رجل دولة طموح أو جندي على الحدود، أو تبشيري مفرط في الحماسة، أو تاجر مقدام». وجادل في أشهر عبارة له بأن الإمبريالية تمثل في نهاية الأمر «نظاماً شاسعاً من الارتياح الخارجي للطبقات العليا»[٤]. وفي حين لم ينكر هوبسون قط تأثير عدد من العوامل التي تساهم في السلوك الاستبدادي، إلا أنه كان يعتقد اعتقاداً جازماً أن فائض ثروة النخبة هو العامل المحدد النهائي.

كان جدل هوبسون، إلى حدّ ما، محدوداً نتيجة ندرة المعطيات التجريبية (Empirical) ونتيجة تركيزه على بريطانيا العظمى في الربع الأخير من القرن التاسع عشر. من المؤكّد أن الفترة ما بين عام ١٨٧٠ ولغاية الحرب العالمية الأولى كانت في معظم الدول الصناعية المتقدمة في أوروبا فترة تراكم هائل لرؤوس الأموال وتصديرها إلى الخارج، وحسبما عبّر جيلبين:

«زادت مدينة لندن ممتلكاتها الأجنبية أكثر من خمسة أضعاف في الفترة ما بين ١٨٧٠ و١٩١٢. وبحلول عام ١٩١٤، كان أكثر من ربع الثروة البريطانية مستثمراً في سندات حكومية أجنبية وسكك حديدية أجنبية. وكانت بريطانيا، في واقع الأمر، تستثمر في الخارج أكثر بكثير مما تستثمره في الداخل وعانت عجزاً مزمناً خلال هذه الفترة. لكن التدفق الهائل لرأس المال إلى الخارج ساهم بلا شكّ في الهبوط الصناعي والإجمالي للاقتصاد البريطاني وعجّل في تفوق قوى صناعية ناشئة على بريطانيا»[٥].

(٤) J. A. Hobson, *Imperialism: A Study*, New Introd. by Philip Siegelman, Ann Arbor Paperbacks; AA103 (Ann Arbor: Michigan University Press, 1965), pp. 59 and 50-51.

(٥) Robert Gilpin, *The Political Economy of International Relations*, with the Assistance of Jean M. Gilpin (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1987), pp. 308-309.

بالنسبة لهوبسون، ليس من المعقول دراسة الاقتصاد السياسي الدولي بمعالجة العلاقات المحلية والدولية بشكل منفصل إحداها عن الأخرى. بل يلزم، لوضع نهاية للإمبريالية، إجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية رئيسة على الصعيد المحلي. وعلى عكس لينين الذي اعتبر هذا مستحيلاً في دول رأسمالية، فقد اعتبر هوبسون الإمبريالية بمنزلة خيار سياسات، ولم يعتبرها قريناً حتمياً للنظم الرأسمالية للملكية الخاصة. واعتقد أن بوسع الدولة معالجة مشكلة تدني الاستهلاك في الداخل من خلال رفع مستويات دخل أغلبية السكان إما عبر سنّ تشريع بشأن الأجور، وقوانين تخص عمالة الأطفال، وتسويغ قيام نقابات عمالية بصورة قانونية، أو من خلال تحويلات الدخل بفرض ضريبة على الإيجار الاقتصادي للأثرياء، وإعادة توزيع الثروة من خلال التعويض عن البطالة والرفاه الاجتماعي. ويمكن أن تكون الرأسمالية «حميدة» اجتماعياً في ما إذا تحرّكت الدول الليبرالية في اتجاه ديمقراطي أكثر اجتماعياً. ولهذا السبب أيد وجهة النظر القائلة إن سياسة التجارة الحرة ستكون قوة للسلام. وقد اعترضت النخب السياسية والاقتصادية التي كان سلوكها في صميم الإمبريالية على التجارة الحرة كونها قد تهدد مركزها المحلي المحمي في قمة التسلسل الهرمي الاقتصادي. وجادل هوبسون بأن رسوم وتعريفات الاستيراد لم تقلص المنافسة الاقتصادية فحسب، بل إنّها من غير المحتمل أيضاً أن تزيد الاستهلاك المحلي لأن الأثرياء (أصحاب الأراضي الزراعية والأقطاب الصناعيين) وليس الفقراء هم الذين سوف يتمتعون بالمكاسب من الحماية. وكان هوبسون متشككاً جداً أيضاً من الفرضية اللينينية القائلة إنّه من أجل وضع نهاية للإمبريالية، قد يلزم الإطاحة بالرأسمالية عن طريق الثورة. وجادل بأن المذهب اللينيني لم يكن منسجماً مع الإصلاحات الديمقراطية الاجتماعية وإنما من شأنه فقط تمكين نخبة جديدة وبالتالي أنواع جديدة من الإمبريالية.

هل كان هوبسون مثالياً؟ إن كينيث والتز (Kenneth Waltz) في نقده لأفكار هوبسون، يصفه بأنه «متفائل من الصورة الثانية»[٦]. وإن ملاحظات والتز جديرة بالاهتمام حيثُ إنَّ معظم الطلاب يحتمل أن يواجهوا هوبسون عن طريق الكتاب الشهير الذي ألفه والتز بعنوان **الإنسان والدولة والحرب** (*Man, the State and War*) (١٩٥٩). ووفقاً لوالتز، استندت آراء هوبسون بشأن العلاقات الدولية إلى الفكرة المتفائلة القائلة إن أفضل طريقة لمعالجة مشكلة الحرب هي «إتقان» الترتيبات السياسية والاقتصادية المحلية للدول، إذ لن يكون بالإمكان

(٦) Kenneth Neal Waltz, *Man, the State, and War; a Theoretical Analysis,* Topical Studies in International Relations (New York, Columbia University Press, 1959), pp. 45-56.

وضع حدّ للنزاع بين الدول إلا في حال حدوث إصلاح اجتماعي واقتصادي وسياسي داخلها، وهو يجمل وصفة هوبسون للسلام على النحو التالي:

«يقول هوبسون، الاشتراكية أولاً، ثمّ تعمل الفضائل التي يمجدها ليبراليو القرن التاسع عشر بشكل فاعل من أجل إحداث عالم يكتنفه السلام. فالاحتكاكات في مجال التجارة لن تعود تأجج علاقات الدول؛ وإنما سوف تعمل التجارة بدلاً من ذلك على ربطها من خلال تبادلية المصالح. ولن يعود العقل إلى استنباط خدع جديدة وأساليب جديدة للاحتيال على بلدان أخرى بالدهاء، أو، في حال فشل ذلك، لقهرها، وإنما سيكون العقل بدلاً من ذلك الوسيلة التي بواسطتها تتكيف علاقات الدول لما فيه الفائدة المتبادلة لها كلها»(٧).

بالطبع، في ما يخص والتز، إن وصفة هوبسون للسلام ساذجة، إذ إنّها تفشل في أن تأخذ بالحسبان الفوضى الهيكلية بين الدول، وهي الفوضى التي تعزز السلوك الأشبه بالحرب، بصرف النظر عن الترتيبات الاقتصادية والسياسية الداخلية للدول. وبالتالي، فإن صفة «المثالية» ملائمة لهوبسون وغيره من أمثاله.

غير أن ديفيد لونغ (David Long)، في تحليله الممتاز لـ«مثالية» هوبسون، يقدم أسس التريث قبل أن نندفع نحو إصدار حكم سابق لأوانه. وإذا كانت المثالية مرادفاً آخر لـ«السذاجة»، عندئذ تستحق أعمال هوبسون مزيداً من الاهتمام. يوافق لونغ على أن هوبسون كان مثالياً، بمعنى أنه اعتقد بقوة الآراء لتغيير العالم في اتجاه تقدّمي، ولكن أعماله حول العلاقات الدولية هي أكثر تعقيداً بكثير من الملخص الفج الذي قدمه والتز. لقد كتب هوبسون عن صعوبات إصلاح الفوضى الدولية، ولم يقصر نفسه على قضايا الإصلاح الداخلي فقط. ويميز لونغ بين ثلاثة أشكال من المثالية، يمكن العثور عليها كلها في أعمال هوبسون. وهي أشكال تعمل على أصعدة التحليل المحلية وعبر الوطنية والدولية، إضافة إلى إصلاحاته الداخلية. وقد اعترف هوبسون باستمرار أهمية سيادة الدولة، ولكنه أعرب عن الأمل في أن يضعف نمو التجارة والترابط الروابط بين السيادة بوصفها وضعاً قانونياً والبحث عن الحكم الذاتي والاستقلال عن دول أخرى، الأمر الذي يعزز المصالح المشتركة بين الدول لصالح السلام. كما يسترعي لونغ الانتباه إلى أعمال هوبسون حول القانون والتنظيم الدوليين. وأيد تدعيم الالتزامات

(٧) المصدر نفسه، ص ١٥٣.

القانونية بين الدول، ما يقتضي وضع صكوك قانونية أقوى على الصعيد الدولي، بما في ذلك إقامة شكل ما من الحكم الدولي الصالح، وحسبما يوضح لونغ:

«أيد هوبسون الأمن الجماعي والحاجة إلى عقوبات عسكرية لدعم التحكيم الدولي والدعوة إلى إنشاء قوة شرطة دولية. إنّه اقترح عصبة أمم قوية، في الواقع حكومة دولية ذات قضاء وسلطة تنفيذية وسلطة تشريعية تعرض الدول نزاعاتها أمامها؛ ونظام أمن جماعي يتركز فيه استخدام القوة الشرعية في أيدي مجتمع ممثل الدول التي هي الحكومة الدولية. ويجب أن تكون هذه العصبة شاملة وقوية قدر الإمكان بغية تجنب إمكانية إعادة تثبيت ميزان القوة داخل العصبة وبين العصبة وقوى خارجية»[٨].

باختصار، إن نعت أفكار هوبسون ازدرائياً بأنها «مثالية» إنما هو إساءة لفطنة أفكاره و«واقعيتها». ولقد أدى هوبسون في أثناء الحرب العالمية الأولى قدراً كبيراً من البصيرة حين حذر الحلفاء من أخطار الثأر الألماني الذي سوف يشجع عليه مجرد فرض عقوبات تأديبية ضدّ ألمانيا عند نهاية الحرب. بالفعل، يمكن الجدل بأن مسألة التهدئة في ثلاثينيات القرن العشرين تكمن في توقيتها بدلاً من محاولة التعاون مع ألمانيا في حدّ ذاتها. ولو عمل الحلفاء بنصحية هوبسون في عام ١٩١٨، ولم يفرضوا على ألمانيا في ذلك الوقت تلك التعويضات الهائلة، لكان من المحتمل أن لا توجد الظروف التي أدت إلى بروز هتلر في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين.

من المهم تأكيد الصفة المتعددة الأبعاد لفكر هوبسون بخصوص العلاقات الدولية، ليس فقط للرد على الأوصاف المفرطة في التبسيط التي نعت بها فكره، وإنما أيضاً لتبيان استمرار وثاقة صلته في نهاية القرن العشرين. بالطبع يستطيع المرء أن يجادل بأن معالجته للإمبريالية، مهما كانت دقيقة للفترة التي كان يدرسها، ليست وثيقة الصلة اليوم. فلم يعد الاستثمار عبر البحار ممهداً نذيراً للممارسات الاستبدادية لسبعينيات وثمانينيات القرن التاسع عشر. بيد أن أحد أسباب ذلك هو على وجه التحديد كون العديد من الإصلاحات التي اقترحها هوبسون في أوائل القرن العشرين قد حدثت بالفعل، على الأقل في أجزاء العالم الصناعية المتقدمة. إن نشوء دولة الرفاهية، والنقابات المهنية، وتوسيع حقّ الانتخاب وتوسع التجارة

(٨) Long, "J. A. Hobson and Idealism in International Relations," p. 294.

الهائل في حقبة ما بعد عام ١٩٤٥، كلّ ذلك قد قلص جمهور أنصار الإمبريالية التي كانت موضع حنق هوبسون. بالطبع، إن كل إنجازات الديمقراطية الاجتماعية هذه تتعرض للتهديد لعدد من السنوات الآن. وتعيد أعمال هوبسون إلى أذهاننا أنه بعكس الوصفات الليبرالية الجديدة العديدة لقيام نظام عالمي في تسعينيات القرن العشرين، وفي غياب عوائق ديمقراطية واقتصادية، لا يمكننا وضع ثقتنا في أسواق «مفتوحة» وتحرّكات بلا قيود لرؤوس الأموال إذا كنا نرغب في الحفاظ على نظام عالمي سلمي. والعامل الحاسم في فكر هوبسون هو الرغبة في المحافظة على وحدة الدولة – الأمة وفي آن واحد تغليفها داخل شرنقة من اعتبارات طاغية ذات أهمية سياسية واجتماعية اقتصادية تتجاوز حدود السلطة القومية. ويظل المشروع يتمتع اليوم بالقدر نفسه من الحيوية التي كان يتمتع بها في حينه.

انظر أيضاً في هذا الكتاب: آنجل، لينين، والتز، زيمرن.

مؤلّفات هوبسون الرئيسة

Conditions of Industrial Peace. London: G. Allen and Unwin, Ltd., [1927]

Confessions of an Economic Heretic. London: G. Allen and Unwin ltd., [1938].

Confessions of an Economic Heretic: The Autobiography of J. A. Hobson. Edited and Introduced by Michael Freeden. Sussex, Eng.: Harvester Press; Hamden, Conn.: Archon Books, 1976.

The Crisis of Liberalism: New Issues of Democracy. London: P. S. King and son, 1909.

The Crisis of Liberalism; New Issues of Democracy. Edited with an Introd. by P. F. Clarke. Brighton: Harvester Press, 1974.

Democracy and a Changing Civilization. London: Lane, 1934.

The Economics of Unemployment. London: G. Allen and Unwin Ltd., [1922].

The Evolution of Modern Capitalism; a Study of Machine Production. [London: W. Scott; New York: C. Scribner], 1926. (Contemporary Science Series)

The Evolution of Modern Capitalism; a Study of Machine Production. London:

[Allen and Unwin], 1954.

Imperialism: A Study. New Introd. by Philip Siegelman. Ann Arbor: Michigan University Press, 1965. (Ann Arbor Paperbacks; AA103)

Rationalization and Unemployment. London: George Allen and Unwin, 1930.

Toward International Government. London: Macmillan, 1915.

Veblen. London: [Chapman and Hall, 1936]. (Modern Sociologists)

Veblen. New York, A. M. Kelley, 1963.

The War in South Africa: Its Causes and Effects. London: J. Nisbet, 1900.

للمزيد من المطالعة

Books

Allett, John. *New Liberalism: The Political Economy of J. A. Hobson*. Toronto; Buffalo: University of Toronto Press, 1981.

Brailsford, Henry Noel, *The Life Work of J. A. Hobson*. London: Oxford University Press, 1948.

Freeden, Michael (ed.). *J. A. Hobson: A Reader*. London: Unwin Hymen; Boston: Allen and Unwin, 1988.

(ed.). *Reappraising J. A. Hobson: Humanism and Welfare*. London; Boston: Unwin Hyman, 1990.

Long, David. *Towards a New Liberal Internationalism: The International Theory of J. A. Hobson*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1996. (LSE Monographs in International Studies)

Mummery, Albert Frederick. *The Physiology of Industry; Being an Exposure of Certain Fallacies in Existing Theories of Economics*. London: J. Murray, 1889.

Schneider, Michael. *J. A. Hobson*. Basingstoke: Macmillan Press, 1996.

Periodical

Long, David. "J. A. Hobson and Idealism in International Relations." *Review of International Studies*: Vol. 17, no. 3, 1991.

ستانلي هوفمان (Stanley Hoffmann)

ستانلي هوفمان هو أحد الرموز المهمة في دراسة السياسة الفرنسية والسياسة الأوروبية المقارنة، فضلاً عن السياسة الخارجية الأمريكية ونظرية العلاقات الدولية. ومعلمه الفكري هو المفكر الفرنسي ريموند آرون الذي يتقاسم معه نظرة فيبيرية ليبرالية مأساوية. ولقد انخرط، بصفته دارساً للسياسة الخارجية الأمريكية والأخلاقيات الدولية، في جدل مستمر مع صناع السياسات وكذلك مع الواقعيين. إن قيم هوفمان ليبراية وهو يسعى جاهداً لوصف طرق يمكن بموجبها الترويج لقيم ليبرالية من الحرية الفردية في عالم يهدد على الدوام بتقويضها. وهو على نحو ما يماثل كثيراً الواقعيين مثل كينان ومورغنثو وهنري كيسينجر. وأسوة بهم، كتب كتباً طويلة ومقالات عديدة عن مساوئ السياسة الخارجية الأمريكية – كما إنَّ تحليله يركز، مثل تحليلهم، على ما يكنّه صانعو السياسة الأمريكيون من تصورات سابقة تتصف بالسذاجة في كثير من الأحيان حول الشؤون الخارجية.

غير أن هوفمان، خلافاً للواقعيين، لا يعتقد أن الحل هو محاولة تثقيف الأمريكيين في فن الحكم الأوروبي الذي كان سائداً في القرن التاسع عشر. وهو ناقد لاذع للواقعيين الذين يعتقد أن نصيحتهم لا تعمل سوى على تفاقم النواحي الأقل استحباباً من الممارسة الأمريكية. وتحاول أعماله بدلاً من ذلك إقناع الطلاب وصانعي السياسات على السواء بالتعقيد المحض للسياسة العالمية، والأزمات الأخلاقية للسياسة الخارجية ومخاطر تطبيق نماذج غير ملائمة من سلوك الدول. ويمكن رؤية هوفمان، من بعض النواحي، بوصفه صيغة أمريكية لهيدلي بُل الذي كان يعجب به وكان يشاطره تطلعه العام[1]. وعلى نقيض بُل، لم يبن هوفمان صرحاً نظرياً يمكن تبينه من شأنه أن يولف، نوع ما، التوترات القائمة بين الواقعية والمثالية في دراسة الشؤون الدولية. وهو عوضاً عن ذلك، يتنقل بينهما على صعيد تحليل النظرية والسياسة الخارجية. وكما يعبر عن ذلك:

«أسوة بآرون، أميل بالطبع إلى التفكير «ضدّ». ويغويني الطوباويون بأن أظهر (وأنا

(١) انظر:

Stanley Hoffmann, "Hedley Bull and His Contribution to International Relations," *International Affairs (Royal Institute of International Affairs 1944-)*, vol. 62, no. 2 (Spring 1986), pp. 179-195.

جذلان) أن وصفاتهم عديمة القيمة. إن الواقعيين الحمقى يستفزونني لكي أحاول إظهار أنهم قد أغفلوا بعض المخارج»[٢].

وسوف أركز على التوتر المثمر بين واقعية هوفمان ومثاليته في مؤلّفه عن السياسة الخارجية الأمريكية، وذلك في ضوء حجم عمل يقوم به شخص ما يعرب بوضوح عن آرائه ضدّ التيارات النظرية والسياسية الحالية.

ولد ستانلي هوفمان في فيينا عام ١٩٢٨، وترعرع في فرنسا في ثلاثينيات القرن العشرين. يصف هوفمان نفسه، وهو طفل في فرنسا، بأنه تلميذ نمساوي عديم الجذور، يهودي جزئياً، كابدت أسرته كل الصدمات النفسية المرتبطة بنشوء الفاشية وغزو ألمانيا لفرنسا في أيار/ مايو ١٩٤٠. لقد بقي في فرنسا إبان سنوات نظام فيشي، مقيماً في نيس. عادت الأسرة إلى باريس في عام ١٩٤٥، والتحق بمعهد الدراسات السياسية وكلية الحقوق في جامعة باريس. تخرج في عام ١٩٤٨، وتابع دراساته لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الدولي. أمضى عاماً في هارفارد عام ١٩٥١، وبعد إنجاز أطروحته لشهادة الدكتوراه التي وصفها بأنها «تتعذر قراءتها نوعاً ما»، عاد هوفمان إلى هارفارد لتولي وظيفة مدرس في قسم الحكومة في عام ١٩٥٥. يشغل هوفمان اليوم منصب أستاذ كرسي سي. دوغلاس ديلون لحضارة فرنسا في هارفارد، حيث يجمع بين اهتماماته التدريسية والبحثية في السياسة الفرنسية والعلاقات الدولية.

نشر هوفمان ثلاثة كتب رئيسة حول السياسة الخارجية الأمريكية. حيث نشر في عام ١٩٦٨ **مصاعب غليفر، أو، وضعية السياسة الخارجية الأمريكية** (*Gulliver's Troubles, Or, The Setting of American Foreign Policy*) وهو دراسة شاملة للبيئة الدولية المتغيرة التي واجهها صناع السياسة في الولايات المتحدة في ستينيات القرن العشرين، فضلاً عن تحليل ثاقب للمفاهيم المسبقة لصناع السياسة أولئك في التفاعل مع بيئتهم في الماضي. يحاول هذا الكتاب الضخم والطموح دمج التقييدات الداخلية والخارجية على السياسة الخارجية الأمريكية. وكما هو الحال بالنسبة إلى كتبه الأخرى حول الموضوع ذاته، فإن هوفمان مهتم بأن يسهب في شرح، غالباً ما يكون ذلك بكثير من التفصيل، الغاية الملائمة للسياسة الخارجية الأمريكية، وأن يثبت:

(٢) Stanley Hoffmann, "A Retrospective," in: Joseph Kruzel and James N. Rosenau, eds., *Journeys Through World Politics: Autobiographical Reflections of Thirty-Four Academic Travelers*, Issues in World Politics Series (Lexington, MA: Lexington Books, 1989), p. 269.

«ما تستطيع أو لا تستطيع الولايات المتحدة عمله، بالنظر إلى نوع الدولة التي هي عليه، وفي نوع عالمنا الذي نعيش فيه. إن الأهداف التي تناقض رغبات أعمق معتقدات أو عادات أمة ما، أو تناقض رغبات العالم التي تحاول فيه تحقيق تلك الأهداف، ليس أهدافاً قويمة. يتعين استخدام القوة التي تكون تحت تصرف أمة ما بإدراك تام للظروف الخارجية التي تحدد ما هي الاستخدامات المنتجة وغير المنتجة، فضلاً عن الاعتراف التام بالنزعات والمؤسسات المحلية التي توجه الطاقات الوطنية باتجاهات معينة أو تمنع البلد من تطبيقها بأساليب أخرى»[٣].

بالنظر إلى ما حدده هوفمان لنفسه من مهام في كتبه، فضلاً عن رفضه استخدام نماذج نظرية يعتبر تفسيرها مفرطاً في تبسيط الوقائع، ليس من المستغرب أن تنزع كتبه إلى أن تكون طويلة نوعاً ما، وأن تكون صادقة وصعبة القراءة في جلسة واحدة. وهو يميل إلى تصوير تعقد العالم لقرائه بدلاً من أن يبسطه. وعلى الرغم من ذلك، فإنها تعوض عن الجهد. فهو يجادل في كتابه بأن النظام الدولي المعاصر (في ستينيات القرن العشرين) يتميز بدينامية ثورية، وبقطبية ثنائية مقيدة أو خافتة، وبمصادمات أيديولوجية. وهو يميز بين ثلاثة مستويات من النظام ذات الصلة، كلّ منها يظهر صفات بنيوية مختلفة. وهو يبين بوجه أخصّ أن النظام ثنائي القطب من حيث ما تستطيع القوتان الأعظم إطلاقه من دمار نووي. ولكن التقييدات التي تفرضها المعضلة النووية قد أعطت الدولة - الأمة عمراً جديداً وسمحت، على صعيد شامل ثانٍ، بنشوء مركزية سياسية متعددة. وقد شجع هذا بدوره الاتجاه نحو الانتشار النووي الذي يضفي صفة متعددة الأقطاب على الصعيد «شامل» الثالث.

في ضوء مثل هذا التعقيد في العلاقات ضمن وعبر المستويات الشاملة، يشخص هوفمان أوجه العجز الوطني الشاذ الذي يجعل في غاية الصعوبة على الولايات المتحدة العمل بطريقة فاعلة لتعزيز النظام العالمي. ينطوي تعقيد العالم على تحد استثنائي للولايات المتحدة بسبب مجموعة مواقف موهنة تنبثق من «نمط وطني» أمريكي (وهو دالة على ماضي أمريكا ومبادئها) ومؤسسات حكومية أمريكية. وتتمثل المشكلة المؤسسية الرئيسة في تبعثر القوة بين البنية الحكومية والبيروقراطية وضمنها. وتنعكس أوجه النقص في «أسلوب» السياسة الخارجية في التقيد الصارم بالقانون، وفي الاعتماد على الصيغ الجاهزة، وتخطيط قصير الأمد والنزاع بين النزعة إلى الاسترخاء والنزعة إلى النشاط.

(٣) Stanley Hoffmann, *Gulliver's Troubles, or, the Setting of American Foreign Policy*, Atlantic Policy Studies (New York: McGraw-Hill, 1968), p. xiii.

في الجزء الأخير من الكتاب، يجادل هوفمان بأنه يجب أن تقوم الولايات المتحدة بانسحاب متواضع من أوروبا، يسمح ببروز «أوروبا أوروبية»، مدمجة باتجاه كونفدرالية وبحماية مظلة بريطانية – فرنسية مع ضمانات أمريكية وسوفياتية. البرنامج هو بصورة رئيسة مخطط ديغولي لأوروبا، وإضافة إلى تعزيز قيام أوروبا مستقلة نسبياً من شأن البرنامج تحرير موارد أمريكية من أجل مشاريع احتواء أكثر إلحاحاً، مثل كبح الصين. ويجادل هوفمان ضدّ الاعتماد أكثر مما يجب على القوة العسكرية كأداة سياسية، ولكنه يدرك أنه في غياب القوة العسكرية من المحتمل أن تقوض القوى الثورية النظام الدولي. باختصار، إن الكتاب مناشدة للولايات المتحدة للتكيف مع نظام دولي متعدد التدرج بازدياد، وللسماح لأوروبا الشرقية والغربية بالخروج من الحرب الباردة جزءاً من كيان سياسي موحّد.

يجدد هوفمان المناشدة في كتابه التالي، **تفوق أو نظام عالمي** (*Primacy or World Order*) (١٩٧٨)، ويميز بين دورتين من السياسة الخارجية الأمريكية بعد عام ١٩٤٥، دورة الحرب الباردة (١٩٤٥–١٩٦٨) وما يسميه دورة كيسينجر (١٩٦٨–١٩٧٦). وينتقد هوفمان على وجه الخصوص زميله السابق في هارفارد ويتهمه بفشله في تخليص غليفر من ورطات عبر البحار، وبجلبه إلى مكتبه مجموعة من العقائد الواقعية محدودة التطبيق في عالم من الاعتماد المتبادل المتنامي، حيث تكون العلاقات الاقتصادية بأهمية العلاقات العسكرية نفسها. تنشأ تناقضات دبلوماسية كيسينجر من الفجوة بين أفكار مجردة لمتطلبات ميزان القوة والواقع الجيوبوليتيكي. يجادل هوفمان بأن دبلوماسية كيسينجر استندت إلى الوهم بأن الولايات المتحدة تستطيع التمتع بالتفوق وبالنظام العالمي، بينما يرى هوفمان أن هناك تبادلاً بينهما. ويحثّ (مرة أخرى) صناع السياسة الأمريكيين على ممارسة تنافسهم مع الاتحاد السوفياتي على مستويات تكافؤ معتدلة والتخلي عن أي محاولة لتحقيق نظام عالمي استناداً إلى سيطرة استبدادية.

إن كتاب هوفمان الرئيس الثالث حول السياسة الخارجية الأمريكية **الطرق المسدودة** (*Dead Ends*) (١٩٨٣) يستمرّ في تطوير الأفكار الرئيسة المألوفة في كتابة هوفمان: تزايد تعقيد النظام الدولي، احتياجات وفرص الاعتماد العالمي المتبادل، الطبيعة المتعددة الأبعاد وغير القابلة لتبادل القوة، والفائدة المحدودة للقوة العسكرية، والانحطاط النسبي للولايات المتحدة، وضعفها الدبلوماسي، والحاجة إلى استراتيجية «مختلطة» إزاء الاتحاد السوفياتي. ولكن في صلب الكتاب، وهو مجموعة منقحة من مقالات هوفمان، يكمن تأكيده أن السياسات الخارجية لكيسينجر

وكارتر وبخاصة ريغان أدت إلى سلسلة من «الطرق المسدودة». في حين عانت خطّة كيسينجر الكبرى عيباً مميتاً من الغرور المسيطر. وقد أدرك كارتر أن نشر قوة فاعلين جدد مصرين على تأكيد أنفهسم، وعلى رفض تبعيات الاستعمار الجديد قد أوجد عالماً تكون فيه الزعامة الأمريكية «من دون سيطرة» دورها المحتمل الوحيد. إضافة إلى ذلك، يمتدح هوفمان تشديد كارتر المبكر على قضايا عالمية طويلة الأمد مثل حقوق الإنسان والانتشار النووي ومبيعات الأسلحة وقانون البحار، ويعترف للإدارة بميزة إدراكها أن هذا العالم المتزايد التعقيد لا يمكن أن تديره القوتان الأعظم، ولا يمكن اختزاله إلى العلاقة بينهما[٤]. ولكن إدارة كارتر، في تلهفها لتقليص ما كان ينتابها من وساوس تقليدية إزاء الشيوعية، لم تقدّم قط استراتيجية للتعامل مع الاتحاد السوفياتي. لقد مثّل هذا الإغفال «فجوة» الكعكة في نظرة كارتر للنظام العالمي. فقد أخفق في بيان أنشطة الاتحاد السوفياتي التي لا يمكن السكوت عنها، والتي كانت مماثلة لمفهوم واشنطن للنزال العالمي (كما أخفق) في دمج حدسها وافتراضاتها الممتازة في استراتيجية»[٥]. في أشد المقالات حنقاً في الكتاب، يسخر هوفمان من ريغان لمحاولته الخطرة إعادة إحياء استراتيجية احتواء عالمية تحوّل العالم إلى مجابهة أيديولوجية وعسكرية بين القوتين العظميين ولادعائه المشكوك فيه بأن الولايات المتحدة إنما فقدت الإرادة باستخدام قوتها فحسب. في عام ١٩٨٣، جادل هوفمان بأن حنين ريغان إلى عالم خمسينيات القرن العشرين قد يسفر عن طريق مسدودة آخرى ألا وهي حلفاء منفرين، وسباق تسلح يتصاعد بسرعة فائقة واتحاد سوفياتي عنيد.

الحق أن هوفمان قد أخطأ بالطبع في ما يخص النقطة الأخيرة. فقد استسلم الاتحاد السوفياتي بالفعل. ولكن نهاية الحرب الباردة والنجاح القصير الأمد الذي حققته إدارتا ريغان/ بوش في إنهاء الحرب الباردة (اللتين لم تكونا تتوقعانها أكثر من ستانلي هوفمان) لا تبطل حجج هوفمان، كما ينبغي ألا تنتقص من تقدير الحكمة الأعم لتعليقه على السياسة الخارجية الأمريكية التي امتدت طوال الثلاثين سنة الأخيرة. وعلى نقيض زميله السابق هنري كيسينجر، لم يحاول هوفمان على المكشوف أن يؤدي دوراً رئيساً في أن يصوغ بشكل فاعل سياسة خارجية أمريكية، وإنما فضّل أداء دور ناقد قلق لمجمل اتجاهها.

(٤) Stanley Hoffmann, *Dead Ends: American Foreign Policy in the New Cold War* (Cambridge, MA: Ballinger Pub. Co., 1983), p. 69.

(٥) المصدر نفسه، ص ٧٣-٧٤.

في أواخر سبعينيات وأوائل ثمانينيات القرن العشرين، حول هوفمان، إضافة إلى تعليقاته المتواصلة حول الشؤون الخارجية الأمريكية، اهتمامه الانتقادي إلى صعوبات واحتمال توفيق المقاربة الواقعية للعلاقات الدولية مع مطالب الأخلاقيات والمبادئ الأخلاقية الليبرالية. وأشهر كتبه حول هذا الموضوع هو **واجبات ما وراء الحدود: حول حدود وإمكانات السياسة الدولية الأخلاقية**.

يتألف هذا الكتاب من خمسة مقالات ألقيت لأول مرة في عام ١٩٨٠ بوصفها محاضرات لفرانك دبليو أبرامز (Frank W. Abrams) في جامعة سيراكيوز. يتطرق هوفمان إلى الهواجس التي صرف النظر عنها بعض الواقعيين على اعتبار أنها هامشية أو غير ملائمة وكثيراً ما عالجها الليبراليون بأسلوب «طوباوي».

ويدرس، على وجه الخصوص، ثلاث مسائل طرحت أسباباً للكثير الكثير من النقاش بين الواقعيين والليبراليين: استخدام القوة، حقوق الإنسان، والعدالة التوزيعية. تتركز المسألة **الأولى** بصورة رئيسة على الحرب، لا سيما من خلال دراسته لكتاب مايكل فالتزر (Michael Walzer) عنوانه **حروب عادلة وغير عادلة** (*Just and Unjust Wars*) وللانتقادات الموجهة إليه. وهو ينقب في المشكلة الشائكة لما يحتمل أن يطبقه رجال الدولة من معايير أخلاقية في استحداث قرارات تنطوي على استخدام القوة. وفي ما يخص الموضوع **الثاني**، أي حقوق الإنسان، يقدم هوفمان قائمة مؤثرة من المطبات لأي تعريف عالمي لحقوق الإنسان، ويقر بالصعوبات في تعزيزها بوصفها قيمة راسخة في السياسة الخارجية:

«إن هيكل البيئة الدولية التي تحد من إمكانات اتخاذ إجراء أخلاقي، ونزاعات نظم القيمة التي تسفر عن خلافات حادة جداً حول تصورات حقوق الإنسان والأولويات، وصعوبات التقييم والتثمين كلها بارزة هنا، وتفضي مراراً وتكراراً إلى الفشل، أو إلى المواجهة أو إلى استخدامات مشوهة لقضايا حقوق الإنسان لأغراض الحرب السياسية في الداخل أو الخارج»[٦].

على الرغم من هذه المشاكل، يجادل هوفمان بأن الولايات المتحدة لن تكون صادقة مع تصورها في ما لو لم تعزز السعي لتحقيق حقوق الإنسان. وهو يؤيد سياسة اتباع مبدأ دولي

(٦) Stanley Hoffmann, *Duties Beyond Borders: On the Limits and Possibilities of Ethical International Politics*, Frank W. Abrams Lectures (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1981), p. 95.

ليبرالي. ويحذر في الوقت نفسه من أن سياسة كهذه يجب أن تتعايش مع إدراك أن التشديد على حقوق الإنسان السياسية والمدنية على حساب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية كثيراً ما يمكن أن تظهر وكأنها استعمار جديد بمظهر مختلف.

استمر هوفمان، دارساً للعلاقات الدولية، بصورة واسعة في نشر الأفكار الرئيسة التي أقلقته على مدى ثلاثين سنة وأكثر، منذ نهاية الحرب الباردة. وتشمل هذه الأفكار إمكانية بناء نظام عالمي ليبرالي في محيط تعددي فوضوي، ومسؤولية الولايات المتحدة بوصفها القوة العظمى الرائدة في العالم، و«الطرق المسدودة» للنظرية الدولية فضلاً عن فن الحكم الأمريكي.

إنني شخصياً لست معجباً كثيراً بكتب هوفمان على الرغم من أن حججه كانت أساس هذا الملخص من أعماله. فالكتب طويلة للغاية وتتضمن في أغلب الأحيان مبادئ توجيهية لا تعد ولا تحصى في مجال السياسات والتي لا تبلغ أفكارها المركزية الأساسية درجة الوضوح. ومن ناحية أخرى، إنني أعتبره أفضل كاتب مقالات حول دراسة العلاقات الدولية والسياسية الخارجية الأمريكية في هذا القرن. ويتوفر مجلدان عن مقالاته، الأول نشر في عام ١٩٦٥، ويتألف من عدد من محاضرات منقحة عن الحرب والسلم ألقاها في هارفارد وجنيف في أوائل ستينيات القرن العشرين، بينما المجلد الثاني، المعنون بطريقة مناسبة: **جانوس ومنيرفا** (*Janus and Minerva*) نشر في عام ١٩٨٧. وهما يمثلان في مجملها مجموعة أفكار عن العلاقات الدولية متوافقة بصورة ملحوظة حتّى مع تطورها على مدى السنين. وأعتقد أنه يلزم أن يقرأها دارس العلاقات الدولية. وتظل مقالته عن كانط وروسو متفوقة لا يعلى عليها بوصفها تحليلاً مقارناً لهؤلاء المنظّرين الكلاسيكيين في المجال، وتظل مقالاته عن حدود الواقعية في نظرية العلاقات الدولية وثيقة الصلة اليوم تماماً مثلما كانت عليه حين كتبها في أواخر الخمسينيات والستينيات. وفي نهاية القرن العشرين، يظل هوفمان «سيسفوس تعيس»[7] (An Unhappy Sisphus) في الميدان. وكما علق مؤخراً:

«سيظل التوتر قائماً على الدوام بين الأخلاقيات والسياسة لأن الأخلاقيات في حالة حرب دائمة ليس مع مصالح متبجحة أو لا اجتماعية فحسب، وإنما أيضاً مع العزم على تحقيق القوة والسيطرة. وسيكون الأمر في عالم العلاقات الدولية كفاحاً مضنياً. أراد ألبرت كاموس

(٧) سيسفوس (Sisyhus): ملك أسطوري في كورنثيا حكم عليه بأن يدحرج صخرة ثقيلة إلى قمة هضبة في هيدز (Hades)، وكانت الصخرة تتدحرج إلى أسفل كلما اقتربت من القمة (المترجم).

(Albert Camus) منا أن نتخيل سيسفوس سعيداً. ولكن في الشؤون الدولية، هذا ببساطة غير ممكن»[٨].

انظر أيضاً في هذا الكتاب: آرون، كينان، كيسينجر، مورغنثو، والزر.

مؤلفات هوفمان الرئيسة

Contemporary Theory in International Relations. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1960.

Decline or Renewal?: France Since the 1930s. New York: Viking Press, 1974.

Duties Beyond Borders: On the Limits and Possibilities of Ethical International Politics. Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1981. (Frank W. Abrams Lectures)

Gulliver's Troubles, or, the Setting of American Foreign Policy. New York: McGraw-Hill, 1968. (Atlantic Policy Studies)

Janus and Minerva: Essays in the Theory and Practice of International Politics. Boulder, CO: Westview Press, 1987.

Primacy or World Order: American Foreign Policy Since the Cold War. New York: McGraw-Hill, 1978.

The State of War: Essays on the Theory and Practice of International Politics. New York: Pall Mall Press, 1965.

World Disorders: Troubled Peace in the Post-Cold War Era. Lanham, Md.: Rowman and Littlefield, 1998.

The New European Community: Decisionmaking and Institutional Change. (with Robert O. Keohane (eds.)). Boulder, CO: Westview Press, 1991.

After the Cold War: International Institutions and State Strategies in Europe,

(٨) Robert Bononno, "Democracy and Society: An Interview with Stanley Hoffmann," *World Policy Journal*, vol. 12, no. 1 (1995), p. 39.

1989-1991. (with Joseph S. Nye (eds.)). Cambridge, MA: Harvard University Press, 1993.

The Mitterrand Experiment: Continuity and Change in Modern France. (with George Ross and Sylvia Malzacher (eds.)). New York: Oxford University Press, 1987 (Europe and the International Order)

Periodicals

"The Crisis of Liberal Internationalism." *Foreign Policy*: No. 98, September 1995.

"International Relations: The Long Road to Theory." *World Politics*: Vol. 11, no. 3, 1959.

"Obstinate or Obsolete?: The Fate of the Nation-State and the Case of Western Europe." *Daedelus*: Vol. 95, no. 3 1966.

Documents

"International Society," in: Miller, J. D. B. and R. J. Vincent (eds.). *Order and Violence: Hedley Bull and International Relations*. Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1990.

"A Retrospective," in: Kruzel, Joseph and James N. Rosenau (eds.). *Journeys Through World Politics: Autobiographical Reflections of Thirty-Four Academic Travelers*. Lexington, MA: Lexington Books, 1989. (Issues in World Politics Series)

لمزيد من المطالعة

Book

Miller, Lynda, B. and Michael J. Smith, *Ideas and Ideals: Essays on Politics in Honor of Stanley Hoffmann*. Boulder, CO: Westview Press, 1993.

ويضم هذا الكتاب ببليوغرافيا كاملة لأعمال ستانلي هوفمان.

Periodical

Miller, Linda B. "**America, Europe, and the International System.**" *World Politics*: Vol. 21, no. 2, January 1969.

ديفيد هيلد (David Held)

ديفيد هيلد هو أستاذ السياسة وعلم الاجتماع في الجامعة المفتوحة في بريطانيا. على مدى السنوات العشرين الماضية، كتب كثيراً وبإسهاب عن النظرية السياسية والاجتماعية في الحقبة الحديثة مع تركيز على طبيعة الديمقراطية وفرصها في عصر من «العولمة». إن أعماله تصحيح مفيد لأعمال فوكوياما الذي يجادل في أن «نهاية التاريخ» تحدث حين تكون «الديمقراطية الليبرالية» هي الشكل الشرعي الوحيد للحكم الصالح في العلاقات الدولية. ويمكن رؤيتها أيضاً بمنزلة مساهمة مهمة في التنفيذ العملي للمقاربات الحرجة لمشكلة الحكم الصالح العالمي بما يتعدى الحدود الإقليمية للدولة - الأمة. ويسعى هيلد إلى دمج ما يعتبره أهم مساهمة تقدّمها الليبرالية والماركسية على السواء في تعزيز الحرية والمساواة الإنسانية، ويقيّم مصاعب تحقيق هدف الحكم الذاتي الإنساني في حقبة ما بعد الحرب الباردة، وهو يطرح مقترحات عملية لتحقيق ديمقراطية كسموبوليتية (عالمية) في القرن الحادي والعشرين. والعولمة في نظره تهديد للديمقراطية، فضلاً عن كونها فرصة على السواء. إن عدم ملائمة الدولة - الأمة لاحتواء الأشكال الديمقراطية للحكومة يقتضي توسيع نطاق الديمقراطية داخل الحلبة الدولية. سوف يناقش هذا الملخص من أعماله كلّ عنصر من عناصر مشروعه الكلي.

يجادل هيلد أولاً في أن الديمقراطية تتيح الوسائل التي بواسطتها يمكن دمج أفضل بصائر الليبرالية والماركسية. قد يكون من المفيد تلخيص فهم هيلد للمشروعين الليبرالي والماركسي[1]. وهو يختزل كلّ مشروع إلى عدد صغير من العناصر الرئيسة ليؤكّد الطرق التي يبدوان فيها غير منسجمين أحدهما مع الآخر. فالليبرالية مناوئة لقوة الدولة، وهي تشدد على أهمية وجود تنوع لمراكز القوى في المجتمع، لا سيما المراكز الاقتصادية، بينما الماركسية من جهة أخرى مناوئة لتمركز القوة الاقتصادية والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. ويؤمن الليبراليون بفصل الدولة عن المجتمع المدني شرطاً أساسياً لنظام ديمقراطي بينما يؤمن الماركسيون من جهة أخرى، بإعادة هيكلة المجتمع المدني وإلغاء الملكية الخاصة في نهاية المطاف شرطاً أساسياً للديمقراطية الحقة. يجادل الليبراليون في أن أكثر أشكال الدولة جاذبية هو هيكل موضوعي للسلطة منغرس في حكم

(١) هذا الملخص أخذ من:

David Held, "Beyond Liberalism and Marxism?," in: Gregor McLennan, David Held and Stuart Hall, eds., *The Idea of the Modern State* (Milton Keynes, [England]; Philadelphia: Open University Press, 1984), pp. 223-240.

القانون. يجادل الماركسيون في أن فكرة «الحياد» الليبرالية لا يمكن تحقيقها في سياق الرأسمالية. ويشدد الليبراليون على أهمية فصل المجالين الخاص والعام. فالمجال الخاص هو عالم من الفضاء المحمي حيث يمكن أن يزدهر فيه الاستقلال والمبادرة الفردية. ويجادل الماركسيون في أن الحرية بلا مساواة ليست جديرة بالاقتناء. يرى الليبراليون السوق بمنزلة آلية لتنسيق الفاعليات المتنوعة للمنتجين والمستهلكين، بينما يعتقد الماركسيون أنه في غياب تخطيط عام للاستثمار بعناية وحذر، سيكون الإنتاج فوضوياً ومدمراً ويظل موجهاً سعياً وراء الربح وليس وراء الحاجة.

بحسب الظاهر، تصعب رؤية أي وسيلة للتوفيق بين الليبرالية والماركسية. ولكن يجادل هيلد في أنهما تشتركان بعدد من الاهتمامات التي يعبر عنها بأنها التزام بمبدأ الحكم الذاتي.

يجب أن يكون الأفراد أحراراً ومتساويين في تحديد القواعد التي يعيشون بموجبها؛ أي يجب أن يتمتعوا بحقوق متساوية (وتبعاً لذلك، بالتزامات متساوية) في وصف الإطار الذي يولّد ويحدّ من الفرص المتاحة لهم طوال حياتهم[٢].

ويعتقد هيلد، من خلال استخلاص ما يدعي بأنه عامل مشترك، لكل أيديولوجيا سياسية، أنه قد يكون بالإمكان دمجهما إذا استطاع المرء أيضاً الإقرار بحدود وعيوب كلّ منهما. وإلى حدّ ما، تنعكس مواطن ضعف إحداهما على مواطن قوة الأخرى. وعندما يتم الإقرار بهذا، قد يكون بالإمكان تقدير التكاملية المحتملة لتشكك الليبراليين بشأن القوة السياسية، وتشكك الماركسيين بشأن القوة الاقتصادية. ويقترح هيلد أن المفتاح لدمج هاتين العقيدتين اللتين يتعذر التوفيق بينهما على ما يبدو، يكمن في تنفيذ الديمقراطية الراديكالية على صعيد المجتمع المدني وكذلك على صعيد الدولة. يعد هيلد داعية قوي إلى الديمقراطية التشاركية على مستويات الحياة السياسية كافة. ومع ذلك، في حين أن لديه الكثير ليقوله بشأن فضيلة الديمقراطية التشاركية، فإنه يتجنب توضيح ما يجب أن تكون عليه النتيجة المرغوبة للتداول الديمقراطي. فهو لا يعتقد بأنه إما يمكن أو يجب التغلب على الرأسمالية، أو أنّه يدرك، على أقل تقدير، الثمن السياسي الواجب دفعه لقاء هدف مجرد من هذا القبيل. وبغية التخفيف من اللامساواة المتأصلة فيها، فهو يعتقد أنه يجب على الدولة أن تؤدي دوراً فاعلاً في إدارة الاقتصاد.

---

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٣١.

ومن جهة أخرى، فهو تساوره شكوك في قوة الدولة ويتفق مع الادّعاء الليبرالي بوجوب الحفاظ على التمييز بين المجال العام والمجال الخاص. ومن أجل استثمار مواطن قوة الليبرالية والماركسية، يعتقد «أن المجتمع المدني والدولة يجب أن يصبحا الشرط لتحول الآخر إلى الديمقراطية»[٣]. وبالتالي، على الرغم أنه يؤيد الحفاظ على الديمقراطية التمثيلية على صعيد الدولة، فإن الحد الدقيق بين الدولة والمجتمع المدني هو الحد الذي يجب التفاوض عليه في كثرة متنوعة من المجالات الاجتماعية، بما في ذلك مؤسسات مملوكة اجتماعياً، وتعاونيات إسكان ووسائل اتصالات مستقلة ومراكز صحية[٤]. يتكرر هذا الجدل في أعمال هيلد بأسرها، فالتشديد على الديمقراطية بحدّ ذاتها بوصفها سلعة عامة، تفوق قيمتها المتأصلة مناظير تتنافس على دور وهدف الحكومة الملائمين:

«الديمقراطية، كما أعتقد، هي الرواية «الكبرى» أو «اللاحقة» التي تستطيع أن تؤطر وتحدد على نحو مشروع الروايات المتافسة في الزمن المعاصر. إن فكرة الديمقراطية مهمة كونها لا تمثل قيمة واحدة فحسب من بين قيم عديدة، مثل الحرية والمساواة والعدالة، بل هي القيمة التي يمكنها أن تربط بين اهتمامات فرضية متنافسة وتتوسط للتوفيق بينها. فالديمقراطية لا تستلزم الاتفاق على قيم متنوعة، بل إنّها تطرح طريقة لربط القيم إحداها بالأخرى وترك حلّ نزاعات القيم مفتوحاً للمشاركين في حوار سياسي»[٥].

مع نهاية الحرب الباردة، تحول اهتمام هيلد في استكشاف إمكانية «الديمقراطية» بأن تؤلف أفضل ما في الليبرالية والماركسية إلى التركيز على ما تمثله قوى العولمة الاقتصادية من أخطار على الديمقراطية. يضم هذا المصطلح أشكالاً متنوعة من الظواهر مثل تطوير اقتصاد عالمي يعمل فيه الفاعلون الاقتصاديون العالميون بالاشتراك مع أسواق رأسمالية ومالية تزداد تكاملاً، وعمليات معلومات عالمية وزيادة إدراك المشاكل البيئية العالمية. إن مفهوم العولمة، لا يشير فقط إلى إضعاف الدولة – الأمة وإبطالها أحياناً، بل الأهم من ذلك أنها تشكك في أهمية الإقليم في حدّ ذاته. فالقوة والنفوذ يتدفقان بين الكثير من الفاعلين الذين تكون الدولة– الأمة

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٣٦.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) David Held, "Liberalism, Marxism, and Democracy," *Theory and Society*, vol. 22, no. 2 (April 1993), p. 274.

هكذا ورد في الأصل.

مجرد واحد من بينهم، والذين يزداد تعريفهم تعريفاً مستقلاً عن أي مرجع إقليمي. في هذا السياق، يجادل هيلد بأننا نجابه مفارقة غريبة في نهاية القرن العشرين. فمن ناحية، ترافقت نهاية الحرب الباردة باحتفال بانتصار «الديمقراطية» على الشيوعية. ومن ناحية أخرى، ثمة ضعف في إدراك تنوع النظم الديمقراطية نظرياً وعملياً فضلاً عن التحديات الهائلة التي تطرحها العولمة لعافية الديمقراطية مستقبلاً.

ويرى هيلد أن ما يحول دون مساهمة المنظّرين السياسيين في الأجندة العالمية الجديدة هو نزعتهم الدولانية (Statist) المتمثلة بتركيز الشؤون الاقتصادية في أيدي حكومة مركزية الأمر الذي يجعلهم يعتبرون الدولة بمنزلة «مجتمع مصير». فقد افترضوا وجود علاقة «متناظرة ومتطابقة» بين صناع القرارات السياسية ومتلقي قراراتهم. إذ يفترض من حيث المبدأ، أن يكون السياسيون مسؤولين أمام المواطنين الذين انتخبوهم، والذين هم أهم «متلقي» «المخرجات» السياسية. ولأن النظرية الديمقراطية لم تشكك في الدور التعسفي للحدود الإقليمية للدوائر الانتخابية ذات الصلة بالدول ذات السيادة، فإنه يتعذر عليها الرد بطريقة ملائمة على تحديات الحقبة العصرية الأخيرة. ومع زيادة الترابط العالمي المتبادل، تجد الدول أن من الصعب عليها التحكم بالأنشطة داخل ووراء حدودها. كما إنَّ نطاق أدواتها في مجال السياسات، ولا سيما لغرض السياسة الاقتصادية الكلية، آخذة بالانكماش، ولا تستطيع الدول حلّ عدد متزايد من المشاكل التي تتخطى الحدود الوطنية ما لم تتعاون مع دول أخرى ومع فاعلين من غير الدول. يجادل هيلد بأن الدول تجد نفسها واقعة في شرك طائفة من الترتيبات التعاونية لإدارة قضايا تتخطى الحدود وطنية، وتكون النتيجة انفكاكاً متزايداً «بين المجال الرسمي للسلطة السياسية التي تطالب بها [الدول] لنفسها من جهة، والممارسات والهياكل الفعلية للدولة والنظام الاقتصادي على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية من جهة أخرى»[٦].

إنّه يحدد أربعة «مجالات انفكاك» كهذه جديرة بالملاحظة. أولها وأكثرها وضوحاً هو أن السلطة الرسمية للدول لا تتوافق مع النظام الفعلي للإنتاج والتوزيع والتبادل على النطاق العالمي. الثاني هو أن الدول متشابكة بازدياد في «نظم» دولية من الاتفاقيات المنسقة لتنظيم قوى ومجالات قضايا عبر وطنية. وقد أسفر هذا عن نشوء عدد من التنظيمات المهمة وهيئات صنع القرارات

(٦) David Held, "Democracy, the Nation-State and the Global System," *Economy and Society*, vol. 20, no. 2 (May 1991), p. 150.

التي لها قوة هائلة، لكنها تخضع إلى قدر قليل من المساءلة مثل الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي. ومجال ثالث هو مجال القانون الدولي الذي اتسع نطاقه في حقبة ما بعد الحرب بحيث منح الدول والأفراد حقوقاً والتزامات جديدة تقلص السيادة الفاعلة للدولة الإقليمية. وفي أوروبا الغربية على وجه الخصوص، يستطيع الأفراد الاستئناف لدى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان وحتّى المبادرة بإقامة دعاوى قانونية ضدّ حكومتهم. وأخيراً، يعيد هيلد إلى أذهاننا، أنه في المجال الأمني، لا يزال هناك انفصال بين المساءلة الديمقراطية وعمل التحالفات مثل الناتو.

باختصار، إن افتراض سيادة الدولة التي ترتكز عليها نظرية الديمقراطية المعاصرة قد عفا عليها الزمن. ويوجه هيلد انتقاداً قاسياً لفرضية فوكوياما القائلة إننا مع نهاية الحرب الباردة قد وصلنا إلى «نهاية التاريخ» الفلسفية. وهو يوجه إليه ثلاثة انتقادات. **الأول،** يجادل هيلد في أن فوكوياما يعالج الليبرالية بمنزلة وحدة ويتجاهل الاختلافات المميزة بين نماذج مختلفة من الديمقراطية. **ثانياً،** يفشل فوكوياما في أخذ التوترات بين الليبرالية والديمقراطية في الحسبان. **وأخيراً،** يفشل فوكوياما في التساؤل عما إذا بإمكان الديمقراطية الليبرالية أن تستمر بالازدهار في سياق العولمة. ويجادل هيلد في أنه من أجل إعادة توكيد وبسط السيطرة الديمقراطية، يتعين علينا أن نفكر في الديمقراطية في سياق كسموبوليتي بدلاً من سياق قومي. فلا يكمن التحدي في الكيفية التي يمكن للفرد نسخ وتطبيق نماذج معينة من الديمقراطية بين الدول ذات الثقافات والاقتصادات والنظم السياسية الشديدة الاختلاف. بل يتمثل في تصحيح «العجز الديمقراطي» بين النطاق المحدود للديمقراطية المعاصرة وتشتت السلطة السياسية بعيداً من المراكز الرسمية للحكم الوطني الصالح.

لقد قدم هيلد وصفة لإعادة تنظيم المشروع الديمقراطي في تسعينيات القرن العشرين مماثلة لتلك التي قدمها من أجل التفوق على الليبرالية والماركسية في أواسط الثمانينيات. إن السمات الرئيسة لنموذجه للديمقراطية الكسموبوليتية هي التالية:

١- يتكون النظام العالمي من شبكات قوة متعددة ومتراكبة وتشمل الشبكات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

٢- تسند للجماعات والاتحادات كافة، حقوق تقرير المصير التي يحددها التزام باستقلال الفرد ومجموعة محددة من الحقوق. وتتألف المجموعة من حقوق ضمن وعبر كلّ شبكة من شبكات

القوة. وتمثل هذه الحقوق معاً الأساس لنظام قانوني تمكيني - «قانون دولي ديمقراطي».

٣- يمكن تطوير صنع القانون وتنفيذه ضمن هذا الإطار في مواقع وعلى مستويات متنوعة، جنباً إلى جنب مع توسيع نفوذ المحاكم الإقليمية والدولية لمراقبة وكبح السلطة السياسية والاجتماعية.

٤- يتم تبني مبادئ قانونية تحدد شكل ونطاق الإجراء الفردي والجماعي داخل تنظيمات وجمعيات الدولة والمجتمع المدني. وقد حددت معايير معينة لمعالجة الجميع، وهي معايير لا يستطيع أي نظام سياسي أو جمعية مدنية انتهاكها ضمن حدود القانون.

٥- نتيجة ذلك، يحكم مبدأ العلاقات غير القسرية تسويات النزاعات، على الرغم من أن استخدام القوة يظل خياراً جماعياً في الملاذ الأخير في وجه هجمات مستبدة لاستئصال القانون الدولي الديمقراطي.

٦- إن مجمل الأولويات الجماعية هي الدفاع عن تقرير المصير وخلق هيكل مشترك من الإجراءات وصون الصلاح الديمقراطي.

٧- في ما يلي المبادئ المحددة للعدالة الاجتماعية: يجب أن تكون طريقة عمل إنتاج الموارد وتوزيعها واستثمارها منسجمة مع العملية الديمقراطية ومع إطار عمل مشترك[(٧)].

كيف يجب علينا تقييم مساهمة هيلد في نظرية العلاقات الدولية؟ لهذه المساهمة مواطن قوة ومواطن ضعف على السواء. من جهة من المنعش قراءة منظّر سياسي يأخذ العلاقات الدولية على محمل الجد ويرفض قبول التمييز التقليدي بين السياسة داخل الدولة و«العلاقات» الدولية بين الدول. وهو محق تماماً في الشك في هذا التفرع الثنائي التقليدي ضمن العلوم السياسية. وعلاوة على ذلك، فإن عمله المتعلق بـ «الديمقراطية الليبرالية» مفيد لتذكيرنا بعدم وجود نموذج وحيد «للتصدير»، إذا جاز القول، لذلك يجب علينا توخي الحذر في الاحتفال بالانتصار المزعوم للديمقراطية في حقبة ما بعد الحرب الباردة. ومن جهة أخرى، أرى أنه يوجد عيبان في دفاع هيلد عن «الديمقراطية الكسموبوليتية».

الأول هو الدفاع القاصر عن الديمقراطية ذاتها على صعيد فلسفي. ويجادل هيلد في أن

---

(٧) David Held, "Democracy: from city-states to a cosmopolitan order?," *Political Studies* (Special Issue), vol. 40, no. 5 (1992), p. 36.

التشديد هنا ورد في الأصل.

الديمقراطية هي النصّ الأفضل كونها تتجاوز خلافات جوهرية بشأن سلع سياسية معينة. فقد يجادل المرء بأن هذه النظرة تنطوي على عدد من المشاكل. لماذا ينتج من ذلك أنه إذا اختلف الأفراد والجماعات بشأن كيفية تقدير مُثُل جوهرية مثل الحرية السياسية والعدالة الاقتصادية، فإنّهم إما سيناقشون أو يجب عليهم أن يناقشوا حسنات كلّ من المُثُل بطريقة ديمقراطية؟ لا يجيب هيلد عن هذا السؤال وإنما يميل إلى الافتراض بأن أناساً «معقولين» سوف يتفقون على إجراءات محايدة لتقدير منافع سياسية في غياب أي توافق جوهري. هل سيفعلون ذلك؟ هل يجب عليهم فعل ذلك؟ يحدد جورج كرودر (George Crowder) في تحليله للعلاقة بين التعددية الفلسفية والليبرالية السياسية صعوبة رئيسة في استخدام الأولى لتبرير الأخيرة:

«إن مجرد كون القيم بصيغة «الجمع» [بمعنى أنه لا توجد عملة مشتركة لحساب حسنات كلّ منها] يخبرنا بأنه علينا أن نختار ولكن ليس ماذا نختار. ولا يسوق أي سبب لعدم اعتناق قيم لها، في حدّ ذاتها أو بالاندماج مع قيم أخرى، مضامين غير ليبرالية. ليس لدينا سبب، بصفتنا تعدديين [فلسفيين]، لعدم تفضيل النظام والتسلسل الهرمي على الحرية والمساواة»(٨).

يتعين على هيلد تبرير دفاعه عن الديمقراطية بوصفها نصّاً أفضل مما إذا كان يريد الترويج لها بصفتها قيمة عالمية.

الثاني، إن أعمال هيلد جزء من تقليد ليبرالي - يساري وديمقراطي اجتماعي، وهو يريد الحفاظ على التمييز بين الدولة والمجتمع المدني، فضلاً عن القيم الأساسية لليبرالية السياسية والاقتصادية. وهو في الوقت ذاته لا يريد فقط كبح التبعات اللاديمقراطية واللامساواتية للرأسمالية العالمية، وإنما يريد فعل ذلك بواسطة تحول جذري للنظام الوستفالي الذي يزعمون بأنه عفّاه الزمن. وقد يجادل المرء بأنه لا يسع هيلد قول الشيء ونقيضه، في غياب تقليص «للسوق الحرة» العالمية بطريقة أكثر راديكالية بكثير من غير المرجح حدوث أي تغيير من التغيرات السياسية التي يرغب فيها. وهذا ليس انتقاداً «لطوباوية» هيلد في حدّ ذاتها. وحسبما يلاحظ أليكس كالينيكوس (Alex Callinicos):

«إن خسوف أي سياسات تمييزية على مدى السنوات العشرين الماضية للسياسات

(٨) George Crowder, "Pluralism and Liberalism," *Political Studies*, vol. 42 (1994), p. 303.

الديمقراطية الاجتماعية في مواجهة إعادة انبعاث اقتصاد من دون تدخل حكومي في سائر أنحاء الغرب، يطرح السؤال عما إذا كان القيدان اللذان يفرضهما هيلد على مشروعه - وهما المحافظة على فصل الدولة والمجتمع المدني وتنظيم الرأسمالية - هما متساوقان بالفعل»(٩).

بعد أخذ كلّ ما قيل في الحسبان، يظل الحال أن هيلد هو استثناء مهم «للمبدأ الليبرالي المتبجح بالانتصار» الذي كان صوته مدوياً للغاية في الحقبة التي تلت الحرب الباردة مباشرة. وأياً كانت إنجازات الليبرالية في العالم الحديث، يذكّرنا هيلد بأنه لا يزال هناك الكثير الذي يتوجب فعله في ما إذا أريد المحافظة على هذه الإنجازات وتقاسمها بشكل أوسع في النظام الدولي.

انظر أيضاً في هذا الكتاب: كوكس، فولك، فوكوياما، لينكلاتر، راغي.

مؤلّفات هيلد الرئيسة

Democracy and the Global Order: From the Modern State to Cosmopolitan Governance. Cambridge: Polity Press, 1995.

Foundations of Democracy: The Principle of Autonomy and the Global Order. Cambridge: Polity Press, 1993.

Introduction to Critical Theory: Horkheimer to Habermas. London: Hutchinson, 1980.

Models of Democracy. Stanford, CA: Stanford University Press, 1987.

Political Theory Today (ed.), Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1991.

Prospects for Democracy : North, South, East, West (ed.),. Cambridge, UK: Polity Press, 1993.

New Forms of Democracy (with Christopher Pollitt (eds.)). London; Beverly Hills, CA: Sage Publications, in association with the Open University, 1986.

(٩) Alex Callinicos, "Liberalism, Marxism, and Democracy: A Response to David Held," *Theory and Society*, vol. 22, no. 2 (April 1993), p. 285.

Cosmopolitan Democracy: An Agenda for a New World Order (with Daniele Archibugi (eds.)). Oxford, UK; Cambridge, MA: Polity Press, 1995.

Modernity and Its Futures (Understanding Modern Societies) (with Stuart Hall and Tony McGrew). Cambridge: Polity Press, 1992.

Periodicals

"Democracy, the Nation-State and the Global System." *Economy and Society*: Vol. 20, no. 2. May 1991.

"Democracy: From City-States to a Cosmopolitan Order?." *Political Studies* (Special Issue): Vol. 40, no. 5, 1992.

and Anthony McGrew, "Globalization and the Liberal Democratic State," *Government and Opposition*, vol. 28, no. 2, 1993.

"Liberalism, Marxism, and Democracy," *Theory and Society*: Vol. 22, no. 2, April 1993.

Document

Held, David. "Sovereignty, National Politics and the Global System," in: Held, David (ed.). *Political Theory and the Modern State: Essays on State, Power, and Democracy*. Stanford, CA: Stanford University Press, 1989.

للمزيد من المطالعة

Books

Thompson, Janna. *Justice and World Order: A Philosophical Inquiry*. London; New York: Routledge, 1992.

Periodical

Archibugi, Daniele. "Models of International Organization in Perpetual Peace Projects." *Review of International Studies*: Vol. 18, no. 4, 1992.

وودرو ويلسون (Woodrow Wilson)

إن عبارة «المذهب الدولي الليبرالي» التي وصفت في ثلاثينيات القرن العشرين وبعد الحرب العالمية الثانية بأنها «طوباوية» أو «مثالية» قد انبعثت من جديد في حقبة ما بعد الحرب الباردة. فقد بدا للعديد أن حلم النظام العالمي الذي ناصره الرئيس ويلسون أخذ يتحقق، على الأقل، لفترة قصيرة في أوائل التسعينيات، لا سيما بعد حرب الخليج وانهيار الاتحاد السوفياتي، وكذلك الشيوعية. وعلى وجه الخصوص، إن «النظام العالمي الجديد» الذي أعلنه الرئيس بوش في عام ١٩٩١ يشبه بشكل لافت رؤية الاستقرار الدولي التي تمسك بها وودرو ويلسون في العقدين الأوليين من القرن العشرين. وقد فشلت، بالطبع، تلك الرؤية في عشرينيات القرن العشرين، ويمكن الجدال بأن خليفتها في أواخر القرن العشرين قد فشلت بالفعل في تحويل العلاقات الدولية من عالم نزاعات إلى عالم تعاون. وبالنسبة إلى أولئك الذين ألهمتهم النزعة الدولية الليبرالية في تسعينيات القرن العشرين وما بعد ذلك، فإن مصير محاولات ويلسون لإصلاح السياسة العالمية في عشرينيات القرن العشرين لا تزال تستحق تحليلاً جاداً.

يهدف مشروع النزعة الدولية الليبرالية إلى تحويل العلاقات الدولية بحيث تنسجم مع نماذج السلام والحرية والرخاء التي يزعم أنه يتم التمتع بها في الديمقراطيات الليبرالية الدستورية مثل الولايات المتحدة وأوروبا الغربية. ويميز روبرت كيوهانة (Robert Keohane) بين ثلاثة أشكال من النزعة الدولية الليبرالية، ويمكن العثور عليها كلها في فكر ودبلوماسية وودرو ويلسون. تعزز الليبرالية التجارية المقايضة والتجارة عبر حدود الدول، اعتقاداً بأن الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول سوف يقلل الحوافز لاستخدام القوة ويزيد تكاليف القيام بذلك. وبناء على هذا العنصر من المذهب، لا داعي لأن تؤدي التقسيمات الإقليمية بين الدول إلى قيام نزاع إذا كانت السيطرة الإقليمية منفصلة عن القوة. وتؤيد الليبرالية الجمهورية انتشار الديمقراطية بين الدول لكي تكون الحكومات مسؤولة أمام مواطنيها ولكي تجد من الصعب بالنسبة إليها تعزيز سياسات تحمي مصالح نخبها الاقتصادية والعسكرية. لقد دار في تسعينيات القرن العشرين جدال واسع حول مدى كون الديمقراطيات أكثر سلمية من الدول غير الديمقراطية والأسباب الكامنة وراء الصلة المزعومة بين الصفة المحلية للدول وسياساتها الخارجية. وأخيراً، تسعى الليبرالية التنظيمية إلى تعزيز حكم القانون في العلاقات الدولية وكذلك التنظيمات والأساليب التي تلطّف المآزق الأمنية بين الدول. ومن شأن هذا تعديل

الفوضى الدولية والتقليل من الحوافز التي تجعل الدول تنخرط في سلوك يعطي مصالحها على المدى القصير امتيازاً على المصلحة الجماعية للمجتمع الدولي[1]. إن الليبراليين المعاصرين، إذ يستعرضون تجربة الرئيس ويلسون في أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى، أكثر قدرة على تقييم جدوى هذه الأشكال كلها من النزعة الدولية الليبرالية عند الليبراليين في أيامنا هذه.

ولد وودرو ويلسون في كانون الأول/ ديسمبر ١٨٥٦ في مدينة ستاونتون بولاية فيرجينيا. وكان والده راعياً في الكنيسة المشيخية (Presbetarian). انتقلت العائلة إلى جورجيا بعد فترة قصيرة من ولادة ويلسون، ومن ثمّ انتقلت إلى كارولينيا الجنوبية في سنة عام ١٨٧٠. وانضم ويلسون نفسه إلى الكنيسة في عام ١٨٧٣، والتحق بكلية نيورجيرسي (حالياً جامعة برنستون) في عام ١٨٧٥، حيث درس التاريخ واللاتينية واليونانية وآدابها. ثمّ درس الحقوق في جامعة فيرجينيا وفتح مكتب محاماة خاصاً به باتلنستا في عام ١٨٨٠. غير أن عمله لم ينجح مثلما كان يأمل، وفي عام ١٨٨٣ التحق بجامعة جونز هوبكنز ليبدأ مهنته بالتدريس. ثمّ كتب أول كتبه وهو، **حكومة الكونغرس** (*Congersional Government*)، ونال من خلاله شهادة الدكتوراه في عام ١٨٨٦. ونشر كتابه الثاني، **الدولة** (*The State*) في عام ١٨٨٦. وبعد أربع سنوات عين أستاذاً في جامعة برنستون، حيث بقي لغاية عام ١٩١٠. حقق ويلسون تقدّماً سريعاً كأستاذ شاب بالعلوم السياسية، وفي عام ١٩٠٢، أصبح رئيساً لجامعة برنستون. كان ويلسون، طوال هذه الفترة، مسيحياً ملتزماً يحضر قداس الكنيسة بانتظام، ويقرأ الإنجيل يومياً.

انتُخِب ويلسون حاكماً لولاية نيوجيرسي في عام ١٩١١، وبدأ سلسلة من الإصلاحات الجذرية التي أدى نجاحها إلى أن ينتقل إلى البيت الأبيض في عام ١٩١٢. عندما كان حاكماً، حوّل نيوجيرسي من ولاية محافظة نوعاً ما إلى ولاية تقدّمية. وبصفته نصيراً للديمقراطية أصدر قوانين جديدة نصت على انتخابات أولية مباشرة للسلطة التشريعية في الولاية، ونظمت المرافق العامة في الولاية، وسنّت قوانين لمكافحة الاحتكارات الصناعية، ولإصلاح النظام التعليمي. وأوصلته حماسته التي جعلته يدعو إلى ما سمّاه «الحرية الجديدة» على صعيد قومي إلى سدة الرئاسة في الحملة الانتخابية عام ١٩١٢.

(١) Robert O. Keohane, "International Liberalism Reconsidered," in: John Dunn, ed., *The Economic Limits to Modern Politics*, Murphy Institute Studies in Political Economy (Cambridge: Cambridge University Press, 1990), pp. 165-195.

وما أن تمّ انتخابه حتّى باشر في برنامج إصلاح وطني. وأصدرت الحكومة بزعامته قانون أندروود (Underwood) في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٣ تمّ بموجبه تخفيض الرسوم على الواردات من مستوى ٤٠ في المئة تقريباً إلى ٢٥ في المئة، وتوسيع قائمة السلع التي يمكن استيرادها من دون رسوم. وكان مسؤولاً أيضاً عن إصلاح النظام المصرفي، وكذلك عن إصدار تشريع جذري لمكافحة الاحتكارات الوطنية في الصناعة. واستحدث في عام ١٩١٤ لجنة تجارية اتحادية ذات صلاحيات شاملة لمنع المنافسة الاقتصادية الجائرة.

في مجال الشؤون الخارجية، شدد ويلسون على أهمية حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الحكم الذاتي وعدم شرعية الامبراطورية الرسمية. واعتقد أيضاً بأنه لا مصلحة للولايات المتحدة في أن تحذو حذو الأوروبيين في الممارسات الإمبريالية، وأن لها دوراً رئيساً تؤديه بمنزلة وسيط في النزاعات بين الدول الأخرى. وأيد ويلسون استقلال الفيليبين في سنة عام ١٩١٦، وكان على أتم الاستعداد لاستخدام القوة دفاعاً عن الديمقراطية في المكسيك ولإعادة «النظام» في نيكاراغوا وهايتي. احتلت القوات الأمريكية جمهورية الدومينيكان في عام ١٩١٦، ووضعتها تحت السيطرة المباشرة للولايات المتحدة. وعلى الرغم من ذلك، رفض ويلسون كل أفكار المصير الواضح (Manifest Destiny) وسياسة التوسع الإقليمي. واعتقد بأن المقايضة والتجارة حلتا محل الضمّ شاغلاً رئيساً للولايات المتحدة. فإذا أمكن اكتساب أرباح التجارة، عندئذٍ لا تعود هناك ضرورة للسيطرة على الأراضي رسمياً.

إن استعداد ويلسون لاستخدام القوة في أمريكا الوسطى بالنيابة عن حكومة مستقرة وضد دكتاتوريات لم يمتد إلى أوروبا حين اندلعت الحرب هناك في عام ١٩١٤، وأعلن أن الولايات المتحدة ستظل على الحياد في النزاع وغير منحازة، إذ لا مصلحة للولايات المتحدة في حرب اعتقد أنها نتيجة منافسات إمبريالية وسباقات تسلح بين دول ذات ديمقراطيات دستورية ضعيفة. وطالما تستطيع الولايات المتحدة مواصلة التجارة من دون عائق، يجب أن تتصرف بمنزلة وسيط بدلاً من مشارك. للأسف، بات هذا متعذراً بعد أن هاجمت الغواصات الألمانية السفن الأمريكية. وفي عام ١٩١٧، طلب ويلسون من الكونغرس إعلان الحرب على ألمانيا وحلفائها. وساعد انخراط الولايات المتحدة في الحرب في تمويل مجرى الحرب ضدّ ألمانيا في عام ١٩١٨، ووضعت الحرب العظمى أوزارها في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر.

ترتكز شهرة ويلسون، بوصفه صاحب عقيدة دولية ليبرالية، على رؤيته الكبرى لتسوية سلمية في أوروبا عند نهاية الحرب، وكذلك على دوره في المساعدة بإنشاء عصبة الأمم لتعزيز الأمن الجماعي ومنع نشوب حرب أخرى بعد ذلك. وقد تضمنت رؤيته نقاطه الأربع عشرة، وهي سلسلة من المبادئ والمقترحات التي أعلنها في كانون الثاني/ يناير ١٩١٨، وأخذته إلى مؤتمر فرساي في كانون الأول/ ديسمبر:

١- اتفاقيات سلام علنية يتم التوصل إليها علانية من دون اتفاقات سرية؛

٢- حرية الإبحار خارج المياه الإقليمية؛

٣- إلغاء كل الحواجز الاقتصادية أمام التجارة؛

٤- تخفيض القوات المسلّحة الوطنية إلى أدنى مستوى بما يتماشى مع السلامة الداخلية؛

٥- إجراء تعديلات على المطالب الاستعمارية بطريقة حرة ومنفتحة الذهن وغير منحازة؛

٦- جلاء القوات الألمانية عن روسيا واحترام الاستقلال الروسي؛

٧- جلاء القوات الألمانية عن بلجيكا؛

٨- جلاء القوات الألمانية عن فرنسا، بما في ذلك منطقة الألزاس - واللورين المتنازع عليها؛

٩- إعادة تعديل الحدود الإيطالية على هدى خطوط قومية معترف بها بوضوح؛

١٠- منح حكم ذاتي محدود لشعب النمسا - هنغاريا؛

١١-جلاء القوات الألمانية عن البلقان ومنح الاستقلال لشعب البلقان؛

١٢-منح الاستقلال لتركيا، ومنح حكم ذاتي محدود للقوميات الأخرى التي كانت سابقاً تعيش تحت حكم الامبراطورية العثمانية؛

١٣-منح الاستقلال لبولندا؛

١٤-تأسيس رابطة عامة من الأمم بموجب اتفاقيات محددة بهدف تقديم ضمانات متبادلة للاستقلال السياسي وسلامة أراضي الدول الكبيرة والصغيرة على حدّ سواء.

ولقد حضر ويلسون مؤتمر فرساي للتأكد من وضع مبادئه موضع التنفيذ، ولكنه فشل في ضمان وجود أعضاء من مجلس الشيوخ الأمريكي في وفد السلام؛ كما استثنى الجمهوريين.

عاد ويلسون إلى الولايات المتحدة في أوائل عام ١٩١٩ بعد تأمين اتفاق دولي حول إنشاء عصبة الأمم، وهي أول منظمة دولية مكرسة لتعزيز الأمن الجماعي على صعيد عالمي. وعلى الرغم مما كانت تتمتع به رؤية ويلسون من جاذبية، فقد تضمنت عدداً من العيوب ولم يتم تنفيذها بما يرضيه.

يستدعي مبدأ الأمن الجماعي وجود عالم من الدول تكون في الوضع الراهن راضية عموماً عن توزيع السيطرة الإقليمية. واستناداً إلى هذا المبدأ، ينبغي ألا تستخدم الدول القوة إحداها ضدّ الأخرى وهي ملزمة باستخدام القوة جماعياً في حال ارتكاب أي دولة «عدواناً» ضدّ دولة أخرى. ومن المفارقة أن الدول سوف تحبذ على الأرجح مثل هذا المبدأ عندما تكون ضرورة تطبيقه في الحد الأدنى ومن غير المرجح أن تؤيده إذا كان هذا التأييد يقتضي من الدول الدخول في حرب بالنيابة عن دول أخرى. هكذا كان عليه الحال في عام ١٩١٩ حين بلغت الخسائر البشرية نتيجة الحرب أرقاماً غير مسبوقة (ألمانيا ٨, ١ مليون قتيل؛ روسيا ٧, ١ مليون؛ فرنسا ٤, ١ مليون؛ بريطانيا ٩, ٠ مليون. وبالمقابل، قتل نحو ٥٠ ألفاً من الأمريكيين). لقد أقنعت المجزرة رجال الدولة الأوروبيين بتأييد الفكرة القائلة إن السلاح لا يتجزأ (أي إن منع حروب معينة يخدم المصلحة العامة «لمجتمع الدول»)، ولكن ليس إلى حدّ التضحية بحريتها في الخيار بخصوص قرارات تتعلق بالأمن القومي. ونتيجة ذلك، حسبما أوضح غابرييل (Gabriel):

«كانت عصبة الأمم هيئة متواضعة. لم تكن هناك مؤسسة مشابهة لمجلس الأمن حيث تتخذ قرارات ملزمة وآمرة، ولم تكن هناك أحكام لآليات تنفيذ مشتركة. ولم يكن الاستقلال السيادي لأعضائها مقيداً بأي شكل من الأشكال ولم يكن هناك أي أثر لسلطة فوق السلطة القومية ... ولكنها كانت مجرد آلية لتأجيل الحرب. كان يوجد اعتماد كبير على الحوار وعلى التحقيق في الوقائع ونشرها. وبالنظر إلى المعلومات الصحيحة والوقت اللازم، كان يتوقع أن تترسخ عملية تعلّم، وكان يتوقع أن تنتصر العقلانية. وسوف تحدق الشعوب من فوق مناكب الدبلوماسيين المجتمعين؛ وسوف يثبت الرأي العام وجوده»[٢].

للأسف، كانت منظمة كهذه غير ملائمة لتأمين السلام في أوروبا، أو في أي مكان آخر.

(٢) Jürg Martin Gabriel, *Worldviews and Theories of International Relations* (London: Macmillan, 1994), p. 79.

ويعود سبب هذا جزئياً إلى أن رجال الدولة في فرساي، إضافة إلى إنشاء منظمة أمن جديدة، كانوا أيضاً يفرضون سلاماً تأديبياً على ألمانيا، الأمر الذي أثار استياءها الشديد من عمليات إعادة التوزيع الإقليمي المحددة على الأساس المشكوك فيه وهو أن ألمانيا كانت وحدها المسؤولة عن اندلاع الحرب العالمية الأولى. وكانت فرنسا، بشكل خاص، مصممة على استخدام المؤتمر، ليس فرصة لوضع حدّ لميزان سياسة القوة، وإنما لوصفه جزءاً من طموحها واهتمامها الذاتيين لضمان أن تظل ألمانيا ضعيفة. ومع أن ويلسون تمكن في المؤتمر من منع تفكك ألمانيا، إلا أنه لم يتمكن من وقف مطلب نزع بعض الأراضي من ألمانيا، وإلزامها بدفع تعويضات هائلة، ونزع سلاحها بالقوة على أيدي دول الحلفاء. وهكذا، تمّ تطبيق النقطة الرابعة من مبادئ ويلسون تطبيقاً انتقائياً في فرساي، إذ إنّ المنتصرين رفضوا تسليم أسلحتهم إلى هيئة عالمية لم يكن بإمكانهم ممارسة سيطرة عليها، واستخدموا نقاط ويلسون لفرض إملاءاتهم على عدوهم المهزوم.

ونفذت الدول الأربع الكبرى في المؤتمر (بريطانيا، فرنسا، الولايات المتحدة وإيطاليا) عناصر أخرى من رؤية ويلسون تنفيذاً جزئياً فقط. وتم إنشاء بولندا مستقلة، وجرى تنفيذ مبدأ تقرير المصير القومي بالنيابة عن تشيكوسلوفاكيا، وفنلندا، ودول البلطيق ولاتفيا وإستونيا. ولكن كانت توجد مشاكل رئيسة في تحديد نطاق ومعايير المبدأ في عدد كبير من الدول التي كانت تضم تعددية من «أمم مختلفة». ولم يتم التصدي لمسألة تحديد العناصر التي تمثل الأمة، وثبت أنه من المتعذر التوفيق بين هدف الاستقرار وسلامة الأراضي ومبدأ تقرير المصير القومي. على سبيل المثال، تمّ تجاهل الاختلافات بين دول البلطيق، وذلك لمصلحة إقامة يوغوسلافيا مستقلة، بينما ترددت القوى الكبرى في التنازل عن مقتنياتها الاستعمارية. ومرة أخرى، جرى تجريد ألمانيا من مستعمراتها في أفريقيا والمحيط الهادي، ولكن تمّ تحويلها إلى قوى حليفة أخرى بوصفها أقاليم تحت الانتداب – أقاليم تسيطر عليها وتخضع لدرجات متفاوتة من الإشراف من قبل عصبة الأمم. ولم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن مستقبل روسيا التي كانت آنذاك في خضم حرب أهلية، ورفضت بريطانيا بِكُلّ بساطة مناقشة فرصة منح الاستقلال للهند. وجرى منع قيام دمج للنمسا الجديدة الناطقة بالألمانية مع ألمانيا على الرغم من الأماني الشعبية. ومن المفجع أن هتلر نفسه استخدم لاحقاً لغة تقرير المصير القومي في ثلاثينيات القرن العشرين لضمان تفكك تشيكوسلوفاكيا وتوحيد جميع الناس الناطقين بالألمانية في الرايخ.

أمام هذه المشاكل كلها، تولّدت قناعة لدى ويلسون بأنه لا أمل للولايات المتحدة في أن

تؤثر في مستقبل العلاقات الدولية على نحو ينسجم مع المُثل الليبرالية إلا إذا انضمت إلى عصبة الأمم. وبعد عودته من فرساي في عام ١٩١٩، انخرط في حملة مكثفة للتأكد من عدم رفض مجلس الشيوخ للتسوية السلمية. ولكن لم يكن الكثير من الأمريكيين على استعداد للاضطلاع بالتزامات دولية كانت اتفاقية عصبة الأمم تشترطها على ما يبدو. ومع أن يلسون نفسه كان مقتنعاً بأن الزعامة الأمريكية ومرور الوقت يمكن أن يصححا بعض الإجحافات الظاهرية للتسوية، فقد كان مجلس الشيوخ الأمريكي قلقاً على نحو خاص مما بدا أنه التزام عام بالأمن الجماعي الوارد في المادة ١٠ من ميثاق عصبة الأمم، وهي المادة التي ألزمت الدول الأعضاء بأن «تحترم وتصون» سلامة أراضي الدول الأخرى، وكان ويلسون قد أصر على أن هذه المادة جزء حاسم من المنظمة. ولكن بدى أيضاً أنها تتعارض مع التقليد الانعزالي في السياسة الخارجية الأمريكية وهو التقليد الذي ينبغي للولايات المتحدة، بناء عليه، ألا تقحم نفسها أبداً في أي «تحالفات مورطة» في ما وراء البحار، ولا يمكن تبريرها بأنها تخدم المصلحة القومية.

كانت الولايات المتحدة قد تمتعت على مدى يزيد على ٢٠٠ سنة بانفصال جغرافي وتاريخي وعقائدي فريد عن ميزان القوى الأوروبي، ولم يكن الكثير من الأمريكيين يفهمون لماذا لا يمكنهم العودة إلى هذا الوضع الآن بعد أن تمّ كسب الحرب. ولكن وودرو ويلسون لم يبرر الحرب من منطلق ميزان القوى والحاجة إلى احتواء ألمانيا وإنما كان قد أصر بدلاً من ذلك على تبرير انخراط الولايات المتحدة من منطلق يتصف بنزعة أخلاقية كلياً، آملاً أن يضع حداً للحرب إلى الأبد واستبدال ميزان القوى الأوروبي بمجموعة جديدة من الإجراءات البرلمانية القانونية والعالمية. وقد فشل في ذلك، وساعدت بلاغته في ضمان عدم تمكنه من أن يحقق حتّى الهدف المحدود بأن تصبح الولايات المتحدة عضواً في عصبة الأمم.

وانسجاماً مع مبادئه، رفض ويلسون أن يتساهل بشأن التسوية السلمية الموقعة في فرساي واعتقد أن بإمكانه أن يناشد الإدراك السليم للشعب الأمريكي من فوق رأس الكونغرس. وكان متعنتاً بالكامل حيث انهمك برحلات طويلة عبر الولايات المتحدة على أمل أن يقنع الشعب الأمريكي بتأييد وجهة نظره. ومع ذلك لم يتمكن من تأمين موافقة غالبية ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ اللازمة للتصديق على المعاهدة. واستمر الجمهوريون في الإصرار على طلب توضيحات للمادة ١٠ وإدخال تغييرات إليها واعتقدوا بأن نجاحهم في انتخابات الكونغرس في عام ١٩١٨ عكس شعبيتهم المتنامية. وفشلت المعاهدة في تصويت حاسم في ١٩ تشرين الثاني/

نوفمبر ١٩١٩. وباتت «الويلسونية» (Wilsonism) مصطلحاً ينم عن الشتيمة في الولايات المتحدة، وأصبحت النزعة الدولية الويلسونية، مرادفاً لـ «الطوباوية» في دراسة العلاقات الدولية على مدى السبعين سنة التالية. ومرض ويلسون مرضاً خطيراً بينما كان في جولة خطابية دعماً لعصبة الأمم، في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٩، وتوفي في شباط/ فبراير ١٩٢٣. في غضون ذلك، لحقت بالديمقراطيين عام ١٩٢٠ هزيمة نكراء في الانتخابات الرئاسية التي جلبت وارن هاردنغ (Warren Harding) إلى سدة الرئاسة. ولم تنضم الولايات المتحدة قط لعصبة الأمم التي بدورها أخفقت في تأمين السلام الدولي. وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٠ منح وودرو ويلسون جائزة نوبل للسلام تكريماً لجهوده في البحث عن تسوية سلمية عادلة للحرب العظمى وفي تأسيس عصبة الأمم. واندلعت الحرب العالمية الثانية بعد أقل من عشرين سنة.

انظر أيضاً في هذا الكتاب: **آنجل، زيمرمان، دويل.**

مؤلّفات ويلسون الرئيسة

Congressional Government: A Study in American Politics. Introducted by Walter Lippman. New York: Meridian Press, 1956.

*Constitutional Government in the United State*s. New York: Columbia University Press, 1961. (Columbia Paper Back; 15)

George Washington. Illustrated by Howard Pyle. New York; London: Harper and Brothers, 1896.

A History of the American People. Illustrated with Portraits, Maps, Plans, Facsimiles, Rare Prints, Contemporary Views, ect. New York; London: Harper and Brothers, 1906. 5 vols.

The New Freedom. London: Dent, 1916.

The Public Papers of Woodrow Wilson. Authorized Edition. New York: Kraus, 1925.

The Public Papers of Woodrow Wilson. 13th ed. New York: Kraus Reprint Co., 1970.

The State: Elements of Historical and Practical Politics. Rev. ed. Boston: Heath, 1898.

Woodrow Wilson's case for the League of Nations. Compiled with His Approval by Hamilton Foley. Princeton: Princeton University Press, 1923.

Woodrow Wilson's Case for the League of Nations. Compiled with his approval by Hamilton Foley. New York: Kraus Reprints, 1969.

للمزيد من المطالعة

Books

Ambrosius, Lloyd E. *Woodrow Wilson and the American Diplomatic Tradition: The Treaty Fight in Perspective.* Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1987.

Wilsonian Statecraft: Theory and Practice of Liberal Internationalism During World War I. Wilmington, Delaware: SR Books, 1991. (America in the Modern World)

Anderson, David D. *Woodrow Wilson.* Boston: Twayne Publishers, 1978. (Twayne's World Leaders Series; TWLS 76)

Bell, Herbert Clifford Francis. *Woodrow Wilson and the People.* Hamden, Connecticut: Archon Books, 1968.

Buckingham. Peter H. *Woodrow Wilson: A Bibliography of His "Times and Presidency.* compiled by Peter H. Buckingham. Wilmington, Delaware: Scholarly Resources, 1990. (Twentieth-Century Presidential Bibliography Series)

Greene. Theodore P. (ed.). *Wilson at Versailles.* Boston: Heath, 1957. (Problems in American Civilization; Readings Selected by the Dept. of American Studies, Amherst College)

Knock, Thomas J. *To End all Wars: Woodrow Wilson and the Quest for a New World Order.* New York: Oxford University Press, 1992.

Walworth, Arthur. *Woodrow Wilson.* 3rd ed. New York: W. W. Norton, 1978.



النظرية الراديكالية/النقدية

(Radical / Critical Theory)

يهتم المفكرون أصحاب النظرية الراديكالية/ النقدية بمصادر التفاوت البنيوي المتأصل في النظام الدولي، وكذلك بالسبل المتاحة للتغلب عليها. وإذ غالباً ما يستوحون، على سبيل المثال لا الحصر، تقليد الفكر الماركسي، فإنّهم يلقون الضوء على الكيفية التي تجعل العلاقات الدولية بين الدول أوجه إجحاف النظام الرأسمالي العالمي ممكنة (وتنزع إلى إخفائها). هؤلاء المفكرون راديكاليون بطريقتين، أولاً، هم يعتقدون أن النظرية والممارسة مجالان من الفكر والعمل غير منفصلين وغير مستقلين ذاتياً. ثانياً، هم ليسوا راضين عن الإصلاحات الدولية التي تقتصر على تنظيم العلاقات بين الدول، لا سيما إذا كانت تعتمد على قدرة ما يسمّى «القوى العظمى» وإرادتها. وهم يعتقدون أن الواقعية والمثالية كلتيهما تعملان على الحفاظ على التوزيع الأساسي للقوة والثروة. وهم يفكرون بأننا بحاجة إلى أن نمعن النظر النقدي في الظروف التاريخية التي هي أساس عدم المساواة، والقوى المادية والعقائدية التي تدعمها وإمكانية إجراء إصلاح راديكالي للنظام لصالح نظام عالمي أكثر عدالة. إذا كان للدارسين أن يظلوا مخلصين للمصلحة الاجتماعية التحريرية لتعزيز «الاحتياجات الإنسانية»، على نطاق عالمي، فإن هؤلاء المفكرين يحثونهم على استكشاف الروابط المعقدة بين «فوضى» رسمية بين الدول و«تسلسل هرمي» اقتصادي بين الطبقات الاجتماعية والاقتصادية. يجب الاستغناء عن التمييز الصارم بين السياسة ضمن الدول و«العلاقات» بين الطبقات الاجتماعية. ويوسع هؤلاء المفكرون نطاق العلاقات الدولية لتشمل القوى الفاعلة في «المجتمع العالمي» الذي يقتضي تحقيقه العملي منا أن نشكك في ولائنا التقليدي للدولة ذات السيادة. بالطبع ما من أحد من هؤلاء المفكرين يعتقد بأن زوال الأخيرة وشيك، وهم يختلفون حول الفاعلة النسبية لـ «الحركات الاجتماعية الجديدة» بصفتها بدائل لطبقة ماركس ولينين العاملة الثورية عبر الوطنية.

جون بيرتون (John Burton)

لا يمكن تصنيف أعمال جون بيرتون بسهولة ضمن أطر التحليل التقليدية في دراسة العلاقات الدولية. ويعود هذا جزئياً لكونه ناقداً لاذعاً للرأي القائل بأن العلاقات الدولية تستطيع الوقوف بمعزل عن غيرها من فروع المعرفة في العلوم الاجتماعية. كما إنَّ ذلك نتيجة كلّ من محاولته الانتقائية لتطوير مقاربة كلية لتحليل النزاع في السياسة العالمية وتصميمه على الترويج لفكرة «المجتمع العالمي» بوصفها مفهوماً ضرورياً يتم ضمنه اعتبار العلاقات بين الدول مجرد جزء واحد من نظام أوسع من الصلات والروابط عبر الحدود الإقليمية.

«من الناحية العملية، توجد اتصالات أو نظم مباشرة عديدة للغاية، بحيث تبدو خارطة عالمية تمثلها ككتلة من خيوط عنكبوت متراكبة فوق بعضها البعض، وجدائل تتلاقى عند بعض النقاط أكثر من غيرها وتتركز بين بعض النقاط أكثر من بين غيرها. وتكون حدود الدول محجوبة عن الأنظار»[1].

على الرغم من أن الفكرة القائلة إننا نعيش في عالم «معولم» بشكل متزايد قد اكتسبت شعبية في تسعينيات القرن العشرين، إلا أن جون بيرتون قد انكب على دراسة هذه الظاهرة منذ أوائل الستينيات وطور مجموعة كتابات فريدة لا تزال مصدر إلهام لدارسي المجتمع العالمي في يومنا هذا.

ولد جون بيرتون في عام ١٩١٥ في أستراليا. لم تسلك حياته ومهنته السبيل الاعتيادية من المدرسة إلى الجامعة ومن ثمّ إلى البيئة الأكاديمية، بل بدلاً من ذلك تنقّل بيرتون بين المناصب الأكاديمية والدبلوماسية. وهذا يساعد في تفسير انتقائه للنماذج العلمية المعزولة عن التغيرات في العالم الحقيقي فضلاً عن رغبته في الانخراط في العمل الأكاديمي الذي من شأنه تحسين صنع القرار. التحق بيرتون بالخدمة العامة للكومنولث الأسترالي في عام ١٩٣٧ بعد إتمام المرحلة الثانوية وفاز بمنحة دراسية في جامعة لندن في عام ١٩٣٨. نال شهادة الدكتوراه من كلية لندن للاقتصاد في عام ١٩٤٢، وأدى دوراً فاعلاً في الدبلوماسية الأسترالية عند نهاية الحرب العالمية الثانية. غير أنه لم يكن راضياً عن بقائه موظفاً في السلك الدبلوماسي الأسترالي، وكانت الكثير من آرائه آنذاك غير تقليدية بالفعل. واضطلع ببعض الأعمال الأكاديمية في الجامعة الوطنية

(١) John Burton, *World Society* (Cambridge: Cambridge University Press, 1972), p. 43.

الأسترالية في أواخر الخمسينيات. وفي عام ١٩٦٣، عرض عليه منصب أكاديمي في جامعة لندن. وبقي هناك حتّى أوائل السبعينيات، عندما انتقل إلى جامعة كنت (Kent) في كانتربري. وأدى بيرتون مع عدد من الزملاء الأصغر سناً مثل مايكل بانكس(Michael Banks) في كلية لندن للاقتصاد، دوراً فاعلاً في إنشاء مركز لتحليل النزاعات مقره كنت، يمثّل منبراً لنشر أعماله وإجراء مزيد من استكشافها. وفي أوائل الثمانينيات، انتقل بيرتون إلى الولايات المتحدة حيث عمل ودرّس في جامعة جورج ماسون في فيرفاكس بولاية فيرجينيا، وهو يعيش حالياً في أستراليا. وقد تقاعد رسمياً ولكنه لا يزال ناشطاً في الفكر والتأليف.

كان أول أبرز مؤلّفات بيرتون هو **العلاقات الدولية: نظرية عامة** (*International Relations: A General Theory*) (١٩٦٥)، وكانت محاولة طموحة لاستخدام نظرية النظم بوصفها جزءاً من نقد أوسع لما اعتبره بيرتون النموذج الواقعي القويم للعلاقات الدولية. وصوّر الأخير الدول بمنزلة كرات بلياردو، يمكن فهم تفاعلاتها على أفضل نحو كنتيجة لتسلسلات هرمية ثابتة من القوة. وجرى تمييز واضح بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، وتمت معاملة الدول باعتبارها وحدات محكمة السد. كان بيرتون يدعي، حتّى في ستينيات القرن العشرين، أن الحكمة القويمة بشأن السياسة الدولية والتنظيم الدولي - المتصلة بالقوة الوطنية والمصالح الوطنية وميزات القوة و«الأمن الجماعي والحكومة العالمية» لا تلائم الظروف والأحوال الدولية المعاصرة. فمثلاً، كانت إحدى نقاط الضعف الحرجة للمعتقد التقليدي هي إخفاقها في التمييز بين القوة بصفتها وسيلة لتحقيق أهداف أخرى (مثل الأمن) والقوة كغاية في حدّ ذاتها.

استخدم بيرتون بدلاً من ذلك نماذج السيبرانية (Cybernetics) ونظرية النظم لتسليط المزيد من الضوء على العلاقات الدولية على نحو عام، وتحليل النزاع على نحو خاص. بالطبع، لم يكن بيرتون أول من استخدم فكرة «نظام» لدراسة العلاقات الدولية[٢]. ولكن تصوره للنظام الدولي كان مبتكراً في محاولته إدخال «مدخلات» محلية في دراسة النظام الدولي وإحلال «الشرعية» محل القوة متغيراً حاسماً في تبرير النزاع بين الدول. تأثر بيرتون بأعمال كارل دويتش (Karl Deutsch) من بين آخرين. فقد استخدم أفكاراً من دراسة صنع القرار والسيبرانية من أجل إثبات حجته المركزية. كتب يقول:

---

(٢) لمزيد من الفائدة حول فكرة النظام لدراسة العلاقات الدولية،انظر:

C. R. Mitchell, "Systems Theory and International Relations," in: A. J. R. Groom and C. R. Mitchell, eds., *International Relations Theory* (London: Pinter, 1978), pp. 33-48.

«من منطلق احتياجات الاتصالات، فإن القوة ليست مهمة. عندما يكون نظام ما متكاملاً كلياً، ويتلقى معلومات ويصنفها ويبدي ردّ فعل، ويخضع لضوابط التغذية المرتدة، وعند الانتهاء من هذه العملية يستطيع تغيير أهدافها والتكيف مع الحالات المتغيرة، عندئذ يُنظر إلى القوة بأنها ذات أهمية عرضية، بصرف النظر عن الأهمية التي قد تبدو عليها عند أي نقطة في التاريخ»[٣].

كما جادل بأن القوة واستخدام القوة في العلاقات بين الدول، كانت عند إحدى نهايتي طيف، وتقابله في الطرف الآخر عملية صنع القرار المتبادلة في حلّ النزاعات، وهو «اهتمام في كلّ دولة في استجابات الدول الأخرى لسياساتها، وفي عمليات التغيير، وفي تغيير الأهداف، وفي التكيف الوطني مع التغيير الحاصل في أماكن أخرى»[٤].

غير أن عنوان أول كتاب نشره بيرتون كان مضللاً من حيثُ إنَّ ادعاءاته النظرية كانت موحية أكثر منها منهجية، وأن استعراض بيرتون للحالة القائمة للنظرية في العلاقات الدولية قد عكّرت صفوة نزعته للانهماك في انتقادات جدلية ضدّ ما أدرك أنه حدود المعتقد التقليدي. غير أن ما يمتاز به الكتاب أكثر هو تحليله وترويجه لعدم الانحياز في سياق الحرب الباردة الجارية بين القوتين العظميين. فقد رأى أن الأنظمة التي لا تحظى بشعبية في الدول الجديدة التي نشأت من عملية إزالة الاستعمار سعت إلى الانحياز إلى الدولتين العظميين لا بسبب تعاطف عقائدي وإنما لأنها ترغب في تدخل القوتين العظميين لحمايتها من الاضطرابات الداخلية والتحديات الداخلية لسلطتها. ومن ناحية أخرى، إن الحكومات التي تنعم بدعم أكبر وبالشرعية من مواطنيها هي أكثر احتمالاً بأن تختار عدم الانحياز لأنها ليست بحاجة إلى دعم خارجي، ولذلك يمكنها أن تتجنب وهي آمنة تعريض الدولة الجديدة للتدخل من قبل القوتين العظميين.

تساعد هذه النظرة الثاقبة في تفسير ضعف أعداد كبيرة من أنظمة الحكم في العالم الثالث في أعقاب الحرب الباردة. أما وإنه لم تعد إحدى القوتين العظميين موجودة، وبما أن الولايات المتحدة مترددة بالتدخل في مناطق ليست لها أهمية استراتيجية لأمنها، فلم يعد باستطاعة العديد من أنظمة الحكم (لا سيما في أفريقيا) الحفاظ على حكمها الاستبدادي لشعبها. في عام ١٩٦٥،

(٣) John Burton, *International Relations: A General Theory* (Cambridge: Cambridge University Press, 1965), p. 147.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٧٤.

عرض بيرتون عدم الانحياز بمنزلة سبيل للسلام في ما لو اعتمده عدد كاف من الدول. ولما كان الردع النووي يؤمن أساساً ضرورياً، ولكنه غير كاف للنظام الدولي، فإن بوسع عدم الانحياز استحداث نظام دولي (يمكن لكل الدول ذات السيادة بصرف النظر عن حجمها أن تتعايش في علاقة تنافسية ولكن غير عدوانية)[٥]. تنعكس مُثل بيرتون في رؤيته للدولة المحايدة والمسالمة وغير المنحازة التي ربما تجمل نظرته للدور الملائم لـ «القوى المتوسطة» مثل أستراليا. ومع ذلك، فإن الرابط بين وصفات بيرتون في مجال السياسات واستخدامه نظرية النظم غير مفصل بشكل واضح في هذا الكتاب.

في عام ١٩٦٨، نشر بيرتون كتابه الأساسي الثاني، وهو **النظم، الدول، الدبلوماسية والقواعد** (*Systems, States, Diplomcy and Rules*). وواصل اهتمامه بنظرية النظم وصنع القرار، مجادلاً بأن النزاع بين الدول كثيراً ما ينشأ نتيجة صنع قرار مختل وظيفياً داخلها. وقد ينجم هذا من عدم كفاية التعليم ونقص في معرفة تامة بالظروف في الخارج، ومن أيديولوجيات تحفز الأطماع والمخاوف، أو من مدركات حسية خاطئة للدول الأخرى. وجادل بيرتون بأنه غالباً ما يفضل الزعماء الوطنيون نقل تحدياتهم الداخلية إلى المجال الدولي، حتّى وإن كان الثمن هو التوتر والحرب. ومرة أخرى، فإن تصوره للعالم المثالي يبدأ مع كلّ دولة موحّدة داخلياً. وحين تتخلص دولة ما من ضغوط داخلية مرهقة ومثقلة بالخوف، يمكنها عندئذ أن تنتهج سياسات أكثر مرونة في الخارج، وأن تؤسس صنع قرارها على مدركات حسية دقيقة وتنسق أنشطتها مع الدول الأخرى من خلال المؤسسات الدولية.

«إن الإطار الذي يستخدمه بيرتون لتحليل المجتمع العالمي هو أشبه بالمثلث. إذ توجد في الزاوية العليا فرضيته المركزية المنبثقة من نظرية النظم العامة. إن سلوك الدول مهيأ مسبقاً جراء حاجتها إما إلى التكيف مع التغييرات في بيئتها أو إلى تغيير البيئة. بالنسبة إلى بيرتون، إن النوع المثالي للمجتمع العالمي هو «ذلك النوع الذي يجيز التغيير كاملاً ولا يطلب أبداً تعديلاً تقوم به دولة أو نظمها عدا التعديل بطيء الحركة والمتواصل»[٦].

ويقع في إحدى قواعد المثلث مفهوم الشرعية في سلوك الدول. ويحاول تبرير الاختلال

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٣١.

(٦) John Burton, *Systems, States, Diplomacy and Rules* (Cambridge: Cambridge University Press, 1968), p. 36.

بين السلوك المتبادل والمنسق الذي يكون شاملاً وفاعلاً، وسلوك القوة الذي هو غير شامل وبالتالي مختل وظيفياً. يحتاج المرء أيضاً إلى التمييز بين القانونية والشرعية. فالحكومة الممنوحة الصفة الشرعية ترتكز إلى تأييد المواطنين لسلطتها بحيث يكون الإكراه عند الحد الأدنى. وجادل بيرتون بأنه «يتعين على الحكومات أن تعكس احتياجات شعبها ومطالبه لكي تصبح شرعية. وحينما يكون هناك اختلاف بين المصالح الشاملة من جهة، وأهداف وقيم السلطات من جهة أخرى، يكون هناك... مستوى منخفض من الشرعنة الاجتماعية»[٧].

إن قاعدة الزاوية الثانية لهيكل بيرتون تشغلها نظريته المتعلّقة بصنع القرار. إن الروابط بين زوايا مثلثه الثلاث يحددها المنطق الداخلي لنظرية بيرتون. إن احتياجات الدول (المتصورة بأنها نظم أفعال وليست أطرافاً فاعلة مستقلة) لا يمكن تلبيتها إلا بسلوك ذي صبغة شرعية؛ وإن صنع القرار «يجسر الهوة بين الشرعية بمعنى تمثيل قيم ومصالح الدول، والشرعية بمعنى العمل وفقاً لاتفاقيات ومطالب تفرض على الدولة»[٨]. وحسبما يوضح ديفيد دان، فإنه بحلول الوقت الذي نشر فيه هذا الكتاب، كان إطار مرجعيّة بيرتون قد أصبح واسعاً جداً بالفعل:

«إن العلاقات الإنسانية تستند إلى قوالب من التعاملات والصفقات، والعلاقات، والنظم، والأنماط، والتصورات، وتحديدات للموقف. يوجد نظام دولي، يتألف من دول، ولكنه واحداً من كثير، ومن منطلقات طبيعة السلوك والسلطة والشرعية والولاء والنزاع والسيطرة، فإنه قد لا يكون أهم نظام للعديد من الناس. وتدور مفرداته بازدياد حول المشاركة والعلاقات والسلطة والسيطرة والانحراف، والنزاع والشرعية»[٩].

بحلول سبعينيات القرن العشرين، كان بيرتون قد رسخ سمعته دارساً للمجتمع العالمي. وكرّس اهتمامه بازدياد لطبيعة النزاع وأصوله المعقدة في غياب مؤسسات وأنماط سلوكية لتلبية الاحتياجات الإنسانية. وقد قلّ التركيز على تحليل النظم، على الرغم من أن بيرتون واصل الإصرار على فائدة التحليل العلمي لوصف المجتمع العالمي بدلاً من الفلسفة السياسية أو النظرية المعيارية في حدّ ذاتها. وظل خصماً قوياً للواقعية و«سياسة القوة» عموماً، وميّز تمييزاً

(٧) المصدر نفسه، ص ٤٧.

(٨) المصدر نفسه، ص ٥٧.

(٩) David J. Dunn, "Articulating an Alternative: The Contribution of John Burton," *Review of International Studies*, vol. 21 (1995), p. 200.

مهماً بين حلّ الأحجيات وحل المشاكل. فالمقاربة الأولى لحل النزاع تعمل ضمن قيود راسخة مستخدمة الوسائل (مثل استخدام القوة) التي تمت تجربتها في السابق. وحيثُ إنَّها فشلت في معالجة جذور مشكلة العنف، وإنها لا تعالج سوى أعراضها (الإرهاب هو مثال جيد)، فهي لا تفشل فحسب في استئصال العنف وإنما أيضاً كثيراً ما تدعمه. ومن ناحية أخرى، فإن حلّ المشاكل هو مقاربة تحاول تحويل ما قد يبدو أنه نزاع محصلته الصفر بين أطراف إلى علاقة حاصلها إيجابي. وحيثُ إنَّ الدول غالباً ما تستخدم الوسائل التي تدعم النزاع، فقد جادل بيرتون بأن حلّ النزاع، سواء بين الدول أم داخلها، لا يمكن تركه في أيديها. وبدلاً من ذلك، دعا إلى استخدام أطراف ثالثة تستطيع المساعدة في العملية الأمر الذي يوسع مشاركة أطراف لها مصالح في حلّ نزاعات معينة ويسهل البحث عن مزيد من الحلول الإبداعية.

إن أساس تحول تركيز بيرتون في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين هو إيمانه بأنه ما أن نفهم جذور العنف بوصفها الفشل في تلبية الاحتياجات الإنسانية في المجتمع العالمي، سنكون في وضع أفضل يمكننا من استحداث مؤسسات وممارسات يمكنها تحسين الوضع العالمي. وفي بحثه عن مفهوم للاحتياجات الإنسانية لا ينطوي على القيم، يتماشى مع التزامه الوضعي بدراسة السياسة علمياً، فإن أعمال بيرتون تظهر قدرة يحسد عليها تنطوي على تعدد فروع المعرفة وتمكنه من الرجوع إلى مصادر متباينة في العلوم الاجتماعية، مثل علم الأحياء وعلم النفس وعلم الاجتماع. أشار في عام ١٩٧٢ إلى الاحتياجات الإنسانية بوصفها قيماً اجتماعية – بيولوجية وجادل بأنها خصائص شاملة لجميع الكائنات البشرية. وتكتفي النظم الثقافية المتباينة باستخدام أنماط مختلفة لتلبيتها وتتفاوت درجة أهميتها أيضاً بين مختلف الثقافات. وفي مؤلّفه النزاع: الحل والمنع (*Conflict: Resolution and Prevention*) (١٩٩٠)، جادل بيرتون بأنه لا يمكن حلّ النزاعات إلا عند تلبية ثماني حاجات أساسية للأطراف المتخاصمة. وهي «حاجة إلى الرد، وحاجة إلى الأمر، وحاجة إلى التمييز، وحاجة إلى الحفز، وحاجة العدالة إلى إعادة توزيع، وحاجة إلى المغزى، وحاجة إلى مظهر عقلاني، وحاجة إلى التحكم»[١٠]. حين تتم تلبية هذه الحاجات، فإننا نضطلع بأدوار تمكننا من الدفاع عن حاجاتنا، وغالباً ما ندمج الحاجات نفسها مع الأدوار المصممة

(١٠) John Burton, Frank Dukes and George Mason, *Conflict: Resolution and Prevention* (Basingstoke: Macmillan, 1990), p. 95.

للدفاع عنها. وعلى الرغم من ذلك، يظل بيرتون على قناعة بأن «الإحباط الناجم عن عدم تلبية الحاجات» هو السبب الأساسي للعنف والنزاع في المجتمع العالمي المعاصر. إضافة إلى ذلك، فإن «نظرية الحاجات تبعد التركيز عن الفرد بصفته كافراً وتوجهه إلى عدم شرعنة الهياكل، والمؤسسات والسياسات بوصفها المصدر الرئيس للنزاع»(١١).

بالطبع، في حين ألهمت أعمال بيرتون حول حلّ النزاعات العديد من المريدين، إلا أنها جذبت أيضاً بعض الانتقاد. فلم تنجح، على وجه الخصوص، المحاولة التي قام بها علماء اجتماعيون لتحديد قائمة موضوعية بالحاجات الإنسانية. وكثيراً ما يتم التعبير عن قائمة «الحاجات البشرية» بعبارات مبهمة جداً، ويظل النقاش بين من يعتبرونها شاملة وبين من يعتبرونها محددة ثقافياً بلا حلّ، ولا بُدَّ من القول إن بيرتون نفسه فشل في تحديد الشروط التي تجعل بالإمكان تلبية الحاجات كلها في آن واحد. يعتبر هذا، جزئياً، مشكلة تتعلق بإيمان بيرتون بفائدة العلوم الاجتماعية في حلّ المشاكل التي جرى فحصها تقليدياً ضمن مجال الفلسفة السياسية. وفي حين أن الكثير من أعمال بيرتون، لا سيما بشأن طبيعة «المجتمع العالمي» تصحيح مقيد للواقعية، فإن تحدي ريتشارد ليتل لبيرتون وللذين استمدوا إلهامهم منه ذو صلة في الوقت الحاضر مثل صلته حين وجهه إليه في عام ١٩٨٤:

«ثمة خيار حول نوع العالم الذي نريد أن نعيش فيه. ونتيجة ذلك، لا يمكن أن يكون العالم الاجتماعي مجرد متفرج أبداً. إن إمكانية إعادة تشكيل العالم الجاري تحليله يجب أن تؤثر في طَبيعة التحليل. لذلك، فإن أوجه التشابه مع العلوم الطبيعية غير وارد لأن أي تحليل للعالم الاجتماعي سيكون مفعماً بقيم المحلِّل. لذا، في عالم من القيم المتنافسة، نجد أن مزايا أي نموذج معين ليست بديهية بحدّ ذاتها. فليس هناك أي نموذج خال من الأيديولوجيا. وحيثُ إنَّ جون بيرتون يرغب في تغيير العالم، فليس لديه بديل سوى أن يجعل الجدال من أجل التغيير من منطلقات أيديولوجية. إن اسباغ أزياء العلوم الطبيعية على قيمنا يعطي عكس النتائج المرجوة. إن نموذجاً غير أيديولوجي للنظام الاجتماعي هو وهم خرافي من الخطأ الادعاء به أو السعي لتحقيقه»(١٢).

(١١) John Burton, ed., *Conflict Human Needs Theory* (London: Macmillan, 1990), p. xv.

(١٢) Richard Little, "The Decision Maker and Social Order: The End of Ideology or the Pursuit of a Chimera?," in: Michael Banks, ed., *Conflict in World Society* (Brighton: Wheatsheaf Books, 1984), p. 95.

انظر أيضاً في هذا الكتاب: دويتش، غالتونغ.

مؤلّفات بيرتون الرئيسة

The Alternative: A Dynamic Approach to Our Relations with Asia. Sydney: Morgan Publications, 1954.

Conflict and Communication: The Use of Controlled Communication in International Relations. London: Macmillan, 1969.

Conflict: Human Needs Theory. (ed.). London: Macmillan, 1990.

Conflict: Resolution and Prevention. co-Authored by Frank Dukes and George Mason. London: Macmillan, 1990.

Dear Survivors: Planning After Nuclear Holocaust: War Avoidance. Boulder, CO: Westview Press, 1982.

Deviance, Terrorism and War: The Process of Solving Unsolved Social and Political Problems. Oxford: Martin Robertson Press, 1979.

Global Conflict: The Domestic Sources of International Crisis. Brighton: Wheatsheaf Books, 1984.

International Relations: A General Theory. Cambridge: Cambridge University Press, 1965.

Systems, States, Diplomacy and Rules. Cambridge: Cambridge University Press, 1968.

World Society. Cambridge: Cambridge University Press, 1972.

Periodicals

"Resolution of Conflict." *International Studies Quarterly*: Vol. 16, 1972.

"The Role of Authorities in World Society." *Millennium: Journal of International Studies*: Vol. 8, 1979.

للمزيد من المطالعة

Book

Banks, Michael (ed.). Conflict in World Society: A New Perspective on International Relations. New York: St Martin's Press, 1984.

Periodicals

Banks, Michael, "Where We Are Now?." *Review of International Studies*: Vol. 11, 1985.

Dunn, David J. "Articulating an Alternative: The Contribution of John Burton." *Review of International Studies*: Vol. 21, 1995.

جوهان غالتونغ (Johan Galtung)

يعد جوهان غالتونغ من طليعة الشخصيات الباحثة في السلام الدولي. وقد اشتهر بتحليل ما دعاه «العنف البنيوي» (Structural Violence) في السياسة العالمية، وبمحاولاته الرامية إلى استحداث نظرية «بنيوية» للإمبريالية، استلهمها من الماركسية لكنها غير مقصورة عليها. وكما هو الحال بالنسبة إلى بعض كبار المفكرين الذين تناولهم هذا الكتاب من أمثال أنتوني غيدنز وجون بيرتون، يستقي غالتونغ عمله من عدد من فروع المعرفة المتصلة بالعلوم الاجتماعية، وهذا ما يجدر عمله من باحث يتصف تصوره بأبحاث السلام بالشمولية والمعيارية الصريحة. يمكن النظر إلى عمل غالتونغ بوصفه محاولة واسعة النطاق لصهر أساليب العلوم الاجتماعية في أخلاق تحريرية للنظام العالمي.

ولد غالتونغ عام ١٩٣٠ في النرويج، من أسرة تنتمي إلى الطبقة العليا. وقد اتخذ والده نموذجاً مهماً للدور الذي سيقوم به، وذلك منذ نعومة أظفاره، جمع فيه بين مختلف المهارات مع تكريس نفسه لتحقيق ذلك النوع من الشفاء الذي استقاه غالتونغ وجسّده في عمله. لم تكن سنوات الدراسة بالمتعة، حيث كان يشعر بالقيود المقترنة بقسوة المناهج وافتقارها إلى المرونة. وضع الألمان في الحرب العالمية الثانية والد غالتونغ في معسكر اعتقال، ومع أن والده خرج سليماً من التجربة، إلا أن الحرب جعلت من غالتونغ محباً للسلام ومناوئاً للحرب. فقد رفض الانخراط في الخدمة العسكرية النرويجية، وفي عام ١٩٥١ أودع السجن في أوسلو لكونه معارضاً بدافع من الوازع الأخلاقي. ومع أن والديه كانا يريدان أن يسير غالتونغ على خطى أبيه ويصبح طبيباً، إلا أنه رفض، ودرس بدلاً من ذلك علم الاجتماع والرياضيات والفلسفة في كليتين مختلفتين. تأثر غالتونغ بشكل خاص بغاندي، واستلهم منه أخلاقه المسالمة وأخذ ينشر مقالات في المجلات والصحف في سنّ مبكرة. ثمّ انتقل موقتاً إلى الولايات المتحدة في

عام ١٩٥٨ لشغل منصب أستاذ مساعد بعلم الاجتماع في جامعة كولومبيا في نيويورك، لكنه عاد إلى أوسلو في عام ١٩٦٠. وقد قام بدور أساسي في تأسيس المعهد الدولي لأبحاث السلام الذي نشر الكثير من أعماله خلال الثلاثين سنة الأخيرة. ساهم في عام ١٩٦٤ بتأسيس مجلة *Journal of Peace Research* وشغل وظيفة رئيس التحرير فيها لمدّة عشر سنوات. ودرس في عدد من الأقطار، بعضها في أمريكا اللاتينية واليابان، وهو الآن أستاذ دراسات السلام في جامعة هاواي. وقد أنشأ أول شهادة ماجستير لدراسات السلام في هاواي ونال جائزة «الرزق الصحيح» (Right Livelihood Award) في عام ١٩٨٧ لما قام به من عمل في هذا الميدان.

تفكر الأغلبية العظمى من الناس في السلام تفكيراً حدسياً من منطلقات سلبية، أي عدم وجود الحرب أو النزاع المسلح. فكان الذين يدعمون، على سبيل المثال، فكرة الردع النووي وحالة الدمار المتبادل المؤكّد خلال الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، يدعون أنها حافظت على «السلام» بين القوتين العظميين. وقد عرف غالتونغ مفهومه للسلام بأنه أيضاً عكس العنف، لكن مفهومه حول العنف (وبالتالي حول السلام) لا يقتصر على مجرد ما يشاهد من استخدام القوة بين البشر، بل هو «أي شيء يمكن تجنبه ما يحول دون تحقيق الذات البشرية»[1]. ويتصور غالتونغ بدوره ذلك المفهوم الأخير من منطلق إشباع الاحتياجات البشرية الأساسية التي قد تكون فيزيولوجية وإيكولوجية واقتصادية وحتّى روحية. فمفهومه عن «العنف البنيوي» أوسع من التركيز التقليدي للأغلبية العظمى من الطلاب في الدراسة الأنكلو- أمريكية للعلاقات الدولية المتعلّقة بالحرب واستخدام القوة المسلحة المباشرة بين الدول.

ثمّ إن تركيز غالتونغ ليس أوسع نطاقاً فحسب، بل هو يهتم أيضاً بآثار العنف البنيوي في ضحاياه. فيميز في هذا السياق، بين أربعة أنواع من العنف في السياسة العالمية. أولاً، هناك العنف «الكلاسيكي» في الأدبيات التقليدية الذي يشير إلى تعمد إيقاع الألم، كما هو الحال في الحرب أو التعذيب أو العقاب غير الإنساني والمهين. ثانياً، يشير غالتونغ إلى «البؤس» بأنه الحرمان من احتياجاتنا المادية الأساسية من ملجأ وملبس وطعام وماء. ثالثاً، يشير «القمع» إلى فقد الحريات الإنسانية في اختيار المعتقدات والإفصاح عنها. وأخيراً، يشير غالتونغ إلى «الغربة» باعتبارها شكلاً من العنف البنيوي الموجه إلى الهوية والاحتياجات غير المادية للجماعة والعلاقات مع

(١) Johan Galtung, *Transarmament and the Cold War: Peace Research and the Peace Movement* (Copenhagen: Christian Ejlers, 1988), p. 272.

الآخرين. ويرجع العنف البنيوي إلى الأنواع، الثاني والثالث والأخير من العنف. ويرى أنه لا حاجة إلى مشاهدة ذلك العنف وهو يحدث بين الجلاد والضحية. فقد يكون متضمناً في نظام اجتماعي أو بنية سياسية واقتصادية. وبما أن العنف البنيوي ليس بالأمر اللازم، فإن غالتونغ يرى أن هدف أبحاث السلام هو فهم الطريقة التي يعمل بها بغية استئصاله في خاتمة المطاف.

لقد درس غالتونغ الكيفية التي تعزز فيها الهياكل الاجتماعية داخل الدول وفي ما بينها العنف البنيوي وتجعله متواصلاً، وكانت دراسته نتيجة مباشرة لاهتمامه بذلك العنف. وفي عام ١٩٧١، نشر نتائج تحليله للإمبريالية وطرح نظرية بنيوية حاولت، على الرغم من كونها مستوحاة من خبراته وتجاربه في أمريكا اللاتينية وتأثره بنظرية التبعية الراديكالية، إدخال متغيرات غير اقتصادية، ويمكن أن تنطبق على الدول الاشتراكية والرأسمالية على السواء. وفي دراسته لدينامية الإمبريالية التي تعزز حالة عدم المساواة الهائلة داخل الدول وفي ما بينها، نجد أن غالتونغ يختلف عن ماركس ولينين، فيزعم أن الإمبريالية ليست مجرد علاقة اقتصادية تقوم على أساس حاجة الرأسمالية المتأصلة إلى التوسع. فالإمبريالية علاقة بنيوية من السيطرة التي تتحدد من منطلقات سياسية واقتصادية وعسكرية وثقافية وتواصلية. وكما إنَّ العنف لا يقتصر على أشكال العدوان المباشر، كذلك نجد أن الإمبريالية لا تقتصر بدورها على الاستعمار السياسي أو الاستعمار الاقتصادي الجديد. فالسيطرة على الإنتاج ونشر الأنباء والوصول إلى تكنولوجيات الأسلحة المتقدمة وتوافر التعليم والمشاركة في صنع القرار: حالات لامساواة في هذه المجالات وغيرها من المجالات ذات الصلة ينطبق عليها أيضاً الوصف بأنها مظاهر للإمبريالية باعتبارها ظاهرة متعددة الأبعاد.

يقول غالتونغ إنه يمكن تقسيم العالم إلى أمم مركزية ومحيطية، وأنه يوجد أيضاً ضمن الأمم مركز ومحيط. والآخر له أهمية أساسية في المحافظة على بنية الإمبريالية، ويعرفه غالتونغ بأنه «نظام يجزئ الجماعيات (Collectivities)، ويصل بعض الأجزاء ببعضها في علاقات انسجام بين المصالح وأجزاء أخرى في علاقات تنافر أو تضارب بين المصالح»[٢]. ثمّ يزعم أنه على الرغم من وجود التنافر في المصالح بين الأمم المركزية والمحيطية، فإن إعادة علاقة المركزية المحيطة إلى الوجود ضمنها يحول دون استئصالها. وحالة عدم المساواة بين المركز والمحيط

(٢) Johan Galtung, "A Structural Theory of Imperialism," *Journal of Peace Research*, vol. 8 (1971), p. 82.

ضمن الأمم المحيطية أعظم مما هي عليه في الأمم المركزية، لذا فإن تلك الأمم التي تكون في محيط المركز لا تفهم أو تدرك أنها في موقف بنيوي مطابق لمثيلاتها في المحيط. وبناء عليه، فإنه من الصعب إقامة تحالفات بين الأمم المحيطة لمكافحة الإنسجام القائم في المصالح بين المركز في الأمم المركزية والمركز في الأمم المحيطية. في غضون ذلك، نجد أن آليات الإمبريالية تضمن بأن يكون هناك وجود دائم لسلسلة متدرجة هرمية بين الأمم المركزية والمحيطية، لأن المركز في المحيط «إنما يعمل كحزام نقل (على سبيل المثال كمؤسسات تجارية، شركات تجارة) لقيمة (على سبيل المثال المواد الأولية) يتم إرسالها إلى الأمة المركزية»[٣]. ويرى غالتونغ أنه هناك آليتين للإمبريالية، لهما أهمية خاصة.

أولاً، يقول إن علاقات التفاعل الرأسي بين المركز والمحيط تضمن أنه على الرغم من أن كلاهما يكسب على ما يبدو من خلال التفاعل، فإنّهما لا يحققان ذلك على قدم المساواة. وبالتالي، على الرغم من احتمال أن تكافأ الأمة المحيطية مالياً عبر تصدير المواد الأولية، فإن بوسع الأمم المركزية أن تجني قيمة تجهيز المواد الأولية لتصبح بضاعة مصنعة أغلى ثمناً، يتم تصديرها لاحقاً إلى المحيط. ومن خلال تحويل «الطبيعة» (ما هو طبيعي) إلى «شكل» (ما له شكل)، يزعم غالتونغ أن المركز يتمتع بكافة آثار التكاثر لعملية التصنيع التي تقترن بتجهيز المواد الأولية.

ثانياً، يقول إن علاقات التفاعل الرأسي تحدث ضمن بنية تفاعل إقطاعية عالمية. وهذه تتميز بأربع خصائص ثابتة:

١- إن التفاعل بين المركز والمحيط هو تفاعل رأسي؛

٢- التفاعل بين المحيط والمحيط مفقود؛

٣- التفاعل متعدد الأطراف الذي يشمل الثلاثة كلها مفقود؛

٤- يحتكر المركز التفاعل مع العالم الخارجي، الأمر الذي يفسر المستوى العالي لتركيز السلع من كلّ أمة محيطية إلى بضع أمم مركزية.

من الواضح أن لنظرية غالتونغ البنيوية عن الإمبريالية الكثير مما تشترك فيه مع النصوص

(٣) المصدر نفسه، ص ٨٣.

الماركسية - اللينينية الأكثر عراقة، لكنها ذات طابع اقتصادي أقل، وهي في الوقت نفسه أكثر تجريداً بكثير. ولقد كانت تمثل في العام ١٩٧١ مشروعاً بحثياً أكثر منها نموذجاً نظرياً كاملاً. وفي الوقت نفسه، لم تكن الوصفات المنبثقة من قبول النظرية واضحة. كان غالتونغ، بوصفه مسالماً، لا يرتاح إلى الدعوة إلى ثورة العنف. وعلى أي حال، فقد كان يقول إن إقامة الاشتراكية في دول معينة لا تستطيع ضمان نهاية الإمبريالية والعنف البنيوي. ذلك لأنه بما أن الإمبريالية يمكن أن تتخذ أشكالاً عدة، فإن الصين والاتحاد السوفياتي مسؤولان عن المحافظة على البنية بقدر مسؤولية الولايات المتحدة. ولقد كانت وصفات غالتونغ سلبية بالدرجة الأولى، هي عبارة عن رفض نظرية الحداثة التقليدية التي تقول بوجوب محاكاة المحيط للمركز، فضلاً عن وصفات تنطوي على العنف لتعزيز الثورة في بعض الأمم المحيطية على أمل احتمال أن تلهم المزيد من التحول العام للنظام الدولي.

ومع أن غالتونغ استخدم نظريته البنيوية المتعلّقة بالإمبريالية للحث على «تفكيك إقطاعية» الهياكل التي تغذي العنف البنيوي، على سبيل المثال، عبر تطوير المزيد من الاعتماد على الذات في المحيط وتعزيز المزيد من الاتصال والتعاون بين الأمم المحيطية ضمن المحيط، فإن صحة النظرية البنيوية ذاتها المتعلّقة بالإمبريالية قد شكك فيها عدد من البحاثة. فهي تنطوي على نقطتي ضعف رئيستين، الأولى، هي أنه على الرغم من التزام غالتونغ الراهن بأساليب العلوم الاجتماعية وأفكارها، فإن من الصعب وضع فرضيات منبثقة من النموذج يمكن اختبارها مقابل الأدلة التجريبية. جرى فقط تأكيد عدد من المقولات بدلاً من افتراض تلك المقولات، كما إنَّ بعض المصطلحات الأساسية التي استخدمها غالتونغ، مثلاً مصطلح «المصالح»، غير محددة تحديداً دقيقاً كافياً بحيث يكون من الممكن اختبار الفرضيات التي تنطوي عليها مقابل الأدلة.

وكما يقول كريس براون إن نقد غالتونغ للماركسية مفعم بالتبسيط، وإن نموذجه البنيوي ليس إلا مجرد تعميم لأشكال معينة من الإمبريالية التي كانت سائدة في القرن التاسع عشر[٤]. إن ما يفتقر إليه النموذج هو أي فكرة للتغير التاريخي ودور الفاعلين إما في إدامة البنية أو تحويلها. وخلافاً لعمل غيدنز ونت (Wendt) الذي يتطرق إليه هذا الكتاب،

(٤) Chris Brown, "Galtung and the Marxists on Imperialism: Answers Versus Questions," *Millennium: Journal of International Studies*, vol. 111 (1981), pp. 220-228.

يعد غالتونغ جبرياً بنيوياً، ومع ذلك فإن تحليله لأصول البنية ذاتها سطحي هزيل.

لم يحاول غالتونغ الرد بشكل منهجي على منتقديه في السنوات الأقرب عهداً. في حين نموذجه الأساسي لا يزال أداة بيداغوجية مفيدة، إلا أن تطويرها وتنقيحها جاء على يدّ «منظري أنظمة عالميين» مثل إيمانويل فالرشتاين. وبدلاً من ذلك، كرّس غالتونغ نفسه لدراسة جذور العنف المباشر في مجتمعات وحضارات تتصف بالعنف البنيوي. فقد طرح تمييزين أساسيين بين نوعين من الهياكل الاجتماعية – «ألفا» و«بيتا». وتتمثل الأولى، ونموذها المجتمعات الغربية، ببيرقراطياتها المتوسعة وشركاتها الكبيرة وروابطها الاجتماعية المفككة. في مثل تلك المجتمعات، يشعر البشر بالغربة عن أنفسهم وإزاء بعضهم البعض. فهم يعملون «عبر المسافات البعيدة» من خلال العقود بدلاً من روابط الدم. وعلى نقيض هذه الديستوبيات (عكس اليوتوبيات أو المدن الفاضلة) يتصور غالتونغ (بما أنه لا يوجد أي منها في الواقع) هياكل ومجتمعات «بيتا» تنعدم فيها مصادر العنف البنيوي والغربة. مثل هذه المجتمعات من شأنها أن تعمل عن قرب، بحيث تضم أعضاءها، ومن شأنها أن تكون متحدة من خلال الالتزامات الأسرية، والأخلاقية بدلاً من الالتزامات القانونية التعاقدية. ومثل هذه المجتمعات تكون صغيرة، تعتمد على الذات بدرجة منخفضة في تقسيم العمل وتلبي احتياجاتنا للتجمع والمشاركة في الحياة الاجتماعية. وصحيح أن تلك المجتمعات لا تكون ذات ثروة من حيث المادة، لكن غالتونغ يشير إلى أن مزاجنا الاستهلاكي في الغرب هو بحدّ ذاته لا يخلو من تكاليف «التنمية المفرطة» التي تتجلى بالتدهور البيئي.

ويقر غالتونغ بالطبع بأن المجتمعات كلها تتضمن خليطاً من عناصر ألفا وبيتا، وتراه قلقاً إزاء نتائج اختلال التوازن غير المتناسق بينها في المجتمعات الصناعية الحديثة. في كتابه **العوالم الحقيقية: منظار متخطي الحدود القومية** (*The True Worlds: A Transnational Perspective*) (١٩٨٠)، وضع غالتونغ موجزاً لمشروع تحرري (Emancipatory) من شأنه أن يسهل تعزيز قيم «بيتا» في عالم مستغرق على نحو متزايد في الهياكل الاجتماعية «بيتا». وإذا أردنا الانخراط في مشروع تعزيز «السلام الإيجابي» على الصعيد العالمي، فإن علينا الابتعاد من أنماط الإنتاج الرأسمالية وتفكيك الامبراطوريات والسمو فوق الأشكال الإقليمية للتنظيم السياسي. ومرة أخرى، حث غالتونغ قراءه، استناداً إلى نزعة غاندي السلمية، فضلاً عن عناصر من الليبرالية

والماركسية، على تجنب إلقاء اللوم على أفراد معينين ودول معنية بسبب أمراضنا الاجتماعية وزيادة التركيز على الهياكل الاجتماعية التي تدعمها. لقد أوجز بيتر لولر (Peter Lawler) في تحليله الرائع لحياة غالتونغ وعمله، رؤية هذا الأخير لبحث السلام في ثمانينيات القرن العشرين كما يلي:

١- يجب النظر إلى السلام باعتباره مساراً على الرغم من العوائق البنيوية. وتعد الجهود الراهنة الرامية إلى تحقيق مستقبل أفضل جزءاً من تيار تاريخي لا يدلّ على نقطة تحول وشيك ومثير؛

٢- ثمة حاجة إلى إحداث وعي عالمي يعبر عن الإخلاص للبشرية جمعاء ولكن يعترف أيضاً بالأولوية لأكثر البشر حاجة؛

٣- إن مستويات العمل كلها تمت بصلة إلى الموضوع؛

٤- يتعين على انطلاقة السلام تجنب إيجاد تقسيمات رأسية جديدة للعمل - يجب الاعتراف بوجود قدرات وفرص مختلفة من دون ترجمتها إلى السعي وراء القوة أو المقام أو كلاهما؛

٥- تمت كل من الاستراتيجيتين ذات التوجه نحو الطرف الفاعل والمتوجهة إلى البنية، بصلة إلى الموضوع؛

٦- يجب أن ينبع العمل من أجل السلام عفوياً[(٥)].

غير أن لولر شديد النقد لعمل غالتونغ الأقرب عهداً، والذي لا يزيد على كونه تعزيزاً لمواضيع السلامي البوذية وإحلال مُثل بيتا والهياكل الاجتماعية مكان قيم ألفا، وهو طريق تكاد لا تكون قابلة للحياة والاستمرار نحو التحول العالمي! ويشير لولر إلى مشكلتين رئيستين يتعين على الذين يستلهمون عمله الضخم التغلب عليهما.

الأولى، إن محاولة غالتونغ الجمع بين العلوم الاجتماعية ونظرة عالمية تحررية لم تكن ناجحة. وكما هو الحال بالنسبة إلى محاولة جون بيرتون أفضت محاولة غالتونغ تبرير قائمته المتعلّقة بـ «الاحتياجات» البشرية استناداً إلى معايير موضوعية إلى مفاهيم مثالية مبهمة تتعلق

(٥) Peter Lawler, *A Question of Values: Johan Galtung's Peace Research* (Boulder, CO, Lynne Reinner, 1995), pp. 185-186.

بـ«الصحة الاجتماعية» التي تفترض مسبقاً الاحتياجات التي يجب إثباتها. فالعالم الاجتماعي لا يمكن معاملته بذات الطريقة التي تتم فيها معالجة الجسم البشري، لا سيما على النطاق العالمي. وكما بين لولر فإن بحث غالتونغ المتعلق بالسلام «افترض» احتمال الإصلاح استناداً إلى قيم يفترض أنها تعكس المصالح العامة لأفراد ذلك المجتمع[6]. إن الكلمة الحاسمة هنا هي «يفترض». وكثيراً ما يسرّب غالتونغ قيمه إلى تحليله للعنف البنيوي وينخرط في ذلك الشكل من الدوغماتية أو تأكيد الرأي الذي يعيبه على الآخرين. لذا يمكن وضع غالتونغ في الطيف الأيديولوجي المعاكس لمفكر مثل كينيث والتز. إن نقاط قوة الواحد هي نقاط ضعف الآخر. لقد استبدل الإفراط في التأكيد على تميز الحقل الدولي باعتماد متبصر على مبدأ كلي لأنظمة نظرية مغلقة بكسموبوليتية أخلاقية مستبعدة استطرادياً[7].

الثانية، يثير عمل غالتونغ السؤال عن العناصر التي يجب أن تنخرط في عملية الإصلاح العالمي. فإذا كانت درجة العنف البنيوي عالية وعسيرة المعالجة كما يقول، فعندئذ من غير المحتمل أن يؤدي الاعتماد على البوذية إلى تقليص طريق الديستوبيا (المدنية المثالية). ومن جهة أخرى، إذا كنا بحاجة إلى تحديد أو بناء/ تمكين عناصر التغيير في الاتجاهات المرغوبة لقيم «بيتا»، فعندئذ لا بُدَّ أن يكون بحوزتنا المزيد من المقترحات المحسوسة بشأن الإصلاح. وهذه المقترحات يجب أن تبرر على أساس أنها بحدّ ذاتها تصدر عن قيم غربية تتعلق بالعالمية والسعي إلى التوفيق بين الحرية والمساواة.

وخلاصة القول إن عمل جوهان غالتونغ لا يزال يلهم ويعيق في آن واحد إمكان إجراء أبحاث السلام في نهاية القرن العشرين. فالكثير من أفكاره، لا سيّما تلك المتعلّقة بـ«العنف البنيوي» و«الإمبريالية البنيوية» لا زالت تؤدي دوراً رئيساً في الميدان، وقد أثار سؤالاً مهماً ليحاول الآخرون الإجابة عنه. ومع ذلك إن هذه الأفكار ذاتها لا يمكن متابعتها بشكل مجد إذا رفضنا الاعتراف بمحدودية العلوم الاجتماعية في قدرتها على تزويدنا بتبرير للقيم والمصالح التي يعد الدفاع عنها السبب المنطقي لأبحاث السلام بحدّ ذاتها.

انظر أيضاً في هذا الكتاب: بيرتون، فالرشتاين، والتز، ونت.

---

(٦) المصدر نفسه، ص ٢٢٤.

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٢٧.

مؤلّفات غالتونغ الرئيسة

Essays in Methodology. Copenhagen: Christian Ejlers, [1977-?]

Vol. 1: *Methodology and Ideology* (1977).

Vol. 2: *Papers on Methodology* (1979).

Vol. 3: *Methodology and Development* (1988).

Essays in Peace Research. Copenhagen: Christian Ejlers, [1975-?]

Vol. 1: *Peace, Research, Education, Action* (1975).

Vol. 2: *Peace, War and Defence* (1976).

Vol. 3: *Peace and Social Structure* (1978)

Vol. 4: *Peace and World Structure* (1980).

Vol. 5: *Peace Problems: Some Case Studies* (1980).

Vol. 6: *Transarmament and the Cold War* (1988).

There Are Alternalives! Four Roads to Peace and Security. Nottingham: Spokesman Books, 1984.

The True Worlds: A Transnational Perspective. New York: Free Press, 1980.

Periodical

"A Structural Theory of Aggression". *Journal of Peace Research*: Vol. 1, 1964.

"A Structural Theory of Imperialism." *Journal of Peace Research*: Vol. 8, 1971.

"A Structural Theory of Imperialism: 10 Years Later." *Millennium: Journal of International Studies*: Vol. 9, 1981.

"Twenty-Five Years of Peace Research: Ten Challenges and Some Responses." *Journal of Peace Research*: Vol. 22, 1985.

لمزيد من المطالعة

Books

Brown, Chris. "Galtung and the Marxists on imperialism: Answers Versus

Questions." *Millennium: Journal of International Studies*: Vol. 10, 1981. pp. 220-8

Holm, Hans Henrik and Erik Rudeng. *Social Science, For What?: Festschrift for Johann Galtung*. Oslo: Universitetsforlaget, 1980.

Lawer, Peter. *A Question of Values: Johan Galtung's Peace Research*. Boulder, CO: Lynne Reinner, 1995. This book contains a comprehensive bibliography of the work of Johan Galtung.

Periodicals

Neufeld, Beverly. "The Marginalization of Peace Research." *Millennium: Journal of International Studies*: Vol. 22, 1993.

أندريه غوندر فرانك (André Gunder Frank)

أفضل ما يعرف عن فرانك هو أنه أحد الدارسين البارزين في مجال «نظرية التبعية» في دراسة التنمية. هذه النظرية هي رفض راديكالي لعمليات التشخيص والوصفات لتنمية العالم الثالث لفترة ما بعد الحرب، استناداً إلى مقاربات التحديث الليبرالي، على الرغم من أن نظرية التبعية ذاتها حالياً قد أدخلها داخل نظرية النظم العالمية دارسون راديكاليون في دراسة الاقتصاد السياسي الدولي.

ولد فرانك عام ١٩٢٩ في ألمانيا، وانتقلت أسرته إلى الولايات المتحدة في أوائل ثلاثينيات القرن العشرين هرباً من ألمانيا النازية. والتحق بكلية سوارثمور لدراسة علم الاقتصاد، وبدأ دراسته لنيل شهادة الدكتوراه في جامعة شيكاغو في عام ١٩٥٠. واستغرق ذلك بضع سنوات، إذ بدأ فرانك يشكك بالمبادئ الاقتصادية السليمة للنظرية الكينيزية، ويجتذب معارضة المشرفين عليه. وأكمل في نهاية الأمر أطروحته لشهادة الدكتوراه في موضوع القياس المقارن للإنتاجية في الزراعة والصناعة في أوكرانيا، وبدأ يركز على عيوب الفكر التنموي التقليدي. في أوائل الستينيات، ترك وظيفته الأكاديمية في جامعة ولاية ميتشيغان للعيش والعمل في أمريكا اللاتينية (في تشيلي)، حيث أنتج معظم أبحاثه المبتكرة، وحلل طبيعة وديناميةُ «التنمية» من منظور راديكالي.

طوال فترة الستينيات، كان فرانك يكتب على نحو خارق، واشتهرت مؤلّفاته كثيراً في أمريكا الشمالية مع تصاعد حرب فييتنام. وبعد الإطاحة بنظام ألّيندي (Allende) في تشيلي

بانقلاب ناجح نظمه الجنرال بينوشيه، عاد فرانك إلى ألمانيا في عام ١٩٧٣ ليتولى منصباً في معهد أمريكا اللاتينية التابع للجامعة الحرة في برلين. وفي عام ١٩٧٨، أمّن أستاذية في كلية دراسات التنمية في جامعة آنغليا (Anglia) الشرقية، حيث بدأ أبحاثاً منهجية في الاقتصادات الاشتراكية الرسمية لأوروبا الشرقية، واستمر في عمله بشأن تاريخ الرأسمالية العالمية، وبقي لسنوات عديدة يدرّس ويكتب في جامعة أمستردام في هولندا، وهو حالياً عضو في هيئة الدراسة العليا في جامعة تورنتو.

يجب فهم مؤلّفات فرانك في أواخر الخمسينيات والستينيات بوصفها ردّ فعل وتفكيكاً للحكمة التقليدية بخصوص متطلبات «التنمية» في العالم الثالث. وتميز هذا التقليد بافتراضين رئيسين بذل فرانك جهداً كبيراً لتقويضهما. الافتراض **الأول**، هو أن علم الاقتصاد السائد كان يميل إلى مساواة التنمية الاقتصادية مع النمو الاقتصادي، مقاساً بعبارات ساكنة بسيطة كزيادة الناتج القومي الإجمالي مع إبقاء المشاكل والمسائل ذات الصلة بالقوى المحركة للتطور المؤسسي وتحويل القيم خارج حدود التحليل وصياغة السياسات. في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، كثيراً ما كان يفترض بأنه لما كانت «الدول المتقدمة» في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية متطورة بالفعل، فإن التحدي أمام الدول الفقيرة هو تنفيذ سياسات مماثلة من شأنها أن تساعدها أيضاً في تحقيق نمو سريع. إذ عندما ينمو البلد، فإنه سوف «يتطور» أيضاً. وبالتالي، فقد تمّ تحديد التخلف بإجراء مقابلة بين البلدان الغنية والفقيرة، وكانت التنمية تعني ردم الهوة بواسطة عملية محاكاة حتّى تصبح «المتخلفة» أكثر شبهاً بـ «المتقدمة».

ثانياً، افترض أولئك المؤلّفون الذين شككوا في اقتران النمو بالتنمية مسبقاً أن العقبات في طريق التنمية كانت بصورة أولية داخلية بالنسبة إلى البلد الجاري دراسته، بدلاً من كونها خارجية. في سنوات «الخمسينيات» كان تسيطر على التفكير الإنمائي افتراضات دوركهايم المتعلّقة بالتغيير الاجتماعي بوصفها ترشيداً وتوافقاً متزايدين. وتطلب هذا تطبيق الأحكام الموضوعية غير الشخصية في بناء العلاقات الإنسانية بدلاً من الأحكام الذاتية. ويميز عالم الاجتماع تالكوت بارسونز المجتمعات «العصرية» عن «التقليدية». عموماً، تميل الأخيرة إلى التشديد على المصالح الجماعية وتفضيلها على المصلحة الذاتية الفردية. فالعلاقات بين الأفراد تستند إلى صفات اصطفائية معينة بدلاً من قيم عالمية يكون فيها الجميع متساوين بصرف النظر عن المركز، وتنتشر الالتزامات المجتمعية في كافة أرجاء شبكة من الجماعات بدلاً من كونها تخص بالذات التزامات تعاقدية يتم الاضطلاع بها صراحة لفترات وأغراض محدودة.

لعل أشهر مؤلَّف عن نموذج العصرنة هو كتاب وولت روستو المعنون **مراحل النمو الاقتصادي** (*Stages of Economic Growth*) (١٩٦٠). اعتقد روستو أنه كان للمجتمعات التقليدية في الصين والشرق الأوسط وأوروبا العصور الوسطى نظرة متشابهة بشأن مستوى الناتج الممكن بلوغه، ذلك أن القدرات الكامنة للعلوم والتكنولوجيا كانت إما غير متوافرة أو غير مطبقة منهجياً. ومن أجل التطور، أو بحسب قوله، «الإقلاع»، كان يتعين إطلاعها على أفكار حديثة عن التقدّم، وكان يتعين إتاحة التعليم للجماهير، وكان يتعين استحداث بنية تحتية مالية، وكان يتعين وجود مجموعة أفراد لديهم روح المبادرة ومستعدين للمجازفة من أجل الربح. لا تستطيع المجتمعات التقليدية الانطلاق على طريق الحداثة إلا بعد عدد من مراحل التصنيع، عندما ترتفع المداخيل إلى حدّ يستطيع الناس عنده الاستهلاك بما يتعدى الضروريات الأساسية، وتزداد نسبة الناس في الوظائف الماهرة أو المكتبية، ويمكن إعادة استثمار الأموال من أجل النمو المستقبلي. وباختصار، في حين كان النمو الاقتصادي معياراً مهماً للتنمية، فإن الأخيرة تنطوي على عدد من التغييرات البنيوية والسلوكية المتسلسلة. وأصبح التحديث يفهم من منطلق «حركة إلى الأعلى» للنظام الاجتماعي والثقافي برمته من مرحلة تطور اقتصادي إلى أخرى ضرورية لعملية التحول النهائية إلى الدمقرطة وذات صلة بها. وفي سياق الحرب الباردة، أتاح نموذج التحديث تشخيصاً ووصفة قدمت نموذجاً للنمو الاقتصادي بديلاً من النموذج الذي أيده الاتحاد السوفياتي والصين، وبرر إنفاقاً هائلاً من المساعدات الأمريكية للبلدان الأفقر لمساندة تلك العملية.

في مؤلّفاته عن أمريكا اللاتينية في سنوات التسعينيات، قام فرانك وغيره من دارسين راديكاليين آخرين مثل رودولفو ستافنهاغن(Rudolfo Stavehagen) وفرناندو كاردوسو (Fernando Cardoso) بقلب الكثير من الحكمة التقليدية رأساً على عقب. وجادل بأن مذهب الثنائيات البارسونية كان مبالغاً فيه، ولم يكن هناك دليل مستمد من التجربة يدعم ادّعاءات روستو بخصوص مراحل النمو. وقد ادعى، بالفعل، أن «التخلف»، بعيداً من كونه ميزة بلدان ومناطق غير مدمجة بما فيه الكفاية في الاقتصاد العالمي، كان في الواقع نتيجة اندماجها في ما أصبح يعرف لاحقاً بالنظام العالمي الرأسمالي.

من أجل فهم التخلف المعاصر، علينا التركيز على الجذور التاريخية للعلاقات بين «المراكز الحضرية - والتابعة» الموجودة على صعيد دولي داخل الأمم «المتخلفة»؛ ذلك أن المدن بعينها التي تعتبر تابعة على صعيد دولي هي ذاتها المدن الكبرى للدولة التابعة. من أجل تلخيص حجته بإيجاز، فهي تتألف من عدد من الافتراضات التكميلية.

الأول، هو أن «تطوير» المدن الكبرى الوطنية والمدن الأخرى التابعة محدود بمركزها التابع. **ثانياً**، تشهد التوابع أكبر قدر من التنمية الاقتصادية حين تكون روابطها بالمدن الكبرى هي الأضعف، وليس الأقوى. **ثالثاً**، إن أشد المناطق تخلفاً اليوم هي عموماً تلك التي كان لها أوثق الروابط بالمدينة الرئيسة في الماضي. **رابعاً**، إن المؤسسات التجارية التي لديها القوة للاستجابة لزيادة الطلب على السوق العالمية بدلاً من السوق المحلية هي تلك التي غالباً ما تكون وطيدة في بلدان تابعة للاستفادة من إمكان الوصول إلى المواد الأولية وانخفاض تكاليف الإنتاج/ اليد العاملة. وأخيراً، إن المؤسسات الاقتصادية التي تبدو حالياً أكثرها إقطاعية كانت تلك الناجحة في الماضي ولكنها انحدرت منذ ذلك الحين مع إدخال الدولة التابعة في النظام العالمي. وبالتالي، فإنه لفهم عملية «التخلف»، يجب أن ننظر إليها بوصفها ظاهرة مصاحبة لاتساع الرأسمالية. وعلى عكس نموذج التحديث، فإن الرأسمالية هي المرض وليس العلاج. وفي ما يخص المساعدة الاقتصادية باعتبارها وسيلة لوضع بعض الشروط المسبقة «للإقلاع»، فقد جادل فرانك على عكس ذلك، قائلاً إن الدول التابعة كانت في الحقيقة دولاً مصدرة صافية لرأس المال إلى البلدان الرئيسة التي استغلت التوابع، بينما ادعت أن سياساتها الاقتصادية كانت «عوناً» لها.

وبحلول منتصف ستينيات القرن العشرين، كان فرانك ثورياً يعتقد بأن التغيير الإيجابي لا يمكن حدوثه إلا إذا انفكت الدول التابعة، إما معاً أو منفصلة، من اندماجها في اقتصاد العالم الرأسمالي، وهذا بدوره يستلزم تغييراً سياسياً راديكالياً داخلها. وكان مؤيداً قوياً للثورة الكوبية بزعامة فيديل كاسترو، كما إنه كان معجباً بالإصلاحات الاقتصادية الراديكالية التي قام بها ماو تسي تونغ في الصين:

«إن خلاصة هذه التأملات النظرية والسياسية كلها... تتمثل في أن استمرار المشاركة في النظام الرأسمالي العالمي لا يمكن أن يعني سوى استمرار تنمية التخلف، أي أنه لن يكون هناك عدالة ولا كفاءة ولا تنمية اقتصادية. لذلك، فإن الاستنتاجات السياسية هي الانفكاك عن النظام خارجياً والانتقال إلى الاشتراكية المعتمدة على الذات داخلياً (أو نوع من التعاون الاشتراكي الدولي غير المحدد) بغية جعل التنمية الاقتصادية المستقلة أو غير التابعة، أمراً ممكناً»[1].

(١) André Gunder Frank, "The Underdevelopment of Development," *Scandinavian Journal of Development Alternatives*, vol. 10 (1991), p. 28.

يعتبر هذا العمل قائمة ممتازة لأهم المقالات التي كتبها فرانك وقد أوضح فيها كيف تطورت حياته وأعماله منذ الخمسينيات.

في سنوات السبعينيات، قام فرانك بتوضيح وتنقيح وتوسيع تحليله للطريقة التي أحدث فيها نظام العالم الرأسمالي التخلف في العالم الثالث، ويجب على القارئ الرجوع إلى مرجعين رئيسين تمّ نشرهما قرابة نهاية ذلك العقد من أجل الحصول على ملخص لأعماله، **تراكم الاعتماد والتخلف** (*Dependent Accumulation and Underdevelopment*) (١٩٧٨)؛ **والتراكم العالمي، ١٤٩٢-١٧٨٩** (*World Accumulation, 1492-1789*)، الذي نشر أيضاً في عام ١٩٧٨. في هذين الكتابين، ميّز بين ثلاث مراحل من التراكم الرأسمالي العالمي: الروح التجارية (المركنتيلية) (١٥٠٠-١٧٧٠)، الرأسمالية الصناعية (١٧٧٠-١٨٧٠) والإمبريالية (١٨٧٠-١٩٣٠)، فهو يجمع بين البحث التاريخي الراديكالي ليثبت وجود دورات طويلة من التوسع والركود المتعاقبين في نشوء النظام الرأسمالي العالمي. وفي عملية الانتقال من الروح التجارية إلى التصنيع، يجادل فرانك بأن انتصار الثورة التجارية كان نتاج فتوحات استعمارية فضلاً عن تجارة الرقيق المدرة للأرباح الطائلة. كان هذا هو مركز مثلثين تجاريين، الأطلسي والمشرقي، اللذين ربطهما معاً الدور الذي أدّته أوروبا (لا سيما بريطانيا) في كلّ منهما. وهكذا، لم تكن الثورة الصناعية مجرد ظاهرة أوروبية، إذ كانت تنطوي أيضاً على عمليات نقل جوهرية للمعادن الثمينة والاستعمارية والمواد الأولية إلى بلدان معينة التي كانت تمثل الأموال التي استثمرت لاحقاً كرأسمال مع مستهل الرأسمالية الصناعية والتصنيعية. وهكذا، فإن وضعاً تراكمياً في التجارات المثلثية المختلفة كان حاسماً في تقرير ما إذا كان بلد ما سيصبح نامياً أو متخلفاً على مدى السنوات المائتين التالية.

حلل فرانك أيضاً دور النمو والكساد على مدى دورات طويلة من عملية التراكم في التاريخ العالمي. فقد جادل بأن الركود والأزمة كانا نتيجة تقييدات القوى المنتجة التي كانت تميل على مرّ الزمن إلى أن تصطدم مع انخفاض حجم العوائد. وأدت حالات الكساد الاقتصادي التي تلت إلى هيمنة الضغوط «الداخلية» في بلدان بمفردها من أجل إعادة تنظيم الإنتاج: البلدان الناجحة، مثل «إنكلترا» نجحت في ترسيخ هيمنتها على دول أخرى في المرحلة الثانية من الدورة الاقتصادية. جادل فرانك بأن الولايات المتحدة أصبحت بلداً نامياً بدلاً من بلد متخلف، وذلك لسببين. من ناحية، استفادت من تراكم تجاري جوهري للمال عبر مركزها الرئيس في المثلث التجاري الأطلسي للقرن الثامن عشر. من ناحية أخرى، كانت القوة الاستعمارية، بريطانيا، عاملت مستعمرتها بإهمال معتدل، وسمحت لزراعة صغار الفلاحين المحليين بأن تتطور وتولد

أموالاً إضافية لتمويل مزيد من النمو. وعلى نقيض ذلك، كرّس فرانك اهتماماً كبيراً للسياسات الاستعمارية البريطانية في الهند حيث شدد على الطريقة التي استغل بها البريطانيون الفلاحين عن طريق فرض النظام الضريبي ونظموا الإنتاج ليصبح بشكل شبه حصري لتصدير المواد الأولية واستيراد السلع المصنعة البريطانية. كل هذا كان جزءاً من جداله الأوسع بأن البلدان المتخلفة تصبح هكذا من جراء وضعها المعين في نظام رأسمالي توسعي عالمي.

في تحديد موقع «تنمية التخلف» ضمن تحليل تاريخي أوسع بكثير لنشوء الرأسمالية العالمية، جادل فرانك بأن المعنى الفعلي «للتنمية» يجب فهمه بوصفه ناتج فترة تاريخية محددة جداً، أي حقبة «الازدهار الطويل» التي تلت عام ١٩٤٥ حسبما شوهدت من منظار أمريكا اللاتينية. الآن وقد انقضت تلك الحقبة، يلزمنا أن نحول انتباهنا من مشكلة التنمية ضمن فترة زمنية معاصرة محددة إلى محاولة فهم المراحل المتعاقبة من التنمية ضمن سياق تاريخي أوسع بكثير. وهذا فقط سوف يمكننا من دراسة عملية التطور المدمج والمتفاوت للرأسمالية على نطاق عالمي، كما أثر في بلدان معينة في أوقات معينة.

على مدى العقد الأخير أو نحو ذلك، كرّس فرانك نفسه لمواصلة تحليل النظام الرأسمالي العالمي، على الرغم من أن «تشاؤمه إزاء الطبقة المثقفة»، يظل غير منقوص. من منطلق مُثله هو، فإنه لا يزال يثمن «التنمية» ليس بوصفها تعبيراً بسيطاً أو ناتج نمو اقتصادي، ولكن بوصفها عملية متعددة الأوجه من التغيير الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي الذي يمكن بواسطته تحسين الرفاه الإنساني. والرفاه الإنساني بدوره معقد في حدّ ذاته ويجب عدم النظر إليه، فحسب من منطلق القدرة على استهلاك مزيد من السلع، بصرف النظر عن التأثير، مثلاً، في البيئة. في أواخر القرن العشرين، لم يعد فرانك واثقاً بشأن مستقبل الاشتراكية، لا سيما حين تكون عملية اشتراكية محصورة ببلد معين واحد. وعلى الرغم من ذلك، يجادل بأنه علاوة على أن الفاصل الثنائي بين المجتمعات التقليدية والحديثة كان دائماً بناءً خرافياً للاقتصاد السياسي الليبرالي في خمسينيات القرن العشرين، فإننا نرى اليوم بروز شكل جديد من الثنائية بين تلك المناطق والقطاعات المدمجة في اقتصاد السوق العالمية، وتلك المهمشة عنه منهجياً (وبشكل متزايد). وهذه ليست عملية يمكن تمثيلها جغرافياً من خلال مقابلة مصير بلدان مختلفة، إذ إنّها تتجاوز الحدود الإقليمية لتشمل/ تستبعد مناطق وقطاعات معينة من الاقتصاد العالمي ضمن ما يسمّى بالبلدان «المتقدمة».

في ضوء إخفاق الاشتراكية «الموجودة حقاً» في الانفكاك عن السوق العالمية، فقد انضم فرانك إلى أولئك الذين يرون بعض الإمكانية التقدّمية في ما أصبح يعرف بالحركات الاجتماعية

العديدة الناجمة عن تلك المهمشة من النظام الرأسمالي العالمي. وبالطبع، لا يزال من غير المعروف ما إذا كان بوسع الحركات التي تستند إلى نوع الجنس أو البيئة أما تحقيق أهدافها المحدودة أو التوحد لتمثيل قوة أوسع مناوئة للهيمنة في السياسة العالمية المعاصرة. ويراها فرانك نفسه بصفتها جزءاً أساسياً من السعي إلى تحقيق ديمقراطية مدنية أكثر تشاركية على الصعيد العالمي.

انظر أيضاً في هذا الكتاب: كوكس، فالرشتاين.

مؤلّفات غوندر فرانك الرئيسة

Capitalism and Underdevelopment in Latin America: Historical Studies of Chile and Brazil. New York: Monthly Review Press, 1967.

Crisis in the Third World. London: Heinemann, 1981.

Crisis in the World Economy. London: Heinemann, 1980.

Critique and Anticritigue: Essays on Dependence and Reformism. London: Macmillan, 1984.

Dependent Accumulation and Underdevelopment. New York: Monthly Review Press, 1978.

Latin America: Underdevelopment or Revolution: Essays on the Development of Underdevelopment and the Immediate Enemy. New York: Monthly Review Press, 1970.

Lumpenbourgeoisie: Lumpendevelopment; Dependence, Class, and Politics in Latin America. trans. Marion Davis Berdecio. New York: Monthly Review Press, 1973.

Mexican Agriculture 1521-1630: Transformation of the Mode of Production. Cambridge: Cambridge University Press, 1979.

On Capitalist Underdevelopment. New York: Oxford University Press, 1975.

Reflections on the World Economic Crisis. London: Hutchinson, 1981.

Reorient: Global Economy in the Asian Age. Berkeley: University of California Press, 1998.

World Accumulation, 1492-1789. New York: Monthly Review Press, 1978.

Periodical

"Dependence Is Dead, Long Live Dependence and the Class Struggle: An Answer to Critics." *World Development*: Vol. 5, 1977.

لمزيد من المطالعة

Books

Chew, Sing C. and Robert A. Denemark (eds.). *Hie Underdevelopment of Development: Essays in Honor of Andre Gunder Frank*. New York: Sage, 1996.

Higgott, Richard L. *Political Development Theory: The Contemporary Debate*. London: Groom Helm, 1983.

Leys, Colin. *The Rise and Fall of Development Theory*. Indiana: Indiana University Press, 1996.

Rostow, Walt W. *The Stages of Economic Growth*. New York: Cambridge University Press, 1961.

Periodicals

Foster-Carter, Aiden. "From Rostow to Gunder Frank: Conflicting Paradigms in the Analysis of Underdevelopment." *World Development*: Vol. 4, 1976.

Nove, Alex. "On Reading Andre Gunder Frank." *Journal of Development Studies*: Vol. 10, 1974.

Smith, Tony. 'The Underdevelopment of Development Literature: The Case of Dependency Theory." *World Politics*: Vol. 31, 1979.

Document

Booth, D. "Andre Gunder Frank: An Introduction and Appreciation," in: Oxaal, Ivar, Tony Barnet and David Booth (eds.). *Beyond the Sociology of Development*. London: Routledge and Kegar Paul, 1975.

ريتشارد أ. فولك (Richard A. Falk)

تتحدى أعمال ريتشارد فولك التصنيف السهل ضمن الدراسة الوطيدة للرموز التي غالباً ما يتم بموجبها تصنيف أهم المفكرين في المجال. وثمة سببان لهذا. الأول هو أن فولك ليس منظّراً واعياً لذاته يحاول بناء نماذج مفصلة تدعي بأنها تلقي الضوء على أنماط العلاقات بين الدول. لا يعني هذا القول أن أعماله تتجاهل النظرية، وأنه إنما يستخدم أعمال الآخرين فحسب من أجل أغراضه التقييمية الخاصة. والثاني هو أن ريتشارد فولك يقف على طرفي الحدود الأيديولوجية في محاولته انتقاد السياسات الخارجية للدول (لا سيما الولايات المتحدة)، وتقديم اقتراحات لإصلاح نظام الدول تقع ضمن ما يعتبره أنه عالم الممكن. ومع ذلك، يمكن وصف فولك بأنه محلل ناقد لدور القانون الدولي في السياسة العالمية لا يزال يروج للمبادئ القانونية والدستورية التي تستطيع الدول من خلالها التطور باتجاه أكثر كسموبوليتية.

لا توجد صعوبة في تصنيف فولك فحسب، بل إن عمله يستعصي على الاختصار بشكل دقيق. فكثير من المفكرين الذين يتضمنهم هذا الكتاب مشهورون بمبتكراتهم وتفصيلهم لبعض النظريات أو المفاهيم. لكن هذا لا ينطبق على ريتشارد فولك. بدلاً من ذلك سيواجه القارئ باهتمامه الدائم بمسائل معيارية دائمة تتعلق بالنظام العالمي، ودور القانون في دعم نظام الدول واحتمال تغييره والتنوع الصرف لعمل فولك المدون وحجمه[1].

منذ عام ١٩٦١، بدأ ريتشارد فولك يدرِّس ويعمل في جامعة برنستون. وفي عام ١٩٦٥، تمّ تعيينه أستاذ كرسي ألبرت ج. ملبانك للقانون والممارسة الدوليين. ولد فولك عام ١٩٣٠ في نيويورك، ويصف خلفية عائلته بأنها «يهودية استيعابية ذات إنكار فعلي حتّى للجانب الإثني من يهوديته»[2]. وبحسب اعترافه هو بنفسه، فإن وضعية فولك بوصفه دخيلاً ساهمت في إحساسه بعدم انتمائه للمجتمع الأمريكي، وأثرت في دوره المستقبلي ناقداً دائماً للسياسة الخارجية الأمريكية اعتباراً من أوائل ستينيات القرن العشرين وما بعد. تخرج فولك من جامعة بنسلفانيا في عام١٩٥٢ ونال درجة في علم الاقتصاد قبل أن يقرر دراسة

---

(١) أهم دراسات فولك ووجهات نظره المنشورة موجودة على مدى أكثر من أربعين صفحة على الموقع التالي:
http: //www.wws.princeton.edu/faculty/falk-papers/cv.html

(٢) Richard Falk, "Manifesting World Order," in: Joseph Kruzel and James N. Rosenau, eds., *Journeys Through World Politics* (Toronto: Lexington Books, 1989), p. 161.

القانون. تخرج من كلية الحقوق في ييل (Yale) في عام ١٩٥٥ (بكالوريوس في القانون)، وأتم دراسته لشهادة الدكتوراه في جامعة هارفارد في عام ١٩٦٢. وبعد أن درّس لبعض الوقت في جامعة ولاية أوهايو وفي هارفارد في أواخر الخمسينيات، انضم إلى الهيئة التدريسية للقانون في برنستون التي كانت مقره الأكاديمي على مدى العقود النهائية الماضية. ودرّس أيضاً في ستانفورد وفي جامعة ستوكهولم. وفي عام ١٩٨٥، كان زميلاً في غوغنهايم.

لم يتفتح إدراك فولك للسياسة واهتمامه بها إلا حين بدأ في تدريس القانون في أوهايو في الأيام المثيرة لسنوات الستينيات، حيث شهد التعصب العنصري ضدّ الطلاب السود وتأثر بجماعة راديكالية من الخريجين وأعضاء شبان من الهيئة التدريسية ممن اطلعوا على أعمال ماركس وناقشوها، سي. رايت مللز وهربرت ماركيوز. وحالفه الحظ حين انتقل إلى برنستون في أوائل الستينيات حيث لم يكن تدريس القانون الدولي ينفصل عن دراسة السياسة والعلاقات الدولية وعلوم اجتماعية أخرى، الأمر الذي مكّن فولك من تركيز عمله ضمن اهتمام أوسع بمسائل تخص النظام العالمي والظلم، وأتاح قاعدة مفيدة استطاع انطلاقاً منها أن يدمج خبرته بالقانون الدولي مع قيمه المعيارية. وبخلاف الكثيرين من الأكاديميين، سعى فولك إلى أن يؤدي دور ما يسميه «مواطن - حاج»، وأن يصهر عمله الأكاديمي مع مذهب الفاعلية السياسية:

«إن الاستعلام الأساسي لمواطن – حاج هو أن يكتشف كيفية إنجاح حركات اجتماعية مرغوب فيها، على الرغم من أنها بغيضة. إن الحركات المناوئة للرق، والاستعمار والتمييز العنصري، والمجتمع الأبوي إنما هي بعض الأمثلة. إن اهتمامي المهيمن هو التشجيع على قيام حركة إلغائية ضدّ الحرب والعدوان بوصفها مؤسسات اجتماعية، الأمر الذي يعني ضمناً البناء التدريجي لنظام عالمي جديد يضمن الاحتياجات الإنسانية الأساسية للناس كافة، ويصون البيئة، ويحمي حقوق الإنسان الأساسية لجميع الأفراد والجماعات من دون انتهاك الموارد غير المستقرة للتنوع الثقافي، ويعمل نحو حلّ النزاعات بين المجتمعات من دون اللجوء إلى العنف»[٣].

كان فولك في سنوات الستينيات مناوئاً نشطاً لتدخل الولايات المتحدة في ما وراء البحار، لا سيما في فيتنام. في أواخر الستينيات، بدأ فولك انخراطه المتواصل في مشروع نماذج النظام العالمي مع عدد من البحاثة الراديكاليين الآخرين. وكان هدف المشروع هو استكشاف

(٣) المصدر نفسه، ص ١٦٣.

طرق يمكن بواسطتها تنظيم نظام عالمي جديد من أجل:

١- تقليل العنف الجماعي الواسع النطاق إلى الحد الأدنى؛

٢- زيادة «الرفاه الاجتماعي والاقتصادي إلى الحد الأقصى»؛

٣- تحقيق حقوق الإنسان الأساسية وأوضاع العدالة السياسية؛

٤- صون وإعادة تأهيل النوعية الإيكولوجية.

فسرّ فولك مهمته بأنها وصفة لقيام نظام من شأنه تعزيز هذه القيم وعمليات الانتقال التي يمكن أن تؤدي إلى استحداث نظام من هذا القبيل.

كان في سنوات السبعينيات رائداً في دراسة سبل يمكن من خلالها السمو فوق نظام وستفاليا للدول المستقلة ذات السيادة. واعترف بالصعوبات وحث على تعبئة الرأي العام، خصوصاً في العالم الصناعي وتحديداً في الولايات المتحدة. وما أثار قلقه بشكل استثنائي هو استمرار لجوء الدول إلى القوة أداة سياسة وطنية في وجه ما اعتبره فولك التهديد الحقيقي بكارثة نووية. وكان ينتابه اليأس في بعض الأحيان إزاء احتمالات نشوء نظام قانوني فاعل في عالم عنيف، من دون أن يبلغ الأمر بأن يصبح حرباً عالمية ثالثة؛ وقد تكون كارثة كهذه بمنزلة حافز لاعتماد عام لتغييرات مؤسسية دولية قد تؤدي إلى تحكم باستخدام القوة يكون أكثر مركزية، وبالتالي يكون متخطياً الحدود القومية. ومن ناحية أخرى، فقد "اعترف بأنه حصل تعزيز تدريجي للوعي الأخلاقي والشفقة الإنسانية من أجل جعل إعادة تنظيم الأساس السياسي لوجود الإنسان على نطاق العالم هدفاً ذا مغزى[٤]. في سنوات السبعينيات، جادل فولك بأنه يجب أن تؤدي الأمم المتحدة دوراً أكثر فاعلية بكثير بوصفها طرفاً ثالثاً للمساعدة في حلّ حروب أهلية غالباً ما عززتها ودعمتها القوتان العظميان باعتبارها جزءاً من توسيع نطاق الحرب الباردة ليمتد إلى العالم الثالث.

نشر في عام ١٩٨١ كتابه **حقوق الإنسان وسيادة الدولة** (*Human Rights and State Sovereignty*) جادل فيه بأن النهوض بحقوق الإنسان يجب أن يمضي قدماً من خلال تحويل

(٤) Richard Falk, *Legal Order in a Violent World* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1968), pp. x-xi.

الهياكل التقليدية، وخصوصاً دعم الحركات ذات المذهب الشعبي التي تعارض القوى الإمبريالية ممثلة بالولايات المتحدة. وادعى أن الرأسمالية الدولية هي العائق الأكبر في وجه الإصلاح، وأن الاشتراكية متفوقة عقائدياً على الرأسمالية لأنها تسعى إلى توزيع الثروة توزيعاً متساوياً. تستغل الرأسمالية طبقات معينة، ويجعل التقسيم الأفقي للعالم سياسياً من الصعب على من هم في أسفل التسلسل الهرمي الاقتصادي، التعبئة عبر الحدود الإقليمية. واقترح بأن الإصلاح العالمي يجب أن يبدأ بهزيمة الإمبريالية، ولاحقاً بإرساء قواعد حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية داخلها. وتجدر الملاحظة أن مناصرة فولك للاشتراكية تستند إلى وعودها بخلاف الأداء الفعلي للدول «القائمة فعلاً» التي يزعم بأنها اشتراكية.

منذ نهاية الحرب الباردة في أواخر الثمانينيات، والتناقص الظاهري لخطر حرب نووية، استمر فولك في المجادلة بشأن تحويل نظام الدول الوستفالي من أجل الترويج لأهدافه الأكثر كسموبوليتية. في نظر فولك، يجب عدم تقييم «استقرار» نظام الدول بمجرد غياب حرب بين الدول (ما يمكن تسميته النظام الدولي)، وإنما بمعايير نظام عالمي تكون فيه مصالح الدول خاضعة لصالح الكائنات البشرية التي تعيش فيها. وباختصار، إن المصلحة الوطنية أقل أهمية من المصلحة العالمية، ولا تقلص نهاية الحرب الباردة الحاجة إلى التحول البنيوي. وفي غيابها، سوف يواصل النظام الدولي تعزيز السعي وراء «ضرورات دولانية». وتشمل هذه سعي الدول- الأمم إلى تحقيق نمو اقتصادي يقاس فقط من منطلقات الناتج القومي الإجمالي، والمنافسة الاقتصادية والتكنولوجية، وتحويل المؤسسات الدولية لخدمة الأهداف المحلية، وحواجز سياسية ضدّ حركة الناس عبر حدود الدول والتقاعس عن السعي وراء سياسات ديمغرافية وبيئية دولية فاعلة. يصف فولك حقبة ما بعد عام ١٩٨٩ ليس بعبارات «انتصارية» بأنها «نهاية التاريخ»، وانتصار الديمقراطية على منافسيها، وإنما بأنه فترة من التاريخ تيسر توسيع «أفق تطلعات معقولة» لتشمل امتدادات أكثر طموحاً للقانون والمؤسسات بالنسبة للحوكمة المتعلّقة بالحياة السياسية والاقتصادية. تتميز حقبة ما بعد الحرب الباردة بأخطار جديدة فضلاً عن فرص جديدة للتغيير البنيوي.

الأخطار جيوبوليتيكية واقتصادية على السواء. وفولك غير مقتنع من الناحية الجيوبوليتيكية، بأن انهيار التحدي السوفياتي للولايات المتحدة يعني نهاية لميزان سياسة القوة. وهو يشير بصفة خاصة إلى الطريقة التي أخذ بعض صانعي السياسة وبعض الاستراتيجيين

الأمريكيين في وصف الصين بأنها قوة عظمى ناهضة يمكن أن تسعى إلى تحقيق سياسات في منطقة آسيا والمحيط الهادي تهدد المصالح الأمريكية. وإن سعي كوريا الشمالية لامتلاك قدرة أسلحة نووية، والتهديدات الصينية بإعادة توحيد تايوان مع الصين بالقوة واستمرار النزاعات الإقليمية بين الصين واليابان وفيتنام كلها تمثل «نقاط انفجار» لحرب باردة جديدة بين الولايات المتحدة والصين. وسيكون هذا نزاع عقائدي أقل منه منافسة تقليدية بين القوى العظمى تغشاها معان ثقافية وعرقية خفية. اقتصادياً، فإن فولك منشغل بما يتصور أنه استمرار اللامساواة التي تولدها الرأسمالية العالمية التي يعتبرها متناقضة كلياً مع تعزيز الديمقراطية التشاركية. «إن بديلاً تحرّكه السوق، ممثلاً بمجهود لإنشاء نظم للتجارة الحرة في أوروبا وأمريكا الشمالية، سوف يعمق الفجوات بين الشمال والجنوب ويهمل محنة المحرومين في كلّ مكان»(٥).

من ناحية أخرى، إن القوى التكنولوجية ذاتها الآخذة في تقليص السمة البارزة للحدود الإقليمية (مثل الإنترنت) هي أيضاً حركات تنطوي على احتمال تمكين القاعدة الشعبية الناشطة في تعزيز قيم مشروع نماذج النظام العالمي. يجب أن يشجع هذا مشروع «الدستورية العالمية» وسيلة تؤدي إلى نوع من «الديمقراطية عبر الوطنية» المتجذرة في فاعلية قانون دولي دينامي ينجح في احتواء المصالح الإنسانية فضلاً عن مصالح الدول. في سنوات التسعينيات، إن حماسة فولك السابقة لحركات التحرير الثورية والاشتراكية قد أفسحت المجال أمام احتضان ما يسميه «مجتمعاً مدنياً عالمياً» ناشئاً(٦). ويتألف هذا الأخير من تحالفات متحولة من أفراد وجماعات ناشطين في الترويج للأهداف عينها المحتمل تجاهلها في ما لو سمح للنخب الجيوبوليتيكية و/ أو الاقتصادية بالسعي إلى تحقيق أجنداتها.

ثمة أمل وحيّز سياسي لمبادرة خلاقة. إن تأييد حقوق الإنسان والروح الدستورية يرسخ أساساً يمكن أن تنشأ منه عولمة «من الأسفل» لموازنة وتحييد السمات السلبية للعولمة «من الأعلى». من هذا الأداء التفاعلي للقوى المتعارضة يمكن للمرء تصور نظام عالمي جديد يخدم

---

(٥) Richard Falk, "In Search of a New World Model," *Current History*, vol. 92 (1993), p. 149.

(٦) انظر بشكل خاص:

"Evasions of sovereignty," in: R. B. J. Walker and Saul H. Mendlovitz, eds., *Contending Sovereignties: Redefining Political Community* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1990), pp. 61-78.

المصلحة الإنسانية، ويكون مع ذلك متجذراً في حقائق الاتجاهات السياسية. إن تصوّر نظام عالمي مستقبلي تصوغه بالكامل قوى ديمقراطية غبر وطنية سيكون ساذجاً وطوباوياً. وإن تصور توتر إبداعي ينجم من اتجاهات معولمة نافعة وضارة مختلفة يبدو معقولاً، على الرغم من أنه لا يمكن التأكد من أن تكون النتيجة إيجابية بأي حال من الأحوال(٧).

هذا هو السياق الملائم الذي يتم فيه فهم فولك الحذِر لما بعد الحداثة في النظرية الاجتماعية، فضلاً عن أحدث مقترحاته من أجل إصلاح الأمم المتحدة. في مؤلّفه **تنقيبات عند حافة الزمن** (*Explorations at the Edge of Time*) (١٩٩٢)، ينخرط فولك في نقد مفعم بالحيوية للمفاهيم الحديثة المتعلّقة بالعقل والحقيقة والتقدّم. وهذه تخص بالتمييز قصص الرجل العقلاني (الشخص المدرك) الذي يصادف نتيجة وحيدة يمكن معرفتها (الشيء المعروف) ويسيطر عليها، وتكون نتيجة هذه المجابهة الاعتقاد بإمكان معرفة «العالم الحقيقي» معرفة لا لبس فيها من أجل تسهيل التحكم به والسيطرة عليه. إن خطابات الحداثة التي تستند إلى نظريات الجوهرية والوحدوية والشمولية تستبعد وتبخس قيمة اختلاف وتعددية أشكال المعرفة التي لا يمكنها تلبية المعايير «العلمية» للعقلانية. إن فولك حذر من تنصل ما بعد الحداثة من عصر التنوير الذي يعزز مذهب نسبية سطحي ويقوض فكرة حقوق الإنسان العالمية، ولكنه يؤيد أيضاً أولئك الذين يحددون «الجانب المظلم» من الحداثة ويسلطون الضوء على التكاليف البيئية والبشرية لبحثنا عن السيطرة على أنفسنا وبيئتنا. وفي هذا الكتاب، يحتكم ثانية إلى أفكار «المواطن - الحاج»، ويحدد معتقداته الخاصة به بوصفها شكلاً من «الطوباوية المتجذرة» التي تهدف إلى إصلاح عالمي على طول «الطريق السريع د - ٥» (Highway D-5) إزالة الأسلحة النووية (Denuclearisation)، التجريد من الصفة العسكرية (Demilitarisation)، إزالة الانحياز - إزالة الاستقطاب (Dealignnent - Depolarisation)، الدمقرطة (Democratisation) والتنمية (Development).

وتصدر فولك أيضاً في سنوات التسعينيات النقاش حول مسألة إصلاح الأمم المتحدة. وكان مناوئاً شديداً لحرب الخليج، لأنه كان يقول إن الأمم المتحدة كانت تُستخدم لإضفاء الشرعية على مصالح الولايات المتحدة بدلاً من مصالح النظام العالمي. فمن ناحية، مثّل الغزو العراقي للكويت في عام ١٩٩٠ تحدياً لإرادة وقدرة الأمم المتحدة على الرد بفاعلية على الطغيان والعدوان باسم الأمن الجماعي. وللمرة الأولى في تاريخ المؤسسات الدولية الحديثة، كان الرد

(٧) Falk, "In Search of a New World Model," p. 149.

فورياً وفاعلاً كما أظهر درجة عالية من توافق الآراء. و«تولت الولايات المتحدة المبادرة، وأظهرت القوة لمجابهة العراق مجابهة فاعلة، وحشدت جبهة موحّدة داخل مجلس الأمن خلف المطالبة بانسحاب العراق من الكويت من دون قيد أو شرط»[٨]، ولكنه من ناحية أخرى، يجادل بأن تأثير عدد من قرارات مجلس الأمن في أثناء الأزمة أعطى تأييداً رسمياً لحرب لم تتمكن الأمم المتحدة من السيطرة عليها، وتجاوزت أهدافها المتعلّقة بمجرد إعادة سيادة الكويت. كان يرى أن المشاكل العملية الناجمة عن طرد العراق من الكويت كان يمكن معالجتها بشكل أفضل عبر استخدام القوات العسكرية للولايات المتحدة وحلفائها تحت الإشراف الصارم لمجلس الأمن حسبما يقتضيه بالميثاق الأمم المتحدة (الفصل السابع)، إذ كان من شأن هذا أن يسهل سيطرة أكثر إحكاماً على عدد القوات وتوزيعها والطريقة التي استخدمت بها القوة.

بنظر فولك، لن تتمكن الأمم المتحدة من تجنب «ضرورات دولانية» لنظام الدول ما لم تصبح مالياً أكثر استقلالاً من أقوى الدول وما لم يصبح مجلس الأمن أكثر مساءلة من قبل بقية المجتمع الدولي للدول في الجمعية العامة، وكذلك من قبل الفاعلين غير الحكوميين في النظام الدولي. وبالمثل، يبدي فولك حذراً إزاء الحجج القائلة إنه في تسعينيات القرين العشرين يجب على الولايات المتحدة أو الأمم المتحدة أن تتبنى سياسات تدخل إنساني جازم لمعالجة العدد المتزايد من الحروب الأهلية. ويجادل بأن سجل التدخلات التي يزعم أنها «إنسانية» ليس سجلاً حسناً، وأنه من غير الممكن أبداً أن تتصرف قوة عظمى بالنيابة عن المضطهدين. وعلى نحو نمطي أكثر، نجد أن القوى العظمى تركز انتقائياً على ضحايا الحرب الأهلية والحكومات السلطوية من أجل تعزيز مصالحها الخاصة[٩]. ويجادل فولك انسجاماً مع نظرته العالمية الإجمالية، بأنه من الخطير جداً الاعتماد على الدول لحل المشاكل التي هي نفسها مظاهر أمراض نظام الدول ذاته.

من الممكن بالطبع انتقاد ريتشارد فولك بوصفه مثالياً مرتبكاً. فقد كان في سنوات الستينيات عرضة لانتقاد بسبب ما فسره بعض الكتّاب بأنه انحياز مناوئ لأمريكا في الكثير من مؤلّفاته، وسذاجته بشأن الطبيعة البشرية فضلاً عن فوائد الاشتراكية. اعترف فولك بأن بعض

(٨) Richard Falk, "Reflections on the Gulf War Experience," *Juridisk Tidskrift*, vol. 3 (1991), p. 182.

(٩) انظر بشكل خاص:

Richard Falk, "Grounds to Reject Intervention," *Peace Review*, vol. 8 (1996), pp. 467-470.

تنبؤاته الكئيبة بشأن مستقبل كوكب الأرض كانت تستند إلى إحصائيات خاطئة ناجمة عن تحليل نادي روما، وقد يعتبر البعض أن إيمانه بالمذهب الكسموبوليتي القانوني طوباوياً ليس إلا. وعلى الرغم من ذلك، فقد أثبت فولك أهمية القانون الدولي في دراسة العلاقات الدولية، ليس بوصفه مجرد مجموعة قوانين ساكنة، وإنما كونه أداة حاسمة وديناميةً للتغيير الاجتماعي.

انظر أيضاً في هذا الكتاب: **بُل، غالتونغ**.

مؤلّفات فولك الرئيسة

Economic Aspects of Global Civilization: The Unmet Challenges of World Poverty. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1992.

The End of World Order: Essays on Normative International Relations. New York: Holmes and Meier, 1983.

The Endangered Planet: Prospects and Proposals for Human Survival. New York: Random House, 1971.

Explorations at the End of Time: The Prospects of World Order. Philadelphia: Temple University Press, 1992.

A Global Approach to National Policy. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1975.

Human Rights and State Sovereignty. New York: Holmes and Meier, 1981.

Law, Morality, and War in the Contemporary World. New York: Frederick A. Praeger, 1963.

Legal Order in a Violent World. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1968.

On Humane Governance: Toward a New Global Politics: The World Order Models Project Report of the Global Civilization Initiative. Cambridge: Polity Press, 1995.

The Promise of World Order: Essays in Normative International Relations. Brighton: Wheatsheaf Books, 1987.

Reviving the World Court. Charlottesville: University Press of Virginia, 1986.

Revolutionaries and Functionaries: The Dual Face of Terrorism. New York: Dutton, 1988.

A Study of Future Worlds. New York: Free Press, 1975.

The Western State System. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1992.

Periodical

"The World Order Models Project and its Critics: A Reply." *International Organization*: Vol. 31, 1978.

Document

"Anarchism and World Order," in: Falk, Richard A. and Samuel S. Sim, eds., *The War System: An Interdisciplinary Approach.* Boulder, CO: Westview Press, 1980.

للمزيد من المطالعة

Books

Bull, Hedley. *The Anarchical Society.* London: Macmillan, 1977.

Franck, Thomas. *The Power of Legitimacy among Nations.* Oxford: Oxford University Press, 1990.

Kruzel, Joseph and James Rosenau (eds.). *Journeys Through World Politics.* Lexington, MA: Lexington Books, 1989.

روبرت كوكس (Robert Cox)

«النظرية هي دائماً من أجل أحد ما، ومن أجل غرض ما»[1]. هذه هي الجملة التي يستشهد بها في أغلب الأحيان من كتابات روبرت كوكس الذي أصبحت أعماله تقرأ في تسعينيات القرن العشرين بشكل أوسع بكثير مما كانت عليه قبل نهاية الحرب الباردة. ويعود

(١) Robert Cox, "Social Forces, States and World Orders: Beyond International Relations Theory," *Millennium: Journal of International Studies*, vol. 10 (1981), p. 128.

هذا إلى سببين، الأول هو أن كوكس نشر قدراً كبيراً عن ظاهرة «العولمة» في العلاقات الدولية. والثاني هو أنه يأتي في مقدمة عدد متزايد من الباحثين ممن كان مصدر إلهام لهم على مدى سنوات، والذين يمثلون «النظرية النقدية» التي ظهرت بعد ماركس في هذا المجال. نشرت مقالة كوكس التي شقت الطريق حول طبيعة النظرية النقدية في عام ١٩٨١، وبدت أنها تقدّم بديلاً راديكالياً من المذهب الوضعي الواقعي الجديد الذي سيطر في ذلك الوقت على دراسة العلاقات الدولية، لا سيما في الولايات المتحدة.

بدأ كوكس نفسه يكتب حول العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي الدولي في فترة متأخرة نوعاً ما من حياته. ولم يكن أبداً يتردد إلى المؤتمرات الأكاديمية لهذا الفرع من فروع المعرفة، الأمر الذي يضفي على كتاباته نوعاً معيناً من النضارة والأصالة تختلف جداً عن معظم المساهمات النظرية في هذا المجال. تطورت نظرية كوكس العالمية على مدى سنوات عديدة وصاغتها حياته المهنية غير التقليدية من نواح مهمة. ولعل سيرة حياته هي الشيء الحاسم لفهم مقاربته في دراسة العلاقات الدولية أكثر من معظم المفكرين الرئيسين الذين تمّ استعراضهم في هذا الكتاب.

ولد روبرت كوكس في عام ١٩٢٦ في كيبك بكندا، وترعرع في مدينة مونتريال. وعلى الرغم من أن (أو ربما لأن) أبويه كليهما كانا من المحافظين الناطقين بالإنكليزية، فقد أصبح كوكس دارساً متحمساً للسياسة الراديكالية في كندا الفرنسية، غير أن اهتمامه بالعلاقات الدولية لم يبدأ إلا عند نهاية الحرب العالمية الثانية. وحينما أنهى كوكس درجته الجامعية في جامعة ماكجيل (McGill)، انضم إلى منظمة العمل الدولية في الأمم المتحدة التي كان مركزها في ماكجيل إبان سنوات الحرب، في عام ١٩٤٥. غادر كوكس كندا ليتولى منصبه الجديد في جنيف، وبقي يعمل لدى منظمة العمل الدولية على مدى السنوات الخمس والعشرين التالية، موظفاً رئيساً أولاً، ثمّ رئيساً لقسم البرامج والتخطيط. وقد خلّفت خبرة العمل لدى منظمة العمل الدولية في أثناء الحرب الباردة في كوكس أثراً لا يمحى، إذ كتب يقول:

«كانت هناك ثلاث أسس تنطوي على التناقض، ولكنها أساسية للبقاء السياسي في هذا السياق:

١- الحفاظ على دعم الولايات المتحدة (وبخاصة لرئيس أمريكي كان يتعرض لهجوم

متكرر من قبل متشددي الحرب الباردة في الحركة العمالية الأمريكية الذين كانوا يتهمونه بأنه «ليّن تجاه الشيوعية»، ومن قبل العناصر الأكثر رجعية في دوائر الأعمال الأمريكية الذين كانوا يتهمونه بإنه غطاء «للاشتراكية الزاحفة»؛

٢- المحافظة على مبدأ الشمولية، الأمر الذي يعني محاولة جعل عضوية الكتلة السوفياتية مقبولة لدى الغرب...؛

٣- تحقيق وإبقاء درجة معقولة من تماسك البرامج في بيروقراطية كانت مقسمة إلى بارونيات من النوع الإقطاعي»(٢).

في أوائل سبعينيات القرن العشرين، عندما شعر كوكس أنه عاجز عن إدامة حريته الفكرية في كتابة أعماله ونشرها بصفته عضواً في المنظمة، استقال من منظمة العمل الدولية وتولى مهنة أكاديمية في جامعة كولومبيا. في عام ١٩٧٧، عاد إلى كندا وتولى وظيفة في جامعة يورك في تورنتو، حيث لا يزال أستاذاً في العلوم السياسية.

ثمة ثلاثة عناصر حرجة في أعمال كوكس يجب فهمها إذا أراد المرء أن يشغل نفسه أكثر بكتابة هذا الثائر النظري على المعتقدات التقليدية: التزامه بالنظرية النقدية؛ تأثير أنتونيو غرامشي (Antonio Gramsci) وكارل بولانيي (Karl Polanyi) في حججه الجوهرية بخصوص النظام العالمي، وتحليله الاستثنائي للعولمة في أواخر القرن العشرين.

أولاً، يعتبر كوكس نفسه منظّراً ناقداً. إن مصطلح النظرية النقدية هو بلا شكّ غير ملائم ليضم البدائل كلها التي يمكن ضمها في هذه الفئة من النظرية. ولعل نعتها بأنها «بحث ذو توجه أيديولوجي» أكثر دقة، بما في ذلك الماركسية الجديدة، وبعض أشكال نظرية المساواة بين الجنسين ومدارس فكرية راديكالية أخرى. على أنه من المناسب ضمّ هذه المناظير إلى بعضها لأنها تتلاقى في رفضها للزعم بحرية القيم التي تعزى إلى أشكال أكثر وضعية من البحث. فلا يمكن النظر إلى الطبيعة كما «هي حقاً» أو مثلما «تعمل حقاً» إلا من خلال نافذة ذات قيمة. وحيثُ إنَّ القيم تدخل في كلّ بحثٍ، عندئذ يبرز على الفور السؤال عن ماهية القيم التي سوف تحكم والجهات التي تعود إليها هذه القيم. إذا كانت نتائج الدراسات يمكن أن تتغير اعتماداً

(٢) Robert Cox, *Approaches to World Order* (Cambridge: Cambridge University Press, 1996), p. 23.

على القيم التي يتم اختيارها، عندئذ يميل خيار نظام قيمة معين إلى تمكين وتحرير بعض الأفراد والجماعات فيما يتم إلغاء تمكين وتحرير آخرين. وبذلك يصبح البحث عملاً سياسياً.

لا يعني هذا أن أصحاب النظريات النقدية هم من أصحاب المذهب النسبي بأي معنى. إن اهتمامهم بظاهرة «الوعي المزيف» يكشف عن اعتقاد بإمكانية «الوعي الحقيقي»، وإن المهمة الموكلة ذاتياً لأصحاب النظريات النقدية التي تقضي بالكشف عن القوى المادية والاجتماعية هي التي تمنع الناس من تحقيق مصالحهم الحقيقية، في عالم يستغل رغباتهم ويحد من قدرتهم. إن مهمة البحث النقدي، هي، بحسب تعريفها، رفع سوية الناس إلى مستوى «وعي» حقيقي. وهذا شرط مسبق ضروري، وإن يكن غير كافٍ، لكي يعملوا على تحويل العالم. يقابل كوكس النظرية النقدية بما يشير إليه غالباً بأنه نظرية «حلّ المشاكل»، وهو مصطلح يستخدم لوصف نظريات تسلم باستمرار النظام الذي تسعى إلى شرح قواه المحركة الداخلية. تركز النظرية النقدية على تغيير تاريخي واسع النطاق للنظام نفسه، والتناقضات والتضاربات التي قد تتيح الاحتمال لتغيير تحريري شامل.

يمكن العثور على أكثر محاولة منهجية لبناء نظرية نقدية جوهرية للعلاقات الدولية في كتابه **الإنتاج، والقوة، والنظام العالمي: القوى الاجتماعية في صنع التاريخ** (*Production, Power, and World Order: Social Forces in the Making of History*) (١٩٨٧). يقدم الكتاب الإطار التصوري الذي يستخدمه كوكس لدراسة العلاقة بين القوى المادية للإنتاج والآراء، والمؤسسات في فترات تاريخية معينة في العلاقات الدولية. إن الافتراض الأساسي للكتاب هو أن قوى الإنتاج توجد القاعدة المادية للعلاقات الاجتماعية، وتولد القدرة على ممارسة القوة في المؤسسات، ولكن العلاقة بين القوة والإنتاج علاقة جدلية. وتحدد القوة، بدورها، كيف يحدث الإنتاج وكيف يتم تنظيمه. والكتاب مقسم إلى ثلاثة أقسام مرتبط أحدها بالآخر.

في الجزء **الأول**، يميز كوكس بين ما لا يقل عن اثني عشر نمطاً من علاقات الإنتاج، يسميها «أنماط علاقات الإنتاج الاجتماعية»، وهي تشمل مورد العيش، الفلاح - اللورد، سوق العمل البدائية، الأسرة، العمل الحر، سوق العمل التجاري، نصير الحزبين، المسيطر على المشاريع، نصير الثلاثة أحزاب، المسيطر على إدارة الدولة، تخطيط مجتمعي ومركزي.

يجري استكشاف كلّ من هذه «الأنماط»، بوصفها بنية تامة في ذاتها، مع إمكانية تنميتها الذاتية ومنظارها التخيلي/ المؤسسي. تنشأ علاقات الإنتاج الاجتماعية بثلاث طرق متميزة تحليلياً: القوة الاجتماعية المتراكمة التي تقرر طبيعة الإنتاج؛ بنية السلطة التي تصوغها القوة المحركة الداخلية لعملية الإنتاج؛ ونتائج الإنتاج التوزيعية. يوضح كوكس صلة كلّ من جوانب العلاقات الاجتماعية هذه أحدها بالآخر بطريقة جدلية، وهو مهتم بشكل استثنائي بالطرق التي تنشأ فيها التناقضات والنزاعات بينها في مراحل تاريخية معينة.

على الرغم من تقصيه الشامل لهذه الأنماط من علاقات الإنتاج، يركز كوكس بسرعة على نمطين من أنماط التنمية، يسميهما النمط الرأسمالي ونمط إعادة التوزيع. والتنمية تقترن وتصبح ممكنة عبر توليد فائض اقتصادي داخل نمط من العلاقات الاجتماعية. إن إعادة الإنتاج البسيطة التي يتم فيها مجرد إعادة تكوين النمط على مدى دورات إنتاج متعاقبة، لا يمكنها إنتاج تنمية ذات شأن. يتراكم كلّ من شكلي التنمية الرأسمالي والقابل لإعادة التوزيع من أجل نموها ويمكن أن ينظم كلاهما الإنتاج بطرق مماثلة لتوليد فائض من أجل تحقيق مزيد من التنمية. ولكن تختلف آليات التراكم وأساسها المنطقي في كلا النمطين. وتقوم الرأسمالية على السعي إلى تحقيق أرباح في السوق، بينما في المجتمعات القابلة لإعادة التوزيع، فإن ما يتم إنتاجه يقرره صنع القرار السياسي.

يجادل كوكس بأن أي مقابلة ذات مغزى بين نمطي التنمية الرأسمالي والقابل لإعادة التوزيع يجب وضعهما في سياق عالمي، مع الأخذ بالحسبان العلاقات بين الدول التي يرتكز في داخلها هذان النمطان. مثلاً، إن القوة المحركة الأولية وكبح التنمية القابلة لإعادة التوزيع تفسرهما إلى حدّ كبير الضغوط الدولية على أنظمة الحكم التي يتعين على اقتصاداتها الزراعية المسيطرة أن تتنافس مع دول صناعية رائدة في أوروبا والولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن التنمية القابلة لإعادة التوزيع قد بدأت من خلال دمج التخطيط المركزي مع التنظيم الاجتماعي المجتمعي، فقد كشفت أحدث التطورات عهداً عن أنماط تغيير مختلفة في الاتحاد السوفياتي والصين. فقد أصبح التنظيم الاجتماعي المجتمعي في الاتحاد السوفياتي خاضعاً خضوعاً كلياً لمتطلبات التخطيط المركزي بينما في الصين جرى تفكيكه في الزراعة، وحلت محلّه أشكال من سوق العمل القائمة على المشاريع.

في الجزء الثاني من الكتاب، يتقصى كوكس تطور نظام الدولة الحديثة، لا سيما التقييدات التي يفرضها الاقتصاد السياسي العالمي على الدول. تساعد هذه التقييدات في تفسير تحول وتناقضات أنماط مختلفة من علاقات الإنتاج الاجتماعية. وفي حين يشدد كوكس على أهمية قوى الإنتاج المادية في تحديد العلاقات الاجتماعية، فإنه يقرّ أيضاً بالدور الرئيس الذي تؤديه الدول وبالعلاقات الدولية بين الدول:

«توجد الدول الظروف التي تحقق فيها أنماط معينة من العلاقات الاجتماعية المسيطرة على أنماط متعايشة، وهي تنظم إما عن قصد أو بغير قصد الروابط الثانوية المسيطرة لعملية التراكم. كلّ دولة يقيدها مركزها وقوتها النسبية في النظام العالمي الذي يفرض حدوداً على إرادتها وقدرتها على تغيير علاقات الإنتاج»[٣].

يعود فضل كبير في ما يخص نظرة كوكس إلى العالم إلى أعمال المؤلّف الشيوعي الإيطالي أنتونيو غرامشي[٤]. وهو يأخذ، على نحو خاص، من أفكار غرامشي حول التحكم المسيطر في المجتمعات الرأسمالية ليشرح الطريقة التي تساعد من خلالها الأفكار المسيطرة على النظام العالمي في إدامة أنماط معينة من العلاقات بين القوى المادية والأفكار والمؤسسات على صعيد عالمي. وقد كان غرامشي دائماً يضع أعماله في المخطط الماركسي الذي تضع فيه «القاعدة الاقتصادية» الشروط التي تحدد السياسة والأيديولوجيا والدولة. ولكن قوة الدفع الأساسية لأعمال غرامشي هي بعيدة دائماً عن أشكال بسيطة من نظرية الاختزال. وكان ما تطرق إليه مركزياً هو الطبيعة المعقدة للعلاقات بين الهيكل والهيكل العلوي الذي، حسبما جادل، لا يمكن اختزاله إلى مجرد انعكاس لظروف «اقتصادية» يتم تفسيرها تفسيراً ضيقاً. تكمن أصالته النظرية في سلسلة من الأفكار المبتكرة التي استخدمها لتوسيع وتحويل فهمنا للسياسة. وكان منهمكاً كثيراً بطابع العلاقات السائدة بين الدولة والمجتمع المدني في مجتمعات حديثة نسبياً، لا سيّما الديمقراطيات الرأسمالية. تحدى غرامشي التصور الاختزالي للدولة بوصفها حصراً دولة «طبقات»، وأداة إكراه وسيطرة في يدّ الطبقة الحاكمة. وأصر على دور الدولة «التثقيفي»، وأهميتها في بناء تلك التحالفات التي

(٣) Robert Cox, *Production, Power, and World Order: Social Forces in the Making of History* (New York: Columbia University Press, 1982), p. 399.

(٤) انظر بشكل خاص:

Robert Cox, "Gramsci Hegemony, and International Relations: An Essay it Method," *Millennium: Journal of International Studies*, vol. 12 (1983), pp. 162-175.

تستطيع كسب التأييد من طبقات اجتماعية مختلفة ودورها في تأمين «زعامة» ثقافية وأخلاقية. وعلى الرغم من أن البنية الاقتصادية، قد تكون حاسمة، في خاتمة المطاف، إلا أن غرامشي أعطى استقلالاً ذاتياً أكبر بكثير لآثار التسيير الفعلي للنضال من أجل الزعامة، عبر جبهة واسعة وفي مختلف المواقع والمؤسسات. وجادل بأن دور الحزب الشيوعي كان يتمثل في الانخراط في نضال واسع ومتعدد الأوجه من أجل «الهيمنة وقيادة النضال». وكان إجراء تحول في الاستراتيجية السياسية الاشتراكية ضرورياً، بعيداً من هجوم جبهوي فوري على الدولة باتجاه كسب مواقع استراتيجية على عدد من الجبهات. وقد جرى تصور النضال الاشتراكي بمنزلة «حرب مواقع» في المقام الأول ضدّ قوى الهيمنة الرأسمالية في المجتمع المدني والثقافة.

وهكذا، فإن الهيمنة بالنسبة لغرامشي وكوكس على صعيد عالمي يجب عدم مساواتها بمجرد السيطرة المادية أو العسكرية (كما في الواقعية)، كما يجب عدم اعتبارها بمنزلة «سلعة» عامة مرغوب فيها (كما في النزعة المؤسسية الليبرالية الجديدة):

استخدم غرامشي مفهوم الهيمنة للإعراب عن الوحدة بين القوى المادية الموضوعية والأفكار السياسية الأخلاقية - بالمصطلحات الماركسية، وحدة الهيكل والهيكل العلوي - حيث يتم ترشيد القوة المرتكزة على السيطرة على الإنتاج من خلال أيديولوجيا تضم التوصل إلى حلّ وسط أو توافق بين الجماعات المسيطرة والجماعات الخاضعة[٥].

يهتم كوكس في معظم كتاباته بنشوء النظم العالمية المهيمنة على مرّ الزمن وزوالها، وهو يميز في كتابه بين **ثلاثة هياكل متعاقبة من النظام العالمي**: الاقتصاد الدولي الليبرالي (١٧٨٩-١٨٧٣)؛ عصر الإمبرياليات المتنافسة (١٨٧٣-١٩٤٥)؛ والنظام العالمي الليبرالي الجديد (بعد عام ١٩٤٥). ويركز الجزء الثالث والأخير من الكتاب على الأزمة الاقتصادية العالمية في الفترة ١٩٧٣-١٩٧٤، ويجادل بأن إعادة الهيكلة الصناعية والمالية خلال السنوات العشرين الأخيرة أدت إلى إضعاف القوة الاجتماعية الجماعية المستقلة لليد العاملة وزيادة تهميش القوة العاملة. هذا هو السياق التي يدرس فيه كوكس العولمة في أواخر القرن العشرين. وقد استمد كوكس الكثير من أعمال كارل بولانيي، وركز على ما يسميه «تدويل الدولة». وهو بهذا يشير إلى العملية التي تصبح من خلالها المؤسسات والسياسات والممارسات الوطنية متكيفة مع هياكل وديناميات اقتصاد عالمي للإنتاج الرأسمالي.

(٥) Robert Cox, "Labour and Hegemony," *International Organisation,* vol. 31 (1977), p. 387.

يحدد كوكس ثلاثة أبعاد من هذه العملية، **الأول**، «هناك عملية توافق بين الدول بشأن احتياجات، أو متطلبات الاقتصاد العالمي الذي يحدث ضمن إطار أيديولوجي مشترك، **والثاني**، إن المشاركة في التفاوض حول هذا التوافق هرمي التسلسل. **ثالثاً**، يتم تكييف الهياكل الداخلية للدول بحيث يستطيع كلّ منها أن يحوّل التوافق العالمي على أفضل وجه إلى سياسة وممارسة وطنيتين»[٦]. وهو يحدد أيضاً ثلاث مراحل تاريخية في العملية أصبحت بموجبها الدولة أكثر تدويلاً. كانت المرحلة الأولى تميز ثلاثينيات القرن العشرين حين كانت الدول قوية بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي وكانت تحمي سكانها منه. وحدثت المرحلة الثانية بعد عام ١٩٤٥ مع إحداث نظام بريتون وودز الذي يمثل حلاً وسطاً بين مساءلة مؤسسات الاقتصاد العالمي للحكومات، (لا سيما مصادر السيولة لديها)، ومساءلتها من قبل الرأي المحلي بشأن أدائها الاقتصادي والحفاظ على رفاهية الدولة. وتتعلق المرحلة الثالثة بعولمة الدولة. وتتميز بإعادة هيكلة للعلاقة بين الدولة والاقتصاد العالمي والحل الوسط الوطني/ الدولي لصالح المؤسسات عبر الوطنية وشبكات القوة التي تسيطر على الاقتصاد العالمي الراهن. إن تدويل الدولة يدلّ إلى مزيد من تآكل دورها كحاجز في وجه الاقتصاد العالمي، وكعامل تعميق لمصادر القوة والسلطة وصنع القرار عبر الدول.

وهكذا ينبهنا كوكس إلى منظار بشأن حقبة ما بعد الحرب الباردة يكون بديلاً من المناظير التي يناقشها الواقعيون والليبراليون في أغلب الأحيان. إن التغييرات في ميزان القوة بين الدول والهيمنة المزعومة للديمقراطية على الحكم المطلق تخضع لما يسميه كوكس «إعادة الهيكلة العالمية». ويجادل بأن التغيرات الدراماتيكية التي أوحت بها «ثورة غورباتشيف» من الأعلى لم تكن بأي حال من الأحوال قاصرة على الاتحاد السوفياتي السابق، إذ كان يحدث على مدى فترة أطول بكثير تحول هيكلي مماثل في العالم الرأسمالي، أي نبش الليبرالية العالمية. لا يرى كوكس أن عولمة رأس المال والإنتاج والديون جزءاً من نزعة حتمية لعالم بعد الصناعي وبعد الحديث ناجم فقط عن حالات تقدّم دليلية في تكنولوجيا التصنيع والاتصالات. وقد يسرتها تيسيراً هائلاً أيديولوجيا محافظة جديدة مهيمنة لتخفيف القيود تهدف إلى تجريد القوى المعارضة التقليدية من القوة، لا سيما الحركة النقابية. وإن استئصال قوتها ومضمونها من قبل ريغان وتاتشر وأمثالهما في ثمانينيات القرن العشرين قد ساهم بـ:

«إحياء فصل الاقتصاد والسياسة الذي كان قائماً في القرن الثاني عشر. وبالتالي، يتعين

(٦) Cox, *Production, Power, and World Order: Social Forces in the Making of History*, p. 254.

حماية النواحي الرئيسة للإدارة الاقتصادية من السياسة، أي من الضغوط الشعبية. ويتحقق هذا بممارسات مؤكّدة وبالمعاهدات وبالتشريع وبأحكام دستورية رسمية»[٧].

وهكذا، فإن الصورة المسيطرة للعلاقات الدولية المعاصرة في نظر كوكس على خلاف جذري مع بعض ما يجده المرء في هذا المجال من تغييرات أكثر اعتدالاً. وهو يعتقد أن عصر «الرأسمالية المعولمة المفرطة في الليبرالية» الذي نعيش فيه يقع في موضع بعض أهم التناقضات والنضالات: بين بلاغة الديمقراطية و«العجز الديمقراطي» الناجم من تدويل الدولة؛ بين المطالب المتزايدة لتأمين حماية دولية للبيئة وتسليم سلطة الدولة لشركات المال الدولية وأعمالها؛ وبين بلاغة الانتصار في الحرب الباردة على الاشتراكية واللامساواة المتسارعة داخل الدول وبينها على السواء.

ما الذي يجب القيام به؟ يدعو كوكس إلى ما يصفه شكلاً جديداً من تعددية الأطراف الذي ينبغي ألا يقتصر على تنظيم العلاقات أفقياً بين نخب الدولة. ويجب تصوره بمنزلة:

«موضع التفاعلات لتحويل النظام الحالي نيابة عن تصور موسع للمجتمع العالمي... يجب النظر إلى تعددية الأطراف من حيث قدرتها على تمثيل القوى الفاعلة في العالم على الصعيد المحلي فضلاً عن الصعيد العالمي»[٨].

وحيثُ إنَّ الدول قد أدت دوراً رئيساً في تسهيل عملية العولمة، فإن كوكس يجادل بأنه يجب على القوى الاجتماعية المناهضة للهيمنة أن تنخرط في «حرب على الموقع». إن أفكاره في هذا الشأن هي حالياً إيحائية ليس إلا. ويجادل، على سبيل المثال، بأنه يجب على الحركة العمالية أن تتأهب على صعيد عالمي، وأن تتبنى تحالفات وائتلافات مع مختلف الحركات الاجتماعية الجديدة. ويجب مقاومة العولمة «من أعلى» بعولمة «من أسفل». ويدرك كوكس أن هذا لن يكون سهلاً، إذ سيكون من الصعب على «الحركات التقدّمية الغربية» أن تتحد مع الحركات الاجتماعية الإسلامية من أجل بناء نوع من القوة المضادة العالمية. وعلى الرغم من ذلك، فهو يدعي بأنه يجب مواجهة الصعوبات والتغلب عليها إذا أريد إبطاء حركة القوة الماحقة للعولمة بل حتّى عكس اتجاهها.

(٧) Robert Cox, "*Global perestroika*," in: Ralph Miliband and Leo Panitch, eds., *The Socialist Register 1992* (London: Merlin Press, 1992), p. 32.

(٨) Robert Cox, "Multilateralism and World Order," *Review of International Studies*, vol. 18 (1994), pp. 162-163.

إن أعمال روبرت كوكس هي، في الختام، مساهمة رئيسة في نشوء النظرية الاقتصادية في دراسة العلاقات الدولية. فقد أوحى من مقره في جامعة يورك للعديد من الطلاب بإعادة التفكير بالطريقة التي يجب علينا أن ندرس بها الاقتصاد السياسي الدولي. ومن الإنصاف القول إن مذهب غرامشي المادي التاريخي ربما يكون أهم بديل من المنظارين الواقعي والليبرالي في الميدان حالياً.

انظر أيضاً في هذا الكتاب: جيلبين، كراسنر، كيوهانه، راغي.

مؤلّفات كوكس الرئيسة

International Organisation: World Politics: Studies in Economic and Social Agencies. London: Macmillan, 1969.

Production, Power, and World Order: Social Forces in the Making of History. New York: Columbia University Press, 1987.

Approaches to World Order. (with Timothy J. Sinclair). Cambridge: Cambridge University Press. 1996.

يمثل هذا الكتاب مجموعة ما نشره كوكس من مقالات مهمة. ولمزيد من الاطلاع انظر ص٤٤- ٥٣٧.

The Anatomy of Influence: Decision Making in International Organization. [et al.]. New Haven: Yale University Press, 1972.

Periodicals

"Gramsci, Hegemony and International Relations: An Essay in Method." *Millennium: Journal of international Studies*: vol. 12, 1983.

"Social Forces, States and World Orders: Beyond International Relations Theory." *Millennium: Journal of International Studies*: Vol. 10, 1981.

Document

"Global *perestroika*," in: Miliband, Ralph and Leo Panitch (eds.). *The Socialist Register 1992.* London: Merlin Press, 1992.

للمزيد من المطالعة

Books

Gill, Stephen (ed.). *Gramsci, Historical Materialism, and International Relations*. Cambridge: Cambridge University Press, 1991.

Gill, Stephen and James Mittelman (eds.). *Innovation and Transformation in International Studies*. Cambridge: Cambridge University Press, 1997.

Polanyi, Karl. *The Great Transformation*. Boston, MA: Beacon Press, 1944.

Periodical

Gill, Stephen and David Law. "Global Hegemony and the Structural Power of Capital." *International Studies Quarterly*. Vol. 33, 1989.

Documents

Cafruny, Alan Weston. "A Gramscian Concept of Declining Hegemony: Stages of U. S. Power and the Evolution of International Economic Relations," in: Rapkin, David P. (ed.). *World Leadership and Hegemony*. Boulder, CO: Westview Press, 1990.

Gill, Stephen. "Historical Materialism, Gramsci, and International Political Economy," in: Murphy, Craig N. and Roger Toone (eds.). *The New International Political Economy*. Boulder, CO: Lynne Reinner, 1991.

أندرو لينكلاتر (Andrew Linklater)

قدم مارك هوفمان وصفاً مناسباً لعمل أندرو لينكلاتر بأنه «عملية إزالة أنقاض»[١]. لقد حاول لينكلاتر عبر العقدين الأخيرين من الزمن، إقامة مشروع فكري وعملي ضمن فرع من فروع المعرفة (Discipline) يمثل استقلاله ذاته ضمن العلوم الاجتماعية عائقاً للمشروع. وفي حين أنه ثمة دلائل على أن الحدود الفاصلة بين دراسة العلاقات الدولية

(١) Mark Hoffman, "Restructuring, Reconstruction, Reinscription, Rearticulation: Four Voices in Critical International Theory," *Millennium: Journal of International Studies*, vol. 20 (1991), p. 173.

وغيرها من فروع المعرفة أصبحت غير واضحة بشكل متزايد، فمن السخرية أن بعض الحجج التي تساق ضدّ فرع مستقل من فروع المعرفة يتعلق بالعلاقات الدولية هي أيضاً مجافية لنظرة لينكلاتر. وبعبارة أخرى، لقد انخرط في نقد مزدوج. فقد جادل أولاً، بأن تقسيم العمل الحاد بين النظرية السياسية والعلاقات الدولية غير لازم وأنه ذاته بحاجة إلى تفسير. وقد اضطر ثانياً، إلى مواجهة تحد (قد يكون أكثر خطورة) لمشروعه على شكل ما بعد الحداثة. حتّى تلك المرحلة من حياته المهنية، كان التوازن بين النقد والانخراط البناء مع كلّ النظرية والتطبيق في العلاقات الدولية منحازاً انحيازاً قوياً نحو النقد، من هنا الوصف إزالة الأنقاض. وفي المستقبل، يمكن أن نتصور بأن هذا سيتغير، حيثُ إنَّ عمل لينكلاتر ذاته يتحرك إلى الأمام، فهبّ بحاثة آخرون أصغر سناً للتصدي إلى التحدي المتمثل بالرد على أجندته. هذه الأجندة هي كما سنرى، غامضة جداً وكثيرة المطالب.

يشغل أندرو لينكلاتر حالياً منصب أستاذ العلاقات الدولية في جامعة كيل (Keele) في استرافوردشاير، إنكلترا. وانضم إلى قسم العلاقات الدولية في جامعة كيل في عام ١٩٩٣. ودرس السياسة والعلاقات الدولية في جامعة أبردين والفلسفة السياسية في جامعة أكسفورد قبل إنجاز شهادة الدكتوراه في موضوع العلاقات الدولية في مدرسة لندن للاقتصاد في عام ١٩٧٨. وعمل خلال الخمس عشرة سنة اللاحقة في أستراليا، وقام بالتدريس في جامعة تاسمانيا وجامعة موناش في ميلبورن. وفي عام ١٩٩١ أنشأ مركز العلاقات الدولية في جامعة موناش.

يمكن العثور على المواضيع الرئيسة في عمل لينكلاتر في أطروحته الطموحة لنيل الدكتوراه التي نشرها للمرة الأولى في عام ١٩٨٢ بعنوان الناس والمواطنون في نظرية العلاقات الدولية. هذا الكتاب يجب أن يقرأه كلّ من يهتم بالافتراضات الفلسفية للنظرية «النقدية» في دراسة العلاقات الدولية. وقد استلهم لينكلاتر موضوع الكتاب من عمل اللجنة البريطانية المعنية بنظرية العلاقات الدولية التي انطلقت من تعريف مارتن وايت للنظرية الدولية بوصفها «أحد تقاليد التأمل في شأن العلاقات بين الدول وتقليد يمكن تصوره بأنه التأمل المزدوج في شأن الحالة التي أطلق عليها اسم «النظرية السياسية»»[٢]. يتصدى لينكلاتر مثلما فعلت «اللجنة»، إلى إحدى المشكلات الغابرة في ثنايا الماضي والمتعلّقة بالنظرية الدولية – ازدواجية

(٢) Martin Wight, "Why Is there no International Theory?," in: Martin Wight and Herbert Butterfield, eds., *Diplomatic Investigations: Essays in the Theory of International Politics* (London: Allen and Unwin, 1966), p. 16.

الالتزام بـ«الإنسان كإنسان» و«الإنسان كمواطن» - مع سرد تاريخي أسير للفلسفة (التي يزعم بأنها غير كافية) التي تصدت للمشكلة فضلاً عن أنها حل وحيد خاص به.

الفكرة الأساسية في الكتاب هي أنه يمكن التغلب على التمييز الذي يجري في النظرية الدولية الحديثة بين البشرية/ الشمولية الأخلاقية من جهة، والمجتمع المدني/ الخصوصية الأخلاقية من جهة ثانية. ويعد التمييز ذاته دعماً نقدياً للتقسيم الأكاديمي للعمل بين النظرية السياسية ودراسة العلاقات الدولية. وهو يتطابق مع «العالم الواقعي» من حيثُ إنَّنا في حين نشعر جميعاً بوصفنا أعضاء في الجنس البشري بأن علينا التزامات تجاه بعضنا البعض، فإننا أيضاً مواطنون ينتمون إلى دول منفصلة. وبناء عليه فإن التزاماتنا البشرية لا تؤثر إلا قليلاً في سلوكنا، ويهتم لينكلاتر بمتحف الحجج الفلسفية التي طرحت تاريخياً وصولاً إلى واقع الحال الراهن.

ويجادل بأن تلك المشاعر والمعتقدات تستند إلى اهتمام بشري أساسي بالاستغلال، الأمر الذي لا يستطيع تبرير التقسيم السياسي لـ«الإنسان» إلى دول منفصلة ذات سيادة. لذا إن هدف لينكلاتر الرئيس هو استرجاع وتنقيح المنحى الشمولي للنظرية السياسية المتضمن في عمل كانط. وهذا سيهيئ المسرح لتحول في الوعي البشري، ويشجع الناس على التفكير بشكل أكثر رحمة بشأن التزامهم إزاء «الغرباء». ففي تقليد كانط، يستبدل «البشر» بـ«المواطنين» بوصفهم المواضيع المناسبة للاهتمام الأخلاقي، وتستبدل صورة النظام الدولي بوصفه «مجالاً للتكرار والإعادة» بسرد تقدّمي للتطور التاريخي.

وينخرط لينكلاتر في معرض دفاعه عن تقليد كانط في نقد مفصل للمنظرين الرئيسين لحركة التنوير بمن فيهم بوفندورف (Pufendorf) وفاتل (Vattel) وجينتلي (Gentili). وقد تمثل نقده الأساسي لنظرية العقد الاجتماعي بأنه يفترض مسبقاً من دون تبرير صريح، وجود الحدود الإقليمية للدولة الحديثة في تحديد نطاق أي عقد اجتماعي يكون المنظر مهماً بتبريره أو انتقاده. وفي الكتاب ينتقد لينكلاتر المنظرين السياسيين لفشلهم في التشكيك بما يعتبره الأهمية الاعتباطية أخلاقياً للحدود الجغرافية. «فالفرضية تفترض مسبقاً ما تريد إثباته، أي مشروعية التجمع السيادي والمبرر العقلاني لتقسيم البشرية إلى دول منفصلة ذات سيادة»[٣].

(٣) Andrew Linklater, *Men and Citizens in International Relations*, 2nd ed. (London: Macmillan, 1990), p. 77.

ويجادل لينكلاتر بأن تقليد كانط هو أفضل نقطة في النظرية السياسية الدولية. وخلافاً لمن سبقوه، لا يخضع كانط متطلبات العقل لما هو عارض في الطبيعة والعادة. وكما قال لينكلاتر:

«يبدأ مشروع كانط بتحديد الغايات التي يترتب على الناس واجب غير مشروط بتعزيزها بوصفهم كائنات عاقلة تتمتع بالقدرة على الهروب من عالم الجبرية الطبيعية. ويمضي في الدعوة إلى تحول جذري للعالم السياسي باتجاه ذلك الوضع الذي يعيش فيه البشر طبقاً للحتميات الآمرة المغروسة في طبيعتهم العقلية المشتركة»(٤).

ثمّ ينطلق لينكلاتر ليصف بشيء من التفصيل العناصر الأساسية لفكر كانط والطرق التي يطرح فيها عرضه للأخلاق السياسية بديلاً من الصورة الواقعية المسيطرة للعلاقات الدولية. لكن لينكلاتر يدرك تمام الإدراك أن مذهب كانط العقلي، أي اعتقاده بأنه من الممكن تشريع محتوى الأمر المطلق بمعاملة الأفراد بوصفهم غايات بحدّ ذاتها (لا كوسائل) على أساس العقل وحده، يتعرض لما يسميه «النقد التاريخي» . وهو يقبل الحجة القائلة إن «مذهب كانط العقلي» يفشل في تفسير الظرف التاريخي لظهوره بوصفه أحد منتجات الثقافة الفكرية الغربية، كما يقبل حجة هيغل القائلة إن العقل ذاته يكمن ضمن أشكال شديدة الاختلاف للحياة وليس موجوداً بشكل واحد مفرد وشامل في عقول أفراد «قبل اجتماعيين» (Pre-social). يجب اعتبار التاريخانية تقدّماً يتجاوز الموقف المجرد للمذهب العقلي، على الرغم من أنه يلقي... بأسس النظرية السياسية الدولية في أتون الاضطراب(٥).

يريد لينكلاتر إنقاذ عالمية كانط الأخلاقية من تهمة النسبية، ويفعل ذلك بطرح مفهوم «التاريخ الفلسفي». إننا نستطيع تجاوز المصدر العقلاني للحرية عبر اقتفاء أثر نموها عبر التاريخ. وقد استند لينكلاتر إلى عمل هيغل وماركس، وجادل بأنه في حين أن الحرية تطلب دائماً بطرق مختلفة في سياقات ثقافية معينة، فمن الممكن بناء «أنواع مثالية» من العلاقات بين المجتمعات في التاريخ وتعقب التطور التاريخي للعقل البشري، أو على الأقل، هذا ما يريد لينكلاتر، على ما يبدو، أن يفعله المنظرون السياسيون الدوليون. فهو يجادل بأنه بدلاً من المحافظة على التقسيم الأكاديمي للعمل بين النظرية السياسية ودراسة العلاقات الدولية، فإنه يتعين علينا: «النظر إلى أبعد من داخل المجتمعات إلى الطريقة التي تتوصل فيها الجماعات المتباعدة عن بعضها بعضاً تباعد

(٤) المصدر نفسه، ص ٩٩.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٣٠.

الاغتراب، إلى إدراك إمكان وجود علاقات تقوم على أساس المساواة والعدل، يمكننا تضمين إمكان التغلب على نزعتهم إلى الخصوصية التي تنبثق من الاغتراب، وتؤدي إلى علاقات ذات طابع يتسم بالضرورة، في معركة اكتشاف وتطبيق مبادئ شمولية يدخل المجتمع ضمنها»[٦].

لا يخوض لينكلاتر في تفاصيل كيفية تحقيق ذلك في كتاب الناس والمواطنون. بل من الإنصاف القول إنه منذ العام ١٩٨٢، عندما نشر كتابه أول مرة، لم يتقدم كثيراً على هذه الطريق. أي إنه يوحي ضمنياً بنظرية يمكن بموجبها تجاوز دولة الأمة من دون إخضاع حرية فرادى المواطنين إلى تنظيم يتخطى الحدود القومية، ولكن ما هي طبيعة هذه النظرية بالضبط، وما هو شكل آليات التحول، كلّ هذا يظل غير واضح. من هنا تكون عبارة «عملية إزالة الأنقاض» وصفاً مناسباً لعمله حتّى تلك المرحلة. وهذا ليس بالحكم القاسي، إذ إنَّه يظل هناك أنقاض كثيرة يجب إزالتها. ومنذ العام ١٩٨٢، انخرط لينكلاتر في انتقاء متواصل للمنطق النظري في ممارسات الاستبعاد الاجتماعي والتبعية (Heteronomy) في تاريخ العلاقات بين الدول فضلاً عن نظرية العلاقات الدولية.

ويقترح لينكلاتر كجزء من ذلك النقد، بأنه قد يكون من الممكن تجاوز «النماذج» المقررة في دراسة العلاقات الدولية عبر فحص الطرق التي يركز كلّ من فيها على إشكاليات معينة على حساب غيرها ذات الامتياز ضمن نماذج «متنافسة» مزعومة. وتلك هي الحجة الأساسية في كتابه الثاني الرئيس **إلى ما بعد الواقعية والماركسية: النظرية النقدية والعلاقات الدولية (١٩٩٠)**. فتصف الواقعية العلاقات الدولية بأنها صراع على السلطة استناداً إلى غياب سلطة سياسية ذات أهمية طاغية بين الدول. لكنها تعطي امتيازاً للضرورة على حساب الحرية، ولا تقول لنا سوى القليل عن كيفية تمكننا من«تحرير» أنفسنا من هذا الوضع. أما الماركسية فهي من جهة أخرى، لا تقول سوى القليل عن مصادر الحرب التي تنشأ من جراء المنافسة بين الدول. فلا بُدَّ لنا من«تجاوز» كليهما، ويتخذ لينكلاتر موقفاً مؤيداً جداً لعلماء الاجتماع التاريخيين الذين رسموا خريطة نشوء الدولة في سياق قوى الرأسمالية الاجتماعية والاقتصادية التي تتخطى الحدود القومية والتنمية والتصنيع. على أنني، كما أبين في خلاصاتي لعمل غيدنز ومان وتيللي وفالرشتاين، صحيح أنهم ينظرون إلى الدولة في سياق العلاقات «الداخلية» و«الدولية» – بل إنّهم يهتمون بكيفية انبثاق تلك الفئات بالمعنى التاريخي – إلا أن أعمالهم لا تتضمن شيئاً يذكر

(٦) المصدر نفسه، ص ١٦٦.

ينسجم مع ما يدعوه لينكلاتر «المشروع العملي لتوسيع المجتمع بحيث يتجاوز دولة الأمة»[٧].
وقبل تناول مشكلة رئيسة في مقاربة لينكلاتر النقدية للعلاقات الدولية، قد يكون من المفيد إيجاز أجندة لهذا الميدان. لقد أصدر لينكلاتر «بيانات» (Manifestes) عدة بشأن النظرية النقدية خلال العقد الزمني المنصرم، وهي كلها تدعو إلى تركيز مباشر على مشكلة الجماعة في الشؤون العالمية وطبيعة وتطور وإمكانية تغير مبادئ التضمين والاستبعاد الأخلاقي[٨].

من منطلقات الفكرة الرئيسة، يمكن القول إن لأجندة النظرية النقدية بوصفها «المرحلة التالية» في تطور دراسة العلاقات الدولية ثلاثة جوانب على الأقل، الفلسفي - المعياري، السوسيولوجي والعملي. يركز الجانب الفلسفي على المبررات المنطقية للمبادئ السائدة حول الاستبعاد والتضمين الأخلاقي في الحياة الاجتماعية، ليس أقلها مبدأ السيادة الذي ينصّ على تضمين المواطنين واستبعاد «الأجانب»، ويميل إلى الاهتمام بأسباب تفضيل الدولة، بدلاً من مجتمع الدول، أو الجماعة البشرية بوصفها الرؤية المناسبة للجماعة. على أن النظريات النقدية سعت، في الأزمنة قريبة العهد، إلى توسيع مفردات الجدل عبر التركيز على مبادئ أخرى للتضمين والاستبعاد في الشؤون العالمية المقترنة بالطبقة والعرق ونوع الجنس (Gender).

نجد في هذا السياق أن لينكلاتر يهتم نوعاً ما بنشوء ما بعد الحداثة. وفي حين أنه معجب بالطريقة التي يلفت فيها فوكو، على سبيل المثال، انتباهنا إلى العلاقات المعقدة بين القوة والمعرفة في المؤسسات الحديثة، إلا أنه يعتقد بأنه ينبغي علينا ألا نفقد القدرة على الحكم الأخلاقي الشمولي في المبالغة بأهمية «الاختلاف» واحترام «الآخر». فالجوانب السوسيولوجية للنظرية الدولية النقدية تهتم بقابلية التغيير التاريخي لمبادئ التضمين والاستبعاد الأخلاقي. وقد انطلق لينكلاتر من المقدمة المنطقية القائلة بأنه يجب عدم الافتراض مسبقاً بوجود القدرات الأخلاقية البشرية (بخلاف كانط) أو اعتبارها أمراً مسلماً به، بل يجب تبريرها ضمن نظرية للتاريخ، وحدد ثلاثة أشكال للتعلم الاجتماعي: تعلم كيفية التعامل مع أوضاع الصراع أو المنافسة

(٧) Andrew Linklater, *Beyond Realism and Marxism: Critical Theory and International Relations* (London: Macmillan, 1990), p. 171.

(٨) انظر بشكل خاص:

Andrew Linklater, "The Question of the Next Stage in International Relations Theory: A Critical-Theoretical Perspective," *Millennium: Journal of International Studies*, vol. 21 (1992), pp. 77-98.

الاستراتيجية، تعلم كيفية إدارة التغير التكنولوجي والاقتصادي أو التبرير المنطقي التقني-الوسيلي، والتعلم الأخلاقي -العملي. يجادل لينكلاتر بأن تاريخ البشرية يوحي بالقدرة الممكنة على تجاوز القيود ذات الطابع الخاص على الحرية، وحتّى الطيف الكامل لأشكال الاستبعاد. وجانب الفكرة الأساسية الثالث للنظرية الدولية النقدية هو جانب عملي، أو كما قال لينكلاتر، «عملي منطقي» (Praxelogical)، لفحص الفرص العملية المتاحة للتدخل في العلاقات الدولية بغية توسيع نطاق الالتزام الأخلاقي عبر الحدود الإقليمية.

ماذا يمكننا أن تستنتج من كلّ ذلك؟ تجدر الإشارة إلى أن كتابة لينكلاتر تتصف بمستوى عالٍ من التجريد وليس من السهل استيعاب عمله في جلسة واحدة. وبما أن الكثير من كتاباته ترتقي إلى مستوى نظرية – النظرية (Meta-theory)، فإن الجانب الأخير من أجندته هو ربما البعد الأقل تفصيلاً في مشروعه الإجمالي. بل يمكن اكتشاف غموض في كتابته بشأن الحاجة إلى تجاوز نظام الدول (الذي ركز عليه في عمله الأول)، والميل إلى قبول نظام الدولة بوصفه واسطة للتغيير والإصلاح. وقد ركز على الجانب الأخير في عمله الأقرب عهداً عن الإمكانات الأخلاقية لـ«المواطنة الدولية الحسنة» في السياسة الخارجية الأسترالية[٩].

إن المشكلة الرئيسة في عمل لينكلاتر هي أنها تحتاج إلى استعادة التشديد السابق على النظرية السياسية بدلاً من التأكيد اللاحق على فلسفة التاريخ وعلم الاجتماع. وكما رسمت بإيجاز مسار عمل لينكلاتر، فهو يبدأ بنقد محاولات تبرير مجالين مستقلين للالتزام الأخلاقي، «الداخلي» و«الخارجي». ثمّ ينتقل إلى فحص الطرق التي يعيق فيها نموذجان مؤثران، وهما الواقعية والماركسية، الدراسة المنهجية لـ«مقاييس أنواع» صاعدة للمجتمعات وللعلاقات بينها. وأخيراً فإنه يتكون من عدد من مقالات تحدد الأجندة لفرع مشترك من فروع المعرفة «ما بعد وضعي» (Post-Postivisit) للعلاقات الدولية مستوحى من مدرسة فرانكفورت للنظرية النقدية وعمل الفيلسوف الألماني يورغين هابرماس. فقد سعى هابرماس من خلال عمله للتوفيق بين احترام منجزات الدولة الدستورية الحديثة والنقد الماركسي لدينامية التطور الرأسمالي المدمر اجتماعياً والمناهض للديمقراطية. على أنه يمكن المجادلة بأن التركيز على هابرماس بوصفه مصدر إلهام للنظرية الدولية النقدية يتعارض مع البعد «العملي المنطقي» لمشروع لينكلاتر. وقد عبر روبرت

(٩) Andrew Linklater, "What Is a Good International Citizen?," in: Paul Keal, ed., *Ethics and Foreign Policy* (St Leonards: Allen and Unwin, [n. d.]), pp. 21-43.

جاكسون عن ذلك تعبيراً جيداً.

لا يقدم لينكلاتر أساساً فلسفياً للحكم على حالات الصراع بين الثقافات التي لا بُدَّ أن تنشأ، والتي يمكن المجادلة بأنها تمثّل مآزق أخلاقية أساسية للمجتمع الدولي. وبما أن هابرماس وفوكولت ملتزمين بالنظرية السوسيولوجية، فإنّهما لا يقدمان عوناً يذكر في التعامل مع الوضع المعياري. وهذه المشكلة لا تحلها سوسيولوجيا مقارنة للمدونات الأخلاقية تستند إلى دراسات حالات تاريخية. وما لم يلجأ المرء إلى النسبية فلا بُدَّ أن يلجأ إلى معيار معين للسلوك، مثل الاحتياجات الأساسية وحقوق الإنسان والخير العام ... إلخ. فالحل لا يكمن في مجرد الدعوة إلى الاعتراف بـ«الآخر» واحترامه وتضمينه في نطاق المساواة والاستحقاق. فالتضمين إنما يؤجل المشكلة التي لم يتم حلها والمتعلّقة بتحديد أي جانب من سلوك «الآخر» يجب الاعتراف به واحترامه، وأي جانب ينبغي عدم الاعتراف به واحترامه. فحتى لو تمّ تضمين الجميع في الجماعة فلا بُدَّ مع ذلك من حظر بعض أشكال السلوك المعارضة له. وفي خاتمة المطاف لا يتعلق التضمين والاستبعاد بالطيف والجنس والعرق والطائفة والجنسية والفئات السوسيولوجية الأخرى، بل يتعلق بالسلوك البشري[١٠].

انظر أيضاً في هذا الكتاب: **بيتز، كوكس، غيدنز، مان، والزر، وايت.**

مؤلّفات لينكلاتر الرئيسة

Beyond Realism and Marxism: Critical Theory and International Relations. London: Macmillan, 1990.

Boundaries in Question: New Directions in International Relations. Co-Editor with John Macmillan. London: Pinter, 1995.

Men and Citizens in International Relations. 2nd ed. London: Macmillan, 1990.

Theories of International Relations. Co-Editor with Scott Burchill. Basingstoke: Macmillan, 1996.

(١٠) Robert H. Jackson, "Pluralism in International Political Theory," *of International Studies* (April 1992), p. 274

The Transformation of Political Community. South Carolina: University of South Carolina Press, 1997.

Periodicals

"The Problem of Community in International Relations." *Alternatives:* Vol. 15, 1990.

"The Question of the Next Stage in International Relations Theory: A Critical-Theoretical Perspective." *Millennium: Journal of International Studies:* Vol. 21, 1992.

"Rationality and Obligation in the States-System: The Lessons of Pufendorf's Law of Nations." *Millennium: Journal of International Studies:* Vol. 9, 1981.

"Realism, Marxism and Critical International Theory." *Review of International Studies:* Vol. 12, 1986.

Documents

"The Achievements of Critical Theory," in: Smith, Steve, Ken Booth and Marysia Zalewski (eds.). *International Theory: Positivism and Beyond.* Cambridge: Cambridge University Press, 1996.

"Marxism and International Relations: Antithesis, Reconciliation and Transcendence," in: Higgott, Richard L. and James L. Richardson (eds.). *International Relations: Global and Australian Perspectives on an Evolving Discipline.* Canberra: Australian University Press, 1991.

"Neorealism in Theory and Practice," in: Booth, Ken and Steve Smith (eds.). *International Relations Theory Today.* Cambridge: Polity Press, 1995.

"Political Community," in: Danchev, Alex (ed.). *Fin de Siècle: The Meaning of the Twentieth Century.* London: Tauris Academic Publishing, 1995.

لمزيد من المطالعة

Books

Brown, Chris. *International Relations Theory: New Normative Approaches.*

London: Harvester Wheatsheaf, 1992.

Cox, Wayne S. and Claire T. Sjolander (eds.). *Beyond Positivism: Critical Reflections on International Relations*. Boulder, CO: Lynne Reinner, 1994.

Keyman, E. Fuat. *Globalisation, State, Identity, Difference: Toward a Critical Social Theory of International Relations*. Atlantic Highlands, NJ: Humanities Press, 1997.

Neufeld, Mark. *The Restructuring of International Relations Theory*. Cambridge: Cambridge University Press, 1995.

Spegele, Roger D. *Political Realism in International Theory*. Cambridge: Cambridge University Press, 1996.

Periodicals

Brown, Chris. "Turtles all the Way Down: Antifoundationalism, Critical Theory and International Relations." *Millennium: Journal of International Studies*: Vol. 23, 1994.

Devetak, Richard. "The Project of Modernity and International Relations Theory." *Millennium: Journal of International Studies*: Vol. 24, 1995.

Suganami, Hidemi. "Reflections on the Domestic Analogy: The Case of Bull, Beitz, and Linklater." *Review of International Studies*: Vol. 12, 1986.

فلاديمير لينين (Vladimir I. Lenin)

أسس لينين الحزب الشيوعي في روسيا، فضلاً عن أول دكتاتورية للحزب الشيوعي في العالم. وقاد ثورة تشرين الأول/ أكتوبر لعام ١٩١٧ حيث استولى الشيوعيون على السلطة، وظل يحكم الاتحاد السوفياتي حتّى وفاته في عام ١٩٢٤. ولد في ٢٤ نيسان/ أبريل ١٨٧٠، وكان اسمه الحقيقي فلاديمير إيليش أوليانوف، ثمّ اتّخذ اسم «لينين» في عام ١٩٠١. وكان أبواه مثقفين حيث كان والده معلماً وإدارياً ناجحاً في المدرسة، في حين كانت أمه ابنة طبيب. وكان له أخوان وثلاث أخوات.

لم يكن للينين سوى قلة من الأصدقاء المقربين في طفولته، وكان يكرس أوقاته للقراءة. ولم يكن عمره قد تجاوز الخمس سنوات حين تعلم القراءة وأثبت أنه تلميذ ألمعي. وتعود راديكاليته

السياسية جزئياً إلى تجربته الشخصية المتصلة بحكومة القيصر ألكسندر الثالث الأوتوقراطية. توفي والد لينين في عام ١٨٨٦، وشُنق أخيه في عام ١٨٨٧ لاشتراكه في مؤامرة فاشلة للفوضويين (Anarchists) كانت ترمي إلى قتل القيصر. في ذلك العام تخرج لينين من المدرسة وحصل على وسام التميز الذهبي. ومع أنه انتسب إلى مدرسة القانون في جامعة كازان، إلا أنه سرعان ما طُرد منها لقيامه بتنظيم احتجاجات طلابية على انعدام الحرية في روسيا، فانتقل إلى سانت بطرسبورغ حيث درس القانون في جامعتها. غير أنه مُنع من حضور المحاضرات بسبب أنشطته السياسية في جامعة كازان. وتخرج من الجامعة حيث حصل على شهادة بالقانون في عام ١٨٩١. وفي أثناء انهماكه بممارسة القانون، انغمس بدراسة الماركسية وبدأ في تنظيم معارضة راديكالية للقيصر في سانت بطرسبورغ. وسافر إلى بلدان عدة في أوروبا، واتّصل بماركسيين آخرين، وكان يتأهب لنشر صحيفة ثورية في سانت بطرسبورغ باسم «قضية العمال»، عندما ألقي القبض عليه من قبل الشرطة وظل معتقلاً لأكثر من سنة. تمّ نفيه في عام ١٨٩٧ إلى سيبيريا حيث مكث ثلاث سنوات إلى أن حصل على إذن بمغادرة روسيا. في المنفى ظلّ يدرس ماركس ونشر أحد أعماله الرئيسة، تطور الرأسمالية في روسيا. تزوج في عام ١٨٩٨ من ثورية منفية اسمها نادزدا كونستانتينوفا كروبسكايا (Nadezhda Konstantinova Krupskaya) ثم انتقل إلى ألمانيا في عام ١٩٠٠.

واصل لينين في ألمانيا تنظيم المعارضة الراديكالية للقيصر نقولا الثاني (الذي كان قد أصبح زعيم روسيا في عام ١٨٩٤ بعد وفاة والده)، ونشر الصحف التي كان قد هربها إلى روسيا وكتب كراسات ثورية. في عام ١٩٠٢، كتب ما العمل؟ وتضمنت الكراسات وصفاً لآرائه بشأن تنظيم الحزب، وكان ذلك إيذاناً بتنظيم لينين للبولشفيك الذين اشتق اسمهم من كلمة «بولشينستفو» (Bolshinstvo) التي تعني (الأكثرية)، وهم أكبر جماعة منشقة عن مؤتمر حزب العمال الديمقراطي الاجتماعي الروسي الذي انعقد في عام ١٩٠٣. وكانت الجماعة الأخرى تسمى «مينشيفيكس» (Mensheviks) أي (الأقلية).

كان انقسام حزب العمل الديمقراطي الاجتماعي إلى فئتين يعود جزئياً إلى أفكار لينين المتعلّقة بالتنظيم الحزبي والتكتيك الثوري. فلم يكن ماركس ذاته يتوقع الإطاحة الثورية بالرأسمالية في روسيا. وبحسب نظريته عن تطور التاريخ، لم يكن من شأن الرأسمالية الليبرالية أن تنهار إلا في البلدان الأكثر تقدّماً حيث الصراع بين الرأسماليين والعمال على أشده وفي أوضح صوره، كما هو الحال في ألمانيا. أما روسيا فقد كانت دولة زراعية يسودها القمع حيث كانت

البرجوازية والبروليتاريا الصناعية قليلة نسبياً مقابل كتلة الفلاحين غير المنظمين. وهكذا فقد كان لينين يرى أنه إذا كان للثورة أن تنجح في روسيا، فلا بُدَّ أن يقودها حزب عالي التنظيم يضم ثوريين محترفين متفرغين يستطيعون تنظيم العمال أو البروليتاريا، سراً إذا دعت الحاجة إلى السرية. في ذلك الوقت، كان يشعر بخيبة أمل مريرة لأن الثورة لم تكن تحدث في ألمانيا بالسرعة التي كان يأمل أن تجري بها وهاجم فكرة التعديليين (Revisionists) القائلة بإمكان تحقيق مصالح الطبقة العاملة من خلال الإصلاح الدستوري وحده.

في عام ١٩٠٥، بدا أنه قد حان وقت الثورة في وطنه. إذ كانت روسيا في حالة حرب ضدّ اليابان، وكان العمال في المدن الروسية الرئيسة، يؤججون المشاعر، ويطالبون بالمزيد من الحرية السياسية والمزيد من توزيع الأرض والثروة في روسيا. وانتشرت الإضرابات، فلجأ القيصر إلى القوة لإخماد حالة الهياج المدني. واستطاع إخماد الثورة، بل قام بعدئذ باتخاذ خطوات لإضفاء الليبرالية على النظام السياسي (موقتاً)، فمنح حرية التعبير وعفا عن السياسيين المنفيين، وسمح بحقوق تصويت محدودة، وأقام برلماناً روسياً (أو دوما). وكان لينين قد عاد إلى روسيا لتنظيم انتفاضة عامة، لكنه غادرها ثانية في نهاية السنة. ومن عام ١٩٠٥ حتى ثورة ١٩١٧، واصل أنشطته السياسية في الخارج، حيث كان ينشر الكراسات ويكتب في الصحف. وفي عام ١٩١٢ أسس البولشفيك صحيفة البرافدا (الحقيقة) التي كانت تباع علناً في سانت بطرسبورغ، وكان لينين ينشر مقالات فيها بشكل منتظم.

وسنحت الفرصة أخيراً لكي يستولي لينين على السلطة في روسيا عام ١٩١٧، ومن المحتمل أنه لم يكن لينجح أبداً لولا الحرب العالمية الأولى وأثرها المدمر في روسيا. اندلعت الحرب في آب/ أغسطس ١٩١٤، عندما أعلنت ألمانيا الحرب على روسيا، ودامت حوالى أربع سنوات في مأزق قاتل. بل إن الحكومة الألمانية ساعدت في تمويل أنشطة لينين السياسية، حيثُ كان قد وعد بأنه إذا جاء إلى السلطة في روسيا، فإنه سيقوم على الفور بتوقيع معاهدة سلام. كان لينين على استعداد لأن يفعل ذلك لأنه كان يعتقد بأن ثورة روسية يمكن أن تنتقل عدواها إلى أوروبا وتطيح بالحكومة الألمانية أيضاً. وعندما يحدث ذلك، فإن تطبيق الاشتراكية في أوروبا الغربية من شأنه أن يسهل التنمية الاقتصادية في روسيا ذاتها[1]. في أشهر كتبه (على

(١) للاطلاع على مقدمة جيدة حول الثورة الروسية وتطور آراء لينين، انظر:
John Dunn, *Modern Revolutions*, 2nd ed. (Cambridge: Cambridge University Press, 1989), pp. 24-47.

الأقل بالنسبة إلى الذين يدرسون العلاقات الدولية)، **الإمبريالية بوصفها أعلى مرحلة من مراحل الرأسمالية**، جادل لينين بأن الحرب العالمية الأولى تمثل المرحلة النهائية للنظام الرأسمالي. وقد استقى بعض أفكاره من جون هوبسون والاشتراكي النمساوي رودولف هيلفردينغ (Rudolf Hilferding)، وجادل بأن الحرب العالمية الأولى أتاحت الفرصة للطبقات العاملة لكي تثور على الرأسمالية، وكشفت أيضاً عن إفلاس اصطلاحات التعديليين التي لم تصل إلى تحقيق التغيير الجذري في الدول الرأسمالية، وجادل بأن الرأسمالية قد تعرضت لتغييرين مهمين في أواخر القرن التاسع عشر.

الأول، جادل لينين بأنه يوجد اتجاه حتمي نحو التركيز و«تكوين الكارتلات» (Cartelization) في عملية التصنيع. فلم تعد الرأسمالية تتميز بالمنافسة بين الشركات والأعمال الصغيرة، بل كانت واقعة تحت السيطرة المتزايدة للشركات العملاقة التي تتمتع باحتكار السيطرة في أسواقها المحلية. وبدورها تحتاج الصناعة الحديثة لاستثمار رؤوس أموال ضخمة للحفاظ على تفوقها التكنولوجي في ما كان حتّى في ذلك الوقت قد أصبح سوقاً عالمية. فتوسع السوق على الصعيد الدولي يحتاج إلى زيادة موازية في حجم الإنتاج. **والثاني**، جادل لينين بأن أواخر القرن التاسع عشر قد شهدت، علاوة على رأس المال الصناعي، زيادة ضخمة في رأسمال التمويل المتمثل بالبنوك:

«مع تطور البنوك وتركيزها في عدد من المؤسسات، نمت البنوك من وسطاء متواضعين إلى كيانات احتكارية تتمتع بقوة بالغة وتسيطر على ما يكاد يكون كلّ الرأسمال النقدي لجميع الرأسماليين وصغار رجال الأعمال فضلاً عن الجزء الأكبر من وسائل الإنتاج في أي بلد وفي عدد من البلدان»[٢].

كان لينين يعتقد أن الإمبريالية نتاج مباشر لمجموعة من التغيرات، حدثت في طبيعة الرأسمالية. فمن جهة استطاعت الشركات والبنوك، من جراء الأرباح الضخمة التي حققتها، أن تدفع لفئات ذات نفوذ من العمال حساباتهم وتصرفهم من الخدمة، الأمر الذي رسخ الفكرة بأن الرأسمالية ليست بالضرورة علاقة محصلة الصفر بين أصحاب رأس المال

(٢) V. I. Lenin, Imperialism as the Highest Stage of Capitalism (Moscow: Foreign Languages Press, 1968), p. 28.

والعمال. ومن جهة أخرى، جادل لينين بأنه في حين أن احتكار الأسواق كان يحلّ مكان المنافسة على الصعيد المحلي، فقد كان يجري صراع متنام بين كارتلات الشركات والبنوك على الصعيد الدولي. وعلى الصعيد المحلي، قد تكون الأجور آخذة بالارتفاع مع زيادة الثروة، لكن الرأسمالية كانت تتوجه إلى الخارج في سعيها الذي لا يلين وراء اليد العاملة الرخيصة والمواد الأولية والأسواق الجديدة والفرص الاستثمارية لرأس المال الفائض. وتتواصل المنافسة بين الشركات والبنوك على الصعيد الدولي، وكان لينين يرى أن تلك العملية من شأنها أن تؤدي إلى الحرب لا محالة بين الدول الرأسمالية حيثُ إنَّها استنفذت فرص زيادة سيطرتها الإمبريالية من دون الوقوف في وجه الأسواق التي تسيطر عليها الكارتلات من دول أخرى. لذا فإن الإمبريالية تمثل أعلى طور للرأسمالية، ومرحلتها النهائية أيضاً. لم يكن بوسع الدول الرأسمالية وقف عملية المساعدة في السعي وراء الثروة، التي تحتاج إلى استغلال العمال ومصادرة فضل القيمة العائد لهم. لذا لم يكن لديها خيار سوى الاشتراك في العملية التي من شأنها أن تؤدي إلى انهيارها.

مع أن حجة لينين كانت جزئياً محاولة جدلية لإقناع العمال بعدم محاربة بعضهم بعضاً بل بالتعاون بغية الإطاحة بالنظام الذي يؤدي إلى الحرب في المقام الأول، إلا أنها كانت أيضاً مساهمة مهمة في تطور النظريات الرديكالية حول الإمبريالية. فإذا اعتبرت نظرية إمبريالية لسلوك الدول بصفة عامة، وتفسيراً للحرب بصفة خاصة، إلا أن ما يعيبها هو فرضية لينين الأيديولوجية القائلة إن الترابط بين الرأسمالية والإمبريالية (أي أن بعض الدول الرأسمالية كانت تنخرط في نشاط إمبريالي في القرن التاسع عشر) يكفي للمجادلة بأن الرأسمالية تسبب الإمبريالية. هذه النظرية تنطوي على عدد من المشكلات.

أولاً، وكما بيّن هاورد ويليامز، لم تكن الدول الرأسمالية كلها قد انخرطت في عملية الإمبريالية:

«مقدار الاستعمار الذي اضطلعت به الولايات المتحدة التي يمكن المجادلة بأنها أصبحت أكثر الدول رأسمالية [بحلول أواخر القرن التاسع عشر]، كان قليلاً جداً في واقع الأمر. كانت الولايات المتحدة على ما يبدو تطور نمطاً مختلفاً من العلاقات مع المزيد من الأمم المتخلفة: ففي هذه الحالة كان تصدير رأس المال وفتح الأسواق يجري من دون ضمّ

تلك الدول. فقد كانت أمريكا اللاتينية في معظم الأحوال تتمتع بعلاقات سياسية مستقلة مع الولايات المتحدة»[٣].

ثانياً: إن العلاقة بين النظرية الاقتصادية والسلوك السياسي التي يمكن استنتاجها من نظرية لينين كان يجب أن تؤدي إلى تحالف سياسي لم يخرج إلى حيز الوجود في الواقع. على سبيل المثال، يلاحظ باركينسون(Parkinson) أن نظرية لينين كان من شأنها أن تتنبأ بتحالف وثيق بين ألمانيا والولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الأولى، في ضوء إقامة الكارتل بين الاحتكارات القائمة بين ألمانيا والولايات المتحدة في صناعة الكهرباء[٤].

وأخيراً، كما يقول كينيث والتز، إذا كانت نظرية لينين التي تربط بين الرأسمالية والإمبريالية والحرب صحيحة، فكيف نفسر السلوك الإمبريالي في المرحلة التي سبقت الرأسمالية، أو السلوك الإمبريالي من قبل الدول التي لا تصدر رأس المال، أو من قبل الدول غير الرأسمالية؟ وكما قال «إن اختلاف الظروف الداخلية للدول وسياساتها الخارجية كان يدعو إلى الإعجاب. لكن انطباق النظرية عليها هو بخلاف ذلك»[٥]. والخلاصة، بصرف النظر عن مزايا كتاب لينين بوصفه نظرية جزئية لسلوك الدول، لا بُدَّ من اعتباره فاشلاً باعتباره نظرية عامة. فهو يعير أهمية مفرطة لعمليات قليلة جداً ويتجاهل الدينامية السياسية التي لا يمكن ردها إلى حركة القوى الاقتصادية.

ومن المؤكّد أن نظرية لينين كانت مفيدة في تبرير سياسات الاتحاد السوفياتي «السلمية في الأصل» بعد أن وصل إلى السلطة في عام ١٩١٧. كان لينين يجادل بأن من شأن الحرب أن تنتهي عندما تحل الشيوعية مكان الرأسمالية في العالم. فإذا كان هذا صحيحاً، فإن استخدام الاتحاد السوفياتي للقوة يكون مبرراً إذا كان ذلك سيسرع العملية. لذا فإن القول إن حروباً معينة مبررة يعتمد على ما إذا كانت تسرع أو تؤخر وصول الشيوعية. وكما كتب يقول في عام ١٩١٨، «عندما

(٣) Howard Williams, *International Relations in Political Theory* (Milton Keynes: Open University Press, 1992), p. 129.

(٤) F. Parkinson, *The Philosophy of International Relations: A Study in the History of Thought* (London: Sage, 1977), pp. 118-119.

(٥) Kenneth Waltz, *Theory of International Politics* (Reading, MA: Addison-Wesley, 1979), p. 24.

كانت الحرب العالمية توشك أن تضع أوزراها، كان طابع الحرب يعتمد على هوية الطبقة التي تشنّ الحرب وعن السياسة التي تعد الحرب استمراراً لها». وبالتالي فإن لينين دافع عن استخدام القوة ضدّ بولونيا البرجوازية في عام ١٩٢٠، وجورجيا المنشفكية في عام ١٩٢١.

وكما وعد لينين في عام ١٩١٤، سعى إلى السلام مع ألمانيا حالما وصل إلى السلطة في عام ١٩١٧. فوقع في آذار/ مارس عام ١٩١٨ معاهدة بريست ليتوفسك (Brest Litovsk) التي أعطت ألمانيا منطقة البلطيق وفنلندا ومساحات كبيرة من بولونيا وأكرانيا. ومقابل ذلك، ساعدت ألمانيا في إبقاء لينين في السلطة، وسمحت له بتسريح ما بقي من قواته المسلحة. وفي استرجاع للماضي، نجد أن لينين كان مفرطاً جداً في التفاؤل من أن نجاح شرارة الثورة في روسيا من شأنه أن يمتد إلى أوروبا الغربية. وقد جعلت صدمة الثورة وعقابيلها في روسيا ذاتها من المتعذر إقامة نظام اجتماعي من الحكم الاقتصادي والسياسي الشيوعي. فبين عامي ١٩١٨ و١٩٢٠، اكتوت البلاد بنيران حرب أهلية واضطر لينين، في خاتمة المطاف، إلى التبرؤ من بعض من خططه الأكثر راديكالية الرامية إلى تدمير الرأسمالية على الفور. ففي آذار/ مارس عام ١٩٢١، أطلق برنامجاً يسمّى «سياسة اقتصادية جديدة»، حلّ مكان العديد من تدابيره الاشتراكية الراديكالية التي اعتمدها في عام ١٩١٨ في ظلّ «شيوعية الحرب». وقد سمح للأعمال والمزارع الصغيرة باستئناف تجارة محدودة. ودعا لينين المستثمرين من خارج البلاد للاستثمار في روسيا، وسمح للفلاحين بأن يبيعوا الغذاء في السوق الخاصة. بل لقد طلب لينين من بريطانيا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة ائتمانات مالية واعترافاً تجارياً ودبلوماسياً، لكنه لم يحصل عليها باعتباره نظاماً سبق له أن رفض تسديد ديون روسيا، وكان يروّج لثورة عالمية.

اضطر لينين في عام ١٩١٩ إلى إقامة «الكومينترن» (المؤتمر الشيوعي الدولي) الذي كان يدير الثورات والأحزاب من موسكو في كل أنحاء العالم، ويحاول تعزيز الدعم الدولي للبولشفيك خلال الحرب الأهلية. وحاول في عام ١٩٢٠ أن يصدر الثورة إلى الخارج، إذ إنّه كان على قناعة بأن بلده لا يمكنه البقاء إذا لم تحقق الشيوعية تقدّماً في بقية أوروبا. وفي غياب الدعم الدولي، اضطر أن يؤسس نظاماً توتاليتارياً (شمولياً) بغية السيطرة على بلاده الواسعة وضمان قيام الشعب الروسي بدفع الثمن اللازم لمجاراة الدول الرأسمالية الأكثر تقدّماً. وفي حين أن هناك ثمة دلائل على أن لينين لم يدعم ستالين ليكون خلفاً له، فمما لا شكّ فيه أنه وضع الأساس الذي قام عليه نظام ستالين الذي اتسم بالإرهاب في أواخر عشرينيات

القرن العشرين وفي الثلاثينيات منه. وعلى الرغم من شكوكه إزاء القومية الروسية وحماسة البولشفيك لتحقيق المجد العسكري، فقد أصبح لينين يتصرف بطرق سبق له أن انتقد الدول الرأسمالية عليها في السنوات التي سبقت صعوده إلى السلطة في روسيا. وفي حين أنه استهان بقدرة الدول الرأسمالية على تخفيف حالات عدم المساواة في الثروة والسلطة الناجمة عن عمل «السوق الحرة» فإنه بالغ أيضاً في قدرة الدول الاشتراكية المزعومة على اتباع سياسات اجتماعية مساواتية (Egalitarian) بثمن سياسي واقتصادي يستطيع مواطنو تلك الدول تحمله(٦).

توفي لينين في كانون الثاني/ يناير عام ١٩٢٤ من جراء نزيف دماغي. وكان قد عانى منذ عام ١٩٢٢ عدداً من الأزمات القلبية التي جعلته ضعيفاً وغير قادر على ممارسة زعامة فاعلة للحزب والأمة. حفظت الحكومة جسده في تابوت خاص في الساحة الحمراء في موسكو، وظل واحداً من أكثر المعالم المبجلة للاتحاد السوفياتي حتى انهيار الشيوعية، ومعها الاتحاد السوفياتي ذاته.

انظر أيضاً في هذا الكتاب: هوبسون، والتز.

مؤلّفات لينين الرئيسة

Against Imperialist War: Articles and Speeches. Moscow: Progress Publishers, 1966.

Development of Capitalism in Russia. 2nd revised ed. Moscow: Progress Publishers, 1967.

Economics and Politics in the Era of the Dictatorship of the Proletariat. Moscow: Foreign Language Publishing House, 1951.

Imperialism as the Highest Stage of Capitalism. Moscow: Foreign Language Press, 1968.

The Lenin Anthology. Edited by Robert Tucker. New York: W. W. Norton, 1975.

---

(٦) As John Dunn puts it, "the fantasy that industrialisation could come blithely to Russia under the egalitarian rule of a vigilant proletariat and as a result of a generous foreign-aid programme from a Socialist World Bank must rank among the most [outrageous] fantasies of this or any other century", John Dunn, Modern Revolutions, op. cit. p. 46.

On the Foreign Policy of the Soviet State. Moscow: Progress Publishers, 1964.

On the International Working Class and Communist Movement. Moscow: Foreign Languages Publishing House, 1960.

Proletarian Revolution and the Renegade Kautsky. Moscow: Foreign Language Press, 1970.

The State and Revolution. trans. Robert Service. London: Penguin, 1992.

Toward the Seizure of Power: The Revolution of 1917: From the July Days to the October Revolution. London: M. Lawrence, 1929.

The War and the Second International. London: M. Lawrence, 1931.

What is to be Done?. Peking: Foreign Languages Press, 1973.

لمزيد من المطالعة

Books

Egan, David and Melinda Egan. *V. I. Lenin: An Annotated Bibliography of English Language Sources to 1980.* Metuchen, NJ: Scarecrow Press, 1982.

Harding, Neil. *Lenin's Political Thought.* New York: St Martin's Press, 1978.

Harding, Neil. *Leninism.* Durham, North Carolina: Duke University Press, 1996.

Lukács. Georg, *Lenin: A Study on the Unity of His Thought.* Trans. Nicholas Jacobs. London: NBL, 1970.

Page, Stanley W. *The Geopolitics of Leninism.* New York: Columbia University Press, 1982.

Ulam, Adam B. *Lenin and the Bolsheviks: The Intellectual and Political History of the Triumph of Communism in Russia.* London: Secker and Warburg, 1966.

Wolfe, Bertram D. *Three Who Made a Revolution: A Biographical History.* Harmondsworth: Penguin, 1966.

نظرية المجتمع الدولي

(Theory of International Society)

يتركز اهتمام المفكرين الأساسيين في هذا الجزء على مفاهيم القانون والأخلاق التي تتفاعل بين الدول. فهم يتصدون إلى مسائل مركزية في العلاقات الدولية، ولكنها تتعرض للإهمال من جانب الواقعيين والليبراليين. يشير مصطلح «المجتمع الدولي» ضمناً إلى أن الدول، على الرغم من غياب سلطة مركزية، تظهر أنماطاً من السلوك تخضع إلى قيود قانونية وأخلاقية وتقوم بها. فإذا كان هذا هو الحال، فلا يمكن فهم العلاقات الدولية فهماً كافياً بوصفها مظهراً لسياسة القوة (كما يجادل أيضاً أنصار الواقعية)، لذا فقد يكون من غير اللازم تحويل النظام الدولي لتحقيق السلام والعدل العالميين (كما يدعي الراديكاليون). يرى مارتن وايت (Martin wight) أن نظرية المجتمع الدولي تمثل بديلاً من الواقعية والمثالية في دراسة العلاقات الدولية. يزعم هيدلي بُل(Hedley bull) أن مؤسسات مجتمع الدول (الحرب، القوى العظمى، القانون الدولي، الدبلوماسية وتوازن القوة) ذات أهمية حاسمة في الحفاظ على النظام الدولي. يشجعنا هؤلاء المفكرون على التفكير بشأن العلاقات الدولية بوصفها ميدان منافسة اجتماعية لا تتصف العلاقة بين أعضائه - الدول ذات السيادة - بأنها علاقة متنافسين على القوة والثروة، بل بوصفهم أصحاب حقوق معينة ومستحقات والتزامات. وهم يؤكّدون من حيث الطريقة، أهمية المقاربة التاريخية. لقد نشأت قواعد المجتمع الدولي في أوروبا بسياق ثقافة مسيحية غربية معينة - فكيف أعيد انبثاقها مع الزمن مع توسع المجتمع الدولي خارج أوروبا؟ هل يعتمد مجتمع الدول على ثقافة مشتركة من المعايير والتوقعات بين الدول؟ ما هي نقاط القوة ونقاط الضعف للمجتمع الدولي؟ يهتم مايكل والزر (Michael Walzer) وجون فينسنت (John Vincent) بشكل خاص بالعلاقة بين حقوق الإنسان وحقوق الدول ذات السيادة. ويسعيان إلى سبل يوفقان بها مجتمع الدول بالقيم الكسموبوليتية. وعلى نقيض ذلك، يجادل تيري ناردين (Terry Nardin) بأن أي محاولة لحقن المجتمع الدولي بأغراض كسموبوليتية سوف يقوّض أسسه الإجرائية وقيمة التعايش.

هيدلي بُل (Hedley Bull)

أفضل من يعرف هيدلي بل هم طلاب الجامعة استناداً إلى أشهر كتاب له يقرأونه، أي المجتمع الفوضوي (*The Anarchical Society*) (١٩٧٧). إنّه مثال نادر لكتاب جامعي يتضمن مناقشة، وتعود شهرته لدى المدرسين والطلاب على السواء إلى إحدى الخصائص الرئيسة لفكر بُل وعمله المنشور، وهي الاهتمام الشديد بـ«النظام»، وكما لاحظ جي. دي. بي. ميللر، «كان يرى الأشياء متعاقبة جداً ويمثل مجموعها كياناً منطقياً من القوة التي تدعو إلى الإعجاب»[1]. كان النظام في العلاقات الدولية أحد اهتمامات بُل المركزية. ما هو؟ ما هي أنسب الأدوات النظرية التي تستعمل في دراسته؟ وكيف يختلف عبر الزمان والمكان؟ كيف يمكن التوفيق بين النظام الدولي وتعزيز العدالة، إذا كان يمكن تحقيق ذلك على الإطلاق؟ تلك هي الأسئلة المركزية التي يكرس منها الكثير من عمله للإجابة عنها.

ربما يتمثل أكثر الجوانب التي تثير الإعجاب في كتابه الرئيس بالفحص المنهجي لمفهوم «النظام» استناداً إلى تعاريف ونظريات واضحة. يعرف بُل النظام بأنه بصفة عامة نمط نشاط يغذي بعض الأهداف الاجتماعية الابتدائية في المجتمع مثل الحفاظ على الأمن من أجل أعضائه ضدّ العنف الاستبدادي، ويضمن احترام الاتفاقيات ويحمي حقوق الملكية. ثمّ يوائم هذه الأهداف مع الصفات المميزة للمجتمع الدولي، حيث تتجلى بشكل المحافظة على الدول ذات السيادة التي هي أعضاء فيه، والسلام بوصفه الوضع الطبيعي للتعايش بينها. ويُفرد بُل تمييزاً مهماً بين النظام الدولي والمجتمع.

ويمتاز ذلك الآخر بتوافق بين الدول من حيثُ إنّها تشترك بمصالح مشتركة، وتنظر إلى نفسها على أنها متصلة ببعضها بعضاً في سياق القواعد والمؤسسات المشتركة. ويقول بُل إنه على الرغم من أن المجتمع الدولي ليس له حاكم مسيطر، إلا أن العلاقات الدولية هي أكثر من موقع لأنماط ثابتة من المنافسة بين دول تسعى وراء مصالحها الخاصة.

أما بقية كتابه فهو عبارة عن دراسة متمحصة لـ«مؤسسات» المجتمع الدولي التي ينبغي ألا تُختزل إلى منظمات دولية، بل هي «مجموعة من العادات والممارسات الموجهة إلى تحقيق

(١) J. D. B. Miller, "Hedley Bull, 1932-85," in: J. D. B. Miller and R. J. Vincent, *Order and Violence: Medley Bull and International Relations* (Oxford: Clarendon Press, 1990), p. 11.

أهداف مشتركة»[٢]. وتتضمن توازن القوى والقانون الدولي والدبلوماسية والحرب ذاتها (في ظلّ بعض الظروف) والوظيفة الإدارية التي تؤديها القوى العظمى. ويحرص على التمييز بين الدور الذي تقوم به تلك المؤسسات في تقويض النظام الدولي، وفي المحافظة عليه في الوقت نفسه، إذ إنه يدرك أن «عنصر» المجتمع الدولي هو مجرد عنصر واحد من ثلاثة «عناصر» متنافسة في السياسة العالمية، والآخران هما عنصرا حالة الحرب التي تحدث عنها هوبز، وتلك الولاءات المتخطية للحدود القومية التي تعبر الحدود الإقليمية وكثيراً ما تقوضها (مثل الأيديولوجيا). ويتضمن كلّ فصل في الكتاب تحليلاً بالغ الدقة لدور كلّ مؤسسة، وكيف أن الدور قد تغير مع الزمن، وكيف يتعين علينا تقويم دورها في ضوء اهتمامنا الأخلاقي الأكثر أهمية بما يدعوه «النظام العالمي». هذا:

«أكثر أساسية وأزلية... لأن الوحدات النهائية لمجتمع البشرية الكبير ليست هي الدول.. بل هي فرادى البشر. هذه هي لحظة العلاقات الدولية، لكن مسألة النظام العالمية تنشأ مهما كان عليه الهيكل السياسي أو الاجتماعي للعالم ... وإذا كان للنظام العالمي قيمة بالفعل فذلك لمجرد أنه ذو أثر في هدف النظام في المجتمع البشري بمجموعه»[٣].

لا تزال قراءة كتاب بُل **المجتمع الفوضوي** بصفته كتاباً جامعياً ومقرراً مطلوباً من الأغلبية العظمى من طلاب العلاقات الدولية. غير أنه أقل إقناعاً باعتباره حجة. فعلى الرغم من اهتمام بُل بالتفاصيل وصرامة التمييزات التحليلية، يبين الكتاب نقاط القوة ونقاط الضعف للتأثيرات التي أدت إلى تأليفه، وهذه يمكن أن تعزى إلى خلفية بُل الشخصية والفكرية.

ولد هيدلي بُل في سيدني عام ١٩٣٢. وتخرج من جامعة سيدني في عام ١٩٥٢، حيث اختص بالفلسفة والقانون. في ذلك الوقت كان أحد أكبر المؤثرين في فكره هو الفيلسوف الأسترالي جون آندرسون. وقد غرس في طلابه صرامة نقدية مع اهتمام مماثل بالقضايا الكبرى في الحياة الاجتماعية والسياسية التي لا يمكن فهمها إلا على أساس الاحترام الواجب لسياقها التاريخي. انتقل بُل إلى أكسفورد في عام ١٩٥٣ حيث نال شهادة في الفلسفة قبل أن يشغل منصب محاضر مساعد في مدرسة لندن للاقتصاد، إذ بدأ يدرّس العلاقات الدولية، ويستمع إلى المحاضرات الشهيرة التي

(٢) Hedley Bull, *The Anarchical Society* (London: Macmillan, 1977), p. 74.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٢.

كان يلقيها مارتن وايت الذي تعلم منه أن تاريخ الأفكار في دراسة العلاقات الدولية يمكن فهمه بوصفه حواراً متواصلاً بين الواقعيين والثوريين والعقلانيين.

كان إرث مارتن وايت عميقاً، إذ إنَّه قدم «مدارس الفكر» الثلاث التي استقى منها بُل في رسمه الأفكار المتنافسة بشأن طبيعة وقيمة النظام الدولي والمجتمع الدولي. وبخلاف وايت الذي استخدم فئاته لأغراض بيداغوجية ورفض التماهي مع أي منها، من الواضح أن هيدلي بُل حاول التعبير والدفاع عن العقلانية، أو ما دعاه مقاربة غروتيه جديدة (New- Grotian) لنظرية العلاقات الدولية وممارستها. وانطلاقاً من الحذر من الأخطار الدائمة للفوضى ووجود سياسة القوة، والتعاطف مع ذلك مع الإغراء الكسموبوليتي لـ«مجتمع عالمي» مزعوم من شأنه أن يعطي الأولوية للعدالة للأفراد بدلاً من إعطائها للدول، فقد سعت هذه المقاربة إلى التوسط بين نقيضين متطرفين. وقد قال بُل ذاته ذلك بافتراض أن المجتمع نظام واقعي معياري لكنه هشّ، مقوِضاً بذلك الميل إلى مماهاة النظام بالمجتمع والتمسك في الوقت نفسه بالأمل بأن ذلك النظام المعياري يمكن توسيعه ليعكس اهتمامات أكثر كسموبوليتية في المستقبل. كانت مقاربة بُل من حيث الأساس متواضعة، وهذا الشعور بمحاولة التوسط بين النقيضين المتطرفين يتجلى في الكثير من عمله ذي الصلة بالتدخل وتاريخ المجتمع الدولي واحتمال الحد من الأسلحة في التوسط بين البحث عن التفوق الاستراتيجي خلال الحرب الباردة والرغبة المعاكسة لنزع الأسلحة الكامل.

أصبح بُل في عام ١٩٥٨ عضواً في اللجنة البريطانية التي تأسست مجدداً بشأن «نظرية السياسة الدولية»، وأمضى بعض الوقت في الولايات المتحدة لمشاهدة نمو ذلك الفرع من فروع المعرفة في مؤسسات مثل جامعتي هارفارد وشيكاغو والمشاركة فيه. وهناك انغمس في قضايا الاستراتيجية النووية، وبعد عودته إلى معهد الدراسات الاستراتيجية في إنكلترا، أكمل كتابه الرئيس **الحد من سباق التسلح** (١٩٦١). وأدى هذا إلى العمل من أجل وحدة أبحاث الحد من الأسلحة ونزع السلاح في وزارة الخارجية، عاد بعدها إلى أستراليا في عام ١٩٦٦ لشغل منصب أستاذ العلاقات الدولية في جامعة أستراليا الوطنية. ثمّ عاد إلى أكسفورد في عام ١٩٧٧ لشغل كرسي مونتاغيو بورتون (Montague Burton) للعلاقات الدولية، وبقي هناك حتّى وفاته المبكرة في عام ١٩٨٥ متأثراً بمرض السرطان.

اشتهر اسم بُل قبل نشر كتاب **المجتمع الفوضوي** بسبب هجومه الشرس على المقاربة السلوكية (أو «العلمية») لدراسة العلاقات الدولية التي سادت في كثير من الجامعات الأمريكية في أواخر خمسينيات وستينيات القرن العشرين. ويمكن ملاحظة أثر مارتن وايت في مقالة بُل في عام ١٩٦٦ الذي ميز بشكل واضح (وجدلي نوعاً ما) بين النظرية «الكلاسيكية» و «العلمية»[٤]. وكما جادل وايت بأن فلسفة التاريخ هي نظير النظرية السياسية في دراسة العلاقات الدولية، فقد زعم بُل أن الأسس التي يقوم عليها التعليم والبحث تكمن في الفلسفة والقانون والتاريخ بدلاً من المحاولة التي لا جدوى منها لاكتشاف «قوانين للسلوك» بين الدول كأساس لاستحداث تنبؤات يمكن الوثوق بها للمستقبل. فبالنسبة إليه يوجد حدود صارمة لتطبيق أساليب التحليل الكمية أو السلوكية.

مع أن حجج بُل يجب أن تفهم في سياق جدل حامي الوطيس بشأن مستقبل طرق البحث في العلاقات الدولية، ولاهتمامه بالتشديد المفرط على دور نظرية الألعاب بين الاستراتيجيين النوويين، إلا أنها أكدت أيضاً اعتقاده بأن جوهر موضوع العلاقات الدولية هو المفاهمات الذاتية المتبادلة ونوايا الفاعلين الذين يسعى المنظّر إلى فهم سلوكهم. لذا، من المتعذر فصل النظرية والممارسة عن بعضهما البعض، حيثُ إنَّ الأولى تعمل بوصفها «أداة» مفيدة نوعاً ما لتفسير «واقع مفترض». وعلاوة على ذلك، فقد جادل بأنه في حين أن العُرف الكلاسيكي اعترف بالترابط بين التفسير والتقويم أو الحكم الأخلاقي، فإن من يدعون بـ« العلماء» طرحوا تمييزاً مصطنعاً بينهما وحاولوا إخضاع الأخير للأول.

بناء على ذلك، نجد أن مفاهيمه النظرية لم تبتعد كثيراً عن المعنى الذي اكتسبته في العالم الديناميكي للخطاب الدبلوماسي. وهكذا على سبيل المثال، نجد أن مفهوم «القوة العظمى» لم يعرف تعريفاً حصرياً استناداً إلى مؤشرات تخضع للمشاهدة وللقياس، فمعناها مشحون بمعنى معياري لا يفترض فحسب خطاباً أوسع نطاقاً من التفاعل الاجتماعي، بل يتضمن الفاعلين المعرفين على هذا النحو، ويسبغ عليهم حقوقاً ومسؤوليات معينة نحو دول أخرى. وكذلك على الرغم من غموض مصطلح «توازن القوى»، فلا يمكن قصره على مجرد مصطلح وصفي لتوزيع القدرات القسرية، بل إنّه يكشف عن مبدأ للسلوك، عن مؤسسة مجتمعية، وعن هدف يجب استبقاؤه في المجتمع الدولي.

(٤) Hedley Bull, "International Theory: The Case for a Classical Approach," *World Politics*, vol. 18 (1966), pp. 363-377.

ومن العجيب أنه على الرغم من تأييد بُل لتعزيز النظرية المعيارية في دراسة العلاقات الدولية، فقد حاول هو نفسه التمييز بين النظام والعدالة، زاعماً أن تلك الأخيرة مثل أعلى ذاتي (Subjective) من حيث الأصل. لذا فإنه لا يقدم «رؤية خاصة حول ما سيكون عليه السلوك العادل، أو أي تحليل فلسفي لمعايير تمييزه»[٥]. وفي حين أنه تحدث بالتفصيل عن مختلف مفاهيم العدالة التي طرحها الآخرون والمتضمنة في المطالبات بالتغيير العادل (لا سيّما من قبل دول العالم الثالث)، ودرس إمكان تلاؤمها مع الحفاظ على النظام الدولي، إلا أنه امتنع عن تأييد أي منها. وفي نهاية حياته، ازداد اهتمام بُل بمسألة النظام الدولي والهشاشة المتزايدة للمؤسسات الرئيسة للمجتمع الدولي. هذا الاهتمام كان له سببان رئيسان:

الأول، هو أن انتقاد بُل للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي أصبح أكثر شدّة. فالضعف الذي أصاب حالة الانفراج في سبعينيّات القرن العشرين، وعودة انبعاث سباق التسلح في أوائل الثمانينيّات قد أضعفا حقهما بأن يعتبرا مدبرين يشعران بالمسؤولية للمجتمع الدولي برمته. هذا الضعف كان يدعو إلى الأسف بشكل خاص، لأن من بين مؤسسات المجتمع الدولي كلها، نجد أن القوى العظمى هي وحدها الأطراف الفاعلة أيضاً، فإذا كانت هذه القوى لا تحقق الدور الذي يعزوه بُل إليها، فمن الصعب أن تتصور كيف أن المؤسسات الأخرى سيكون بوسعها العمل على الحيلولة دون انهيار المجتمع الدولي. في الثمانينيّات وجه انتقادات قاسية بشكل خاص، إلى الولايات المتحدة التي ساهمت تصريحاتها العدوانية واستعدادها لمعاودة التدخل العسكري، وسياساتها المرسومة بشكل واضح للتعبير عن الأمزجة بدلاً من تحقيق النتائج، وعدم قدرتها على مقاومة قوى الشوفينية المحلية، كثيراً في تقويض مركزها بصفتها زعيمة للغرب وزيادة حدة بشاعة الوجه الذي تديره للعالم الثالث[٦].

الثاني، هو أن بُل نعت تاريخ المجتمع الدولي بأنه توسيع لنطاقه الجغرافي، وهي عملية تسارعت بشكل مثير مع إزالة الاستعمار ونشوء ما يزيد على ١٠٠ دولة جديدة، فضلاً عن أنها أضعفت التوافق الثقافي الذي كان يدعم مجتمع الدولي الماضي. وقد تمّ تصدير مؤسسات المجتمع الدولي من أوروبا إلى بقية العالم. وكانت قوتها تعتمد على وجود أعضاء جدد لهم مصلحة في استبقائها. كان يشعر بُل بالقلق من أن أي «ثورة ضدّ الغرب»، لا سيّما إذا كانت تستند إلى

(٥) Bull, *The Anarchical Society*, p. 78.

(٦) Hedley Bull, "The Great Irresponsibles?: The United States, the Soviet Union and World Order," *International Journal*, vol. 35 (1980), p. 437.

مدركات واسعة الانتشار للاستعمار الاقتصادي الجديد وازدياد حالة عدم المساواة بين الأغنياء والفقراء من شأنها أن تلحق الضرر بالمؤسسات ذاتها التي كانت بحاجة إلى الإصلاح، استناداً إلى مصلحة ذاتية مستنيرة من قبل أولئك الذين يستفيدون إلى أكثر درجة منها(٧).

منذ وفاته، وفي ضوء نهاية الحرب الباردة، أصبح كلا السؤالين اللذين طرحهما بُل والطريقة التي حاول من خلالها الإجابة عنهما مصدر اهتمام متجدد بعمله، وبعمل الآخرين المقترنين بـ«المدرسة الإنكليزية» للنظرية الدولية. وحتّى مع ذلك من الممكن تحديد بعض القصور في مقاربته. وتجدر الإشارة إلى جانبين من القصور بشكل خاص.

الأولى، هي أن بُل كان يميل إلى دمج النظام الدولي بوصفه حالة دينامية تجريبياً (Empirically) ضمن نظام الدول (أي واقعة) مع النظام بوصفه قيمة يمكن من خلالها الحكم على المجتمع الدولي ضدّ هياكل مؤسسية بديلة. هل النظام كمية (تقريباً) أو كيفية؟ كان يقول في بعض الأحيان إن النظام يختلف باختلاف الزمان والمكان، لكنه، كان يتقاعس عن تقديم أي معايير يمكن قياس ذلك الاختلاف استناداً إليها. وكان يقول في أوقات أخرى إنه يتعين تقويم مجتمع الدول في مجموعه لأنه هو مصدر النظام الدولي. والحال، فإنه يظل من العجيب معرفة السبب الذي يحول دون أن يكون النظام بصفة عامة هو القيمة التي يقيس بُل استناداً إليها مزايا المجتمع الدولي ومؤسساته، بدلاً من التمييز بين النظام بصفة عامة والنظام الدولي في مجتمع الدول، والنظام العالمي بوصفه قيمة كسموبوليتية.

الثانية، من المؤسف نوعاً ما أن بُل فشل في تجاوز عرض وايت للأعراض الثلاثة للفكر الدولي (الواقعية، العقلانية والثورية). فإذا كان للمرء أن يجدد موقفه ضمن المدرسة العقلانية، أو الغروشية الجديدة (New-Grotion) فمن الأهمية بمكان فضح زيف ادعاءات الواقعيين والثوريين. لكن بُل لم يفعل ذلك. لذا، فإن القارئ لا يستطيع أن يتأكد بشأن اختيار العرفين استناداً إلى تأكيداتهما المتنافسة بشأن السياسة العالمية، أو ما إذا «اقتنص» كلّ منهما بطريقة ما بعض عناصر العالم المعقد. والمشكلة في الموقف الثاني كما قال آر. جي. فينسنت هي «أن المرء يتغير دائماً بحسب الموقف الذي يأخذه الآخرون»(٨). على الرغم من هذه الصعوبات، وحتّى

(٧) انظر بشكل خاص:

Hedley Bull, *Justice in International Relations*, Hagey Lectures (Ontario. University of Waterloo, 1983).

(٨) R. J. Vincent, "Order in International Politics," in: J. D. B. Miller and R. J. Vincent, *Order and Violence: Hedley Bull and International Relations* (Oxford: Clarendon Press, 1990), p. 47.

إذا فشل بُل ذاته في إعطاء إجابات مقنعة، فإن الأسئلة الكبيرة التي طرحها لا تزال تمت بصلة إلى واقعنا اليوم. إذا أردنا الاستشهاد بالمفردات المختلفة جداً التي يستخدمها المنظر السياسي يورغن هابرماس (Jurgen Habermas)، يوجد في صميم عمل بُل «اهتمام أساسي بالمحافظة على توسيع الذاتية المتبادلة للتفاهم المتبادل المتوجه نحو العمل»[٩]. إذا لم يكن للحرب الباردة أن تستبدل بـ«صدام حضارات» جديد، وإذا ظلت مشاكل النظام الدولي تزداد في نطاقها وتعقيدها، فإن كيفية وجوب أو إمكان إصلاح المجتمع الدولي خدمة للنظام العالمي تظل ربما أكثر سؤال حاسم في زمننا.

انظر أيضاً في هذا الكتاب: ناردين، فينسنت، وايت.

مؤلّفات بُل الرئيسة

The Anarchical Society. London: Macmillan, 1977.

The Control of the Arms Race: Disarmament and Arms Control it the Missile Age. New York: Praeger, 1961.

Hedley Bull on Arms Control. Basingstoke: Macmillan, 1987.

Intervention in World Politics (ed.). Oxford: Oxford University Press, 1984.

Justice in International Relations. Waterloo, Ontario: University of Waterloo, 1984.

The Expansion of International Society. (with Adam Watson). Oxford: Clarendon Press, 1984.

Hugo Grotius and International Relations (with Benedict Kingsbury and Adam Roberts). Oxford: Oxford University Press, 1992.

Periodicals

"The Great Irresponsibles?: The United States, the Soviet Union, and World Order." *International Journal:* Vol. 35, 1980.

"Hobbes and International Anarchy." *Social Research:* Vol. 48, 1981.

"The International Anarchy in the 1980's," *Australian Outlook:* Vol. 37, 1983.

(٩) J. Habermas, *Knowledge and Human Interests* (Boston: Beacon Press, 1971), p. 310.

"International Relations as an Academic Pursuit." Australian Outlook: Vol. 26, 1972.

"Martin Wight and the Theory of International Relations." *British Journal of International Studies*: Vol. 2, 1976.

Documents

"The Grotian Conception of International Relations," and "Society and Anarchy in International Relations," in: Wight, Martin and Herbert Butterfield (eds.). *Diplomatic Investigations: Essays in the Theory of International Politics*. London: Allen and Unwin, 1966.

"The Theory of International Politics: 1919-1969," in: Porter, Brian (ed.). *The Aberystwyth Papers*. London: Oxford University Press, 1972.

لمزيد من المطالعة

Book

Miller, J. D. B. And R. J. Vincent (eds.). *Order and Violence: Hedley Bull and International Relations*. Oxford: Clarendon Press, 1990.

Periodicals

Buzan, Barry. "From International System to International Society: Structural Realism and Regime Theory Meet the English School." *International Organization*: Vol. 47, 1993.

Evans, Tony and Peter Wilson, "Regime Theory and the English School of International Relations: A Comparison." *Millennium: Journal of International Studies*: Vol. 21, 1992.

Hoffmann, Stanley. "Hedley Bull and His Contribution to International Relations." *International Affairs*: Vol. 62, 1986.

Jones, Roy. "The English School of International Relations: A Case for Closure." *Review of International Studies*: Vol. 7, 1981.

Suganami, Hidemi. "Reflections on the Domestic Analogy: The Case of Bull, Beitz, and Linklater." *Review of International Studies*: Vol. 12, 1986.

Vincent, R. J. "Hedley Bull and Order in International Relations." *Millennium: Journal of International Studies*: Vol. 17, 1988.

Wheeler, Nicholas J. "Pluralist or Solidarist Conceptions of International Society: Bull and Vincent on Humanitarian Intervention." *Millennium: Journal of International Studies*: Vol. 21, 1992.

جون فينسنت (John Vincent)

توفي جون فينسنت فجأة في ٢ تشرين الأول/ نوفمبر ١٩٩٠، وهو في السابعة والأربعين من عمره، ولم تكد تمضي سنة واحدة على تعيينه في منصب أستاذ كرسي مونتاغيو بورتون للعلاقات الدولية في مدرسة لندن للاقتصاد. ولم يكن موته مأساة شخصية فحسب بل أيضاً للذين عرفوه؛ كانت خسارة كبيرة لـ«المدرسة الإنكليزية» في دراسة العلاقات الدولية. كما أن الأسئلة التي كان فينسنت يطرحها، وصرامة بحثه الفكري، على السواء، ذات صلة خاصة بمرحلة ما بعد الحرب الباردة. لقد كان من الممكن أن يكون أمراً شيقاً مشاهدة الطريقة التي كان فينسنت سيستجيب فيها للاهتمام المتجدد الذي يجري إعارته لقضيتين كانتا تحتلان مركز الصدارة في عمله. كانت الأولى تتعلق بمسألة «التدخل» بنظرية وممارسة العلاقات الدولية، التي نشر أول كتاب رئيس له عنها في عام ١٩٧٤. وقبيل وفاته، أعاد النظر في بعض حججه المتضمنة في الكتاب، ويمكن ملاحظة تغيراً بارزاً في تفكيره الذي تضمنه ذلك الكتاب. والثانية هي قضية حقوق الإنسان في السياسة العالمية: ما تتألف منه تلك السياسة والدرجة التي يمكن قياسها بالتقدم في مراعاتها، والصعوبة الكامنة في محاولة تعزيز حقوق الإنسان في الدبلوماسية الدولية.

ولد جون فينسنت في عام ١٩٤٣. يصفه كريستوفر هيل بأنه «مطور متأخر» (Late Developer) لم يكن بالمتفوق في المدرسة، وكان يجد صعوبة في الفوز بمقعد في الجامعة بعد تخرجه من المدرسة. ويقول هيل بأن «صفاته البارزة لم تظهر في الواقع إلا عندما أصبح طالباً في الدراسة العليا، وحتى في ذلك الوقت، فإن نجمه لم يبرز حتى أواخر ثلاثينياته»[1]. وقد قضى سنوات دراسته الجامعية الأولى في أقدم قسم للعلاقات الدولية في بريطانيا بجامعة ويلز في أبيريستويت. ثم درس في جامعة ليستر (ماجستير في الدراسات الأوروبية) والجامعة الوطنية

(١) Christopher Hill, "R. J. Vincent (1943-1990)," *Political Studies*, vol. 39 (1991), p. 160.

الأسترالية (دكتوراه)، حيث أشرف عليه معلمه، هيدلي بُل. وقبل أن يخلف سوزان سترانج كأستاذ كرسي مونتاغيو بورتون للعلاقات الدولية في مدرسة لندن للاقتصاد في عام ١٩٨٩، قام فينسنت بالتدريس في جامعة كيل وجامعة أكسفورد. وقد حرر المجلة العريقة مجلة الدراسات الدولية لمدة ثلاث سنوات قبل تعيينه أستاذاً في لندن.

في دراسته لعمل فينسنت الممتاز، وصفه نويمان (Neuman) بأنه «عضو يحمل بطاقة» (ذو امتياز) في المدرسة الإنكليزية للعلاقات الدولية، حيث كان يستقي أفكاره من أعمال مارتن وايت وهيدلي بُل بصفة خاصة. يقول نويمان بأن أعضاء المدرسة كانوا يهتمون بخمس قضايا في نظرية وممارسة العلاقات الدولية[٢]. أولاً، كانوا يهتمون بالتحليل المقارن لـ«الأنظمة الدولية» عبر الزمان والمكان، لا سيما من حيث الممارسة الدبلوماسية والثقافة. ثانياً، أنهم كان يجمع بينهم ميلهم إلى تحليل العلاقات الدولية ضمن ما دعاه هيدلي بُل «مجتمع الدول»[٣]. وهذا، بدوره، يفضي إلى التأكيد على دور الاختيار بدلاً من الضرورة في تفسير السلوك بين الدول. وكما قال آلان جيمس:

«إن المجتمع... يخضع إلى رغبات ونزوات الذين يتألف منهم ويعبر عنها. فهو يعكس أفعال وردود أفعال مكوناته، أو أعضائه. وهؤلاء الأعضاء... سوف يتأثرون بحساباتهم وآمالهم وأغراضهم ومعتقداتهم ومسببات قلقهم ومخاوفهم، وكافة العناصر الأخرى للوضع الإنساني... ولهذا السبب نجد أن مصطلح المجتمع هو، في ظلال معانيه الاختيارية، أكثر قدرة من النظام على تلخيص الدول في مجموعها»[٤].

ثالثاً، إن أعضاء المدرسة منخرطون في نقاش متواصل حول درجة التغيير ضمن مجتمع الدول. هل يوجد ما يدل على أن أعضاءه آخذون بالازدياد بحيث يضمون أطرافاً فاعلين من غير الدول؟ وهل تعتمد مشروعية القواعد، التي تربط الدول ببعضها، على اعترافها

---

(٢) Iver B. Neumann, "John Vincent and the English School of International Relations," in: Iver B. Neumann and Ole Wacver, eds., *The Future of International Relations: Masters in the Making* (London: Routledge, 1997), pp. 39-41.

(٣) انظر بشكل خاص:
Hedley Bull, *The Anarchical Society* (London: Macmillan, 1977).

(٤) Alan James, "System or society?," *Review of International Studies*, vol. 19 (1993), p. 284.

بنخب الدول فحسب، أم هل تحتاج إلى دعم جمهور أوسع نطاقاً؟ ما هو التوازن النسبي بين «التعددية» و«التكاثر» في المجتمع الدولي؟ وهل تنسجم مؤسساته (التي ورد وصفها المفصل في كتاب بُل الشهير) مع ثقافة التوافق بين الدول، أم هل هي في طريقها إلى تغيير ذي اتجاه أكثر تضامنية، لتعزيز المزيد من التجانس ضمن الدول أيضاً؟ الرابع، إن ظل ثلاثية وايت الشهيرة للفكر الدولي تجثم بثقلها على عقول جميع أعضاء المدرسة الإنكليزية، ولا زال تقسيمه لـ«أنماط الفكر الدولي» بين الواقعيين والعقلانيين والثوريين يؤثر في كل من الطريقة التي يطرح فيها أعضاء المدرسة المجموعة الرئيسة لأفكارهم بشأن العلاقات الدولية، فضلاً عن الطريقة التي يتخذون مواقعهم فيها ضمن تلك المجموعة. وأخيراً، إن التوترات بين مقتضيات النظام الدولي والعدالة في الواقع الكسموبوليتاني هاجس مستمر لدى كتاب مثل فينسنت. من المؤكد أنه سيكون من الخطأ الكبير القول بأن الذين يُعتبرون جزءاً من المدرسة الإنكليزية متفقين في ما بينهم بشأن القضايا الجوهرية. كل ما يمكن قوله هو أنهم متفقون على الأسئلة المركزية التي يجب طرحها والعمل ضمن تقليد واسع النطاق من الفكر في بحثهم عن الأجوبة.

ولم يتبن فينسنت نفسه مجموعة متماسكة من الأجوبة عن الأسئلة الأساسية التي أثيرت آنفاً، ولكن ينبغي ألا يعتبر ذلك علامة ضعف. بل إنه بانخراطه في نظرية قضايا مثل التدخل ودور حقوق الإنسان في المجتمع الدولي وممارستها، فإنه يجسّد الطريقة التي يمكن فيها للقيم والهواجس المتنافسة أن تتعايش بشكل مفيد في عقل مفكر واحد. من أشهر عباراته، كان فينسنت يشك «بالمشروع برمته المتعلق بمعاملة المفكرين الكبار كما تعامل الطرود البريدية في مركز البريد»، ومما لا شك فيه أنه كان من شأنه أن يلقي نظرة ناقدة على الطريقة التي قمت فيها بتصنيف المفكرين الأساسيين في هذا الكتاب:

«إن النقد الواقعي لكار(Carr) يتبعه فصل عن محدودية الواقعية. إن مارتن وايت الواقعي الذي ألف كتاب **سياسة القوة** يختلف عن مارتن وايت الذي كتب عن «القيم الغربية في العلاقات الدولية». إن وصف مورغنثاو للسياسة الدولية كصراع على القوة يتضمن معاملة توازن القوى بوصفه عامل استقرار في سياسة الدول، وحتى أهمية التوافق الأخلاقي الذي كان استقرار نظام ما يعتمد عليه في النهاية»[٥].

(٥) John Vincent, "The Hobbesian Tradition in Twentieth Century International Thought," *Millennium: Journal of international Studies,* vol. 10 (1981), p. 94.

يمكن من خلال أعمال فينسنت تتبع تغيير دقيق من دعم صارم للتفسير التعددي لمجتمع الدول إلى تفسير أكثر تضامنية. وقد أصبح، خلافاً للأغلبية العظمى من الناس، أكثر راديكالية مع تقدمه في السن، وليس أقل راديكالية. وقد يكون هذا ناجماً عن استيائه المتزايد من الإرث الفكري لمعلمه هيدلي بُل، مع أن بُل ذاته كان يتحرك بالاتجاه نفسه في أواخر حياته. يفسر هذا التحرك التناقض الظاهر بين الحجج المركزية التي تضمنها كتاباه الرئيسان، **عدم التدخل والنظام الدولي** (١٩٧٤) و**حقوق الإنسان والعلاقات الدولية** (١٩٨٦).

يعكس الكتاب الأول، الذي انبثق عن أطروحة فينسنت للدكتوراه بإشراف هيدلي بُل، العقلانية الكئيبة لأستاذه المشرف عليه سابقاً. وبما أن فينسنت كتب الكتاب في سياق الحرب الباردة الجارية بين القوى العظمى، فإنه لم يكن مهتماً بالدرجة الأولى بقضية التدخل لدوافع إنسانية. ففي أوائل سبعينيات القرن العشرين كان يوجد فجوة محرِجة بين دعوات القانون الدولي ضد التدخل وإساءة استعماله الفاضح من جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وبالطبع نجد أن الدول ترى التدخل في أفعال الدول الأخرى ولكن ليس في أفعالها. وهذا يوحي بأنه ليس أكثر من إساءة استعمال للمصطلح، وأنه إذا أردنا أن نفهم العلاقات الدولية والطريقة التي تتصرف بها الدول حقاً، فينبغي ألا نهتم كثيراً بفكرة عدم التدخل. على أنه استنكار واسع النطاق لشكل من أشكال السلوك في المجتمع الدولي، كما قال فينسنت، يكون عادة دليلاً على الأقل على وجودة قوة معيارية في المبدأ الذي يجري خرقه. وتفعل الدول عادة ما بوسعها لتفادي تعرضها لتهمة مقنِعة بالنفاق. لذا، فإن عدم التدخل بوصفه قاعدة أساسية لمجتمع الدول، يستحق الدراسة، لا سيما إذا كان المرء يعتقد، كما هو الحال بالنسبة إلى فينسنت، بأنه قاعدة مستصوبة تحتاج إلى الدعم بدلاً من مجرد التشدق بها.

يجادل فينسنت بأن جوهر التدخل (بخلاف مجرد «التصادم»، وهو نشاط طبيعي في العلاقات الدولية) هو استخدام القوة القسرية لتعديل سلوك دولة مستهدفة، أو ربما لتغيير حكومتها. إن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها «في الشؤون الداخلية لدولة أخرى» هو بالضبط ما تحظره قاعدة عدم التدخل[٦]. وعلى الرغم من منظور العديد من البحاثة في أوائل سبعينيات القرن العشرين بأن نوعاً من المجتمع العالمي الذي يتخطى الحدود القومية آخذ في الظهور، إلا

(٦) John Vincent, *Nonintervention and International Order* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1974), p. 13.

أن فينسنت يجادل بأن تراث نظام الدولة الحديث لا يزال يثقل كاهلنا. ومع أنه يستهل دراسته بتحليل التطور القانوني لمبدأ عدم التدخل، إلا أن طابع النظام القانوني يجبره على تخصيص الجزء الأكبر من عمله للحجج السياسية التي تكمن خلف الامتثال ـ أو عدم الامتثال ـ للمبدأ.

يعرض فينسنت أربع حجج نموذجية بشأن مبدأ عدم التدخل، ويعزوها إلى ريتشارد كوبدن وجون ستيوارت ميل وإيمانويل كانط وجوزيف مازيني. وعلى الرغم من مرور الزمن، فإن حججهم لا تزال مهمة في تحديد الموقف الأساسي الذي يجري اتخاذه اليوم بشأن ما إذا كان، وتحت أي الظروف، يجب تخفيف الحظر الشامل لتدخل الدول بموجب القانون الدولي. من حيث الأساس، طرح كوبدن نظرية عدم التدخل الأكثر صلابة ـ التي تستند إلى تحيز الدول في تحديد المفاهيم الشمولية للحق وإلى الفاعلية النسبية لعدم التدخل في خدمة المصالح المادية للناس في المدى البعيد. ويلاحظ فينسنت أن الافتراض الأساسي الذي يقوم عليه رأي كوبدن يتمثل بأنه يوجد وفرة في العلاقات بين الشعوب تتجاوز العلاقات بين الدول. يجب على البضائع والناس والأفكار أن تعبر الحدود بحرية، الأمر الذي يقلص حوادث الصراعات بين الدول ويربط الدول ببعضها في خاتمة المطاف. وبالتالي نجد أنه بالإضافة إلى مبدئه الصارم المتعلق بعدم التدخل يوجد رؤية عالمية ليبرالية تدعو إلى ترابط الشعوب ببعضها البعض. ثم يبين فينسنت الطرق التي طرح بها ميل وكانط ومازيني بدرجات متفاوتة استثناءات القاعدة، مع قبولهم للكثير من رؤية كوبدن.

على سبيل المثال، كان ميل يؤيد مبدأ التدخل المحدود لدوافع إنسانية تتعلق بحماية الأرواح والممتلكات (الخاصة بالدولة التي تقوم بالتدخل) من أعمال العنف الوحشية، ولوضع حد للحروب الأهلية التي يتم التورط فيها ويتعذر الخلاص منها، كما أنه كان يروج لفكرة التدخل المضاد بغية دعم قاعدة عدم التدخل. أما كانط فقد خطى خطوة أخرى في تخفيف القيود على التدخل عبر فكرته القائلة بأن القواعد الثابتة لعدم التدخل تعتمد على مراجعة جذرية للمجتمع الدولي ليصبح مجموعة من الأنظمة الجمهورية. ففي نظرته إلى النظام العالمي، من شأن عصبة الأمم أن تمتلك حق التدخل بوصفها منظمة دولية. ويتمم مازيني التطور الليبرالي ضد عدم التدخل. فهو يجادل بأن القاعدة هي مجرد أداة بين القوى العظمى لحماية الأنظمة العميلة لها في بلدان أخرى في الوقت الذي تقيد العمليات ذاتها التي كان كوبدن يأمل بأن تخفف الحاجة إلى التدخل.

بعد استعراض الحجج الكلاسيكية المتعلقة بعدم التدخل، تناول فينسنت السجل التاريخي منذ الثورة الفرنسية، بما في ذلك السجل المعاصر للأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. ويدعم وصفه بقوة طاغية الرأي القائل بأن الفوضى الدولية وما أشار إليه مورغنثاو مرة بأنه «العالمية القومية» (Nationalistic Universalism) من جانب القوى العظمى يجب أن يخفف من زخم أي محاولة لتطوير قواعد للتدخل. فقد جادل بأن مثل تلك المحاولات ترمي على الأغلب إلى إراحة ضمير الدول المخرِّبة أكثر من تقييد التدخل الصارخ الذي يحركه حافز المصلحة الذاتية الاستراتيجية. فما هو إذاً الحل الذي يقترحه فينسنت؟ في عام ١٩٧٤ لجأ إلى ريتشارد كوبدن. فبما أنه لا يستطيع قبول القواعد المتعلقة بالتدخل المشروع، على الرغم من إغرائها المعياري، فإنه لم يقدم أي بديل غير الالتزام الصارم بمعيار عدم التدخل. فلا يوجد أي بديل حقيقي طالما أن مبدأ السيادة يظل في موقع مركزي في تكوين المجتمع الدولي. فإذا كان يراد أن يكون هناك أي قانون دولي يحكم الدول التي لا تعترف بأي سلطة أعلى من سلطتها، فإنه لا يمكن أن يكون إلا على أساس المساواة الرسمية، بصرف النظر عن عدم المساواة الأساسية في توزع القوة العسكرية والاقتصادية. ويعتقد فينسنت، مثل هيدلي بُل، بأنه لا يمكن تحقيق رؤية للعدالة الكسموبوليتانية من دون النظام، وخلافاً، على سبيل المثال، لريتشارد فولك (Richard Falk)، نراه يجادل بأنه يجب عدم النظر إلى القانون الدولي كعنصر لتغيير المجتمع الدولي:

«بين مذهب طبيعي (Naturalism) لا يعير اهتماماً لممارسة الدولة ومذهب وضعي (Positivism) يجعلان مجرد سلوك أي دولة وكل الدول ببساطة هو القانون، فإنه يتعين على القانون الدولي إيجاد طريق وسطى. في الحالة الراهنة، من غير الواضح ما إذا كان قد تم شق طريق وسطى للتدخل بدافع إنساني بين مبدأ لعدم التدخل لا يسمح بعمل شيء ومبدأ إباحي للتدخل يجعل من القانون مومساً. وإلى أن يتم القيام بثقة بشق تلك الطريق فلعل عدم التدخل هو الذي يوفر المبدأ الأكثر مهابةً ليقرّه القانون الدولي»[٧].

لم يكن فينسنت راضياً عن هذه النتيجة، فكرس ما بقي من حياته المهنية لاستكشاف المدى الذي كانت الشروط التي تبرر النتيجة التي توصل إليها آخذة في التغير.

يقسِّم نويمان أبحاث فينسنت إلى فئتين. تهتم الأولى بالأبعاد الثقافية للمجتمع الدولي.

(٧) المصدر نفسه، ص ٣٤٨-٣٤٩.

ففي سلسلة من المقالات نُشرت خلال فترة عشر سنوات اعتباراً من منتصف السبعينيات، يستكشف فينسنت كلاً من احتمال وجود مجتمع أكثر «تضامنية» توفر فيه القيم الثقافية المشتركة الأساس للمزيد من التجانس ضمن الدول، فضلاً عن إمكانية كبح عالمية الثقافة الغربية بخصوصيتها الثقافية[8]. والفئة الثانية، ذات الصلة، من الأبحاث تتمثل بتركيز صريح على حقوق الإنسان. ويظل كتابه **حقوق الإنسان والعلاقات الدولية** واحداً من أشمل محاولات العمل عبر تعقيد الجدل حول الموضوع. ويقسم إلى ثلاثة أجزاء.

الأول هو تحليل مفاهيمي مبدع لحقوق الإنسان في النظرية السياسية، يحدد فيه فينسنت المجالات الرئيسة التي يدور حولها الجدل بشأن فكرة حقوق الإنسان ومحتواها ونطاقها عبر الثقافات الإنسانية. الثاني هو تحليل مقارن للكيفية التي كشفت فيها مجالات الجدل تلك عن نفسها في العلاقات بين «العالم» الأول والثاني والثالث للدبلوماسية الدولية. وأخيراً، يتصدى فينسنت لقضية التنفيذ برمتها. فحتى لو كان من الممكن تحقيق بعض التوافق المفاهيمي حول قائمة من حقوق الإنسان العالمية تتضمن المهتمين بالحقوق السياسية والمدنية فضلاً عن الاقتصادية، فكيف يمكن لهذا التوافق أن يؤثر في تطبيق السياسة الخارجية؟ من المتعذر في موجز قصير من هذا القبيل إيفاء فينسنت حقه في معالجته الشمولية لنطاق الجدل المقترن بالموضوع. فيكفي القول إنه يوجد تحول واضح في تفكيره عن عمله السابق المعني بعدم التدخل.

وفي حين أن الأول يشير إلى أهمية قاعدة عدم التدخل، إلا أن فينسنت تبنى في عام ١٩٨٦ الرأي القائل بأنه يجب توفير الحقوق الأساسية، وأن الوجود ذاته للفقراء في العالم هو أسوأ جريمة ترتكب بحق هذه الحقوق في مجتمع العالم المعاصر. على أن ما يبدو أنه تناقض ينسجم، لدى الإمعان فيه، مع رأي كوبدن القائل بوجوب قيام مجتمع الدول بتعزيز حقوق الإنسان ضمن الدول بغية تبرير معيار عدم التدخل. وهذا موضوع تطرق إليه فينسنت في ما نشره أخيراً قبل موته المبكر، كجزء من نقد لحجج مايكل والزر ضد التدخل:

«إن وضع «الموقف الأخلاقي للدول» هو دفاع أخلاقي أقل منه دفاع متعقل عن عدم التدخل. وقد يكون من الأفضل وصفه بأنه دفاع سوسيولوجي... بالنظر لأن الدول ذاتها كانت تميل إلى الدفاع عن المبدأ من منطلق التعقل. على أنه إذا كان لهذا الدفاع الأخلاقي الضعيف

---

(٨) Neumann, "John Vincent and the English School of International Relations," pp. 48-55.

أن يصبح كاملاً فلا بد من أن يستند إلى نظرية عن الدولة الصالحة، لا أن يكون مجرد وصفاً للعلاقات بين الدول التي ليس لنا في صلاحها مصلحة كبيرة»[(٩)].

لا بد من القول إن فينسنت ذاته لم ينخرط في مشروع تبرير «الدولة الصالحة». إلا أنه تجدر الملاحظة بأنه ظل يؤمن بالحاجة إلى القيام بذلك على الرغم من نهاية الحرب الباردة، التي كان الكثيرون يعتقدون بأنها البشير بنظام دولي جديد تختفي فيه الاختلافات بين الدول. وقد حذر فينسنت من هذا الرضا عن الذات. فنهاية القطبية المزدوجة (Bipolarity) لا تعني نهاية سياسة القوة، على الرغم من صعوبة تصور أي أطراف تتحدى جبروت الولايات المتحدة في المدى القصير. كما أن نهاية المنافسة الأيديولوجية بين الرأسمالية والاشتراكية لا تعني نهاية الأيديولوجيا بحد ذاتها. ففي عام ١٩٩٠، أعرب فينسنت، في ما هو نوع من التبصر، عن أن «الشكل الجديد للنظام الدولي يشبه الشكل القومي القديم لكنه غير مقيد الآن بتصدير مبادئ... القوى العظمى»[(١٠)].

والخلاصة هي أن فينسنت رفض أن يطمئنّ كثيراً جراء نهاية الحرب الباردة في سياق اهتمامه الأوسع نطاقاً بالدرجة التي يكون فيها مجتمع الدول أو لا يكون سائراً في طريق التطور باتجاه أكثر كسموبوليتانية. لكنه قدم مساهمة مهمة بهذا الميدان في مجادلته (الناجحة، برأيي) بأن بقاء مجتمع الدول الراهن يعتمد على هذا التقدم. وإذا لم يحصل هذا التقدم، فإن قواعد المجتمع الدولي ليست أكثر من مجرد تسويغ لسيطرة القوى العظمى. فمن دون العدالة الدولية، لا يمكن أن يوجد نظام طويل الأمد قابل للاستمرار. ومن دون نظام لا يمكن أن يتحقق تقدم سلمي نحو عالم أكثر عدالة. ويساعدنا فينسنت على أن نفهم بأن «الطريق الوسطى بين الواقعية والثورية لا يمكن أن يتوسط بينهما إلا إذا تجاوزهما، ويساعد في تحقيق عالم تكون فيه مشروعية الدول في علاقاتها الخارجية مرتبطة ارتباطاً حتمياً بمشروعية الحكم في داخلها. لا زالت طريق تحقيق رؤيته إلى النظام العالمي طويلة أمامنا».

انظر في هذا الكتاب أيضاً: بُل، والزر، وايت

(٩) John Vincent and Peter Wilson, "Beyond Nonintervention," in: Ian Forbes and Mark Hoffman, eds., *Political Theory, International Relations, and the Ethics of Intervention* (London: Macmillan, 1993), p. 125.

(١٠) John Vincent, "The End of the Cold War and the International System," in: David Armstrong and Erik Goldstein, eds., *The End of the Cold War* (London: Frank Cass, 1990), p. 199.

أهم مؤلفات فينسنت

Foreign Policy and Human Rights: Issues and Responses. Cambridge: Cambridge University Press, 1986.

Human Rights and International Relations. Cambridge: Cambridge University Press, 1986.

Nonintervention and International Order. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1974.

Order and Violence: Hedley Bull and International Relations. Co-Editor with J. D. B. Miller. Oxford: Clarendon Press, 1990.

Periodicals

"Change and International Relations." *Review of International Relations*: Vol. 9, 1983.

"Edmund Burke and the Theory of International Relations." *Review of International Studies*: Vol. 10, 1984.

"The Hobbesian Tradition in Twentieth Century International Thought." *Millennium: Journal of International Studies*: Vol. 10, 1981.

"Western Conceptions of a Universal Moral Order." *British Journal of International Studies*: Vol. 4, 1978.

Documents

"The Idea of Rights in International Ethics," in: Nardin, Terry and David R. Mapel (eds.). *Traditions of International Ethics.* Cambridge: Cambridge University Press, 1993.

"Realpolitik," in: Mayall, James (ed.). *The Community of States.* London: George Allen and Unwin, 1982.

لمزيد من المطالعة

Periodical

Wheeler, Nicholas J. "Pluralist or Solidarist Conceptions of International

Society: Bull and Vincent on Humanitarian Intervention." *Millennium: Journal of International Studies*: Vol. 21, 1992.

Document

Neumann, Iver B. "John Vincent and the English School of international relations," in: Iver B. Neumann and Ole Waever (eds.). *The Future of International Relations: Musters in the Making*. London: Routledge, 1997.

ويضم هذا الفصل ببليوغرافيا كاملة لأعمال جون فينسنت

تيري ناردين (Terry Nardin)

يدرّس ناردين النظرية السياسية الدولية في جامعة ديسكونسن – ميلووكي. وإدراجه في هذا الجزء المعني بمنظري المجتمع الدولي يعود إلى سببين، الأول هو أن عمله يختلف من جوانب شيّقة عن أفراد المدرسة الإنكليزية الذين تضمنهم هذا الكتاب (بُل، فينسنت، وايت)، والسبب الثاني هو أنه يستند في تفسيره إلى طبيعة القانون الدولي بين الدول بشأن الأسس الفلسفية للفيلسوف السياسي الإنكليزي الراحل مايكل أوكشوت (Michael Oakeshott) (١٩٠١–١٩٩٠). كان أوكشوت أستاذ السياسة في مدرسة لندن للاقتصاد عندما كان مارتن وايت يلقي محاضراته الشهيرة عن النظرية السياسية الدولية هناك. وأحسب أن ناردين هو الكاتب الوحيد عن المجتمع الدولي الذي استخدم عمل أوكشوت لتبرير تفسيره الطابع الخاص للعلاقات بين الدول. ولكي نفهم عمل ناردين لا بد من البدء بعمله المتعلق بمعمله الفكري.

يمكن المجادلة بأن أوكشوت أهم مفكر سياسي في القرن العشرين. فقد استحدث مفهوماً بالغ الدقة للمجتمع المدني ودرس بعض المسائل الرئيسة التي أثارتها الدولة الحديثة. وقد أثر كثيراً في الطريقة التي تتم فيها دراسة تاريخ الفكر السياسي وتدريسه. ومع أن بعض أعماله بالغة التعقيد، إلا أن معظم ما كتبه يكشف عن أناقة ملحوظة في الأسلوب، ويتجلى هذا بشكل خاص في مقالاته. كان منشقاً بمعنى أنه أنكر الكثير من معتقدات العصر التقليدية. وعلى الرغم من سمعته بصفته شخصاً محافظاً، فقد كان أيضاً متطرفاً جداً في بعض القضايا. على سبيل المثال، كان مدافعاً مفوّهاً عن حكم النخبة في الجامعات، وجادل بأنه يجب خلط

الدم بينهم وبين المدارس التقنية، بل يتعين عليهم دعم القيم الأكاديمية الصارمة التي يتم السعي وراءها نظراً إلى قيمتها المتأصلة.

كان أوكشوط أيضاً شديد التشكك بشأن المزايا المزعومة للدولة الحديثة. وكان رأيه في السلوك البشري أنه يقوم على عناصر ذكية تستجيب لأوضاع طارئة سعياً وراء أهدافها المرغوبة، وتفعل ذلك في سياق ممارسات متعددة يمكن ردها إلى فئتين مستقلتين. قد تكون «متعقلّة»، تدعو إلى سلوك ذرائعي يرمي إلى تحقيق غاية معينة. أو قد تكون «أخلاقية»، تخضع لقواعد ذرائعية ولا تحدد السلوك. فعلى سبيل المثال، نجد أن المبدأ القائل بأنه يتعين على الأفراد أن يتصرفوا بأمانة وشرف لا يوجه بما يجب أن يقال أو يُفعل في وضع معين. ويتجلى هذا التمييز في نمطين متميزين بشكل مطلق من التجمع البشري الذي ميزه أوكشوت ودعاه «جامعية» (Universitas) و«مجتمعية» (Societas). الأول هو تجمع للناس الذين يجمعهم السعي وراء هدف مشترك، مثل فريق كرة قدم. فممارساته هي «حذرة» بطبيعتها، ترمي لتحقيق غاية من الغايات. وعلى نقيض ذلك فإن «الجامعية» هي علاقة بين عناصر حرة لا تعترف إلا ببعض الظروف اللازمة للتجمع والعمل، لكنها بخلاف ذلك تترك المعنيين ليواصلوا السعي وراء أهدافهم.

هذان المفهومان، بالإضافة إلى «مفرداتهما» المقترنة بهما هما، كما يرى أوكشوط، المحور الذي دار حوله التفكير الأوروبي بشأن الدولة الحديثة. ويمكن اعتباره «حكم من بعد» (Teleocracy)، أي سعياً مشتركاً لتحقيق مجموعة جماعية وجوهرية من الأهداف، وفي هذه الحالة يكون دور الحكومة إدارة الاهتمام الغائي، مهما كان. أو من الممكن أن تقتصر ممارساته على إطار من السلوك لا يحدد أي هدف من هذا القبيل ولا يقدم سوى مجرد «هدية سلبية»، أي إزالة بعض الظروف التي يمكن بخلاف ذلك أن تحبط كل ما يسعى الأفراد إلى تحقيقه. ولا يقدم «التجمع المدني» (Civil Association)، وهو مجتمع يتم تصوره بتلك الطريقة الأخيرة، أي خلاص (كما يكون عليه الأمر عبر الوعد بتأمين غاية مشتركة)، بل مجرد تنظيم الشؤون البشرية بحيث لا يحال دون أي شخص قادر، والسعي لتحقيق «الحياة الطيبة» وفق أسلوبه.

يستخدم تيري ناردين هذا الإطار صراحة في تبرير تفسير فريد للمجتمع الدولي. يتناول كتابه **القانون والأخلاق وعلاقات الدول** (*Law, Morality, and the Relations of States*) (١٩٨٣) التمييز الذي وضعه أوكشوط بين «التجمع المدني» و«تجمع المشاريع» ويطبقه على

صعيد عالمي على الرغم من أنه يُحوِّر الشروط قليلاً، حيث يشير إلى الفرق بين التجمع «الغائي» و«العملي» في ثنايا الكتاب. ويشير ذلك الأخير إلى «مجموعة من الاعتبارات» التي يجب أخذها بالحسبان في تقويم القرارات والتصرفات[1]. ويقوم ناردين بمجرد تكرار أنماط التجمع على الصعيد الدولي، بحيث أن الدول تنفذ الدور الذي يسنده إلى الأفراد ضمن المجتمع المدني. فبالنسبة إلى ناردين من الأفضل اعتبار المجتمع الدولي تجمعاً عملياً مكوناً من الدول.

«كل واحد مكرّسٌ لغاياته ومفهومه للخير. فالخير المشترك لهذا المجتمع المضمّن لا يكمن في الغايات التي قد يرغب بعض، أو حتى، في بعض الأحيان، معظم أفراده السعي وراءه جماعياً، بل في قيم العدالة والسلام والأمن والتعايش، ما لا يمكن التمتع به إلا عبر المشاركة في مجموعة مشتركة من الممارسات الجديرة بالاعتماد»[2].

في تطبيق تمييز أوكشوط على المجتمع الدولي، يفترض ناردين مسبقاً ما كان أوكشوط حريصاً على منعه، أي، إخضاع «المجتمعية» إلى «الجامعية» على صعيد السياسة المحلية. ويبتعد ناردين عن معلمه في الافتراض بأن المعركة بين «أنماط السلوك» هذه قد ضاعت ضمن الحدود الإقليمية للدولة الحديثة. لكن ناردين لا يجعل هذه الحجة صريحة، لكنها متوائمة منطقياً مع إطاره العام.

وهكذا ينبغي ألا نفهم مجتمع الدول والقانون الدولي بأنهما تجمع غائي. ذلك لأنه لا يوجد أغراض مشتركة بين الدول كلها، تسعى كل منها وراء رؤيتها للحياة الطيبة نيابة عن مواطنيها. وهذا لا يعني إنكار أن للدول بالفعل بعض الأغراض المشتركة، وأنها توافق على الالتزام باتفاقيات لتحقيق تلك الأغراض بطريقة ما واقعية. لكن مجتمع الدول ومؤسسته الأساسية المتمثلة بالقانون ليسا مسألتين للقبول بين الدول. فقد يكون محتوى معاهدات معينة مسائل للقبول والتفاوض، بل كما قال براون: «إن ما يعد معاهدة والكيفية التي تصبح فيها الدول ملتزمة بالمعاهدات هي مسائل سابقة منطقياً لمحتوى أي معاهدة معينة»[3]. هذه المسائل

(١) Terry Nardin, *Law, Morality, and the Relations of States* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1983), p. 6.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٩.

(٣) Chris Brown, "Ethics of Coexistence: The International Theory of Terry Nardin," *Review of International Studies*, vol. 14 (1988), p. 215.

القبلية منطقياً تعود إلى «مجال الممارسات الجديرة بالاعتماد» في القانون الدولي. ويزعم ناردين أنه يجب فهم مجتمع الدول بأنه مكوّن من تلك الممارسات، التي هي بحد ذاتها شرط الاحتمال للتعاون الغائي بين الدول. فالدول لا تستطيع التخلي عن الاشتراك في تلك الممارسات من دون التخلي أيضاً عن مركزها كأعضاء في المجتمع الدولي الذي يفسر على هذا النحو.

إن مقاربة ناردين لتحليل المجتمع الدولي تختلف اختلافاً كثيراً عن الطرق التي يتصورها وايت وبُل ووالزر (Walzer). فهو يتخلى عن الحاجة إلى الدفاع عن المجتمع الدولي بصفته «شيئاً صالحاً» ضد مزاعم الواقعية والثورية، وهي نقطة انطلاق وايت وبُل. في هذا التخلي، يمكن المجادلة بأن مقاربته أرقى من مقاربتهما. فضمن المدرسة الإنكليزية، يجري التعبير عن قيمة المجتمع الدولي ضمن عرف أو نمط مزعومين من الفكر الذي يتم تحديد هويته ذاتها قياساً إلى ما ليست عليه. فـ«الطريق الأوسط» (via media)، كما يقول فورسايت (Forsythe)، تحدد نفسها «عبر رفض كل تطرف. فقد قالت لـ«الواقعيين» إن الكوابح الأخلاقية انطبقت ويجب أن تنطبق على الدول. وقالت لـ«الشموليين» بأنه لا حاجة لاجتناب [السياسة ضمن الدول] أو قلبها. إن ذلك نوع من النفي المزدوج وليس شيئاً إيجابياً»[٤].

يتجنب ناردين كل المشكلات المقترنة بهذا التصور للمجتمع الدولي بوصفه «طريقاً أوسط». وهو لا يرى أن المجتمع المدني الدولي واحد من «عناصر» عديدة متنافسة في العلاقات الدولية، كما كان بُل يقول. كما أنه لا يعتقد بأن الممارسات الجديرة بالاعتماد في المجتمع الدولي تتوسط بين الواقعية والثورية، كما يجادل وايت في بعض الأحيان. وهو لا يشعر بالقلق إزاء المعضلات التي تواجه التوفيق بين النظام والعدالة في المجتمع الدولي لأنه نظام عادل بالأصل، حيث تشير العدالة إلى القواعد الإجرائية للتعايش بين الدول. وهكذا فإن المجتمع الدولي يُعرض بوصفه مجتمعاً (Gesellschaft) هشاً، الأمر الذي يسمح بوجود العديد من التجمعات (Emeinschafts) المتولدة محلياً. وفي ضوء التنوع الواضح، لكل من التقاليد والقيم الأخلاقية التي ينطوي عليها تعدد الدول ويعبر عنها، نجد أن الاستجابة العقلانية الوحيدة هي الاعتراف بالنسبية الأخلاقية والتعامل معها كنتيجة لذلك. «النسبية... تخلص من دليل الاختلاف بأننا نعترف بوجود حقائق كثيرة، يتحدد كل منها بأي معايير يتم

(٤) Murray Forsythe, "The Classical Theory of International Relations," *Political Studies*, vol. 26 (1978), p. 413.

استخدامها لتحديد الحقيقة وقياسها»[٥]. وهذا لا يعني إنكار احتمال وجود معيار للحقيقة يتخطى الأخلاق – من المؤكد أن ناردين ليس متشككاً أخلاقياً – ولكن فقط أنه لا يزال يتعين علينا اكتشاف ما يحتمل أن يكون عليه ذلك المعيار.

إن نتائج مقاربة ناردين إزاء المجتمع الدولي هي، من دون كبير شك، محدودة. فالمجتمع الدولي «اجتماعية» إجرائية. فهي تحمي المصالح المشتركة للدول في التعايش المستقر، لكنها تتقوض إذا حاولت الدول، أو أي أطراف فاعلة أخرى تحويلها إلى تجمع غائي. فالعدالة هي عن القواعد غير المتحيزة، التي تفرض التزامات على الدول كلها بالقوة نفسها، بصرف النظر عن توزع القوة والثروة بينها. وكما أشار براون:

«إن القاعدة ... التي تحظر مصادرة الأصول التي يملكها الأجانب من دون دفع تعويضات عنها ... هي غير متحيزة لأن لشركة بنغلاديشية تعمل في الولايات المتحدة حق الحماية مثل شركة أمريكية تعمل في بنغلاديش، ومن منظور ناردين فإن كون الشركات البنغلاديشية ضئيلة في الواقع ليس هنا ولا هناك»[٦].

يعارض ناردين أي محاولة لإثقال كاهل المجتمع الدولي بأغراض مشتركة، مثل الالتزام بتحقيق نوع من عدالة التوزيع بين الشمال والجنوب. وفي غياب الاتفاق عما قد يعني ذلك، فإن المحاولات الرامية إلى تنفيذه ستنتهي إلى الفشل وتقوض التوافق الطفيف بشأن العدالة الإجرائية القائمة حالياً. كما أن ناردين يعارض التشريع الدولي الذي من شأنه أن يسمح بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول. «فالعدالة تقتضي استقلال الدول والمساواة القانونية وحق الدفاع عن النفس وواجب عدم التدخل والالتزام بمراعاة المعاهدات والقيود على التصرف في الحرب»[٧]. فمن مصلحة الدول كلها مساندة هذا المفهوم المحدود للعدالة، وهو الشرط المسبق لتعايشها.

مما لا شك فيه أن رؤية ناردين الصارمة للعدالة الدولية، مع أنها محافظة في النتائج السياسية التي تنطوي عليها، إلا أنها أيضاً تمثل ابتعاداً جذرياً عن المدرسة الإنكليزية التي

(٥) Terry Nardin, "The Problem of Relativism in International Ethics," *Review of International Studies*, vol. 18 (1989), p. 150.

(٦) Brown, "Ethics of Coexistence: The International Theory of Terry Nardin," p. 219.

(٧) Nardin, *Law, Morality, and the Relations of States*, p. 270.

يشعر الكثيرون من أعضائها (مثل جون فينسنت) بالقلق إزاء عدم قدرتها على إدخال عناصر من العدالة الكسموبوليتانية، ويجادل بأن بقاءها يعتمد على ذلك الإدخال، بصرف النظر عن مدى صعوبة تحقيق ذلك. بينما يجادل ناردين في الحالة المعاكسة تماماً. فإنها إذا حاولت بالفعل أن تصبح نوعاً من التجمع الغائي، فإنها ستضعف مع الزمن بدلاً من أن تزداد قوة.

على أن هذا لا يعني أنه غير مهتم بتعزيز حقوق الإنسان على الصعيد العالمي. فهو يشير إلى أهميتها بالفعل، إلا أنه، انسجاماً مع إطار أوكشوت، يؤكد أولوية الحقوق السياسية والمدنية قبل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

«إن الإصرار على احترام حقوق الإنسان هو المطالبة بأن تعكس سياسات المجتمع وقوانينه مبادئ عدم التحيز بالنسبة إلى الأشخاص وغاياتهم المتأصلة في فكرة التجمع العملي»[٨].

تكمن قوة مقاربة ناردين لدراسة الأخلاق والمجتمع الدولي في التزامها الصارم بعواقب اعتماد ثنائية أوكشوت الشهيرة بين نوعين مثاليين من التجمع البشري. ويعتمد تقرير ما إذا كانت مقاربة مقنعة إلى حد كبير على صحة تطبيق التمييز على العلاقات الدولية عبر معاملة الدول وكأنها أفراد. وتنبثق كل الانتقادات الموجهة إلى ناردين عن هذا الافتراض المفرد. ذلك لأنه إذا كان يجب عدم افتراض أن الدول تنطوي على رؤى مستقلة عن «الحياة الطيبة»، فعندئذ سيرتكز الإطار برمته على أسسس فكرية وأخلاقية متزعزعة. وكما يقول سايمون كاني (Simon Caney)، «عليه أن يثبت أن (أ) للدول قيمة أخلاقية متأصلة ولذا يجب احترامها، و(ب) إن احترام الدول أهم من البشر أو المجتمعات التي تكونهم»[٩]. وما لم يكن بوسع ناردين تحقيق المهتمين، فمن غير الواضح لماذا يكون من المنطقي التفكير تمييز أوكشوط يساعد كثيراً في التفكير بشأن أخلاق المجتمع الدولي. فالدول ليست أفراداً. فقد لا تنطوي على أي شيء على الإطلاق يشبه الحياة الطيبة لمواطنيها. لنأخذ بالحسبان كمبوديا تحت حكم البول بوت، على سبيل المثال. ألا يوجد حدود للتنوع السياسي والأخلاقي الذي يجب الاعتراف به في القانون الدولي؟ يسلّم على الأقل مايكل والتزر، الذي تفترض مقاربته للأخلاق الدولية مسبقاً أن مشروعية حقوق الدولة تعتمد على «الموائمة» الأخلاقية بين الدول والمجنمعات التي تحميها، ببعض الاستثناءات لقاعدة عدم التدخل.

---

(٨) المصدر نفسه، ص ٢٧٦.

(٩) Simon Caney, "Human Rights and the Rights of states: Terry Nardin on Nonintervention," *International Political Science Review*, vol. 18 (1997), p. 29.

لقد تغيرت أفكار ناردين بشأن العلاقة بين حقوق الإنسان منذ نشر كتاب القانون والأخلاق وعلاقات الدول في عام ١٩٨٣. وفي عام ١٩٨٦ نشر مقالة انتقد فيها محاولة والزر اشتقاق حقوق الدول من حقوق الإنسان وقيامه في الوقت نفسه بوضع حدوداً صارمة لحالات التدخل المسموح بها في العلاقات الدولية[10]. ويجادل ناردين بأنه من الممكن جداً تبرير التدخل في الشؤون الداخلية للدول استنادا إلى انتهاكات حقوق الإنسان والقيام في الوقت نفسه بفرض قيود استتباعية صارمة على أخلاقية التدخل التي سوف تظل تعتبر تبرير التدخل صعباً جداً من الناحية العملية:

١- لا يمكن الاضطلاع بتدخل مسلح لحماية حقوق الإنسان، إلا بعد تجربة معالجات أقل صرامة وفشل تلك العلاجات؛

٢- يجب أن يكون التدخل في الواقع لينهي الإساءة المقصود معالجتها؛

٣- يجب أن تكون انتهاكات حقوق الإنسان على درجة كافية من الخطورة لتستحق التكلفة من حيث التضحية بالحياة البشرية التي ستترتب على التدخل؛

٤- يجب أن تكون الآثار التخريبية المتوقعة للتدخل من أجل دوافع إنسانية تساهم في الاستقرار الدولي ضمن الحدود الدنيا[11].

لسوء الحظ أنه في حين أن هذه المعايير تضمن صعوبة تبرير التدخل حتى إذا كانت انتهاكات حقوق الإنسان مبرراً منطقياً لتقرير معقولية التدخل، فإن اعتراف ناردين بالصلة بين حقوق الدول وحقوق الإنسان يقوِّض التمييز الغائي/ العملي الذي يعتمد عليه لتبرير مقاربته المحافظة للمجتمع الدولي. فهو يوحي بأن حق الدول بأن تتمتع بامتيازات العضوية في المجتمع الدولي مشروط وليس مطلقاً. كما أنه يضعف الحجة التي تدافع عن المجتمع الدولي استناداً إلى التنوع الأخلاقي الثقافي. وكما يقول براون: «إذا كان التنوع يستتبع أن يكون للدولة حق إساءة معاملة سكانها، فعندئذٍ من الصعب فهم السبب الذي يدعو إلى تثمين ذلك التنوع»[12]. ويرى كاني (Caney) أنه إذا كان للتنوع الأخلاقي والثقافي أن يحظى بالاحترام،

(١٠) Terry Nardin and Jerome Slater, "Nonintervention and Human Rights," *Journal of Politics*, vol. 48 (1986), pp. 86-96.

(١١) المصدر نفسه، ص ٩٣-٩٤.

(١٢) Chris Brown, *International Relations Theory: New Normative Approaches* (Hemel Hempstead: Harvester Wheatsheaf, 1992), p. 125.

فإن هذا يمكن في واقع الأمر أن يبرر التدخل ضد الدول التي تعجز عن احترام التنوع الثقافي والديني والأخلاقي ضمن حدودها الإقليمية(١٣). كما يجادل بأن محاولة ناردين التمييز بين الحقوق السياسية والمدنية وإعطائها أولوية أعلى درجة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ليست مقنعة، لأن تلك الحقوق الأخيرة هي بمثل أهمية الأولى في تمكين الأفراد والدول من الانخراط في أي نوع من التجمع، الغائي أو العملي.

والخلاصة، إن مشروع تيري ناردين يمثل مساهمة متميزة في دراسة المجتمع الدولي. ومقاربته مختلفة اختلافاً جذرياً عن مقاربة الأعضاء الآخرين في المدرسة الإنكليزية، من حيث منطلقاتها الفلسفية وما تنطوي عليه من آثار معيارية، على حد سواء. على أنه يظل من غير الواضح ما إذا كانت تتجنب الصعوبات والمعضلات التي يواجهها بُل وفينسنت ووايت في كتاباتهم. إن ناردين يفترض أن أعضاء المجتمع الدولي، هم، مثل الأفراد، جديرون بالاحترام والاستقلال. لكنه من الواضح أن الكثيرين منهم غير جديرين بذلك(١٤). إذاً، في غياب دفاع واضح عن هذا القياس، نجد أن صرح نظرية ناردين المتعلقة بالمجتمع الدولي يقوم على أسس غير آمنة. فعلى الرغم من قصارى جهوده التي بذلها، فإن النقاش حول ما إذا كان مجتمع الدول هو «ملاك حارس» أو «رجل عصابات عالمي» سوف يتواصل لبعض الوقت(١٥).

انظر أيضاً في هذا الكتاب: بُل، فينسنت، والزر، وايت.

(١٣) Caney, "Human Rights and the Rights of states: Terry Nardin on Nonintervention," p. 29.

(١٤) On this point, see Robert Jackson's distinction between states and quasi-states in the inter-national system. Jackson argues that there has been a fundamental shift in the status of state sovereignty in international law over the last 200 years. Whereas in the nineteenth century international law bestowed the rights of sovereignty on entities that could demonstrate the capacity to provide basic political and economic goods to their citizens, the process of decolonisation, itself inspired by the norm of racial equality, has given rise to the phenomenon of negative sovereignty. Today, many states enjoy the privilege of belonging to inter-national society without the capacity to provide basic goods to their citizens.

انظر:

Robert H. Jackson, *Quasi-States: Sovereignty, International Relations, and the Third World* (Cambridge: Cambridge University Press, 1990).

(١٥) See Nicholas Wheeler, "Guardian Angel or Global Gangster?: A Review of the Ethical Claims of International Society," *Political Studies*, vol. 44 (1996), pp. 123-135.

أهم مؤلفات ناردين

Law, Morality, and the Relations of States. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1983.

Periodicals

"The Problem of Relativism in International Ethics." *Millennium: Journal of International Studies*: Vol. 18, 1989.

"International Ethics and International Law." *Review of International Studies*: Vol. 18, 1992.

Document

Nardin, Terry. "Ethical Traditions in International Affairs," in: Nardin, Terry and David R. Mapel (eds.). *Traditions of International Ethics*. Cambridge: Cambridge University Press, 1993.

لمزيد من المطالعة

Books

Brown, Chris. *International Relations Theory: New Normative Approaches*. Hemel Hempstead: Harvester Wheatsheaf, 1992.

Jackson, Robert H. *Quasi-States: Sovereignty, International Relations, and the Third World*. Cambridge: Cambridge University Press, 1990.

Oakeshott, Michael. *Rationalism in Politics and Other Essays*. London: Methuen, 1962.

________. *On Human Conduct*. Oxford: Clarendon Press, 1975.

Periodicals

Brown, Chris. "Ethics of Coexistence: The International Theory of Terry Nardin." *Review of International Studies*: Vol. 14, 1988.

Caney, Simon. "Human Rights and the Rights of States: Terry Nardin on nonintervention." *International Political Science Review*: Vol. 18, 1997.

مايكل والزر (Michael Walzer)

اشتهر مايكل والزر بين دارسي العلاقات الدولية من خلال كتابه المعنون **الحروب العادلة وغير العادلة** (*Just and Unjust Wars*) الذي نشر أول مرة في عام ١٩٧٧ (وظهرت الطبعة الثانية في عام ١٩٩٢، وتضمنت مقدمة عن «حرب الخليج»). وقد ظهر الكتاب ذاته معبراً عن تأملات والزر المتعلقة بحرب فيتنام، ويمثل محاولة طموحة لتحديث تقليد قديم جداً للفكر بشأن الحدود الأخلاقية لاستخدام القوة بين الدول، التي عرفت باسم «نظرية الحرب العادلة». وسبب وضع والزر ضمن الفئة المخصصة لمنظري المجتمع الدولي هو أن تلك النظرية تزوّد والزر بالمبادئ الأساسية والحدود الأخلاقية لتقييد الأسباب التي يمكن للدول أن تستشهد بها لتبرير مشروعية الدخول في الحرب (jus ad bellum)، فضلاً عن كبح سلوكها عندما تبدأ الحرب (jus in bello). ومنذ نهاية الحرب الباردة أخذ والزر يطبق نظريته على قضية التدخل بدافع إنساني في سياق الحروب داخل الدول (أو الحروب الأهلية).

يعتبر مايكل والزر في طليعة المنظرين السياسيين في فترة ما بعد الحرب، ويعدّ عمله في دراسة العلاقات الدولية مجرد جزء من اهتمامه الأوسع نطاقاً بالنظرية السياسية المعاصرة.

ولد في عام ١٩٣٥ في بلدة جونزتاون الصغيرة التي تنتج الصلب، في بنسيلفانيا، وعندما أصبح في الثانية عشرة من العمر كان ينشر صفحته الواسعة عن إضرابات النقابات والحملات السياسية. وهو اليوم محرر مشارك في مجلة *Dissent*، وهي المجلة الرائدة لليسار الأمريكي. وهو أيضاً محرر في مجلة *The New Republic* ويكتب مقالات فيها. وهو عضو في مجلس أوصياء الجامعة العبرية، وأحد أمناء جامعة براندايس التي حصل منها على درجة البكالوريوس. وقد تمتع بمنحة فولبرايت في جامعة كامبريدج، كما دَرَسَ في جامعة هارفارد حيث حصل على درجة الدكتوراه. وهو يشغل، منذ عام ١٩٨٠، منصب عضو هيئة تدريس في معهد الدراسات العليا في جامعة برينستون في نيوجيرسي.

كان أول كتاب لوالزر في تاريخ الفكر السياسي، عن الثورة الإنكليزية والراديكالية البيوريتانية (Puritan). ثم تحول إلى كتابة المقالات عن القضايا المعاصرة في السياسة الأمريكية خلال ستينيات القرن العشرين، مثل الالتزام السياسي والعصيان المدني والامتناع عن الخدمة العسكرية بدافع الضمير خلال حرب فيتنام. ويمكن قراءة كتاب **الحروب العادلة وغير**

العادلة بوصفه محاولة للتوسط بين الواقعية والسلامية (من السلام) (Pacifism) في تقويم تسيير الحرب في الفترة الحديثة. يجادل والزر في أول الأمر بأن لرجال الدولة دائماً بعض الاختيار بشأن الدخول أو عدم الدخول في الحرب وكيفية خوض الحروب، ثم يجادل بأننا بحاجة إلى إحياء «مبدأ الحرب العادلة» الذي يعود إلى القرون الوسطى. وتلك مهمة تنطوي على تحد كبير.

كانت الغاية من المبدأ المسيحي القروسطي (Medieval) رسم الحدود الأخلاقية للحرب بحيث يستطيع المرء أن يفرّق بين الحروب «العادلة» و«غير العادلة». وبالتالي فقد كانت الحرب مقبولة، على أن تخضع لبعض الشروط، ضمن نطاق الأخلاق المسيحية. ولقد كان الغرض من التمييز، وفق نوايا المؤسسين السكولاستيكيين (Scholastic) من توماس أكيناس (Thomas Aquinas)، إلى فرنسيسكو دي فيتوريا (Fransisco de Vitoria) المساعدة على تقييد الحرب عبر إجبار الأمراء المسيحيين بعدم شن الحروب سوى تلك التي يمكن تبريرها استناداً إلى أسباب أخلاقية متينة، وعلى خوضا غمارها بوسائل مشروعة. وقد تم تضمين المبدأ برمته في إطار «الجمهورية المسيحية» (Respublica Christiana)، وكان يفترض مسبقاً وجود «أهلية روحية» (Auctoritas spiritualis) مأمونة ومستقرة، مخولة بسلطة قانونية دولية: الكنيسة الكاثوليكية الرومانية. لم يكن من المفترض تقييد مبدأ الحرب فحسب، بل أيضاً التمييز بين الحروب التي تجري بين المسيحيين جراء «ضغائن» (صراعات بين أمراء وشعوب مثل الأتراك والعرب واليهود ـ الذين رفضوا جميعهم الاعتراف بالسلطة الكسموبوليتانية للكنيسة). وكانت الحروب الصليبية والتبشيرية التي أجازتها الكنيسة «حروباً عادلة» بحكم القانون (ipso jure)، بمعزل عن كونها حروباً عدوانية أو دفاعية. على أن أي حرب يتم شنها على العالم المسيحي هي حرب غير عادلة بحكم الواقع (ipso facto)، حيث يكون العدو كافراً أو خارجاً على القانون أو مجرماً.

وهكذا فإن المهمة الأولى التي تنطوي على التحدي والتي تصدى لها والزر هي إرساء قواعد النخبة الحديثة من نظرية الحرب العادلة في سياق علماني حديث. في الأصل، توسع منظرو الحرب العادلة في وضع القواعد التي تحكم العلاقات الدولية انطلاقاً من الفكرة القائلة بأن جميع الناس والأمم يشتركون في مجتمع عالمي يخضع بشكل غير مباشر لحكم الله، وبشكل مباشر للقانون الطبيعي (Natural Law). أكدت هذه النظرة واجبات الأفراد والدول إزاء

الكليات الاجتماعية التي كانت تنفذ من خلالها، بدلاً من الحقوق التي هي لكل واحد كطرف مستقل على قدم المساواة بالنسبة إلى أطراف مستقلة أخرى متساوية. ويجادل والزر بأن نظرية الحرب العادلة المعاصرة يجب أن تقوم على أساس الفكرة الحديثة لأولوية حقوق الفرد. «إن الرأي الصائب» هو أن «الدول ليست كيانات كلية عضوية ولا اتحادات غامضة... إن حقوق الفرد تكمن وراء أهم الأحكام التي نصدرها عن الحرب»[1]. وفي رسالة حاسمة من الكتاب، يبرز والزر حقوق الدول من منطلق اهتمام أكثر أهمية بحقوق الإنسان، كما يلي:

«تقوم حقوق الدول على أساس موافقة أفرادها. لكن هذه موافقة من نوع خاص. فحقوق الدول لا تتكون عبر سلسلة من تحويلات من فرادى الرجال والنساء إلى المليك المسيطر.... إن ما يحدث بالفعل... [هو أنه] عبر فترة زمنية طويلة، تمثل الخبرات المشتركة والنشاط التعاوني لأنواع مختلفة عديدة حياة مشتركة... معظم الدول تحرس مجتمع مواطنيها، على الأقل إلى درجة ما: لهذا السبب فإننا نفترض عدالة حروبها الدفاعية»[2].

من خلال ربط حقوق الإنسان بحقوق الدول بهذه الطريقة، يجادل والزر بأن سلامة الأراضي الإقليمية والسيادة السياسية يمكن الدفاع عنهما بطرق الدفاع ذاتها عن حياة الفرد وحريته. إن الاحتكام لحقوق الإنسان هو الأساس الذي أقام عليه والزر الحدود الأخلاقية على تسيير الحرب بعد أن تبدأ ـ وتجدر الملاحظة أنها حدود تفرض التزامات على كلا الطرفين. تتعلق هذه الحدود بالدرجة الأولى بحصانة المدنيين من غير المحاربين واستخدام التناسب في استخدام القوة. أما عن الدخول في الحرب، فعلاوة على الصلة المنشأة بين حقوق الإنسان وحقوق الدولة، يستشهد والزر بما يدعوه «نموذج التقيد المفرط بالقانون»(Legalist Paradigm)، وهو مجموعة من المبادئ المشتركة بين الدول الأعضاء في المجتمع الدولي، تتألف من ست مقولات أساسية:

١ - يوجد مجتمع دولي من الدول ذات السيادة.

٢ - لهذا المجتمع الدولي قانون يرسي قواعد حق أفراده ـ لا سيما حقوق الوحدة الإقليمية والسيادة السياسية.

---

(١) Michael Walzer, *Just and Unjust Wars: A Moral Argument with Historical Illustrations*, 2nd ed. (New York: Basic Books, 1992), pp. 53-54.

(٢) المصدر نفسه.

٣- إن أي استخدام للقوة أو أي تهديد باستخدام القوة من جانب دولة ضد السيادة السياسية لدولة أخرى يمثل عدواناً ويعدّ عملاً إجرامياً.

٤- العدوان يبرر القيام بنوعين من الرد العنيف: حرب دفاعية عن الذات من قبل الضحية؛ وحرب لتنفيذ القانون من قبل الضحية، وأي عضو آخر في المجتمع الدولي.

٥- ما من شيء سوى العدوان يمكن أن يبرر الحرب.

٦- بعد صد الدولة المعتدية عسكرياً، يمكن معاقبتها أيضاً[٣].

بعد تحديد قواعد نموذجه المتعلق بالتقيد الحرفي بالقانون، يجادل والزر بشأن ضرورة مخالفتها الجزئية في ضوء الدفاع عن حقوق الدولة استناداً إلى حقوق الإنسان. إن ما يجدر مخالفته، بصورة خاصة، هو القاعدة الخامسة. وفي واقع الأمر، يرى والزر أنه من المشروع أخلاقياً شن هجوم عسكري ضد دولة مستقلة ليس فقط من أجل «دفاع وقائي عن النفس»، بل أيضاً بغية: ١- دعم الحركات الانفصالية التي تناضل من أجل «التحرر الوطني»؛ ٢- موازنة تدخل دول أخرى في حرب أهلية من خلال تدخل معاكس؛ ٣- إنقاذ سكان مهددين بالاستعباد أو الإبادة، كما في حال اجتياح الهند لبنغلاديش[٤].

ويتمثل التحدي الثاني الذي يحاول والزر التصدي له بالصعوبات العملية المقترنة بتنفيذ نسخته من نظرية الحرب العادلة في سياق الحرب الحديثة. ويقر والزر صراحة، بروح من الحذر، بأن الأسلحة النووية «تفجر نظرية الحرب العادلة... إن مفاهيمنا المعتادة للحرب العادلة تقتضي منا شجب مجرد التهديد باستخدامها»[٥]. إن استراتيجية للردع النووي تبقي كامل السكان المدنيين رهائن دائمين تتحدى أي مبدأ يمكن تصوره لمناعة غير المحاربين. لكنه يقول بأن هذه النتيجة لتكنولوجيتنا العسكرية قد تنهار تحت وطأة الضرورة العسكرية، وينبغي ألا تطيح بالتزامنا بالقيود الأخلاقية على الحرب التقليدية. ولاكتشاف هذه القيود، يسوق والزر بعض الأمثلة الصارخة عن الحرب التي تبين السبب الذي يجعل الحجج النفعية (محاولة تحديد القيود بالاستشهاد باقتصاد صارم في العنف) تخفق في تفسير ما نرى أنه مناعة غير المحاربين الصارمة. ثم يمضي ليبين كيف أن الأفكار التي تستند إلى حقوق الأفراد يمكن

(٣) المصدر نفسه، ص ٦١-٦٢.

(٤) المصدر نفسه، ص ٨٦-١٠٨.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٤.

أن تجعل قواعد الحرب أكثر معقولية ونظاماً، وكيف يمكن إعادة صياغة هذه القواعد مع تغير التقنيات العسكرية. ويوضح الأهمية الأخلاقية لحرب الغواصات الحديثة وحالات الحصار والإرهاب، فضلاً عن حرب العصابات. وتنجم نقاط القوة المتميزة لتحليل والزر عن أسلوبه في التحرك إلى الأمام وإلى الخلف بين الحجة الأخلاقية المقنعة بشكل وثيق وحالات تاريخية محسوسة تبين المبدأ الذي هو قيد الدراسة والإمعان. ويروي ما ينوف عن خمسين حالة، تتراوح بين قصة توشيديد (Thucydide) عن الحوار بشأن ميلوس وقصف الحلفاء للمدن الألمانية ومجزرة ماي لاي.

في مقدمة طبعة الكتاب الثانية، يتحدث والزر عن حرب الخليج لعام ١٩٩١ في ضوء نظريته. فهو، بصفة عامة، يؤيد التبرير الأمريكي للحرب، على الرغم من أنه ينتقد بعض التصريحات الصادرة عن إدارة بوش (الأب) عن «النظام العالمي» الوشيك بعد نهاية الحرب الباردة، فضلاً عن الفكرة القائلة إن حرب الخليج كانت نوعاً من انتصار الديمقراطية. يرى والزر أن الولايات المتحدة وحلفاءها كانوا على حق بعدم الزحف على بغداد بعد عودة السيادة إلى الكويت. وانسجاماً مع نزعته الشيوعية، يشير والزر إلى أن التحرر من استبداد صدام حسين ليس مسؤولية أمريكية. فالأمر يعود إلى العراقيين وعلى مواطني الكويت أيضاً في أن يتخلصوا من الحكم الاستبدادي. ويرى والزر أن حرب الإبادة التي شنها صدام حسين ضد الأكراد والمسلمين الشيعة في العراق لا تضعه على قدم المساواة مع بول بوت أو عيدي أمين. أما عن تسيير الحرب، فإن والزر يشجب سياسة تدمير البنية التحتية للعراق، التي يقول إنها فشلت في التمييز على نحو كافٍ بين الأهداف المدنية والعسكرية. كما أنه هاجم الهجمات الجوية على الجنود العراقيين الهاربين في نهاية الحرب، إذ إن الجنود لم يعودوا يمثلوا تهديداً حقيقياً للجنود الأمريكيين أو لغيرهم من الحلفاء. أما بالنسبة إلى الذين شجبوا سياسة الولايات المتحدة بوصفها «حرباً من أجل النفط» فإن والزر يعترف بوجود دوافع مختلفة في أذهان رجال الدولة، لكنه يضيف بأن اصطفائية سياسة الولايات المتحدة ضد العدوان ليست سبباً وجيهاً للتخلي عن النظرية.

«إنه لأمر جيد، بالطبع، أن تقوم الأمم المتحدة بإدانة كل عمل عدواني ثم تقوم بمقاومته ... عبر تحالف من الدول. لكن هذا لا يدعو إلى معارضة مقاومة [معينة] ـ وكأنما يتعين علينا، بعد أن فشلنا في إنقاذ التيبت، أن لا نقوم الآن في إنقاذ الكويتيين، وذلك على سبيل الثبات على

موقف أخلاقي. فالدول عناصر لا يمكن الاعتماد عليها، ولهذا فإن الحجة المتصلة بالحرب والعدالة لا تزال ضرورة سياسية وأخلاقية»[٦].

قبل التطرق إلى مجالين رئيسين لنقد محاولة والزر «الرجوع إلى الاستشهاد بالحرب العادلة من أجل النظرية الأخلاقية والسياسية» يجب ملاحظة جانبين من مقاربته.

الأول، من حيث الأسلوب، نجد أن والزر ملتزم بما يدعوه «طريق التفسير» أو «النقد الاجتماعي» في الفلسفة الأخلاقية، بعكس طريق «الاكتشاف» (كما في بعض نسخ الواقعية الأخلاقية) أو «الاختراع» (التعاقدية الصارمة). يرى والزر أن أفضل مقاربة للفلسفة الأخلاقية هي الانخراط في محادثة جدلية مع المدونات الأخلاقية التي تسيِّر التزاماتنا القائمة وسلوكنا. إن الحجج في الفلسفة الأخلاقية هي عمليات تفسير للأخلاق الموجودة في المجتمع (المحلي أو الدولي)، ويتمثل فن النقد الاجتماعي بالكشف عن الفجوات القائمة بين سلوكنا ويتعين على المثل العليا التي نعترف بها أن تحكم تصرفنا. وكما كتب يقول في عام ١٩٨٧:

«إن ما نفعله عندما نجادل هو أن نصف الأخلاق القائمة بالفعل. هذه الأخلاق جديرة بالاعتماد من قبلنا لأن وجودنا بصفتنا كائنات أخلاقية إنما هو مستمد منها. فالفئات التي نحددها وعلاقاتنا والتزاماتنا وطموحاتنا تنوجد كلها بواسطة الأخلاق القائمة، ويتم التعبير عنها من منطلق تلك الأخلاق»[٧].

الثاني، هو أن والزر ملتزم بمشروع التوفيق بين التزامنا بالحقوق العامة التي تستند إلى مبادئ مجردة لما هو المقصود بأن يكون المرء كائناً بشرياً، والتزامنا بحقوق معينة ومنافع اجتماعية تختلف باختلاف ثقافات معينة ومجالات تنطوي على مسائل أخلاقية. بهذا المعنى، يعد والزر فرداً ليبرالياً ضمن الجماعات.

تتجلى مجموعتا الالتزامات كلتاهما في **الحروب العادلة وغير العادلة**، لكن أفضل سبيل لبيان ما هما عليه هو الإشارة إلى كتابين نشرهما لاحقاً. على سبيل المثال، يعد كتاب **مجالات**

(٦) Ibid., p. xxiii.

(٧) Michael Walzer, *Interpretation and Social Criticism* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1987), p. 21.

العدل (*Spheres of Justice*) (١٩٨٣) حجة راقية تدعو إلى ليبرالية جماعية وتعددية. يجادل والزر بشأن ما يدعوه المساواة «المعقدة» التي هي نقيض المساواة «البسيطة»، أي بشأن مفهوم عدالة توزيعية تستند إلى قواعد مختلفة للتوزيع تستند إلى قواعد مختلفة لتوزيع منافع اجتماعية مختلفة، بدلاً من قاعدة واحدة تقول بملكيات متساوية لكل شيء لكل شخص. إن كلاً من السياسة والاقتصاد والأسرة ومكان العمل «مجالات» مختلفة تنطوي على مبادئ توزيع مختلفة. وتقتضي العدالة الحفاظ على كل مجال من تعدي المجالات الأخرى، والأمر الأكثر بداهة هو وجوب عدم إفساد الدولة أو الأسرة جراء سيطرة المال. ويؤكد والزر في معرض نقد ضمني لجون راولز (John Rawls) وغيره من الكانطيين الجدد (Neo-Kantians) أن مختلف مبادئ العدالة في كل مجال هي محلية وليست عالمية: ينبغي ألا تقوم مبادئ العدالة إلا على المفاهيم الجماعية الكامنة لسكان معينين لهم هوية تاريخية.

وكذلك، يزعم والزر، في أحدث كتاب له **الثخينة والنحيلة: الحجة الأخلاقية في الداخل والخارج** (*Thick and Thin: Moral Argument at Home and Abroad*) (١٩٩٤)، أن المفردات الأخلاقية كلها مثل «الحقيقة» و«العدالة» لها معان يمكن فهمها عبر الأوصاف «الثخينة» (المحلية) و«النحيلة» (العالمية). فسياق الحجة وغرضها يقرران الاستخدام المناسب للمصطلح الأخلاقي. ومع أن والزر يزعم بأنه كان دائماً يدعم مفهوم التعددية و«الأخلاق» إلا أنه لا يريد اعتماد الفكرة القائلة إن الثقافات المختلفة لا يمكن قياسها بمقياس مشترك، أو أن اختلافاتها لا يمكن التغلب عليها. فيمكن التوفيق بين ثقافات غير متشابهة من حيث الأساس من خلال استخدام ما هو مشترك بينها. ومع أنه يرى أنه لم يعد بوسعنا استحداث نظريات تأسيسية لحقوق الإنسان، على سبيل المثال، نظريات تهدف إلى تحديد قيم ثقافية عالمية، إلا أن جماعيته «الليبرالية» تعتمد على شكل معين من «العالمية المكررة» (Iterated Universalism) التي يرى أنها تتجسد في فكرته عن «المذهب الأخلاقي الأدنى» (Moral Minimalism)، وتتمثل وظيفة ذلك الآخر بتسهيل وحدة (Unity)، شعوراً بالتكافل بين ثقافات قد تكون أخلاقها «الثخينة» مختلفة جداً. أما الحجج الأخلاقية الموجهة نحو ثقافات أخرى فهي تستشهد بأفكار لها معانٍ نحيلة. وتمثل الأفكار النحيلة، بدورها، معاني ذات طابع خاص. لهذا السبب فإن تلك الأمور العامة المشتركة لا تظهر إلا في «مناسبات خاصة» ـ في لحظات الأزمات عندما تدعو الحاجة إلى الاتحاد ضد عدو مشترك. وهكذا فبوسع الأمريكيين التعاطف مع الطلاب الصينيين في ساحة تيانانمين عندما

زحفوا وهم يحملون اللافتات التي تطالب بـ«الحرية» و«الديمقراطية». وتتمثل قيمة مذهب الحد الأدنى في أنها تجمع بين أناس مختلفين، أو ثقافات مختلفة، في الاشتراك بخبرات متماثلة. ومن جهة أخرى، من الخطأ الفادح الافتراض أنه لا يوجد سوى نموذج واحد للديمقراطية التي يمكن تصديرها إلى العالم. إن الأسباب المحددة التي أثارت المظاهرات في الصين متجذرة في مجموعة من القيم المنبثقة عن أخلاق المتظاهرين الثخينة الخاصة.

في تسعينيات القرن العشرين، تمثل واحد من أكبر هواجس والزر في التحرك نحو إعادة تأكيد الهويات المحلية والخاصة، لا سيما في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي سابقاً. وما دعاه بـ«عودة القبائل» كان يعني عودة الحروب القبلية، كما في البوسنة. وقد ذكر والزر الخوف من الاجتياح والاضطهاد بوصفه السبب الأساسي لتلك الصراعات، واقترح إيجاد «أماكن محمية»كطريقة لإعطاء القبائل الحق في «تقرير المصير». كان موقفه ثنائياً بشأن نطاق هذا الحق في فترة ما بعد الحرب الباردة. فهو يؤيد فكرة الانفصال طالما كان ذلك متفقاً مع إرادة الشعب، لكنه يقر بأن إيجاد دولة أمة واحدة كثيراً ما يعني اضطهاد استقلال أمة أخرى. ويكمن وراء المبدأ «النحيل» لتقرير المصير الاعتقاد بأنه يجب السماح لكل الأمم بأن تحكم نفسها وفق احتياجاتها السياسية الخاصة بها. ومن جهة أخرى، فإن هذه الفكرة العالمية ذات الحد الأدنى، لا تقدم معايير لتقويم كيفية تنفيذ ذلك الحكم الذاتي في سياقات سياسية وثقافية معينة. ويجادل والزر أنه بدلاً من إصدار التشريعات بشأن هذه القضية، فأنه يمكن أن يوجد مجرد نموذج واحد، إما لـ «تقرير المصير»وإما لـ«الديمقراطية». ويجب التكيف مع القبلية بطرق مختلفة لا يمكن تحديدها مسبقاً.

لقد تمت مناقشة ونقد أعمال والزر المتعلقة بنظرية الحرب العادلة وتقرير المصير والتدخل بدافع إنساني وحرب الخليج ومقاربته الأوسع نطاقاً المتعلقة بالنظرية السياسية. ثمة انتقادان رئيسان يجدر بدارسي العلاقات الدولية الإطلاع عليهما. الأول هو أنه اتهم بالإخفاق في دمج العلاقات المحلية والدولية بشكل تكاملي ضمن نظرية واحدة للعدالة تتضمن مبادئ إعادة التوزيع عبر الحدود وليس ضمن الحدود فحسب. غير أن معتقدات والزر الجماعية تمنعه من التوغل في الحديث عن الفقر العالمي والمشاكل الأخرى المتعلقة بعدم المساواة الدولية.

إن البديل المعقول الوحيد للجماعة السياسية هو البشرية ذاتها، مجتمع الأمم، الكرة الأرضية برمتها. ولكن إذا أخذنا الكرة الأرضية مسرحاً لنا فإنه سيتعين علينا أن نتخيل ما لم

يوجد بعد: مجتمعاً يتضمن جميع الرجال والنساء في كل مكان. ويتعين علينا أن نخترع مجموعة من المعاني المشتركة لهؤلاء الناس، وأن نتحاشى، إذا أمكننا ذلك، شروط قيمنا الخاصة بنا[٨].

من الطبيعي أن هذا الموقف قد تعرض للنقد القاسي من جانب النقاد الكسموبوليتانيين، الذين اتهموا والزر بإعطاء الميزة لدولة الأمة، لا كمجرد جماعة «قانونية»، بل أيضاً كجماعة أخلاقية[٩]. الثاني، ثمة توتر في كتاب **الحروب العادلة وغير العادلة** ناجم عن أنه يعزو أساس اتفاقية الحرب المتعلقة بـ«قانون الحرب» إلى حقوق الإنسان، والاحتكام إلى النموذج القانوني في تقييد حق الدخول في الحرب لغرض الدفاع عن النفس. ويفرض ذلك الأخير حدوداً صارمة على نطاق التدخل المبرر في شؤون دولة أخرى. ويبذل والزر جهداً كبيراً لتقليل خطر الحروب الصليبية الأخلاقية (Moral Crusades) عبر التسليم بأن مجتمع الدول أقل شبهاً بالمجتمع المحلي مما زعمه منظرو «الحرب العادلة» السابقون؛ فقواعدها تدعو إلى المزيد من الحذر أيضاً في تنفيذها. ولهذا فإنه يجادل بأن استثناءات قاعدة عدم التدخل يجب النظر إليها كاستثناءات لا تبرر إلا حين يمكن البرهنة بوضوح بأنه لا يوجد «ملاءمة» على حد قوله بين حكومة وشعبها. وبخلاف ذلك، إذا كان لنا أن نخطئ فيجب أن يكون ذلك إلى جانب الحذر. على أنه في الاحتكام إلى حقوق الإنسان بوصفها الأساس الذي تقوم عليه اتفاقية الحرب بشأن استخدام القوة بعد أن تبدأ الحرب، ومن خلال التسليم بوجود استثناءات لقاعدة عدم التدخل استناداً إلى أسباب تتعلق بحقوق الإنسان، نجد أن والزر يخلق مشكلات لنفسه.

«إذا كانت شرعية سيادة الدول «مشتقة في خاتمة المطاف من حقوق الأفراد»، وإذا كان لا يوجد طريقة محددة لتحديد عتبة تضيع الشرعية بعدها، فعندئذ لا بد أن يستتبع ذلك أن دولة ما تفقد كلاً من شرعيتها وحقوقها السيادية بمقدار انتهاكها لحقوق الإنسان، بما في ذلك حق الحصول على الحماية من منطلق مبدأ عدم التدخل: كلما ازدادت فداحة الانتهاك، ضعفت المطالبة بتلك الحماية... ومن منطلق «أخلاقي»، يمكن دائماً اعتبار [التدخل] كعلاج ممكن»[١٠].

---

(٨) Michael Walzer, *Spheres of Justice: A Defense of Pluralism and Equality* (New York: Basic Books, 1983), pp. 29-30.

(٩) انظر بشكل خاص:

Michael Howard, "Walzer's Socialism," *Social Theory and Practice*, vol. 12 (1986), pp. 103-113.

(١٠) Jerome Slater and Terry Nardin, "Nonintervention and Human Rights," *Journal of Politics*, vol. 48 (1986), p. 92.

ومن دون الخوض في تفاصيل هذه الحجة، يبقى من غير الواضح ما إذا كانت محاولة والزر إقامة أساس حقوق الإنسان تنجح في التوفيق بين أخلاق النموذج الذي يتقيد بحرفية القانون والأخلاق الكسموبوليتانية لنقاده. وعلى الرغم من هذه المشكلات تظل نظرية «الحرب العادلة» من أهم المساهمات النظرية الدولية المعيارية.

انظر في هذا الكتاب أيضاً: بيتز، ناردين.

أهم مؤلفات ولتزر

Walzer, Michael. *The Company of Critics: Social Criticism and Political Commitment in the Twentieth Century*. New York: Basic Books, 1988.

Interpretation and Social Criticism. Cambridge, MA: Harvard University press, 1987.

Just and Unjust Wars: A Moral Argument with Historical Illustrations. 2nd ed. New York: Basic Books, 1992.

Obligations: Essays on Disobedience, War, and Citizenship. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1970.

Radical Principles: Reflections of an Unreconstructed Democrat. New York: Basic Books, 1980.

The Revolution of the Saints: A Study in the Origins of Radical Politics. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1965.

Spheres of Justice: A Defense of Pluralism and Equality. New York: Basic Books, 1983.

Thick and Thin: Moral Argument at Home and Abroad. Notre Dame: University of Notre Dame Press, 1994.

Periodicals

"The Idea of Civil Society: A Path to Social Reconstruction." *Dissent*: Vol. 38, 1991.

"The Moral Standing of States: A Response to Four Critics." *Philosophy and Public Affairs*: Vol. 9, 1980.

"The New Tribalism: Notes on a Difficult Problem." *Dissent*: Vol. 39, 1992.

لمزيد من المعلومات

Books

Beitz, Charles. *Political Theory and International Relations*. Princeton, NJ: Princeton University press, 1979.

Brown, Chris. *International Relations Theory: New Normative Approaches*. Brighton: Harvester Wheatsheaf, 1992.

Miller, David and Michael Walzer (eds.). *Pluralism, Justice, Equality*. Oxford: Oxford University press,1995.

Warnke, G. *Justice and Interpretation*. Cambridge: Polity press, 1992.

Welch, David. *Justice and The Genesis of War*. Cambridge: Cambridge University press, 1993.

Periodicals

Beitz, C. "Non-Intervention and Community Integrity." *Philosophy and Public Affairs*: Vol. 9, 1980.

Bull, Hedley. "Recapturing the Just War for Political Theory." *Word Politics*: Vol. 31, 1978.

Donelan, Micheal. "Reason in War." *Review of International Studies*: Vol. 8, 1982.

Doppelt, Gerald. "Walzer's Theory of Morality in International Relations." *Philosophy and Public Affairs*: Vol. 8, 1978.

Doppelt, Gerald. "Statism without Foundation." *Philosophy and Public Affairs*: Vol. 9, 1980.

Galston, William. "Community, Democracy, Philosophy: The Political Thought of Michael Walzer." *Political Theory*: Vol. 17, 1989.

Luban, David. "Just War and Human Rights." *Philosophy and Public Affairs*: Vol. 9, 1980.

Luban, David, "The Romance of the Nation-State." *Philosophy and Public Affairs*: Vol. 9, 1980.

Documents

Doppelt, Gerald. "Statism without Foundation," in: Beitz, Charles R. [et al.] (eds.). *International Ethics: A Philosophy and Public Affairs Reader*. Princeton, NJ: Princeton University press, 1985.

Luban, David. "The Romance of the Nation-State," in: Beitz, Charles R. [et al.] (eds.). *International Ethics: A Philosophy and Public Affairs Reader*. Princeton, NJ: Princeton University press, 1985.

مارتن وايت (Martin Wight)

كان مارتن وايت (١٩١٧-١٩٧٢) المنظِّر الرئيس لما أصبح يعرف باسم «المدرسة الإنكليزية» في دراسة العلاقات الدولية. لم ينشر وايت سوى القليل في حياته. وكما قال هيدلي بُل: «كتاباته... تشمل كتباً هي عبارة عن ٦٨ صفحة نشرها في عام ١٩٤٦ نشاثام هاوس مقابل شلن واحد، ونفذت طبعتها منذ زمن طويل، ونصف دزينة من الفصول في كتب ومقالات»[1]. وتم نشر القسم الأكبر من أعماله بعد وفاته من قبل زوجته غابرييل، بمساعدة هيدلي بُل الراحل وبعد وفاته، بمساعدة برايان بورتر. وتضمن عمله هذا ثلاثة كتب رئيسة: **أنظمة الدول** (*Systems of States*) (١٩٧٧)، **سياسة القوة** (*Power Politics*) (١٩٧٨) و**النظرية الدولية: التقاليد الثلاثة** (*International Theory: The Three Traditions*) (١٩٩١). يتضمن الكتاب الثالث في تلك السلسلة محاضراته الشهيرة التي ألقاها في ستينيات القرن العشرين على طلابه في المرحلة الجامعية الأولى في مدرسة لندن للاقتصاد، حيث أمضى القسم الأكبر من حياته الأكاديمية. وقد درَّس أيضاً لفترة قصيرة في جامعة ساسكس في أوائل الستينيات، لكنه سيُذكر على الأغلب بسبب أثره في زملائه وطلابه بمدرسة لندن للاقتصاد.

في أواخر الخمسينيات قام وايت بدور رائد في تأسيس «اللجنة البريطانية المعنية بنظرية

(١) Hedley Bull, "Martin Wight and the Theory of International Relations," *British Journal of International Studies*, vol. 2 (1976), p. 101.

السياسة الدولية»، بالاشتراك مع المؤرخ الإنكليزي المرموق هربرت باترفيلد (Herbert Butterfield). وفي عام ١٩٦٦ نشرت «اللجنة» **التحقيقات الدبلوماسية**، التي كتب فيها وايت واحدة من أشهر مقالاته التي كان لها أبلغ الأثر وعنوانها «لماذا لا يوجد نظرية دولية؟» كانت حجته (التي جاءت مفصلة تماماً في المحاضرات التي نشرت في عام ١٩٩١) تستند إلى المقولة التي مفادها أن «السؤال الذي يمكن أن تطرحه في النظرية الدولية هو: ما هو المجتمع الدولي؟ مثلما أن السؤال المركزي في النظرية السياسية هو: ما هي الدولة؟»[٢] هذا القول يستند إلى اعتقاده بأنه «إذا كانت النظرية الدولية هي تقليد التأمل في موضوع الدولة، فعندئذ يمكن الافتراض بأن النظرية الدولية هي تقليد من التأمل في مجتمع الدول، أو أسرة الدول، أو المجتمع الدولي»[٣].

بعد أن طرح السؤال المركزي، مضى وايت يجادل بأن النظرية الدولية «لا تتميز بالندرة فحسب، بل أيضاً بالفقر الفكري والشفوي». فلا يوجد، بكل بساطة، نصوص معادلة دولية في التقليد الغربي لمجموعة النصوص التي كتبها أفلاطون وهوبز ولوك وروسو. وسبب ذلك ذو حدّين، من وجهة نظر وايت. فمن جهة نجد أن المنظِّرين السياسيين الغربيين درجوا تقليدياً على التركيز بشكل حصري تقريباً على الدولة بوصفها موقع التقدم و«ذروة الخبرة السياسية». ومن جهة أخرى، يلاحظ وايت أيضاً:

«نوعاً من استعصاء السياسة الدولية على التنظير، ويعود سبب ذلك إلى أنه يتعين إجراء التنظير بلغة النظرية السياسية والقانون. لكن هذا لا يناسب سيطرة الإنسان على حياته الاجتماعية... والنظرية الدولية هي نظرية البقاء»[٤].

---

(٢) Martin Wight, "An Anatomy of International Thought," *Review of International Studies,* vol. 13 (1987), p. 222.

(٣) Martin Wight: "Why Is there no International Theory?," in: Martin Wight and Herbert Butterfield, eds., *Diplomatic Investigations: Essays in the Theory of International Politics* (London: Allen and Unwin, 1966), p. 18, and *International Theory: The Three Traditions* (London: Leicester University Press, 1991), p. 260.

which Wight declares that the traditions "are not like three railroad tracks running into infinity. They are not philosophically constant and pure.... They are not vary the metaphor, interwoven in the tapestry of Western civilisation. They both influence and cross-fertilise one another, and they change, although without, I think, losing their inner identity"

(٤) Wight, "Why Is there no International Theory?," p. 33.

وهكذا لا يوجد مجموعة متكاملة ذاتياً للنظرية الدولية كما يتصورها وايت. فبدلاً من ذلك نراه يميز بين «ثلاثة تقاليد فكرية تاريخية واسعة النطاق»، «جسدها ونقلها إلينا الكتّاب ورجال الدولة». وقبل القيام بتناول هذه التقاليد بإيجاز من حيث كيفية وسبب إجابتها عن السؤال المركزي المتصل بالنظرية الدولية، تجدر الإشارة إلى أن وايت شديد الحرص على أن يؤكد مدى وسعة التصنيف الذي وضعه بغية تغطية وتبسيط نطاق واسع من الأدبيات الفلسفية والقانونية والتاريخية، فضلاً عن تقنين نطاق مماثل للممارسة السياسية:

«إذا تحدثنا عن هذه الأنواع الثلاثة من النظرية الدولية بوصفها أنماطاً فكرية فإننا نقاربها من منطلق فلسفي. سوف نلاحظ على الأغلب.. التماسك المنطقي لمركب الفكر وكيف أن قبول أي فكرة ذات وحدة واحدة قد يستتبع منطقياً القسم الأعظم من الأخرى، بحيث إن الكل يمكن أن يكون نظاماً للفلسفة السياسية. وإذا تحدثنا عنها بصفتها تقليداً فكرياً.. فمن المحتمل أن نكتشف تناقضات غير منطقية وانقطاعات لأن متطلبات الحياة السياسية كثيراً ما تتجاوز المنطق وتتغلب عليه. وسوف نجد أنواعاً عديدة من المواقف المتوسطة»[٥].

بعد إصدار هذا التحذير الحازم، أوضح وايت الخصائص المميزة لما أصبح يعرف بالراءات الثلاث (Three Rs) Realism - Rationalism -، أي الواقعية والعقلانية والثورية من حيث كيفية وسبب إجابتها عن السؤال المركزي.

في إحدى الأطراف القصوى توجد الواقعية. ففي هذا التقليد يعتبر مصطلح المجتمع الدولي متناقضاً في حد ذاته. ففي غياب عقد بين الدول، فإنها تكون في حالة سابقة للحالة المجتمعية في الطبيعة. وكما هو الحال بين الأفراد، فإن هذه هي حالة حرب. وانطلاقاً من افتراضات هوبز، هذا العُرف يرى السياسة الدولية نضالاً محصلته الصفر (Zero-Sum Struggle) من أجل السلطة، والسلام هو النتيجة الهشة لانعدام الأمن المتبادل والردع الوجودي. والدولة هي أرقى شكل للسلطة السياسية، وتستبعد مصالحها أن تتضمن أي اعتبار لمصالح الدول الأخرى، عدا تلك التي يفرضها الحذر والسعي العقلاني وراء المصلحة الذاتية الأنانية في بيئة عدائية. فالسياسة هي المجال الدائم للعنف والبقاء والضرورة الاستراتيجية.

(٥) Wight, "An Anatomy of International Thought," p. 226.

وفي الطرف الأقصى المقابل توجد الثورية، وهي عُرف يتمثل أسلافه الكلاسيكيون بدانتيه (Dante) وكانط (Kant). هذا العُرف يفترض افتراضاً غائياً مجتمعاً دولياً للبشرية، ويحول دون تحققه التام ظاهرة نظام الدول المصاحبية (Epiphenomenal)، الذي تعاكس دينامياته المُرضية المصالح الحقيقية للأعضاء الحقيقيين لذلك المجتمع. يسلِّم عُرف الثوريين الفكري بقيام الواقعية من أجل مجتمع دولي للدول، ويقترن برأي ينزع إلى كمال البشرية في عملية نضال طارئة تاريخياً إزاء المجتمع الأقصى (Civitas Maximum). وبدلاً من الاستسلام لضرورات البقاء أو تمجيدها أخلاقياً في نظام لمساعدة الذات، نجد أن الثوريين يطالبون بتعديله جذرياً. «من هنا الاعتقاد المشترك بدرجات متفاوتة من قبل الهوغونوتيين (البروتستانتيين الفرنسيين) واليعقوبيين، ومازيني والرئيس ويلسون والشيوعيين، بأن التاريخ الدبلوماسي برمته كان يئن ويعاني آلام المخاض حتى الآن، وأن مجتمع [البشرية]، مثل ملكوت الله... أصبح قريباً»[٦]. وكما تبين هذه التوضيحات، فإنه لا التنظيم السياسي الدقيق للمستقبل، ولا وسائل تغيير التنظيم الراهن، يتحدد بداهة. ثمة طرق عديدة مختلفة للخلاص بقدر ما يوجد تبريرات لضروراته. إن ما يوحد كل ضرب من ضروب الثوريين هو رفضهم النظام السياسي الراهن ومطالبتهم بتغييره جذرياً.

إذا كان تمييز وايت بين الواقعية والثورية يشترك من نواح عدة مع عرض تي. إتش. كار السابق للواقعية والطوبائية، فإنه يختلف عن كار في تأكيده وجود عرف ثالث للفكر الذي يفترض أن كار قد تجاهله. فقد جادل وايت بأن ما دعاه بالعرف العقلاني يقع بين طرفي نقيض الواقعية والثورية، ويتحدد بالقياس إليهما. وهو يستقي من ميتافيزيقية لوك (Locke) وهيوم (Hume) وليس من هوبز أو كانط. ويجادل أنصار هذا العُرف بأن حالة الطبيعة السابقة للعقد الاجتماعي ليست فوضوية، ولا هي سبب لمنتهى السعادة من حيث الجوهر، وأن العُرفين كليهما يجانبان الصواب عندما يفترضان وجود طبيعة بشرية من منطلقات متنافرة يتحدد سلوكهما من خلال «طبيعة» ساكنة (Static) ولا - اجتماعية (Asocial). بل يجب فهم الكائنات البشرية على أنها حيوانات اجتماعية، في تفاعل متواصل مع بعضها بعضاً. وأفضل طريقة لفهم أشكال الحياة الاجتماعية، على أي صعيد من التجمع البشري، هي عبر تتبع التطور التاريخي لعاداتهم ومعاييرهم. وتوافر هذه العادات والمعايير، بطريقة التعبير عنها وتقنينها عبر مؤسسات الحكم

(٦) Martin Wight, "Western Values in International Relations," in: Wight and Butterfield, eds., *Diplomatic Investigations: Essays in the Theory of International Politics*, p. 94.

الصالح الجديرة بالاعتماد والمجتمعية، مبادئ السلوك التي يتم تنظيم المجتمعات من خلالها عبر الحقوق والالتزامات المتبادلة لأعضائها الذين تتكون منهم.

لذا، فإن عدم وجود دول عالمية وتعايش عدد من الدول ذات السيادة، من وجهة نظر وايت، لا يدفع بالسياسة الدولية بالضرورة إلى حالة حرب، ويجعل مفهوم المجتمع الدولي فاقداً للمعنى. كما أن الفوضى ليست عائقاً في وجه التواصل الاجتماعي والاقتصادي بين أفرادها. على أنه لا بد من أن نضع نصب العين أنه مجتمع فريد يضعف استقلاله اللجوء إلى «القياس المحلي» في فهم خصائصه الأساسي وديناميته.

إن «ثلاثية» (Trialectic) وايت المتعلقة بالفكر الدولي شديدة الاصطفائية، لا لمجرد رفضه وصف هذه «التقاليد» بأي دقة فلسفية أو تحليلية، بل بسبب امتناعه الشخصي العميق أيضاً، إما عن تجاوزها أو عن وضع آرائه بشكل ثابت ضمن أبعاد أي واحد منها. يلاحظ تيموثي دانّ (Timothy Dunne)، في استعراضه لـ«المدرسة الإنكليزية» أنه لا يوجد في عمل وايت المبكر المتعلق بالسياسة الدولية، لا سيما كتابه سياسة القوة، جدلية في واقعية مارتن وايت، بل يوجد مجرد القوة. وتكشف كتابات وايت المبكرة النقاب «عن رأي مأساوي بشأن حتمية سياسة القوة التي لا مكان لها في الإدارة البشرية»[7]. على أنه في مرحلة لاحقة من حياته، اعترف بمزيد من التعاطف مع العُرف العقلاني، على الرغم من أنه كان دائماً يرفض أن يضع نفسه ضمن أنصار المذهب العقلاني. «عندما أغوص في أعماق نفسي»، كتب مرة يقول، «أجد، على ما يبدو، كل طرق الفكر الثلاثة في داخلي»[8]. ويعود أحد أسباب ذلك إلى أن كلاً من التقاليد، من وجهة نظر وايت، هو تقنين لواحد من الظروف السوسيولوجية الثلاثة التي تكون موضوع العلاقات الدولية. وهذه الظروف هي الفوضى الدولية (International Anarchy)، التي تفهم على أنها عدم وجود حكومة في نظام دولي لدول ذات سيادة؛ والتواصل الاعتيادي (Habitual Intercourse) الذي يتجلى في ممارسة الدبلوماسية، والقانون الدولي وأشكال أخرى مؤسسية من الترابط؛ والتكافل الأخلاقي (Moral Solidarity)، أو المجتمعية الكامنة للبشرية، والمجتمع العالمي للرجال والنساء الذي يكمن وراء الخيال القانوني لمفهوم الدولة. في محاضراته التي ألقاها على طلابه، كانت التقاليد

(٧) Timothy Dunne, "International Society: Theoretical Promises Fulfilled?," *Cooperation and Conflict*, vol. 30 (1995), p. 130.

(٨) Wight, "An Anatomy of International Thought," p. 227.

الثلاثة مجموعة رائعة من الأدوات البيداغوجية التي يتم بواسطتها تنظيم مناقشة الحرب والمصالح الوطنية والدبلوماسية وتوازن القوى والقانون الدولي. وبما أن هذه التقاليد، «تقاليد» فضفاضة، فلا يمكن تصنيف أي كاتب كبير معني بالعلاقات الدولية تصنيفاً مأموناً ضمن واحد منها، وكان وايت يدرك أن عناصر مختلفة من التقاليد تتعايش ليس فقط في داخله، بل داخل آخرين أيضاً. وعلاوة على ذلك، فقد كان من الممكن، وإن كان لا يجدي نوعاً ما، تحديد فروقات ضمن كل تقليد. وهكذا يمكن التمييز بين «الثوريين اللينين»، مثل كانط والثوريين «المتصلبين» مثل لينين. كما أنه وصف السلامية كشكل من «الثورية المقلوبة»، كاعتراف بالعالم، كما وصفه الواقعيون يقترن برفض عنيد للاشتراك في سياسة القوة.

من الصعب تقويم عمل مارتن وايت. فمن جهة، يجب الاعتراف بأن أحد الآباء المؤسسين للرأي القائل بأن الواقعية والمثالية (التي اشتهرت في عمل كار ومورغنثو وهيرز (Herz)، من جملة آخرين) لم تستنفذا تاريخ الفكر الدولي، وأن العقلانية (التي تعرف أحياناً بالمدرسة «الغروشية») تستحق أن تحمل على محمل الجد بحد ذاتها. ومن المؤكد أن العديد من البحاثة الذين استلهموا أعمال وايت في الخمسينيات والستينيات يشاركون في هذا الرأي، لا سيما هيدلي بُل. في تحليله الممتاز لهذا الفرع من فروع المعرفة، يصف ستيف سميث (Steve Smith) فئات وايت الثلاث بأنها واحدة من أصل «الصور الذاتية» العشر الأكثر تأثيراً لهذا الفرع من المعرفة في القرن العشرين[٩].

ومن جهة أخرى، فإن عمل وايت لا يخلو من مشاكل خاصة به، وتجدر ملاحظة اثنتين منها بشكل خاص. الأولى هي أنه جرى الكثير من النقاش حول المركز المعرفي (Epistemological) للتقاليد الثلاثة. يوجد، في واقع الأمر، طرق عديدة لتقسيم هذا الفرع إلى فروع جزئية للعلاقات الدولية. يقترح كار مدرستين فكريتين، وتوسع وايت فيهما إلى ثلاث، ويستخدم جيمس مايول (James Mayall) خمساً، ويقسم ناردين ومابل (Mapel) نطاق الأخلاق الدولية بين ما لا يقل عن اثني عشر تقليداً للبحث[١٠]. ما الذي يجعل نظام تصنيف وايت أكثر فائدة من غيره، لا سيما إذا

(٩) Steve Smith, "The Self-Images of a Discipline: A Genealogy of International Relations Theory," in: Ken Booth and Steve Smith, eds., *International Relations Theory Today* (Cambridge: Polity Press, 1995), pp. 1-38.

(١٠) Michael Donelan, *Elements of International Political Theory* (Oxford: Clarendon Press, 1990), and Terry Nardin and David R. Mapel, eds., *Traditions of International Ethics*

ظلت الفئات تتفرع، وإذا، كما بين وايت في محاضراته، كان من الخطأ حشر مفكرين معينين ضمن تقليد حصري؟ يقول روي جونز في نقده لـ«المدرسة الإنكليزية» برمتها إنه:

«إذا كانت الراءات الثلاثة (The Three R's) تستخدم بالفعل لتحديد أنماط الإدراك والفهم والعمل، فمن ماذا ومن أين تنبثق؟ إذا كانت تصدر عن عقل مارتن وايت أفلا تكون عرضة لمراجعة جذرية؟ لقد كان لميكافيللي أكثر من جانب واحد، في واقع الأمر. ترى هل كان لمخطط وايت معنى ما ميتافيزيقي؟... إن الخوض في النظرية السياسية هو نشاط من الطراز الأول، فهو ليس مجرد تصنيف وتعليق على الأفعال والأقوال المأثورة لرجال الدول وغيرهم»[١١].

بعبارة أخرى، في غياب أي محاولة للدفاع عن الأهمية الميتافيزيقية للراءات الثلاثة، من غير الواضح لم يجب أن تقدم الكثير من المساعدة لأي شخص يفتقر إلى مواهب وايت ليستخدمها بتلك الدقة والمعرفة الواسعة التاريخية. كان وايت نفسه متشائماً بشأن قدرتنا على تجاوز الراءات الثلاثة حول قدرة إحداها التفوق على الراءين الآخرين، لكنه امتنع عن الدفاع عن هذا الموقف صراحة.

وتتمثل مشكلة ثابتة تتعلق بعمل مارتن وايت في أنه على الرغم من اهتمامه بالمسائل المعيارية في دراسة العلاقات الدولية، فإن الطريقة ذاتها التي حدد فيها هذا الحقل من حقوق المعرفة قد حالت دون إمكان إدخاله ضمن المجال الأوسع للنظرية السياسية الغربية. يبين كريس براون المسألة بكثير من الوضوح في كتابه الرائع **النظرية الدولية: مقاربات معيارية جديدة**. ويزعم أن وصف وايت للسياسة يخلط شأنين مستقلين تحليلياً. يتمثل الأول بطبيعة العدالة، والثاني بتنظيم الدولة[١٢]. فإذا أردنا دراسة العدالة الدولية من خلال عدسة النظرية السياسية الغربية، ونستشهد بالفئات النظرية الغربية لإيضاح معناها وتداعياتها التنظيمية، فلا بد للراءات الثلاثة من أن تفسح الطريق أمام خطاب أكثر تنويراً بين الرؤيتين الجماعية والكسموبوليتانية للنظام العالمي. فمن خلال تعريف النظرية السياسية بطريقة مضللة بشكل خاص، فإن وايت فصل نفسه عن مصادر الإلهام ليلقي الضوء على معضلات الحرب المعيارية

(Cambridge: Cambridge University Press, 1993).

(١١) Roy Jones, "The English School of International Relations: A Case for Closure," *Review of International Studies*, vol. 7 (1981), p. 10.

(١٢) Chris Brown, *International Theory: New Normative Approaches* (Hemel Hempstead: Harvester Wheatsheaf, 1992)

وسيادة الدول وسوء توزيع الثروة العالمية.

وعلى الرغم من هذه المشكلات، لا يزال مارتن وايت أهلاً لأن يُقرأ بصفته شخصاً توسع في الكتابة عن الأبعاد الثقافية والأخلاقية للعلاقات الدولية، ويذكرنا عمله على الدوام بأن ما يظهر أنه منازعات جديدة في الميدان حول القضايا المعاصرة هو في الواقع امتدادات ومظاهر لحجج موغلة في القدم، وإن صيغت بلغة مختلفة.

انظر في هذا الكتاب أيضاً: بُل، كار، ناردين.

أهم مؤلفات وايت

British Colonial Constitutions. Oxford: Clarendon Press, 1952.

International Theory: The Three Traditions. London: Leicester University Press, 1991.

Power Politics. Harmondsworth: Penguin, 1978.

Systems of States. London: Leicester University Press, 1977.

Periodical

"An Anatomy of International Thought," *Review of International Studies*: Vol. 13, 1987.

Documents

"The Balance of Power and International Order," in: James, Alan (ed.). *The Bases of International Order: Essays in Honour of C.A.W. Manning*. Oxford: Oxford University Press, 1973.

"Western Values in International Relations," in: Wight, Martin and Herbert Butterfield (eds.). *Diplomatic Investigations: Essays in the Theory of International Politics*. London: Allen and Unwin, 1966.

"Why Is there no International Theory?," in: Wight, Martin and Herbert Butterfield (eds.). *Diplomatic Investigations: Essays in the Theory of International Politics*. London: Allen and Unwin, 1966.

لمزيد من المطالعة

Books

Dunne, Timothy. *Inventing International Society: A History of the English School.* New York: St Martin's Press, 1998.

Periodicals

Bull, Hedley. "Martin Wight and the Theory of International Relations." *British Journal of International Studies*: Vol. 2, 1976.

Grader, Sheila, "The English School of International Relations: Evidence and Evaluation." *Review of International Studies*: vol. 14, 1988.

Hassner, Pierre. "Beyond the Three Traditions: The Philosophy of War and Peace in Historical Perspective." *International Affairs*: Vol. 70, 1994.

Jackson, Robert H. "Martin Wight, International Theory and the Good Life." *Millennium: Journal of International Studies*: Vol. 19, 1990.

Jones, Roy. "The English School of International Relations: A Case for Closure." *Review of International Studies*: Vol. 7, 1981.

Nicholson, Michael. "The Enigma of Martin Wight." *Review of International Studies*: Vol. 7, 1981.

Wilson. Peter. "The English School of International Relations." *Review of International Studies*: Vol. 15, 1989.

Yost, David. "Political Philosophy and the Theory of International Relations." *International Affairs*: Vol. 70, 1994.

Documents

Bull, Hedley. "Martin Wight and the Theory of International Relations," in: Wight, Martin. *International Theory: The Three Traditions.* London: Leicester University Press, 1991.

Porter, Brian. "Patterns of Thought and Practice: Martin Wight's International Theory," in: Donelan, Michael (ed.). *The Reason of States: A Study in International Political Theory.* London: Allen and Unwin, 1978.



التنظيم الدولي

(International Organisation)

تلقي هذه المجموعة من المفكرين الضوء على الطرق التي يتم فيها تنظيم العلاقات الدولية من قبل المؤسسات وممارسات التعاون بين الدول. يعد كارل دويتش وديفيد ميتراني وإيرنست هاس دعاة للتكامل، لا سيما في سياقات التجارب الأوروبية المتعلقة بالتعاون الذي يتخطى الدول الذي تجلى بشكل الاتحاد الأوروبي. فقد طرح ميتراني فكرة «الوظيفية» (Functionalism) في دراسة العلاقات الدولية، وجادل بأن نمو التجارة الدولية والترابط بين الدول يضعفان سلطة الدولة ذات السيادة، وهو أمر يراه صائباً. أما هاس فإنه أقل اقتناعاً بأن التنظيم الوظيفي سيتحقق في غياب التنسيق الدولي بين نخب الدول، ويقوم بدراسة العمليات السياسية التي تعزز وتعيق النزعة إلى تخطي التنظيم الوطني. ويعد كارل دويتش المسؤول عن عبارة «مجتمع الأمن» (Community Security) لوصف إطار العلاقات بين الدول في مناطق معينة. ويعد جون راغي وروبرت كيوهان متخصصين في دراسة التنظيم الدولي بأوسع المعاني. فهما يران أن استقصاء مختلف أشكال التنظيم المنتشرة في الساحة الدولية يقتضي تركيزاً أوسع نطاقاً من دراسة مؤسسات رسمية معينة مثل الأمم المتحدة أو صندوق النقد الدولي. ويركز عمل راغي على ممارسة النزعة متعددة الأطراف (Multilateralism) في حقبة ما بعد عام ١٩٤٥. ويجادل بأنها شكل تنظيمي معقد للحكم الصالح الدولي الذي يعدل الصورة المبسطة للحرب الباردة في صراع ثنائي القطبين على السلطة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. أما عمل كيوهان فيركز على التداعيات التنظيمية للترابط الاقتصادي بين الدول والظروف التي تسهل إقامة واستبقاء «أنظمة» (Regimes) تعاونية. وأخيراً، يجادل الكسندر ونت بأن دراسة التنظيم الدولي محدود ضمن أطر التحليل الواقعي والليبرالي. ويطرح إطاراً «تفسيرياً» (Constructivist) يولي اهتماماً خاصاً للطرق التي تمثل الدول والنظام الدولي بعضهما البعض.

كارل دبليو دويتش (Karl W. Deutsch)

ولد كارل دويتش في براغ، تشيكوسلوفاكيا، في عام ١٩١٢. وترعرع هناك وذهب للدراسة في Staatsrealgymnasium الألمانية، حيث تخرج بدرجات امتياز. في عام ١٩٣٤، نال أولى درجاته الجامعية من الجامعة الألمانية في براغ. ولكن عمله انقطع بعد التخرج نتيجة نشاطه الطلابي ضد المجموعات النازية في الجامعة. ونال في نهاية المطاف درجة الدكتوراه بالقانون من جامعة تشارلز الوطنية التشيكية في عام ١٩٣٨. وفي السنة ذاتها، تزوج وذهب بإجازة إلى الولايات المتحدة. ومع أنه لم يكن يعتزم البقاء طويلاً هناك، فقد فكر بعد إبرام اتفاقية ميونيخ بأنه ليس من الحكمة العودة، وبالتالي فقد استقر في الولايات المتحدة. وكان لبغضه الفاشية وافتنانه الدائم بالتسامح القومي الأثر الكبير في أعماله الأكاديمية في ما بعد.

في عام ١٩٣٩، حصل دويتش على منحة يمولها الطلبة للفارين من النازية، والتحق بجامعة هارفارد لتحصيل المزيد من الدراسات العليا. وبعد أن أدى دوراً رئيساً في سنوات الحرب كداعية للحركة التشيكوسلوفاكية الحرة، وكعضو في الأمانة الدولية لمؤتمر فرانسيسكو لعام ١٩٤٥ (وهو المؤتمر الذي أنشأ الأمم المتحدة خلفاً لعصبة الأمم) أيضاً، باشر التدريس في معهد ماساشوستس للتكنولوجيا (MIT).

في عام ١٩٥١، تم منح أطروحة دويتش لنيل شهادة الدكتوراه المعنونة **القومية والتواصل الاجتماعي** (*Nationalism and Social Communication*) جائزة جامعة هارفارد المرموقة، وتم نشرها بعد سنتين حيث نالت إعجاباً بالغاً. ثم أصبح أستاذ التاريخ في معهد ماساشوستس للتكنولوجيا في عام ١٩٥٢. وانطلق يبني لنفسه مستقبلاً مهنياً طويلاً كرسه بصورة رئيسة لدراسة التكامل السياسي. وفي مركز الأبحاث المتعلقة بالمؤسسات السياسية العالمية، تعاون مع عدد من الزملاء في مشروع تعاوني مشترك بين فروع المعرفة أدى، في عام١٩٥٧، إلى نشر **المجتمع السياسي ومنطقة شمال الأطلسي** (*Political Community and the North Atlantic Area*). وفي عام ١٩٥٧ منح زمالة غوغنهايم ودرّس في جامعة شيكاغو بصفة أستاذ زائر. وفي عام ١٩٥٨، تم تعيينه أستاذاً للعلوم السياسية في جامعة ييل(Yale) حيث أتم مع لويس جيه. إدينغر (Louis J. Edinger) مؤلفه **ألمانيا تنضم ثانية إلى القوى** (*Germany Rejoins the Powers*). واستخدم هذا الكتاب معطيات عن الرأي العام، وخلفية النخب وعلم الاقتصاد لدراسة التقدم الذي أحرزته الجمهورية الاتحادية في

أعقاب الحرب. أثناء عمله في جامعة ييل، كان دويتش نشطاً أيضاً بإنشاء برنامج ييل للمعطيات السياسية من أجل تطوير مؤشرات كمية لاختبار نظريات وفرضيات في العلوم السياسية. وإضافة إلى ذلك، نظّم مشروع ييل للحد من الأسلحة من أجل دراسة نزع السلاح والحد من الأسلحة.

في عام ١٩٦٧، عاد دويتش إلى جامعة هارفارداً أصبح أستاذ كرسي ستانفيلد في السلام الدولي في عام ١٩٧١، وبقي هناك إلى أن توفي في عام ١٩٩٣. أثناء إقامته في هارفارد، درّس أيضاً على نطاق واسع في الولايات المتحدة وأوروبا، لا سيما في فرنسا وألمانيا. وتذكّره العالم السياسي ساموبل بير على النحو التالي:

«كان إصلاحياً ولكن ليس طوباوياً. لم يكن يتسرع في الاستنتاجات ـ وكانت مطامحه الجامحة للإنسانية يضبطها إحساس ملتزم بصعوبات الهندسة الاجتماعية. وكانت مثاليته مرتبطة بالتزامه بالعلوم عموماً والعلوم الاجتماعية خصوصاً. ولم تكن أعماله تهتم بالغايات المراد تحقيقها فحسب، وإنما أيضاً بالوسائل، الوسائل المؤسسية والعملية، لمعالجة تلك الغايات. وعلى الرغم من كونه متحمساً قوياً للنزعة الدولية، فإنه لم يوهم نفسه بأن يفكر في وجود شيء مثل «دولة» الجنس البشري (Body Politic)»[1].

لعل أكثر أعمال دويتش شهرة تتعلق بالمقتضيات الأساسية الاجتماعية والقوى المحركة للقومية والتكامل الإقليمي، فضلاً عن تطبيقه الصارم للأساليب السلوكية لدراسة عمليات التعبئة الاجتماعية على الصعيدين الداخلي والدولي. تشير التعبئة الاجتماعية إلى عملية تغيير تؤثر في شرائح كبيرة جوهرية من السكان في بلدان تمرّ بعملية تحديث سريعة. وكان مهتماً بتطوير مؤشرات كمية تجريبية لهذا التغيير، بغية اختبار فرضياته بشأن نتائج التغيير السياسية للتأكد من صلاحيته عبر الزمان والمكان[2]. فقد اقترح نموذج قومية يستند إلى الفكرة القائلة إن القومية تغذيها حاجة قيام الدولة بإدارة عمليات التعبئة التي هي، تعريفاً، ذات أثر أليم جداً في المواطنين الذين جرى اقتلاعهم من مواقعهم وعاداتهم والتزاماتهم القديمة، وحشدهم في أنماط جديدة من العضوية الجماعية والسلوك التنظيمي.

(١) Samuel H. Beer, "Karl Deutsch: A Memoir," *Government and Opposition*, vol. 28 (1993), p. 117.

(٢) انظر بشكل خاص:

Karl Deutsch, "Social Mobilisation and Political Development," American Political Science Review, vol. 40 (1961), pp. 493-502.

حين تبرز التعبئة الاجتماعية على نطاق واسع، فإنها تميل إلى تسييس أعداد متزايدة من المواطنين وتزيد نطاق الاحتياجات الإنسانية التي يجب أن تستجيب الدولة لها. مثلاً، يحتاج الناس إلى ضروريات الحياة من سكن وعمل وضمان اجتماعي ورعاية طبية وتأمين ضد تغييرات يتعذر التنبؤ بها في أنماط العمل. وبخصوص البلدان الأفقر التي تمر بتغيير هائل، لم تتمكن الحكومات المستندة إلى مصادر تقليدية من السلطة والشرعنة من «توجيه» العملية بنجاح. واعتقد دويتش بأنه لا تستطيع فعل ذلك سوى أمم ـ دول قوية وعصرية:

«تتيح [الدولة ـ الأمة] لمعظم أعضائها إحساساً بالأمن أو الانتساب أو الانتماء، وحتى الهوية الشخصية، أقوى مما تتيحه أي جماعة واسعة بديلة. وكلما زادت حاجة الناس لمثل هذا الانتماء والهوية تحت ضغوط وصدمات التعبئة الاجتماعية والاغتراب من بيئات مألوفة سابقة، كلما تعاظمت القوة الكامنة للدولة ـ الأمة لتوجيه توقهم واستيائهم وحبهم وحقدهم»(٣).

درس دويتش أيضاً الأوضاع الدولية التي قد تؤثر في ما إذا كانت دولة ما توجه طاقات مواطنيها نحو العالم الخارجي. وكان في هذا السياق رائداً في دراسة التكامل الإقليمي، وأدخل تعقيداً أكبر بين التقسيم الثنائي العادي الحاد بين علاقات السلطة الهرمية على الصعيد المحلي والصراعات الفوضوية من أجل السلطة والأمن على الصعيد الدولي. وفي حين توحي هذه الصورة الواقعية بأن حل مشكلة الحرب في العلاقات الدولية هو شكل ما من الحكومة العالمية، فقد قوض دويتش الحكمة التقليدية على أساس دراسته للعلاقات بين الدول في منطقة شمال الأطلسي في خمسينيات وستينيات القرن العشرين.

لقد ميز بوضوح بين «الدمج» و«التكامل». فالمجتمع المدمج لديه مركز أعلى واحد لصنع القرارات، ولكن لا يصح بالضرورة أن يكون العكس هو مجرد فوضى. أوضح دويتش أنه يمكن وجود عدد من الدول ذات السيادة قانونياً ترتبط إحداها بالأخرى على شكل «مجتمع أمني تعددي»، وأنها على ثقة من أن فرص استخدام القوة لحل النزاعات في ما بينها كانت ضئيلة للغاية. بمعنى آخر، فهي «متكاملة» بما فيه الكفاية لتشبه مجتمعاً أمنياً مدمجاً من دون الحاجة إلى نقل السيادة إلى مستوى يتجاوز الحدود والسلطة القومية. وجادل بأنه يجب

(٣) Karl Deutsch [et al.]. *Political Community and the North Atlantic Area: International Organization in the Light of Historical Experience* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1957), p. 7.

عدم التفكير في التمييز بين الفوضى/ السلطة الهرمية بوصفه تقسيماً ثنائياً، بل بوصفه تمييزاً طيفياً. يتداخل التكامل والدمج، ولكن ليس بالكامل... إذ يمكن وجود دمج من دون تكامل [مثلاً في الحرب الأهلية]، و.. تكامل من دون دمج [أي السلام الدولي][٤]. وبالتالي، بدلاً من محاولة فرض دمج على الصعيد الدولي بوصفه السبيل المفضل نحو السلام، اقترح بأنه قد يكون من الأفضل السعي لإنشاء «مجتمعات أمنية تعددية».

إن فكرة دويتش بخصوص «التوازن بين العمليات والتكامل» هي ذات أهمية حاسمة لهذا المشروع، إذ إن زيادة العمليات بين الناس لا يؤدي بصورة آلية إلى مزيد من التكامل. وانسجاماً مع أعماله السابقة بشأن التعبئة الاجتماعية، أوضح دويتش بأن «حجم العمليات السياسية أو الثقافية أو الاقتصادية هو الذي يلقي «عبئاً» على المؤسسات من أجل إجراء تعديل أو تكييف سلمي بين السكان المشاركين». وكلما زاد حجم العمليات المتبادلة، تزداد أيضاً فرص حدوث نزاع عنيف. وبالتالي، فإن أحد الهواجس الحاسمة في البحث عن السلام هو «السباق بين زيادة معدل العمليات بين السكان في مناطق معينة وزيادة المؤسسات التكاملية والممارسات في ما بينها». قد تكون لدى الحكومات ذات السيادة قدرات تكاملية، ولكنها أيضاً مصدر عمليات سياسية وغيرها قد تكون مصدر تفكك وانقسام. وهكذا، يمكن للدمج إعاقة التكامل في واقع الأمر، ويمكن أن تمثّل السيطرة المدمجة خطراً على السلام، وأن تكون سبباً للنزاع[٥].

إن لاستخدام مصطلح مجتمع الأمن، ضمن سياق إقليمي، معنيين محددين. في الحالة **الأولى**، باستطاعة مجتمع الدول التدخل عبر أساليب أو آليات دبلوماسية تمنع تسوية قسرية للنزاعات في ما بين أعضائها. والمطلب **الثاني** هو قدرة المجتمع على تقديم جبهة عسكرية مشتركة جماعياً ضد فاعل خارجي أو مجموعة فاعلين. ويوجد أيضاً العديد من الافتراضات أو المعايير الجوهرية التي هي ذات صلة وثيقة بنشوء مجتمع أمني، مثلاً، أياً كان التنظيم الإقليمي

(٤) Karl Deutsch, *Political Community at the International Level* (Garden City, NY: Doubleday, 1954), pp. 39-40.

(٥) For an interesting elaboration of the conceptual parameters of a security community, انظر:

Lynn Miller, "The Prospect of Order Through Regional Security," in: Richard A. Falk and Saul H. Mendlovitz, eds., *Regional Politics and Work Order* (San Fransisco: W. H. Freeman, 1973).

الموجود، يجب أن يمتلك نضوجاً مؤسسياً كافياً لتوليد الأساليب الدبلوماسية المستخدمة لتبديد المشاكل والأزمات. علاوة على ذلك، لا بد لهذا النضوج أن يكون قد اقترن بالإرادة المتبادلة بين الدول الأعضاء لحل خلافاتها على الصعيد التنظيمي. وبالفعل، يجب للتوقعات المتبادلة الحميدة للدول الأعضاء أن يقابلها بوضوح نمط من تفاعل ومعاملة بالمثل ملحوظين، وأخيراً، يجب أن يكون للدول في مجتمع أمين تصور مشترك للتهديد بشأن فاعلين خارجيين(٦).

يدّعي أرنت لبهارات (Arendt Lijphart) بأن أعمال دويتش تمثل تحدياً رئيساً للصورة الواقعية التقليدية للعلاقات الدولية، ما يقوض افتراضاتها الجوهرية بأن الدول أطراف عقلانية موحدة في الشؤون العالمية، ويشكك في الفكرة القائلة إن العلاقات الدولية تفهم على أفضل نحو من منطلق الانقسام الحاد بين العلاقات الداخلية/ الدولية(٧).كما يعتقد أن دويتش كان جزءاً من إحياء «غروتياني» (Grotian) لموضوع العلاقات الدولية رأى الفوضى لا كمتحول مستقل، وإنما كنتيجة ممكنة في نظام معقد يحتاج هو ذاته إلى دراسة متأنية لتحديد الظروف التي من الأرجح أن تندلع الحرب في ظلها.

كان دويتش رائداً في دراسة «السيبرانية» (علم التحكم) (Cybernetics) في العلاقات الدولية، الذي يركز على التواصل والتحكم في الأنظمة السياسية. لقد كان كتابه **أعصاب الحكومة** (*The Nerves of Government*) (١٩٦٦) محاولة لوصف الظروف التي تمكنت بموجبها نظم صنع القرار من «توجيه» تدفقات المعلومات، وقدم أيضاً أساساً نظرياً تقاس عليه النسبة بين التواصل الداخلي والخارجي كمؤشر لمقدار ما تكون عليه الدول عرضة للانغلاق على الذات والانشغال الذاتي.

وكجزء من مساهمته الجوهرية في تطوير النظرية الدولية، لا بد من الاعتراف بأن دويتش مؤيد قوي للثورة «السلوكية» التي أفضت إلى الكثير من النقاش في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، لا سيما في بريطانيا. وكان دائم السعي لاستبدال الفرضيات المبهمة المستندة إلى تفسير

(٦) Arend Lijphart, "Karl W. Deutsch and the New Paradigm in International Relations," in: Richard L. Merritt and Bruce M. Russett, eds., *From National Development to Global Community* (London: Allen and Unwin, 1981), pp. 233-251.

(٧) Karl Deutsch, "Between Sovereignty and Integration," *Government and Opposition*, vol. 9 (1974), 1981. p. 115.

تاريخي أو عقائدي بمعطيات كمية، وكان جزء من مساهمته في العلاقات الدولية يكمن في إنشاء مصارف معلومات معقدة للترويج للنظرية التجريبية (Empirical) في السياسة المقارنة والعلاقات الدولية. ولقد أدى دوراً رئيساً في استحداث برنامج ييل للمعطيات السياسية لتطوير مؤشرات كمية يمكنها أن تساعد في تجربة فرضيات ونظريات مهمة في العلوم الاجتماعية. وكان دويتش يعتقد اعتقاداً راسخاً بأنه من أجل تطوير دراسة العلاقات الدولية كمشروع علمي، يجب أن تتوافر للطلاب إمكانية الوصول إلى معطيات كلية واستخدام تحليل رياضي متطور من أجل توليد فرضيات صحيحة يمكن لآخرين تكرارها في هذا المجال.

يمكن العثور على أحد الأمثلة الجيدة لاستخدام تحليل كهذا في مقالته (التي شاركه في تأليفها ج. ديفيد سينغر حول توازن نظم القوى في السياسة العالمية. فقد استخدم هنا أساليب رياضية متطورة للمساعدة في تحديد استقرار النظم الدولية المؤلفة من أعداد متنوعة من القوى الكبرى، وخلص إلى الاستنتاج بأن نظاماً متعدد الأقطاب مؤلفاً مما لا يقل عن خمس قوى عظمى كان تاريخياً أكثر استقراراً من النظم التي تحوي قوى كبرى أقل ولكنها كانت عرضة لعدم الاستقرار الهيكلي، ذلك لأنه، يحتمل على أساس الحظ فقط، حدوث تحالف أربعة إلى واحد بدلاً من تحالف ثلاثة إلى اثنين عند أي نقطة، ومن المحتمل أن تؤدي مثل هذه القوة المهيمنة في تحالف واحد من القوى الكبرى إلى تدمير النظام. وقد وضع التحليل بوضوح نموذجاً لما ترتبه سباقات التسلح من آثار في استقرار النظام الدولي وهو توضيح جيد لمنافع المعطيات الكمية حين يستخدمها علماء هم أيضاً مؤرخون على درجة واسعة من المعرفة بحد ذاتهم. ومع ذلك، لم يكن دويتش يعتقد أن أفضل طريقة لدراسة الاستقرار الدولي هي من منطلق أعداد متنوعة من القوى الكبرى، إذ إن مثل هذا التحليل الساكن كان يعيق إيلاء اهتمام لعمليات التفاعل الأهم بين الدول التي لا يمكن إما اختزالها إلى أساليب دبلوماسية محافظة أو إدارتها من قبلها وتشديد أقوى على الردع العسكري. وبحسب تعبير دويتش «لا يمكن بناء تنسيق يعول عليه بواسطة الردع والمساومة وحدهما. إذ إن عالماً من القوى الرادعة، وعالماً من القوى المساومة، بوصفهما نظاماً كاملاً، سوف يتعذر حكمهما».

وباختصار، إن أفضل ما يذكر به دويتش هو كونه رائداً في دراسة التكامل الدولي، على الصعيد الإقليمي على الأقل، وكونه شخصية بارزة في محاولته إدخال صرامة منهجية أكبر في الدراسة التجريبية للعلاقات الدولية فضلاً عن السياسة المقارنة. لقد كانت أعماله النظرية مصدر إلهام للكثيرين من الدارسين الذين ساروا على الدرب الذي رسمه في الخمسينيات

والستينيات، ولا تزال مساهمته المنهجية في ترسيخ شرعية النمذجة الرسمية لدراسة العلاقات الدولية تؤثر في الدارسين حول العالم اليوم.

انظر في هذا الكتاب أيضاً: هاس.

أهم مؤلفات دويتش

Arms Control and the Atlantic Alliance: Europe Faces Coming Policy Decisions. New York: Wiley, 1967.

The Analysis of International Relations. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1968.

France, Germany, and the Western Alliance: A Study of Elite Attitudes on European Integration and World Politics. New York: Charles Scribners, 1967.

Nation-Building. New York: Atherton Press, 1966.

Nationalism and its Alternatives. New York: Alfred Knopf, 1969.

Nationalism and Social Communication: An Inquiry into the Foundations of Nationality. New York: Technology Press and Wiley, 1953.

The Nerves of Government: Models of Political Communication and Control. New York: Free Press, 1966.

Political Community at the International Level. Garden City, NY: Doubleday, 1954.

Science and the Creative Spirit: Essays on Humanistic Aspects of Science. Toronto, Ontario: University of Toronto Press, 1958.

Political Community and the North Atlantic Area: International Organization in the Light of Historical Experience [et al.]. (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1957.

Periodical

"Multipolar Power Systems and International Stability." (with J. David Singer). *World Politics*: Vol. 16, 1964.

Document

"Nation and World," in: Sola Pool, Ithiel de (ed.). *Contemporary Political Science: Toward Empirical Theory*. New York: McGraw-Hill, 1967.

لمزيد من المطالعة

Document

Lijphart, Arend. "Karl W. Deutsch and the New Paradigm in International Relations," in: Merritt, Richard L. and Bruce M. Russett (eds.). *From National Development to Global Community*. London: Allen and Unwin, 1981.

كما يضم هذا الكتاب أيضاً ببليوغرافيا كاملة لأعمال كارل دويتش.

جون راغي (John Ruggie)

عُيّن جون جيرارد راغي في أيار/ مايو ١٩٩٧ مساعداً للأمين العام الجديد للأمم المتحدة، كوفي أنان، وأسندت إليه مسؤولية خاصة لوضع الخطط لإصلاح ميزانية الأمم المتحدة وإجراءاتها المؤسساتية والتوسط بين حكومة الولايات المتحدة والهيئة العالمية. ويعدّ تعيينه في تلك الوظيفة الرفيعة مكافأة عادلة لباحثين كتب الكثيرون منهم عن الحكم الصالح الدولي بالمعنى الواسع، وورد في أحدث كتاب له أنه يتعين على الولايات المتحدة أن تلتزم بمهمة إيجاد نظام عالمي جديد متعدد الأطراف من أجل القرن القادم. ومن المناسب أيضاً مناقشة مساهمته بدراسة العلاقات الدولية ضمن فئة مخصصة لدارسي التنظيم الدولي بدلاً من محاولة تصنيفه ضمن أي توجه أيديولوجي محدد في السياسة العالمية. وكما قال أول ويفر (Ole Waever) في دراسته الأكثر تفصيلاً لعمل راغي، «يعد راغي حالة نموذجية لمؤلّف غير نموذجي وبالتالي «غير واضح» على وجه الاحتمال في مجال النظرية الدولية»[١]. لذا يعدّ وضوحه شهادة كافية على

(١) Ole Waever, "John G. Ruggie: Transformation and Institutionalization," in: Iver B. Neumann and Ole Waever, eds., *The Future of International Relations: Masters in the Making* (London: Routledge, 1997), p. 170

قدرته في الانتقال عبر صدوع ثابتة في العلاقات الدولية بحثاً عن أدوات نظرية يواجه بواسطتها تحديات وفرص المزيد من التعاون بين الدول في فترة من التغير السريع.

ولد راغي في عام ١٩٤٤ بالنمسا. وهاجرت أسرته إلى كندا في عام ١٩٥٦، ثمّ انتقل إلى الولايات المتحدة في عام ١٩٦٧، بعد تخرجه من جامعة ماكماستر. أتم دراسته للحصول على شهادة الماجستير في جامعة كاليفورنيا (بيركلي) في عام ١٩٦٨، وحصل على شهادة الدكتوراه من الجامعة ذاتها في عام ١٩٧٤. بقي في جامعة كاليفورنيا حتّى عام ١٩٧٨، حين انتقل إلى نيويورك للتدريس في جامعة كولومبيا. عاد في عام ١٩٨٧ إلى الساحل الغربي أستاذاً للعلاقات الدولية ودراسات إقليم المحيط الهادي، في جامعة كاليفورنيا (سان دييغو)، ثمّ عاد إلى جامعة كولومبيا في عام ١٩٩١ ليشغل أستاذ كرسي جون و. بورجيس (John W. Burgess) للعلوم السياسية. وتم انتخابه عميداً لمدرسة الشؤون الدولية والعامة في السنة ذاتها؛ ثمّ تخلى عن منصبه في عام ١٩٩٦ قبل الالتحاق بمنصبه الراهن في الأمم المتحدة.

كان راغي في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات من أكبر المساهمين في المناقشة الدائرة حول درجة تغير النظام الدولي تحت تأثير الترابط وتداعيات ذلك التغيير بالنسبة إلى نظرية وممارسة العلاقات الدولية. وكان النقاش يدور في ذلك الوقت بين الذين يعتقدون أن النظام الدولي لم يكن يتعرض لتغيير شامل – المدرسة البنيوية أو «الواقعية الجديدة» – والذين يجادلون بأن الواقعية كانت دليلاً غير كافٍ لفهم التغييرات المثيرة في العلاقات الدولية نتيجة القوى الاقتصادية الدولية. كانت النقطة المحورية لهذه النقائش هي نشر كتاب كينيث والتز **نظرية السياسة الدولية** (*Theory of International Politics*) في عام ١٩٧٩. وقد جادل بقوة بأن نطاق الترابط الاقتصادي واتجاهه يعتمدان على توزيع القوى في النظام الدولي. إن الأهمية السياسية للقوى المتخطية للحدود الوطنية ليست دالة على حجمها. إن الأمر المهم في الموضوع هو شدّة تأثر الدول بالقوى الخارجة عن سيطرتها وتكاليف خفض تعرضها لتلك القوى. وخلُص والتز إلى أنه، في نظام ثنائي المحور، يكون مستوى الترابط منخفضاً نسبياً بين القوى العظمى من جهة، واستمرار الفوضى بوصفها المبدأ المنظم المركزي للعلاقات الدولية الذي يضمن بأن تستمر الدول في إعطاء الأمن الأولوية على السعي وراء الثروة من جهة أخرى.

كان الليبراليون يقِفون، لا سيما روبرت كيوهانة، على الجانب الآخر من النقاش، إذ

كانوا يجادلون، قبل نشر كتاب والتز، بأن ازدياد القوى الاقتصادية المتخطية للحدود الوطنية، والابتعاد المتزايد للسيطرة الإقليمية على النمو الاقتصادي والتقسيم الدولي للعمل، قد جعل الواقعية عتيقة عفاها الزمن، ومن شأن الفوائد الجماعية للتجارة أن تضمن المزيد من التعاون بين الدول وتساهم في انخفاض استخدام القوة بينها. يجب فهم عمل راغي في سياق الجدل الأمريكي بين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة ونشوء نظرية الاستقرار الهيمني حلاً وسطاً جزئياً بين الجانبين. ويعد كينيث والتز وروبرت كيوهان وستيفن كراسنر وروبرت جيلبين وريتشارد روزكرانس الشخصيات الأساسية في الجدال، وقد جاء وصف عملهم في أماكن أخرى من هذا الكتاب[٢].

يجادل راغي في نقده للواقعية الجديدة لوالتز بأن فصلها المتصلب لـ«مستويات التحليل»، لا سيما بين المستويات المحلية والمتخطية للحدود الوطنية والبنيوية، يمثل عائقاً في وجه فهم تعقيدات التغيير في النظام الدولي. ويجادل بأن كلاً من النظام القروسطي والنظام الحديث يتميزان بالفوضى، لكن لا يمكن الادّعاء بوجود الكثير من الاستمرارية بين الحقبتين. ولا يمكن فهم التغيير الحاسم من حقبة إلى أخرى إلا عبر دراسة الكيفية التي حدثت فيها المبادئ ذاتها التي تميز الوحدات السياسية (التحول من التبعية إلى الفوضى).

«لا يتميز النظام الحديث من النظام القروسطي بـ«تماثل» أو «اختلافات» الوحدات، بل بالأسس التي يتم استناداً إليها فصل الوحدات المكوِّنة عن بعضها بعضاً. فإذا كانت تنبؤاتنا الفوضى بأن النظام السياسي مجال مقسم إلى أجزاء، فإن التمايز يخبرنا عن الأساس الذي يتحدد التقسيم استناداً إليه»[٣].

وبعبارة أخرى، فإن الواقعية الجديدة مقاربة مفرطة في الجمود، فهي لا تستطيع من خلال فصل بنية النظام الدولي عن العمليات التي تجري بين الوحدات (الدول) وداخلها التي يتكون منها النظام، التدخل، وبالتالي تفسير تغير النظام (أو التنبؤ بذلك). فالتغييرات الوحيدة التي يركز عليها الواقعيون الجدد هي عمليات التحول من توزع (أو توازن) القوى

(٢) see also the excellent selection of articles in: charles kegley, ed., *controversies in international relations theory: realism and the neoliberal challenge* (new york: st martin's press, 1995).

(٣) John Ruggie, "Continuity and Transformation in the World Polity: Toward a Neorealist Synthesis," *World Politics*, no. 35 (1983), p. 273.

بين الدول. ويعود راغي إلى هذا الموضوع في مقالة لاحقة، حيث يتأمل في مصادر التغير المحتمل من نظام حديث لفرادى الدول ذات السيادة إلى مستقبل ما «بعد الحداثة». ويرى إننا نفتقر حتّى إلى المفردات المناسبة للتأمل في التغيير بالغ الأهمية مثل ذلك الذي حدث في التحول من الحقبة القروسطية إلى الحقبة الحديثة، لكننا نحتاج بالفعل إلى الابتعاد عن الثنائية الزائفة بين عالم تسيطر عليه الدول، وعالم تُستبدل فيه الدول بكيان ما آخر تعجز قدرتنا عن تصوره:

«يوجد ذهنية مفتقرة إلى حدّ خارق تعمل هنا، وهي قادرة على أن تتصور تحديات طويلة الأجل لنظام الدول فقط بوصفها كيانات يمكن أن تحِل مؤسساتياً محل الدولة. وبما أن الأسواق العالمية والشركات المتخطية للحدود الوطنية (ناهيك بأقمار الاتصالات) لا تعمل على أن تحل مكان الدول، فإنه من المفترض ألا ينجم عنها أي تغيير دولي أساسي محتمل. ولم تتم مناقشة الضمان النظري أو التاريخي لهذا المنطلق، ناهيك بالدفاع عنه»[٤].

ولا يطرح راغي نفسه نظرية تغيير بارزة، وإن كان يطرح نظرات متبصرة تدعو إلى الإعجاب في دينامياتها وأبعادها من القرن الثالث عشر حتّى الثامن عشر. إن المهم في فهم عمله هو الاهتمام النظري الكامن بالتغييرات الضخمة والطريقة التي يمكن فيها للنظام الدولي أن يتغلب على الصعوبات من دون أن ينجم الاضطراب والفوضى عشية التغيير. وهو يعني ضمنياً أن مفتاح إدارة التغيير يكمن في قدرتنا على «تفكيك الإقليم»:

«يعمل النفي المؤسساتي للإقليمية الحصرية، في الحكومة الدولية الحديثة، وسيلة لتحديد مكان والتعامل مع تلك الأبعاد المتعلّقة بالوجود الجماعي التي يدرك الحكام الإقليميون أنها ذات طابع لا يمكن رده إلى ما يتخطى الحدود الإقليمية. إن الفراغ الوظيفي غير الإقليمي هو المكان الذي ينغرس فيه المجتمع الدولي»[٥].

يتعلق الكثير من عمل راغي بشكل من «النفي المؤسساتي» في فترة ما بعد عام ١٩٤٥، وهو المذهب تعددي الأطراف (Multilateralism). وهو يستخدم هذا المصطلح للإشارة إلى سلوك الدول الذي ينسجم مع بعض المبادئ؛ وبعبارة أخرى، بالمعنى النوعي بدلاً من التعريف

(٤) John Ruggie, "Territoriality and Beyond: Problematizing Modernity in International Relations," *International Organization*, vol. 47 (1993), p. 143.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٦٥.

الاسمي الذي يشير إليه «تعدد الأطراف» إلى علاقات بين ثلاثة أطراف أو أكثر. يوجد مذهب تعدد الأطراف «شكل مؤسسي شامل من الحياة الدولية الحديثة» عندما تقوم الدول بتسيير علاقاتها مع بعضها بعضاً وفق بعض المعايير أو المبادئ[٦]. تنطوي هذه المبادئ على ثلاث خصائص: عدم التمييز، عدم قابلية التقسيم، والمعاملة بالمثل على نطاق واسع. والمقصود بعدم التمييز وجوب تنفيذ الدول لالتزاماتها المترتبة على المعاهدات من دون أي أحداث طارئة أو استثناءات تستند إلى تحالفات، أو أوضاع خاصة بظروف راهنة، أو الدرجة التي يعتقد فيها أن المصالح الوطنية معرضة للخطر. وأكثر مثال يتم الاستشهاد به لذلك التمييز هو التزام الدول بمنح كل الدول الأخرى «وضع الدولة الأكثر رعاية» في النظام التجاري الخاضع للاتفاق العام للتعرفات الجمركية والتجارة (الغات) وخليفته منظمة التجارة العالمية.

ثمّ يأتي مبدأ عدم قابلية التقسيم، إذ يتعين على الدول في سياق التعاون العسكري، الوفاء بالتزاماتها تجاه كل الدول الأخرى المنخرطة في اتفاقية أمنية جماعية. يشير هذا، بالنسبة إلى الأنظمة الأمنية متعددة الأطراف، إلى ضرورة اعتبار السلام غير قابل للتقسيم بالنسبة إلى كل طرف موقع على الاتفاقية ومن جانبه. وأخيراً، تعد الاستمرارية مع الزمن الخاصية الثالثة الأساسية. إن الحالات العرضية الطارئة لسلوك التحالف بين الدول في سياق ما هو بخلاف ذلك علاقات تنافسية أو عدائية بين فرادى الدول لا ينطبق عليها وصف «تعدد الأطراف». بدلاً من ذلك، لا بُدَّ من حصول مساهمة مشتركة عبر فترة طويلة الأمد بحيث تصبح مرهونة بالتوقعات بشأن عمل الجماعة طويل الأمد وأساساً لتلك التوقعات. وبعبارة أخرى، إن الدول توسع ما يدعى في بعض الأحيان «ظلّ المستقبل». يمكن لحالات معادة أو مكررة من سياق متعدد الأطراف أن تعزز التعامل بالمثل على نطاق واسع بين الدول وتساعد في تغيير إحساسها بالمصلحة الذاتية.

جادل راغي، في أوائل الثمانينيّات، بأن تعددية الأطراف ذات أهمية حاسمة لاستقرار العلاقات بين الدول في الغرب بعد الحرب العالمية الثانية. وقد أصبحت فترة متطاولة الأمد من التعاون والنمو الاقتصادي بين الدول في أوروبا والأمريكيتين واليابان وأجزاء من جنوب شرق آسيا ممكنة نتيجة المؤسسات متعددة الأطراف التي تمّ إنشاؤها في بريتون وودز.

(٦) John Ruggie, ed., *Multilateralism Matters: The Theory and Praxis of Institutional Form* (New York: Columbia University Press, 1993), p. 11.

وبحلول عام ١٩٤٤، اتفقت الدول الديمقراطية الغربية، بعد ما أثاره الكساد الكبير من رضوض وساهم في اندلاع الحرب العالمية الثانية، على مجموعتين من الأولويات الاقتصادية لما بعد الحرب. تمثلت الأولى بتحقيق نمو اقتصادي وعمالة تامة. وتجلى هذا في خطّة بيفريدج (Beveridge Plan) البريطانية، وإنشاء فرنسا لهيئة تخطيط، وإقرار الولايات المتحدة لقانون العمالة لعام ١٩٤٦. كانت كل الخطط المحلية ترمز إلى الالتزام بتدخل الحكومات في الاقتصاد وإقامة دولة الرفاه. وتمثلت الأولوية الثانية بإقامة نظام اقتصادي عالمي ليبرالي مستقر يحول دون العودة إلى القومية الاقتصادية المدمِّرة وحالات المنافسة في خفض قيم العملات في الثلاثينيات. أُسند إلى مؤتمر بريتون وودز المنعقد في عام ١٩٤٤ مهمة إنشاء مثل هذا النظام الاقتصادي العالمي الليبرالي المستقر. كان لنظام بريتون وودز الذي نجم عن تعاون أنكلو - أمريكي، عدد من السمات الأساسية. فقد كان يتوخى عالماً يكون فيه للحكومات حرية في السعي وراء أهدافها الاقتصادية الوطنية، على أن يستند النظام النقدي إلى أسعار صرف ثابتة - استناداً إلى معيار تبادل الدولار/ الذهب - بغية الحيلولة دون حالات التنافس المدمر في عمليات خفض العملات والسياسات التي كانت تجري في الثلاثينيات. وتمثل مبدأ آخر تمّ اعتماده بإمكان تحويل العملات من أجل عمليات الحسابات الجارية، وكان يفترض أن تدفقات رؤوس الأموال الضخمة والمزلزلة، مثل تلك التي جرت في الثلاثينيات وفي الثمانينيات والتسعينيات، هي من مخلفات الماضي. وقد تمّ إنشاء صندوق النقد الدولي للإشراف على عمل النظام النقدي وتقديم قروض متوسطة الأجل للبلدان التي تعاني مشكلات موقتة في ميزان المدفوعات. وختاماً، في حال حدوث «اختلال أساسي»، كان النظام يسمح للدول بأن تغير سعر الصرف الخاص بها استناداً إلى موافقة دولية.

وجادل بأن نظام بريتون وودز كان حلاً وسطاً للصراع بين الاستقلال المحلي والمعايير الدولية. وكان يحاول تجنب إخضاع الأنشطة الاقتصادية المحلية لاستقرار سعر الصرف الذي ينطوي عليه معيار الذهب الكلاسيكي فضلاً عن التضحية بالاستقرار الدولي لما فيه الصفة المميزة لاستقلال السياسة المحلية في الثلاثينيات، على حدّ سواء. فقد وصف ذلك بأنه «حلّ وسط لليبرالية المطمورة»؛ ومحاولة لتمكين الحكومة من السعي وراء سياسات حفز النمو الكينيزية في الداخل من دون زعزعة الاستقرار النقدي الدولي:

«خلافاً للقومية الاقتصادية للثلاثينيات، ستكون ذات طابع متعدد الأطراف، وبخلاف

ليبرالية معيار الذهب والتجارة الحرة، سيكون تعدد أطرافها مرهوناً بعملية التدخل المحلي... كان جوهر الليبرالية المطمورة استحداث شكل من تعدد الأطراف ينسجم مع مقتضيات الاستقرار المحلي»(٧).

يعدُ آخر كتاب نشره راغي بعنوان **كسب السلم: أمريكا والنظام العالمي في الحقبة الجديدة** (*Winning the Peace: America and World Order in the New Era*) (١٩٩٦)، تحليلاً خارقاً لتاريخ الحل الوسط المتعلق بـ«الليبرالية المطمورة» منذ بريتون وودز، يقوم بفحص الأسباب الكامنة وراء أفوله في السبعينيات والثمانينيات، ويجادل بأنه بحاجة إلى التجديد من أجل مواجهة تحديات القرن التالي. ويجادل بأنه على الرغم من تبوؤ الولايات المتحدة مركز زعامة العالم خلال ستة عقود من الزمن، فإنها معرضة لخطر العودة إلى مستوى من العزلة في فترة ما بعد الحرب الباردة. وأفضل طريقة لتجنب هذا الاحتمال المخيف هو محاكاة مبادئ فرنكلين روزفلت وهاري ترومان ودوايت آيزنهاور، بحيث يربط طموحات الولايات المتحدة بإحساسها بذاتها كأمة. فهي ليست بحاجة إلى شبح خطر جيوبوليتيكي جديد:

«تنسجم رؤية نظام عالمي متعدد الأطراف انسجاماً فريداً مع تصور أمريكا الذاتي الجماعي. وفي الواقع، إن الرؤية تضرب على وتر الفكرة ذاتها لأمريكا ذاتها ... إن أجندة أمريكا متعددة الأطراف تعكس فكرة ... تكوين مقصود لمجتمع دولي مفتوح للجميع من حيث المبدأ»(٨).

يجدد راغي نقده للواقعية التي كلّ ما يهمها هو توازن القوى الجيوبوليتيكي. كما إنه يلوم ما يسميه «أحادية الطرف» الأمريكية التي تقول بوجوب تصرف الولايات المتحدة من طرف واحد في السياسة الخارجية بغية حماية مصالحها، سواء أكانت اقتصادية (على سبيل المثال، في محاولة إضفاء الصفة الليبرالية على الاقتصاد الياباني)، أم سياسية (في مهاجمتها للصين لانتهاكاتها حقوق الإنسان)، أم عسكرية (في التأكد من النزع التام لترسانة أسلحة العراق

---

(٧) John Ruggie, "International Regimes, Transactions, and Change: Embedded Liberalism in the Postwar Economic Order," *International Organization*, vol. 36 (1982), pp. 393 and 399.

(٨) John Ruggie, "Third Try at World Order?: America and Multilateralism after the Cold War," *Political Science Quarterly*, vol. 109 (1994), p. 564-565.

النووية والبيولوجية والكيميائية). ويرى راغي أنه ما لم تبين الولايات المتحدة تجدد التزامها بالمبادرات متعددة الأطراف (مثل توسيع عضوية الناتو لتشمل أوروبا الشرقية)، فإن ركونها إلى الرضا عن ذاتها قد يساعد في تسريع الفوضى العالمية. ثمة أسباب ثلاثة رئيسة تدعو إلى الخوف من حدوث ذلك.

الأول، يمكن لتضافر آثار الأوضاع القائمة في الولايات المتحدة أن يؤدي إلى نشوء تجمع شديد التقلب من الناخبين المستائين الذين ينشدون الحماية الاجتماعية من القوى العالمية للمنافسة الاقتصادية. ومن شأن هذه القوى أن تتضمن استمرار جمود الأجور لدى الطبقة المتوسطة وتوسع فجوات الدخل بين الأغنياء والفقراء. **الثاني**، ساهمت الحرب الباردة، شأنها في ذلك شأن الحروب «الساخنة» التي سبقتها، بتوسع ومركزة الحكومة الفدرالية. وقد اقترنت نهاية الحرب الباردة برغبة طبيعية في تقليص الإنفاق الفدرالي على دولة الرفاه. **الثالث**، هو أن عملية تغير الانحياز الحزبي الذي بدأ في الستينيات، حين تخلى الناخبون الجنوبيون عن الحزب الديمقراطي، تؤثر مباشرة في السياسة الخارجية. فمنذ زمن الرئيس روزفلت، كان الجنوب ديمقراطياً صلباً وكان نوابه في الكونغرس دعامة قوية لأجندة الحزب الدولية. واليوم، لا يوجد سوى القليل من القواعد التي يمكن التنبؤ بها بين الناخبين بشأن أجندة خارجية متعددة الأطراف ثابتة ومستدامة.

لا يعتقد راغي بأن «نافذة الفرصة» قد فاتت على الرغم من تلك الأخطار التي ألهمه وجودها بأن يؤلّف أحدث كتاب له. وعلى الرغم من الانهيار الاقتصادي في جنوب شرق آسيا وما يثيره من مخاوف أمنية في المنطقة، فإنه يظل واثقاً من أن الولايات المتحدة لا يزال أمامها متسع من الوقت لتجديد الأجندة متعددة الأطراف من منطلقات اقتصادية وأمنية قبل أن يدخل العالم في فترة أزمات جديدة. وكما هو حال العديد من المعلقين الحاليين، فإنه يشعر بالقلق إزاء وتيرة «العولمة» الخارجة عن السيطرة على ما يبدو، لا سيما في مجال التدفقات المالية العالمية. والسؤال الذي يطرح نفسه هو ما هي درجة خطورة الوضع التي تجعل رجال السياسة يتصرفون انطلاقاً من المصلحة الذاتية المستنيرة بدلاً من النفعية قصيرة الأجل؟ لا يستطيع راغي الإجابة عن السؤال، لكنه وجه الولايات المتحدة إلى الاتجاه المطلوب إذا اختار زعماؤها الإصغاء إلى مشورته.

انظر أيضاً في هذا الكتاب: **كوكس، جيلبين، كيوهان، كراسنر، والتز.**

أهم مؤلّفات راغي

The Antinomies of Interdependence: National Welfare and the International Division of Labor. (ed.). New York: Columbia University Press, 1983.

Constructing the World Polity. London: Routledge, 1998.

Multilateralism Matters: The Theory and Praxis of Institutional Form. (ed.). New York: Columbia University Press, 1993.

Winning the Peace: America and World Order in the New Era. New York: Columbia University Press, 1997.

Periodicals

"Collective Goods and Future International Collaboration." *American Political Science Review*: Vol. 66, 1972.

"Continuity and Transformation in the World Polity: Toward a Neorealist Synthesis." *World Polities*: Vol. 35, 1983.

"The False Promise of Realism." *International Security*: Vol. 20, 1995.

"International Regimes, Transactions, and Change: Embedded Liberalism in the Postwar Economic Order." *International Organization*: Vol. 36, 1982.

"International Responses to Technology: Concepts and Trends." *International Organization*: Vol. 29, 1975.

"Multilateralism: The Anatomy of an Institution." *International Organization*: Vol. 46, 1992.

"On the Problem of the Global Problematique." *Alternatives*: Vol. 5, 1980.

"The Past as Prologue: Interests, Identity and American Foreign Policy." *International Security*: Vol. 22, 1996.

"Territoriality and Beyond: Problematizing Modernity in International Relations." *International Organization*: Vol. 47, 1993.

"Third Try at World Order?: America and Multilateralism after the Cold War." *Political Science Quarterly*: Vol. 109, 1994.

"The United States and the United Nations: Toward a New Realism." International Organization: Vol. 39, 1985.

Documents

"Embedded Liberalism Revisited: Institutions and Progress in International Economic Relations," in: Adler, Emanuel and Beverly Crawford (eds.). *Progress in Postwar Economic Relations*. New York: Columbia University Press, 1991.

للمزيد من المطالعة

Book

Rosenau, James N. and Ernst-Otto Czempiel (eds.). *Governance without Government: Order and Change in World Politics*. Cambridge: Cambridge University Press, 1992.

Documents

Hawes, Michael. "Assessing the World Economy: The Rise and fall of Bretton Woods," in: Haglund, David and Michael Hawes (eds.). *World Politics: Power, Interdependence and Dependence*. Toronto: Harcourt Brace Jovanovich, 1990.

Waever, Ole. "John G. Ruggie: Transformation and Institutionalization," in: Neumann, Iver B. and Ole Waever (eds.). *The Future of International Relations: Masters in the Making*. London: Routledge, 1997.

ويضم هذا الكتاب ببليوغرافيا لأعمال راغي.

روبرت كيوهان (Robert Keohane)

أنجز روبرت كيوهان في عام ١٩٦٥ أطروحة الدكتوراه بجامعة هارفارد، وكان موضوعها سياسة الجمعية العامة للأمم المتحدة. والسؤال الذي حاول الإجابة عنه هو ما إذا كان للمؤسسات أهمية في تفسير سلوك الدول، أم إنه يمكن استخلاص ذلك فقط من خلال توزيع القوة؟ وبعد مضي ثلاثين سنة على ذلك، نجد أن كيوهانة لا يزال يبحث في هذا

الموضوع وقد اكتسب من خلال الطرق التي حاول فيها الإجابة عن ذلك السؤال عبر السنين سمعة بوصفه زعيم ما سمّاه ديفيد لونغ «مدرسة هارفارد» للنظرية الدولية الليبرالية[1]. لقد نشأت أفكار كيوهانة بشأن كلّ من الظروف التي تتعاون الدول في ظلها مع بعضها البعض، ودور المؤسسات في تسهيل التعاون، من السعي إلى تحدي الكفاية التفسيرية للنموذج الواقعي والاستعاضة منه بتكيف أكثر دقة مع النظرات المتبصرة للواقعية البنيوية. ويظل تقرير ما إذا كان هذا يمثّل تقدّماً أو تراجعاً في دراسة التنظيم الدولي موضوعاً يدور جدال عنيف حوله، على أنه ما من شكّ في أن عمل كيوهانة له أهمية محورية في إثارته.

ولد كيوهان عام ١٩٤١ ونشأ في إيلينوي. ولم يكن عمره قد تجاوز الستة عشر عاماً عندما انخرط في كلية شيمر، وهي فرع من كلية جامعة شيكاغو. وعندما تخرج منها في عام ١٩٦١ واصل دراساته من أجل الدكتوراه في جامعة هارفارد. عمل مدرساً في كلية سوارثمور في عام ١٩٦٥. بدأ كيوهان تعاونه البحثي الذي يدعو إلى الإعجاب مع جوزيف سي. ناي (Joseph S. Nye) في عام ١٩٦٩، بعد انضمامه إلى مجلس المحررين في مجلة *International Organization* التي أصبحت منذ ذلك الوقت من المجلات الرائدة في هذا المجال. وانتقل إلى كاليفورنيا في عام ١٩٧٣ ليتولى التدريس بجامعة ستانفورد. ثم عاد في عام ١٩٨٥ إلى هارفارد حيث بقي لغاية العقد التالي. وتم تعيينه في عام ١٩٩٦ أستاذ كرسي جيمس ديوك للعلاقات الدولية بجامعة ديوك[2].

بدأت مناقشة كيوهان للواقعية في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات عندما بدأ مع جوزيف ناي بالتشكيك ببعض الافتراضات الأساسية المزعومة المتعلّقة بالعلاقات الدولية. فاشتركا في عام ١٩٧٢ بتحرير *Transnational Relations and World Politics*. جمع هذا المؤلّف عدداً من البحاثة المهتمين بإمكان أن تجعل «العلاقات المتخطية للحدود الوطنية» بين الأطراف الفاعلة من غير الدول، مثل الشركات متعددة الجنسيات، من المحتمل التغلّب على

(١) David Long, "The Harvard School of Liberal International Theory: A Case for Closure," *Millennium: Journal of International Studies*, vol. 24 (1995), pp. 489-505.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول بيليوغرافيا كيوهانة، انظر:
Robert Keohane, "A Personal Intellectual History," in: Joseph Kruzel and James N. Rosenau, eds., *Journeys Through World Politics: Through World Politics: Autobiographical Reflections of Thirty-Four Academic Travellers* (Lexington, MA: Lexington Books, 1989), pp. 403-415.

التركيز المفرط لعلماء السياسة على العلاقات بين الدول. تمّ تحرير الكتاب في سياق انتهاء حرب فييتنام، والأهمية المتزايدة للقضايا الاقتصادية في الشؤون الدولية. وبصورة خاصة، أظهر نشوء أوبيك والتوترات بين اليابان والولايات المتحدة المنبثقة من اختلال ميزانها التجاري، وقرار نيكسون من طرف واحد بالتخلي عن اتفاقيات بريتون وودز المتعلّقة بالاستقرار النقدي، أن تغييرات عميقة كانت جارية في السياسة العالمية. وقد تطور عمل كيوهان وناي، عبر السنوات القليلة التالية من وصف متعدد الوجوه لعالم يُزعم أنه «مترابط» إلى معالجة نظرية لعواقب الترابط المعقد التي تؤثر في الزعامة السياسية واستبقاء الأنظمة والتغيير.

نجم عن هذا التطور كتاب **القوة والترابط: السياسة العالمية في حالة انتقال** (*Power and Interdependence: World Politics in Transition*) (١٩٧٧). ويعدّ العنوان الفرعي ذا أهمية. ويعدّ الكتاب تحدياً مباشراً لما يرى المؤلّفان أنه الافتراضات الأساسية للواقعية، وهو أول كتاب في أدبيات الفترة يقدم بشكل منهجي فرضيات بشأن الترابط، ويختبرها استناداً إلى الكثير من البيانات التجريبية (Empirical data). يتمثل الطرح الأساسي للكتاب في أنه، في عالم من الترابط، يعد النموذج (Paradigm) الواقعي ذا الفائدة المحدودة في مساعدتنا على تفهم ديناميات الأنظمة الدولية، أي، قواعد اللعبة التي تحكم صنع القرار والعمليات في العلاقات الدولية المتعلّقة بمشكلات محددة، مثل النقد، أو بين بلدان محددة، مثل الولايات المتحدة وكندا.

بدأ كيوهان وناي بناء شكلين (Models) نظريين، الواقعية والترابط المعقد. الأول يصور العلاقات الدولية صراعاً على القوة. ويستند إلى ثلاثة افتراضات أساسية:

١- الدول هي وحدات متماسكة، وهي الأطراف الفاعلة السياسية الأكثر أهمية؛

٢- تعدّ القوة أداة للسياسة فاعلة وقابلة للاستعمال؛

٣- توجد سلسلة هرمية من القضايا في السياسة العالمية تسيطر عليها مسائل الأمن العسكري. ونجد على عكس ذلك، أن الأطراف الفاعلة من غير الدول تشارك في السياسة؛ ولا يوجد سلسلة هرمية واضحة للقضايا؛ والقوة ليست فاعلة. يتم، في ظلّ هذه الظروف، تحديد النتائج عبر توزيع الموارد و«نواحي شدّة التأثر أو الهشاشة» (Vulnerabilities) ضمن مجالات قضايا معينة، ولن تكون ذات صلة بتوزيع القوة العسكرية، وستكون العلاقات المتخطية للحدود الوطنية عوامل حاسمة في عملية صنع القرار، بما في ذلك التحالفات البيروقراطية الدولية والمؤسسات غير الحكومية.

يمضي كيوهان وناي بعد وضع نماذجهما المختلفة، في وصف وتحليل الحوادث الرئيسة في الشؤون البحرية والنقدية بين عامي ١٩٢٠ و١٩٧٥، ويستقصيان بكثير من التفصيل نتائج العديد من الصراعات بين الولايات المتحدة وكندا، وبين الولايات المتحدة وأستراليا. وقد أثبتا أن بعض القضايا والصراعات أكثر انطباقاً على الافتراضات المتعلّقة بنموذج الترابط المعقد من انطباقها على الواقعية، وتعزز الحاجة إلى التركيز على «حساسيات» معينة و«حالات من شدّة تأثر» الأطراف الفاعلين في مجالات معينة من القضايا. كما يجادلان بأنه من الصعوبة بمكان، في ظروف الترابط المعقد التي يتوقعان أن تصبح أشد قوة في المستقبل، على الدول الديمقراطية استحداث وتطبيق سياسات خارجية عقلانية. ويكون هذا صحيحاً بشكل خاص عندما يجعل عدم وجود بعد أمني من الصعب تحديد ترتيب للقيم واضح المراتب. ويزيد من تعقيد العملية تكاثر الأطراف الفاعلين من غير الدول والتحالفات في عملية صنع القرار، فيرى كيوهان وناي أن هذه المشكلات تتفاقم في الدول الكبيرة في النظام الدولي.

كثيراً ما تمّ الاستشهاد بالكتاب خلال المناظرة الكبيرة «الثالثة» في الدراسة الأنكلو - أمريكية للعلاقات الدولية. كانت المناظرة الأولى بين أنصار الواقعية وأنصار المثالية في ثلاثينيات القرن العشرين، والثانية بين التقليديين والعلماء السلوكيين في الخمسينيات والستينيات، وفي أواخر السبعينيات، أضاف كيوهان وناي صوتيهما إلى مناظرة «ما بين النماذج» (Inter-Paradigm). وقد تمّ تأليف الكتب وجرى تعليم المقررات التي تصور الميدان منقسماً بين الواقعية والترابط المعقد والماركسية الراديكالية. وبدا أن لكل نموذج (Paradigm) أجندة قضاياه الخاصة به وتحديده للأطراف الفاعلين الرئيسين والنماذج (Models) النظرية. وتخلى كيوهان مع ذلك، بين عامي ١٩٧٧ و١٩٨٤ عندما نشر **بعد الهيمنة** (*After Hegemony*)، عن محاولته في تصوير «الترابط المعقد» شكلاً (Model) منافساً للواقعية. ثمة أسباب أساسية لهذا، على ما أظن.

الأول، تنطوي صورة الواقعية المتضمنة في كتاب عام ١٩٧٧ على تبسيط الأمور، كما أشار عدد من الكتّاب. وقد أقام كيوهان وناي الواقعية بوصفها رجلاً من قش. وعلى سبيل المثال ما من كاتب واقعي جادل على الإطلاق بأن القوة هي أداة فاعلة يمكن استخدامها في السياسة في أي من الظروف ومن دون تقييد. وكما أشار ستانلي ميشالاك (Stanley Michalak) في مراجعته المستفيضة للكتاب:

«لم يستند كيوهان وناي في عرضهما للواقعية على دراسة دقيقة لكتابات الواقعيين. فالتأكيدات المتتالية المتعلّقة بالواقعية غير موثقة أيضاً بالإشارة إلى أرقام الصفحات في الحواشي، ناهيك بأي اقتباسات مباشرة. وعندما يقتبس كيوهان وناي من كتابات الواقعيين، كثيراً ما تكون هذه الاقتباسات خارجة عن السياق، وغير ذات صلة إلى حدّ بعيد بالأفكار التي تعزى إلى المدرسة الواقعية، أو إن صحتها مشكوك فيها»(٣).

الثاني، قام الواقعيون بشن هجوم معاكس عليهما. ودون تكرار الحجج الرئيسة التي قدمها كينيث والتز وستيفن كراسنر (التي أتينا على ذكرها في أماكن أخرى من هذا الكتاب) من غير الصحيح أن توزيع القوة السياسية والعسكرية لا تمت بصلة إلى ظروف الترابط المعقد. على سبيل المثال، في الدراسة التي قام بها كراسنر بشأن سياسة الولايات المتحدة المتعلّقة بالمواد الأولية، فقد بين قدرة الولايات المتحدة على اتباع «المصلحة الوطنية» الثابتة إزاء طلبات جماعات المصالح المحليين. كما إنه أظهر الصلة بين القوة المهيمنة ودرجة الترابط المعقد في التجارة الدولية. وفي تعبير كينيث والتز القوي عن أهمية توازن القوى، أظهر أن الترابط الذي كان أبعد ما يكون عن جعل الترابط عتيقاً قد عفاه الزمن، فإنه كان يعتمد في الواقع على قدرة ورغبة الولايات المتحدة بتوفير الظروف التي يمكن فيها للدول الأخرى التنازل عن المنافسة على المكاسب النسبية والتعاون على تحقيق أقصى قدر من المكاسب المطلقة الناجمة عن التعاون في مجال التجارة ومجالات القضايا الأخرى.

وأخيراً، قوضت الحرب الباردة الثانية التي دارت رحاها في السبعينيات وأوائل الثمانينيات توقع كيوهانة وناي بأن يتسع الترابط المعقد ويسرّع تقادم الواقعية. وبحلول أوائل الثمانينيات، اعترف كيوهان بأن شكله (model) المتعلق بالترابط المعقد لم يكن بديلاً من الواقعية. وقبل العديد من حجج الواقعيين الجدد التي تربط بين الأنظمة (Regimes) في مجالات التجارة والمال وسوق النفط ووجود الهيمنة الأمريكية. كما إنه سلّم بأن القوة والترابط ليسا مستقلين عن بعضهما بعضاً. بل يمكن المجادلة بأن «الترابط اللامتناظر» (Asymmetrical Interdependence) هو في الواقع شكل من أشكال علاقة القوة.

(٣) Stanley Michalak, Jr., "Theoretical Perspectives for Understanding International Interdependence," *World Politics*, vol. 32 (1979), p. 145.

نشر كيوهان في عام ١٩٨٤ كتابه: **بعد الهيمنة: التعاون والتنافر في الاقتصاد السياسي العالمي** (*After Hegemony: Cooperation and Discord in the World political Economy*). ويعدّ هذا الكتاب ذروة المحاولة التي قام بها كيوهانة لتحقيق التوليف بين الواقعية البنيوية والترابط المعقد. ويعرف الناتج الهجين اليوم باسم «الواقعية البنيوية المعدَّلة»، أو «المؤسساتية الليبرالية الجديدة». فقد حاول كيوهانة تحديد الكيفية التي يمكن فيها للنظام السياسي أن يتطور باتجاه أشكال مستقرة من التعاون على الرغم من انخفاض القوة الأمريكية بالنسبة إلى اليابان وأوروبا منذ العام ١٩٤٥. وتستند نظرية التعاون إلى المنفعة الوظيفية لـ«الأنظمة» (Regimes)- المبادئ والقواعد والمعايير التي تتلاقى حولها توقعات الدول وسلوكها في مجال معين للقضايا - التي تؤكد المصلحة الذاتية العقلانية طويلة الأجل للدول في العمل على استمرار التعاون على الرغم من التغييرات التي تطرأ على توازن القوى الكامن تحتها. ويجادل بأنه يتم إنشاء تلك الأنظمة (Regimes) بغية التعامل مع الفشل السياسي للسوق. فهي تخفّض تكلفة العمليات الدولية عبر وضع حدود للعمليات المباحة وغير المباحة، عبر جمع العمليات من خلال الربط بين القضايا، الأمر الذي يمكن الدول من تجميع حزم من الاتفاقيات، وعبر تقليص حالات عدم التيقن.

والخلاصة، لا تعتمد المحافظة على استمرار التعاون المؤسساتي بين الدول على إدامة ظروف الهيمنة اللازمة لإقامة الأنظمة (Regimes). ثمّ يقوم كيوهانة باختبار «النظرية الوظيفية» التي أتى بها بشأن التعاون المؤسساتي من خلال فحص مجالات قضايا التجارة والنفط والنقل. فقد وجد أن تقلص القوة الأمريكية هو مجرد جزء واحد من تفسير ضعف الأنظمة في هذه المجالات. فحتى بعد عام ١٩٧٠، حين أصبح يعتقد بأن الولايات المتحدة لم تعد طرفاً مهيمناً، واصلت البلدان الصناعية المتقدمة محاولاتها لتنسيق سياساتها في عالم الاقتصاد السياسي. فلم يعد العالم إلى سياسات إفقار الجار التي كانت سائدة في ثلاثينيات القرن العشرين، ولم تتم التضحية بالتجارة الداخلية لمصلحة الكتل المتصلبة في أوروبا والأمريكيتين وآسيا.

لقد انتقلت طريق كيوهانة الفكرية للإجابة عن السؤال الذي كان كامناً بذهنه في الستينيات من تحدٍ مباشر للواقعية إلى التوفيق بين تأكيده أهمية القوة وضبط النفس في تفسير سلوك الدول. وكان جوابه نعم، إن القوة والمصلحة الذاتية مهمتان، لكن كتّاباً مثل والتز وجيلبين وغيرهما من الواقعيين البنيويين يبالغون بدرجة فوضوية النظام الدولي. فهو ليس بالفوضوي. وعلى الرغم من غياب هرمية رسمية وقانونية للسلطة على الصعيد الدولي، فإنه يوجد عناصر غير رسمية

للحكم الصالح على شكل أنظمة و«مؤسسات»، و«مجموعات ذات صلة بالقواعد والمعايير التي يمكن تحديدها في المكان والزمان»[٤]. وهي تساعد الدول في التغلب على مشكلة العمل الجماعي وحالات فشل السوق. إن العمليات في العلاقات الدولية عالية التكلفة، كما إنَّ حقوق الممتلكات كثيراً ما تكون غير محددة تحديداً مناسباً. فقد لا تتعاون الدول لأنها تخشى من نكث الوعود المتعلّقة بالصفقات التي يتم الاتفاق عليها، أو لأنها قد لا تكون قادرة على مراقبة سلوك الآخرين. فيمكن للمؤسسات أن تقدّم مساعدة كبيرة في التغلب على تلك المشكلات. فهي تتيح لمبدأ المعاملة بالمثل أن يفعل مفعوله بشكل أجدى عبر تقديم معلومات عن تفضيلات الآخرين ونواياهم وسلوكهم. وهكذا فإنها تتيح للدول الاقتراب من حدود باراتو (Parato). ومن خلال تغيير بنية الأنظمة (Systems)، تسهِّل المؤسسات التغيير في استراتيجيات الدول بحيث يمكن للدول العقلانية المهتمة بمصالحها الخاصة مواصلة التعاون بشكل موثوق مع الزمن.

دأب كيوهان منذ نشر بعد الهيمنة على التوسع في برنامج بحثه الليبرالي الجديد، وطبقه على عمليات تحليل صنع القرار في الجماعة الأوروبية واحتمال زيادة التعاون في تطوير أنظمة (Regimes) بيئية[٥]. وهو يدرس اليوم دور العوامل السياسية المحلية في تفسير التفاوت في الامتثال بين الدول (ومن قبل دول معينة مع الزمن) للاتفاقيات الدولية. أوضح بعد الهيمنة أن نظريته الشاملة المتعلّقة بالتعاون الدولي تحتاج إلى أن تستكمل بنظرية للتعلم ضمن الدول، ويمكننا أن نتوقع بأن تملأ المرحلة التالية من أبحاث كيوهان هذه الفجوة المهمة في الأدبيات.

كان النقد الذي تعرض له عمل كيوهان مختلطاً. فمن جهة، كان، من دون شك، شخصية محورية في إلهام جيل برمته من طلاب الدراسات العليا القيام بفحص «الأنظمة» (Regimes) في مجموعة واسعة النطاق من مجالات القضايا في العلاقات الدولية. فقد طرح إطاراً نظرياً ومجموعة من الفرضيات التي استخدمها آخرون بغية توسيع النطاق التجريبي لنظرية العلاقات الدولية في الميدان الفرعي للاقتصاد السياسي الدولي، المزدهر الآن بمجموعه في هذا الفرع من

(٤) Robert Keohane, "International Institutions: Two Approaches," *International Studies Quarterly*, vol. 32 (1988), p. 383.

(٥) انظر بشكل خاص:

Robert Keohane and Stanley Hoffmann, eds., *The New European Community: Decisionmaking and Institutional Change* (Boulder, CO: Westview Press, 1991), and Robert Keohane and Elinor Ostrom, eds., *Local Commons and Global Interdependence: Heterogeneity and Cooperation in Two Domains* (London: Sage, 1995).

فروع المعرفة. ومع ذلك، علينا أن ننظر لنرى ما إذا كانت محاولته الرامية إلى «تحديث» التقليد الليبرالي وتخليصه من ارتباطاته التقليدية بـ«المثالية» ستنجح. وفي محاولة كيوهان وضع برنامج بحث وضعي لليبراليين الحديثين، فإنه استدعى النقد من الطرفين على السواء، كما يبدو.

الأول، لقد ظلّ العديد من الواقعيين غير مقتنعين بأن المؤسسات لها دور حقاً، بقدر ما يظن كيوهان. فعلى سبيل المثال، يجادل جوزيف غريكو (Joseph Grieco) بأنه حتّى لو كانت «الأنظمة» (Regimes) الراهنة تسهل البحث عن مكتسبات مطلقة من التعاون، فإن الدول تبقى ما يدعوه «محققات أقصى قدر من المكتسبات». وقد عبر عن ذلك قائلاً:

«قد ترفض دولة تهتم بالمكتسبات النسبية التعاون حتّى لو كانت واثقة بأن الشركاء سيوفون بالتزاماتهم بتدبير مشترك. بل إنه إذا اعتقدت دولة بأن تدبيراً مقترحاً من شأنه أن يوفر لجميع الأطراف مكتسبات مطلقة، ولكن من شأنه أيضاً أن يؤكّد مكتسبات تحابي الشركاء، فعندئذ سيكون من شأن ازدياد التأكد من التزام الشركاء بشروط الترتيب مجرد زيادة اهتماماتها بالمكتسبات النسبية»[٦].

ما هو الشيء الذي تهتم به معظم الدول في مجالات قضايا معينة؟ هل هو البحث عن المكتسبات المطلقة التي يمكن أن تتعرض منجزاتها لخطر حالات فشل السوق السياسية؟ أم هل هي مهتمة بالقدر بتوزيع المكتسبات الناجمة عن التعاون بين المشاركين ضمن نظام (Regime) ما؟ يجادل جون ميرشايمر (John Mearsheimer)، في نقده اللاذع للمؤسساتية السابقة لليبرالية الجديدة، بأن على كيوهان ومؤيديه التفوق على نظريات الواقعيين المتعلّقة بالحرب والسلم وأنهم فشلوا في أن يثبتوا الأهمية الحاسمة للمؤسسات في خفض احتمالات الحرب بين الدول[٧].

لقد جذب كيوهان أنواعاً مختلفة من انتقاد بعض الليبراليين و«المنظرين النقديين» في

---

(٦) Joseph M. Grieco, "Anarchy and the limits of cooperation: a realist critique of the newest liberal institutionalism," in: Charles W. Kegley, ed., *Controversies in International Relations Theory: Realism and the Neoliberal Challenge* (New York: St Martin's Press, 1995), p. 161.

(٧) انظر:

John Mearsheimer, "The False Promise of International Institutions," *International* Security, vol. 19 (1994- 1995), pp. 5-49.

دراسة العلاقات الدولية، إذ انتقد ريتشارد ليفر من جملة نقاد آخرين، تلاقي الاقتصاد السياسي الدولي حول نظرية الاستقرار الهيمني ونماذج تحليل الأنظمة (Regimes) والاختيار العقلاني لسلوك الدول، من حيث إنَّه شكل من أشكال الانكماش لا من أشكال التطور[٨]. ويجادل ديفيد لونغ، في معرض دعوته إلى «إغلاق» مدرسة هارفارد، بأن مشروع كيوهانة يسلب من الليبرالية ميزتها الأساسية بوصفها مشروعاً تحريرياً للأفراد. وبالتالي، فقد فشل مشروع كيوهانة الذي يحاول إقامة جسر بين الواقعيين والليبراليين، إلى حدّ ما، في إرضاء الواقعيين وأثار حنق بعض الليبراليين. لكن هذا قد يكون هو مصير الذين يقيمون الجسور في «فرع المعرفة المجزأ»، حيث المناقشات التي تدور حول ملاءمة «النماذج» (Paradigms) هي معيارية بالدرجة الأولى بدلاً من أن تكون تجريبية (Empirical).

انظر أيضاً في هذه الكتاب: هاس، راغي، سترانج، والتز، ونت.

أهم مؤلّفات كيوهانة

After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984.

After the Cold War: International Institutions and State Strategies in Europe, 1989-1991. Co-Editor with Stanley Hoffmann. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1993.

International Institutions and State Power: Essays in international Relations Theory. Boulder, CO: Westview Press, 1989.

The New European Community: Decisionmaking and Institutional Change. Co-Editor with Stanley Hoffmann. Boulder, CO: Westview Press, 1991.

Transnational Relations and World Politics (with Joseph Nye). Cambridge, MA: Harvard University Press, 1972.

and Helen Milner. *Internationalization and Domestic Politics.* New York: Cambridge University Press, 1996.

(٨) Richard Leaver, "International Political Economy and the Changing World Order: Evolution or Involution?," in: R. Stubbs and G. Underhill, eds., *Political Economy and the Changing World Order* (London: Macmillan, [n. d.]), pp. 130-141.

Power and Interdependence: World Politics in Transition. (with Joseph S. Nye). Boston: Little, Brown, 1977.

Periodical

"Power and Interdependence Revisited." (with Joseph Nye). *International Organisation*: Vol. 41, 1987.

Documents

Keohane, Robert. "Institutional Theory and the Realist Challenge after the Cold War," in: Baldwin, David A. (ed.). *Neorealism and Neoliberalism.* New York: Columbia University Press, 1993.

"International liberalism reconsidered," in: Dunn, John (ed.). *The Economic Limits of Modern Politics.* Cambridge: Cambridge University Press, 1990.

"Realism, Neorealism and the Study of World Politics," in: Keohane, Robert O. (ed.). *Neorealism and its Critics.* New York: Columbia University Press, 1986.

"The Theory of Hegemonic Stability and Changes in International Economic Regimes, 1967-1977," in: Holsti, Ole R., Randolph M. Siverson and Alexander L. George (eds.). *Change in the International System.* Boulder. CO: Westview Press, 1980.

"Theory of World Politics: Structural Realism and Beyond," in: Keohane, Robert O. (ed.). *Neorealism and its Critics.* New York: Columbia University Press, 1986.

للمزيد من المطالعة

Books

Baldwin, David A. (ed.). *Neoliberalism and Neorealism.* New York: Columbia University Press, 1993.

Crawford, Robert M. *Regime Theory in the Post Cold War World: Rethinking the Neoliberal Approach to International Relations.* Aldershot, England: Dartmouth, 1996.

Periodicals

Halliday, Fred. "Theorizing the International." *Economy and Society*: Vol. 18, 1989.

Kratochwil, Freidrich and John Gerard Ruggie. "International Organization: A State of the Art on an Art of the State." *International Organization*: Vol. 40, 1986.

Long, David. "The Harvard School of Liberal International Theory: A Case for Closure." *Millennium: Journal of International Studies*: Vol. 24, 1995.

Nye, Joseph S. "Neorealism and Neoliberalism." *World Politics*: Vol. 40, 1988.

Documents

Little, Richard, "Power and Interdependence: A Realist Critique," in: Jones, K. J. Barry and Peter Willetts (eds.). *Interdependence on Trial: Studies in the Theory and Reality of Contemporary Interdependence*. London: Pinter, 1984.

Suhr, Michael. "Robert Keohane - a Contemporary Classic." In: Neumann, Iver B. and Ole Waever (eds.). *The Future of International Relations: Masters in the Making*. London: Routledge, 1997.

ديفيد ميتراني (David Mitrany)

يقال في بعض الأحيان إن السياسة الدولية في تسعينيات القرن العشرين وما بعدها تجري في سياق من «العولمة» المتزايدة للأنشطة البشرية. في السبعينيات كانت الكلمة السائدة هي «الترابط» (Interdependence)، أي الفكرة القائلة إن عمليات دولية متزايدة كانت تقوم بتغييرات أساسية للنظام الدولي، وتعدل فكرة المثاليين التقليدية المتعلّقة بالعلاقات بين الدول التي تجري في بيئة «فوضوية» (Anarchical). وعلى الرغم من التركيز المعاصر على المبتكرات التكنولوجية عبر الإنترنت، وازدياد الوعي بأن الأمن البيئي يحتاج إلى التعاون بين الدول أكثر من أي وقت مضى، لا يزال عمل ديفيد ميتراني مصدر إلهام لأولئك الذين يأملون في تخفيف سيادة الدول لما فيه مصالح الرفاه العالمي.

ولد ديفيد ميتراني في نهاية القرن التاسع عشر في رومانيا ودرس فيها. وبعد أداء الخدمة العسكرية في وقت مبكر، أمضى بعض الوقت في ألمانيا قبل الانخراط في مدرسة لندن للاقتصاد لدراسة علم الاجتماع. وفي الحرب العالمية الأولى، عمل ضابط مخابرات لدى وزارة الخارجية البريطانية، وأقام صلات مع حركة الكويكرز في بريطانيا والولايات المتحدة. ومع أنه لم يلتزم بأي حزب سياسي أو حركة أيديولوجية، فإنه خدم في اللجنة الاستشارية للشؤون الدولية التابعة لحزب العمال من العام ١٩١٩ حتّى العام ١٩٣١، كما عمل في صحيفة الغارديان بصفة صحافي مختص بالشؤون الخارجية لغاية عام ١٩٢٢، حين عمل في مؤسسة كارنيجي. عاد ميتراني في الحرب العالمية الثانية ليعمل لدى وزارة الخارجية البريطانية. وبما أنه عمل في عدد من الجامعات في بريطانيا والولايات المتحدة قبل الحرب العالمية الثانية وفي أثنائها، فإنه حافظ على استمرار علاقة وثيقة مع معهد الدراسات المتقدمة في جامعة برينستون الذي ساعد في تأسيسه عام ١٩٣٣.

كان بالنظر إلى خلفيته العملية الواسعة بصفته صُحفياً ودبلوماسياً ومراقباً للعلاقات الدولية كثير الأسفار خلال تلك الفترة الحاسمة من التاريخ، فمن غير العجيب أن لا يدعي عمل ميتراني البراعة النظرية بحد ذاتها. كتب عام ١٩٤٨ يقول: «يبدو أن مصير كل الفترات الانتقالية أن يكون المصلحون أكثر استعداداً للخلافات حول نظرية ما من أن يجتمعوا على حلّ مشكلة من المشاكل. أنا لا أمثل نظرية. بل أمثل شعوراً بالقلق»[1]. كانت المشكلة التي كرّس حياته العملية لها هي كيفية تحقيق التقارب بين الدول لكي تقوم بمعالجة قضايا تتجاوز الحدود الإقليمية، وتعرف المقاربة التي اعتمدها لمعالجة المشكلات باسم «الوظيفية» (Functionalism). لقد ألهم ميتراني جيلاً كاملاً من الدارسين المعنيين بموضوع التكامل، عملياً ونظرياً، ولا يزال عمله يُقرأ اليوم ويُستفاد منه كثيراً.

تمثلت مساهمة ميتراني في دراسة موضوع التكامل في استحداث ما دعاه بالطريقة «الوظيفية-السوسيولوجية» وهي نقيض الطريقة «السياسية-الدستورية». وفي ضوء فشل المشاريع الكبرى مثل عصبة الأمم في فترة ما بين الحرب، فقد دعا إلى شكل مختلف اختلافاً جذرياً من التعاون الدولي الذي من شأنه أن لا يبدأ بتصميم تنظيمات فدرالية وكل ما يقترن بها من صعوبات قانونية

(١) David Mitrany, "The Functional Approach to World Organization," *International Affairs*, vol. 24 (1948), p. 350.

ودستورية. وقد كان شديد الشك بـ«التكامل القائم على التصميم»، لا سيما إذا كان رجال السياسة هم الذين يسيطرون على العملية. بل كان يقول، على العكس من ذلك، إن التعاون الدولي يجب أن يبدأ بمعالجة قضايا محددة تتخطى الحدود الوطنية (مثل مكافحة الأمراض)، حيث يوجد احتمال لتطبيق معرفة تقنية متخصصة، وحيث من شأن نجاح تلك التدابير «الوظيفية» أن يؤدي إلى مزيد من الجهود الرامية إلى تكرار التجربة في عملية متواصلة الاتساع. ورأى أن تلك العملية يمكن أن تبدأ عندما تبدأ الحكومات تعترف بمسؤوليتها المتنامية لتوفير الرفاه المناط بها، وهي مسؤولية لا تستطيع الحكومات القيام بها بمعزل عن بعضها البعض. وكان يعتقد أيضاً أنه إذا بدأت الحكومات بنقل المسؤوليات الوظيفية إلى الوكالات الدولية وإسناد مهام محددة إليها لمعالجة قضايا يوجد توافق واسع النطاق بشأن الحاجة إلى التعاون بشأنها، فإن مبدأ السيادة الإقليمية والقانونية من شأنه أن يضعف مع الزمن. وفي حين كان يشدد على العملية أكثر من التشديد على النتيجة، وكان يرفض تصور فكرة احتمال نشوء دولة عالمية، فإن ميتراني كان مقتنعاً بأن النظام القائم بين الدول يمكن أن يصبح، كما وصفه في عبارته الشهيرة «نظام سلم ناجح». وكما صرح، «يجب أن نضع ثقتنا لا في سلام محميّ [مثل الأمن الجماعي] بل في سلام ناجح؛ يكون لا أكثر ولا أقل من فكرة وطموح إلى أمن اجتماعي في أوسع نطاق له»[٢].

لقد كان ميتراني من بعض الجوانب، سابقاً لعصره. كانت مقاربته الوظيفية للتنظيم الدولي معادلاً اقتصادياً واجتماعياً لفكرة «التبعية» (Subsidiarity) التي يدور النقاش حولها في سياق التكامل الأوروبي اليوم، وهي الفكرة التي مفادها وجوب اتخاذ القرارات على أدنى المستوى التنظيمي الذي يكون مناسباً لأكثر الأطراف المتأثرة بها. كان يعتقد اعتقاداً جازماً بأن توسع المهام التي يتم الاضطلاع بها على أساس دولي من شأنه أن يلقى مساعدة من جراء ازدياد الاحتياجات والتطبيق الناجح للحلول التقنية على المشكلات الاجتماعية - العلمية، على السواء. ويمكن في واقع الأمر رؤية أثر وصحة نظرات ميتراني المتبصِّرة في منظمات مثل منظمة الصحة العالمية واتحاد البريد العالمي، وفي مجالات مثل الطيران المدني واستحداث معايير مشتركة في مجال الغذاء والزراعة. وقد نشرت أعماله، بالتأكيد، في الثلاثينيات والأربعينيات واستلهم أفكاره بشكل خاص من نجاح بعض تجارب الرئيس

(٢) David Mitrany, *A Working Peace System: An Argument for the Functional Development of International Organization* (Chicago: University of Chicago Press, 1966), p. 92.

روزفلت المتصلة بالصفقة الجديدة في مجال التعاون الإقليمي، مثل سلطة وادي تينيسي. ولم يكن يرى أنه يوجد أي سبب يحول دون تكرار التجارب المحلية على الصعيد الدولي، لا سيما إذا كان مبدأ التوافق مطبقاً طوال مجرى العملية. ولم تكن الوظيفية نقيض الديمقراطية، لكنها ذات أهمية أساسية لتحقيقها حيث يكون نطاق صنع القرار الديمقراطي يتجاوز المجال «المصطنع» للحدود الإقليمية.

لقد أوجز أحد تلامذة ميتراني، بول تايلور المقاربة الوظيفية كما يلي:

«يمكن للإنسان الاستغناء عن ولائه للدولة ـ الأمة عبر تجربة التعاون الدولي المثمر؛ إن التنظيم الدولي الذي يتم ترتيبه بحسب مقتضيات المهمة المسندة إليه يمكن أن يزيد من فوائد الرفاه للأفراد بما يتجاوز المستوى الذي يمكن بلوغه ضمن نطاق الدولة. ويمكن للأفراد والجماعات أن تبدأ بتعلم فوائد التعاون... وتوجد حالات من الترابط وتقوّض أهم الأسس التي تقوم عليها الدولة ـ الأمة»[٣].

والخلاصة، اعتمد ميتراني مقاربة ليبرالية نفعية في دراسة العلاقات الدولية بصفة عامة، وفي دراسة القضايا التي تتضمن موضوع التكامل، بصفة خاصة. ومع ذلك فعلى الرغم من محاولته الجذرية إدخال طريقة جديدة كلياً في التفكير بالتعاون الدولي في القرن العشرين، أي طريقة تميزه عن جميع الكتّاب الذين اعتمدوا طريقة سياسية - دستورية، فقد تعرض عمل ميتراني إلى انتقادات بالغة؛ واضطر أولئك البحاثة (مثل إيرنست هاس) الذين بنوا على عمله إلى الرد على أكثر نقاط ضعفه البارزة.

أولاً، تنطوي افتراضات ميتراني، كما بيّن إينيس كلود (Inis Claude)، على مشكلات تتعلق بـ«قابلية الفصل ـ الأولوية»[٤] (Separability - Priority). وتنطوي على شيء من السذاجة الفكرة التي مفادها أنه من الممكن فصل القضايا «التقنية» عن «السياسية» ثمّ إخضاع الثانية للأولى. لقد زعم نقاده أن القرارات كلها التي تتخذها الحكومات هي سياسية، وأنه من الخطأ اللجوء إلى مثل هذا التمييز المصطنع بغية التأكيد أن المقاربة الوظيفية هي مقاربة مبتكرة وفريدة في نوعها.

---

(٣) Paul Taylor, "Introduction," in: David Mitrany, *The Functional Theory of Politics* (New York: St Martin's Press, 1975), p. x.

(٤) Inis Claude, *Swords into Ploughshares* (New York: Knopf, 1964), esp. pp. 348-350.

ثانياً، من الواضح أن ميتراني ليبرالي تقدّمي ومؤيد للحداثة الصناعية على الرغم من كونه لم يكن نفسه موالياً لأي حزب سياسي. ويوجد ذلك مشكلات في محاولته عرض الوظيفية على أنها مقاربة شاملة للتكامل الدولي و«غير سياسية». ومن المحتمل أن مزايا الوظيفية تقتصر على تلك الأجزاء من العالم التي تشترك في قيم الرفاه التي تزعم الوظيفية أنها تعززها. ومن غير الواضح أن الثقافات والأنظمة (Regimes) غير المتشبعة بقيم متماثلة يمكن جذبها بسهولة إلى «الشبكة» الوظيفية للتعاون الدولي فقط على أساس مزاياها المرغوبة.

ثالثاً، لعل ميتراني كان مفرطاً في التفاؤل في ما يدعى آثار «الانتقال» لعملية الوظيفية. فقد كان يتوقع أن من شأنها، في واقع الأمر، أن تبني على زخمها الخاص في ما يؤدي مجال من التعاون الناجح لا محالة إلى مجال آخر. ولم يقل ميتراني سوى القليل عن العمليات الفعلية للتعلم التي ستدعو الحاجة إليها لتسريع، أو حتّى للتكيف مع المنطق الوظيفي في انتقالها من القضايا الأقل إلى القضايا الأكثر إثارة للجدل. على أنه، كما أظهرت تجربة الاتحاد الأوروبي، لا يمكن اعتبار الانتقال أمراً مسلماً به، كما أنه لا يمكن ترك التصميم السياسي والمؤسساتي للتكامل كي يتكيف عضوياً مع المقتضيات التقنية لمجالات معينة للقضايا.

بل إن نقداً محتملاً كاسحاً لمقاربة ميتراني برمتها للتكامل الدولي، يتمثل في أنه يضع العربة أمام الحصان. وقد تفترض الوظيفية مسبقاً، بعيداً من تجنب الحاجة إلى المضي في مقاربة «سياسية - دستورية» في دراسة الحرب والسلام، في الواقع، وجود شعور واسع النطاق بمصالح وإجراءات عامة، أو مشتركة بن الدول التي لا تخشى من جراء ذلك الطريقة التي تقلص فيها الوظيفية من سيادتها. ويمكن النظر، مرة أخرى، إلى الاتحاد الأوروبي من هذه الزاوية. ومن المؤكّد أن بعض البحاثة قد جادلوا بأن التكامل الأوروبي الغربي لم يكن ليبدأ إلا في أواخر الأربعينيات والخمسينيات لأن الولايات المتحدة كانت تقوم بدور الطرف المهيمن. فقد كانت توفر المنفعة الجماعية المركزية للأمن (على شكل مظلة نووية وقوات أمريكية متمركزة في ألمانيا الغربية). لذا تمكنت فرنسا وألمانيا من الشروع في عملية تكامل، ولكن فقط ضمن إطار كان يعني أنه لم يكن عليهما الشعور بالقلق بشأن العواقب التي تترتب على مصالحهما الوطنية الأساسية. ومع نهاية الحرب الباردة من غير الواضح ما إذا كان بوسع أوروبا مواصلة تعميق تكاملها بعد أن لم يعد بوسع القوى العظمى الأوروبية الاعتماد اعتماداً قوياً بهذه الدرجة على الولايات المتحدة بأن تستبقي ضمانها الأمني. وتقدّم الصعوبة التي واجهتها الدول الأوروبية

في تنسيق سياساتها الخارجية والدفاعية، لا سيما في ضوء انهيار يوغوسلافيا في التسعينيات، دليلاً واضحاً على أنه لا يمكن اعتبار «الانتقال» أمراً مسلماً به في السياسة الخارجية، بوصفه نتيجة غائية للتكامل الوظيفي في المسائل الاقتصادية والاجتماعية.

وأخيراً، تجدر الملاحظة أن ميتراني كان يؤمن بأن ولاء الأفراد للدولة - الأمة كان مرهوناً بقدرتها على توفير قائمة متزايدة من احتياجات الرفاه التي كان التعاون الدولي يوفرها على أفضل وجه. لقد كان له إلى حدّ ما نظرة محصلة الصفر للعلاقة بين الولاء الوطني والحكم الصالح الدولي. ومن غير الواضح على الإطلاق إذا كان ولاء الأفراد مرهوناً بالطريقة التي افترضها ميتراني. وقد رأى بول تايلور أن المعطيات التجريبية في استكشاف العلاقة «ليست مشجعة على الفور من وجهة نظر الوظيفية»، لكنه يبين أن ما جرى من بحث لا يكفي للبت في الموضوع[٥]. يمكن القول هنا إنه لا يوجد دليل دامغ يشير إلى أن القومية توشك أن ترضخ لضغوط الترابط، ويظل أمر تقرير ما إذا كان لها أثر، أو ما إذا كانت تكوّن الهوية البشرية، سؤالاً ينتظر الإجابة.

انظر أيضاً في هذا الكتاب: دويتش، هاس.

من أبرز مؤلفات ميتراني

American Interpretations. London: Contact publishers, 1946.

Effect of the War in South Eastern Europe, New Haven, Connecticut: Yale University Press, 1936.

The Functional Theory of Politics. London: Martin Robertson, 1975.

ويضم الكتاب ببليوغرافيا كاملة لأعمال ديفيد ميتراني.

The Functional Theory of Politics. New York: St Martin's Press. 1975.

The Land and the Peasant in Rumania: The War and Agrarian Reform (1917-21). London: Milford, 1930.

The Problem of International Sanctions. Oxford: Oxford University Press, 1925.

The Progress of International Government. London: Allen and Unwin, 1933.

(٥) Taylor, Ibid., p. xxii.

Marx against The Peasant: A Study in Social Dogmatism. Chapel Hill: North Carolina Press, 1951.

A Working Peace System: An Argument for the Functional Development of International Organization. Chicago: University of Chicago Press, 1966.

Periodicals

Mitrany, David. "The Functional Approach in Historical Perspective." *International Affairs*: Vol. 47 1971.

"The Functional Approach to World Organization." *International Affairs*: Vol. 24, 1948.

للمزيد من المطالعة

Books

Abrahamson, Mark. *Functionalism*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1987.

Claude, Inis. *Swords into Ploughshares*. New York: Knopf, 1964.

Pentland, Charles. *International Theory and European Integration*. London: Faber and Faber, 1973.

Periodicals

Imber, Mark F. "Re- Reading Mitrany: A Pragmatic Assessment of Sovereignty." *Review of International Studies*: Vol. 10, 1984.

Document

Puchala, Donald. "The Integration Theorists and the Study of International Relations," in: Kegley, Charles W. and Eugene Wittkopf (eds.). *The Global Agenda*. New York: Randon House, 1988.

Taylor, Paul. "Functionalism: The theory of David Miltrany," in: Taylor, Paul and A. J. R. Groom (eds.). *International Organization*. London: Pinter, 1987.

Taylor, Paul. "Introduction," in: Mitrany, David. *The Functional Theory of Politics*. New York: St Martin's Press, 1975.

إيرنست هاس (Ernst Haas)

اشتهر إيرنست هاس بأنه من مؤسسي «الوظيفية الجديدة» (Neo-Functionalism) في دراسة التكامل الإقليمي، لا سيما في أوروبا. ومنذ سبعينيات القرن العشرين وهو يستكشف دور المعرفة التوافقية بين النخب في تسهيل التعاون بين الدول، كما قام بتحليل احتمال إصلاح عمليات الأمم المتحدة. هاجر هاس، كغيره الكثيرين من المفكرين الأساسيين الممثلين في هذا الكتاب، إلى الولايات المتحدة وهو شاب في عام ١٩٣٨ للإفلات من الاضطهاد النازي. وقد كان لحياته وهو شاب أثر مهم في التزامه الفكري باستكشاف الطرق التي يمكن فيها حتّى للأعداء اللدودين التغلب على عدائهم واكتشاف مصالح مشتركة. وبعد أن خدم في القوات المسلحة الأمريكية في الحرب العالمية الثانية، استفاد من مشروع قانون جي أي بيل (G. I. Bill) لإتمام دراسته الجامعية في جامعة كولومبيا في نيويورك. وتولى العمل في عام ١٩٥١ مدرساً في باركلي في كاليفورنيا، وأصبح أستاذاً فيها عام ١٩٦٢. ومنذ عام ١٩٧٣ تولى منصب أستاذ كرسي أبحاث روبسون بالحكومة في باركلي.

يجب النظر إلى عمل هاس في المرحلة الأولى حول التكامل الأوروبي في سياق الجهود السابقة التي كانت قد ركزت إما على الفدرالية الدستورية وسيلة لتحقيق التكامل بين الدول في إطار سياسي أوسع نطاقاً، أو على الوسائل الوظيفية لتعزيز التعاون الذي يتخطى الحدود الوطنية عبر البدء بـ«السياسة الدنيا» (Low Politics)، مثل تقليص العوائق التجارية والتعاون التقني، لمعالجة المشكلات التي تتخطى الحدود والتي كان حلها يعتبر غير سياسي – على الأقل في المقام الأول.

إن ما أصبح يعرف بـ«الوظيفية الجديدة» كان عبارة عن محاولة لتوليف هذه الأطر المتنافسة والتركيز على العمليات الجارية في الحالة المحددة للتكامل الإقليمي في أوروبا الغربية، على حدّ سواء. وكان هاس يشارك ميتراني في مُثله العليا التي تتخطى الحدود الوطنية، ومع ذلك فقد كان يهتم بالوسائل المؤسساتية التي يمكن بواسطتها للدول الراهنة في المنطقة تجاوز النزعة القومية والمشاركة في إيجاد أشكال جديدة من التنظيم الدولي. وبينما كان ميتراني غامضاً نوعاً ما بشأن الكيفية التي ستحدث فيها عملية التكامل، نجد أن هاس استحدث نموذجاً لم يكن يعتمد على الافتراضات المعيارية، سواء الخاصة بالغيرية أم التي تعتبر أن نمو الترابط الاقتصادي سيكون كافياً لتوليد مطالبات بتعاون أوثق بين الحكومات.

عرّف هاس التكامل بأنه «العملية التي يتم فيها إقناع أطراف فاعلين سياسيين في عدة كيانات وطنية متباينة بتحويل ولاءاتهم وتوقعاتهم وأنشطتهم السياسية إلى مركز جديد أوسع نطاقاً، تمتلك مؤسساته أو تتطلب الولاية القضائية دول وطنية سابقة»[1]. وقد جادل بأن تحقيق مثل هذه العملية أكثر سهولة في سياق إقليمي مثل أوروبا الغربية، لا سيما في ضوء تاريخها وقيمها الديمقراطية المشتركة. واعترف، خلافاً لميتراني، بأنه سيكون من الصعب إما فصل القضايا التقنية عن القضايا السياسية أو تجنب الصراعات بين الدول إذا كانت المكاسب الناجمة عن التعاون موزعة توزيعاً لا تتحقق فيه المساواة. وبناء عليه، فإن من الأهمية بمكان إقامة مؤسسات رسمية تستطيع فرض الاتفاقات التي تبرمها الدول - الأمم وتدعمها. وإذا كان لهذه الكيانات أن تكون فاعلة فلا بُدَّ لها أن تتمتع بشيء من الاستقلالية عن الحكومات الوطنية، ولا يمكن للعملية برمتها أن تنجح إلا إذا قبلت كلاً من حكم القانون (وبالتالي سيكون من الصعب عكس التعديات على سيادة الدولة) ومبدأ صنع القرار من قبل الأكثرية.

كان هاس واثقاً من أنه متى بدأت العملية وتم تأسيس المؤسسات استناداً إلى تلك المبادئ، فإن سيادة الدولة سوف تأفل مع الوقت مع «انتقال» التعاون من مجال من النشاط إلى آخر، وتطور عملية بيروقراطية لصنع القرار على مستوى يتخطى الحدود الوطنية ولو كان مستوى محدداً إقليمياً. وسوف ينشأ شكل من أشكال «الاشتراكية» بين النُخب مع ازدياد عدد الأطراف الفاعلين في العملية، بحيث يخف ولاؤهم للدولة - الأمة لما فيه ازدياد تقدير مصالح المنطقة ككل. وعلى الرغم من إحساسه المرهف بالعوائق السياسية التي تواجه عملية التكامل ومحاولته إدخال عقلانية النُخب والمصلحة الذاتية في النموذج، إلا أن هاس احتفظ بفكرة الوظيفية التي مفادها أن إحراز تقدّم في مجال القضايا التقنية والاقتصادية من شأنه أن يؤدي إلى زيادة التعاون السياسي. علماً أنه شدّد على أن المذهب الوظيفي الجديد - المعروف بخلاف ذلك باسم «الفدرالية بالتقسيط» - يعتمد إلى حدّ بعيد على قدرة النخب والمقاولين السياسيين على تطبيق المعرفة التوافقية في حلّ المشكلات المشتركة.

وصلت دراسة التكامل الإقليمي نقطة عالية في أوائل سبعينيات القرن العشرين، وهبطت بعد ذلك إلى حدّ أن هاس نفسه اعترف بأنها قد تكون قد عفّاها الزمن[2]. وقد

(١) Ernst Haas, "International Integration: The European and the Universal Process," *International Organization*, vol. 15 (1961), p. 366.

(٢) Ernst Haas, *The Obsolescence of Regional Integration Theory* (Berkeley: University

استمدت إلهامها من اتجاهين فشلا في المحافظة على زخمهما مع تقدّم العقد الزمني. فمن جهة لم يكن هناك شكّ في أن التكامل الأوروبي كان على ما يبدو ماضياً نحو نوع من الاتحاد السياسي الأوروبي في المدى المتوسط. ومن جهة أخرى، كانت سنوات الستينيات خضعت فيها دراسة العلاقات الدولية إلى رغبة في توليد فرضيات يمكن اختبارها علمياً استناداً إلى اصطفاء وجمع بيانات تجريبية شديدة الصرامة. يجب قراءة عمل هاس في سياق تقاطع تلك الظواهر التي لا صلة لها ببعضها بعضاً بخلاف ذلك. ومع تعثر التكامل الأوروبي في السبعينيات، اتضح أنه يوجد عدد من الصعوبات في تطبيق أفكاره على مناطق خارج السياق الأوروبي الغربي.

الأولى، هي أنه في غياب «متغير تابع» معرف تعريفاً واضحاً (أي ذلك الذي تحاول النماذج الوظيفية الجديدة تفسيره) من غير الواضح كيفية قياس ما إذا كان التكامل يحرز تقدّماً أو يتراجع مع الزمن. وبما أن التكامل ينظر إليه بوصفه عملية أكثر من النظر إليه بوصفه نتيجة، فإن انعدام الدقة يعني أن المصطلح ينطوي على بعض الغموض حيثُ يعني أشياء مختلفة لأناس مختلفين.

الثانية، مع أن هاس نفسه كان يدعي بأنه منخرط في عملية «خالية القيم» للاستقصاء العلمي للعملية، فلا شكّ في أنه كان يأمل بأن تؤدي العملية إلى درجة أكبر من تخطي الحدود القومية في السياسة الأوروبية الغربية، وبالتالي فإنه أهمل فحص تلك الشروط والعوامل التي يمكنها إعاقة العملية بدلاً من تسريعها. ومع ذلك يمكن لمفهوم «الانتقال»، إذا لم تتم إدارته بشكل مناسب، أن يقلص الرغبة في المزيد من التكامل بين الدول. مثلاً، كان يعني الخفض الأولي لعوائق التعرفة في المجموعة الاقتصادية الأوروبية أن هوامش ربح الشركات تأثرت تأثيراً أقوى بأنظمة مختلفة من الضرائب بين الدول الأعضاء، وبالتالي فقد «انتقل» خفض التعرفة إلى ضغوط من أجل إقامة نظام ضريبي مشترك. ومع ذلك، عندما ارتفع التضخم في فرنسا ارتفاعاً مثيراً بالنسبة إلى جيرانها في أواخر الستينيات، لم تستطع الحكومة الفرنسية رفع الضرائب من أجل خفض الطلب المحلي واضطرت لكبح التجارة بغية تجنب أزمة ميزان المدفوعات. يبين هذا الضعف الكامن للتدابير الجزئية التي يمكن لعواقبها غير المقصودة التسبب بأزمة سياسية إذا لم يتم توقع الصعوبات ووضع الخطط لمواجهتها.

---

of California Press, 1976).

الثالثة، هي أنه يظل من غير الواضح ما إذا كان بوسع التكامل الأوروبي أن يبدأ في التسعينيات مع غياب محاولات التعويض عما يشار إليه في كثير من الأحيان بأنه «العجز الديمقراطي». فما لم تتضافر المحاولات لاستحداث إجراءات ديمقراطية لصنع القرار بغية تأمين شرعية محاسبة المؤسسات الإقليمية التي تضم خبراء وبيروقراطيين، فقد تنشأ فجوة بين المواطنين الوطنيين والمؤسسات الإقليمية. ويمكن بعدئذ استغلال هذه الفجوة من جانب الأحزاب السياسية التي لا تزال متمركزة محلياً والتي درجت على مهاجمة الحكومات التي في السلطة وقت الاقتراع. وتلقي المشكلات المتعلّقة بالانتقال إلى اتحاد نقدي وسياسي أوسع نطاقاً في الاتحاد الأوروبي المعاصر بعض الشك على فاعلية، ناهيك بشرعية، «التكامل خلسة» التلقائي.

وأخيراً، يظل من غير الواضح ما إذا كانت الوظيفية الجديدة قابلة للتطبيق في مناطق غير أوروبا الغربية في الخمسينيات والستينيات، حيث ستكون صلتها بالموضوع باعتبارها نظرية شمولية محدودة. فقد تكون أوروبا الغربية، من حيث الحجم والسياق التاريخي ومستويات التنمية الاقتصادية والنمو بين الدول الأعضاء، مناسبة لتطوير العمليات الوظيفية الجديدة. ولكن إذا كانت فاعلية تلك العمليات تعتمد هي نفسها على خلفية تصادفية، فمن غير المحتمل إمكان تكرارها بشكل ناجح في أماكن أخرى، على الرغم من نجاحها في أوروبا الغربية.

تحرر هاس من وهم الوظيفية الجديدة في السبعينيات لهذه الأسباب كلها. وفي حين عمل الشيء الكثير من أجل تقدّم دراسة التكامل الإقليمي في أوروبا، فإنه تحول إلى دراسة التنظيم الدولي على الصعيد العالمي، ويمكن اعتبار عمله المبكّر تمهيداً لارتفاع شهرة «تحليل الأنظمة»، ودراسة الحكم الصالح الدولي بأوسع المعاني. ولم يغفل هاس، في الوقت نفسه، أهمية التنظيمات الدولية ذاتها، وأصبح في العقد الأخير من الزمن مساهماً رئيساً في المناظرات التي تدور حول مختلف احتمالات إصلاحات الأمم المتحدة المناسبة. ويكشف عمله المتعلق بالأمم المتحدة الذي تضمن استقصاء سجلها التجريبي في المساعدة على المحافظة على السلام والأمن الدوليين، عن الطريقة التي استفاد فيها من حالات فشل الوظيفية الجديدة في السبعينيات.

نشر هاس عام ١٩٩٠ **عندما تكون المعرفة قوة** (*When Knowledge Is Power*) تحسّر فيه على السكون النسبي للعديد من المؤسسات الدولية التي تنطوي على الأهمية. قال إنّها بحاجة إلى الإصلاح لكي تصبح «متعلّمة دائبة» قادرة على التكيف مع التحديات والمشكلات الجديدة

في المجتمع الدولي. ويرى هاس أنه يتعين أن ننظر إلى المؤسسات الدولية، مثل الأمم المتحدة، بوصفها غايات بحدّ ذاتها وليس باعتبارها وسائل لتحقيق غاية محددة يكون لها الأولوية على الدوام. في هذه الحالة، يمكن للمؤسسات الدولية (مثل الدستور الأمريكي ذاته) أن تتكيف مع قضايا جديدة ولا تتعرض للتقييم الدائم من حيث فشلها في تحقيق غايات من المحتمل أن تكون مفرطة في الطموح من حيث الأساس. وهو يشجعنا على التفكير بالتقدّم في مجال الحكم الصالح الدولي.

إن التقدّم، بوصفه تلمساً ذا طريق مفتوح للتحسين الذاتي من دون هدف نهائي ومن دون إيمان متسام، ولكنه مشوب بالنكسات والنقد الذاتي المتقطع بشأن مسار التغيير .. إنه إله يشبه طفلاً يتلمس طريقه، وليس سيداً يسيّر الكون نحو غاية محددة. التقدّم هو إله علماني يتسامح بالأشياء التي يفعلها الناس والأمم والتجمعات البشرية بنفسها وببعضها بعضاً[٣].

هذا هو السياق الذي تحدى فيه هاس الذين يعتقدون بوجوب إصلاح الأمم المتحدة إصلاحاً جذرياً بغية معالجة التحديات المنبثقة في القرن الواحد والعشرين. وفي حين يدرك نشوء المشكلات العالمية مثل تدهور البيئة العالمية وازدياد عدم المساواة في الميدان الاقتصادي بين الأغنياء والفقراء، فإنه يدرك أيضاً الحدود المتأصلة للأمم المتحدة في عالم مقسم إلى أكثر من ١٨٠ دولة ذات سيادة. وبناء عليه، فإن أكثر ما كان يثير قلقه هو أن نهاية الحرب الباردة قد أدت إلى زيادة مثيرة في التوقعات المتعلّقة بما تستطيع الأمم المتحدة أن تحققه، وازدياد الأمل الذي يغذيه الخطاب المتضخم للزعماء السياسيين الذين لا تنسجم أقوالهم مع أفعالهم أو مع توافر الأموال اللازمة لتنفيذ إصلاحات شاملة. وبنتيجة ذلك، فإن الأمم المتحدة مهددة بالهبوط من جراء الأهداف المتضخمة التي أصبحت أسيرة لها.

ينسجم هذا مع الحجة المطروحة في كتاب سابق **تشابك الآمال** (*Tangle of Hopes*) (١٩٦٩)، حيث طرح نموذجين لـ«تحول النظام». يعتمد الأول على «تغيير داخلي مستقل» تفضي فيه التغيرات التي تجري في داخل الدول إلى متطلبات وسياسات جديدة. وينطوي الثاني على «تغذية راجعة» (Feedback) تجعل خبرات أداء التنظيم الدولي صناع القرار لتكوين

(٣) Ernst Haas, *When Knowledge Is Power: Three Models of Change in International Organizations* (Berkeley: University of California Press, 1990), p. 212.

مدركات جديدة بشأن ما يمكن ولا يمكن فعله بشكل مجدٍ، وبالتالي إلى تكوين أغراض جديدة يعتمد السعي وراء تحقيقها على تلك المؤسسات. يجادل في هذا المؤلّف أن الوسيلة الأولى التي ستجد قوى مؤسسة ما صعوبة في مجاراة «المزيج المتغير من الطلبات»، وبالتالي فإنه سيظل ساكناً (Static) إلى حدّ كبير. على أنه في الحالة الثانية، إذا نجم عن حالات «التغذية الراجعة» علماً متكيفاً بين النُخب، فمن المحتمل أن تكون النتيجة نظاماً أقوى يتمتع بالمزيد من القوى المستقلة»[٤]، ويمكن المجادلة، بالطبع، أن تلك «التغذية الراجعة» قد تفضي إلى نتيجة تدفع بذات القوة نحو فكّ الارتباط مثلما تدفع إلى زيادة الترابط، وهذا ما يجري، على ما يبدو، بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة اليوم.

ونجد أن أبحاث هاس، في الختام، تتميز بالتقيد الصارم بأعلى مستويات المنهجية الموضوعية المقترنة بالتزام إنساني (Humanistic) بالمزيد من التعاون بين الدول سعياً وراء نظام عالمي. وفي حين تأثر عمله الأول تأثراً عميقاً بالمذهب الوظيفي وكان يسعى إلى اكتشاف الوسائل التي يمكن من خلالها تجاوز الدولة - الأمة، فإنه أصبح مقتنعاً بالحاجة إلى السعي وراء تحقيق نظام عالمي عبر نظام الدول الراهن. وبهذا المعنى، نجد أن عمله يتميز بواقعية متنامية وبرغبة في إقناع الآخرين بأنه إذا كان للمؤسسات الدولية أن تزدهر في السنوات المقبلة، فإنه يتعين علينا أن نكون متواضعين في ما يمكن توقعه نتيجة رسم مخططات أولية جذرية للإصلاح. ففي دراسة التنظيم الدولي، يمكن للأفضل أن يصبح عدو الأصلح.

انظر أيضاً في هذا الكتاب: ميتراني.

أهم مؤلّفات هاس

Beyond the Nation-State: Functionalism and International Organization. Stanford, California: Stanford University Press, 1964.

Collective Security and the Future International System. Denver, Colorado: University of Denver Press, 1968.

(٤) Ernst Haas, *Tangle of Hopes: American Commitments and World Order* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1969), pp. 28-29.

Human Rights and International Action: The Case of Freedom of Association. Stanford, California: Stanford University Press, 1970.

The Obsolescence of Regional Integration Theory. Berkeley: University of California Press, 1975.

Tangle of Hopes: American Commitments and World Order. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1969.

The Uniting of Europe: Political, Social and Economic Forces. Stanford. California: Stanford University Press, 1968.

The Uniting of Europe: Political, Social, and Economic Forces, 1950-1957. Stanford, California: Stanford University Press, 1955.

The Web of Interdependence: The United States and International Organizations. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1970.

When Knowledge Is Power: Three Models of Change in International Organizations. Berkeley: University of California Press, 1990.

Dynamics of International Relations. (with Allen S. Whiting). New York: McGraw-Hill. 1956.

Periodicals

"The Balance of Power: Prescription, Concept, or Propaganda?." *World Polities*: Vol. 5, 1953.

"Persistent Themes in Atlantic and European unity." *World Politics*: Vol. 10, 1958.

"Regime Decay: Conflict Management and International Organizations, 1945-1981." *International Organization*: Vol. 37, 1983.

"The Study of Regional Integration: Reflections on the Joys and Anguish of Pretheorizing." *International Organization*: Vol. 24, 1970.

"Turbulent Fields and the Theory of Regional integration." *International Organization*: Vol. 30, 1976.

"Why Collaborate?: Issue-Linkage and International regimes." *World Politics*: Vol. 32, 1980.

"Words Can Hurt You; or, Who Said What to Whom about Regimes." *International Organization*: Vol. 36, 1982.

Document

"Reason and Change in International Life," in: Rothstein, Richard (ed.). *The Evolution of Theory in International Relations*. Columbia, South Carolina: University of South Carolina Press, 1991.

للمزيد من المطالعة

Books

Sewell, James Patrick. *Functionalism and World Politics*. [n. p.: n. pb.], 1966.

Taylor, Paul. *The Limits of European Integration*. New York: Columbia University Press, 1983.

Periodicals

Jarvis, Darryl. "Integration Theory Revisited: Haas, Neofunctionalism and the Problematics of European Integration." *Policy, Organisation and Society*: Vol. 7, 1994.

Ohrgaard, Jakob C. "Less than Supranational, More than Intergovernmental: European Political Cooperation and the Dynamics of Intergovernmental Integration." *Millennium: Journal of International Studies*: Vol. 26, 1997.

Tranholm-Mikkelsen, Jeppe. "Neofunctionalism: Obstinate or Obsolete?: A Reappraisal in Light of the New Dynamism of the EC." *Millennium: Journal of International Studies*: Vol. 20, 1991.

Document

Puchala, David. "Integration Theory and the Study of International Relations," in: Merritt, Richard L. and Bruce M. Russett (eds.). *From National Development to Global Community*. London: Allen and Unwin, 1981.

ألكسندر ونت (Alexander Wendt)

نعتبر جميعاً أن معرفتنا بكيف نتنفس أمر مسلم به، فنحن نفعل ذلك غريزياً. وهذه المعرفة ضمنية فلسنا بحاجة إلى الأطباء أو العلماء ليقولوا لنا ذلك. كذلك الأمر بالنسبة إلى العلماء، فهم لا يحتاجون إلى اللجوء لمعرفتنا الضمنية في شرح العمليات الفيزيائية لنا. على الصعيد البيولوجي، لا شكّ في أن التنفس عملية معقدة، ولا بُدَّ أن تتضمن نظرية علمية عن التنفس إشارات إلى ظواهر لسنا بحاجة إلى معرفتها من أجل مواصلة التنفس. فنحن نقدر المعرفة العلمية حين يحصل خطأ ما. فإذا توقفنا عن التنفس، أو إذا وجدنا صعوبة بالتنفس، فعندئذ يستطيع العالم استخدام معرفته التقنية لتحديد المشكلة. إن عمل ألكسندر ونت بالغ القيمة لأولئك الذين يعتقدون أنه يوجد على الدوام خطأ في تسيير العلاقات الدولية، وأن رجال الدولة بحاجة إلى علماء الاجتماع لمعرفة كيف يتم إصلاح الخطأ. وهو يذكرنا بالحاجة إلى أن نأخذ موضوعنا على محمل الجد، لا بوصفه مجموعة من «الأشياء التي يتعين تفسيرها» بالإشارة إلى بعض «الأسباب» المستقلة على صعيد مختلف من التحليل، بل مجموعة من الظواهر لا يمكن تفسيرها تفسيراً يفي بالمراد بمعزل عن تداخلها مع العوامل التي تنطوي عليها. ويرى إننا عند دراسة العلاقات الدولية فإن فهم المعرفة الضمنية للذين ندرسهم ذات أهمية حاسمة.

من المؤكّد أن هذا صحيح كلّما ازداد تركيز اهتمامنا على أحداث معينة. ما من أحد سينكر أن تفسير جورج بوش لمعنى غزو العراق للكويت في آب/ أغسطس ١٩٩٠ ذو أهمية بالغة إذا أردنا أن نفسر ردّ فعل الولايات المتحدة على سلوك العراق في عام ١٩٩٠. ومن البديهي إننا لا يمكننا، بوصفنا جزءاً من هذا التفسير، الاعتماد كلياً على الحالة الذهنية للرئيس في أثناء الأزمة. فهي عنصر مكوِّن لازم، ولكن غير كافٍ أو شامل في تفسير معقد. ولكن ماذا إذا كنا ننشد تفسيرات أكثر عمومية لأنماط واسعة النطاق من السلوك عبر الزمان والمكان؟ يزعم الكثيرون من دارسي العلاقات الدولية أنه كلّما اتسعت مرجعيتنا التجريبية فإنه يتعين أن تكون نظرياتنا أكثر تجريداً، بحيث يقل استشهادها بالمعاني «الذاتية المشتركة» بين المنخرطين في تلك العمليات التجريبية ويزداد بعمل القوى البنيوية الكبيرة. لقد كرّس ونت بحثه على نقد هذا الزعم، مبيناً أنه، في أحسن الأحوال، وحيد الجانب، وفي أسوأ الأحوال، يفضي إلى نتائج عكسية. ذلك أنه إذا كان الأمر أن «العناصر» لا تستطيع أن تفعل سوى القليل من أجل تغيير «البُنى» التي يُزعم أنها تحدد سلوكها، فليس من المجدي تعليمهم بالأصل.

ولد ألكسندر ونت عام ١٩٥٨ في مينز، ألمانيا. وحصل على شهادة البكالوريوس من كلية ماكالستر في عام ١٩٨٢، ونال شهادة الدكتوراه من جامعة مينسوتا. قام منذ العام ١٩٨٩ بالتدريس في قسم العلوم السياسية في جامعة ييل. وكان عمله، حتّى الوقت الراهن، موجهاً إلى تلك المقاربات النظرية التي سيطرت على دراسة العلاقات الدولية في أمريكا الشمالية. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن ونت هو منظر للنظريات أو منظر «درجة ثانية»، وليس منظر «الدرجة أولى». وكما قال:

«إن هدف هذا النوع من التنظير هو أيضاً زيادة فهمنا للسياسة العالمية، لكنه يفعل ذلك بشكل غير مباشر عبر التركيز على القضايا الوجودية والإبيستمولوجية لما يمثّل أسئلة وأجوبة مهمة ومشروعة تتعلق بأبحاث العلاقات الدولية بدلاً من التركيز على بنية وديناميات النظام الدولي بحدّ ذاته»[١].

استحدث ونت في سلسلة من المقالات الرئيسة، ما أصبح يعرف بالمقاربة التفسيرية في دراسة العلاقات الدولية. وقد ظهرت خلال عملية تقويم نقدي للإطارين النظريين السائدين في أواخر الثمانينيات في دراسات العلاقات الدولية في أمريكا الشمالية، وهما الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة. إن البادئة «الجديدة» (neo) في «الواقعية الجديدة» (Neorealism) تعني ضمنياً بأنها أشكال «جديدة» نوعاً ما لتقاليد فكرية قديمة. كما إنها تشير إلى ما هو مشترك بينها. وعلى الرغم من الاختلافات الجوهرية بين الواقعيين الجدد والليبراليين الجدد فإنّهم يشتركون في الالتزام بتنافر وجودي (Ontological Atomism) ووضعية معرفية (Epistemological Positivism). من الأهمية بمكان أن نفهم هذا الالتزام المشترك، إذ إنَّه أساس البحث الذي يهتم ونت في إعادة تفسيره.

إن العبارتين «ما هي عليه الأشياء في الواقع»، و«كيف تعمل الأشياء في الواقع» عقيدتان وجوديتان. إن نظام الاعتقاد الأساسي للواقعيين الجدد والليبراليين الجدد متجذر في علم وجودي لدى الواقعيين. توجد الدول في نظام دولي فوضوي، ودراسة العمل الجماعي بينها «يعتبر الأطراف الفاعلين المهتمين بذاتهم بوصفهم شيئاً معطى ثابتاً وخارجي المنشأ (Exogenous)، يركز على الحوافز المنتقاة التي قد تغريهم بالتعاون»[٢]. وعلاوة على هذا الالتزام بموضوع نظرية العلاقات

(١) Alexander Wendt, "Bridging the Theory/Metatheory Gap in International Relations," *Review of International Studies*, vol. 17 (1991), p. 383.

(٢) Alexander Wendt, "Collective Identity Formation and the International State," *American Political Science Review*, vol. 88 (1994), p. 384.

الدولية، نجد أن الواقعيين الجدد والليبراليين الجدد يمارسون إبيستمولوجيا موضوعية، تشير إلى العلاقة بين الباحث وموضوع البحث. فإذا كان يوجد عالم واقعي يعمل بحسب قوانين طبيعية، فعندئذ يتعين على الباحث التصرف بطرق تطرح الأسئلة مباشرة على الطبيعة، إذا جاز التعبير، وتسمح للعالم الواقعي بأن يرد الجواب على وجه السرعة. وعلى الباحث أن يقف خلف جدار سميك من الزجاج وحيد الاتجاه، ويراقب العالم الواقعي مراقبة عقلانية. إن الموضوعية هي «نقطة أرخميدس» (يقال إن أرخميدس قد تباهى بأنه إذا أعطي رافعة طويلة بما يكفي ومكاناً يقف عليه، فإن باستطاعته تحريك الكرة الأرضية) التي تسمح للباحث باكتشاف الطرق التي تتصرف بها الدول من دون تغييرها على الإطلاق. ولكن كيف يمكن عمل ذلك، إذا ما أخذنا بالحسبان تحيّز الباحث؟ إن ردّ الوضعيين هو التوصية باستخدام منهجية يمكن التحكم بها وتراقب التحيز وأساليب تجريبية تحدد مسبقاً نوع الأدلة اللازمة لدعم الفرضيات التجريبية أو لبيان تزويرها.

خلافاً لما يجمع بين الواقعيين الجدد والليبراليين الجدد على صعيد نظرية النظرية (Meta-theory)، فإنّهم يختلفون بشأن عدد من القضايا الجوهرية: تداعيات الفوضى، احتمالات التعاون الدولي إذا ما كانت الدول مدفوعة بالدرجة الأولى بالسعي وراء المكاسب النسبية إزاء دول أخرى، أو بالسعي وراء المكاسب المطلقة في القوة والثروة، وهرمية أهداف الدولة، والأهمية النسبية لنوايا الدول وقدراتها، وأثر المؤسسات الدولية والأنظمة (Regimes) [٣]. يدور القسم الأكبر من النظرية المعاصرة، لا سيما في الولايات المتحدة، حول هذه القضايا ضمن نموذج (Paradigm) نظرية النظرية. ولا يعد ونت بمنأى عن الاهتمام بهذه القضايا، لكنه يجادل بأن مناقشتها تجري ضمن سجن مفاهيمي يطرح أسئلة حاسمة بشأن العلاقة بين العناصر (الدول) والبُنى الدولية.

و يُعرِّف ونت نفسه بأنه «تفسيري» على نقيض المقاربات التقليدية. ويعرِّف المذهب التفسيري كما يلي:

«المذهب التفسيري هو نظرية بنيوية للنظام الدولي تنطوي على المزاعم الأساسية التالية:

(٣) For excellent overviews of the debate, see: David A. Baldwin, ed., *Neorealism and Neoliberalism: The Contemporary Debate* (New York: Columbia University Press, 1993), and Charles W. Kegley, ed., *Controversies in International Relations Theory: Realism and the Neoliberal Challenge* (New York: St Martin' s Press, 1995).

١- إن الدول هي الوحدات الرئيسة للتحليل في النظرية السياسية الدولية؛

٢- إن البُنى الأساسية في نظام الدول ذاتية، وليست مادية؛

٣- تفسر هويات الدول ومصالحها جزئياً من خلال هذه البُنى الاجتماعية، بدلاً من أن تعطى من الخارج إلى النظام من خلال الطبيعة البشرية أو السياسة المحلية»[٤].

يظل ونت باحثاً للعلاقات الدولية «متمركزاً حول الدولة»، لكنه يحثنا على أن لا نعتبر الدول ومصالحها أمراً مسلماً به. فالواقعيون الجدد والليبراليون الجدد يميلون إلى ذلك لأنهم يعتمدون ضمنياً على افتراضات فردية منهجية في أبحاثهم، وهذا يؤدي إلى عدد من المشكلات.

الأولى، هي أنها تضفي على كيانات الدول وسلطاتها ومصالحها وجوداً مادياً أو، كما قال ونت، تعاملها على أساس أنها «بدائية الوجود» (Ontologically Primitive). يحول هذا الإضفاء المادي منذ البداية دون النظر إلى الشروط المسبقة البنيوية أو المؤسساتية للعمل، فضلاً عن طابع النتائج البنيوية المنبثقة. ومع أن الواقعيين الجدد والليبراليين الجدد يزعمون أن بوسعهم تفسير المصادر الأساسية للصراع والتعاون في العلاقات الدولية على البنية الضمنية للفوضى، من دون الحاجة إلى نظرية اجتماعية مفصلة لمصالح الدول، إلا أنهم لا يستطيعون ذلك. على سبيل المثال، إننا نعلم أن «التعاون في ظلّ الفوضى» ممكن في عالم من التفاعلات ذات الحصيلة الإيجابية، ولكن ليس في عالم من التفاعلات التي حصيلتها الصفر. فوجود الأولى أكثر احتمالاً من الأخيرة حين تحدد الدول الفاعلة مصالحها بحيث تتضمن مصالح دول أخرى، أي، إذا كانت تنظر إلى الآخرين بدلاً من أن تقتصر على النظر إلى ذاتها. ثمة أدبيات كثيرة تستقصي المنطق الداخلي لاستراتيجيات الدول ضمن هذه السياقات، لا سيما عبر استخدام نظرية متقدمة للألعاب. لكن هذه الأدبيات لا يمكنها تفسير مصادر اللعبة المحددة موضوع البحث لأن نموذجها الضمني للنظام الدولي يفتقر إلى نظرية لتفضيلات الدول وعملها.

الثانية، تعني المفاهيم النظرية للاختيار العقلاني المتعلق بالبنية الدولية ضمنياً أنها «تقيد» عناصر الدولة الموجودة مسبقاً عبر تغيير ما تنطوي عليها مختلف الاستراتيجيات من تكاليف ومنافع لها. ويقل الاهتمام كثيراً بالطريقة التي تعمل فيها البُنى والمؤسسات الدولية (بأوسع المعاني) على تمثيل عناصر بوصفها أطرافاً عاملة وقادرة على التفاعل المجدي في ما بينها.

(٤) Wendt, "Collective Identity Formation and the International State," p. 385.

وأخيراً، يميل وجود متنافر للدول في حالة من الفوضى إلى أن يعني ضمنياً أن تلك الأخيرة منيعة على التغيير. فيمكن تعديل آثارها من خلال التعاون، لكن البنية الأساسية تظل هي ذاتها. فلا يحظى السلوك المقصود، لا سيما ذلك الذي يرمي إلى تعديل البنية ذاتها، إلا بالقليل من الاهتمام أو الشرعية النظرية. وهذا يخفق في إدراك الطريقة التي لا تستطيع فرادى الدول إعادة إنشاء البنية فحسب، بل تنطوي أيضاً على احتمال تغييرها.

يرفض ونت في مقالته التي شقت الطريق حول «مشكلة العامل – البنية في نظرية العلاقات الدولية» (The Agent-Structure Problem in International Relations Theory) (١٩٨٧)، البديل الرئيس للتنافر الوجودي في الميدان، أي، نظرية الأنظمة العالمية. وقد ركز على عمل إيمانويل فالرشتاين، وبيّن كيف أنه ينتقل من البُنى (النظام الرأسمالي العالمي) إلى الوحدات (الدول في النظام العالمي)، عاكساً بذلك الإجراء التقليدي. على أن هذا التصرف يثير مشكلات مختلفة كلياً ولكن متصلة بشأن إضفاء الوجود المادي على البُنى بوصفها ذات وجود بدائي. وقد اعتبر النظام الرأسمالي العالمي شيئاً مسلّماً به كموضوع للدراسة مستقل تحليلياً عن الأفعال التي يتم إنتاجه بواسطتها. بهذا المعنى، فإنه يفشل في إدراك أن الأفعال الإنسانية هي فقط التي تمثّل وتنتج وتغير المؤسسات و«القيود» البنيوية للحياة الاجتماعية. إذا لم تستطع الوجوديات المتنافرة ولا «الجماعية» إكتشاف العلاقة بين العناصر الفاعلة والبُنى من دون إضفاء الطابع الوجودي المادي على الأولى أو الثانية، فإننا نحتاج إلى وجودية تتغلب على الميل لمعاملة الفعل والبنية بوصفهما الجهتين المتعاكستين لثنائية معينة.

وقد استهلم ونت من بين جملة أشخاص، أنتوني غيدنز في علم الاجتماع، وروي باسكار (Roy Bhaskar) في فلسفة العلوم، ويرى أنه يتعين على الذين يدرسون العلاقات الدولية اعتماد المبادئ الرئيسة لـ«نظرية الهيكلة» (Structuration Theory). إن العناصر الفاعلة (الدول الفاعلة) لا توجد بمعزل عن البُنى المحيطة بها، لكن في الوقت نفسه، لا توجد هذه البُنى بمعزل عن إنتاجها (وتغييرها المحتمل) من قبل العناصر الفاعلة. من هنا أهمية إيلاء الاهتمام لهذا التكوين المشترك (Co-Constitution) للعناصر الفاعلة والبُنى، الأمر الذي يعني رفض التغاضي عن الطريقة التي تفسر فيها الدول معنى ما تفعله من أجل دينامية بنيوية كامنة.

«إن للبُنى الاجتماعية بعداً منطقياً كامناً، بمعنى أنها لا تنفصل عن السبب والمفاهمات

الذاتية التي تضفيها العناصر الفاعلة على أفعالها. هذه الصفة المنطقية لا تعني أن البُنى الاجتماعية يمكن ردها إلى ما تعتقد العناصر بها تفعله، ذلك لأن العناصر قد لا تفهم السوابق البنيوية أو تداعيات أفعالها. لكنها تعني بالفعل أن وجود وعمل البُنى الاجتماعية يعتمدان على المفاهمات الذاتية»[٥].

يقول ونت إنّه لا يزال واقعياً وعلمياً على صعيد معرفي، بالطريقة نفسها التي يزعم فيها الوضعيون أنهم واقعيون. لكن الفرق أنه عند اعتماد منهجية تجريبية يحيل «الواقعي» إلى ما يمكن مشاهدته، إلا أنه يرى أن البُنى التي لا يمكن مشاهدتها مباشرة، هي أيضاً حقيقية. إن ميزة النظرية التشييدية هي أنها تسهل المقاربة المنهجية التي تحاول تفسير أثرها في السلوك. فعلى سبيل المثال، قد تكون القوة البنيوية تعمل عملها حين لا تتصرف الدول بالطريقة المتوقعة منها إذا ما أخذنا بالحسبان عدم المساواة في القوة والثروة في النظام الدولي، مثلما قد يعطي الأفراد موافقتهم لأنظمة سياسية غير عادلة بشكل واضح. يقدم إيريك رينغمار (Erik Ringmar) مثالاً على المبتكرات المنهجية اللازمة لاستخلاص أثر البُنى في العناصر الفاعلة:

«إننا بحاجة إلى وضع فرضية بشأن ما كان من الممكن أن تكون عليه الأشياء في ما لو لم تكن القوة البنيوية موجودة، ثمّ تقوم بقياس الفرق بين هذا الظرف والظرف الراهن. إن درجة الموافقة الحقيقية التي تصدر عن الناس ... يمكن فهمها على أنها الفرق بين الموافقة التي تصدر في ظلّ الظروف الراهنة وما من شأن شخص أن يختار القيام به ... في ظروف لا تكون القوة البنيوية تعمل عملها. بهذه الطريقة يمكننا تقدير المصالح «الحقيقية» والكيانات «الحقيقية»»[٦].

تجدر الملاحظة أن ونت كان حتّى هذا الوقت يكتب باعتباره ناقداً. وفي أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، نشر مقالات وفصولاً في كتب يبين فيها الاختلاف بين مذهبه التفسيري مع ما يجادل بأنها المقاربات المسيطرة والخاطئة للواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة. ويسوق حججه المؤيدة لبرنامج البحث التفسيري في سياق نقد جارٍ للواقعيين الجدد مثل كينيث والتز

(٥) Alexander Wendt, "The Agent-Structure Problem in International Relations Theory," *International Organisation*, vol. 41 (1987), p. 359.

(٦) Erik Ringmar, "Alexander Wendt - a Scientist Struggling with History," in: Iver B. Neumann and Ole Waever, eds., *The Future of International Relations: Masters in the Making* (London: Routledge, 1997), p. 274

والليبراليين الجدد مثل روبرت كيوهان. وحتّى الآن، وليس هذا نقداً بل مجرد ملاحظة، فإنه بقي عليه أن يضع برنامج بحث تجريبي (Empirical)، في الميدان. ومع ذلك فإن لديه بعض الأفكار الشيقة بشأن الأسئلة التي يجب أن نطرحها في دراسة العلاقات الدولية، هذا لا يقل أهمية، والأسئلة التي يجب عدم طرحها. ولعل أكثر حجة جوهرية راديكالية له هي أنه يتعين علينا أن نولي قدراً من الأولوية للمزاعم المسيطرة للعلاقات الدولية في فهم سلوك الدول لا يقل عن الأولوية التي نوليها لتوزيع القوى المادية بين الدول، سواء أكانت عسكرية أم سياسية أم اقتصادية. إن ما هو مهم، كما يرى ونت، لا يتمثل بالحقائق الصِرفة للتوزيع المادي من نوع أو آخر، ولكن تفسيرها ومغزاها من جانب الأطراف الفاعلة نفسها. يميل الذين يدرسون العلاقات الدولية إلى دراسة النتائج السلوكية المقترنة بتوزيعات مختلفة للقوة بين الدول عبر التاريخ. ويجادل ونت بأن المحاولات الرامية إلى استنتاج أنماط من الاستقرار والسلام من هذا النوع من التحليل لا تفي بالمرام في غياب أي دراسة نظرية لكيفية فهم الدول لطابع وهوية التهديدات الصادرة عن الدول الأخرى.

لم يكن، على سبيل المثال، توزيع القوة الاقتصادية ثنائي القطبية على الإطلاق بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في أثناء الحرب الباردة. وعلى هذا الأساس، يزعم بعض البحاثة أن الاتحاد السوفياتي لم يكن يمثّل تهديداً للولايات المتحدة وحلفائها في أوروبا الغربية، على الأقل في السنوات الأولى التي تلت الحرب العالمية الثانية. ويمكن الاستنتاج بأن الولايات المتحدة تعمدت المبالغة في مدى قوة السوفيات بغية تحقيق أغراضها الاقتصادية الخاصة، على الصعيد المحلي، وضمن الاقتصاد الرأسمالي الأوسع نطاقاً، على السواء. يرى ونت أن مثل هذا التفسير لا ينسجم مع الافتراضات النظرية العامة المتعلّقة بالمذهب التفسيري التي تتصرف الأطراف الفاعلة استناداً إليها «على أساس المعاني التي تسندها الأشياء إليها، كما إنَّ المعاني تُفسَّر تفسيراً اجتماعياً»[(٧)]. وبدلاً من أن نترك تفسيراتنا لمعاني ومزاعم العلاقات الدولية استناداً إلى توزُّع القوى المادية، فإنه يتعين علينا التركيز على مغزى ما تمت به من صلة للدول قبل تقويم سلوك الدول.

---

(٧) Alexander Wendt, "Identity and structural change in International Politics," in: Yosef Lapid and Friedrich Kratochwil, eds., *The Return of Culture and Identity in IR Theory* (Boulder: Lynne Rienner, 1996), p. 50.

والخلاصة، إن ألكسندر ونت مفكر أساسي في مجال نظرية النظرية في دراسة العلاقات الدولية المعاصرة. وعلى الأقل من حيث الأبعاد الوجودية والمعرفية لنظرية العلاقات الدولية، قدم ونت الشيء الكثير لإظهار والكشف عن حدود المناظرة الجارية في الميدان بين الواقعيين الجدد والليبراليين الجدد. ويبقى أن نرى كيف أنه، هو والآخرون الذين تأثروا بعمله، يستخدم البصائر المنبثقة من المذهب التفسيري لإلقاء الضوء على الدراسة التجريبية للسياسة العالمية. لقد كان عمله حتّى الآن موحياً أكثر منه حاسماً. هو تحذير مفيد من أخطار إضفاء الطابع المادي على العناصر الفاعلة والبُنى في نظرية العلاقات الدولية، على أنه يجب الانتظار لكي نرى ما إذا كان يستطيع تحقيق الوعد ببرنامج بحث «بعد ـ وضعي»(٨).

انظر أيضاً في هذا الكتاب: غيدنز، كيوهانة، فالرشتاين، والتز.

أهم مؤلّفات ونت

"The Agent-Structure Problem in International Relations Theory." *International Organisation*: Vol. 41, 1987.

"Anarchy Is what States Make of it: The Social Construction of Power politics." *International Organization*: Vol. 46, 1992.

"Bridging the Theory/Metatheory Gap in International Relations." *Review of International Studies*: Vol. 17, 1991.

"Collective Identity Formation and the International State." *American Political Science Review*: Vol. 88, 1994.

"Constructing International Politics." *International Security*: Vol. 20, 1995.

Document

"Institutions and International Order," (with Raymond Duvall). in: Rosenau, James N. and Ernst-Otto Czempiel (eds.). *Global Changes and Theoretical Challenges: Approaches to World Politics for the 1990's*. Toronto, DC: Heath and Co. 1989.

(٨) For an excellent critical overview of Wendt' s Work, written by a former student. See: Ringmar, Ibid., pp. 269-289.

للمزيد من المطالعة

Books

Hollis, Martin and Steve Smith. *Explaining and Understanding International Relations*. Oxford: Clarendon Press, 1990.

Onuf, Nicholas. *World of Our Making: Rules and Rule in Social Theory and International Relations*. Columbia: University of South Carolina Press, 1989.

Periodicals

Carlsnaes, W. "The Agent-Structure Problem in Foreign Policy Analysis." *International Studies Quarterly*: Vol. 36, 1992.

Dessler, David. "What's at Stake in the Agent-Structure Debate?." *International Organization*: Vol. 43, 1989.

Hollis, Martin and Steve Smith. "Beware of Gurus: Structure and Action in International Relations." *Review of International Studies*: Vol. 17, 1991.

Documents

Carlsnaes, W. "In Lieu of a Conclusion; Compatibility and the Agent-Structure Issue in Foreign Policy Analysis," in: Carlsnaes, W. and Steve Smith (eds.). *European Foreign Policy*. London: Sage, 1994.

Ringmar, Erik. "Alexander Wendt - a Scientist Struggling with History," in: Neumann, Iver B. and Ole Waever (eds.). *The Future of International Relations: Masters in the Making*. London: Routledge, 1997.

ويضم هذا الكتاب ببليوغرافيا كاملة لأعمال ونت.



ما بعد الحداثة

(Postmodernism)

لفت ريتشارد آشلي وروبرت ووكر انتباهنا إلى الكيفية التي ترتبط فيها المعرفة بالقوة ارتباطاً لا انفصام له في نظرية وممارسة العلاقات الدولية المعاصرة، ووصفا نفسيهما بأنهما «منفيان» بإرادتهما، إلى هوامش ذلك الفرع الأكاديمي من فروع المعرفة، يسبران ظروف احتمالات وجوده وحدود مزاعمه الموثوقة المتصلة بالمعرفة. فهما يريان أن الذين يدرسون العلاقات الدولية منخرطون في بحث دائم عن مثل أعلى يتعذر بلوغه، ألا وهو أساس فلسفي ما، يتجاوز عمل القوة، يفسرون استناداً إليه الإصلاحات المتعلّقة بممارسة فن إدارة الدولة ويقدمون توصيات بهذا الشأن. فالتمييز الحديث بين النظرية والممارسة بالنسبة إليهما قد استبدل بـ«الخطاب» (Discourse)، وهو مصطلح يضفي الغموض على التقسيم الثنائي بين الواقع وتمثيلاته التي تتجلى في النصوص. وينخرط آشلي، بشكل خاص، في مشروع «تفكيك» فروع المعرفة، فيكشف النقاب عن الاستراتيجيات التي يجري بموجبها إقامة هرميات مفاهيمية متعارضة لخطابات معينة من القوة/ المعرفة وما يجري من مزاعم تتعلق بقمع الانشقاق. إن اللغة التي نستخدمها في وصف العالم الذي نعيش فيه لا تتوسط بين الذات وبيئتنا. إن هذا يحيل القضايا المعرفية إلى الخلفية، بشأن الكيفية التي نضفي فيها الشرعية على معتقداتنا الوجودية الأساسية المتعلّقة بنطاق وديناميات ميدان دراستنا. يستهدف روبرت ووكر في نظراته النقدية خطاب «السيادة» الذي يعتبره الكثيرون من الذين يدرسون العلاقات الدولية أمراً مسلماً به، ولكنه ينظم شعورنا بالزمن والتاريخ والتقدّم. وبما أن هذين المفكرين يرفضان الانخراط في التحليل التجريبي أو المعياري الذي يستند إلى المفاهيم الحديثة المتعلّقة بالعقل والحقيقة، فإنّهما يقتصران على إضاءة الجانب المظلم من الحداثة. ويتجلى شخص ماكس فيبر بوضوح في عمل ووكر. فهو يرى أن «القفص الحديدي» للحداثة يظهر في دراسة العلاقات الدولية، الأمر الذي يقيد قدرتنا على تصور الاحتمالات السياسية للتغيير الجذري.

ريتشارد آشلي (Richard Ashley)

درّس ريتشارد آشلي في قسم العلوم السياسية في جامعة ولاية أريزونا منذ العام ١٩٨١، وهناك أسس سمعته بوصفه صوتاً رائداً خلال العقدين المنصرمين في حركة ما بعد الحداثة/ بعد البنيوية في (أو بالأحرى، ضدّ) ميدان العلاقات الدولية. حصل على شهادة البكالوريوس من جامعة كاليفورنيا، سانتا باربرا، وشهادة الدكتوراه من معهد ماساشوستس للتكنولوجيا في عام ١٩٧٧. وفي عام ١٩٨٥ فاز بجائزة كارل دويتش التي تمنحها رابطة الدراسات الدولية.

تستند سمعة آشلي إلى سلسلة من المقالات والفصول في مجموعات محرّرة. وأفضل وسيلة لفهم مساهمته في هذا الفرع من فروع المعرفة هو من خلال نظرية النظرية (Meta-theory)، وليس من خلال النظرية بحدّ ذاتها. كتب ألكسندر وندت يقول:

«إن الغرض من هذا النوع من التنظير ... هو زيادة فهمنا للسياسة العالمية، ولكن هذا يحدث بطريقة مباشرة عبر التركيز على القضايا الوجودية (Ontological) والمعرفية (Epistemological) لما يمثل أسئلة وأجوبة مهمة أو مشروعة في مجال البحث المتعلق بالعلاقات الدولية، بدلاً من بنية وديناميات النظام الدولي ذاته»[١].

يميز جارفيس (Jarvis) في دراسته المهمة لعمل آشلي بين «مرحلتين»، المرحلة البطولية التي كان آشلي يعمل فيها ضمن الحدود المعرفية للحداثة والتنوير، ومرحلة تخريبية لاحقة سعى فيها إلى تقويض بالمعايير التي يستشهد بها معظم الذين يدرسون العلاقات الدولية في بحثهم عن الحقيقة والتشكيك بها، فضلاً عن الطريقة التي يسبغون فيها الطابع المفاهيمي على موضوعهم[٢].

كان كتاب آشلي الأول دراسة تقليدية للتوازن المثلث للقوة بين الصين والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، تضمن دراسة لمختلف معدلات النمو التكنولوجي والاقتصادي بين هذه القوى العظمى عبر الزمن. بهذا المعنى، نجد أن الكتاب متمركز بشكل ثابت ضمن «توازن

(١) Alexander Wendt, "Bridging the Theory/Metatheory Gap in International Relations," *Review of International Studies*, vol. 17 (1991), p. 383.

(٢) Darry S. L. Jarvis, *International Relations and the Challenge of Postmodernism: Defending the Discipline* (Columbia, South Carolina: University of South Carolina Press, 1999).

قوى» تقليدي، مع أنه توازن اعتمد على منظار دينامي عبر الزمن، ولم يساوي بين معنى القوة والقدرة على القذف بالقوة العسكرية إلى الخارج. على أنه منذ أن نشر آشلي ذلك الكتاب، فقد أولى الكثير من الاهتمام لمنطلقات نظرية النظرية التي تنطوي عليها النظرية التقليدية للعلاقات الدولية. وهو يجادل، بشكل خاص، بأن تلك الأخيرة تخضع إلى «منطق ذرائعي» لا ينفصل عن أثره السياسي، أي التواطؤ مع بنى القوة العالمية الهرمية والجائرة.

يستند المنطق الذرائعي إلى عدد من الافتراضات بشأن طبيعة الواقع، ووظيفة النظرية ودور البحاثة بوصفه منظراً. فهو يفترض أولاً وجود فرق وجودي بين الشخص والموضوع، الأمر الذي يجعل «الواقع» مجالاً للخبرة لا يشوبه الإدراك أو تتوسطه اللغة والتفسير. إن الواقع موجود بمعزل عن الأشخاص المشاهدين والمتكلمين والفاعلين. ثانياً، إن وظيفة النظرية هي تفسير أنماط النشاط السياسية والدائمة في موضوعها. وهي تفعل ذلك عبر تقديم تفسيرات معقولة لفرضيات يمكن اختبار صحتها وتأخذ شكل مقولات من نوع «إذا / فإذاً». فالفرضيات هي الصلة الحاسمة بين «معطيات» الخبرة والإطار النظري الذي تصبح المعطيات في ضوئه ذات مغزى. وأخيراً، ليست النظرية أداة اكتشاف فحسب، بل قد تكون مفيدة إذا أردنا أن نتدخل ونغير أنماط السلوك بدلاً من أن نكون مجرد قادرين على التنبؤ بها ضمن بارامترت (نطاقات حاصرة) معينة. تكوِّن هذه المقدمات، بالنسبة إلى آشلي، شكلاً من أشكال «المعقولية التقنية» التي «تصور الحياة بوصفها أوضاع مشكلات عديدة مستقلة عن غيرها نوعاً ما... وتعرّف من منطلق بعض الأغراض أو الاحتياجات المحددة، وبعض العوائق أو القيود التي تعترض تلبية هذه الاحتياجات، وبعض الوسائل التي يمكن بواسطتها التغلب على العوائق والقيود»[٣].

يجادل آشلي بأن الأسباب التقنية تجرد النظرية من أي دور تقويمي نقدي. وقد نجم عن هيمنتها في هذا الفرع من فروع المعرفة أن الأغلبية العظمى من الدارسين يميلون إلى الافتراض بأنها تستنفذ نطاق ومعنى العقل بوصفه «أداة» تحريرية محتملة. لذا، فإن دور العالم الاجتماعي لا يزيد على كونه تقنياً، يساعد في حلّ «المشكلات» ضمن مجال معين للقضايا، لكنه يفشل في

(٣) Richard Ashley, "The State of the Discipline: Realism under Challenge," in: Richard L. Higgott and James Richardson, eds., *International Relations: Global and Australian Perspectives on an Evolving Discipline* (Canberra: Australian University Press, 1991), p. 67.

التفكّر بالظروف التي تؤدي إلى نشوء المشكلات في المقام الأول. وعلى عكس هذا المفهوم «الوضعي» للنظرية، فقد كان آشلي يدعم علماً اجتماعياً أكثر «تأملاً» يتفحص الممارسات البنيوية/المعرفية التي تؤدي إلى نشوء المشكلات ذاتها، ويدعو إلى محاولة جذرية لمواجهة تلك البُنى بدلاً من تركها تؤطّر «المشكلات» وتحددها. إن مقالاته الرئيسة كلها التي نُشرت في النصف الأول من الثمانينيات هي تنويعات لنقد فلسفي للمنطلقات المعرفية للعقلانية التقنية كما تجلت في المناظرات التي كانت تجري بشأن الواقعية وتنميط النظام العالمي وسيطرة الأساليب الاقتصادية (لا سيما نظرية الاختيار العقلاني) في دراسة العلاقات الدولية.

وكان آشلي يسعى وراء مثل أعلى تحريري للحرية والاستقلال لجميع الذين تعرضوا لاضطهاد هياكل القوة التي كان معظم دارسي العلاقات الدولية يعتمدون عليها لإدارة أي من «المشكلات» التي كانت تنشأ في أجندة العلاقات الدولية، وكان في الوقت نفسه، يواصل تحليله النقدي للنظرية التقليدية للعلاقات الدولية. ويظهر هذا بجلاء في مناظرته مع جون هيرز (John Herz) في مقالته عن «الواقعية السياسية والمصالح البشرية»، حيث يستشهد بهابرماس ومفهومه لـ«المصالح التي تبني المعرفة» (Knowledge - Constitutive Interests) في العلوم الإنسانية. وعلاوة على اهتمامنا التقني بالسيطرة على بيئتنا واهتمامنا العملي بالمحافظة على التواصل والتفاهم المتبادلين، فإن لدينا اهتماماً متسامياً بـ«تأمين الحرية ضدّ القيود غير المعترف بها وعلاقات السيطرة وظروف التواصل والتفاهم المشوَّهين اللذين يحرمان البشر من القدرة على صنع مستقبلهم عبر الإرادة والوعي الكاملين»[٤].

يكاد ينطوي نعت آشلي بأنه مفكر طوباوي على تبسيط للأمور، حيثُ تراجع نوعاً ما عن مشروع بحثي يسعى لتنويرنا بالضبط بشأن «العوائق» في «علاقات السيطرة» كي نستطيع تحرير أنفسنا منها. وكما هو حال الكثيرين من أعضاء اليسار الراديكالي الذين تأثروا بعمل أنصار ما بعد البنيوية الفرنسيين، لا سيما ميشيل فوكو، فإن آشلي لم يعد يجد عوناً في التراث الفكري للحداثة إما لإلقاء الضوء على قيمنا، أو لإرشادنا عن كيفية احتمال تحقيقها في أي مجموعة مؤسساتية ملموسة من التدابير[٥]. ومع ذلك فقد نجح آشلي في تركيز الانتباه على المنطلقات

(٤) Richard Ashley, "Political Realism and Human Interests," *International Studies Quarterly*, vol. 25 (1981), p. 227.

(٥) حول هذا الموضوع، انظر:

الميتافيزيقية والمعرفية للنظرية التقليدية للعلاقات الدولية. لقد لفت الانتباه إلى جبرية نظرية الواقعيين الجدد، لا سيما نظرية كينيث والتز، وكشف النقاب عن مشكلات عديدة في تطبيق منهجيات الاقتصاد الجزئي على دراسة السياسة العالمية. يعد آشلي شخصية أساسية في ما يدعى «المناظرة الثالثة» التي جرت في الثمانينيات التي كانت أقل اهتماماً بدقة بالأطر المتنافسة للتحليل من الطبيعة الإشكالية للمعايير التي تحدد معايير أحكامنا وتقويمنا.

ابتعد آشلي منذ منتصف الثمانينيات، عن مرحلته «البطولية» الجذرية وانتقل إلى نقد أكثر «تدميراً» لنظرية العلاقات الدولية. وهذا ينسجم مع اعتماد تصوير فوكو للترابط بين القوة والمعرفة في الحياة الاجتماعية. فتعتبرها المفاهيم الحديثة للقوة مصدراً قابلاً للاستبدال يمكن حيازته ونقله من طرف إلى آخر. وعلى نقيض ذلك، نجد أن آشلي يرى القوة بأنها شبكة من الممارسات الصارمة تساعد في تكوين هويتنا بوصفنا كيانات مبنية. في هذا السياق من الخطأ الاعتقاد بأن النضال الثوري باسم «الطبقة» أو «العرق» يمكن أن يحررنا من القوة. وبدلاً من استبدال سرد أسمى للتقدّم بآخر، فقد اتّخذ آشلي موقف «المنشق»، ليس سعياً لاستبدال الخطابات المهيمنة في العلاقات الدولية، بل سعياً لتقويضها بحيث:

«يكون بالإمكان مقاومة أو إضعاف الممارسات؛ وبحيث يثار الشك حول الحدود ويتم تجاوزها؛ وبحيث يمكن تخريب التأكيدات وتجريدها من الاستدلال استناداً إلى البرهان الذاتي، وتسييسها وإسباغ الطابع التاريخي عليها؛ بحيث يمكن أن تصبح الصلات بين مختلف العناصر الثقافية ممكنة؛ وبحيث يمكن شقّ طرق جديدة في التفكير وممارسة السياسة العالمية»[٦].

يريد آشلي منا أن نتوقف عن التفكير بالقوة بوصفها شيئاً نمتلكه أو يتم تجريدنا من امتلاكه. إن مركزها هو «العلاقات الجزئية» التي تمثل شبكة من القوة، ويمكن ممارستها «من الأسفل» و«من الأعلى». هذه الطريقة بالتفكير غريبة جداً عن المفهوم الواقعي التقليدي لـ«ميزان القوة» لدى «القوى العظمى» التي تسخِّر القوة لحماية المصالح القائمة وتستخدمها أداة للمحافظة على مركزها وتحسينه في نظام هرمي صلب.

Jim George, *Discourses of Global Politics: A Critical (Re) Introduction to International Relations* (Boulder, CO: Lynne Reinner, 1994), pp. 171-176.

(٦) Richard Ashley, "Untying the sovereign State: A Double Reading of the Anarchy Problematique," *Millennium: Journal of International Studies*, vol. 17 (1988), p. 254.

لم يحاول آشلي احتلال نقطة ذات امتياز، ينطلق منها لتقويم النظرية أو الممارسة في العلاقات الدولية منذ أواخر الثمانينات، وذلك في ضوء ما كتبه عن طبيعة الحقيقة والعقل اللذين يتم بناؤهما منطقياً. فإذا كانت الحقيقة دالة القوة والعكس بالعكس، يمكن السؤال عن الأساس الذي يستطيع آشلي أن يبني عليه نقده؟ بدلاً من ذلك، حصر آشلي نفسه بمهمة أكثر تواضعاً - ألا وهي استكشاف تواطؤ النظرية الدولية مع المشكلات التي تزعم بأنها تحاول حلها. هذه هي استراتيجية «قراءته» التفكيكية للواقعية في العلاقات الدولية، لا سيما الواقعية الجديدة. وهو يحثنا على قراءة النصوص التي يكتبها الواقعيون ليس بصفتها محاولات لعكس صورة واقع معين لدول إقليمية مستقلة تتعايش في بيئة فوضوية. بدلاً من ذلك، يجب أن نقرأها على أنها محاولات عديدة لتأييد الدولة الإقليمية ذات السيادة بوصفها الوعاء الذي يحوي الجماعة السياسية التي تقيد نطاق حريتنا وتنظم هوياتنا بوصفنا أعضاء في جماعات وطنية ذات كيانات مستقلة. هذا ما يعنيه بالانخراط في «قراءة مزدوجة» لـ«الفوضى الإشكالية» التي تبني فرعاً كاملاً من فروع المعرفة ليشمل اللا مكان للعلاقات الدولية. لا يكون اقتران الفوضى بغياب النظام (Order) والسلطة ممكناً إلا على أساس اقتران سابق بين السيادة الإقليمية والنظام/ الجماعة. وهذا، بالطبع، موضوع تناوله عمل روبرت ووكر ومارتن وايت، لكن آشلي يحثنا على إمعان النظر في الممارسات الفكرية/ السياسية التي تحافظ على الثنائية، بدلاً من مجرد القبول بأنها شرط (مسبق) للنظرية الدولية.

إن عمل آشلي، إذاً، هو عمل منظِّر نقدي، وإن لم يكن لحساب أجندة أيديولوجية تسمح بتصنيفه ضمن أي من الأطر النموذجية التقليدية للعلاقات الدولية. ذلك لأنه على الرغم من أنه ثمة ما يغري بتسميته راديكالياً من نوع ما، إلا أن راديكاليته غير مرتبطة بأي مشروع معين لحساب أي جماعة معينة من الناس. وهو يصف نفسه بأنه قد ابتعد ابتعاداً جذرياً عن كلٍّ من موضوع العلاقات الدولية والجماعات المؤقلمة التي تزعم بأنها تمثل تفاعلاتها، أشبه ما يكون بالشخصية البدوية المتجولة في أوائل عصر أوروبا الحديثة.

«غريب عن كلّ مكان ومعتقد، يعرف أنه لا يمكنه أن يشعر بالارتياح بين الناس هناك... ذو مزاج يدفعه إلى التصرف تصرف الفضيلة - الحليف (Virtu-ally)، أي، طبقاً لروح عامة أو فن من فنون الحياة يكافح المرء فيه بلا نهاية في وسط الطوارئ والصدف بغية التمكن بطريقة ما من أن يكون بإمكانه العيش مثلاً أعلى فاضلاً في صميمه بشكل فعلي. ويمكن القول أيضاً إن العمل الذي يؤديه، على الرغم من أنه عمل إسباغ الطابع الإقليمي، إلا أنه غير ملتصق أبداً

بأي إقليم، بدوي متنقل على الدوام، على استعداد دائم للتنقل بحثاً، لا عن مستقر له، لا عن نهاية، بل عن أي أمكنة يمكن أن تكون موضوعاً لاستراتيجيته، فن من فنون الحياة، طريقة لجعل الذات والذوات مسألة إشكالية»[٧].

يرفض ريتشارد آشلي المعايير التقليدية التي تستخدم عادة لإجراء تقويم لمساهمته في نظرية العلاقات الدولية، لأنه من الصعوبة بمكان إجراؤها في هذه المرحلة. وقد نال عمله دعم عدد كبير من البحاثة (معظمهم من الشبان) في بريطانيا والولايات المتحدة، فضلاً عن معارضة أولئك الذين يرون في تخريب آشلي تهديداً محتملاً لوحدة هذا الفرع من فروع المعرفة. على أنه لا بُدَّ من القول إن أسلوب آشلي النثري، مع أنه شاعري في بعض الأحيان، إلا أنه كثيراً ما يكون مكثفاً وصعب الفهم بالنسبة إلى أولئك الذين لم يطلعوا على فلسفة القارة الأوروبية ومفردات التحليل ما بعد - البنيوي.

لعل أشد الانتقادات التي تمّ توجيهها إلى عمل آشلي، وإلى الآخرين الذين استوحوا أفكارهم منه، هو تهمة النسبية المناهضة للنزعة التأسيسية. ومع أنه يجب النظر إلى عمل آشلي في سياق النقد الجاري لما بعد الوضعية في نظرية العلاقات الدولية، فإن ذلك النقد قد جرى تماماً في الوقت الذي بدأت فيه تنهار الحدود بين النظرية السياسية ودراسة العلاقات الدولية. واليوم، لم تعد دراسة الأخلاق الدولية نشاطاً هامشياً في هذا الفرع من فروع المعرفة. وكما بين مارك نويفلد (Mark Neufeld)، فإن «المناظرة الثالثة» في العلاقات الدولية جعلت البحاثة أكثر انخراطاً في «التأمل» بشأن ما يسميه «الأبعاد السياسية - المعيارية المتأصلة للنماذج وتقاليد العلم الاعتيادية التي تدعمها»[٨]. وفي الواقع، إن آشلي مسؤول جزئياً عن هذا التحول في هذا الفرع من فروع المعرفة. ومن جهة أخرى، يستبعد نقده المجمل للعقل الحديث مشاركته في تجديد النظرية المعيارية للعلاقات الدولية. وكما أوضح نويفلد: «إن ما بعد الحداثة مناسبة لتقويض دور العقل ككل أكثر من توسيع فكرة العقل بحيث تتجاوز حدود الإدراك الوضعي بطريقة تنسجم مع الانعكاسية (Reflexivity)»[٩].

(٧) Richard Ashley, "The Achievements of Poststructuralism," in: Steve Smith, Ken Booth and Marysia Zalewski, eds., *International Theory: Positivism and Beyond* (Cambridge: Cambridge University Press, 1996), pp. 251 and 253.

(٨) Mark Neufeld, "Reflexivity and International Relations theory," *Millennium: Journal of International Studies*, vol. 22 (1993), p. 55.

(٩) المصدر نفسه، ص ٧٥، وللاطلاع على هذه المسألة بشكل أفضل، انظر:

يبقى أن ننتظر كيف سيرد ريتشارد آشلي على نقاد عمله قريبي العهد الذين يتهمونه باستبدال شكل من الواقعية والتقنية بتمجيد نسبي الطابع بل عدمي للمثل العليا التي تبدو جذابة بشكل مجرد، لكنها قد لا تكون متلائمة مع بعضها بعضاً، وفي تلك الحالة فإننا نكون بحاجة إلى معايير «معقولة» للفصل بينها. وقد يكون الأمر أن مساهمة آشلي كانت تتمثل بتمهيد الطريق لانبعاث الأخلاق في النظرية الدولية، وإن كان لم يعد يستطيع المساهمة في ذلك الانبعاث. على أنه لا يزال الوقت مبكراً جداً للاستنتاج بأن آشلي سيتراجع الآن أمام نقاده الذين يسعدهم تأييد دراسة العلاقات الدولية بوصفها ساحة بحث ما بعد الوصفية، لكنهم لا يرغبون في أن «يكتووا بحرارة الانعكاسية ـ المفرطة»[(١٠)].

انظر أيضاً في هذا الكتاب: ووكر، والتز.

أهم مؤلّفات آشلي

The Political Economy of War and Peace: The Sino-Soviet-American Triangle and the Modern Security Problematique. London: Pinter, 1980.

Periodicals

Ashley, Richard. "The Eye of Power: The Politics of World Modelling." *International Organization*: Vol. 37, 1983.

"The Geopolitics of Geopolitical Space: Toward a Critical Social Theory of International Politics." *Alternatives*: Vol. 12, 1987.

"Political Realism and Human Interests." *International Studies Quarterly*: Vol. 25, 1981.

"The Poverty of Neorealism." *International Organization*: Vol. 38, 1984.

"Three Modes of Economism." *International Studies Quarterly*: Vol. 27, 1983.

Molly Cochran, "Postmodernism, Ethics and International Political Theory," *Review of International Studies*, vol. 21 (1995), pp. 237-250.

(١٠) Yosef Lapid, "The Third Debate: On the Prospects of International Theory in a Post-Positivist Era," *International Studies Quarterly*, vol. 33 (1989), p. 251.

"Untying the sovereign State: A Double Reading of the Anarchy Problematique," *Millennium: Journal of International Studies*: Vol. 17, 1988.

"Conclusion: Reading Dissidence/Writing the discipline: Crisis and the Question of Sovereignty." (with R. B. J. Walker). *International Studies Quarterly*: Vol. 34, 1990.

"Introduction: Speaking the Language of Exile: Dissident Thought in International Studies." (with R. B. J. Walker). *International Studies Quarterly*: Vol. 34, 1990.

Documents

"The Achievements of Poststructuralism," in: Smith, Steve, Ken Booth and Marysia Zalewski (eds.). *International Theory: Positivism and Beyond* . Cambridge: Cambridge University Press, 1996.

"Imposing International Purpose: Notes on a Problematic of Governance," in: James N. Rosenau and Ernst-Otto Czempiel (eds.). *Global Changes and Theoretical Challenges: Approaches to World Politics for the 1990,s.* Toronto, DC: Heath and Co., 1989.

"Living on Border Lines: Man, Poststructuralism and War," in: James Der Derian and Michael Shapiro, eds., *International/Intertextual Relations: Postmodern Readings in World Politics.* Lexington, MA: Lexington Books, 1989.

"The State of the Discipline: Realism under Challenge," in: Higgott, Richard L. and James Richardson (eds.). *International Relations: Global and Australian Perspectives on an Evolving Discipline.* Canberra: Australian University Press, 1991.

للمزيد من المطالعة

Book

Jarvis, Darryl. *International Relations and the Challenge of Postmodernism: Defending the Discipline.* Columbia, South Carolina: University of South Carolina Press, 1999.

Periodicals

Brown, C. "Turtles All the Way Down: Anti-Foundationalism, Critical Theory and International Relations." *Millennium: Journal of International Studies*: Vol. 23, 1994.

Gilpin, Robert. "The Richness of the Tradition of Political Realism."*International Organization*: Vol. 38, 1984.

Rosenau, Pauline. "Once Again into the Fray: International Relations Confronts the Humanities." *Millennium: Journal of International Studies*: Vol. 19, 1990.

Spegele, Roger D. "Richard Ashley's Discourse for International Relations." *Millennium: Journal of International Studies*: Vol. 21, 1992.

Document

Brown, C. "Critical Theory and Postmodernism in International Relations," in: Groom, A.J.R. and Margot Light (eds.). *Contemporary International Relations: A Guide to Theory*. London: Pinter, 1994.

روبرت بي. جاي. ووكر (Robert B. J. Walker)

يدور روبرت ووكر بكتاباته في حلقات. إذ كتب، خلال العشرين سنة المنصرمة، عدداً كبيراً من الفصول في مجموعات محررة ومقالات في المجلات (بعضها بالاشتراك مع ريتشارد آشلي) تمثّل في معظمها الافتراضات التي ينقلها الدارسون إلى دراسة العلاقات الدولية. وهو لا يقول إنها صحيحة أو خاطئة، بل إنّه يبحث عما يمكن تسميته بشروط احتمال حدوثها. ومع أني صنفته ضمن فئة «ما بعد الحداثة»، فإنه سينظر إلى هذا التصنيف نظرة التشكك. ومما لا شكّ فيه أنه سيشكك أيضاً بالدافع الذي جعلني «أضعه»، بحيث يمكن «تدجين» عمله من جانب فرع من فروع المعرفة الذي جعل من تفكيك مناظراتها الشعائرية ديدنه، وذلك تعبيراً منه عن الحداثة.

ولد ووكر في ريدينغ، إنكلترا، عام ١٩٤٧. وتخرج من جامعة ويلز في عام ١٩٦٨، حيث حصل على شهادة البكالوريوس، ثمّ انتقل إلى كندا لمواصلة دراساته العليا. وحصل في عام ١٩٧٧ على شهادة الدكتوراه من جامعة كوين في أونتاريو وانخرط منذ عام ١٩٨١

بالتدريس في جامعة فيكتوريا في كولومبيا البريطانية، كندا. وقد شغل وظيفة زميل زائر في الجامعة الوطنية الأسترالية، وجامعة برنستون.

لعل أفضل طريقة لمقاربة عمله هي في بوصفه بأنه نظرية عن النظرية، وإن كان ذلك لا يعني أنه يريد أن يصف للطلاب طرقاً يمكن من خلالها لدارسي العلاقات الدولية أن يحسنوا فهمهم التجريبي. وفي الواقع، نجد أنه لا يريد الاعتراف بأنه من الذين يدرسون العلاقات الدولية. فاهتمامه بهذا الفرع من فروع المعرفة، أي الميدان الأكاديمي للعلاقات الدولية، لم ينشأ من قدرته على توليد فهم أفضل لموضوعها، ولكن من فضوله بشأن الشيء الذي يجعل العلاقات الدولية ممكنة في المقام الأول.

«إن ما تنبئنا به العلاقات الدولية ليس تماماً ما يزعم كثيراً بأنها تفعله. فهي لا تنبئنا بالشيء الكثير عما هو عليه العالم، مع أنها تنبئنا فعلاً الشيء الكثير عن الظروف التي نستطيع فيها الادّعاء بأننا نعرف ما هو عليه العالم وعن احتمالاته في المستقبل. وحتى بوصفه ظاهرة تتطلب التفسير، فإنه بالتأكيد دليل جيد ينبئنا عما نظن بشأن مكاننا ومن نحن»[1].

يعتبر ذلك الاقتباس، بوصفه لمحة ننفذ فيها إلى أسلوب ووكر في الكتابة، مثالاً جيداً عن استراتيجيته. فبدلاً من أن يكتب ووكر عن العالم، فإنه يكتب عن الطرق التي يكتب بها الآخرون حول ما يعتقدون بما هو عليه العالم أو بما يجب أن يكون عليه. بالنظر إلى اهتمامه، أو قد تكون «هاجسه» الكلمة المناسبة، بالنظر إلى تصوراته وافتراضاته، فقد يخرج القارئ من «مواجهة» مع ووكر وهو يشعر بشيء من الإحباط. فالأغلبية العظمى من النصوص النظرية في هذا الميدان تفترض أن «النظرية» تتكون من مجموعة من التعميمات التفسيرية أو المعيارية حول أنماط من السلوك في العالم «الواقعي». وتتمثل مهمة النظرية التجريبية (Empirical) في تحديد وتصنيف هذه الأنماط وتحديد الظروف التي من المحتمل أن تحدث أو تتغير أو تزول فيها كلياً. إن كون تلك الأنماط موجودة ويمكن اكتشافها من خلف العناصر الطارئة للممارسة التاريخية يجعل النظرية (خلافاً للتاريخ السردي) شيئاً ممكناً. وهكذا، فإن «النظرية» أداة، أو وسيلة لتسهيل فهمنا لـ«الواقع». فالنظريات أطر فكرية تجعل العالم ذا معنى. والفائدة النظرية، بدورها، هي دالة القوة التفسيرية، يمكن تقويمها بحسب معايير مثل الثبات المنطقي الداخلي

(١) R. B. J. Walker, "Pedagogies on the Edge: World Politics without International Relations," in: Lev S. Gonick and Edward Weisband, eds., *Teaching World Politics: Contending Pedagogies for a New World Order* (Boulder, CO: Westview Press, 1992), p. 173.

في استخدام المفاهيم، والتحقق التجريبي للمقولات العملية والدعم التجريبي للفرضيات المشتقة من النظرية، والإيجاز.

لا يوافق ووكر على هذا، فهو يرفض التقسيم التقليدي الثنائي البوبري (Popperian) بين «النظرية» و«الممارسة» الذي يتم استناداً إليه إعطاء امتياز للمسائل المعرفية على المسائل الوجودية. إذ يعتبر أن الممارسة «محمّلة بالنظرية» مسبقاً. وعالم العلاقات الدولية هو بالدرجة الأولى عالم تصوري – عالم من المعاني – يتم من خلاله تصفية الفعل وجعله ممكناً من خلال عمليات مؤسساتية للتفسير يتم استناداً إليها استهلال أفعال أخرى في العالم الواقعي. فنحن لا نستطيع الوصول مباشرة إلى «العالم الواقعي» إلا عبر تفسيره المنطقي من جانب المشاركين والمراقبين على السواء. وبالتالي ينتمي ووكر إلى ما بعد الحداثة من حيثُ إنَّ عمله يعكس تفسيراً لمصطلحي «الحديث» و«ما بعد الحديث» اللذين أتى بهما زيغمونت بومان (Zygmunt Bauman)[٢]. فهما بالنسبة إلى ووكر وبومونت يشيران إلى اختلافات في فهم العالم الاجتماعي والطبيعة ذات الصلة للعمل الفكري وغرضه. ويفترض المزاج الحديث وجود مبدأ وجودي ما لـ«النظام» (Order)، بوصفه أنماطاً مقترنة ببعضها من السلوك الاجتماعي، وهو موجود ينتظر أن يتم اكتشافه وتفسيره، وبالتالي فإنه عرضة للتحوير والسيطرة عليه. لكن بالنسبة إلى النظرة بعد الحديثة للعالم، نجد أن النظام لا يسبق الممارسات، وبالتالي لا يمكن الاستفادة منه مقياساً خارجياً لصحتها. ولا يمكن فهم كلّ نموذج من النظام (Order) إلا استناداً إلى الممارسات التي تثبت صحته. وهكذا، على سبيل المثال، «لا تعد الأخلاق مستودعاً لمبادئ نظرية تنتظر التطبيق؛ بل هي ممارسة تاريخية متواصلة. أما نظرية العلاقات الدولية فهي أبعد من أن تكون مجردة من المبادئ الأخلاقية، فإنها مؤسسة بالأصل من خلال روايات الاحتمال الأخلاقي»[٣].

إذا كنا نبحث عن مصطلح أكثر دقة من «بعد الحداثة» لمقاربة عمل ووكر، فيمكن إيجازه بأنه «مقاربة ممارسات منطقية»[٤]. وخلافاً للتفسير التقليدي للنظرية بوصفها أداة مفيدة نوعاً

(٢) Zygmunt Bauman, *Legislators and Interpreters: On Modernity, Postmodernity and Intellectuals* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1987).

(٣) R. B. J. Walker, "Ethics, Modernity and the Theory of International Relations," in: Richard L. Higgott and James Richardson, eds., *International Relations: Global and Australian Perspectives on an Evolving Discipline* (Canberra: Australian University Press, 1991), p. 129.

(٤) هذا المصطلح تم شرحه جيداً في:

Roxanne Lynn Doty, "Foreign Policy as Social Construction," *International Studies Quarterly*,

ما، فإنه يشدد على التفسير المنطقي للواقع. وينظر إلى اللغة بوصفها جزءاً من نظام (System) لتوليد المواضيع والأشياء والعوالم. فليس للأفراد والجماعات «وجود» بأي طريقة ذات مغزى بمعزل عن تفسيرهم اللغوي. يؤدي هذا الإدراك للدور التأسيسي للغة والخطاب إلى نشوء مفهوم جديد وجذري للقوة. وهو متأصل في الممارسات اللغوية التي يمكن بواسطتها تفسير العناصر وتمكينها ضمن خطابات معينة. وكما قال دوتي (Doty):

«لا يمكن رد الممارسة المنطقية إلى مركز ثابت ومستقر، مثل الوعي الفردي أو إلى وحدة اجتماعية. فالممارسات المنطقية التي تكون المواضيع وأنماط الذاتية (Subjectivity) مشتتة وموزعة خلال مختلف الأمكنة. وهذا ما يجعل فكرة العلاقة المتبادلة بين النصوص (Intertextuality) شيئاً مهماً. وتشير النصوص دائماً إلى نصوص أخرى تشير بدورها إلى نصوص أخرى. وليست القوة الكامنة في اللغة بالتالي شيئاً مركزياً، يصدر عن موضوع مُعطى مسبقاً»[٥].

يرى ووكر أن نصوص نظرية العلاقات الدولية ناضجة بشكل خاص للتفكيك، وهو شديد الإعجاب بها لأن العلاقات الدولية تصبح ممكنة نتيجة سلسلة من الثنائيات المفاهيمية واللغوية – الواقعية مقابل المثالية، التسلسل الهرمي مقابل الفوضى، النظرية مقابل الممارسة، الأخلاق مقابل العلاقات الدولية، والأهم، السياسة مقابل العلاقات الدولية. وعلى الرغم من كلّ الأدبيات التي تحث على نوع من التكامل بين النظرية السياسية (خطاب للتقدّم) والعلاقات الدولية (خطاب للبقاء)، وتحث على هذا التكامل، فإن ووكر يستقصي بشكل معمق نوعاً ما الطرق التي بدلاً من أن تمثّل فيها النظرية السياسية ودراسة العلاقات الدولية حقولاً أكاديمية، فإنها تكون بعضها البعض شرطاً للاحتمال.

يتمحور كتاب ووكر داخل/ خارج: العلاقات الدولية بوصفها نظرية سياسية (Inside/Outside: International Relations as Political Theory)، حول مفهوم سيادة الدولة التي يرى أن «تجاوزها» أصعب بكثير مما يعتقد الكثيرون من الدارسين. يزعم ووكر أن مبدأ سيادة الدولة «حاسم» (وهي إحدى كلماته المفضلة)، حيث يظهر أنه يحلّ سلسلة من التناقضات بين الذات والآخر، التماثل والاختلاف، الشمولية والخصوصية، الوحدة والتنوع. والخلاصة، تنص حجته على ما يلي:

---

vol. 37 (1992), pp. 297-320.

(٥) المصدر نفسه، ص ٣٠٢.

«إن مبدأ سيادة الدولة زعم قانوني أقل تجريداً من الممارسة السياسية الكثيفة بشكل استثنائي ـ وبوصفه استجابة لمشكلة انتشار الوحدات المستقلة في عالم من السلاسل الهرمية المبدِّدة، فإنه يفصح عن وصف حديث بشكل محدد للفراغ السياسي. وذلك من خلال حلّ ثلاثة متناقضات أساسية. فهو، بإيجاز، يحلّ مسألة العلاقة بين الوحدة والتنوع، بين الداخلي والخارجي وبين المكان والزمان. ويفعل ذلك عبر الاستقاء من الممارسات الفلسفية واللاهوتية والثقافية لحضارة محددة تاريخياً تحرّكها الحاجة إلى أن تحقق بل أن تسيطر على لحظات الاستقلال تلك التي ظهرت في عمليات الانتقال التي مرت بها أوروبا الحديثة في أول عهدها»[٦].

وهكذا، فإننا نتمتع بثمار الجماعة بوصفنا مواطنين لهم حقوق ضمن الدولة. أما بالنسبة إلى من هم خارج الدولة، فإن التزاماتنا هي لـ«البشرية»، وهي انعكاس باهت للقانون الطبيعي. وينظر إلى «التقدّم التاريخي»، داخل الدولة من بعد زمني، في حين أن التقسيم المكاني الاعتباطي للسياسة الدولية يضمن استمراره مجالاً للضرورة وليس للحرية. وتكون حقوق المواطنة الشاملة، داخل الدولة – من حيث المبدأ – متاحة لـ«الجميع»، ومع ذلك تعتمد تلك الشمولية ذاتها على قدرة الدولة على استبعاد «الغرباء». ويستكشف ووكر المغزى السياسي لسيادة الدولة بشيء من التوسع، ويجادل بأنه في غياب أي حلّ «بعد الحديث» لهذه التناقضات، فإن جاذبية السيادة أبعد ما تكون عن الموت.

يعد عمل ووكر مهماً في فهم الاعتقاد بأنه سوف يتم تجاوز سيادة الدولة قريباً بوصفها مبدءاً أساسياً للعلاقات الدولية. وهو يعترف بالضعف المتزايد لقوته المنطقية في فترة من «العولمة» المزعومة، لكنه يزعم بأنه لا يوجد بديل طالما أنه يبقى علينا اكتشاف وسيلة بعد حديثة للتغلب على تناقضات العالم الحديث. كما إنَّ عمله مهم بالنسبة إلى أولئك الذين يعتقدون أنه من الممكن حلّ «المناظرات الكبيرة» المتجذرة في الميدان والاحتفاظ في الوقت نفسه بهوية مستقلة لـ«الفرع الأكاديمي» للعلاقات الدولية. ويرى ووكر أن الظرف الذي يؤدي إلى نشوء العلاقات الدولية يمثّل عائقاً أمام حلّ الثنائيات ضمنه. وعلى مستوى التطبيق العملي، نراه يجادل بأن الحديث عن الحركات الاجتماعية «الجديدة» ينطوي على المبالغة. وطالما أن تلك الحريات (التي تقوم على أساس نوع الجنس(Gender)، أو الاهتمام بالبيئة) تفشل

(٦) R. B. J. Walker, *Inside/Outside: International Relations as Political Theory* (Cambridge: Cambridge University Press, 1993), p. 154.

في تقديم إجابات جديدة عن المسائل التي تستجيب سيادة الدولة لها بشكل فاعل، فإنها لن تختلف عن الحركات الاجتماعية «القديمة»، ولعلها تعاني المصير نفسه.

وأخيراً، يساعدنا عمل ووكر على تقدير حدود الكثير من المناظرات المتعلّقة بكفاية «الواقعية» في دراسة العلاقات الدولية. وقد فعل ووكر الشيء الكثير لإعادة الأهمية التاريخية لماكس فيبر (Max Weber) في التقليد الواقعي، لكنه أيضاً كتب الشيء الكثير مقوضاً الرأي القائل بوجود أي شيء سوى تشابه أولي بين أي اثنين ينتميان إلى المذهب «الواقعي» في نظرية العلاقات الدولية.

انظر أيضاً في هذا الكتاب: آشلي.

أهم مؤلّفات ووكر

Inside/Outside: International Relations as Political Theory. Cambridge: Cambridge University Press, 1993.

One World, Many Worlds: Struggles for a just World Peace. Boulder, CO: Lynne Reinner, 1988.

Periodicals

"Social Movements\World Politics." *Millennium: Journal of International Studies*: Vol. 23, 1994.

"Conclusion: Reading Dissidence/Writing the discipline: Crisis and the Question of Sovereignty." (with Richard K. Ashley). *International Studies Quarterly*: Vol. 34, 1990.

Richard K. Ashley. "Introduction: Speaking the Language of Exile: Dissident Thought in International Studies." (with Richard K. Ashley). *International Studies Quarterly*: Vol. 34, 1990.

Documents

"Ethics, Modernity and the Theory of International Relations," in: Higgott, Richard L. and James Richardson (eds.). *International*

Relations: Global and Australian Perspectives on an Evolving Discipline. Canberra: Australian University Press, 1991.

"Gender and Critique in the Theory of International Relations," in: Peterson, V. Spike (ed.). *Gendered States: Feminist (Re)Visions of International Relations Theory.* Boulder, CO: Lynne Reinner, 1992.

"International Relations and the Concept of the Political," in: Booth, Ken and Steve Smith (eds.). *International Relations Theory Today.* Cambridge: Polity Press, 1995.

"Pedagogies on the Edge: World Politics without International Relations," in: Gonick, Lev S. and Edward Weisband (eds.). *Teaching World Politics: Contending Pedagogies for a New World Order.* Boulder, CO: Westview Press, 1992.

"Sovereignty, Identity, Community: Reflections on the Horizons of Contemporary Political Practice," in: Walker, Robert and Saul H. Mendlovitz (eds). *Contending Sovereignties: Redefining Political Community.* Boulder, CO: Lynne Reinner, 1990.

"Violence, Modernity, Silence: From Max Weber to International Relations," in: Campbell, David and Michael Dillon (eds.). *The Political Subject of Violence.* Manchester: Manchester University Press, 1993.

"Interrogating state sovereignty," in: R. B. J. Walker and Saul H. Mendlovitz (eds). (with Saul Mendlovitz). *Contending Sovereignties: Redefining Political Comnumity.* Boulder. CO: Lynne Reinner, 1990.

للمزيد من المطالعة

Books

Camilleri, Joseph and Jim Falk. *The End of Sovereignty: The Politics of a Shrinking and Fragmenting World.* London: Edward Elgar, 1992.

Periodical

Jones, Roy E. "The Responsibility to Educate." *Review of International Studies*: Vol. 20, 1994.

Documents

Brown, C. "Critical Theory and Postmodernism in International Relations," in: Groom, A. J. R. and Margot Light (eds.). *Contemporary International Relations: A Guide to Theory*. London: Pinter, 1994.

Hansen, Lene. "Deconstructing a discipline: R. B. J. Walker and International Relations," in: Neumann, Iver B. and Ole Waever (eds.). *The Future of International Relations: Masters in the Making*. London: Routledge, 1997.

نوع الجنس والعلاقات الدولية

(Gender and International Relations)

كان دور نوع الجنس (Gender) في نظرية العلاقات الدولية وممارستها في طور النسيان، حتّى الثمانينيات، على الرغم من الحملات الداعية إلى المساواة بين الرجل والمرأة في العلوم الاجتماعية الأخرى. أما اليوم، فلم يعد الأمر على هذه الحال، حيث وجه عدد من المفكرين الداعين إلى المساواة بين النوعين الاجتماعيين نظراتهم الناقدة إلى مجال كان حتّى الآن متعامياً عن نوع الجنس. إلا أنه كان لا مفرّ من أن تظهر انتقادات الدولة من جانب الداعين إلى المساواة وطابع نوع الجنس للنظرية السياسية في دراسة العلاقات السياسية في مرحلة ما. ومع نهاية الحرب الباردة، وعودة «سياسة الهوية»، والانتقادات المتواصلة للمذهب الوضعي في الميدان في الثمانينيات، فقد تمّ انتهاز فرصة فحص دور نوع الجنس من قبل عدد من المفكرين المهتمين بالمساواة بين النوعين الاجتماعيين. يكشف عمل سينثيا إينلو (Cynthia Enloe) عن دور المرأة في دعم العلاقات الدولية على الصعيد التجريبي، فعلى الرغم من أن هذا الدور يمارس في خلفية نظرية العلاقات الدولية وعلى هوامشها. تعد جين إيلشتاين (Jean Elshtain) منظِّرة سياسية تنبثق مساهماتها في العلاقات الدولية من فهمها العميق لدور نوع الجنس في تأطير مفاهيم سائدة للدولة في الفكر الغربي. وهي تلقي الضوء، بصورة خاصة، على الطريقة التي يتم فيها التعبير عن مفاهيم الدور المناسب للرجل والمرأة في نظرية الحرب وممارستها. ويركز عمل جاي. آن تيكنر (J. An Tickner) على دور نوع الجنس في تحديد الطريقة التي ندرس بها العلاقات الدولية. فهي تجادل بأن عدم المساواة بين الرجل والمرأة تتجلى بالطريقة التي نفكر بها في «الأمن» و«الاستقرار» في الشؤون الدولية. فما لم تؤخذ خبرات المرأة في تحديد ما يتعين تضمينه واستبعاده في دراسة العلاقات الدولية، فإن فهمنا سيظل ناقصاً بشكل جذري.

جين بيتكه إيلشتاين (Jean Bethke Elshtain)

كما هو الحال بالنسبة إلى الكثير من المفكرين في هذا الكتاب من الصعوبة بمكان تصنيف جين بيتكة إيلشتاين ضمن النماذج (paradigms) الثابتة للعلاقات الدولية. وهذا يعود، جزئياً، إلى أنها ترفض أن تضع نفسها ضمنها، وتفضل أن تنسحب من هذا الفرع من فروع المعرفة والبحث عن ظروف احتمال كونها ميداناً أكاديمياً مستقلاً. ومع أنه من المناسب أن نعتبرها من دعاة المساواة بين الرجل والمرأة، إلا أنها شديدة النقد لبعض المدارس الداعية إلى تلك المساواة التي تجادل بأنها تعمل على إدامة عدم التفاهم بين الرجال والنساء. وفي ضوء كتابها الأقرب عهداً عن مصير الديمقراطية في الولايات المتحدة، فإنه من المناسب أيضاً اعتبارها جزءاً من الحركة «الجماعية» (Communitarian)، لكنها لا تخلو من التفاتات إلى الحاجة إلى «مجتمع مدني» دولي أشد قوة.

قبل كلّ شيء، إن إيلشتاين منظِّرة سياسية لها اهتمام خاص بدور نوع الجنس في صياغة الطريقة التي نفهم فيها ماهية «السياسة»، المحلية أو الدولية. وقد تتبعت الطريقة التي تشربت فيها النظرية السياسية مفاهمات «ذات طابع مشبع بنوع الجنس» للتمييز بين المجال العام والخاص، والدولة – الأمة والحرب. ولا يكشف جزء كبير من عملها دور نوع الجنس في تحديد الطريقة التي نتصور من خلالها العلاقات الدولية ونتحدث عنها فحسب، بل الطريقة أيضاً التي نتصرف بها في العلاقات الدولية. وهذا، بالطبع، جزء من مقصد أوسع نطاقاً، وهو تجاوز الممارسات الفكرية السياسية التي تعمل على إدامة الطريقة التي يفكر بها الرجال والنساء في أنفسهم والإمكانات المتاحة لهم.

ولدت إيلشتاين في عام ١٩٤٠ في منطقة المزارع المروية من كولورادو الشمالية، ونشأت في قرية تيمنات الصغيرة (عدد سكانها ١٨٥ نسمة). وكان أبوها مفتش مدارس تيمنات، وكانت إيلشتاين كبرى خمسة أطفال في أسرتها. وكانت نائبة لرئيس المحلية في «صناع بيوت أمريكا في المستقبل»، وأظهرت موهبة خطابية في المدرسة الثانوية، ونالت جوائز عدة في الخطابة. بعد المدرسة الثانوية، التحقت بجامعة ولاية كولورادو لدراسة التاريخ، ثمّ انتقلت إلى جامعة كولورادو حيث حصلت على شهادة البكالوريوس في عام ١٩٦٣. بحلول تلك المرحلة كانت قد تزوجت وأنجبت ثلاثة أطفال، ثم طلقت زوجها. حصلت إيلشتاين في

عام ١٩٧٣على شهادة الدكتوراه من جامعة برانديس، والتحقت بقسم العلوم السياسية في جامعة ماساشوستس في آمهيرست أستاذاً مشاركاً. ثمّ أصبحت أستاذاً مساعداً في عام ١٩٧٦، وأستاذاً في عام ١٩٨١. تمّ تعيينها في عام ١٩٨٨ أستاذاً لكرسي العلاقات الدولية في جامعة فاندربيلت (أول امرأة تشغل هذا المنصب في فاندربيلت). وأصبحت في عام ١٩٩٥، أول أستاذ كرسي لورا سبيلمان روكفللر للأخلاق الاجتماعية والسياسية في مدرسة اللاهوت التابعة لجامعة شيكاغو.

انبثق عمل إيلشتاين المتعلق بالعلاقات الدولية من فحصها لدور نوع الجنس الذي استند إليه التفريق بين المجال العام والخاص في النظرية السياسية. وقد استكشفت في كتابها **الرجل العام، المرأة الخاصة** (*Public Man, Private Woman*) (١٩٨١)، الطريقة التي يتم بها تصور هذا التفريق في تاريخ الفكر السياسي بغية تعقب تطور معنى «السياسة». وتجادل بأنه يوجد تغيير مثير في الطريقة التي يتم فيها تصوراً لمجالين مع أفول اليونان القديمة وظهور المسيحية، لكن نوع الجنس يظل حاسماً في رسم الحدود بين المجالين. وقد أثبت الكتاب أهمية نوع الجنس الذي تستند إليه الطريقة التي يتم فيها تحديد «المجال السياسي»، واقترانه بالخصائص «الذكورية» المزعومة. ويظل التفسير الذي يستند إلى نوع الجنس للفرق بين الحياة المنزلية (Domesticity) والمجال السياسي المحور الذي يدور حوله عملها عند تحولها إلى العلاقات الدولية.

يعد كتاب **المرأة والحرب** (*Women and War*) أفضل أعمال إيلشتاين، وذلك يعود جزئياً إلى كونه من أول الكتب في موجة الأدب النسائي الذي يُنشرَ في العقد المنصرم. كما إنه كتاب غير عادي لأنه غير تقليدي. وبمعنى ما، فإنه ليس حتّى عن الحرب بحدّ ذاتها. فلا توجد محاولة للخوض بـ«أسباب الحرب» في النظام الدولي أو السياسة المناسبة لخفض وتيرة الحروب. وبدلاً من السؤال المعتاد عن سبب الحرب، نجد أن إيلشتاين تهتم ببعض العدسات الإدراكية الحسية (Perceptual lenses) التي تجعل الحرب ممكنة في المقام الأول. فهي تهتم بشكل خاص بالطريقة التي تتصل فيها تلك الإدراكات بتفسير أدوار نوع الجنس في المجتمع وأسباب انعدام الانتباه للعلاقة في التقاليد الأنكلو - أمريكية المتعلّقة بالنظرية الدولية. إن الكتاب، في جوهره، سرد تاريخي واسع الخيال لـ«الخرافات» التقليدية التي قامت على أساسها العلاقة بين الرجل والمرأة وحددت دورهما في الحرب. فهي تصف أن الخرافتين السائدتين هما «الرجل المحارب» و«المرأة بصفتها النفس الجميلة».

كما إنَّ الكتاب غير عادي أيضاً من حيث إنَّ إيلشتاين تحشر نفسها في السرد، وتنبئ القارئ عن قصة حياتها الخاصة، معتمدة إلى حدّ كبير على مذكراتها التي كتبتها بين عامي ١٩٥٦ و١٩٧٢. وهي ترمي إلى «أن ترسم، أولاً، المواجهة، بصفتها طفلة ومواطنة لاحقة، لعالم الحرب الأوسع للراشدين والعنف الجماعي الذي تسرب إلى داخلها من خلال الأفلام السينمائية وتجربة أسرتي؛ ثمّ ما شهدته بنفسي منذ أن كنت في سنّ المراهقة وطالبة وأماً ومنظِّرة سياسية»[١]. ويتداخل السرد الشخصي مع الحجة التاريخية الأوسع نطاقاً بطريقة تجعل القارئ شريكاً في عملية بحث إيلشتاين عن «صوت تعبُر بواسطته المنطقة الفاصلة بين حياة الناس وولاءاتهم وواجبات الحياة العامة»[٢].

يتقصى الجزء الأول من دراسة إيلشتاين بشكل عام تطور المدنية في اليونان القديمة بوصفها مسلحة حتماً، بما ينسجم مع تحليلها للانقسام العام/ الخاص الذي رسمته في عملها السابق. وإلى جانب تطور قوة الميزة المدنية المسلحة بوصفها إحدى صفات الثقافة الغربية، فإنها تفحص المحاولات المسيحية «الأخرى» الرامية إلى «نزع سلاح الميزة المدنية». ويمكن النظر إلى المسالمة (Pacifism) المسيحية القديمة، والعقيدة المسيحية المتعلّقة بـ«الحرب العادلة» بوصفها محاولة التوسط بين جانبي الثقافة الغربية، كليهما.

«يفترض الورثة الحاليون لـ«الحرب العادلة» بهدفهم الرامي إلى كبح جماح العنف الجماعي، وتشذيب السياسة الواقعية، وتمثيل الهويات البشرية:

١ - وجود استعدادات أخلاقية شمولية، إن لم تكن قناعات - وبالتالي، إمكان وجود أخلاقية غير نسبية الطابع؛

٢- الحاجة إلى أحكام تتعلق بالطرف المعتدي/ الضحية، العادل/ غير العادل، المقبول/ غير المقبول، إلى ما هنالك؛

٣- الفاعلية الكامنة للمناشدات والحجج الأخلاقية بكبح يدّ العنف. وهذا يصب في رؤية لقوة الميزة المدنية، ليس بالمعنى المسلح الكلاسيكي بل بطريقة لا تقل مطالبها إن لم تكن مختلفة[٣].

---

(١) Jean Bethke Elshtain, *Women and War* (New York: Basic Books, 1987), p. 4.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٢.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٥١.

تتجلى درجة التطلُّب عبر قوة الخرافات في تسهيل اندلاع الحرب. وتشحذ إيلشتاين حدة تركيز دراستها، في الجزء الثاني من الكتاب، حيث تشير إلى الخرافات والقصص التقليدية المتعاكسة التي تنظر إلى المرأة بوصفها المانحة للحياة، بينما ينظر إلى الرجال بأنهم يقضون على الحياة. ونجد هنا أيضاً أن المجازات ذات مغزى. إذ تقوم إيلشتان، بحسب الخرافات السائدة، وإضافة إليها، بتصنيف النساء بوصفهن «القِلة الضاربة»، اللواتي يمثلن الأمومة الإسبارطية (المثال الذي تسوقه هو الأم الإسبارطية التي يأتي همها وسؤالها بالدرجة الأولى عن مصير المعركة، وبالدرجة الثانية فقط عن مصير ابنها في المعركة)، و«الكثرة غير المحاربة». يقدم التصنيف الأخير الصورة السائدة للمرأة والحرب، على الرغم من أن القصص التي تروى عن النساء المحاربات ليست معدومة.

ثمّ تنقل إيلشتاين تركيزها إلى تفسير الهويات الذكورية في إدامة الخطابات الأسطورية المتعلّقة بالحرب. وعلى غرار الأساطير التقليدية التي تسيطر على تصوراتنا المتعلّقة بالمرأة والحرب، توجد أيضاً بعض النماذج الثابتة للتفكير في «الرجال المقاتلين». فهي تناقش ثلاثة من النماذج الذكورية الأصلية، «الكثرة المحاربة»، و«القِلة المسالمة» و«المقاتل الرؤوف». ونراها في هذا السياق، تصف الحدود التي تضعها الأدوار المتصلة بنوع الجنس على الرجال والنساء. فالذكور هم الذين «يزودون الجبهات بالجند»، بينما تحافظ الأمهات على الجبهة الداخلية. ولأن لهذه الأدوار هذه الأهمية المركزية لتفسير هويتنا، فإنها ترى بأننا لن نتمكن من إعادة تفسير العلاقات بين الرجال والنساء ما لم نقم أيضاً بإعادة تفسير تفكيرنا بشأن الحرب.

ترى إيلشتاين في النتائج التي توصلت إليها، أننا بحاجة إلى زعزعة الأساطير التي تساعد في إدامة الحروب. وهي تشدد على الحاجة إلى تطوير «صور بديلة للمواطنة» من تلك المقترنة تقليدياً بالقوة المدنية المسلحة. فنحن بحاجة إلى «إيجاد مساحة اجتماعية عبر إجراء التجارب في التعامل مع الآخرين التي من شأنها أن تحرر الهويات وتتيح للرجال والنساء فرصة الاشتراك بالمخاطر بصفة مواطنين»[٤]. ومع أن إيلشتاين لا تتوسع في هذه النقطة كثيراً، تكمن قيمة المرأة والحرب في تصوير المشكلات المعرفية التي تقترن بمقاربة دراسة الحرب كذكور وإناث في الثقافة الغربية.

كتبت إيلشتاين كثيراً حول الطرق التي تهمِّش فيها دراسة العلاقات الدولية نوع الجنس.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٥٧.

إن هدفها الرئيس، المتوقَّع، هو الواقعية. يميل دارسو العلاقات الدولية إلى اعتبار الدولة شيئاً «مسلماً» به، ثمّ يركزون على العلاقات بين الدول في بيئة فوضوية مزعومة، وتشتق النماذج المزعومة لسلوك الدولة من الخصائص البنيوية للنظام الدولي. هذه المقاربة لا تقتصر على تجنب الأسئلة المهمة عن التفسير الاجتماعي للدولة ذاتها، بل إنّها تخفي دور نوع الجنس في تمثيل الطريقة التي نقوم فيها «نحن» بدراسة العلاقات الدولية. تتميز دراسة العلاقات الدولية التي تشجبها إيلشتاين، لا سيما في الولايات المتحدة ، بخاصتين: إخضاع الأخلاق لـ«العلم» والجهل العام بتواطؤ النظرية السياسية في تفسير الثنائية بين «الداخل» و«الخارج»[٥].

يتمثل واحد من أكثر الجوانب المنعشة في عمل إيلشتاين في أنها تحمل نوع الجنس على محمل الجدّ، بوصفه التفسير الاجتماعي للنساء والرجال. وكما بين آدم جونز في نقده لمساهمات أنصار المساواة بين الرجل والمرأة في دراسة العلاقات الدولية، «في كثير من الأحيان، يعثر المرء على عمل – أشير إلى كتاب إيلشتاين **المرأة والحرب** – يستكشف جوانب الغموض في تفسير نوع الجنس، وتنوع التجارب التي يعيشها الرجال والنساء، بطريقة متوازنة»[٦]. وهي لا تشغل نفسها كثيراً بشأن الرأي الساذج القائل بأن المرأة في صميمها أكثر ميلاً إلى السلام من الرجل وأنه، لو وُجِدَ عدد أكبر من النساء في مواقع القوة السياسية، لكان العالم أكثر سلاماً. وقد بينت إيلشتاين أن المرأة في مواقع القيادة الوطنية مثل الملكة إليزابيت الأولى ومارغريت تاتشر لم تثبتا أنهما ميالتان إلى السلام. كما إنها بينت أن الافتراض بأن المرأة بطبيعتها تعارض الحرب قد استخدم حجة مناهضة للحركة النسائية لتجنيب المرأة التصويت أو المشاركة السياسية البغيضين. إن ما أثار دهشة إيلشتاين بأوضح الطرق خلال تأليف كتاب **المرأة والحرب** هو موضوع التضحية في قصص الحرب التي واجهتها:

«لقد تناقص تصديق الروايات التي تلقي بمسؤولية الحرب ... على عتبة عدوانية الذكور... وهذا يجعلني أشعر بالارتياح، وأن ابني ربما ليس وحشاً متربصاً وينتظر الفرصة لأن يكشر عن أنيابه ويسفك دماءً ليست دماءه»[٧].

---

(٥) انظر بشكل خاص:

Jean Bethke Elshtain, "International Politics and Political Theory," in: Ken Booth and Steve Smith, eds., *International Relations Theory Today* (Cambridge: Polity Press, 1995), pp. 263-278.

(٦) Adam Jones, "Does "Gender"Make the World Go Round? Feminist Critiques of International Relations," *Review of International Studies*, vol. 22 (1996), p. 421.

(٧) Jean Bethke Elshtain, "Sovereignty, Identity, Sacrifice," in: V. Spike Peterson, ed.,

هذا هو السبب الذي يجعل من المبالغة في التبسيط القول إن إيلشتاين من أنصار الحركة النسائية، سواء أكان ذلك مدحاً أم ذمّاً. وفي الواقع، فعلت الشيء الكثير لتقويض الرأي القائل بوجود حركة «نسائية» موحّدة، وهي تخشى من أن إطلاق صفة «النسائية» لا يولد الوهم بوجود وحدة بين النساء فحسب، بل يقوِّض الحاجة إلى اكتشاف طرق للانخراط في «القوة المدنية» التي تتجاوز نوع الجنس:

«ثمة كورس نسائي متعدد الأصوات التي يمكن تمييز نغماتها البائسة يسمع الآن في البلاد... ومن بين الأصوات العديدة صوت أنتيغون الحديثة «بحق جهنم، لا، لن أدعه يذهب»؛ النساء التقليديات «لا أريد أن أكون غير محمية والرجال مجهزون للقيام بالحماية»؛ المولعون بالحرب في الجبهة الداخلية «اذهب، يا رجل، اذهب ومُت من أجل بلدك»؛ العاجزون المدنيون «لا أعلم حقاً»؛ النساء المحاربات «أنا مستعدة للقتال، أود أن أركل حماراً صغيراً»؛ وصانعات السلام من النساء «السلام هو طريقة المرأة». كلّ واحد من هذه الأصوات يمكن أن يفسر بأنه رأس هرم نازل من الجهتين ليتحجر ويصبح كيانات اجتماعية تتجلى في بعض الأحيان على شكل حركات نسائية»[٨].

كما تنتقد إيلشتاين بعض أنصار الحركة النسائية الذين يعلنون أن «ما هو شخصي هو سياسي». وفي حين أنها تشجب التفسير الذي يشوبه طابع نوع الجنس للخط الفاصل بين الخاص والعام، فإنها تلاحظ بأن المحاولة النسائية الراديكالية لإسباغ الطابع السياسي على المجال الخاص هي بحدّ ذاتها مجرد استراتيجية أبوية، لكنها تعكس الهرمية التقليدية بين الرجل والمرأة[٩].

ترى جيني إيدكينز (Jenny Edkins) وفيرونيك بين ـ تات (Veronique Pin-Tat) أن مشروع إيلشتاين ذو شقين: الالتزام بأسلوب المذهب التفسيري الاجتماعي؛ والحاجة الاجتماعية إلى «إعادة تفسير ما هو اجتماعي مع تقدير لعسر التشكيلات المنطقية»[١٠]. ولكن

Gendered States: Feminist (Re)Visions of International Relations Theory (Boulder, CO: Lynne Reinner, 1992), p. 142.

(٨) Elshtain, *Women and War*, p. 233.

(٩) Jean Bethke Elshtain, *Public Man, Private Woman: Women in Social and Political Thought* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1981), p. 104.

(١٠) Jenny Edkins and Veronique Pin-Fat, "Jean Bethke Elshtain: Traversing the Terrain between," in: Iver B. Neumann and Ole Waever, eds., *The Future of International Relations:*

لسوء الحظ نجد أن ما يمكن أن يكون عليه المقصود بـ«إعادة تفسير ما هو اجتماعي» هو شيء غامض في كتابتها. ففي بعض الأحيان نجد أنها تشير إلى ما تدعوه «سياسة من دون سيادة»، الأمر الذي يومئ إلى اتجاه من نوع تعزيز المجتمع المدني العالمي. لكن الرؤية لا تزال غامضة وضعيفة البيان. لا بأس. إن إيلشتاين مفكرة أساسية في نطاق العلاقات الدولية المعاصرة، لا لأنها تقول لنا كيف ننتقل من هنا إلى هناك، بل لأنها تقول لنا ما هو المقصود بأن نكون «هنا». ومن خلال بيان إيلشتاين للطريقة التي تظل فيها الحرب خطاباً مشوباً بنوع الجنس في الثقافة الغربية، فإن عملها يفتح المجال أمام دراسة العلاقات الدولية بحيث يستطيع الدارسون من الجنسين تقدير التداعيات السياسية لما هو، على أي حال، مجرد صدفة ولادة.

انظر أيضاً في هذا الكتاب: إينلو، ووكر، والزر.

أهم مؤلّفات إيلشتاين

Democracy on Trial. New York: Basic Books, 1995.

The Family in Political Thought. Brighton: Harvester, 1982.

Just War Theory. Oxford: Basil Blackwell, 1992.

Meditations on Modern Political Thought: Masculine/Feminine Themes from Luther to Arendt. New York: Praeger, 1986.

Power Trips and Other Journeys: Essays in Feminism as Civic Discourse. Madison, Wisconsin: University of Wisconsin Press, 1990.

Public Man, Private Woman: Women in Social and Political Thought Princeton, NJ: Princeton University Press, 1981.

Women and War. New York: Basic Books, 1987.

Periodicals

Elshtain, Jean Bethke. "The Problem with Peace." *Millennium: Journal of International Studies*: Vol. 17, 1988.

Masters in the Making (London: Routledge, 1997), p. 310.

"Reflections on War and Political Discourse: Realism, Just War, and Feminism in a Nuclear Age." *Political Theory*: Vol. 13, 1985.

Documents

Elshtain, Jean Bethke. "Bringing it all Back Home, Again," in: Rosenau, James N. (ed.). *Global Voices: Dialogues in International Relations.* Boulder. CO: Westview Press, 1993.

"International Politics and Political Theory," in: Booth, Ken and Steve Smith (eds.). *International Relations Theory Today*. Cambridge: Polity Press, 1995.

"The Risks and Responsibilities of Affirming Ordinary Life," in: Tully, James (ed.). *Philosophy in an Age of Pluralism: The Philosophy of Charles Taylor in Question*. Cambridge: Cambridge University Press, 1994.

"Sovereignty, Identity, Sacrifice," in: Peterson, V. Spike (ed.). *Gendered States: Feminist (Re)Visions of International Relations Theory*. Boulder, CO: Lynne Reinner, 1992.

للمزيد من المطالعة

Documents

Berkman, Joyce. "Feminism, War, and Peace politics," in: Elshtain, Jean Bethke and Sheila Tobias (eds.). *Women, Militarism and War: Essays in History, Politics and Social Theory*. Oxford: Rowman and Littlefield, 1990.

Edkins, Jenny and Veronique Pin-Fat. "Jean Bethke Elshtain: Traversing the Terrain between," in: Neumann, Iver B. and Ole Waever, eds., *The Future of International Relations: Masters in the Making*. London: Routledge, 1997.

ويضم هذا الفصل ببليوغرافيا مفصلة لأعمال جين بيتكة إيلشتاين.

Light, Margot and Fred Halliday, "Gender in International Relations," in: Groom, A. J. R. and Margot Light (eds.). *Contemporary International Relations: A Guide to Theory*. London: Pinter, 1994.

سينثيا إينلو (Cynthia Enloe)

بدأت سينثيا إينلو بالتدريس منذ العام ١٩٧٢، حيث كانت أستاذة مقرر الحكومة والعلاقات الدولية في جامعة كلارك. استهلت حياتها المهنية الأكاديمية بدراسة الإثنية والتطور السياسي في ثمانينيات القرن العشرين في جنوب شرق آسيا. ومنذ أوائل الثمانينيات، أصبحت شخصية بارزة في محاولة الكشف عن أهمية نوع الجنس (Gender) في نظرية وممارسة العلاقات الدولية. ويعد أسلوبها في الكتابة جديداً على نحو خاص، وهو يرمي إلى عرض الأدوار المتعددة التي تقوم بها المرأة في مساندة القوى الاقتصادية العالمية والتفاعلات بين الدول والتي تجادل بأنها تعتمد على العلاقات «الخاصة» للمرأة بالرجل. ويُصنّف عملها في بعض الأحيان بأنه نسخة من المذهب التجريبي النسائي في نظرية العلاقات الدولية، المهتم بالدرجة الأولى بدراسة المرأة ودور نوع الجنس والكشف عن حدود أطر التحليل السائدة في الميدان. فمع أن تقسيم ميدان العلاقات الدولية بين «نماذج» مختلفة أصبح ممارسة مألوفة، إلا أن إينلو تجادل بأنه ما من نموذج منها كاف إذا كنا مهتمين بتفسير دور نوع الجنس في بناء هويتنا السياسية وفحص آثاره في العلاقات الدولية.

لذا يتعين قراءة عملها بطريقة يقترن فيها الاعتراف الواجب بأن الطريقة التي نفكر بها في العلاقات الدولية مقيدة بالنماذج القائمة. فهي لا تقيد مجال إدراكنا (ما «نرى» بأنهم أهم الأطراف الفاعلة والعلاقات) فحسب، بل أيضاً تقيد مجال تصورنا. إن الآفاق الفكرية تساعد في تحديد ما نعتبره ذا صلة بالدراسة ولذا فإنها لا مندوحة عنها. لكنها تقيدنا أيضاً. فعندما نستبعد بعض أجزاء الواقع من وعينا، فإننا لا نفعل ذلك بوصفنا أفراداً مفكرين، أو نتيجة لا مفرّ منها لبعض القوانين الشمولية للإدراك البشري فحسب، بل أيضاً بوصفنا كائنات اجتماعية. إن ما يعد «ذا صلة» يتم تحديده في واقع الأمر بأنه كذلك استناداً إلى قواعد الاستبعاد الاجتماعية (وتجادل إينلو، بأن ذلك يتم استناداً إلى قواعد مشبعة بالقواعد المتعلّقة بنوع الجنس (Gendered). كثيراً ما تكون هذه القواعد غير صريحة، ونحن نتعلمها بوصفها جزءاً من الأغراض الاجتماعية في حقل يسيطر عليه البحاثة الذكور. ولا شكّ في أن القارئ يلاحظ، على سبيل المثال، أنه عدا المفكرين الأساسيين الذين ضمهم هذا الجزء الخاص من الكتاب، فإنه لا يوجد سوى امرأة واحدة (سوزان سترانج) بين الأربعة والسبعين الباقين! ومن السخرية أنه من الصعوبة بمكان استكشاف ما هو مستبعد «عادة» من اهتمامنا. ومع ذلك فإن قدرة

التركيز ذاتها على ما نتجاهله عادة هي التي قد تساعد على الكشف عن الأسس الضمنية ولكن الأساسية للنظام الدولي. يساعد فحص السياق الاجتماعي وديناميات الاستبعاد العقلي في الكشف عن شكل السيطرة الاجتماعية الدقيق ولكن الأكثر قوة، والذي لا يؤثر في الطريقة التي نتصرف بها فحسب، بل أيضاً في الطريقة التي نفكر بها.

وعلاوة على ذلك، ليس أولئك الذين كثيراً ما نستبعدهم من مجال اهتمامنا أفراداً وليسوا جماعات عشوائيين، لكنهم عادة أفراد من فئات اجتماعية محددة، الأمر الذي يجعل وعينا للفخ المعرفي، المتعلق باعتبار آفاقنا الاجتماعية - الفكرية شيئاً مسلماً به، أمراً حاسماً مطلقاً. ليست تلك الآفاق جامدة، فهي قد تتغير مع الزمن؛ لذا فإن أولئك الفئات الاجتماعية المستبعدة من النظام السياسي والأخلاقي قد يتم ضمها في وقت لاحق. على سبيل المثال، كان إعطاء المرأة قبل ٢٠٠ سنة فقط، حقوقاً سياسية يبدو شيئاً مضحكاً سخيفاً. فقبل إمكان منحها تلك الحقوق، كان عليها أن تناضل لكي تكون «مرئية»، وأن يتم الاعتراف بها مواطنة على قدم المساواة مع الرجل. لذا يجب فهم عمل إينلو بوصفه جزءاً من ذلك النضال في دراسة العلاقات الدولية.

تطرح إينلو على سبيل المثال، في أشهر كتاب لها ويحمل العنوان الذي ينطوي على التحدي **الموز والشواطئ والقواعد** (*Bananas, Beaches and Bases*) (١٩٩٠)، سؤالاً بسيطاً في أول الأمر يفضي إلى اتّجاهات غير متوقعة وإلى نتائج معقدة. ماذا يحدث لفهمنا للسياسة العالمية إذا كنا نعتبر تجارب حياة المرأة شيئاً مركزياً في تحليلنا؟ وتركز في محاولة الإجابة عن ذلك السؤال، على سبعة ميادين رئيسة للسياسة الدولية المشوبة بنوع الجنس: السياحة، القومية، القواعد العسكرية، الدبلوماسية، والقوة العامة الأنثوية في الزراعة وصناعة النسيج والخدمة المنزلية. فهي تبين كيف أن اشتراك المرأة وانخراطها يسهلان السياحة والاستعمار واستغلال الدول القوية اقتصادياً للدول الضعيفة. إن دور المرأة في صناعة السياحة الجنسية الدولية وقدرتها على السفر بأمان واستخدام صورتها في تطوير السياحة أشياء أساسية في عمل النظام الاقتصادي الدولي. وهي ترى «أن السياحة لا يجري بحثها بالجدية نفسها من قبل المعلقين السياسيين التقليديين، حيث إنَّ النفط أو الأسلحة قد تخبرنا أشياء عن التركيبة الأيديولوجية لـ«الجدية» أكثر مما تخبرنا عن سياسة السياحة»[1].

---

(١) Cynthia Enloe, *Bananas, Beaches and Buses: Making Feminist Sense of International Politics* (Berkeley: University of California Press, 1990), p. 40.

ولكن الحفاظ على الاقتصاد السياسي الدولي يعتمد على العلاقات السياسية والعسكرية المستقرة بين الدول. ومن جهة أخرى، نجد أن مسؤولية إيجاد جماعات دبلوماسية وعسكرية مستقرة كانت تقع على عاتق المرأة، بوصفها زوجة وصديقة ومومساً ومضيفة. وقد أتاحت الحاجات إلى تجديد الفرصة للمرأة بأن تنضم إلى القوات المسلحة في بعض الدول، كما إنها مكنت المجندين العسكريين من إحضار زوجاتهم معهم في المهام الخارجية ذات الأجل الطويل. وتركز إينلو في مناقشتها للسياسة الجنسية للقواعد العسكرية، على مساهمة المرأة في إيجاد مجتمعات عسكرية غير متطفلة في البلدان الأجنبية وإشاعة الاستقرار في حياة العسكريين المتمركزين في الخارج. كما إنها تدرس الدبلوماسية الدولية من خلال التركيز على زوجات الدبلوماسيين، وتقدّم تفاصيل عن مسؤوليات ومشاكل ومزايا النساء المتزوجات من دبلوماسيين، وتبين كيف أن خدماتهن غير المأجورة تساعد في تطوير وإدامة مناخ مناسب للدبلوماسية.

تكشف إينلو في فحصها للمرأة بوصفها مستهلكة وعاملة نسيج وعاملة منزلية وزراعية، عن مدى اعتماد الاقتصاد الدولي على عمل المرأة. وتتمثل دراسة الحالات بتكوين وتطوير سوق الموز الدولية التي تزعم أنها كانت مشوبة بنوع الجنس منذ البداية. وقد تمّ تحديد أنواع من العمل بأنها «ذكورية» حصراً، تفضي إلى هوية ذكورية مقابلة تقترن بها. ويتم استهداف المرأة في أوروبا والولايات المتحدة بوصفها مستهلكة. ويعد عمل المرأة في اقتصاد الموز غير مرئي لكنه حاسم في مجال التجهيز والتعبئة. وتجري أنواع مماثلة من التحليل لصناعات النسيج والملابس، فضلاً عن صناعة الخدمة المحلية الدولية. ولكي لا يظن المرء أن دراسات الحالات هذه هامشية بالنسبة إلى «العمل الحقيقي» للاقتصاد السياسي، تجدر الملاحظة أن النساء الفيليبينيات اللواتي يعملن في الخارج خادمات في المنازل يساهمن سنوياً في الاقتصاد الوطني أكثر من مساهمة صناعات السكر والتعدين الوطنية.

وتستقصي إينلو أيضاً الغموض الأخلاقي المقترن بعمليات النضال المتعلق بـ«تقرير المصير» في ضوء تركيزها على تجربة المرأة. ففي حين، نجد أن حالات النضال القومي من أجل الاستقلال السياسي تجري باسم التحرر من السيطرة الاستعمارية. لكن إينلو تشير إلى أن القومية يمكن أن تنشأ من دون التأثير في الهياكل الأبوية (Patriarchal) ضمن المستعمرة، بل يمكنها أن تنشئ أشكالاً جديدة من الاعتقاد الفطري بالتفوق المستند إلى الفروق بين الجنسين. وبصورة خاصة، يمكن أن يؤثر الصراع المسلح تأثيراً بالغ الضرر في فرص تحرر المرأة.

«تشجع العسكرة على الوحدة الجماعية باسم البقاء الوطني، وهي أولوية يمكنها أن تسكت النساء اللواتي ينتقدن الممارسات والمواقف الأبوية؛ وبهذا فإن العسكرة يمكن أن تعطي ميزة إلى الرجل»[٢].

وتؤدي المرأة أيضاً دوراً حاسماً في إدامة الاستعمار، فضلاً عن كونها من بين ضحاياه، وتفحص إينلو دور المرأة الأوروبية بوصفها قوة «تهذيب»، بوصفها معلمة وممرضة.

وتواصل إينلو في كتابها، **الصباح التالي: السياسة الجنسية في نهاية الحرب الباردة** (١٩٩٣)، سعيها للتوصل إلى إجابات عن السؤال أين هي المرأة؟ في هذه المرة تراها تركز على علاقات نوع الجنس ودورها في استبعاد العسكرة خلال الحرب الباردة وبعدها. ومرة أخرى، تنطلق للكشف عن أشكال الذكورة والأنوثة والعلاقات بين الرجل والمرأة التي اعتمد عليها التسلط العسكري. كما إنها تفحص تداعيات نوع الجنس المتعلّقة بنزع الصفة العسكرية في فترة ما بعد الحرب الباردة، وتحذر من الآمال المتفائلة المتعلّقة بـ«أرباح السلام» التي تتجاهل نوع الجنس. ويشبه أسلوبها في ذلك أسلوب عملها السابق، حيث تستقي من قصص معينة من حياة النساء والرجال في أنحاء العالم لدعم نقاط أوسع نطاقاً بشأن التسلط العسكري الذي تشوبه صبغة نوع الجنس، وكيف أنه يستقي من مفاهيم مشوبة بنوع الجنس عن الخطر والأمن والعمل من أجل الاستمرار. وتجادل بأن المقاربتين البارزتين لفهم التسلط العسكري الذي يعرف بأنه عملية يصبح المجتمع بموجبها خاضعاً أو معتمداً على العسكريين أو الوسائل العسكرية، تقصِّران نتيجة استبعاد الطرق التي يقترن بها نوع الجنس بالهوية. فيجب تطوير المقاربات المتمركزة على الدولة والمرتكزة على الرأسمالية بشكل أكمل بحيث تضم أبعاد نوع الجنس المتعلّقة بالعسكرة. ويفتح الكتاب نطاق سياسة الحرب الباردة بطرق عدة حيثُ إنَّ إينلو تستخدم مواقع وتجارب المرأة بغية إقامة صلات بين التسلط العسكري والقومية والحرب الباردة. كما إنها توسع النطاق الجغرافي للحرب الباردة لنقل القارئ إلى ما يتجاوز مكان القوتين العظميين، وتفضل التركيز على الجنديات الأمريكيات، والأثر المتنوع للمرأة الموجودة بين العسكريين في جماعات حقوق المثليين (Gays) والمثليات (Lesbians) والنساء ذوات المهن والجنديات الأمريكيات الزنجيات وأعضاء الكونغرس من النساء.

---

(٢) المصدر نفسه، ص ٥٨-٥٩.

تجادل إينلو بأن علاقات المرأة الأسرية، بوصفها أماً أو زوجة أو صديقة أو مومِساً تمثل الأسس اللازمة لـ«السياسة العليا» التي تعد المادة الأساسية للأغلبية العظمى من الذين يدرسون العلاقات الدولية. ويُمثل تحليلها للحرب الباردة في عام ١٩٩١ مثالاً جيداً على هذا. وبدلاً من التركيز على أفعال وذهنية جورج بوش وفرانسو ميتران وصدام حسين، تقوم إينلو بدراسة الحرب من منظار خادمة فيليبينية تعمل في مدينة الكويت. فقد هاجرت العاملات المنزليات الفيليبينيات من بلدهن الذي حلّ به الفقر إلى دول الخليج القوية اقتصادياً. وبعد أن انضمت هؤلاء الخادمات إلى ما يقرب من ٣٠٠٠٠ خادمة منزلية في الشرق الأوسط، فإنه لم يعد لديهن قوة تذكر لمقاومة الاغتصاب والإساءة من مستخدِميهن أو، في حال العاملات في الكويت من قبل جنود الاحتلال العراقيين.

وهكذا فإن بحث إينلو عن إجابة السؤال المتعلق بموقع ودور المرأة في العلاقات الدولية يأخذها بعيداً جداً من أسئلة الأجندة المعتادة التي تطرح على الدارسين في الميدان، لكنها تعتبر الأجندات الجديدة والقديمة متشابكة ببعضها بشكل لا ينفصم. وتمثل القوى الاقتصادية العالمية والسياسة العليا للحرب والدبلوماسية بين القوى العظمى الحياة اليومية للمرأة. ومن جهة أخرى، يعتمد تسيير الشؤون الخارجية إلى حدّ كبير على علاقات المرأة «الخاصة» المزعومة بالرجل، فضلاً عن التفسير الاجتماعي للنوع الاجتماعي في إدامة العسكرة في العالم الحديث. وهكذا فإنها تجادل بأن يقلل محللو العلاقات الدولية من مقدار وتنوعات القوة التي تؤثر في العلاقة بين الدول ويفترضون خطأً بأن «حبكة» القصة بسيطة وذات اتجاه واحد أكثر بكثير مما هي عليه في الواقع. إن أخذ التجارب والإجابات... للناس الذين يعيشون صامتين على الهامش، إلى القاع، على محمل الجد، هو من أكثر الطرق فاعلية التي أعرفها للقيام على نحو دقيق بتقدير [مقدار وتنوعات القوة][٣].

نجد أن عمل إينلو علاوة على الكشف عملياً عن دور العلاقات المشوبة بنوع الجنس، يتحدى الطرق التي ندرس بها العلاقات الدولية. إن مما يميز الكثير من أبحاث العلاقات الدولية هو إعطاء قيمة للمسافة النظرية بين الجهة الفاعلة والجهة المنفعلة، فضلاً عن الاقتصاد النظري. فبحسب هذه المقاربة التقليدية، نجد أن قيمة النظرية كأداة للتحليل تكمن في أنها

(٣) Cynthia Enloe, "Margins, Silences and Bottom Rungs: How to Overcome the Underestimation of Power in the Study of International Relations," in: Steve Smith, Ken Booth and Marysia Zalewski, eds., *International Theory: Positivism and Beyond* (Cambridge: Cambridge University Press, 1996), p. 190.

تمكننا من تبسيط موضوعنا وأن نركز بشكل اصطفائي على الفاعلين الأساسيين والعلاقات. وكما يقول كريغ مورفي (Craig Murphy)، إن عمل إينلو وغيرها من أنصار الحركة النسوية في الميدان يجبرنا جميعاً على التفكير بالطرق التي يقيد فيها الانحياز إزاء نوع الجنس في دراسة العلاقات الدولية ما نعتبره مصادر موثوقة للمعرفة ومعايير لتقييمها:

«تخلص عمليات النقد إلى أن العلاقات الدولية تميل إلى المبالغة في تقييم:

١- الموقف البعيد والمتجرد نحو مواضيعها؛

٢- منظورات الأقوياء؛

٣- الوسائل المحددة التي تستخدمها لإغلاق باب المناظرة العلمية.

ومن جهة معاكسة، تشدد الأدبيات الجديدة على قيمة:

أ- السماح بصلة أكبر بالموضوع؛

ب- إشراك منظورات المحرومين؛

ج- تجنب الإغلاق»(٤).

سيكشف المستقبل عن الكيفية التي يساعد فيها الباحثون الذين يقولون بمساواة الجنسين، بل وحتّى «الأجندة» الأوسع نطاقاً المتعلّقة بالأسئلة التي تطرح بشأن نوع الجنس والعلاقات الدولية في إعادة تمثيل الميدان بمجموعه. فمن جهة، عملت إينلو الكثير من أجل زعزعة النماذج السائدة، كما إنها كشفت النقاب عن حدود أي إطار تحليل يفشل في رؤية الطرق المعقدة التي يشوب فيها نوع الجنس القوة. ومن جهة أخرى من غير الواضح ما إذا كانت الأجندة القديمة للأسئلة والأدوات التصورية تستطيع التكيف مع الإشكالية الجديدة، أو ما إذا كان يجب تغييرها جذرياً. فالواقع هو أن إينلو تقر بأنه ليست النساء كلهن ضحايا للنظام الأبوي وسلطة الذكور. فهي تدرك أن نساء من أمثال مارغريت تاتشر وجين كيركباتريك تعززان النظام الأبوي من خلال تقليص «دور الرجل في صنع» الصراع الدولي وجعله «من صنع البشر». وعلاوة على ذلك، فقد انخرطت في تحليل متبصّر لدور المرأة في إدامة هياكل

(٤) Craig Murphy, "Seeing Women, Recognizing Gender, Recasting International Relations," *International Organization*, vol. 50 (1996), p. 53.

القوة في ممارسة الاستعمار، على سبيل المثال، شغلها لكراسي القوة في مراكز الإدارة المتوسطة في المنظمات الدولية. وهذا يوحي أنه على الرغم من مهاجمة إينلو، وغيرها من الذين يقولون بمساواة الجنسين، للمذهب الواقعي بسبب انحيازه إلى «تيار الذكورة»، فقد تنطوي حجج الواقعيين على بعض الحقيقة بشأن محلية وجود الصراع بين الجماعات المتنافسة نتيجة البيئة التي تتعايش فيها هذه الجماعات، بصرف النظر عن علاقات القوة بين الرجال والنساء ضمن هذه الجماعات. وتظل العلاقة بين عوامل العرق والطبقة ونوع الجنس بتكوين الهوية وآثارها في العلاقات الدولية موضع جدال ساخن في الميدان. ومع أن سينثيا إينلو قد فعلت الشيء الكثير لاسترعاء انتباهنا إلى دور نوع الجنس، فإنه لا يزال يتعين تحديد مجرد الكيفية التي سيتم فيها إدخاله في دراسة العلاقات الدولية.

انظر في هذا الكتاب أيضاً: إيلشتاين، تيكنر.

أهم مؤلّفات إينلو

Bananas, Beaches and Bases: Making Feminist Sense of international Politics. Berkeley: University of California Press, 1990.

Does Khaki Become You?: The Militarisation of Women's Lives. London: Pluto, 1983.

Ethnic Conflict and Political Development. Boston: Little, Brown, 1972.

The Morning After: Sexual Politics at the End of the Cold War. Berkeley: University of California Press, 1993.

Multi-Ethnic Politics: The Case of Malaysia. Berkeley: University of California Press, 1970.

The Politics of Pollution in a Comparative Perspective: Ecology and Power in Four Nations. New York: McKay, 1975.

Documents

Enloe, Cynthia. "Margins, Silences and Bottom Rungs: How to Overcome the Underestimation of Power in the Study of International Relations," in: Smith, Steve, Ken Booth and Marysia Zalewski (eds.). *International Theory: Positivism and Beyond.* Cambridge: Cambridge University Press, 1996.

"Questions about Identity in International Relations," (with Marysia Zalewski). in: Booth, Ken and Steve Smith (eds.). *International Relations Theory Today*. Cambridge: Polity Press, 1995.

للمزيد من المطالعة

Book

Peterson, V. Spike and Anne Sisson Runyan. *Global Gender Issues: Dilemmas in World Politics*. Boulder, CO: Westview, 1993.

Document

True, Jacqui. "Feminism," in: Scott Burchill and Andrew Linklater (eds.). *Theories of International Relations*. London: Macmillan, 1996.

جاي. آن تيكنر (J. Ann Tickner)

جاي. آن تيكنر هي أستاذة مساعدة بالعلوم السياسية في كلية العلاقات الدولية في جامعة كاليفورنيا الجنوبية. قامت بالتدريس أيضاً في كلية هولي كروس، وورسيستر، في ماساشوستس. يمكن تصنيف مقاربتها في دراسة نوع الجنس(Gender) في العلاقات الدولية بأنها «موقع مراقبة المساواة بين الجنسين». هذا النوع من أبحاث المساواة بين الجنسين يدعو إلى «تفسير المعرفة استناداً إلى الشروط المادية لتجارب المرأة، الأمر الذي يعطينا صورة أكمل عن العالم ... لأن المضطهدين أدرى بمصادر اضطهادهم من الذين يضطهدونهم»[1]. ومع ذلك، فإن منظار تيكنر الذي ينبهنا إلى الطرق العديدة التي يمكن فيها للدراسة التقليدية للعلاقات الدولية تهميش نوع الجنس، والتي هي نفسها مشوبة بنوع الجنس، غير مصمم لإعطاء ميزة للمرأة على الرجل. إنّها من دعاة المساواة بين الجنسين التي صمم عملها المتعلق بنوع الجنس لتمهيد الطريق من أجل تجاوز عدم المساواة الخاصة بنوع الجنس على صعيدي النظرية والممارسة في العلاقات الدولية. يجب وضع عمل تيكنر بوصفه جزءاً من هذا السعي، ضمن سياق انبثاق

(١) J. Ann Tickner, "Identity in International Relations Theory: Feminist Perspectives," in: Yosef Lapid and Friedrich Kratochwil, eds., *The Return of Culture and Identity in International Relations Theory* (Boulder, CO: Lynne Reinner, 1996), p. 150.

«سياسة الهوية» والحركات الاجتماعية الجديدة في أواخر ستينيات القرن العشرين، الأمر الذي أدى إلى نشوء ما يعرف بـ«حركة الجيل الثاني لمساواة الجنسين».

تميز ظهور «سياسة الهوية» في الغرب بتأكيد الاختلافات بين الفئات بدلاً من الجماعات. وفي ما يتعلق بظهور «حركة الجيل الثاني لمساواة الجنسين» التي استمرت، باعتبارها حركة، مدّة أطول بكثير من حركات اجتماعية أخرى عديدة في تلك الفترة، فقد كان هناك شعور متنام بأن تحقيق الحقوق السياسية والمدنية للمرأة على الصعيد الرسمي كان غير كافٍ. وبدأ دعاة المساواة يفحصون التركيبات الأيديولوجية المتجذرة التي تضع المرأة في مركز أدنى من الرجل. وقد أظهرت عبارة «إن ما هو شخصي هو سياسي» الرأي القائل بأن التمييز التقليدي بين المجالين «الخاص» و«العام» لا يستند إلى أساس يمكن الدفاع عنه. ولقد كان أنصار المساواة بين الجنسين يدعون إلى الاعتراف بالنظام الأبوي ضمن الأسرة وتحرير المرأة في كل مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية.

وتناولت تيكنر في عملها هذين الهدفين على حدّ سواء، حيث دافعت عن الرأي القائل إن لدى المرأة معرفة ومنظورات وخبرات يجب أخذها بالحسبان في دراسة العلاقات الدولية ومهاجمة الطرق التي يتم فيها إسقاط تجارب الرجل باعتبارها تمثل وجهة نظر شمولية معينة. وتجدر الإشارة إلى أن عمل تيكنر مغروس دائماً في فهم عميق للأدبيات التي تنتقدها، الأمر الذي يجعل حججها سهلة الوصول إلى الذين يدرسون هذا الفرع من فروع المعرفة.

اشتهرت جاي. آن تيكنر بكتابها **نوع الجنس في العلاقات الدولية: منظورات أنصار المساواة بين الجنسين بشأن تحقيق الأمن العالمي** (١٩٩٢). فهو يبين كيف أن العلاقات الدولية مشوبة بنوع الجنس بطريقة تعطي امتيازاً للتجمعات الذكورية وتهمش أصوات النساء. وتجادل تيكنر كما هو الحال في عمل إيلشتاين، بأن المذهب الواقعي وريث تقليد عريق من الفكر الذي يقرن الرجولة والمواطنة بالخدمة العسكرية والخصائص الذكورية. فمفهوم الأمن العسكري قد صاغ منذ أمد بعيد تعاريف الأمن القومي.

تحلل تيكنر أيضاً الكيفية التي استقت فيها كل التقاليد الغربية للفكر الواقعي والليبرالي والماركسي من مفاهيم محددة ثقافياً للذكورة تؤكد قيمة الحكم الذاتي والاستغلال والقوة. لقد وضعت تلك التقاليد افتراضات بشأن السلوك والتقدّم والنمو الاقتصادي بطرق تغيِّب

المرأة عن النظر. على سبيل المثال، نجد أن فردية الليبرالية المتنافرة والتركيز على اقتصاد السوق يقومان على أساس خبرة الذكورة، في حين أن التركيز الماركسي على الطبقة يخفي الطريقة التي يقسم فيها نوع الجنس العمل والقوة، ليس في المجال العام للإنتاج فحسب، بل أيضاً في المجال الخاص للإنجاب. وعلاوة على ذلك، اقترنت سيطرة نوع الجنس، المرتبطة بهذه التقاليد، بالسيطرة على الطبيعة واستغلالها.

وبعد أن قامت تيكنر بتحليل النسخة الجيوبوليتيكية الذكورية للأمن القومي، قامت بالإعراب عن أهدافها الخاصة. فهي ترى أن العالم قد يكون آخذاً بالابتعاد عن نظام يتميز بالصراعات السياسية بين الدول – الأمم نحو نظام معرض لتهديد أكبر من قبل الفوضى المحلية والبيئية. ولعل التعاريف القديمة للأمن القومي تسير نحو التقادم والاختلال الوظيفي، بحيثُ إنَّها تعزز بدلاً من أن تقلص حالة انعدام الأمن لدى الأفراد وفي بيئتهم الطبيعية. وهكذا فإنها ترى أن بلوغ السلام والعدالة الاقتصادية والاستدامة الإيكولوجية لا ينفصل عن مشروع المساواة في مجال نوع الجنس. على سبيل المثال، يتعين على المرأة، بوصفها الجهة التي توفر الغذاء في العالم الثالث، أن تبذل المزيد من الجهد عندما تتناقص موارد الطعام والماء والوقود.

تطرح تيكنر بعض الاقتراحات العملية في تكوين مفهوم جديد للأمن القومي، فتدعو إلى إجراء تغييرات في تسلسل السلطات التي يجري فيها رسم السياسات. وهي تريد أن تحتل أعداد أكبر من النساء مراكز السلطة، وأن تعطى قيمة للوسطاء والأطراف التي تتولى تقديم الرعاية أكبر مما يعطى للجنود ودبلوماسيي السياسة الواقعية (Realpolitik). ومع أنها تحاول تجنب إضفاء الطابع الأساسي لـ«الذكوري والإناثي»، فإنها تقبل بالفعل، على ما يبدو، الحجة القائلة إن المرأة قد طورت خصائص ثقافية تجعلها أكثر انقياداً للتوسط والحلول التعاونية والاهتمام بالآخرين. لكن هذا لا يستند إلى أي تفوق كامن للمرأة، بل إلى مجرد معاناتها عدم المساواة. وفي خاتمة المطاف، والأهم، إنها تسعى إلى تجاوز نوع الجنس. وهي لا تهدف إلى استبدال تعريف ذكوري للأمن بآخر أنثوي، بل إلى محو تفسيرات الفرق بين النوعين الاجتماعيين واستحداث مفهوم للأمن خال من التمييز بين النوعين الاجتماعيين.

حاولت تيكنر، لهذا الغرض، تعزيز التفاهم بين الرجال والنساء في دراسة العلاقات الدولية. وبما أن هذا أمر حاسم إذا كان للنوع الاجتماعي أن يُدرس بمنهجية أكثر ضمن الحقل،

وليس من قبل المرأة من أجل المرأة، فمن الأهمية بمكان إيلاء بعض الاهتمام لأفكارها المتعلّقة بهذه المسألة. وتلفت تيكنر انتباهنا إلى ثلاثة أنواع من سوء الفهم تظهر بصفة عامة في الميدان:

الأول، سوء الفهم بشأن معنى نوع الجنس؛

الثاني، الحقائق أو الوجوديات (Ontologies) المختلفة التي يراها أنصار المساواة بين الجنسين وأنصار عدم المساواة عندما يكتبون عن السياسة الدولية؛

الثالث، الاختلافات المعرفية التي تكمن خلف المسائل المتعلّقة حول ما إذا كان يمارس أنصار المساواة بين الجنسين وضع النظريات على الإطلاق[٢].

يستند سوء الفهم الأول إلى إدراك خاطئ بأن أنصار حركة المساواة بين الجنسين مهتمون فقط بـ«سحق الذكور». تزعم تيكنر أن أنصار مساواة المرأة بالرجل في الميدان يستخدمون مصطلح «نوع الجنس» بمعنى بنّاء اجتماعياً، إذ يشير إلى الإسباغ الاجتماعي المؤسساتي للاختلاف الجنسي، وهو مفهوم لا يستخدمه الذين لا يفهمون عدم المساواة الجنسية فحسب، بل أيضاً الكثير من الاختلاف الجنسي الذي يجب أن يفسر تفسيراً اجتماعياً. فهي تشير إلى أن الحياة الاجتماعية المشوبة بنوع الجنس تقوم على أساس ثلاث عمليات رئيسة: «إسباغ مجازات ثنائية تتعلق بنوع الجنس على مختلف الثنائيات المدركة، وتشير إلى تلك الثنائيات المتعلّقة بنوع الجنس بغية تنظيم النشاط الاجتماعي، وتقسم الأنشطة الاجتماعية اللازمة بين مختلف فئات البشر»[٣]. وهكذا فإن نوع الجنس يهتم به الرجال بقدر ما تهتم به النساء. وبما أن علاقات نوع الجنس كثيراً ما تميل إلى جانب الرجال، فمن المفهوم أن تكون النساء اللواتي جرى تهميشهن في الميدان (بوصفهن يدرسن العلاقات الدولية وموضوعاً ترتكز الدراسة عليه، على السواء)، في طليعة المحاولات الرامية إلى إدخال نوع الجنس ضمن هذا الفرع من فروع المعرفة.

وينشأ سوء الفهم الثاني من كون الكثيرات من أنصار مساواة المرأة بالرجل لا يسعهن سوى تحدي الطرق التي يجري فيها تصور العلاقات الدولية «الذكورية». وفي حين يهتم العديد

(٢) J. Ann Tickner, "You Just Don't Understand: Troubled Engagements between Feminists and IR Theorists," *International Studies Quarterly*, vol. 41 (1997), p. 613.

(٣) المصدر نفسه، ص ٦١٤.

من أنصار مساواة الرجل بالمرأة بالتفسير الاجتماعي للنوع الاجتماعي على كل صُعُد السياسة العالمية، فإن الصورة التقليدية للعالم في هذا الفرع من فروع المعرفة هي صورة للدول اللااجتماعية التي تتنافس على القوة والنفوذ. وبالنظر إلى التزام أنصار مساواة المرأة بالرجل بنوع من الخلق التحرري، فثمة ميل إلى تماهيهن بالتقليد «المثالي» في الميدان. غير أن الكثيرات من أنصار مساواة المرأة بالرجل يشعرن بغاية التعاسة من جراء الطريقة التي تميل بها الكسموبوليتية على غرار تقليد كانط إلى تعميم خبرة الرجال. وهكذا فإن أنصار المساواة ينفقن الكثير من الوقت والجهد في نقد المدارس الفكرية السائدة في الميدان، بدلاً من محاولة وضع أنفسهن ضمن فئاتها.

ويكمن مصدر ثالث لسوء الفهم في الشك الذي ينظر من خلاله أنصار مساواة المرأة بالرجل إلى الطريقة التي ينخرط فيها معظم الدارسين في الميدان في «النظرية». إن دراسة العلاقات الدولية في بريطانيا والولايات المتحدة والبلدان الغربية الأخرى غارقة في التقليد الفكري لحركة التنوير. وترى تيكنر أن هذا التقليد ذاته نتاج مشوب بنوع الجنس للصفات الذكورية التي تثمّن استخدام الفكر المحرر من الجسد لفهم العالم الاجتماعي وتقويمه:

«ينطوي مشروع كانط المتعلق بتحقيق الهدف التحرري المتمثل بتحقيق مجتمع أكثر عدالة ... عبر معرفة حركة التنوير على إشكال لأنه مشوب بنوع الجنس، في حين أن معظم أنصار مساواة المرأة بالرجل ملتزمون بهذا الهدف. ويؤكّدون أن الثنائيات مثل العقلاني/ غير العقلاني، الواقعة/ القيمة، الشمولي/ الخاص، والعام/ الخاص التي قامت على أساسها معرفة حركة التنوير الغربية ... تفصل العقل (العقلانية) عن الجسد (الطبيعة) ولذلك، تقلل من درجة النساء بصفتهن «عارفات»»[٤].

ثمّ تمضي تيكنر لبيان كيف أن الأشكال الثلاثة من سوء الفهم تتجلى في المناقشات التي تدور حول الأمن، فتبين الاختلاف بين مقاربات أنصار المساواة مثل مقاربتها من جهة، وبين الأطر السائدة في الميدان من جهة أخرى. يجب الإشارة إلى أنها لا تحل سوء التفاهم الذي فسرته بشكل بالغ الوضوح. بدلاً من ذلك، نجد أن مقالتها تمضي إلى إيضاح المصدر الكامن وراء التقسيمات بين أنصار المساواة وغيرهم من البحاثة في هذا الفرع من فروع المعرفة، وتبين كيف أن مقاربة أنصار المساواة يمكن أن توسع الخطاب المتعلق بالأمن

(٤) المصدر نفسه، ص ٦٢١.

بطريقة مثمرة. وتقرير ما إذا كان هدف تيكنر الرامي إلى تعزيز الحوار بين الرجال والنساء بشأن دور نوع الجنس يظل بين ثنايا المستقبل. وأرى أن ثمة صعوبتين رئيستين لم تناقشهما، ولكن يجب الاعتراف بهما.

الأولى، مما لا شكّ فيه أنه:

١- نادراً ما كانت تتم دراسة المرأة قبل ظهور حركة المساواة بين المرأة والرجل في الميدان، وكان الميدان في مجمله لا يرى نوع الجنس؛

٢- ثمة اختلال رئيس في التوازن بين الأكاديميين الذكور والإناث؛

٣- تظل الدرجة التي تبقى فيها بعض المفاهيم المركزية للعلاقات الدولية هي ذاتها «مشوبة بنوع الجنس» من دون فحص كاف.

وعلى الرغم من هذه النقاط الثلاث، لا يزال من غير الواضح ما إذا كان يجب إعادة بناء الميدان، أو ما إذا كان بوسع نوع الجنس أن يأخذ مكانه في الميدان من دون أن يضطر ذلك الأخير إلى التخلي عن مخزونه الراهن من المعرفة النظرية والتجريبية. ولا تلزم تيكنر نفسها بشأن هذه القضية، لكنها تظل مسألة مركزية للبحث والمناقشة في الميدان في المستقبل.

الثانية، على الرغم من اعتقاد تيكنر بالحاجة إلى «تجاوز» نوع الجنس، فإن رغبتها التي تدعو إلى الإعجاب في «استمرارية الحوار» لا يشاركها فيها الجميع، سواء بين البحاثة من أنصار مساواة المرأة بالرجل أم الدارسين من غير أنصار المساواة. وعلى الرغم من الحاجة إلى دراسة «نوع الجنس» من الواضح أن معظم أبحاث أنصار مساواة المرأة التي أجريت خلال العقد المنصرم مهتمة بتحرير المرأة. وكما تقول لارا ستانسيش (Lara Stancich):

«تتمثل مشكلة أخرى تتعلق بالتضمين الأوسع نطاقاً للنوع الاجتماعي في العلاقات الدولية في اختفاء «الرجال» المفاجئ حيث كانوا سابقاً موجودين في كلّ مكان ... ففي معظم الحالات التي تجري فيها مناقشة نوع الجنس تصبح «النساء» المركز الوحيد للمناقشة والسياسة، بينما يختفي «الرجال»[٥].

(٥) Laura Stancich, "Discovering Elephants and a Feminist Theory of International Relations," *Global Society, vol. 12 (1998), p. 131.*

قد تكون هذه مشكلة موقتة حيثُ أصبحَ المزيد من الرجال يدركون أهمية نوع الجنس في العالم الذي يدرسونه، ويظهر جيل جديد من أنصار المساواة، أقل لهفة من الجيل السابق لكسر أبواب العلاقات الدولية بغية إيجاد موطئ قدم لهن. في غضون ذلك، يمكن للدارسين أن يفعلوا أسوأ بكثير من أن يتعرفوا إلى عمل تيكنر بشأن دور نوع الجنس في العلاقات الدولية.

انظر أيضاً في هذا الكتاب: إيلشتاين، إينلو.

أهم مؤلّفات تيكنر

Gender in International Relations: Feminist Perspectives on Achieving Global Security. New York: Columbia University Press, 1992.

Periodical

"You Just Don't Understand: Troubled Engagements between Feminists and IR Theorists." *International Studies Quarterly: Vol. 41, 1997.*

Documents

"Hans Morgenthau,s Principles of Political Realism: A Feminist Reformulation," in: Grant, Rebecca and Kathleen. J. Newland (eds.). Gender and International Relations. Bloomington: Indiana University Press, 1991.

"Identity in International Relations Theory: Feminist Perspectives,"in: Lapid, Yosef and Friedrich Kratochwil (eds.). *The Return of Culture and Identity in International Relations Theory*. Boulder, CO: Lynne Reinner, 1996.

للمزيد من المطالعة

Book

Sylvester, Christine. *Feminist Theory and International Relations in a Postmodern Era*. Cambridge: Cambridge University Press, 1994.



علم الاجتماع التاريخي / نظريات الدولة

(Historical Sociology/ Theories of the State)

لم ينغمس المفكرون الذين سيأتي الحديث عنهم في هذا المفصل من الكتاب بالميدان الأكاديمي الخاص بالعلاقات الدولية. ويشترك أنتوني غيدنز (Anthony Gidens) ومايكل مان (Michael Mann) وتشارلز تيللي (Charles Tilly)، بشكل خاص، في خلفية فكرية في ميدان علم الاجتماع. نشأ اهتمامهم بالعلاقات الدولية من اهتمام سابق بالديناميات التاريخية لنشوء الدولة وعلاقتها بالحرب والرأسمالية عبر الزمان والمكان. ويعد هؤلاء المفكرون ، بدرجة كبيرة أو صغيرة، بأنهم جميعاً يقعون إلى يسار الطيف السياسي على الرغم من وجود بعض التشابهات المثيرة بين آرائهم المتعلّقة بالدولة وآراء أفراد المدرسة الواقعية الذين تغلب عليهم النظرة السياسية المحافظة. هؤلاء المفكرون يبتعدون عن المدرسة الواقعية من حيث رفضهم فحص العلاقات الدولية بوصفها مجال نشاط مستقل عن السياسة «المحلية». بل إنّهم مهتمون بالظروف التاريخية التي أفرزت ذلك التمايز المتصل بالنشاط السياسي. وعلاوة على ذلك، في حين يميل الواقعيون إلى إظهار الاختلاف بين ما هو محلي وما هو دولي من منطلقات متباينة (النظام مقابل الفوضى، السلام مقابل الحرب)، يمكن القول إن هؤلاء المفكرين أكثر تشديداً على سيطرة سياسة القوة على صعيدي التحليل كليهما. إن الدولة لها وجه إله الأبواب جانوس (Janus-Faced)، فقدرتها على توليد الولاء والموارد بغية شنّ الحرب ضدّ دول أخرى تتصل اتصالاً وثيقاً بسيطرتها على فاعلين آخرين في المجتمع المدني. ويعد هؤلاء المفكرون الأساسيون مؤرخين على نطاق واسع، حيث يقومون بمقابلة مسار نشوء الدولة عبر الزمان والمكان. وكما هو الحال بالنسبة إلى المفكرين الذين تناولناهم في عدد من الفئات المستخدمة في هذا الكتاب، فإنّهم منخرطون في عدد من النقاشات الداخلية، بشأن دور الرأسمالية في التفسير التاريخي، والوزن النسبي الذي يولى لما يدعوه مايكل مان «مصادر القوة الاجتماعية»، ومستقبل الدولة في فترة من «العولمة» الظاهرة للنشاط الاقتصادي.

تشارلز تيللي (Charles Tilly)

أصبح الكثيرون، عبر العقدين المنصرمين من الزمن، من الذين يدرسون العلاقات الدولية في شكّ متزايد من زعم الواقعيين بأن أفضل سبيل لفهم سلوك الدول يكون بالافتراض بأن الدولة فاعل أحادي وعقلاني في العلاقات الدولية، يتجاهل الصراعات ضمن الدول. ويمكن ملاحظة اتجاه معاكس على ما يبدو في علم الاجتماع التاريخي، استشهد فيه كتّاب من أمثال مايكل مان وتشارلز تيللي وأنتوني غيدنز بالعلاقات الدولية لتقصي الرأي الماركسي الذي مفاده أن أفضل سبيل لتفسير وجوه السياسة كافة هو أنه بالدرجة الأولى نتيجة للصراع الطبقي المحلي في سياق الرأسمالية. وكما بيّن مايكل مان: «أصبح علماء الاجتماع يدركون أن تخصصنا يهمل أثر الجغرافيا السياسية في العلاقات الاجتماعية. لقد افترضنا أولاً على وجه الدقة الشكل التقليدي للمدرسة الواقعية الذي كان يهرب منه الكثيرون من ممارسي العلاقات الدولية»[1]. غير أن الطريقة التي صادر فيها تشارلز تيللي «المدرسة الواقعية» في محاولته فهم التغير الاجتماعي طويل الأجل على الصعيد العالمي هي أبعد ما تكون عما يفهمه الذين يدرسون العلاقات الدولية من هذا المصطلح. ومع أن تيللي أعاد وضع دور الحرب بشكل ثابت على الأجندة التاريخية السوسيولوجية في تفسير ظهور الدولة - الأمة، فإنه يبتعد عن الكثير من «الواقعيين» في العلاقات الدولية من ناحيتين أساسيتين: **الأولى**، هي أنه مهتم بالعمليات طويلة الأجل المتعلّقة بتأسيس الدول بحدّ ذاتها بدلاً من الأنماط التاريخية لتوازن القوى بين الدول؛ **الثانية**، هي أنه يستغني عن الافتراض بوجود اختلاف أساسي حتمي بين العلاقات «المحلية» و«الدولية» التي تقرأ بموجبها الخصائص المميزة لتلك الأخيرة (الحرب، الفوضى، توازن القوى) مقابل الطابع الأكثر سلاماً و«القائم على القواعد» للسياسة ضمن الدولة ذات السيادة. وكما عبر عن ذلك:

«على الأقل بالنسبة إلى التجربة الأوروبية التي تمّ اكتسابها في القرون القليلة المنصرمة، إن تصوير صنّاع الحرب وصنّاع الدول بوصفهم ملتزمين قمعيين يسعون وراء مصالحهم الخاصة التي تمُتّ بشبه أكبر بكثير للوقائع من بدائلها الرئيسة: فكرة عقد اجتماعي، أو فكرة مجتمع تستدعي معاييره وتوقعاته المشتركة نوعاً معيناً من الحكومة»[2].

(1) Michael Mann, "Authoritarian and Liberal militarism: A Contribution from Comparative and Historical sociology," in: Steve Smith, Ken Booth and Marysia Zalewski, eds., *International Theory: Positivism and Beyond* (Cambridge: Cambridge University Press, 1996), p. 221.

(2) Charles Tilly, "War Making and State Making as Organized Crime," in:

لذا، سيكون من الخطأ الافتراض أن ظهور علم الاجتماع التاريخي في دراسة العلاقات الدولية يترك «الواقعية» متمترسة بأمان بوصفها الإطار السائد للتحليل. وفي حين تمّ الاحتفاظ ببعض العناصر، لا سيما تأكيد الحرب وكلية وجود القوة في السياسة العالمية، فإن التقسيم التقليدي للسياسة المحلية والدولية يطرح إشكالية كبيرة أداةً مفيدة للتحليل. وكما بيّن فيتز باتريك (Fitz Patrick)، فإن تشارلز تيللي وآخرين:

«يبدأون تماماً من تلك الأجندة المتعلّقة بالأسئلة حول سياسة القوة «المحلية» التي يتم كبتها بشكل فاعل في خطاب الواقعيين، ثمّ يشقون طريقهم إلى الأبعاد «الدولية» (أو الجيوبوليتيكية) لذلك الصراع نتيجة عدم الرضا عن القوة التفسيرية للنماذج «المحلية»المتوطدة»[٣].

في واقع الأمر، إن «عدم الرضا عن النماذج المتوطدة»، سواء أكان في علم الاجتماع أم العلوم السياسية أم العلاقات الدولية هو موضوع ملازم لعمل تيللي، ابتداءً من تحليلاته الأولى للعنف الجماعي في فرنسا القرن الثامن عشر، وكذلك عمله الأخير حول ظهور الدولة ودور الثورة في التاريخ الأوروبي.

ولد تشارلز تيللي في عام ١٩٢٩ في لومبارد، إيلينوي. ودرس بجامعة هارفارد، حيث نال شهادة البكالوريوس في عام ١٩٥٠. وخدم في البحرية الأمريكية في الحرب الكورية، ثمّ عاد إلى هارفارد، وحصل على شهادة الدكتوراه بعلم الاجتماع في عام ١٩٥٨. وفي الستينيات قام بالتدريس في جامعات ديلاوار وتورونتو وهارفارد. وتمّ تعيينه في عام ١٩٦٩ أستاذاً للتاريخ وعلم الاجتماع في جامعة ميتشيغان حيث أنشأ «مركز أبحاث التنظيم الاجتماعي». وكرّس تيللي الكثير من الوقت والمال والجهد التعاوني (يتضمن زوجته وابنه) في المركز، لتأسيس بنوك معلومات ضخمة للأدلة التجريبية، ليصار استناداً إليها إلى اختبار الفرضيات واستحداث النظريات المتعلّقة بمصادر وديناميات «العمل الجماعي» في التاريخ الأوروبي، مع تركيز خاص على فرنسا. وكما قال لين هانت (Lynn Hunt)، لقد وُصِف تيللي بأنه يشبه

Paul Evans, Dietrich Rueschemeyer and Theda Skocpol, eds., *Bringing the State Back In* (Cambridge: Cambridge University Press, 1986), p. 169.

(٣) John Fitzpatrick, "Marxism, Geopolitics, and the Uneven Development Perspective: Global Trends and Australian Debates," in: R. Higgott and J. L. Richardson, eds., *International Relations: Global and Australian Perspectives on an Evolving Discipline.* Canberra: Australian National University, 1991), p. 101.

«قبطان [مقاولات] للأبحاث، كما يشبه هنري فورد في توجيه الإنتاج الجُملي للدراسات الكمية للإضرابات وأعمال الشغب المطالبة بالطعام وعمليات التمرد على الضرائب»(٤).

أصبح في عام ١٩٨١ أستاذ كرسي ثيودور م. نيوكومب للعلوم الاجتماعية في جامعة ميتشيغان. وبعد ثلاث سنوات انضم إلى المدرسة الجديدة للأبحاث الاجتماعية في نيويورك بصفة أستاذ مميز لعلم الاجتماع والتاريخ وسمي أستاذاً جامعياً مميزاً في عام ١٩٩٠. انتقل إلى جامعة كولومبيا في عام ١٩٩٦، ليشغل كرسي جوزيف ل. باتنوايزر الجديد للعلوم الاجتماعية.

إن أول ما يمكن ملاحظته بشأن تيللي هو ضخامة الأعمال التي نشرها. فقد نشر أكثر من عشرين كتاباً، وهو عضو في مجلس تحرير دزينتين من المجلات المختصة في التاريخ والعلوم السياسية وعلم الاجتماع. ولا يسعنا في هذا المقام سوى التركيز فقط على تلك المجالات الأكثر أهمية لدارسي العلاقات الدولية.

ركز تيللي جهوده في الستينيات على ظاهرة «العنف الجماعي» في التاريخ الفرنسي، حيث قام بفحص كامل سجل عمليات الشغب ومظاهرات العنف والمشاجرات بين الجماعات المتنافسة بغية رصد التغيير الاجتماعي وتفسيره. يستقصي كتابه الأول المباع (*The Vendee*) (١٩٦٤) عملية «عمرنة» و«مركزة» سريعة وغير متساوية في غرب فرنسا قبل الانتفاضة الكبيرة في عام ١٧٩٣. وهو يجادل بأنه من المحتمل أن العنف المناهض للعنف الثوري لتلك السنة قد اندلع نتيجة التجنيد الإلزامي، لكنه في الواقع، ناجم عن التغيير البنيوي والاقتصادي والاجتماعي. فقد انحاز الفلاحون المحليون وأصحاب الحرف إلى «الأرستقراطيين» ضد «الوطنيين»، لأن الآخرين كانوا عملاء الدولة الآخذة بالاتساع والمكروهة كثيراً وممثلي الأسواق المدينية المتعدية والمهددة.

تابع تيللي التصدي من خلال سلسلة متلاحقة من الكتب (**الإضرابات في فرنسا ١٨٣٠-١٩٦٨** الذي نُشر عام ١٩٧٤؛ **القرن المتمرِّد ١٨٣٠-١٩٣٠**، الذي نُشر عام ١٩٧٥؛ **من التعبئة إلى الثورة**، ١٩٧٨)، للمواضيع ذاتها التي طرحها في المباع. فقد ركز تيللي، بالدرجة الأولى، على فرنسا، لكنه أيضاً طبق حجته على دول أوروبية أخرى، واستحدث أجندة أبحاث ذات تركيز مزدوج. فمن جهة، نجد أنه كان مهتماً بـ«الناس الصغار» والطرق التي تتصرف بموجبها جماعات

(٤) Lynn Hunt, "Charles Tilly's Collective Action," in: Theda Skocpol, ed., *Vision and Method in Historical Sociology* (Cambridge: Cambridge University Press, 1984), p. 255.

معينة في المجتمع للدفاع عن مصالحها أو لتوسيع نطاقها – بصرف النظر عن كيفية تصورها – ضدّ جماعات أخرى. ومن جهة أخرى، كان معجباً جداً بأثر التغييرات البنيوية الكبيرة في حياة الناس، وهي تغييرات تعيد بشكل غامض كتابة قواعد العمل الجماعي. وهو يميز تمييزاً حاسماً بين مختلف أنواع «العنف الجماعي» في التاريخ الفرنسي. فقبل جهود الحكام في القرن السابع عشر الرامية إلى إسباغ الطابع المركزي على الدولة الفرنسية، نجد أن العنف كان تنافسياً بالدرجة الأولى. وهو يحدث بين مجموعات مختلفة في المجتمعات المحلية وهو نتاج صراعات ثابتة ومستقرة على المصالح والقوة. ونجد أن العنف منذ منتصف القرن السابع عشر حتّى الثورة الثانية في عام ١٨٤٩، كان يتسم بردود الأفعال. فهو مظهر لـ«صراعات دفاعية، تنظر إلى الماضي، بين الناس المحليين وعملاء الأمة»[٥]. وتلك هي فترة التوسع الرئيس للدولة الفرنسية التي تفرض المزيد من الضرائب، وتتطلب موارد متزايدة من أجل سوق زراعية وطنية منبثقة. وأخيراً، كان العنف المبادِر هو الشكل السائد منذ منتصف القرن التاسع عشر، حيث لم تعد الجماعات تقاوم تعدي الدولة، بل كانت تسعى إلى السيطرة أو التأثير فيها. وتحولت الجماعات نفسها من منظمات جماعية غير دائمة وغير رسمية إلى تجمعات ذات أغراض خاصة ومستدامة.

وأخذ تيللي، مع تطور العمل المتعلق بالعنف الجماعي في فرنسا خلال الستينيات وأوائل السبعينيات، يتبنى توجهاً نظرياً معيناً في دراسة التغير الاجتماعي انطوى على تحدٍ للافتراضات السائدة لسوسيولوجية دوركهايم (Durkheim Sociology) في الولايات المتحدة. ويعتبر العنف الجماعي بحسب هذا التقليد، نتيجة للتفكك الاجتماعي والضيق وانعدام المعايير الأخلاقية وانهيار الرقابة الاجتماعية. وقد طعن تيللي بكل من الافتراض بأن الأنظمة الاجتماعية حميدة بالأصل، وبالانحياز السياسي لعلماء الاجتماع إلى جانب القانون والنظام والوضع الراهن. وقد وصف ذلك ويليام سيويل (William Sewell) قائلاً إن تيللي «يرى أن المجتمع مكون من جماعات متعارضة المصالح لا يربط بينها توافق قِيم أو الحركات التي تعيد التوازن لنظام اجتماعي متناغم بشكل دقيق ولكن تربط بينها ممارسة القوة الاقتصادية والسياسية»[٦]. وأصبح تيللي في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات أكثر صراحة بشأن الأساس الذي تستند إليه افتراضاته

(٥) Charles Tilly, Louise Tilly and Richard Tilly, *The Rebellious Century* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1975), p. 50.

(٦) William J. Sewell, "Collective Violence and Collective Loyalties in France: Why the French Revolution Made a Difference," *Politics and Society*, vol. 18 (1990), p. 528.

المنهجية والطريقة التي تتحدى فيها المقاربات التقليدية في الأبحاث السوسيولوجية. وفي عام ١٩٨٤، نشر البيان (*Manifesto*) المتعلق بعلم الاجتماع التاريخي، بُنى كبيرة، عمليات واسعة، مقابلات ضخمة (*Bit Structures, Large Processes, Huge Comparisons*).

تتمثل الفكرة الرئيسة في هذا الكتاب في إننا بحاجة لأن نتخلص مما يدعوه تيللي ثماني «مسلّمات مؤذية» للفكر السوسيولوجي السائدة في القرن التاسع عشر. تتضمن هذه المبادئ المزيفة اعتقادات بأنه:

١- يوجد مجتمعات مستقلة متميزة؛

٢- السلوك الاجتماعي ينجم عن فرادى الحالات العقلية؛

٣- التغير الاجتماعي هو ظاهرة اجتماعية متماسكة؛

٤- التغييرات الاجتماعية واسعة النطاق تحدث على شكل مراحل متسلسلة؛

٥- التباين يؤدي إلى التقدّم؛

٦- التباين يؤدي إلى الفوضى؛

٧- الفوضى و«السلوك الشاذ» ينجمان عن التغير الاجتماعي السريع؛

٨- إن الصراع الذي تطلقه السلطات القائمة مشروع، في حين أن الصراع الذي يطلقه الأفراد غير مشروع.

ويبين الكتاب الطرق التي لا تزال تؤثر فيها مسلّمات الحكمة الشعبية في القرن التاسع عشر تلك في دراسة علم الاجتماع، ويصرح تيللي بهدوء أن نتيجة ذلك «أن القليل ذا القيمة طويلة الأجل بالنسبة إلى العلوم الاجتماعية قد ظهر من مئات الدراسات التي تمّ الاضطلاع بها خلال العقود الزمنية القليلة الأخيرة والتي أجرت تحاليل إحصائية تتضمن الأغلبية العظمى من الدول الوطنية في العالم»[٧]. وكان تيللي يستهدف بشكل رئيس دوركهايم وتونيز بدلاً من ماركس أو فيبر. ويكرّس تيللي نفسه، في الثلث الأخير من الكتاب، للعمل البناء الذي أكثر ما يكمن في المستقبل. وهو يحثّ علماء الاجتماع على الانخراط في «عمل تاريخي أصيل»، وإجراء

(٧) Charles Tilly, *Big Structures, Large Processes, Huge Comparisons* (New York: Russell Sage Foundation, 1984), p. 77.

أبحاث بشأن الفرضية القائلة إن «الزمان والمكان الذي تظهر فيهما بنية أو عملية تؤثر في طابعها، وإن التسلسل الذي تحدث فيه أحداث متماثلة يؤثر تأثيراً كبيراً في نتائجها، وإن السجل الراهن للبُنى والعمليات ينطوي على إشكالية»[8]. يعد هذا الكتاب بالنسبة إلى الذين يدرسون العلاقات الدولية كتاباً تمهيدياً مفيداً قبل دراسة الكتاب الذي تستند إليه شهرة تيللي في دراسة العلاقات الدولية، **القمع، رأس المال والدول الأوروبية، ٩٩٠-١٩٩٠**، الذي نشر في عام ١٩٩٠.

يعد هذا الكتاب توليفاً لحجج تيللي المنهجية والجوهرية التي كان يطورها خلال العقد المنصرم. وتمثل هذه الدراسة، من بعض الطرق، قمة اهتمامه طوال حياته في موضوع تأسيس الدول، ويتوسع في الحجج التي كان قد بدأ يطرحها في عام ١٩٧٥، عندما قام بتحرير تأسيس دول الأمة في أوروبا الغربية. واهتم تيللي بسؤالين كبيرين جداً. ما هو الشيء الذي يفسر التنوعات الزمنية والمكانية بين أشكال الدول الأوروبية، ولماذا تلاقت أخيراً في الدولة الوطنية؟ كثيراً ما تطرح النظريات السائدة «طريقاً مركزية وحيدة لتأسيس الدول الأوروبية ومجموعة من الانحرافات عن الطريق تفسر بعدم الكفاءة، الضعف، سوء الحظ، الوضع الجيوبوليتيكي، أو توقيت النمو الاقتصادي»[9]. ويبين بكثير من التفصيل أن تأسيس الدول الأوروبية لم يكن عملية متسقة. إن الدولة الوطنية الكاملة هي شكل حديث جداً ونادر من الحكم السياسي. فقد كان عليها طوال فترات طويلة من التاريخ أن تتشاطر المشهد السياسي الأوروبي مع دول المدن والامبراطوريات والأراضي الثيوقراطية (ذات الحكم الديني) المحاطة بمناطق أجنبية وإمارات متنوعة. وقد سار تطور الدولة - الأمة ذاتها وفق مختلف المسارات التي تعكس حالات مزيج متميز من «مادتين» مختلفتين لبناء الدولة: القمع ورأس المال. ويزعم تيللي أن الدول تتكون من جراء الحاجة إلى شنّ الحرب، وهذه الحاجة، بدورها، تجبر حكامها على استخلاص الموارد. في أوضاع «كثيفة رأس المال» يتم تحويل الموارد إلى أموال نقدية أو تنخرط بإنتاج القيمة المضافة. ويسيطر عليها أولئك المنخرطون في عمليات التبادل والإنتاج لمختلف الأسواق، المعروفة بخلاف ذلك بأنها رأسمالية. وفي الأوضاع «كثيفة القمع» (Coercive-Intensive) توجد الموارد على شكل نوعي (لا سيما مواد أولية)، يسيطر عليها مالكون يعتمدون على القمع لاستخدامها. وتميل الموارد في هذه الأوضاع إلى أن تكون موزعة في أماكن كثيرة.

---

(٨) المصدر نفسه، ص ٧٩.

(٩) Charles Tilly, *Coercion, Capital, and European States, AD 990-1990* (Cambridge, MA: Basil Blackwell, 1990), p. 6.

سوف تختلف الدول في تنظيم وتطوير مواردها وفق أطروحة تيللي الأساسية التي تعتبر أن دولاً مختلفة تظهر في أوضاع مختلفة، وأن نوعي الأوضاع تحتاجان إلى أنماط مختلفة من مساومة الدول والتنظيم بغية استخلاص مواردها. ففي الأوضاع كثيفة رأس المال جداً – راينلاند، هولندا، إيطاليا يغلب على الدول أن تكون صغيرة، تقوم على أساس المدينة، جمهورية وتجارية. يمكن لهذه الدول أن تزدهر طالما كانت طرق التجارة الخاضعة لسيطرتها تنتج مستويات عالية من الموارد الكافية من أجل الدفاع العسكري. وفي الأوضاع كثيفة القمع جداً، يغلب على الامبراطوريات أن تتطور، مثل روسيا والامبراطورية العثمانية. وقد سعت تلك الأخيرة إلى تأديب الملاكين المحليين الذين كانوا يسيطرون على موارد مشتتة، وحاولوا أيضاً تركيز هذه الموارد من أجل الدولة. لكن هذا بالغ الصعوبة وغير فاعل في كثير من الأحيان. هنا، نجد أن تيللي تبع حجة مايكل مان، وأبدى أنه، في حين أن الجيوش الامبراطورية تستطيع التغلب على الفلاحين من دون الكثير من الصعوبات، فإنها لا تستطيع أن تطغى على الموارد شديدة التركيز للمراكز كثيفة رأس المال. فلم تتمكن بعض الامبراطوريات، مثل هنغاريا وبولونيا، حتى من السيطرة على ملاكيها المحليين.

وكان يوجد بين هذه الحالات المتطرفة دول تطورت في مناطق ذات حالات مزيج متنوعة لرأس المال والموارد القسرية، مثل إنكلترا، فرنسا، إسبانيا، بروسيا. وبحسب المزيج الخاص، فقد طورت خليطاً من خصائص الدول في كلّ من طرفي الطيف. لقد حدث الالتقاء عند الدولة الوطنية عندما لم يكن بالإمكان القيام بسهولة بترجمتها إلى إمكان شنّ الحرب. فلم يعد بالإمكان بعد الثورة الفرنسية شنّ الحرب عبر استئجار وتوريد جيش من المرتزقة. فلم تستطع مثل تلك الجيوش مواجهة أمة تحمل السلاح، إذ إن تلك الأخيرة كانت تقاتل بفاعلية أكثر، وبتكلفة أدنى وعلى نطاق أوسع من الجيوش المرتزقة التي نازعت على أوروبا بين عامي ١٤٠٠ و١٧٠٠.

لذا، فمنذ عام ١٧٠٠ ولغاية عام ١٩١٨، كانت دول المدن هي الأقل فاعلية في أوروبا، وقد تمت الإطاحة بها إلى درجة كبيرة نتيجة عملية المنافسة، وانبثقت الدول الوطنية بوصفها الشكل السائد للحكم السياسي، حيث جمعت بين الحجم والتعبئة الوطنية وإمكان الوصول إلى الاستخراج التجاري والقسري للموارد. وتمكنت دول مثل بريطانيا وفرنسا من الجمع بين مزايا وضعها المختلط. فقد كان لديها أجهزة دولة قوية وأرستقراطيات واثقة من نفسها واقتصادات ذات توجه سوقي مزدهرة وطبقة تجارية قوية. لذا، فقد جعلتا الانتقال إلى الحكم المباشر ضمن دولة وطنية يتم في وقت مبكر نسبياً. وكانت المناطق كثيفة رأس المال مثل إيطاليا، ومناطق كثيفة القسر مثل أوروبا الشرقية أبطأ في التطور لتصل إلى نموذج الدولة الوطنية.

لكن العامل الحاسم في تفسير ظهور الدولة الوطنية هو النطاق المتزايد للحرب والتكامل المتنامي لنظام الدولة الأوروبي. إن الميزة العسكرية للدول الوطنية على منافسها هي مفتاح الإجابة عن السؤال الذي طرحه تيللي على نفسه في بداية الكتاب.

جادل تيللي في القرن العشرين، بأن شنّ الحرب أصبح مشروعاً احترافياً أكثر تخصصاً. وهذا أدى، مرة أخرى، إلى مسارات مختلفة للدولة في أوضاع مختلفة. ففي الدول المسيطرة اقتصادياً وذات رؤوس الأموال الغنية، سهّل إضفاء الطابع المهني على العسكرية المزيد من «إضفاء الطابع المدني» على الحكومة. وفي ظلّ الضغوط الشديدة الناجمة عن الحاجة إلى استخراج الموارد من أجل الحرب، فإن إداريي الدولة منحوا مختلف الحقوق إلى السكان، وقبلوا بمجموعة متزايدة من المسؤوليات المحلية. إلا أنه في الدول غير المستقلة، «النامية» والمتنافسة إقليمياً، أي من العالم الثالث، أدت زيادة الطابع المهني على العسكرية إلى مزيد من العسكرة من جانب الحكومات، حيث برهنت الموارد القسرية للقوات المسلحة على أنها أرقى من الموارد الضعيفة كثيفة رأس المال العائدة للأنظمة المدنية.

نشر تيللي في عام ١٩٩٢، تأملاته بشأن تداعيات نهاية الحرب الباردة في ضوء نظريته عن توحيد الدولة الوطنية في أوروبا. ورأى أن أوروبا سوف تشهد، على المدى القصير، مسارين متناقضين. فمن جهة، سوف يزداد عدد الدول، لا سيما في أوروبا الشرقية وفي أجزاء من الاتحاد السوفياتي السابق. هذه الجاذبية الشمولية للفكرة الوطنية سوف تظل تلهم ما يدعوه تيللي «القوميين» الساعين إلى تحقيق الدولة، لكنه من جهة أخرى، يعتقد بأنه يوجد حدود لمثل تلك العملية المتمثلة بانتشار الدول. ويرى تيللي أن الضغوط التي تتم ممارستها في أوروبا الغربية من أجل «شنّ الحرب» قد تمّ تخفيضها، موقتاً على الأقل. وفي غياب عدو يملك أسلحة نووية، نجد أن الدول الغنية لم تعد بحاجة إلى الانخراط في عملية توحيد الدولة. وبدلاً من ذلك، يحدد تيللي عدداً من العوامل التي تهدد بإنهاء بقاء الدول الموحّدة. وهذه تتضمن:

«قابلية انتقال رأس المال عالمياً، وازدياد أهمية رأس المال الياباني في آسيا والولايات المتحدة وأوروبا، ودوران اليد العاملة على النطاق العالمي، والانتقال السريع للمعلومات والتكنولوجيا، والقدرة المتناقصة للدول الغنية على استبعاد العمال الخارجيين الفقراء من أسواق عمالتها. يعد كلّ ذلك بأن يستنفذ قدرة أي دولة في السيطرة على حدودها وعزل

مواطنيها عن التأثيرات الخارجية وفرض سياسات عامة موجهة توجيهاً مركزياً»[١٠].

وخلص إلى أن المستقبل يمكن أن يكون حميداً أو خبيثاً. فمن جهة، هناك إمكانية وجود عالم أكثر تنوعاً يشبه من بعض الجوانب المشهد الأوروبي السياسي في القرون الوسطى ولكن من دون الامبراطوريات والدول الصغيرة المتنازعة. ومن جهة أخرى، إن نهاية «جلبة الحماية» الرسمية التي تقودها الدولة بين الحكام والمحكومين يمكن أن تؤدي بشكل غير رسمي إلى «عالم من قطّاع الطرق، والكراهية وضيق أفق التفكير وحالة من عدم المساواة الفادحة»[١١]. وقد لا تعود الدول بحاجة إلى احترام حقوق الجماعات، مثل اليد العاملة المنظمة، وسوف تزول ببطء منجزات سنوات من العمل الجماعي الذي ينطوي على المبادرة. ويأمل تيللي بأن تنتصر «التعددية الحميدة» على«التجزئة الخبيثة»، لكنه غير متأكد تماماً من النتيجة.

وختاماً، لا بدّ للمرء من أن يعجب بالنطاق الواسع لأبحاث تيللي. فهو في طليعة علم الاجتماع التاريخي في نهاية القرن العشرين، وقد جذب عمله، كما هو متوقع، الكثير من الاهتمام عبر العلوم الاجتماعية، وليس فقط دراسة العلاقات الدولية. وإذا كان هناك عيب بارز واحد في عمله، فإنه سيكون مماثل لعيب مايكل مان. وفي التحليل النهائي، يعدّ تيللي من أنصار المذهب المادي. فعلى الرغم من الاهتمام الصادق بمصالح الجماعات التي تعارض الدولة وتسعى، في بعض الأحيان، إلى التأثير فيها، فإنه يشدد دائماً على دور القوى البنيوية التي تبدو أنها خارجة عن نطاق سيطرة فرادى العوامل. كما إنّ دور الأفكار يخضع لتلاعب الاقتصاد والحرب في التاريخ البشري. وكما اشتكى جاك غولدستون (Jack Goldstone):

«لا تؤدي القضايا الأيديولوجية دوراً في تكوين الدولة؛ فحركة الإصلاح وظهور الأيديولوجيات القومية إن هي إلا ذرائع للحروب، وليست عوامل تكوين للدول بحدّ ذاتها. إن الفكرة التي مفادها أن للدول صفات إيجابية، بحيث يكون من المحتمل أن يرغب الناس في وجود دول أقوى أو أكثر قومية، بدلاً من التعرض لانقراضها، تبدو غائبة عن تاريخ تيللي»[١٢].

(١٠) Charles Tills, "Futures of European States," *Social Research*, vol.59 (1992), p. 715.

(١١) المصدر نفسه، ص ٧١٧.

(١٢) Jack A. Goldstone, "States Making Wars Making States Making Wars...," *Contemporary Sociology*, vol. 20 (1991), p. 177.

ومع ذلك، لا بُدَّ من الاعتراف بأن تشارلز تيللي قد أعاد الحرب إلى قلب دراسة علم الاجتماع والعلاقات الدولية، ويوفر عمله إمكانية هائلة لجميع الذين شعروا بخيبة أمل مماثلة بـ«النماذج» القائمة للعلاقات الدولية. إن التحدي الذي يواجه الذين استوحوا أفكارهم من تشارلز تيللي ذو شقين: كيف يضمنون دور الأفكار في الدراسة المقارنة للتغير الاجتماعي؛ وكيف يربطون الاتجاهات طويلة الأجل بالعمليات قصيرة الأجل. وبالنظر إلى وتيرة التغير في مجال تكنولوجيا الحرب، فإنه لم يعد بوسع الجنس البشري السماح للحرب بأن تؤدي دوراً مركزياً في مستقبله كما فعلت في الماضي.

انظر أيضاً في هذا الكتاب: غيدنز، هيرز، مان، ونت.

أهم مؤلّفات تيللي

As Sociology Meets History. New York: Academic Press, 1981.

Big Structures, Large Processes, Huge Comparisons. New York: Russell Sage Foundation, 1984.

Coercion, Capital, and European States, AD 990-1990. Cambridge, MA: Basil Blackwell, 1990.

The Contentious French. Cambridge, MA: Belknap Press, 1986.

European Revolutions, 1492-1992. Oxford: Basil Blackwell, 1993.

The Formation of National States in Western Europe. (ed.). Princeton: NJ: Princeton University Press, 1975.

From Mobilization to Revolution, Reading, MA: Addison-Wesley, 1978.

Strikes in France, 1830-1968. Cambridge: Cambridge University Press, 1974.

The Vendee. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1964.

The Rebellious Century. (with Louise Tilly and Richard Tilly). Cambridge, MA: Harvard University Press, 1975.

Document

Tilly, Charles. "War Making and State Making as Organized Crime," in: Evans, Paul, Dietrich Rueschemeyer and Theda Skocpol (eds.). *Bringing the State Back In*. Cambridge: Cambridge University Press, 1986.

للمزيد من المطالعة

Books

Skocpol, Theda (ed.). *Vision and Method in Historical Sociology.* Cambridge: Cambridge University Press, 1984.

Smith. Denis. *The Rise of Historical Sociology.* Cambridge: Polity Press, 1991.

أنتوني غيدنز (Anthony Giddens)

كانت مساهمة غيدنز في دراسة العلاقة الدولية مباشرة وغير مباشرة، على السواء. كتب الشيء الكثير، بالطبع، بشأن أهمية ما هو «دولي» لكي نفهم طبيعة الدولة بشكل خاص و«الحداثة»، بشكل عام. وعلاوة على اهتمامه بأهمية العلاقات الدولية أو علم الاجتماع، كان عمله المعني بـ«نظرية الهيكلة» (Structuration Theory) في سبعينيات القرن العشرين مصدراً استوحى منه عدد من المختصين بالعلاقات الدولية. وقد استقى ألكسندر وندت، بشكل خاص من عمل غيدنز الأول المتعلق بمشكلة «العامل ـ البنية» من أجل أبحاثه الخاصة. ويرى غيدنز على غرار مايكل مان وتشارلز تيللي، أن تحليلاً كافياً للدولة الحديثة يجب أن يشمل مستويات تحليل «محلية» و«دولية»، مع أن نظريته الخاصة المتعلّقة بالدولة قد تمّ استحداثها عبر نقد واسع النطاق للماركسية في النظرية الاجتماعية بدلاً من أن تكون ناجمة بشكل مباشر عن تحليل تجريبي (Empirical Analysis) في علم الاجتماع التاريخي والمقارن. يحاول غيدنز صراحة تجنب إعطاء الصفة الواقعية للبُنى في تفسير التغيير الاجتماعي.

وقد يصدم القارئ من جراء حجم عمل غيدنز المكتوب كما هو الحال بالنسبة إلى مان وتيللي، ومن حسن حظّ الذين يدرسون العلاقات الدولية، فإن كتبه المهمة لدراسة العلاقات الدولية قليلة، كما إنَّ شهرته ذاعت بحيثُ يوجد أدبيات ممتازة بشأن عمله.

تولى غيدنز في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧، عندما كان في سنّ التاسعة والخمسين، منصب مدير مدرسة لندن للاقتصاد. وكان تعيينه يعود جزئياً إلى نطاق عمله متعدد فروع المعرفة، ومدى ما يمت به من صلة إلى تلك الفروع، إضافة إلى مركزه المرموق في علم الاجتماع. ولد غيدنز في كانون الثاني/ يناير من عام ١٩٣٨، ونال شهادة البكالوريوس بمرتبة الشرف الأولى

في علم الاجتماع وعلم النفس من جامعة هال في عام ١٩٥٩. وبعد فترة قصيرة من الدراسات العليا في مدرسة لندن للاقتصاد، حيث نال شهادة الماجستير بعلم الاجتماع في عام ١٩٦١، قام بتدريس الموضوع في جامعة ليستر لغاية عام ١٩٧١، ثمّ عاد إلى كامبريدج ليقوم بالتدريس ومواصلة بحثه لنيل شهادة الدكتوراه. وحصل في عام ١٩٧٦ على شهادة الدكتوراه من كلية الملك، كامبريدج، وبقي هناك إلى أن أصبح مديراً لمدرسة لندن للاقتصاد. وقام بالتدريس على نطاق واسع في الولايات المتحدة وأوروبا. وفي عام ١٩٨٥ كان له باع طويل في إنشاء Polity Press، وهي دار نشر أكاديمية ناجحة في المملكة المتحدة؛ وتم تعيينه في عام ١٩٨٩ مديراً لمركز الأبحاث الاجتماعية.

سوف أركز في ضوء النطاق الواسع لعمل غيدنز، على ثلاثة جوانب من أبحاثه التي تمتّ بأكبر قدر من الصلة إلى دراسة العلاقات الاجتماعية، وهي: نظريته في «الهيكلة» بوصفها مقاربة بالغة الأهمية بأثرها في مجال التحليل الاجتماعي؛ والعناصر الأساسية في نظريته المتعلّقة بالدولة الحديثة؛ ومساهمته الأقرب عهداً في النقاش الذي كان يدور حول طبيعة ومسار «الحداثة» و«العولمة».

لا يظهر مصطلح «الهيكلة» (Structuration) في فهرس كتاب غيدنز التمهيدي الشامل عن علم الاجتماع، لكنه يشرح الفكرة الأساسية التي ينطوي عليها هذا المصطلح في النصّ التالي:

«إن الأنظمة الاجتماعية مكونة من الأعمال والعلاقات البشرية: يعطيها تكرارها عبر فترات من الزمن ومسافات من المكان طابعها النموذجي ... يتعين علينا فهم المجتمعات البشرية بأنها تشبه المباني التي يجري في كلّ لحظة إعادة تشييدها بواسطة الطوبات نفسها التي تكونها. تتأثر أعمالنا كافة بالخصائص البنيوية للمجتمعات التي ننشأ ونعيش فيها؛ ونعيد في الوقت نفسه، تكوين (وكذلك نغير إلى حدّ ما) تلك الخصائص البنيوية في أعمالنا»[1].

يجادل غيدنز بأن تحليلاً سوسيولوجياً لأي «نظام اجتماعي» يجب أن ينخرط في ما

(١) Anthony Giddens, *Sociology*, 2nd ed. (Cambridge: Polity Press, 1993), p. 18.

يدعوه «طريقة تفسير مزدوجة»، تعير اهتماماً دقيقاً إلى الطرق التي تفيد فيها «البُنى» العمل وتجعل العلم ذا المغزى ممكناً، على السواء. يشبه مفهومه للبنية المفهوم الموجود في علم اللغة (Linguistics) بدلاً من علم الاجتماع التقليدي. وتشبه البنى القواعد والموارد التي «تتجسد» في الأنظمة الاجتماعية عندما يستقي الفاعلون وجودهم الاجتماعي اليومي منها. كان جزء كبير من عمل غيدنز في سبعينيات القرن العشرين توسعاً في نظرية الهيكلة في مقابل ما كان يرى أنه الجبرية البنيوية في النظريات الماركسية الوظيفية المتعلّقة بالطبقة الاجتماعية في المجتمعات الصناعية.

وكان منخرطاً أيضاً في النقد الجاري لتأثير الإبيستمولوجيات الوضعية في العلوم الاجتماعية التي يعتبر الفاعلون بموجبها نتاج القوى الاجتماعية الحاسمة والمجردة من المشاعر. وتحاول فكرة «الهيكلة» التوسط بين الطوعية المفرطة، ونقيضها، أي الجبرية، في علم الاجتماع. وكما بيّن دانييل روس، «يجب النظر إلى الهيكلة، بوصفها متولدة من مشروع توليف، كجهاز منهجي منفصل عن الاهتمامات الجوهرية»[٢]. وتجدر الملاحظة أيضاً إلى أن «طريقة التفسير المزدوج» تنطوي على تداعيات مهمة بشأن الوظيفة الاجتماعية لعالم الاجتماع. ويجادل غيدنز بأننا في انخراطنا بعلم الاجتماع، نوطد معنى أفعال الناس الذين يكونون هم أنفسهم منهمكين في توطيد معنى تلك الأعمال ذاتها. لذا يمكن أن تكون هناك مبادلات إيجابية بين أوجه منظار عالم الاجتماع وتلك التي تعود إلى الفاعلين الذين يقوم بدراستهم. فكل منهما يتعلم من الآخر، لذا إن المعرفة السوسيولوجية يمكن أن تغير الحياة التي نحياها.

إن أهم كتاب لغيدنز، بالنسبة إلى دارسي العلاقات الدولية، هو بالتأكيد المجلد الثاني من نقده للمادية التاريخية الماركسية، **دولة الأمة والعنف** (١٩٨٥). تناول في هذا المجلد عدداً من المواضيع التي طرحها في مجلده الأول. يتضمن ذلك المجلد الأخير هجوماً موثقاً على المقاربتين الماركسية والوظيفية في علم الاجتماع. كما إنه طرح الفكرة القائلة إنه على الرغم من أن البشر «يجسدون» العالم الاجتماعي عبر نشاطهم، فإنّهم يستقون من مواردهم وظروفهم التي تتوالد وتتكاثر عبر «أنماط من الهيكلة» التي توزع الوارد بشكل غير متساو وتساعد على إدامة علاقات

(٢) Daniel Ross, "Anthony Giddens," in: Peter Belharz, ed., *Social Theory: A Guide to Central Thinkers* (Sydney: Allen and Unwin, 1991), p. 124.

قوة غير متناظرة. ويجادل غيدنز بأن الأطر الوظيفية والتطورية لا تعترف بالطريقة الثورية التي يتم فيها توزيع الموارد الاجتماعية في المجتمعات الرأسمالية. وهو يميز بين نوعين من الموارد. فالموارد التخصيصية هي اقتصادية ومادية بالدرجة الأولى، في حين أن الموارد السلطوية هي تلك التي تدعم التوزيع غير المتساوي للموارد التخصيصية في المجتمع. ويزعم أنه، قبل انبثاق الرأسمالية، تكون درجة سيطرة نوعاً معيناً من الموارد الاجتماعية ـ التخصيصية أو السلطوية ـ منخفضة عبر الزمان والمكان. ومع انبثاق الرأسمالية نجد أن ما يدعوه غيدنز «التباعد الزمني ـ المكاني» يتعرض إلى توسع كبير.

يتمثل جوهر حجته بأنه في المجتمع الرأسمالي فقط تمثل الطبقة المبدأ البنيوي الرأسمالي للمجتمع بأسره. وفي حين كانت تنطوي مختلف أنواع المجتمعات غير الرأسمالية على طبقات، فإن الطبقة لا تتخلل وتهيكل جوانب الحياة الاجتماعية كافة إلا في ظلّ الرأسمالية. وهكذا يميز غيدنز بين «المجتمعات المنقسمة إلى طبقات ... والتي يوجد فيها طبقات، ولكن حيث لا يفيد التحليل الطبقي أساساً لتحديد المبدأ البنيوي الأساسي لذلك المجتمع» وبين «المجتمع الطبقي» بحدّ ذاته[٣]. ففي ظلّ الرأسمالية فقط تمثل علاقات السيطرة على الموارد التخصيصية العلاقات المركزية التي تدعم علاقات القوة بصفة عامة، بينما نجد أنه في المجتمعات غير الرأسمالية تمثّل علاقات السيطرة على الموارد السلطوية (الاجتماعية – السياسية) أساس القوة. ويزعم أن طبيعة السيطرة الرأسمالية على خصائص الحياة اليومية تختلف اختلافاً جذرياً عن الأشكال السابقة للتنظيم الاجتماعي كافة، وهي متصلة بشكل متأصل بسلعنة «إضفاء طابع السلع» (Commodification) الزمان والمكان، وفصل الشكل عن المحتوى. ومن خلال الكشف عن طبيعة ومدى «التباعد الزمني – المكاني» يلقي غيدنز بظلال الشك على صحة النظرة التطورية المادية تاريخياً إلى التغيير الاجتماعي. فيجب رفض المخطط الماركسي الكلاسيكي الذي يرسم تطور مجتمعات الرق إلى الشيوعية عبر الإقطاعية والرأسمالية. وهو يتعثر نتيجة وجهة نظر غائية (تعود إلى هيغل) تفترض مسبقاً حركة لازمة من الخاص إلى العام في شكل طبقة عاملة ثورية ولها هدف تحرري. ويرى غيدنز أن سلعنة الزمان والمكان لا تقل أهمية

(٣) Anthony Giddens, *A Contemporary Critique of Historical Materialism. Vol. 1, Power, Property and the State* (Berkeley: University of California Press, 1981), p. 108.

عن سلعنة العمل، فيجعل الرأسمالية شيئاً ممكناً وعلاوة على ذلك، فإنه من غير الممكن تفسير أنماط الهيكلة التي تدعم «التباعد الزماني ـ المكاني» فقط من منطلق متطلبات الرأسمالية.

يتناول كتاب دولة الأمة والعنف الحجة المطروحة في المجلد الأول، ويستقصي الظروف التي تجعل من الممكن دعم سيطرة المجتمع الطبقي. فيربط غيدنز في هذا الكتاب بين البعدين «المحلي» و«الدولي» لأنماط الهيكلة في الفترة الحديثة. ونجد مرة أخرى، أن موضوع «التباعد الزماني ـ المكاني» يحتل مركز الصدارة. ويجادل غيدنز علاوة على ذلك، بأن تطور الرأسمالية والتصنيع والدولة ـ الأمة لا يمكن فهمه بشكل كافٍ بأي طريقة «قاعدية ـ فوق بنيوية» (Base-Super Structural) . فلكل منطقه المستقل ولا يمكن رده إلى الآخر. يجب تثمين الرأسمالية بمعزل عن الإطار العام للمادية التاريخية، ودمجها في مقاربة مستقلة للتاريخ السابق ولتحليل المؤسسات الحديثة[٤]. ويزعم غيدنز أن تراكم القوة الإدارية، لا سيما قوة الدولة، هي القوة السائدة التي تدفع التباعد. تشتق القوة الإدارية الصاعدة للدولة من قدراتها على تشفير المعلومات والإشراف على النشاط. وتستطيع الدولة بنتيجة ذلك، السيطرة بشكل متزايد على توقيت ومباعدة النشاط البشري. ليست سلعنة القوة العاملة وحدها التي تجعل تطور القوى الإنتاجية ممكناً، فالمراقبة في مكان العمل لا تقل أهمية. وقد استقى غيدنز الكثير من عمل ميشيل فوكولت وجادل بأن تركيز الموارد التخصيصية يعتمد على الموارد السلطوية، بحيثُ إنَّ الطاقة الإنتاجية لا تنشأ من داخل الرأسمالية وحدها.

لقد اعتمد تطور الرأسمالية على ظهور دولة مركزية قادرة على تهدئة السكان وفرض قانون محسوب، لا يخضع لنزوات الملوك ولا لإعفاء اللوردات. ويزعم غيدنز كما هو الحال في عمل تشارلز تيللي، أن هذه المهمة تمّ إنجازها عبر القوة الإدارية المتسعة للدول الاستبدادية في القرنين السادس عشر والسابع عشر وتحرّكها جزئياً مقتضيات أنماط الحرب المتغيرة. وأدى الطلب على استخراج الموارد بالدولة إلى سك الاقتصاد وتنشيط النمو، وتأمين تجنيد الجمهور.

(٤) Anthony Giddens, *A Contemporary Critique of Historical Materialism. Vol. 2. The Nation-State and Violence* (Cambridge: Polity Press, 1985), p. 1.

وكان تقليص العنف الصريح داخل الدولة المقترن بازدياد مراقبة السكان من جانب الدولة شرطاً مسبقاً لازماً لتوسيع التصنيع والرأسمالية. وهكذا فإن تلك الأخيرة هي:

«نوع جديد من النظام الطبقي، نظام يكون فيه الصراع الطبقي منتشراً ولكن لا تملك فيه الطبقة المسيطرة أو لا تقتضي الوصول المباشر إلى وسائل العنف من أجل الحفاظ على حكمها»[٥].

تتوجة القوة العسكرية إلى الخارج نحو دول أخرى في نظام الدولة – الأمة[٦]، لذلك الرأسمالية الاقتصادية فقط «مسالمة» داخلياً. يرى غيدنز أن «الحداثة» تتميز بالعلاقة المعقدة بين أربعة «تجمعات مؤسساتية»: المراقبة المشددة؛ الرأسمالية؛ التصنيع؛ والسيطرة المركزية على وسائل العنف. في تحليله الممتاز لأهمية أنتوني غيدنز بالنسبة إلى دارسي العلاقات الدولية، يحدد جستين روزنبرغ (Justin Rosenberg) صراحة التداعيات كما يلي:

«يفهم انبثاق نظام الدولة – الأمة منذ البداية بوصفه جزءاً من العملية ذاتها للتوحيد الداخلي. فالسيادة السياسية (الخارجية) التي تصبح المبدأ المنظم المركزي هي التعبير عن قسرية ووحدة إدارية (داخلية) يتم إرساء قواعدهما على حساب أشكال أخرى محلية ومتخطية للحدود الوطنية للقوة السياسية»[٧].

غير أنه يختلف تحليل غيدنز للعملية اختلافاً كبيراً عن تيللي ومان، لأنه يهتم بالطريقة التي يواجه فيها الفاعلون، لا سيما نُخب الدولة، العوائق البنيوية التي تواجههم. ويجادل بأن مقداراً من المعرفة المنطقية – أولاً توازن القوة ثمّ السيادة – التي تستخدمها الدول لتنظيم العلاقة بينها تمثل أيضاً البنية التنظيمية للدولة الحديثة. ليست سيادة الدولة – الأمة، وهي المبدأ الأساسي الذي مفاده أن الدول متساوية بنظر القانون الدولي، مشتقة من العمليات الداخلية فحسب، بل من تفاعل خارجي آخذ بالاتساع لدول عدة حول «الخطاب». ويمثل

(٥) المصدر نفسه، ص ١٥٩.

(٦) المصدر نفسه، ص ١٩٢.

(٧) Justin Rosenberg, "A Non-Realist Theory of Sovereignty?: Giddens' the Nation-State and Violence," *Millennium: Journal of International Studies,* vol. 19 (1990), p. 253.

هذا الأخير الدولة المنبثقة؛ فهو لا يكتفي بوصفها. كانت فرنسا الاستبدادية أول دولة تؤدي دوراً مركزياً في أوروبا من دون أن تصبح أول امبراطورية تكوّن هيئة دبلوماسية. ساهمت تلك الدبلوماسية التي يدعوها غيدنز «المراقبة الارتدادية» لظروف استنساخ الدولة، في إيجاد البُنى القانونية والسياسية للنظام الدولي. إن «المحلي» و«الدولي» مترابطان وليسا مجالين منفصلين.

نشر غيدنز في عام ١٩٩٠، كتابه **عواقب الحداثة**. يبدأ هذا الكتاب، بمعنى ما، حيث انتهى كتاب **دولة الأمة والعنف**، في استكشاف غيدنز للمسار المحتمل لـ«الحداثة» المتجه نحو المستقبل ويقوِّم أخطارها وفرصها. وهنا أيضاً نجد أن الحداثة تتميز من حيث العلاقات بين «أبعادها المؤسساتية» - المراقبة، التصنيع، الرأسمالية والقوة العسكرية. ويهتم غيدنز بشكل خاص في ما إذا كانت «عولمة» الوسائل الحديثة تعني أننا الآن في ما يدعوه البعض فترة «ما بعد الحداثة». وهو يشكّ بذلك، ويجادل بأن تلك الحداثة أصبحت «راديكالية» بدلاً من أن يتم تخطيها. ويرى أن ما بعد الحداثة هو في الواقع مجرد فئة جمالية تعكس إسباغ الصبغة الراديكالية على الحداثة وأن ظرف «الحداثة المتأخرة» لا يحول دون معرفتها معرفة منهجية.

يهتم غيدنز في هذا الكتاب اهتماماً كبيراً بوتيرة الحياة العصرية ونطاقها، فيصفها بأنها «قوة ماحقة». تنقل هذه الصورة شعور الكثيرين اليوم بأننا أوجدنا «محركاً ذا قوة جبارة أفلت زمامه، نستطيع في مجموعنا قيادته إلى حدّ ما، لكنه يهدد بالانفلات من سيطرتنا ويمكن أن يدمر نفسه»[٨]. ويجادل بأن جزءاً من المشكلة يكمن في وتيرة التباعد في أواخر القرن العشرين. ويتحدث كيف أن الحياة الاجتماعية أصبحت «مقتلعة» من مواضع جغرافية معينة، ومرفوعة وأعيد تنظيمها عبر مسافات زمنية - مكانية شاسعة. وقد تمّ إسناد الأهمية الاجتماعية للثقة، بشكل خاص، إلى أنظمة مجردة مقتلعة.

ويشعر غيدنز، على الرغم من تصويره القاتم للحداثة، بأنه يمكن توجيه القوة الماحقة، جزئياً على الأقل. ونراه في هذا السياق، يتحرك باتجاه نظرية نقدية غير ماركسية من دون ضمانات يدعوها «الواقعية الطوباوية». وقد جادل بأن مصطلحات مثل «اليسار» و«اليمين» أصبحت عتيقة عفاها الزمن، ويؤيد التزاماً مزدوجاً على صعيد عالمي بالسياسة

(٨) Anthony Giddens, *The Consequences of Modernity* (Stanford: Stanford University Press, 1990), p. 139.

التحريرية ـ «انخراطات راديكالية تهتم بالتحرر من عدم المساواة أو العبودية» ـ وسياسة الحياة ـ «انخراطات راديكالية تسعى إلى تعزيز إمكان تحقيق حياة مجزية للجميع، ولا يوجد فيها «آخرون»[٩]. ويحدد غيدنز فوق مجموعاته المؤسساتية الأربعة والتي تنطوي على قدرة مواجهتها، أربع مجموعات من النوع المثالي للمعارضة. وهكذا فهو لا ينادي بتدويل الحركة العمالية فحسب، بل أيضاً الحركات الإيكولوجية لمواجهة الدمار المتواصل للبيئة، وحركات سلام لمواجهة تدويل تجارة الأسلحة، وحرية التعبير أو الحركات الديمقراطية لمواجهة سيطرة الدولة على المعلومات والمراقبة الاجتماعية. يمثل كلّ هذا جزءاً من مشروع سياسي يسعى إلى تحديد عوامل سياسية ومسارات مضادة لمواجهة «الأخطار ذات العواقب الوخيمة» التي تواجه العالم المعاصر. تجعل مؤسسات الحداثة الأربع من الممكن حصول حياة أكثر جدارة من أي نظام اجتماعي سابق للحداثة، ولكن المحاولة المتواصلة لتطبيق عملي لواقعية طوباوية هي التي تضعه في متناولنا. وبصرف النظر عما يفكر به المرء في هذا «التطبيق العملي»، وفي انتقال غيدنز من التحليل السوسيولوجي إلى الفرض المعياري في السنوات قريبة العهد، فإن لعمله أهمية في دراسة العلاقات الدولية. وكما لاحظ روزنبرغ، إن عمله يساعد في توفير «مفردات مفاهيمية للتفكير بنظام الدولة – الأمة بشكل عام، وبشأن طرق محددة يتم فيها حشد وسائل العنف وزجها في استنساخ مؤسساتها الأساسية»[١٠].

انظر أيضاً في هذا الكتاب: مان، تيللي، ونت.

أهم مؤلّفات غيدنز

Beyond Left and Right: The Future of Radical Politics. Cambridge: Polity Press, 1994.

Capitalism and Modern Social Theory: An Analysis of the Writings of Marx, Durkheim and Max Weber. Cambridge: Cambridge University Press, 1971.

Central Problems in Social Theory: Action, Structure, and Contradiction in Social Analysis. London: Macmillan, 1979.

(٩) المصدر نفسه، ص ١٥٦.

(١٠) Rosenberg, "A Non-Realist Theory of Sovereignty?: Giddens' the Nation-State and Violence," p. 258.

The Class Structure of the Advanced Societies. London: Hutchinson, 1973.

The Consequences of Modernity. Cambridge: Polity Press in association with Basil Blackwell, 1990.

The Constitution of Society: Outline of the Theory of Structuration. Cambridge: Polity Press, 1984.

A Contemporary Critique of Historical Materialism. Vol. 1, Power, Property and the State. Berkeley: University of California Press, 1981.

A Contemporary Critique of Historical Materialism. Vol. 2. The Nation-State and Violence. Cambridge: Polity Press, 1985.

Emile Durkheim. New York: Penguin Books, 1978.

Modernity and Self-Identity: Self and Society in the Late Modern Age. Cambridge: Polity Press, 1991.

Politics and Sociology in the Thought of Max Weber. London: Macmillan, 1972.

Positivism and Sociology. London: Heinemann, 1974.

Social Theory and Modern Sociology. Cambridge: Polity Press in association with Basil Blackwell, 1987.

Sociology. 2nd ed. Cambridge: Polity Press, 1993.

Studies in Social and Political Theory. London: Hutchinson, 1977.

Document

Gidden's Theory of Structuration: A Critical Appreciation.Christopher Bryant and David Jary (eds.). London: Routledge, 1991.

ويضم هذا الكتاب قائمة بأعمال أنتوني غيدنز الرئيسية

لمزيد من المطالعة

Books

Bryant, Christopher and David Jary (eds.). *Giddens' Theory of Structuration: A Critical Appreciation*. London: Routledge, 1991.

_______ (eds.). *Anthony Giddens: Critical Assessments.* London: Routledge, 1997. 4 vols.

Clark, Jon, Celia Modgil and Sohan Modgil (eds.). *Anthony Giddens: Consensus and Controversy.* New York: Falmer Press, 1990.

Cohen, Ira. *Structuration Theory: Anthony Giddens and the Constitution of Social Life.* London, Macmillan, 1989.

Held, David and John Thompson (eds.). *Social Theory of Modern Societies: Anthony Guldens and His Critics.* Cambridge: Cambridge University Press, 1989.

Shaw, Martin. *Global Society and International Relations.* Cambridge: Polity Press, 1994.

Periodical

Rosenberg, Justin. "A Non-Realist Theory of Sovereignty?: Giddens' the Nation-State and Violence." *Millennium: Journal of International Studies*: Vol. 19, 1990.

إيمانويل فالرشتاين (Immanuel Wallerstein)

ولد إيمانويل فالرشتاين في عام ١٩٣٠، وتخرج من جامعة كولومبيا في عام ١٩٥١، وواصل دراسته العليا فيها، حيث نال شهادة الدكتوراه في عام ١٩٥٩. وقام بتدريس علم الاجتماع في جامعة كولومبيا لغاية عام ١٩٧١، حين تمّ تعيينه أستاذاً لعلم الاجتماع في جامعة ماك جيل في مونتريال، كندا. وأصبح مدير مركز فيرناند برودل في عام ١٩٧٦، وشغل مركز الكرسي المتميز بعلم الاجتماع في جامعة بينغهامتون، حيث يواصل أعمال التدريس والأبحاث.

بدأ فالرشتاين حياته المهنية بدراسة السياسة الأفريقية، حيث اختص بسياسة غانا وساحل العاج. لكن شهرته بوصفه منظّراً دولياً تستند إلى محاولاته الراديكالية لإعادة تصور العلاقات الدولية في سياق حججه المتعلّقة بطبيعة وتاريخ «النظام العالمي» الرأسمالي الحديث. يعدّ فالرشتاين الرائد في نظرية النظام العالمي التي تستند جزئياً إلى نظريات التبعية الراديكالية للتخلف في الخمسينيات، فضلاً عن مدرسة الحوليات الفرنسية لتأريخ التاريخ. لقد حاول

فالرشتاين في ثلاثة مجلدات رائدة، تضمنت تفاصيل تاريخية فائقة وتنطوي على طموح نظري، النظر إلى ما وراء الظواهر المصاحبة للعلاقات الدبلوماسية والعسكرية بغية التمكن من الإمساك بمنطق نظام عالمي واحد.

من الأهمية بمكان أن نفهم منذ البداية أن مصطلح «النظام العالمي» (World-System) لا يشير بالدرجة الأولى إلى النطاق الجغرافي للرأسمالية، بل إلى مجرد أن منطق النظام يعمل على صعيد مختلف عن أي وحدة سياسية قائمة مثل الدولة – الأمة. ويحدد أشهر كتبه النظام العالمي الحديث الذي نُشِر في عام ١٩٧٤، مصادر العالم الحديث في ما دعاه «القرن السادس عشر الطويل» منذ حوالى عام ١٤٥٠ لغاية عام ١٦٧٠. كانت أوروبا الغربية قبل هذه الفترة إقطاعية، وكان الإنتاج الاقتصادي يكاد يستند حصرياً إلى الزراعة. على أنه اعتباراً من عام ١٣٠٠ فصاعداً، انخفض الإنتاج الزراعي على وجه السرعة حين أدت التغييرات في المناخ الأوروبي إلى زيادة سريعة في وتيرة الأوبئة لدى السكان الفلاحين. ولم تنتقل أوروبا إلى تأسيس اقتصاد عالمي رأسمالي حتّى عام ١٥٠٠ والسنوات التالية، حيث توجه الإنتاج إلى التبادل في السوق بدلاً من الاستهلاك الفصلي، وأصبح الذين ينتجون البضائع يجنون أقل من قيمتها، وأصبحت القوة الدافعة للرأسمالية تتمثل بالتراكم اللامتناهي للبضائع المادية.

أدى النمو الاقتصادي في الفترة الجديدة إلى توسع النطاق الجغرافي للسوق، ونشوء أشكال مختلفة من سيطرة العمال وظهور دول قوية في أوروبا. وكان الاقتصاد العالمي الجديد الذي انبثق يختلف عن الامبراطوريات السابقة من حيثُ إنّه كان يتعايش مع عدد كبير من الكيانات السياسية، ويتميز بتقسيم دولي جديد للعمل بين«القلب» و«المحيط».

يشير القلب إلى تلك المناطق التي استفادت أكثر من غيرها من التغير. وفي فترة التوسع الأولي، تضمّن ذلك القسم الأكبر من شمال أوروبا (فرنسا، إنكلترا، هولندا). وتميزت المنطقة بحكومات مركزية وجيوش مرتزقة كبيرة. وقد مكنت تلك الأخيرة البرجوازية من السيطرة على التجارة الدولية واستخلاص فائض اقتصادي من التجارة الخارجية والداخلية. وتغذى نمو الصناعة الحضرية من قبل حركات انتقال الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً من الريف إلى المدن، في حين أن التحسينات التي طرأت على التكنولوجيا الزراعية ضمنت زيادات متواصلة في الإنتاجية الزراعية. ويوجد القلب في الأماكن التي يتركز فيها الرأسمال دائماً بأكثر الأشكال

تعقيداً. وكانت البنوك والمهن والنشاط التجاري والصناعة الماهرة منتشرة بشكل واسع بحيث كانت تواكب اقتصاد العمال من ذوي الأجور.

ويشير المحيط، على العكس من ذلك، إلى مناطق لا يوجد فيها حكومات مركزية قوية تعتمد على العمال المسخرين قسراً بدلاً من العمال أصحاب الأجور. وكانت اقتصادات المحيط تعتمد على تصدير المواد الأولية إلى القلب. وكانت أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية مناطق محيطية في القرن السادس عشر. وفي أمريكا اللاتينية، قامت الاجتياحات الإسبانية والبرتغالية بتدمير الزعماء السياسيين واستبدلتهم ببيروقراطيات ضعيفة خاضعة للسيطرة الأوروبية. وتم قتل السكان الأصليين أو استرقاقهم. وتم استيراد الرقيق الأفريقي للعمل في الأرض والمناجم، وتواطأت الأرستقراطية المحلية مع نظام أبقاها في السلطة، في حين أنه رئس عملية إنتاج البضائع من أجل الاستهلاك في أوروبا، بالدرجة الأولى. وفي المحيط، كانت الزراعة الواسعة والسيطرة القسرية على العمال تحقق إنتاجاً زراعياً منخفض التكلفة.

ويشير فالرشتاين أيضاً إلى «مناطق شبه محيطية» وإلى «مناطق خارجية». كانت المناطق شبه المحيطية إما مناطق يمكن تحديدها جغرافياً في القلب لكنها كانت تتعرض لعملية أفول نسبي (إسبانيا والبرتغال) أو اقتصادات ناشئة في المحيط كان القلب يستغلها، لكنها بدورها استفادت من المحيط. وقد حافظت بعض المناطق الخارجية على أنظمتها الاقتصادية وكانت إلى حدّ كبير مكتفية ذاتياً، مثل روسيا. وخلافاً لبعض مفكري التبعية الذين افترضوا وجود علاقة محورية بين فئتين أساسيتين، يجادل فالرشتاين بأن شبه المحيط هو مِصدّ بين القلب والمحيط. ولن يكون توافق أيديولوجي بشأن استصواب الرأسمالية وتركيز القوة العسكرية لدى الأطراف المهيمنة القوية في القلب كافياً للحيلولة دون حصول صراع خطير في النظام في مجموعه:

«ما كان لأي منهما أن يكفي لولا انقسام الأكثرية إلى طبقة أدنى أكبر وطبقة متوسطة أصغر. ويتم إسناد دور اقتصادي محدد إلى شبه المحيط، لكن السبب هو اقتصادي أقل منه سياسي. ويمكن الدفاع عن الفكرة القائلة إن من شأن الاقتصاد العالمي أن يعمل بنجاح مماثل تماماً من دون شبه المحيط. لكنه سيكون أقل استقراراً بكثير من الناحية السياسية، لأن ذلك سيعني وجود نظام عالمي مستقطب. إن وجود الفئة الثالثة يعني بالضبط أن الطبقة

العليا لا تواجه المعارضة الموحّدة للآخرين جميعهم لأن الطبقة الوسطى مستغَلّة ومستغِلّة، على السواء»[1].

يتتبع قسم كبير من أعمال فالرشتاين التوسع الجغرافي للنظام العالمي مع الزمن. وثمة مرحلتان تحددان بصورة خاصة تطوره من القرن السادس عشر حتّى أواخر القرن العشرين. إذ اتسم النظام حتّى القرن الثامن عشر بتعزيز الدول الأوروبية، بعد فشل امبراطورية هايسبورغ في تحويل الاقتصاد العالمي المنبثق إلى امبراطوريات عالمية. وقد أدت زيادة التجارة مع الأمريكيتين وآسيا إلى إثراء نخب من صغار التجار على حساب العمال ذوي الأجور في أوروبا، في حين وسع تجارها قدرتهم على جمع الضرائب واقتراض المال وتوسيع الميليشيات لدعم الملكيات المطلقة. وازداد التجانس بين السكان المحليين في أوروبا مع طرد الأقليات، لا سيما اليهود. وفي القرن الثامن عشر حلّ التصنيع مكان تأكيد الإنتاج الزراعي، فانطلقت الدول الأوروبية في عمليات بحث عدوانية عن أسواق جديدة تستغلها. وتم عبر المئتي عام المنصرمة استيعاب مناطق جديدة في النظام، مثل آسيا وأفريقيا، الأمر الذي زاد الفائض المتوافر. على أن النظام العالمي لم يصبح عالمياً حقاً حتّى أوائل القرن العشرين.

ويتتبع فالرشتاين أيضاً ظهور وأفول مهيمني القلب (أو القوى المسيطرة) في النظام العالمي مع الزمن. فوصف في عام ١٩٨٤ ثلاث حالات من الهيمنة: «المناطق المتحدة في منتصف القرن السابع عشر، والمملكة المتحدة في منتصف التاسع عشر، والولايات المتحدة في منتصف القرن العشرين»[2]. وفي عمله الأقرب عهداً أخذ يتأمل في مستقبل النظام العالمي في ضوء المناقشات المتعلّقة بالأفول المزعوم للولايات المتحدة في الاقتصاد العالمي ونهاية الحرب الباردة. وهو يخشى من أن الكثيرين يقومون باستنتاجات متسرعة من انهيار الماركسية- اللينينية في عام ١٩٨٩، ويعتقدون أن انهيار الاتحاد السوفياتي ووضعه المحيطي ليس بالأمر السار للقوى السائدة في النظام العالمي الرأسمالي لأنه يزيل القوة الرئيسة التي تحقق الاستقرار السياسي والتي ساعدت في إضفاء الطابع الشرعي على هيمنة الولايات المتحدة. يقول

(١) Immanuel Wallerstein, "The Rise and Future Demise of the World Capitalist System: Concepts for Comparative Analysis," *Comparative Studies in Society and History,* vol. 16 (1974), pp. 387-388.

(٢) Immanuel Wallerstein, *The Politics of the World-Economy: The States, the Movements, and the Civilizations: Essays* (Cambridge: Cambridge University Press, 1984), p. 39.

فالرشتاين في كتاب الجغرافيا السياسية والجغرافيا الثقافية (١٩٩١)، إن فترة هيمنة الولايات المتحدة قد تكون انتهت بعد أن أصبحت المشاريع اليابانية والأوروبية الغربية تنافس الشركات الأمريكية. ولكن في غياب «الخطر السوفياتي» من غير الواضح ما إذا كان بالإمكان تلطيف الصراعات بين دول القلب عبر الاستشهاد بأي مصلحة أيديولوجية مشتركة في دعم التعاون. وهو يرى أن النظام العالمي سيظل يعمل مثلما كان يفعل خلال الخمسمئة سنة المنصرمة بحثاً عن التراكم اللانهائي لرأس المال والبضائع، لكن سيزداد تهميش المحيط مع تسارع التقدّم التكنولوجي.

يرى فالرشتاين أنه في حين أن النظام العالمي الرأسمالي قد يستمرّ لبعض الوقت - فإنه يتميز ببعض التناقضات الأساسية، الأمر الذي سيفضي إلى موته على الرغم من مظهره الذي يدلّ على تعزيز سيطرته العالمية. **أولاً**، يوجد عدم توازن متواصل بين العرض والطلب. وطالما يتم اتخاذ القرارات بشأن كمية وكيفية ما يتم إنتاجه على صعيد الشركة، فسوف يكون عدم التوازن نتيجة غير مقصودة للمكننة (Mechanisation) والسلعنة (Commodification). **ثانياً**، في حين أنه من المعقول، أن يقوم الرأسماليون في الأجل القصير، بجني الأرباح عبر سحب الفائض من الاستهلاك الفوري، إلا أن الإنتاج اللاحق للفائض يحتاج، في الأجل الطويل، إلى طلب كلي لا يمكن تلبيته إلا بإعادة توزيع الفائض. **ثالثاً**، ثمة حدود للدرجة التي تستطيع فيها الدولة اختيار عمال جدد للحفاظ على شرعية النظام الرأسمالي. وكما قال:

«كلّما سعى أصحاب الامتياز إلى اختيار حركة معارضة عبر إعطائها حصة ثانوية من الامتياز، فإنّهم من دون شكّ سيقضون على الخصوم في المدى القصير؛ لكنهم أيضاً يرفعون الثمن بالنسبة إلى الحركة المعارضة التالية التي تنشأ في الأزمة التالية للاقتصاد العالمي. وهكذا تظل تكلفة الاختيار في ارتفاع»[٣].

وأخيراً، والأهم، هناك التناقض بين الواحد والكثيرين، تعايش نظام دولة متعدد ضمن نظام عالمي واحد. وفي حين أن ذلك يساعد على توسيع النظام، فإنه يعيق أي محاولة لتوليد المزيد من التعاون لمواجهة الأزمات الشاملة في النظام في مجموعة.

---

(٣) Wallerstein, "The Rise and Future Demise of the World Capitalist System: Concepts for Comparative Analysis," p. 415.

تتميز مقاربة فالرشتاين بالتزامين معرفيّين أساسيين. فهو يعارض من حيث الأساس الفكرة القائلة إنه يمكن دراسة عمليات «التطور» الاقتصادي ضمن الدول من دون وضعها في سياق مكاني وتاريخي أوسع نطاقاً. إن دراسة الدولة بوصفها الوحدة التي تنشأ فيها المشكلات والتي من المحتمل أن تحل فيها هو القبول غير الناقد لأيديولوجيا التقدّم الليبرالية السائدة. فبحسب هذه الأيديولوجيا يتمثل طريق الخلاص من التخلف الاقتصادي بالنسبة إلى الدول الفقيرة في اعتماد الخصائص السياسية والاقتصادية والثقافية للدول «المتطورة». فإذا اعتمدت الدولة سياسات «السوق الحرة»، وعززت اقتصاد الحرب وثقافة المقاولات، فعندئذ لن يكون هناك عائق متأصل أمام العصرنة.

كما ينتقد فالرشتاين اليساريين الذين يعتقدون أن التخلف تعززه دول القلب التي يكمن ازدهارها في قدرتها على استخلاص الفائض الاقتصادي من دول المحيط. ومن حيثُ إنَّ هذا يعني ضمنياً أن دول العالم الثالث يجب أن تنسحب من اقتصاد العالم الرأسمالي، فإن فالرشتاين يجادل بأنه، في نظام عالمي واحد، لا يمكن للدول المحيطية أن تتطور وفق مسارات تختلف عن تلك التي يفرضها القلب.

إن فالرشتاين شديد الانتقاد للعلم الاجتماعي الغربي، وذلك يعود جزئياً إلى تأثره بعمل كارل بولانيي الذي يعامل السياسة والاقتصاد والتاريخ وعلم الاجتماع بوصفها فروعاً منفصلة من «فروع المعرفة» في العلوم الاجتماعية. فهو بالتأكيد لا يمكن أن يعترف بدراسة العلاقات الدولية بوصفها فرعاً مستقلاً من فروع المعرفة، لذا فإن مقاربته على طرفي نقيض نظرة الواقعيين التي مفادها أن الاستقلال ينشأ من الطابع الخاص للعلاقات بين الدول في بيئة فوضوية. هذا مجرد جانب واحد من بنية النظام العالمي وهو جانب ثانوي أيضاً. بل إنّه يعتقد أن تطور العلم الاجتماعي الغربي لا يمكن فصله عن قوة الدولة المتنامية وحاجتها إلى «الخبراء» لمساعدتها في إدارة «الطبقات الخطِرة». فمنذ أواخر القرن الثامن عشر، كانت الفترة الحديثة واقعة تحت سيطرة فكرة التقدّم والخرافة السياسية القائلة إن السيادة أمر مشروع، إذ إنّه يقال إن قوة الدول تشتق من «الشعب». ويرى فالرشتاين أن أفضل طريقة لفهم الأيديولوجيات الحديثة المحافظة والليبرالية والاشتراكية هي اعتبارها برامج سياسية لإدارة الاضطراب الاجتماعي الذي يولده التغير الاقتصادي الثابت. وفي نهاية القرن العشرين، بالطبع، يعتقد الكثيرون أن الليبرالية هي المسيطرة الآن. لقد أدى البرنامج السياسي ذو الثلاث شعب،

المتعلق بحق الاقتراع للجميع ودولة الرفاه وإيجاد هوية وطنية، إلى التأمين الفاعل لشرعنة النظام العالمي في أوروبا ويوفر نموذجاً لطموح الجميع خارجه. تتبنى الأغلبية العظمى من العلماء الاجتماعيين أيديولوجيا ليبرالية. ذلك لأن مشروع العلم الاجتماعي برمته يقوم على أساس التقدّم الاجتماعي استناداً إلى القدرة على التلاعب بالعلاقات الاجتماعية على أن يجري ذلك بطريقة «علمية».

كان عمل فالرشتاين، كما يمكن للمرء أن يتوقع بالنظر إلى تحدياته الراديكالية للعلم الاجتماعي التقليدي، موضع نقاش شديد. لقد اشتكى الماركسيون التقليديون بأنه أساء فهم طبيعة الرأسمالية، وبالغ في التركيز على منطق التبادل في السوق بدلاً من التركيز على أنماط الإنتاج. يزعم إيرنستو لاكلاو (Ernesto Laclao)، على سبيل المثال، أن «علاقة الرأسمالية الاقتصادية الأساسية تتكون من البيع الحر للعامل لقوة عمله، ويكون شرطه المسبق اللازم خسارة المنتج المباشر لملكية وسائل الإنتاج»[٤]. إذا كان العمل المأجور هو ما يميز الرأسمالية، فعندئذ يكون نموذج فالرشتاين برمته موضع شكّ، إذ إنَّ أشكالاً أخرى من العمل كانت سائدة في أماكن أخرى من العالم، الأمر الذي يجعل من الصعب تعريفها بوصفها رأسمالية.

وفي الواقع، تعرضت آراء فالرشتاين للهجوم من قبل المنتمين إلى كامل الطيف الأيديولوجي. فالاشتراكيون الذين يعتقدون بأن الإصلاح الجذري لا يزال ممكناً ضمن حدود الدولة، أو بين الدول الاشتراكية، لم تعجبهم الفكرة القائلة بأن الاشتراكية لا تكون ممكنة إلا على صعيد عالمي. ويتبنى فالرشتاين الموقف التروتسكي الذي يرفض فكرة «الاشتراكية في بلد واحد»، ويعرف الدول الشيوعية بأنها مجرد شركات رأسمالية جماعية تحول مشاركتها ذاتها في النظام العالمي من دون الانتقال إلى الاشتراكية على صعيد عالمي. وقد هاجم البحاثة الأكثر ضلوعاً بالتقاليد الوظيفية - البنيوية المتطرفة مقاربة فالرشتاين النظرية. فعلى سبيل المثال، يحاجج الواقعيون بأنه إذا كان النظام التنافسي بين الدول مشتقاً من المنطق الاقتصادي للنظام العالمي الرأسمالي، فكيف يمكن تفسير السلوك التنافسي بين الوحدات السياسية قبل القرن السادس عشر؟ ويجادلون بأنه يوجد منطق سياسي واضح ينطوي على الصراع من أجل القوة بين الكيانات ذات السيادة ولا يمكن رده إلى الرأسمالية. وكما بيّن كال هولستي (Kal Holsti)

(٤) Ernesto Laclau, *Politics and Ideology in Marxist Theory* (London: New Left Books, 1977), p. 23.

: «إن القول بأن الحرب بين الدول الرأسمالية لا مفرّ منها هو مثل القول بأن حالات الاصطدام بين سيارات فورد محتومة، ولكن ما هو المتحول الحاسم؟ السيارة أم فورد؟»[٥].

يمكن المجادلة أيضاً بأن صلابة نمط القلب / شبه المحيط/ المحيط تفشل في تفسير حالات الشذوذ، مثل انتقال بعض الدول إلى وضع «القلب» (اليابان؟) لأنها تفترض مسبقاً علاقة محصلة الصفر بين الدول في ذلك النظام. وتظل بنية النظام ثابتة بالنسبة إلى فالرشتاين، بحيثُ إنّهَ إذا بدا أن بعض الدول تظهر وتنتقل من فئة إلى أخرى، فإن دولاً أخرى يجب أن تسقط. وبالنظر إلى عمومية المقاربة النظرية، فضلاً عن عمقها التاريخي، فإن من الصعب في بعض الأحيان تصنيف بعض الدول ضمن فئة معينة. على سبيل المثال، استناداً إلى الناتج القومي الإجمالي للفرد في أستراليا ومستوى المعيشة فيها، يمكن تصنيفها بأنها جزء من القلب، على الرغم من أن فالرشتاين ذاته يصنفها مع شبه المحيط. وكما بيّن ألكسندر وغاو (Gow)، «إن التحليل الاقتصادي لا يعطي مفاتيح شاملة بشأن العلاقة بين الوضع الاقتصادي في الاقتصاد العالمي والوضع الجيوبوليتيكي وظهور السياسة شبه المحيطية»[٦].

وختاماً، يمكن ملاحظة وجود توتر بين ادّعاءات فالرشتاين التجريبية (Empirical) (التي يجب بالتالي أن تكون سهلة الانقياد لاختبار الفرضيات)، وازدرائه بالطرائق التقليدية لبناء النظريات في العلوم الاجتماعية. فمن الممكن طرح ادّعاءات جبرية بشأن أولوية القوى الاقتصادية العالمية والدفاع في الوقت نفسه عن هذه الادّعاءات من دون الاستناد إلى معايير الصحة (Validity) التجريبية، «بل استناداً إلى قيمتها التي تساعد على الكشف؛ أي ما إذا كانت تفهمها المنظمات والناس الذين يسعون إلى التصرف في سياقات تاريخية عالمية ويحتاجون إلى فهم ديناميات التغيير... في هذه السياقات»؟[٧] وهذا توتر، يميز بالطبع الكثير من الفكر الراديكالي الذي لا يدافع عن الحاجة إلى التغيير استناداً إلى معايير أخلاقية يتم التعبير عنها وفق تقليد النظرية السياسية فحسب، بل استناداً إلى ادعاءات تجريبية بشأن عدم المساواة المتأصلة في النظام الرأسمالي.

(٥) Kalevi Holsti, *The Dividing Discipline* (Boston: Allen & Unwin, 1985), p. 76.

(٦) Malcolm Alexander and John Gow, "Immanuel Wallerstein," in: P. Beilharz, ed., *Social Theory: A Guide to Central Thinkers* (Sydney: Allen and Unwin, 1991), p. 220.

(٧) المصدر نفسه، ص ٢١٧.

انظر أيضاً في هذا الكتاب: كوكس، فرانك، غيدنز.

أهم مؤلّفات فالرشتاين

Africa: The Politics of Unity: An Analysis of a Contemporary Social Movement. New York: Random House, 1967.

After Liberalism. New York: New Press, 1995.

The Capitalist World-Economy: Essays. Cambridge: Cambridge University Press, 1979.

Geopolitics and Geocultre: Essays on the Changing World-System. Cambridge: Cambridge University Press, 1991.

Historical Capitalism. London: Verso, 1983.

Labor in the World Social Structure. Beverly Hills: Sage Publications, 1983.

The Modern Word System I: Agriculture and the Origins of the European World-Economy in the Sixteenth Century. New York: Academic Press, 1974.

The Modern Word System II: Mercantilism and the Consolidation of the European World Economy, 1600-1750. New York: Academic Press, 1980.

The Politics of the World-Economy: The Stales, the Movements, and the Civilizations: Essays. Cambridge: Cambridge University Press, 1984.

Social Change: The Colonial Situation. New York: Wiley, 1966.

Unthinking Social Science: The Limits of Nineteenth-Century Paradigms. Cambridge: Polity Press, 1991.

World Inequality: Origins and Perspectives on the World System. Montreal: Black Rose Books, 1975.

Periodical

"The Rise and Future Demise of the World Capitalist System: Concepts for Comparative Analysis." *Comparative Studies in Society and History:* Vol. 16, 1974.

Documents

"The Collapse of Liberalism," in: Miliband, Ralph and Leo Panitsch (eds.). *The Socialist Register: New World Order?*. London: Merlin, 1992.

"Development: Lodestar or Illusion?," in: Sklair, Leslie (ed.). *Capitalism and Development*. London: Routledge, 1994.

"The Inter-State Structure of the Modern World System," in: Smith, Steve, Ken Booth and Marysia Zalewski (eds.). *International Theory: Positivism and Beyond*. Cambridge: Cambridge University Press, 1996.

"World Systems Analysis," in: Giddens, Anthony and Johnathan H. Turner (eds.). *Social Theory Today*. Cambridge: Polity Press, 1987.

للمزيد من المطالعة

Books

Arrighi, Giovanni. *The Long Twentieth Century*. London: Verso, 1994.

Higgott, Richard L. *Political Development Theory: The Contemporary Debate*. London: Croom Helm, 1983.

Hopkins, Terence K. *World-Systems Analysis: Theory and Methodology*. Beverly Hills, California: Sage Publications, 1982.

Sanderson, Stephen K. (ed.). *Civilizations and World Systems: Studying World- Historical Change*. Walnut Creek, California: AltaMira Press, 1995.

Periodicals

Skocpol, Theda. "Wallerstein's World Capitalist System: A Theoretical and Historical Critique." *American Journal of Sociology*: Vol. 82, 1977.

Zolberg, Aristide. "Origins of the Modern World System - a Missing Link." *World Politics*: Vol. 33, 1981.

مايكل مان (Michael Mann)

لا تستند مساهمة مايكل مان في دراسة العلاقات الدولية إلى أي انتماء لواحد من المنطلقات النظرية ضمن العلاقات الدولية. كان يعتبر نفسه «مستهلكاً» لأبحاث العلاقات الدولية، «غريباً»، مجرد «واحد من أولئك القراء العاديين الذين تعتمد عليهم مبيعات كتب العلاقات الدولية»[1]. وهذا صحيح من الناحية الرسمية.

ولد مان في عام ١٩٤٢، وهو أستاذ علم الاجتماع في جامعة (UCLA)، يصف مجال بحثه بأنه علم الاجتماع الواسع والشامل (Macrosociology)، أو علم الاجتماع التاريخي، أو دارس «تاريخ ونظرية علاقات القوة في المجتمعات البشرية»[2]. وبمعنى آخر، ينطوي وصف مان لنفسه على تواضع مفرط. فعمله المتعلق بمصادر القوة الاجتماعية في التاريخ، ونشوء الدولة ومصير الدولة في فترة ما بعد الحرب الباردة يبرر تضمينه في هذا الكتاب بوصفه منتجاً رئيساً للنظرية في دراسة «العلاقات الدولية». وعلاوة على ذلك، تقوض مساهمته الافتراض بأنه يمكن فهم العلاقات الدولية ضمن فرع أكاديمي منفصل ومستقل من فروع المعرفة التي تهتم بدراسة «العلاقات الدولية».

يمكن القول إن نطاق عمل مان أوسع من نطاق أي مفكر أساسي متضمن في هذا الكتاب، لذا إن مجرد حجم كتاباته يجعل من الصعب إيجازه. لذا، فسوف أركز على العناصر الرئيسة من تاريخه ونظريته المتعلقتين بالقوة الاجتماعية في التاريخ، ومساهمته في فهمنا لطبيعة الدولة. وأخيراً، سوف أصف كيف أن مايكل مان يطبق عمله النظري والتاريخي على مجالين من النقاش المعاصر: العلاقة بين الاستقرار الدولي والخصائص المحلية للدولة؛ وأثر «العولمة» في الدولة – الأمة. ويظل عمل مان المتعلق بتاريخ القوة غير تام عند كتابة هذا المؤلّف. نشر في عام ١٩٨٦ المجلدات الأربعة الأولى من عمله المتعلق بمصادر القوة الاجتماعية في التاريخ. ونشر المجلد الثاني في عام ١٩٩٣. ولا يزال المجلد الثالث الذي يتناول فيه مان القرن العشرين،

---

(١) Michael Mann, "Authoritarian and Liberal militarism: A Contribution from Comparative and Historical sociology," in: Steve Smith, Ken Booth and Marysia Zalewski, eds., *International Theory: Positivism and Beyond* (Cambridge: Cambridge University Press, 1996), p. 221.

(٢) Michael Mann, *The Sources of Social Power, Vol. 1: A History of Power from the Beginning to 1760 A. D.* (Cambridge: Cambridge University Press, 1986), p. 1.

قيد الإعداد، ويعد بأن يركز على تداعيات سرده التاريخي في المجلد الأخير. لذا، فإن ما يلي هو ملخص موجز لعمل جارٍ وليس لتقرير نهائي.

يطرح مان في **المجلد الأول** مصادر القوة الاجتماعية الذي يغطي الفترة التاريخية من العصر الحجري حتّى القرن الثامن عشر، تصنيفه لأربعة أنواع من القوة وتفاعلها عبر الزمان والمكان. ويجادل بأنه يجب رفض افتراضين شائعين إذا كان لنا أن نفهم التغيير التاريخي والاجتماعي فهماً كافياً. **الأول**، التغير التاريخي ليس تطورياً (Evolutionary)، بل هو «عَرَضي جديد» (Neo-episodic)، وهو يقصد بالتطور تأسيس وظهور مجتمعات المراتب، و«الحضارة» والدولة. ويقول مان إن ما يبدو، بالرجوع إلى الماضي، أنه نمو متواصل في قدرتنا على تنظيم القوة الاجتماعية والتحكم ببيئتنا الطبيعية هو، في الواقع، النتيجة الطارئة للتغييرات العَرَضية في التاريخ البشري. ففي مراحل حاسمة من التاريخ البشري، تغير توزيع أشكال القوة بين الفئات الاجتماعية، الأمر الذي أدى إلى المزيد من التغييرات في أنواع الحكم. **ثانياً**، يرفض مان الفكرة القائلة إن للمجتمعات شكلاً ذاتياً واحداً. ويطرح بدلاً من ذلك، تعريفاً يستند إلى أربعة مصادر للقوة الاجتماعية: أيديولوجي، اقتصادي، عسكري وسياسي. تشير فئة مان «السياسية» إلى القدرة «الإدارية» للنُخب الحاكمة، وهي مصدر للقوة لا يمتلك الاستقلال التام الذي تملكه المصادر الأخرى. ويرجع ذلك إلى أن أي ممارسة للقوة السياسية تعتمد على امتلاك إما القوة الأيديولوجية أو القوة الاقتصادية، وعادة ما يكون ذلك اقتران بين القوة والإيمان، على حدّ سواء.

يمكن مقابلة أشكال «القوة الاجتماعية» عند مان مع أشكال «القوة البنيوية» عند سوزان سترانج. وكما ورد شرحه في مكان آخر من هذا الكتاب، فهي تقابل بُنى الإنتاج والمال والأمن والمعلومات. أما مان فهو يدمج الإنتاج بالمال في الفئة «الاقتصادية»، وتتطابق فئته «العسكرية» مع ما تدعوه سترانج بـ«الأمن»، وثمة تشابه بين ما تدعوه بـ«المعلومات»، وما يسميه مان «الأيديولوجيا». ويقول إنه لكل من مصادر القوة المذكورة شبكة علاقات وتفاعلات خاصة به، بحيثُ إنَّ المجتمعات تبدو، في مجموعها، شبكات كونفدرالية، متداخلة، متقاطعة، تجمع بين مجالات من القوة السلطوية ومجالات من القوة المنتشرة. ثمّ يتتبع المجلد الأول تفاعل مصادر القوة عبر التاريخ البشري، وينتهي بوصف مان لظهور الدولة شكلاً مسيطراً للحكم السياسي. ويمكن القول على الرغم من المبالغة في التبسيط، إنه يوجد أربع فترات في السرد التاريخي، تتميز كلّ منها بأشكال خاصة من الحكم السياسي.

يقول مان إنّه بعد مدّة طويلة من الحياة البشرية خلت من وجود الدولة، كانت أقدم الحضارات والدول في التاريخ البشري ذات طبقتين، أنظمة فدرالية، تجمعاً لدول المدن المرتبطة ببعضها على صعيد أعلى بواسطة شبكات أوسع انتشاراً من الأيديولوجيا والتحالفات والتجارة. ويقترن ظهور الامبراطوريات القسرية، أو «امبراطوريات السيطرة» بشبكات من القوة أكثر قسرية. ويتتبع مان ظهورهما لغاية استيلاء الحضارة السومرية من قبل سارغون أكاد في عام ٢٣١٠ قبل الميلاد. إن شرح التحول الأول في أشكال حكم الدولة/ الحكم السياسي شديد التعقيد، لكن مان يركز كثيراً على ظاهرة «الأقفاص». ففي حال التساوي من جوانب أخرى، نجد أن الناس يستاؤون في الحكم القمعي، ويسعون إلى الإفلات منه عندما يستطيعون ذلك. وقد ذكر كيف أن الحضارات القديمة المتمثلة بحضارة ما بين النهرين وحضارات مصر والهند والصين كانت مقترنة بسهول الفيضانات، وما يقترن بها من ممرات زراعة الطمي المحاطة بالصحارى، وتحدث عن وقوع المجتمعات في الأقفاص والحصار حيث تكون مقيدة بعلاقات محلية واجتماعية تسهّل ظهور استخدام القمع العسكري.

وتجنّب مان أي افتراض يتعلق بالتطور التاريخي الحتمي، وانتقل إلى دراسة انهيار الامبراطوريات القسرية ونشوء الإقطاعية. قد يكون القمع بواسطة القوة العسكرية لازماً بغية السيطرة على السكان المتزايدة أعدادهم وتمكين النُخب من استخلاص الفائض الاقتصادي، لكن الانتصار على الناس وقهرهم أسهل من حكمهم عبر مساحات جغرافية واسعة. فقد كانت توجد توترات بين شبكات كثيفة من القوة في القلب الامبراطوري وشبكات القوة المنتشرة في الأطراف. وتجدر ملاحظة تأكيد مان الأسباب التي أدت في معظم الأحيان إلى انهيار الامبراطوريات القمعية نتيجة عجز النُخب الحاكمة عن السيطرة على الأطراف. وقد ساعدت التغييرات في مجال التكنولوجيا، جزئياً، على الانهيار. على سبيل المثال، لقد نقل استخدام سائقي العجلات واستعمال الحديد في صنع الأسلحة والمحاريث خلال الألفية الأولى قبل الميلاد، القوة إلى مصادر الحديد الجغرافية، وفي خاتمة المطاف، إلى أوروبا البربرية. إن ما ميز الحضارة اليونانية هو الموقع الاستراتيجي للأراضي السبخية بين الشرق الأوسط وتلك الأراضي ذات التربة الأثقل والأكثر رطوبة في أوروبا. ويعزى ظهور الامبراطورية الرومانية إلى قوة مشاتها المتفوقين، وإلى ثقافة طبقة حاكمة غير مسبوقة قادرة على استيعاب أي نُخبة تمّت السيطرة عليها في طريقها. وفي الوقت نفسه، فقد وسعت الحضارة الرومانية الهجرة

الغربية لميزة الحضارة المتفوقة، على الرغم من أنها عجزت هي أيضاً عن السيطرة على أطرافها ضدّ الاجتياح البربري.

لقد رأى مان أن العلاقة بين أشكال القوة تغيرت في حقبة الإقطاعية الأوروبية، مرة أخرى. فقد كانت القوة منتشرة هذه المرة. إذ انتشرت شبكات القوة المحلية غير المركزية، حيث لم تكن أي فئة اجتماعية تحتكر السلطة ولكل منها درجة من الاستقلال. وقد اعتبر تموضع وشدة علاقات القوة تلك بأنها زودت أوروبا العصور الوسطى بدينامية خاصة، شجعت على التغير التطوري مقابل التغير الدوري. ومن جهة أخرى، فقد وفرت الكنيسة المسيحية شبكة أوسع نطاقاً من القوة الأيديولوجية تقاطعت مع مجالات محلية كثيرة من قوة اللوردات. ويرى مان أن الكنيسة كانت قوة حاسمة للتهدئة المعيارية للمجتمع الأوربي، حيث اعتمد على حجة آميل دوركهايم القائلة إن الدين يوفر رابطة تماسك اجتماعي. لقد عملت الكنيسة الكاثوليكية على «تهدئة» العنف بين الدول وداخلها، و«نظمت» التجارة. وقد أوجدت دعوتها إلى التعاطف واللياقة والمحبة بين جميع المسيحيين «إنسانية مشتركة» و«هوية اجتماعية» لجميع الأوروبيين الذين كانوا يتصرفون بصفتهم «بدائل عن التهدئة القسرية التي كانت مطلوبة سابقاً في المجتمعات الواسعة السابقة»[٣]. وعلاوة على ذلك، فقد وفرت الكنيسة شبكة من الصلات من أجل التجارة.

اكتسبت هذه الصلات طابعاً علمانياً بشكل متزايد مع الزمن، مدفوعة باحتياجات التجارة والرأسمالية أكثر منها بدافع الكنيسة. بالإضافة إلى دينامية علاقات القوة التنافسية المحلية، فقد عززت هذه الشبكات التجارية الأوروبية الشاملة أخلاقاً رأسمالياً متميزة اعتباراً من القرن التاسع فصاعداً. أما الدولة الإقليمية فقد ظهرت لاحقاً، عندما كانت الكنيسة ذاتها عاجزة عن الحفاظ على وحدتها، وانقسمت إلى الكاثوليكية والبروتستانتية، وبلغت الذروة في صلح وستفاليا في عام ١٦٤٨ (نقطة الانطلاق الاعتيادية لدارسي العلاقات الدولية). يشدد مان في تحليله التاريخي لظهور الدولة الإقليمية، على أهمية المنافسة العسكرية الخارجية بين النُخب بوصفها هي الدافع الرئيس، وليس الاحتياجات المتعلّقة بالإدارة السياسية الداخلية.

ويستكشف مان في المجلد الثاني من تحفته الأدبية، صلة الحرب بين الدول وتطورها

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٨١.

الداخلي. ومرة أخرى يجري استخدام العلاقة الدينامية بين مصادر القوة الاجتماعية بوصفها الباعث المنظِّم لتحليل مان الدقيق للفترة الواقعة بين القرن الثامن عشر والحرب العالمية الأولى. وقد اقتصر تركيز البحث جغرافياً على بريطانيا وألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة، مع بعض الإشارة إلى روسيا والنمسا – هنغاريا. وقد جادل بأن مصادر القوة العسكرية والاقتصادية، في القرن الثامن عشر، سيطرت على المصادر السياسية والأيديولوجية، في حين أن العلاقة، في القرن التاسع عشر، كانت على العكس من ذلك. وقد تناول مان الثورات السياسية الرئيسة كافة والثورة الصناعية التي استهلت الفترة. وطرح تحليلاً معقداً للتوسع الوظيفي والبيروقراطي والمالي للدولة، وكما في المجلد الأول، فقد رفض بداهة إعطاء ميزة لأي مصدر للقوة على المصادر الأخرى في غياب التحقق التاريخي. فمصادر القوة، بالنسبة إلى لمان، كما قال، «متشابكة». وفي فترة من الزمن، قد يزداد أحد المصادر بسرعة (مثل القوة العسكرية في أواخر القرن الثامن عشر)، الأمر الذي يؤثر تأثيراً قوياً في الدول والطبقات. لكن أشكال القوة ليست مستقلة تماماً. فقد انبثقت التطورات البنيوية المميزة للفترة من هذا التشابك، الأمر الذي برر عداء مان لأشكال الجبرية السوسيولوجية كافة أو الاعتقاد بإمكان تفسير الأشياء المعقدة باعتبارها مكونة من وحدات بسيطة (Reductionism).

وفي حين إننا لا نزال ننتظر نظرية مان الكبرى، فإن علينا أن نكتفي بالفائدة المشجعة على كشف نموذجه المتضمن مصادر القوة الاجتماعية الأيديولوجية والاقتصادية والعسكرية والسياسية (IEMP)، كما يدعوها، «نقطة دخول تحليلية للتعامل مع حالة من الفوضى»[٤]. وهي مفيدة أيضاً لتعميق فهمنا للدولة ذاتها. وخطوة أولى لازمة في تقويم مدى تغير «قوة الدولة» بتأثير «قوى العولمة» المزعومة من مختلف الأنواع في نهاية القرن العشرين. وقد استقى مان من أعمال ماكس فيبر، وثيدا سكوكبول (Theda Skocpol)، وتشارلز تيللي (Charles Tilly) وجمع عناصر مؤسساتية ووظيفية في تعريف الدولة بوصفها:

١- مجموعة متميزة من المؤسسات والعاملين تنطوي على:

٢- مركزية بمعنى أن العلاقات السياسية تشع إلى الخارج من المركز لتغطي:

٣- منطقة محددة إقليمياً، تمارس عليها:

(٤) Michael Mann, *The Sources of Social Power, Vol. 2: The Rise of Classes and Nation-States, 1760-1914* (Cambridge: Cambridge University Press, 1993), p. 10.

٤ – احتكاراً للصنع السلطوي والملزم للقواعد، يدعمه احتكار لوسائل العنف المادي[٥].

ويقيم تمييزاً مهماً بين القوة الاستبدادية وتلك المتعلّقة بالبنية التحتية. فالأولى تشير إلى «نطاق الأفعال التي تخوّل النخبة الاضطلاع بها من دون إجراءات روتينية، ومفاوضة ذات طابع مؤسساتي مع مجموعات المجتمع المدني». والثانية تشير إلى «قدرة الدولة على القيام بالفعل باختراق المجتمع المدني وتنفيذ القرارات السياسية لوجستياً في أنحاء البلاد»[٦]. لا معنى للتمييز بين الدول القوية والضعيفة من دون تحديد قوتها النسبية على الصعيد الاستبدادي والبنية التحتية. ويميز مان ذاته أربعة أنواع – نموذجية للدولة. الدول الفدرالية الضعيفة وفق بعدي القوة على السواء. وتتمتع الدول الامبراطورية بمستويات عالية من القوة الاستبدادية، لكن درجة تنسيق البنية التحتية فيها منخفضة. أما الدول البيروقراطية (وتشمل الديمقراطيات الرأسمالية) فهي قوية من حيث البنية التحتية، لكنها ضعيفة من حيث الاستبداد. وللدول السلطوية (مثل ألمانيا النازية والاتحاد السوفياتي سابقاً) مستويات عالية من القوة الاستبدادية وقوة البنية التحتية، وإن كان من الممكن القول إن الاتحاد السوفياتي ينتمي إلى الفئة الامبراطورية وليس إلى الفئة السلطوية. وبصرف النظر عما نظن بشأن الطريقة التي يصنف بها مان الدول ضمن نظامه التصنيفي، فإن التصنيف ذاته مفيد جداً في علم الاجتماع المقارن، وفي دراسة العلاقات الدولية.

يقول مان إنه حدث نمو تاريخي طويل الأجل في قوة البنية التحتية التي تملكها الدول الحديثة، مع تكاثر نطاق «الأساليب اللوجستية» اللازمة للاختراق الفاعل للحياة الاجتماعية من قبل الدولة. وتتضمن هذه الأساليب تقسيماً للعمل بين الأنشطة الرئيسة للدولة المنسقة مركزياً وتوسع معرفة القراءة والكتابة بما يسمح بنقل الرسائل عبر أراضي الدولة واستحداث صك العملة، الأمر الذي يسمح بتبادل السلع وفق ضمان مطلق للقيمة من جانب الدولة، وازدياد سرعة البنية التحتية للاتصالات. ويؤكّد أن نمو تلك الأساليب اللوجستية التاريخي قد سهل توسع قدرة الدولة المتعلّقة بالبنية التحتية، فإنها متاحة أيضاً للاستعمال من قبل جماعات أخرى في المجتمع المدني.

(٥) Michael Mann, *States, War and Capitalism: Studies in Political Sociology* (Oxford: Blackwell, 1988), p. 4.

(٦) المصدر نفسه، ص ٥.

«لا يوجد فعلياً، في كل تاريخ تطور البنية التحتية للقوة، أي أسلوب يخص الدولة بالضرورة، أو، بالعكس، يخص المجتمع المدني. والسؤال البديهي هو: إذا كانت قوى البنية التحتية سمة عامة للمجتمع، ففي أي ظروف تقوم الدولة بمصادرتها؟ ما هي أصول القوة المستعملة بذاتها التي تتمتع بها الدولة؟»[٧].

يحدد مان للإجابة عن هذه الأسئلة ثلاث سمات للدولة، تفسر استمرارها شكلاً من أشكال الحكم منذ أواخر فترة القرون الوسطى. الأولى، الدولة ضرورية بمعنى أن المجتمعات كلها تحتاج إلى القواعد. وفي حين أنه يوجد بدائل للدولة بوصفها توفّر القواعد وتفرضها بغية الحفاظ على النظام الاجتماعي (مثل القوة والتبادل والعادة)، «فإن المجتمعات التي لها دول كان لها قيمة بقاء تفوق المجتمعات التي ليس لها دول»[٨]. الثانية، بالإضافة إلى الحفاظ على النظام الداخلي، فإن في مقدمة هذه الوظائف توفير الدفاع العسكري ضدّ الدول الأخرى، والحفاظ على البنية التحتية للاتصالات وإعادة التوزيع والتنظيم الاقتصادي. وفي حين أن هاتين السمتين تبرزان بوصفهما الأكثر أهمية في تبرير النظرة إلى الدولة بأن لها وجه إله الأبواب جانوس (Janus)، يضيف مان سمة ثالثة مكانية وتنظيمية. فالدولة وحدها هي التي لها الصفة المركزية المتأصلة على أراض ذات حدود تدّعي لنفسها قوة سلطوية عليها. فما من «تجمعات للقوة» تستقي مجموعات مختلفة من مصادر القوة الاجتماعية تشترك في هذه السمة الخاصة بالدولة. وينجم عن ذلك أن «القوة المستعملة للدولة هي نتاج الفائدة المتصلة بالمركزية الإقليمية المعززة بالنسبة إلى الحياة الاجتماعية بصفة عامة»[٩].

أصبح من الواضح الآن أن مايكل مان ليس مجرد «مستهلك» لنظرية العلاقات الدولية، ذلك أن لعمله تداعيات رئيسة بالنسبة إلى عدد من المناقشات المهمة في الميدان. سأقوم (بإيجاز) بشرح مثالين فحسب لمساهمات مان في فهمنا للعلاقات الدولية المعاصرة. الأولى، أنّه يزعم أن «اقتران الليبرالية، الدستورية أو الديمقراطية بالمسالَمة (Pacifism) تلفيق تام وخالص»[١٠]. وهذا زعم ينطوي على الجرأة بشكل نموذجي، ويقوِّض حجج الكثيرين

(٧) المصدر نفسه، ص ١١.

(٨) المصدر نفسه، ص ١٢.

(٩) المصدر نفسه، ص ٢٩. التشديد هنا في الأصل.

(١٠) Mann, «Authoritarian and Liberal Militarism: A Contribution from Comparative and Historical Sociology," p. 235.

من الليبراليين الذين يفسرون الغياب النسبي للصراع المسلح بين الديمقراطيات استناداً إلى طبيعتها «المسالمة» المتأصلة. يرى مان أن تلك الحجج تنبثق من الفشل في تقدير قدرة الفاعلين من غير الدول على الاستيلاء على القوة العسكرية بغية خدمة مصالحهم. وهو يعرِّف الروح العسكرية (Militarism) بأنها «الاستخدام المتواصل للعنف العسكري سعياً وراء أهداف اجتماعية». ويميز بين الروح العسكرية أداةً للسياسة تستخدمها الدول و«الروح العسكرية الاجتماعية المدنية»[11]. وقد جادل بأن الليبراليين في دراسة العلاقات الدولية يركزون على الأول ويهملون الثاني، متجاهلين بذلك سجل الروح العسكرية لدى الأوروبيين في المستعمرات عبر المئتي سنة المنصرمة. بل يعتقد مان أن تلك الروح العسكرية ازدادت في ما وراء البحار مع ازدياد قوة الديمقراطيات في أوروبا:

«ليست الأمة والدولة في الليبرالية بل الفرد والمجتمع المدني هما اللذان اعتبرا الحاملين لمشروع التطور الأخلاقي. وهكذا فإن «رسالة نشر الحضارة» الليبرالية كانت لا مركزية ومنتشرة. بعد الحكم - الذاتي السياسي لم يعد الاستعماريون البريطانيون يعتبرون أنفسهم بريطانيين؛ لكن اعتبار أنفسهم «أمريكيين» أو «أستراليين» ينطوي على إشكالية، إذ إنَّ أهل البلاد الأصليين قد يشاركون في هذه الهوية مع أنهم كانوا جدّ مختلفين و«أدنى مرتبة». وفي الواقع فإنه كلّما ازداد النظام (الكولونيالي) ليبرالية محلياً، ازداد السجل سوءاً. فالنظام الذي لا يعتبر رعاياه مواطنين متساويين قد يكون أقل احتمالاً بأن يتبنى التعصب العرقي لتبرير المصادرة والعنف. ولقد كان التعصب العرقي الأوروبي هو الذي شجع على ارتكاب أسوأ الأعمال الوحشية. وهكذا فإن المستعمرات الإسبانية والبرتغالية شهدت أعمالاً وحشية أقل من البريطانية، في حين أن المستعمرات السابقة الأمريكية والكندية والأسترالية والنيوزيلندية ارتكبت من الأعمال الوحشية أكثر من أسيادها المستعمرين السابقين»[12].

إذا كان هذا المثال من عمل مان يجعلنا نشكّ بوجود نظرة ليبرالية حميدة إلى نفسها، فإن أحدث كتاب له عن «العولمة» (وهو أيضاً شغل شاغل رئيس لمنظري العلاقات الدولية) يساعد على إبعاد فكرة مفادها أن شكلاً جديداً معيناً من المجتمع البشري هو قيد النشوء. وفي ضوء كتابات مان المستفيضة عن الدولة، فضلاً عن تمييزاته الدقيقة بين مختلف أنواع

(١١) المصدر نفسه، ص ٢٢٤.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٢٣٥.

الدولة، ينبغي ألا يغرينا الاقتراح المبسَّط بوجود علاقة حصيلة الصفر بين «كافة الدول» من جهة، و«العولمة»، من جهة أخرى. يميز أحدث مقال لمان بين «الشبكات الاجتماعية - المكانية للتفاعل الاجتماعي» - المحلي، الوطني، بين الدول، المتخطية للحدود الوطنية والعالمية. ثمّ يقوم بتحليل أربعة «أخطار» مزعومة تواجه استمرار بقاء الدولة - الأمة (الرأسمالية «العالمية»، الخطر البيئي، سياسة الهويات والجغرافيا - السياسية ما بعد النووية). ولا عجب أن يفضح زيف معظم الحكمة التقليدية بشأن الموت الوشيك/ الانبعاث المتواصل للدولة بوصفها شكلاً من أشكال الحكم السياسي. وتعد مقالته توضيحاً رائعاً لفائدة النموذج الأيديولوجي، الاقتصادي، العسكري، السياسي، في إلقاء الضوء على الأثر التفاضلي في أنواع مختلفة من الدولة في كلّ مجالات «الخطر» الأربعة، وتوزع الاتجاهات على شبكات التفاعل الخمس[١٣].

وفي الختام، إن مايكل مان أكثر بكثير من مجرد «مستهلك» لنظرية العلاقات الدولية. فهو مساهم رئيس في هذا الحقل، وقد تمّ الاعتراف بأن عمله المتعلق بتاريخ القوة الاجتماعية هو واحد من المشاريع الفكرية الرائدة في النظرية الاجتماعية في هذا القرن. فلا عجب بأن لا يأبه شخص بسعة وعمق معرفته كثيراً لوجود حدود بين فروع المعرفة في العلوم الاجتماعية. وهو يصرح بأنه «ليس معجباً بما يتم تحريره بوصفه نظرية بين الأكاديميين، كلّ هذه المعارف التي تنتهي باللواحق (Ologies, - isms)»[١٤]، [مثل Militarism Feminism, Capitalism, Typology, Physiology, Morphology, (المترجم)]. غير أنه على الرغم من هذا التجاهل للتقسيم الأكاديمي للعمل، فإن مان يعترف بالميل إلى «النسبية» في عمله ويرفض الكشف عن قيمه الأخلاقية، ناهيك بالدفاع عنها. مع العلم أنه على الرغم من أن النسبية الأخلاقية قد تكون ميزة بالنسبة إلى العالم الاجتماع الكلي، فإنها لا تساعد كثيراً في تصور نظام عالمي عادل يمكن أن يلهمنا بأن نعيد توجيه مصادر القوة الاجتماعية بطريقة أكثر إنسانية مما تمّ نشرها في الماضي. وكما قال بيري أندرسون (Perry Anderson)، «لم يسبق أن تمّ الاضطلاع بمثل هذا المشروع السوسيولوجي، ولم يكن يستمد روحه بنوع من العاطفة السياسية - الضمنية أو

(١٣) Michael Mann, "Has Globalization Ended the Rise and Rise of the Nation-State?," *Review of International Political Economy,* vol. 4 (1997), pp. 472-497.

(١٤) Mann, "Authoritarian and Liberal Militarism: A Contribution from Comparative and Historical Sociology," p. 221.

الصريحة. ولا يسع المرء سوى الانتظار بلهفة لرؤية ما سيؤول إليه ذلك»[١٥]. في غضون ذلك، لا يزال يوجد دور للمنظرين السياسيين التقليديين في الأكاديمية.

انظر أيضاً في هذا الكتاب: غيدنز، سترانج، تيللي.

أهم مؤلّفات مان

The Sources of Social Power, Vol. 1: A History of Power from the Beginning to 1760 A. D. Cambridge: Cambridge University Press, 1986.

The Sources of Social Power, Vol. 2: The Rise of Classes and Nation-States, 1760-1914. Cambridge: Cambridge University Press, 1993.

States, War and Capitalism: Studies in Political Sociology. Oxford: Blackwell, 1988.

Periodical

Mann, Michael. "Has Globalization Ended the Rise and Rise of the Nation-State?." *Review of International Political Economy*: Vol. 4, 1997.

Document

Mann, Michael. "Authoritarian and Liberal militarism: A Contribution from Comparative and Historical sociology," in: Smith, Steve, Ken Booth and Marysia Zalewski (eds.). *International Theory: Positivism and Beyond.* Cambridge: Cambridge University Press, 1996.

للمزيد من المطالعة

Books

Abrams, Philip. *Historical Sociology.* Somerset: Open Books, 1982.

Bintliff, John. *European Social Evolution: Archeological Prospectives.* Bradford: Bradford University, 1984.

Skocpol, Theda. *States and Social Revolutions.* Cambridge: Cambridge University Press, 1979.

(١٥) Perry Anderson, *A Zone of Engagement* (London: Verso, 1992), p. 86.

Smith, Dennis. *The Rise of Historical Sociology*. Cambridge: Polity Press, 1991.

Periodicals

Halliday, Fred. "State and Society in International Relations: A Second Agenda." *Millennium: Journal of International Studies*: Vol. 16, 1988.

Hobson, John. The Historical Sociology of the State and the Stale of Historical Sociology in International Relations" *Review of International Political Economy*: Vol. 5, 1998.

Jarvis, Anthony. "Societies, States, and Geopolitics: Challenges from Historical Sociology." *Review of International Studies*: Vol. 15, 1989.



نبذة عن المؤلف

مارتن غريفيثس

يعمل مارتن غريفيثس محاضراً أول في كلية الدراسات السياسية والدولية في جامعة فليندرز في جنوب استراليا. له عدة كتب، منها: **الواقعية والمثالية والسياسة الدولية** عن دار روتليدج للنشر، ١٩٩٢؛ كما شارك في تأليف كتاب: **مفاهيم أساسية في العلاقات الدولية**، الذي صدرت الترجمة العربية له عن مركز الخليج للأبحاث أيضاً.



من إصدارات مركز الخليج للأبحاث

ترجمة ونشر:

مجموعة مختارة من الكتب المتخصصة في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، بالإضافة إلى بعض الكتب التي تُعنى بقضايا منطقة الخليج يتم ترجمتها الى اللغة العربية.

العنوان	المؤلف	ISBN
المجتمع الفوضوي: دراسة النظام في السياسة العالمية	هيدلي بول	ISBN: 9948 424 89 1
نظريات الدولة: سياسة الديمقراطية الليبرالية	باتريك ج دنليفي بريندان أوليري	ISBN: 9948 424 44 1
قضايا في السياسة العالمية	براين وايت، مايكل سميث، ريتشارد ليتل	ISBN: 9948 400 22 4
فهم العلاقات الدولية	كريس براون	ISBN: 9948 400 14 3
قاموس بنغوين للعلاقات الدولية	جيفري نيونهام غراهام ايفانس	ISBN: 9948 400 10 0
معجم بلاكويل للعلوم السياسية	فرانك بيلي	ISBN: 9948 400 04 6
عولمة السياسة العالمية	جون بيليس، ستيف سميث	ISBN: 9948 400 07 0
الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية	روبرت غيلبن	ISBN: 9948 400 16 X
تركية المجتمع الدولي	جيفري ستيرن	ISBN: 9948 400 00 3
لماذا يتمرد البشر؟	تيد روبرت غور	ISBN: 9948 400 08 9
التوازن العسكري ٢٠٠٥-٢٠٠٦	مركز الخليج للابحاث	ISBN: 9948 432 77 0
التوازن العسكري ٢٠٠٤	مركز الخليج للابحاث	ISBN: 9948 424 91 3
التوازن العسكري ٢٠٠٣	مركز الخليج للابحاث	ISBN: 9948 424 58 1
توقعات الطاقة العالمية ٢٠٠٥	مركز الخليج للابحاث	ISBN: 9948 424 85 9

سياسات تركيا تجاه شمال العراق- المشكلات والآفاق المستقبلية	بيل بارك	ISBN: 9948 432 41 X
توقعات الطاقة العالمية ٢٠٠٦	مركز الخليج للابحاث	ISBN: 9948 434 25 0
التوازن العسكري ٢٠٠٦	مركز الخليج للابحاث	ISBN: 9948 434 35 8
المملكة العربية السعودية: السلطة والشرعية والاستمرارية	تيم نيبلوك	ISBN: 9948 434 20 X
النصر المهدور: الاحتلال الأمريكي والجهود المتخبطة لإحلال الديمقراطية في العراق	لاري دايموند	ISBN: 9948 432 79 7

إصدار ونشر:

سلسلة مختارة من الكتب والمؤلفات في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، ويتم اختيار الكتب بناء على أسس علمية دقيقة.

البعد الاستراتيجي للمعرفة	سلمان رشيد سلمان	ISBN: 9948 400 21 6
ممرات غير آمنة	عمار علي حسن	ISBN: 9948 400 20 8
انعكاسات الحادي عشر من سبتمبر على منطقة الخليج العربي	مجموعة من المؤلفين	ISBN: 9948 400 66 6
الخليج في عام ٢٠٠٥- ٢٠٠٦	مركز الخليج للابحاث	ISBN: 9948 432 20 7
الخليج في عام ٢٠٠٤	مركز الخليج للابحاث	ISBN: 9948 400 91 7
الخليج في عام ٢٠٠٣	مركز الخليج للابحاث	ISBN: 9948 400 25 9
دول الخليج: قوانين ومعاهدات مكافحة الإرهاب	مصطفى العاني، لانا نسيبه، فريدة العجمي	ISBN: 9948 432 61 4
مبادرة اعلان منطقة الخليج كمنطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل	مصطفى العاني	ISBN: 9948 432 51 7
النظام الاقليمي الخليجي	عبدالخالق عبدالله	ISBN: 9948 432 71 1
دول الخليج: التقارير المقدمة إلى لجان مكافحة الإرهاب - مجلس الامن	مصطفى العاني	ISBN: 9948 432 75 4
تطور دراسة المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي	حسنين توفيق إبراهيم	ISBN: 9948 434 65 0
قراءة مقارنة في تأثير حربي الخليج الثانية والثالثة في أمن دول مجلس التعاون الخليجي	أشرف سعد العيسوي	ISBN: 9948 434 54 4

سلسلة سياسات عامة:

أوراق بحثية تحليلية تقدم قراءة معمقة تعتمد على البحث الجاد للسياسات العامة في دول مجلس التعاون الخليجي. وتقدم هذه الأوراق البحثية (سياسات عامة) مجموعة من المفاهيم التي يمكن أن تساهم في فهم أفضل لأهم القضايا المطروحة في المنطقة

العنوان	المؤلف	ISBN
أدوار حلف الناتو الإقليمية ودوره المحتمل في منطقة الخليج	موسى حمد القلاب	ISBN: 9948 424 79 4
قوات السلام العربية	عبد العزيز بن صقر	ISBN: 9948 424 06 9
إقامة اتحاد نقدي ناجح في دول مجلس التعاون: الاستعدادات والخيارات السياسية المستقبلية	إميلي روتلدج	ISBN: 9948 424 24 7
الموقف المحتمل لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه سيناريو العمل العسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية	مصطفى العاني	ISBN: 9948 424 04 2
الإصلاح في المملكة العربية السعودية: التحديات الراهنة وسبل المواجهة	عبد العزيز بن صقر	ISBN: 9948 400 23 2

سلسلة أوراق بحثية:

دراسات وأبحاث محكمة تغطي البرامج البحثية للمركز ويكتبها ويشرف عليها نخبة من المختصين في شؤون المنطقة، وتتميز بالشمولية وتفتح الباب لمزيد من الدراسات حول قضايا أكثر تخصصاً.

العنوان	المؤلف	ISBN
المشاركة السياسية والاستقرار في سلطنة عُمان	جوزيف كشيشيان	ISBN: 9948 432 00 2
الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	حسنين توفيق إبراهيم	ISBN: 9948 424 93 X
العلاقات الخليجية - العربية ١٩٧٠-٢٠٠٠	سامح راشد	ISBN: 9948 424 56 5
دول مجلس التعاون الخليجي والصراع العربي - الإسرائيلي ١٩٧٠-٢٠٠٢	جواد الحمد	ISBN: 9948 400 43 7
دول مجلس التعاون الخليجي وأمن البحر الأحمر	محمد يوسف الجعيلي	ISBN: 9948 400 29 1
العلاقات العسكرية والاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي	إليزابيث ستيفنس	ISBN: 9948 400 67 4
العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي واليابان	سونوكو سوناياما	ISBN: 9948 400 63 1
العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي واليمن	عبده شريف	ISBN: 9948 400 33 X

مكافحة الإرهاب وآلية العدالة الدولية: لجنة ١٢٦٧ التابعة لمجلس الأمن الدولي	مصطفى العاني	ISBN: 9948 424 61 1
اتجاهات استخدام الإنترنت: بحث ميداني على عينة من رواد مقاهي الإنترنت في إمارة الشارقة	السيد أحمد مصطفى عمر	ISBN: 9948 432 49 5
إجراءات الإصلاح السياسي من منظور خليجي داخلي	عبد العزيز بن صقر	ISBN: 9948 424 50 6
العلاقات الخليجية ـ المصرية: جذور الماضي ومعطيات الحاضر وآفاق المستقبل	عمار علي حسن	ISBN: 9948 432 30 4
العلاقات الخليجية ـ الأردنية الواقع والمستقبل: ١٩٨٠ ـ ٢٠٠٤	عدنان محمد هياجنة	ISBN: 9948 434 08 0
الصناعات العراقية الصغيرة بعد الحرب ـ الواقع وآفاق المستقبل ـ	ميسر إبراهيم أحمد	ISBN: 9948 432 34 7
الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي نحو شراكة جديدة	جاكومو لوشياني فيلكس نيوجارت	ISBN: 9948 432 26 6
نحو مشروع أوروبي ـ خليجي لتطوير قطاع الغاز في مجلس التعاون الخليجي	ناجي أبي عاد	ISBN: 9948 432 06 1
الولايات المتحدة الأمريكية ومحاولة أقلمة وتدويل الأمن في العراق	إبراهيم خليل العلاف	ISBN: 9948 432 33 9
آثار قرار حل الجيش العراقي في الوضع الأمني في العراق	محمود أحمد عزت	ISBN: 9948 432 32 0
تغير المناخ في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وسياسات الاستجابة	أسماء علي أباحسين	ISBN: 9948 434 37 4

سلسلة أوراق خليجية:

تتضمن أوراق ومناقشات ونتائج الحلقات الدراسية المتخصصة التي ينظمها المركز في إطار «برنامج الدراسات الخليجية» منفرداً أو بالتعاون مع مراكز بحثية رائدة، والتي يستضيف خلالها مجموعة من الخبراء والباحثين في شؤون الخليج، وتسعى كل حلقة من الحلقات الدراسية إلى تحليل ودراسة قضية من قضايا المنطقة من أجل التوصل إلى مقاربة مشتركة وفهم أفضل لها، وتقديم مجموعة من التوصيات المرتبطة بها.

دور الذهب في الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي	إيكارت ويرتز	ISBN: 9948 424 48 4
الأمم المتحدة وأمن الخليج	يوسف محمد البنخليل	ISBN: 9948 400 75 5
العلاقات بين دبي وأستراليا	باتريشيا بيرويك	ISBN: 9948 424 17 4
أسواق الأسهم الخليجية تمر في مرحلة حرجة	ايكارت ورتز	ISBN: 9948 432 59 2

سلسلة دراسات عراقية:

سلسلة محكمة تنشر دراسات وأبحاثاً علمية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاع والأمن في العراق. تصدر باللغتين العربية والإنجليزية.

مستقبل النظام والدولة في العراق وانعكاساته على الأمن والاستقرار في الخليج	حسنين توفيق إبراهيم	ISBN: 9948 400 41 0
الاحتلال والمقاومة في العراق - دراسة في المشروعية	خليل اسماعيل الحديثي	ISBN: 9948 424 32 8
التحولات الديمقراطية في العراق - القيود والفرص	حسنين توفيق إبراهيم عبدالجبار أحمد عبدالله	ISBN: 9948 424 42 5
خمسة خيارات أمريكية سيئة للتعامل مع العراق	دانيال بايمان	ISBN: 9948 424 59 X
المقاومة العراقية بين الإرهاب والتحرر الوطني دراسة إحصائية	مراد بطل الشيشاني	ISBN: 9948 432 08 8
الجيش العراقي ١٩٢١-٢٠٠٤ دراسة وتحليل	موسى حمد القلاب	ISBN: 9948 432 14 2

سلسلة دراسات يمنية:

سلسلة محكمة تنشر دراسات وأبحاثاً علمية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاع والأمن في اليمن. تصدر باللغتين العربية والإنجليزية.

العدد الأول : التحديث ومسار البنى الاجتماعية التقليدية (حالة اليمن)	عمار علي حسن	ISBN: 9948 400 68 2

سلسلة ترجمات خليجية:

يقوم المركز بترجمة ونشر مجموعة مختارة من الدراسات والتقارير والكتب الأجنبية التي تتناول مواضيع وقضايا خليجية.

الإصلاحات العربية وتحديات سياسات الإتحاد الأوربي	مجموعة من المؤلفين	ISBN: 9948 424 53 0
الامتثال العالمي: استراتيجية للأمن النووي	مجموعة من المؤلفين	ISBN: 9948 424 34 4
الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي	مجموعة من المؤلفين	ISBN: 9948 424 08 5
ترجمات خليجية (العدد الرابع)	مجموعة من المؤلفين	ISBN: 9948 424 82 4
ترجمات خليجية (العدد الخامس)	مجموعة من المؤلفين	ISBN: 9948 424 81 6

ترجمات خليجية (العددالسادس)	مجموعة من المؤلفين	ISBN: 9948 432 45 2
ترجمات خليجية (العدد السابع)	مجموعة من المؤلفين	ISBN: 9948 432 46 0
ترجمات خليجية (العدد الثامن)	مجموعة من المؤلفين	ISBN: 9948 432 47 9
ترجمات خليجية (العدد التاسع)	مجموعة من المؤلفين	ISBN: 9948 432 48 7

www.grc.ae

خمسون مفكراً

في العلاقات الدولية

يقدم هذا الكتاب تعريفاً بأبرز خمسين مفكراً في العلاقات الدولية من مفكري القرن العشرين. وهو يوفر معلومات أساسية عن كل مفكر من هؤلاء المفكرين الخمسين فضلاً عن موجز لأحد أعمال كل منهم وقائمة بأبرز مؤلفاته، وبعض المراجع المفيدة حوله.

يعرض الكتاب أفكار وأعمال هؤلاء المفكرين، كل على حدة، ويجري ترتيبهم تحت مجموعة عناوين غير تقليدية تتعلق بالمدارس الفكرية المعاصرة في دراسة العلاقات الدولية، وهي الواقعية، والليبرالية، والراديكالية، ونظرية المجتمع الدولي، والتنظيم الدولي، وما بعد الحداثة، ونوع الجنس والعلاقات الدولية، وعلم الاجتماع التاريخي/ نظريات الدولة.

يساهم هذا العمل في تزويد القارئ بلمحة حول العلاقات الدولية وأهم المدارس والتيارات الفكرية التي تعمل في هذا المجال، وهو يفتح آفاقاً جديدة أمام الباحثين المهتمين بأحد المجالات العلمية الأشد إثارة والأكثر تغيراً.

مركز الخليج للأبحاث
١٨٧ برج عود ميثاء، الطابق ١١
٣٠٣ شارع الشيخ راشد
ص.ب ٨٠٧٥٨، دبي
دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٧٧٧٠ ٣٢٤ ٤ ٩٧١+
فاكس: ٧٧٧١ ٣٢٤ ٤ ٩٧١+
البريد الإلكتروني: info@grc.ae
www.grc.ae



ISBN 9948-434-75-7
9 789948 434757